القسم الثاني

النص المحقق

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا – فرع اللغويات

شرح ألفية ابن مالك

للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق

سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ
اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي «٧٧١هـ»

رسالة مقدمة لنيل درجة « الدكتوراه »
في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

تحقيق ودراسة
أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي

إشراف
الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية

الجزء الأول

العام الجامعي
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

[بِسْمِ اللَّهِ] الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِخَيْرٍ ، إِنَّكَ على كُلِّ شَيءٍ قَدِير .

[قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ] ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

[قولُه : « قَالَ » إنْ كَانَ وضعه] بعْد القولِ فَلا إشْكالَ بأنّه إذْ ذَاكَ ماضٍ لفظًا ومعنى ، وإنْ [كَانَ] [1] لم يضعه [بعد القول فإنَّ لفظه] مخالفٌ لمعناه ، ويكون من باب وَضْعِ الماضي موضِعَ المضَارعِ ، وكان الأصل [« يَقُولُ » ثم وَضَعَ مكانه « قَالَ »] [2]

وقد قال أبوعليّ في قوله :

قَالَتْ – وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا – : [هَذَا – لَعَمْرُو اللَّهِ – إِسْرَائِينَا] [3]

إنَّ المعنى « تَقُولُ » لمكان الإشارة فإنّها مقتضيةٌ للحضورِ ، والمضيُّ يُنافي [ذلك ، قال : والمضارع] في مثل هذا هو المعروف ، كما في قوله :

تَقُولُ – وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا – : [أَبَعْلِيَ هَٰذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ] [4]

وَكَمَا في قَولِهِ :

---

١ – تكملة من (ب) .

٢ – هذا الأسلوبُ يُسمِّيه البلاغيون الالتفات ، وهو أنواعٌ ، وهنا عبَّر ابن مالك بالماضي عن المستقبل تنبيهًا على تحقق وقوعه ، وقد تعرض له الشارح فيما بعد في ص ٣٠٠ .

ينظر : المثل السائر : ١٨١/٢ ، والإيضاح للقزويني : ١٦٤ ، والمنزع البديع ٤٤٢ .

٣ – البيتان نسبا لأعرابي أدخل قردًا لسوق الحيرة ، فقالت امرأة : مُسِخَ ، فأنشد الأبيات ، ومنها البيتان ، وقيل : صاد ضبًا وأتى به أهله ، فقالت امرأته : « هَذَا لَعَمْرو اللّهِ إِسْرَائِينَا » ويُروى : « هَذَا وَرَبِّ البَيْتِ ... » .

وهما في الأمالي ٥٠/٢ ، وإيضاح الشعر ١٦٩ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، وشفاء العليل ٤٠٤/١ ، والتصريح ٢٦٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٣٧/٢ .

٤ – هو لأبي مُحَلِّمٍ نُعيم بن الحارث السعدي ، أو هذلول بن كعب العنبري .

والمتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره عند الطَّحْنِ بالرَّحَى .

وهو في الكامل ٣٥/١، ٣٩ ، والخصائص ٢٤٥/١ ، والمنصف ١٣٠/١ ، وحماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٦٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/١ ، وشفاء العليل ٢٥٣/١ . وقد ذكر المبرد قصة هذا البيت في الكامل ٣٥/١ .

تَقُولُ وَقَدْ جَرَّدْتُهَا مِنْ ثِيَابِهَا : كَمَا [رُمْتَ] مَكْحُولَ المَدَامِعِ أَمْلَعَا [6]

[وكما في قوله :

يَقُلْنَ : أَأَعْمَى ؟ قُلْتُ : إِنَّ] وَرُبَّمَا أَكُونُ ، وإِنِّي مِنْ بَصِيرٍ لأَبْصَرُ [7]

وكما في قوله :

[تَقُولُ[8]] - « وَقَدْ طَلَبْتُ » الوصْلَ مِنْهَا - : تَأَخَّرَ مَا لِمثْلِي مِنْ وِصَالِ [9]

وأمثالُ ذلك كَثِيرٌ .

[كما يُوضَعُ المضارِعُ] مَوْضِعَ الماضِي ، ومِنْ ذلك قولُه :

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِالقَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ [لَهَا نَفَذٌ لَوْلَا] الشُّعَاعُ أَضَاءَ هَا [10]

ثُمَّ قَالَ :

يَهُونُ عَلَيَّ أَنْ تَرُدَّ جِرَاحُهَا عُيُونَ الأَوَاسِي ؛ إِذْ حَمِدْتُ بَلَاءَ هَا

[وَكَما قَالَ :]

إِذَا صَاحَ ابْنُ دَأْيَةَ بِالتَّدَانِي جَعَلْنَا خِطْرَ لِمَّتِهِ جِسَادَا [11]

ثُمَّ قَالَ :

نُضَمِّخُ بِالعَبِيرِ لَهُ جَنَاحًا أَحَمَّ كَأَنَّمَا طُلِي المِدَادَا

وَكَمَا قَالَ :

فَبِتَّ لَيَالِيًا لَا نَوْمَ فِيهَا تَخُبُّ بِكَ المُسَوَّمَةُ العِرَابُ

---

٥ - في « أ » [رعت] .

٦ - البيت لم أقف عليه .

٧ - لحسان بن ثابت وليس في ديوانه .
وهو في البيان والتبيين ٢/٢٨٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣ ، مع اختلاف في بعض ألفاظه .

٨ - تكملة مني يقتضيها السياق .

٩ - البيت لم أقف عليه .

١٠ - لقيس بن الخطيم في ديوانه ٤٦، ٤٨ .
والأول في الصحاح (شَعَعَ) ٣/١٢٣٧ ، واللسان ٨/١٨١ .

١١ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢١٣ .

يَهُزُّ الجَيشُ حَولكَ جَانِبيْهِ		كَمَا نَفَضَتْ جَنَاحَيْهَا العُقَابُ[12]

وَأَمثالُ ذلك كثيرٌ .

وَقَدْ وَقَعَ الماضي موقعَ المضارعِ باطرادٍ في قولك : « إِنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عَمْرٌو » ، والمُضَارعُ موضعَ [الماضي] لزومًا في مثل قولك : « لَمْ يَقُمْ » بدلالة صحة « غَدٍ » في الأول ، و« أَمْسِ » في الثاني .

و « مُحَمَّدُ » مَنْقُولٌ [من صِفةٍ] ، وقد وقع صفةً في قول زُهيرٍ :

أَلَيْسَ بِفَيّاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ		ثِمَالِ اليَتَامَىٰ فِي السِّنينِ مُحَمَّدِ؟[13]

[مِنْ] قَصِيدتِهِ التي أَولُها :

غَشِيتُ دِيَارًا بِالبَقِيعِ فَثَهْمَدِ		دَوَارِسَ قَدْ أَقْوينَ مِنْ أُمِّ مَعْبَدِ

وآخرها :

تَزَوَّدْ إِلى يَومِ المَمَاتِ فَإِنّه		وَإِنْ كَرِهَتْهُ النَّفْسُ آخِرُ مَوْعِدِ

وهو-أعني لفظ « محمّد»-عبارة عن الذي يحمد كثيراً .

ووقع لأبي زكريا بن معطٍ أنّه مرتجلٌ ، قال في [« ألفيته »] :

ثُمّ الّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدُ		مُرْتَجَلٌ ، مِثَالُهُ : مُحَمَّدُ[14]

ولا يُوافقُ عليه .

وقد [قيل] في الاعتذار عنه : إنه تمثيل للمفرد لا للمرتجل .

وقيل : إنّ مذهبه [في النقل][15] اشتراط أن يكون المنقول [عنه] كثيرًا في الاستعمال ثم ينقل عنه ، قال : وهذا اللفظ ليس كذلك وإنما سمع في بيت زهير / الذي قدمنا ، وهذا إعزاز لهذا الاسم وصون له من أن يقع كثير التداول بين الناس . ٣/أ

---

١٢ – لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه المنسوب للعكبري ٧٦/١ .

وتخب : أي تعدو . والمسومة : المعلمة . والعراب : الخيل الذي ليس فيه عرق هجين .

١٣ – في ديوانه بشرح ثعلب : ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

وثمال اليتامى : أي غياثهم الذي يطعمهم ويسقيهم ويقوم بأمرهم في الشدة .

١٤ – ينظر : الألفية ٣٧ ، وشرحها لابن جمعة ٦٣٥/١، ٦٣٧ .

١٥ – تكملة من« ب » .

قال ابن الشاهد : ولهذا المعنى لم يقع في التخاطب بين الناس إذا كان مرادًا به غير النبيّ ﷺ إلا مفتوح الأول مع الثاني والثالث ، قال : وبلغني أنه كذلك في المغرب ، ويزيدون ضم الحاء مع الميم ، وهذا إعظام لهذا الاسم ؛ لكونه اسمًا للنبي ﷺ وشرف وكرم.

وقيل في الاعتذار عن ابن معطٍ : إنّ « مثالَه » مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ، التقدير : كثير، أو ماأشبه ذلك . و« مُحَمّدٌ » منادى محذوف حرف النداء، ويحتمل الاسم والصفة .

قال ابن الشاهد : وهذا في أنهى درجة البعد ، وذكر وجوهًا للبعد ليس هذا موضع ذكرها.

و« مَالِك » – أيضًا – منقول من اسم فاعل « مَلَكَ » ولم ينقل دخول الألف واللام عليه لالتماح، وقد وقع لبعضِ المولَّدِينَ :

رَأَيْتُ المَالِكَ بنَ أَبي يَزِيدِ وَفِي عَيْنيْهِ مَا يُنْبِي بِغَدْرِ[16]

كأنه كره العقْلَ أو الإشْبَاعَ .

والعقْلُ : حذْفُ الخامسِ المتحرّكِ من « مُفَاعَلَتُن » ، وقد اختلف : أهو من الزّحاف المزدوج أوالمنفرد ؟ .

فعلى الأول يكون قد عصب ، أي : سَكّنَ ثُمّ حَذَفَ[17] . وعلى الثاني يكون قد حَذَفَ متحركًا[18] .

والصحيحُ أنّ دخولَ الألف واللام لالتماحِ الصِّفةِ موقوفٌ على السَّمَاعِ ، لايقال منه إلا ما قالته العرب .

و« رَبّ » : قال أبو الفتح : وزنه « فَعْلٌ » وُقوفًا مع ظاهر اللفظ .

وقد رُدَّ بجمعهم له على « أَرْبَابٍ » ، و« فَعْل » إذا كان صحيح العين لايجمع على « أَفْعَال » قياسًا بخلافِ المعْتَلّ .

---

١٦ – لم أقف عليه .

١٧ – أي : كحذْفِ الياء من « مَفَاعِيلن » التي أصلها « مُفَاعَلَتُن » حتى تصير « مَفَاعِلُن » .

ينظر : الإقناع في العروض ٢٤، ٨٥ ، وعروض ابن جني ٤٦ ، وعروض الورقة ٦٨ ، والوافي ١٨٨ ، والبارع ص٢١٥، والقسطاس ٣٩ ، ونهاية الراغب ١١٢ – ١١٣ .

وأما الإشباع فيُقْصَدُ به – هنا – إشْبَاعُ ضَمَّةِ « التاء » من « رَأَيْتُ » لتصير « رَأَيْتُو » .

١٨ – ينظر : عروض الورقة ٦٨ .

ومعنى قوله : « وعلى الثاني يكون قد حذف متحركاً » أي الحرف الخامس، وهو ما يسمى بالعَقْل .

و« أَزْنَادٌ » و« أَفْرَاخٌ » و« آنَافٌ » وما أشبه ذلك موقوفٌ على السَّمَاعِ [19].

و« آنَافٌ » أسهل من « أَفْرَاخٍ » و« أَزْنَادٍ » ؛ لأن النون من حيث هي حرف غنة قريب من المعتل .

فإن قيل : فإن ذلك في « فَرْخٍ » ظاهرٌ فما بالكم تستسهلون ذلك في « أَنْفٍ » وتستصعبونه في « زَنْدٍ » والعينُ نونٌ فيهما ؟ .

قيل : [كان[20]] ذلك قضاءً لحقِّ المجاورة ، فإن النون في « أَنْفٍ » جاورت حرفَ همْسٍ [21] فتَحَكَّمَ فيها الضَّعفُ ، وهي في « زَنْدٍ » مجاورة للدّالِ ، والدَّالُ حرف قويٌّ مجهور قريب من المستعلي [22] ، ولذلك قال سيبويه* : لَا أَشْبَهَ بِالطّاءِ مِنَ الدَّالِ ولذلك يقع الإكْفَاءُ [23] بينهما كثيراً،كَمَا فِي قوْلِهِ :

---

١٩ - هذه المسألة تتعلق بجمعي القلة « أَفْعُل - أَفْعَال » إذا كان المجموع على وَزْنِ « فَعْلٍ » مفتوح الفاء ساكن العين ، فإذا كان صحيح العين غير صفة جمع على « أَفْعُلٍ » وإذا كان معتلَّها يجمع على « أَفْعَالٍ » ، وما ورد على خلاف ذلك فهو شَاذٌّ ، إلّا أنّ ابن مالك في شرح الكافية ينبه بقوله : « ... على أن ما حقه « أَفْعُل قد يشترك فيه « أَفْعُل » و« أَفْعَال » ك « فَرْخٍ » و« أَفْرُخ ، وأَفْرَاخ »، و« زَنْدٍ » و « أَزْنُد ، وأَزْنَاد » ١٨١٨/٤ ، ونبه على أنّ المضعف ك « عَمّ » يكثر فيه « أَفْعَال » ١٨١٩/٤ .

ينظر : التكملة ٣٩٩ ، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٢ - ٩١ ، والتسهيل ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٥/٤ - ١٨١٩ ، وتوضيح المقاصد ٣٧/٥ - ٣٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٤/٣ - ٢٥٧ .

٢٠ - تكملة من « ب » .

٢١ - الهمس هو « حرف أُضْعِفَ الاعتمادُ في موضعه حتى جرى النفس معه » ، وحروفه عشرة ، جمعت في قولهم : « سَكَتَ فَحَثَّه شَخْصٌ » .

وضده الجهر وهو « حَرْفٌ أُشْبِعَ الاعتمادُ في موضعه ، ومنع النَّفَسَ أن يجريَ معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجري الصوت » الكتاب ٤٣٤/٤ . وينظر : سر الصناعة ٦٠/١ ، وابن يعيش ١٢٨/١٠ ، والممتع ٦٧١/٢ ، والنشر ٢٠٢/١ .

٢٢ - الاستعلاء من صفات القوة «وهو ارتفاع اللسان إلى الحَنَكِ الأَعْلى عند النطق بالحرف » ، وحروفه سبعة جمعت في قولهم : « خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ » وضده الاستفال . ينظر : سر الصناعة ٦٢/١ ، وشرح الشافية ٢٥٨/٣، ٢٦٢،والممتع ٦٧٥/٢ ، والنشر ٢٠٢/١ .

٢٣ - الإِكْفَاءُ من عيوب القوافي ، وهو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة بحروف متقاربة المخارج . ينظر : العقد الفريد ٥٠٧/٥ ، والإقناع في العروض ٨١ ، والوافي ٢١٦ ، ونهاية الراغب ٣٦٨ ، وأهدى سبيل ٢٠٤ .

وقد تحدث البغدادي عن الإكفاء في الخزانة ٥٣٣/٤ وأكثر من الشواهد عنه ، ثم تعرض لكونه هل يقاس ؟

* ينظر الكتاب ٤٦٠/٤.

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطَا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ العُنَّدَا [24]

وَكَمَا فِي قولِهِ :

لَوْ كَانَ حَوْذَانَةُ بِالْبِلَادِ قَامَ لَهَا بِالدَّلْوِ وَالمِقَاطِ
أَيَّامَ أَدْعُو يَابِنِي زِيَادِ أَزْرَقَ بَوَّالاً عَلَى البِسَاطِ
مُنْجَحِرًا مُنْجَحَرَ الصُّدَّادِ [25]

وأُجيب بأنَّ العربَ تُبدل كثيرًا من أحدِ المضاعفين حرف علة ، فصار وإن كان صحيحًا كالمعتل * .

و – أيضًا – فإنّ الأوّلَ من المضاعفين إذا كان مدغمًا ألزم السكون فصار بهذا الاعتبار شبيهًا بالألف ، لأنها لا تكون / إلا ساكنة ، و – أيضًا – فإنهما حرفان جعلا كحرف واحد ، وهذا يكسب شبهًا بحرف العلة لمكان النقصان عن المنفرد ، ومما يدل على أنّ المضاعف حكمه حكم المعتل ، جَمْع (صَحِيحٍ) على (أَصِحَّاءٍ) ، وكذلك بابه كـ (عَزِيزٍ) و (ذَلِيلٍ) و (شَدِيدٍ) ، جميع ذلك كله [كـ [26]] جَمْعِ (غَنِيٍّ) و (وَلِيٍّ) و (صَفِيٍّ) وبابه مع عدم الإدغام ، فمن باب اللازم مراعاة شبه الاعتلال مع وجود الإدغام . ٣/ب

ووقع لبعض أصحاب القوافي أنّه يستحسن الصوم مع الهَمِّ دون الشَّتْمِ، وذلك لما قدمنا من أنّ الهَمَّ مضاعفٌ مدغَمٌ فهو بصدد أنْ يُبدل منه حرف علة فيساوي الصوم في الردف، على ماهو المقرر في علم القوافي (*) بخلاف الشتم .

ولا يصح أن يكونَ [وزنه [27]] (فَعَلاً) مفتوح [الفاء و] العين ، إذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ

---

٢٤ – لم يعرف قائله .
وهو في المقتضب ٣٥٣/١ ، ومجاز القرآن ٢٩١/١ ، وأمالي الشجري ٤٢٢/١ ، والمغني ٧٥٩/٢ ، واللسان ٣٠٧/٣ .
والعند : جمع عاند ، وهو البعير الذي يميل ويحيد عن باقي الإبل في سيرها ورعيها .

٢٥ – نسبه صاحب اللسان لرجل من بني الهماز (حوذ) ٤٨٩/٣ .
والصداد : الوزغ .

* نحو « أمليت » و« قضّيت » في « أمللت » و« قضّضت » ، ينظر الكتاب ٤٤٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٨٣٣ ، وسر الصناعة ٧٤٨ – ٧٦٤ ، وابن يعيش ٢٤/١٠.

٢٦ – تكملة مني لاستقامة الكلام .

٢٧ – تكملة من « ب » .

(*) سيأتي تفصيل المسألة في صفحة ٣٣٥ حاشية ١٦.

لكان مفككا غير مدغم كـ (طَلَلٍ) وَبَابِه ، لأنّ (فَعَلاً) إذا كان اسمًا لا يدغم فرقًا بينه وبين الفعل،على ماسيأتي في موضعه - إن شاء الله (تعالى)[28] - .

ولا يصح أن يكون (فَعُلاً) بضم العين ، لأن فَعُلاً في المضاعف قليل ، لم يأت منه إلا [قولهم[29]] (لَبُبْتُ) و (شَرُرْتُ) .

وقد ذهب بعضهم إلى تفكيكه مطلقا ، أعنى سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل ، وذلك لقلته فاغتفر فيه اجتماع المثلين ، كما قيل في : (هَيُؤَ) ، حيث لم يقولوا : (هَاءَ) .

واختلف في (حَبَّ) من قولهم : (حَبَّذَا) فتعين إذ ذاك أن يكون (فَعِلاً) مكسور العين ، ومما يدل على ذلك قولهم في معناه : (رَابٌّ) .

وَفَاعِلٌ وَفَعَلٌ يترادفان كثيرًا ، كـ (بَرٍّ) و (بَارٍّ) و (عَمٍّ) و (عَامٍّ) ، كما ترادف* فَعِيلٌ و فُعَالٌ ، قالوا : (كَبِيرٌ) و (كُبَارٌ) و (خَفِيفٌ) و (خُفَافٌ) و (جَلِيلٌ) و (جُلَالٌ) .

و (خَيْرَ) يقع فيه مخالفةٌ بين التعجّبِ والتَّفْضِيلِ ، فإنْ كان تعجبا كان الأكثر فيه إثبات الهمزة ، فتقول : (مَاأَخْيَرَهُ) ، وقد يأتي محذوف الهمزة مرادًا به التعجب ، ومنه قوله :

فَمَا خَيْرَ كَعْبًا إنْ طَلَبْتَ جِوَارَهُ ... وَأَصْبَحْتَ فِي دَارٍ لَهُ الدَّهْرَ ثَاوِيَا[30]

يريد : (مَاأَخْيَرَ كَعْبًا)

وأما في التفضيل فإن الكثير إسقاط الهمزة ، فتقول : (زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو) ، وقد تقول : (زَيْدٌ أَخْيرُ مِنْ عَمْرٍو) ، ومنه قوله :

لَا تَتَمَارَ سَادِرًا فِي حَبْتَرٍ ... فَذلِكَ الخَيْرُ وَابْنُ الأَخْيَرِ[31]

---

٢٨ - مسألة إدغام الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وأوله متحرك سواء كان على وزن من أوزان الفعل أم لا ؟ ومايترتب على ذلك من أحكام ، ينظر فيها الكتاب ٤١٩/٤ - ٤٢١ ، والمقتضب ٣٣٤/١ - ٣٣٧ ، والمنصف ٣٠٠/٢ - ٣٠٥ ، والممتع ٦٤٣/٢ - ٦٤٦ ، وشرح الشافية ٢٤١/٣ - ٢٤٣ .

٢٩ - تكملة من « ب » .

* سيأتي مزيد تفصيل له في ص ١٢٤.

٣٠ - لم أقف عليه .

٣١ - لم أقف عليه .

ونَصْبُ (خَيْرٍ) من قوله : (خَيْرَ مَالِكِ) على البدل .

***

مُصَلِّيًا عَلَى [النَّبِيِّ[٣٢]] المُصْطَفَى وَ آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

و (الصَّلَاةُ) في أصل اللغة : الدُّعَاءُ ، قال :

أَقَامَ لَهَا وَجْهَ مُسْتَبْشِرٍ وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمْ [٣٣]

ومنه قوله :

تَقُولُ بِنْتِي : وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلاً يَارَبِّ جَنِّبْ أَبِي الأَوْصَابَ وَالوَجَعَا
عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي جَفْنًا فَإِنَّ لِجَنْبِ المَرْءِ مُضْطَجَعَا [٣٤]

يريد : مِثْلَ الَّذِي دَعَوْتِ .

ويروى : برفع (مثْل) ونصبها ، فالرفع على الجزاء ، أي : دعا [لها[٣٥]] بمثل مادعت له، والنصب على الاستكثار ، أي : أكثري من الدعاء لي . والصَّلاةُ من الله (تَبارك وتَعَالى) رحْمَةٌ، ومن الملائكة استغفارٌ ، ومنَّا دُعَاءٌ، وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَاأَيُّهَا/ الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾[٣٦] فإنه من ٤/أ
قال : بتعميم اللفظ المشترك فلا إشكال*، وأما من منع من تعميم اللفظ المشترك فإنه يجعل من باب ماحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ماأثبت نظيره في الأول ، فيكون التقدير : إنّ اللّه يُصلي و [إن[٣٧]] ملائكته يصلون ، فحذف (يصلي) من الأول لدلالة (يصلون) ، و (إنّ) من الثاني لدلالة (إنّ) الأولى عليه ، وهذا من أفصح

---

٣٢ – في النسختين ، « الرسول » ، وما أثبته هو ما شرحه ، وهو موافق لما في الألفية .

٣٣ – للأعشى في ديوانه ٨٥ مع اختلاف الصدر .
وهو في الصحاح (رَسَمَ) ٥/١٩٣٣ ، واللسان ١٢/٢٤٢ .
والدَّنُّ: الإِنَاءُ الكَبِيرُ . وَارْتَسَمَ : أي كَبَّرَ وَتَعَوَّذَ .

٣٤ – للأعشى في ديوانه ١٥١ .
والبيت الثاني في اللسان (صلى) ١٤/٤٦٥ .

٣٥ – في « أ » [له] .

٣٦ – آية : ٥٦ من سورة الأحزاب .

* سيأتي مزيد تفصيل له في ص ١٢٤ .

٣٧ – تكملة من « ب » .

ماجاء عن العرب وأجمعه وأوجزه ، ويُسمّى في ألقابِ البَديعِ : (الاحتباك)[38] ، وبعضهم يُسميه : (التَّشْبيبُ) ، والتَّشْبيبُ في اللغة : هو التعليق فسمى هذا تشبيباً ، لأن كل واحد من اللفظين متعلق بالآخر .

و(الاحْتِبَاكُ) ظَاهِرٌ ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[39] التقدير : وَمَثَلُ دَاعِي الذين كفروا كمَثَلِ الذي ينعق بما لا يسمع إلّا دعاءً ونداءً مدعوه .

فَحَذَفَ (دَاعِي) لدلالة (يَنْعِقُ) عليه ، و (مدعوه) لدلالة (الذين كفروا) عليه ، ومنه قول الشاعر :

وَإِنِّي لَيَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كَمَا انتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[40]

التقدير : فترةٌ وانتفاضٌ كانتفاضِ العصفورِ وفتْرتِهِ ، وهذا كثير في لسان العرب .

و (النَّبِيءُ) : الأصل في لفظ النبيّ الهمز على الصحيح ، نص عليه سيبويه[41] (رحمه الله تعالى) لكنه كثر فيه التسهيل على القاعدة بالإبدال ، ونظيره (الذّرّيّة) من : ذَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ ، إلّا أَنَّ الأَصْلَ في لفْظِ (النَّبِيّ) قَدْ قُرِىءَ[42] بِخِلَافِ (الذُّرِّيَّةِ)، وهو أعني لفظ

---

٣٨ – وهو من أقسام الحذف ، وعرفه الزركشي بقوله : « هو أن يجتمع في الكلام متقابلان فَيُحذف من واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه » وسماه « الحذف المقابلي » البرهان ١٢٩/٣ . وينظر : اللسان (حبك) ٤٠٧/١٠ ، والإتقان ٦١/٢ – ٦٢ ، وشرح عقود الجمان ١٣٣ ، ومعترك الأقران ٣٢١/١ – ٣٢٣ ، ومعجم المصطلحات ٥٥/١ – ٥٧ . وقد اكتفى البلاغيون عن أسلوبي « الاحتباك » و« التشبيب » بأسلوب إيجاز الحذف ، مع ملاحظة أن التشبيب قد أخذ معنى جديداً في النقد الحديث ، هو وثيق الصلة بالغزل العفيف ، وهو التشبب بمحاسن النساء دون إفحاش .

٣٩ – آية ١٧١ من سورة البقرة .

٤٠ – لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، مع اختلاف الصدر .
وهو في أمالي القالي ١٨٧/١ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، و ابن يعيش ٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ورصف المباني ٤٨٢ .

٤١ – الكتاب ٥٥٥/٣ ، وينظر إصلاح المنطق ١٥٨ – ١٥٩ .

٤٢ – قرأ نافع بالهمز فقط في جميع آي القرآن ، إلا في موضعين آية [٥٠ ، ٥٣] من سورة الأحزاب ، وهمزهما ورش. قال الأزهري في علل القراءات ٤٩/١ : « وأَكْثَرُ العَرَبِ على ترْكِ الهمزة في « النَّبيّ » وهو اختيارُ أَهْلِ اللغة»
ينظر : السبعة ١٥٧ ، والحجة للفارسي ٨٧/٢ ، والتذكرة ٣١٥/٢ ، وحجة القراءات ٩٨ ، والكشف ٢٤٣/١ .

(النَّبيّ) مَأخوذٌ من النَّبَإِ ، وهو الخَبَرُ ؛ لأنّ النَّبيَّ ﷺ يُخْبِرُ عن ربِّهِ (جَلَّ وَعَزَّ) .
وقيل : إنّه مأخوذٌ من « نَبَا يَنْبُو » إذا ارتفع ، فإن النبيَّ مرتفعٌ بما خصه الله به من التشريف والتكريم .

وهذا وإنْ كَانَ ظَاهِرًا في التسهيل بالإبدَالِ والإدْغَامِ ، فإنّه لا يظهر في قراءة الهمز. وقد ذهب بعضهم إلى أن له اشتقاقين ، فمع تشديد الياء يكون من (نَبَا يَنْبُو) إذَا ارتَفَعَ، ومع الهمز يكون من (النَبَإِ) ، والأظهر الأول * ؛ لأنّا نَقْدِرُ على رجوع غيْرِ المهموزِ إلى المهموزِ من غيْرِ عَكْسٍ ، وبهذا - أيضا - يضعف القول الثالث ، لأن دعوى اشتقاقين لايرجع إليه إلا عند الضرورة كـ (سَنَةٍ) على من قال : (سَنَوَاتٌ) أو (سَنَهَاتٌ)، وَكَـ (فَمٍ) عند من شدد .

و(مُصْطَفَى) الطَّاءُ فيه بدلٌ من تَاءِ الافْتِعَالِ، وأصْله : مُصْتَفَيٌ ، فوقعتِ التَّاءُ بعْدَ صَادٍ، والتاء حرف همْسٍ ، والصَّادُ حرف استعلاء،فبينهما منافرة فأبدلتِ التَّاءُ طاءً لتوافق الصاد في الاستعلاء،[43] وهذا مطرد على ماسيأتي في موضعه - إن شاء الله (تعالى) - .

قوله (وَآلِهِ) :
اختلف في الآلِ ، فمذهبُ سيبويهِ[44] : أَنّ الأصل فيه (أَهْلٌ) ثُمّ أُبْدلتِ الهَاءُ همزةً ، فقيل : (أَأْلٌ) فاجتمع همزتان الثانية ساكنة ، فَسُهِّلَتْ بالبَدَلِ المحْضِ ، فقيل : (آلٌ) على حد (آدَمٍ) [45].

---

* ينظر الاشتقاق لابن دريد ٤٦٢ .

٤٣ - تنظر المسألة في الكتاب ٢٣٩/٤ ، والمقتضب ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، والتكملة ٥٦٦ ، والمنصف ٣٢٨/٢ ، وسر الصناعة ٢١٧/١ - ٢١٨ .

٤٤ - وهو مذهب البصريين كما نسب لهم في كتبهم ، ينظر معاني الأخفش ٢٦٤/١ - ٢٦٥ ، وسر الصناعة ١٠٠/١ - ١٠٦،وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والممتع ٣٤٨/١ - ٣٥١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، وشرح الجاربردي ٣١٧/١ ، والارتشاف ١٢٩/١ ، قال أبو حيان : « ولم يذكر سيبويهِ أنّ الهَاءَ تُبْدلُ هَمْزةً » عكس ما نسب له الشارح فليتأمل، وبينه أكثر في البحر ١٨٨/١ ، وفي التصريح نسبه لسيبويه ١١/١ ، وكذا الأشموني ١٣/١ .

٤٥ - ينظر الكتاب ٥٥٢/٣ ، والتكملة ٣٨ ، وابن يعيش ١١٦/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٥٣/٣ .

وقد وَقَعَ بين الهَاءِ والهَمْزَةِ المقَارَضَةُ في الإبدالِ ، فَأُبدِلَ كُلٌّ / وَاحِدٍ منهما من الآخر ، ٤/ب
فأُبدلَتِ الهمزة من الهاء في (آلٍ) على ماقدمنا ، وأبدلت الهاء من الهمزة في (هَرَقْتُ) الأصل (أَرَقْتُ) ، و (هَرَحْتُ) الأصل (أَرَحْتُ) [46].

وَممّا يَدلُّ على شِدّةِ الشبه بينهما ، أَنَّ الهَاءَ قد أُجريت مُجْرَى الهمزةِ فَسُهِّلَتْ بالنقل والحذْفِ ، كما في قول ابن الزبعرى :

حِينَ حَكَّتْ بِقُبَاءٍ بَرْكَهَا   وَاسْتَحَرَّ القَتْلُ فِي عَبْدِ الأَشَلْ [47]

يُريدُ : بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ ، وهم بَطْنٌ من الأَنْصَارِ (رضوان الله عليهم)

وَنُقِلَ عن الكسائي [48] : أَنَّ الأصْلَ فيه (أَوَلٌ) « فَعَلٌ » تحركت الواو وانفتح ماقبلها ، فأبدلت الألف منها على القاعدة المستمرة ، وهو المراد بقول الشَّاطِبيِّ (رضي الله عنه) :

فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ اَصْلُهَا   وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ : مِنْ وَاوٍ اُبْدِلَا [49]

يريد : الكسائيَّ ، واختار الشاطبيُّ مذْهَبَ سيبويهِ ، وهو الصحيحُ لوجوهٍ [50] :

منها : تصغيرُهُمْ له على (أُهَيْلٍ) ، والتصغيرُ يرد الشيءَ إلى أصْلِهِ .

ومنها: أَنَّهُ لا يُضَافُ إلا إلى ظاهر مُعَظَّمٍ ، وهذا هو المعروف فيما وقع فيه البدل ، أعني أَنّه لا يَعُمُّ عموم الأصل ، ألا ترى أنهم حيث قالوا : (أَسْنَت) فأبدلوا التَّاءَ من الواوِ ، لم يستعملوه إلا في السَّنَةِ الجَدْبَةِ ، وإنْ كَانَ معنى السَّنَةِ مَوْجُودًا فيهما معًا ، أعني في الخصْبِ والجَدْبِ .

والتُزِمَ فيه – أيضا – الإِضَافَةُ إلى الأعلامِ الموصوفَةِ بِالعِلْمِ ، فَلا يُضَافُ إلى أَعْلَامِ

---

٤٦ – ينظر الكتاب ٢٣٨/٤ ، والتكملة ٥٦٥ ، والممتع ٣٩٧/١ – ٣٩٩ ، والشافية مع شرح الرضي ٢٢٢/٣ – ٢٢٣ ، وشرح الجاربردي مع حاشية ابن جماعة ٣٢١/١ – ٣٢٢ .

٤٧ – في شعره ٤٢ .
وهو في السيرة لابن هشام ١٣٧/٢ ، والخصائص ٨١/١ ، والحماسة البصرية ١٠٠/١ – ١٠١ ، واللسان (شهل) ٣٧٣/١١ ، والسيرة لابن كثير ٥٩١/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٥٠/٢ .

٤٨ – ينظر رأيه في شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، واللسان (أول) ٣٨/١١ ، والارتشاف ١٢٩/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، وذكر فيهما اتباع واختيار أبي الحسن ابن الباذش ٥٣٨هـ للكسائي ، وكذا شرح الشافية للجاربردي ٣١٧/١ ، والتصريح ١١/١ ، والأشموني ١٣/١ .

٤٩ – ينظر متن الشاطبية « حرز الأماني ... » ص ١١ .

٥٠ – يرجع لهذه الأوجه في المصادر والمراجع المذكورة في الهامش رقم ٤٤ السابق .

الأَمَاكِنِ ، ولا [إلى[51]] ماأشبه ذلك ، ولذلك لمَّا أَرَادُوا إضافتَهُ إلى مَكَّةَ ، قالوا : (آلُ اللَّهِ) دون (آلِ مَكَّةَ[52]) ، ومن ذلك قوله :

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي بَلْدَتِنَا لَمْ نَزَلْ آلاً عَلَى عَهْدِ إِرَمْ[53]

وأَمَّا قوله (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) : ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ ﴾[54] فـ (ءَالِ يَاسِينَ) بتمامِهِ اسمٌ، والذي يدلُّ على ذلك قراءة من قرأ : (إِلْيَاسِينَ)[55] ولم يُسْمَعْ في (آلِ) (إِل) ، وقد قُرِىء – أيضا – ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ ﴾[56] حكاه أبو عليٍّ في (التذكرة) ، وحمل (آل) في قوله :

نَجَوتَ وَلَمْ يَمْنُنْ عَلَيكَ طَلَاقَةً سِوَى رَبِذِ التَّقْرِيبِ مِنْ آلِ أَعْوَجَا[57]

على الزيادة ، التقدير : مِنْ أَعْوَجٍ .

---

٥١ – تكملة من « ب » .

٥٢ – هذا رأي الأخفش ، ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٥/١ ، وسر الصناعة ١٠٢/١ – ١٠٣ ، والجامع للقرطبي ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، وله رأي آخر يجيز إضافتها إلى أعلام الأماكن ، ولكن الكسائيَّ يُنكرُ استعمالَهَا في الأماكن والبلدان ، ينظر : الجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ .

٥٣ – نسب لعبدالمطلب جد رسول الله ﷺ في البحر المحيط ٣٧٢/١ مع اختلاف في بعض ألفاظه .
وهو في شرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والبحر ١٨٨/١ ، والمساعد ٣٤٧/٢ ، والهمع ٥٠/٢ ، والدرر ٦٢/٢ .

٥٤ – آية ١٣٠ من سورة الصافات .

٥٥ – أي بكسر الهمزة وسكون اللام بغير مد مع وصلها بما بعدها كلمة واحدة ، فكأنه جمعهم على لفظ « إلياس » ثم جمعهم بالنسبة إليه ، وهي قراءة الجمهور ماعدا نافعًا وابن عامر ، ويعقوب من العشرة من طريق رويس ، فقد قرءوا بفتح الهمزة وزيادة ألف وكسر اللام ، على فصل « ءال » عن « ياسين » وإضافته له .
ينظر السبعة ٥٤٩ ، والمبسوط ٣٧٨ ، والتذكرة ٦٣٨/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والإتحاف ٤١٥/٢ – ٤١٦ .

٥٦ – نسبت للصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضى الله عنه ، كما قرأ بها يحيى بن وثاب والأعمش ، والمنهال بن عمرو ، والحكم بن عتيبة ، وقد وجهها ابن جني في المحتسب ٢٢٥/٢ بقوله : « فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلم الأعجمي ؛ لأنه ليس من لغتها ، فتقلُّ الحفل به »
ينظر معاني القرآن للفراء ٣٩١/٢ ، والشواذ ١٢٨ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والإملاء ٢٠٧/٢ ، والبحر ٣٧٣/٧ .

٥٧ – للفرزدق في ديوانه ١٣٤/١ .
وهو في الكامل ٨٨/٣ ، وسر الصناعة ١٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٥/٢ ، واللسان (أهل) ٣٠/١١ .
والرَّبِذُ : خِفَّةُ القَوَائِمِ في المشي . والتَّقْرِيبُ : ضَرْبٌ من العدْوِ للفَرَسِ وهو إذا عَدَا عَدْوًا دُونَ الإِسْرَاعِ .

وقد حُمِلَ أيضا عليها – أعني على الزِّيادةِ – ماجاء في الحديث : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى[٥٨]) ، وكذلك – أيضا – (آل) في قوله (تعالى) : ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[٥٩] لتوجه قوة المعنى على مابعد (آل) ، ومن ذلك قول الشاعر[٦٠] :

تَرَكْتُ آلَ مَعْبَدٍ مُنْجَدِلَا تَنْدُبُهُ بِنْتٌ وَأُخْتٌ وَمَلَا

قال ابن الشاهد : ومرادُهُ : مَعْبَدَ بن أَبِي مَعْبَدٍ كبشاً من كِبَاشِ اليمن ، كان في أهل الشَّامِ ، والقائلُ هو مالكُ بنُ الحارثِ ، الذي قال :

نَحْنُ قَتَلْنَا حَوْشَبَا لَمَّا غَدَا قَدْ أَعْلَمَا

وَذَا الكِلَاعِ قَبْلَهُ وَمَعْبَدًا إِذْ أَقْدَمَا[٦١]

ومع إضافته إلى أعلام ذوي العِلْمِ لا يُضَافُ منها إلى المضمر وإنّما يُضافُ إلى الظَّاهرِ، ولم تسمع إضافته إلى المضمر إلا في الشعر[٦٢] ، كما في قول أبي طَالِبٍ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ[٦٣] :

---

٥٨ – الحديث أخرجه الشيخان البخاري ١١/١٦٩ في كتاب الدعوات « ٨٠ » باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟ ح ٦٣٥٩ . ومسلم بشرح النووي ٧/١٨٤ ، في كتاب الزكاة ، باب الدعاء لمن أتى بصدقته .

٥٩ – آية ٤٦ من سورة غافر .

٦٠ – قائله مالك بن الحارث المشهور بالأشتر النخعي كما صرح به في البيت اللاحق ، وهو من أشهر فرسان وقواد علي رضي الله عنه ، وقد أبلى بلاء حسنًا في معارك الفتنة بين علي وغيره (رضى الله عنهم) أجمعين .
والمنجدل : هو المصروع الساقط على الأرض .

٦١ – هما في مروج الذهب ٢/٤٣١ – ٤٣٢ ، والفتوح ٢/١٥٨ ، معل اختلاف في بعض الألفاظ .
وذو الكلاع : هو أيفع بن ناكور الحميري ، كان رئيسًا في قومه مطاعًا متبوعًا ، وهو من أنصار معاوية ، والقائم على أمره في حرب صفين ، وقتل فيها سنة ٣٧ ، وفرح معاوية وعمرو بموته فرحاً شديداً.
أما حوشب : فهو ذو ظليم بن طخية ، وهو رئيس قومه ، قتل بصفين .
ينظر الاستيعاب ٢/٤٧١ – ٤٧٤ ، وأسد الغابة ٢/١٧٥، ١٧٦ .

٦٢ – المسألة خلافية ، منع إضافته إلى المضمر الكسائي والنحاس وأبوبكر الزبيدي وزعم أنه من لحن العوام ، ووافقهم الشارح . وقال جمهرة النحاة : والصحيح جوازه ؛ لأن السماع يعضده . ينظر لحن العوام ١٤ – ١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٤ ، والجامع ١/٢٦٠ ، والبحر ١/١٨٨ ، والهمع ٢/٥٠ – ٥١ ، والأشموني ١/١٣ . ولله در ابن مالك في هذه المسألة إذ يقول في التسهيل ١٥٧، ١٥٨ : « وكـ « آل » بمعنى « أهل » ولا يضاف غالبًا إلا إلى علم من يعقل » ويشرحها بقوله : « ويقل استعماله غير مضاف لفظًا ، ومضافاً إلى ضمير ، ومضافًا إلى اسم جنس ، ومضافًاإلى علم مالايعقل » شرح التسهيل ٣/٢٤٣ .

٦٣ – تشير المصادر التاريخية وغيرها بأن الأبيات لجد النبي ﷺ عبدالمطلب بن هاشم ، كما سيأتي في رقم ٦٤ .

لَاهُمَّ إِنَّ المَرْءَ يَمْـ ... نَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ حِلَالَكْ
لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ ... وَمِحَالُهُمْ غَدْوًا مِحَالَكْ
٥/أ وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... بِ وَعَابِدِيهِ اليَوْمَ/ آلَكْ [٦٤]

وَأَمَّا قولُ الشَّاعِرِ :

تَرَاهُ بَيْنَ مَالِكٍ وَآلِكْ ... يَمْنَعُ هَذَا وَيُجِيزُ ذَلِكْ [٦٥]

وَيُرْوَى :

وَأَنْتَ بينَ مَالِكٍ وَآلِكْ

فقد قال ابن الشاهد : إِنَّ الهمزَةَ في (آلِكٍ) بدل من هَاءٍ ، وإِنَّ الألفَ ألفُ التنبيه على حدها في (ضَارِبٍ) ، وزعم أن المعنى على ذلك .

وقوله (المسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا) : المراد به الذين كمل لهم اتباع النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، والأظهر أنّه مُفَسِّرٌ لا مقيد ، فإنّ (الآلَ) المضاف إلى النبي لا يكونون إلا كذا ، والذي يدلُ على ذلك ، ماجاء في الحديث عنه (صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ بَنِي فُلَانٍ لَيْسُوا بِآلِي إِنَّمَا آلِي كُلُّ تَقِيٍّ) [٦٦].

ويحتمل التقييد فيكون إذ ذاك [المقصود بالحكم] من اتصف بهذه الصفة ، والأظهر الأول .

وقد ذكر الوجهين ابنُ مهيب ، وقد [تكلم على « شرح] رِسَالَةِ ابنِ أَبِي الطَّيِّب » في قوله : (وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ) .

---

٦٤ – وهي في السيرة لابن هشام ٥١/١ ، وتاريخ الأمم ١٣٥/٢ ، والروض الأنف ٧٠/١ ، والسيرة لابن كثير ١٨/١ . والبيت الثالث وهو محل الاستشهاد ورد في شرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، والجامع ٢٦٠/١ ، والبحر ١٨٨/١ ، والمساعد ٣٤٧/٢ ، والهمع ٥٠/٢ ، والأشموني ١٣/١ .
والمحال : القوة والشدة .

٦٥ – لم أقف عليه .

٦٦ – بحثت عن توثيق الحديث فلم يتيسر لي ، ولكن وقفت على حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٨٧/٣ ، في كتاب الإيمان ، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم ، ألفاظه مقاربة لألفاظ هذا الحديث من طريق عمرو بن العاص ر قال : « سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سر يقول : « ألا إن آل أبي – يعني فلانًا – ليسوا لي بأولياء ، إنما وليي الله وصالح المؤمنين » والحديث أيضاً في المسند ٢٠٣/٤ .

وَيُوجَدُ في بعض النسخ [الشُّرَفَا] ، فعلى هذا يكُونُ مَعْمُولُ [المسْتَكْمِلِينَ[٦٧]] محذوفاً ، التقدير : كُلَّ شَرَفٍ ، أو كُلَّ [مَجَادَةٍ ، أو ماأشبه ذلك]* مما يقتضيه المعنى ويناسبه ، ويكون الحذف إذ ذاك مقصوداً به العموم أي [متناولاً لمحل كل[٦٨]] مايتجه إليه من جهة المعنى ، ومنه قوله :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ، وَيَسْمَعَ وَاعِي[٦٩]

و (الشُّرَفَا) جمْعُ : شَرِيفٍ ،والرواية الأولى أظهرُ ؛ لاستيفاء العمل وعدم ارتكاب ضرورة القصر ، و – أيضا – فإن في الثانية تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

***

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

قَولُه : (وَأَسْتَعِينُ) ، الأَصْلُ فِي [(استَعِينُ)][٧٠] اسْتَعْوِنُ ، أي : أطلبُ العونَ مِنَ اللَّهِ (تبارك وتعالى) ، وصيغةُ اسْتَفْعَل وضْعُهَا أنْ تكونَ للطلب ثم نقلت حركة الواو إلى العين ، فجاءتْ واوُ سَاكِنَةٌ قبلها كسرة ، فقلبت الواو ياءً فقيل : أَسْتَعِينُ[٧١] .

---

٦٧ – في « أ » [الطيبين] .

٦٨ – في « أ » بياض بسبب الرطوبة ، وفي « ب » [أي : متناول المحل كل] والأولى ما أثبت لتناسق المعنى .

٦٩ – للبحتري في ديوانه ١/١٥١ ، وقد ورد صدره في النسختين :

غيظ حساده وكبت عداه

وما أثبته رواية الديوان والمصادر .

وهو في دلائل الإعجاز ١٨٧ ، والإيضاح للقزويني ١٩٦ ، وشروح التلخيص ٢/١٢٧ – ١٢٨ ، والطراز ٣/٣٠٤ ، ومعاهد التنصيص ١/٢٣٢

والشاهد البلاغي فيه أنه حذف متعلق الفعل « المفعول » للعموم مع تقديرهما : « يرى مبصر آثاره ، ويسمع واع أخباره » والمقدر كالثابت ، وبهذا يكون المتعدي قد بقي على أصله متعد .

والقزويني يرى أن الفعل بدون مفعول كناية عن نفسه متعلق بمفعول .

والفرق بينهما : أنه بناء على رأي القزويني يكون المتعدي منزلاً منزلة اللازم . والأول أدق حتى تذهب النفس فيه كل مذهب .

٧٠ – تكملة من « ب » .

٧١ – تنظر المسألة في الممتع ٤٧٩ ، والتسهيل ٣١١ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٨ ، وأوضح المسالك ٣/٣٤٢ .

* ينظر هذه الأوجه الإعرابيه في تمرين الطلاب لخالد الأزهري ٤ ، وابن عقيل ١/١١ الحاشية لمحمد محي الدين عبد الحميد .

و (النَّحْوُ) في اللغةِ : هو القَصْدُ ، وإذا كَانَ كَذلكَ فَوقَعَ الجِنَاسُ باعتبار المعنى[٧٢] ؛ لأنَّ المعْنَى إذْ ذَاكَ مَقَاصِدُ[القَصْدِ[٧٣]] أو مَنَاجِي [النَّحْوِ[٧٣]] ويكون بهذا الاعتبار على حد قوله:

إِنْ تَسُدِ الحُوصَ لَمْ تَعْدُهُمْ وَعَامِرٌ سَادَ بَنِي عَامِرِ[٧٤]

وَهَذَا أَحْسنُ لتَغَايرِ اللفظيْنِ

والجِنَاسُ بالمعنى قد أثبته جماعةٌ مِنْ علماءِ البَيَانِ ، وجعلوا من ذلك قوله :

وَمَا أَرْوَى وَإِنْ كَرُمَتْ عَلَيْنَا بِأَدْنَى مِنْ مُوقَّفَةٍ حَرُونِ

يَطُوفُ بِهَا الرُّمَاةُ وَتَتَّقِيهِمْ بِأَوْعَالٍ مُعَطَّفَةِ القُرُونِ[٧٥]

فإنَّ (الموقَّفَةَ) تُسَمَّى (أَرْوَى) ، فكأنَّه قال : (وَمَا أَرْوَى بِأَدْنَى مِنْ أَرْوَى) ، كما أثبتوا الطباق بالمعنى[٧٦] ، ومنه قوله :

وَإِنَّكَ بِعْتَنِي طَوْعًا بِبَخْسٍ وَمَا مِثْلِي عَلَى حَالٍ يُبَاعُ[٧٧]

---

٧٢ – عرفه ابن معصوم المدني في الأنوار ١/٢١٧ – ٢١٨ « هو أن يذكر أحد ركني الجناس في اللفظ ويشار إلى الآخر بلفظ يدل عليه من صفة أو عكس ، أو تصحيف ، أو لفظ يرادفه ، أو نحو ذلك » ثم بين سبب ورود هذا النوع ، بقوله : « إنَّ الشَاعِرَ يَقْصِدُ للمجَانَسَةِ بين لفظتين ، فلا يُسَاعِدُه الوزْنُ على إبرازِهِمَا في اللفظ ، فيضمر أحدهما ويشيرإلى الثاني بما يدل عليه » .

والصفديُّ لايعجبه هذا النوع ، وعده من قبيل التعسُّفِ والتكَلُّفِ ، وبرر مقولته .

وكذا البلاغيون لم يهتموا كثيراً بالجناس المعنوي ؛ لأن الجناس أساساً من أهم المحسنات اللفظية .

ينظر جنان الجناس ٧٨ – ٨٢ ، وجنى الجناس ٢٧٧ ، وأنوار الربيع ١/٢١٧ – ٢٢١ .

٧٣ – في « أ » [للقصد] ، [للنحو] .

٧٤ – للأعشى في ديوانه ١٩١ .

والشاهد فيه « عامر » قال القاضي الجرجاني : هو مجانسة ؛ لأنَّ أَحَدَهُمَا رَجُلٌ والآخَرُ قَبيلةٌ . وجعله غيره بمعنى واحد ، منهم ابن رشيق في العمدة ١/٣٣٠ ؛ لأنه قال : بني عامر فأضاف بني إليه .

٧٥ – للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ٣١٩ – ٣٢٠ .

وبيت الشاهد (الأول) في أمالي القالي ٢/٣٥ ، وجنان الجناس ٧٩ ، وأنوار الربيع ١/٢١٨ .

٧٦ – عرفه ابن معصوم في الأنوار ٢/٣٩ بقوله : « هو مقابلة الشيء بضده في المعنى لا في اللفظ كقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ، قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ معناه : ربنا يعلم إنا لصادقون » ا.هـ .

وهذا النوع أطلق عليه البلاغيون « طباق السلب » ، ويتحقق بالجمع بين فعلين من مادة واحدة أحدهما مثبت والآخر منفي ، أو أحدهما أمر والثاني نهي .

ينظر تحرير التحبير ١١٥ ، وعروس الأفراح ٤/٢٨٧ ، وأنوار الربيع ٢/٣٩ .

٧٧ – لم أقف عليه .

فإنّ المَعْنَى : وما مِثْلِي كُرْهًا بثَمَنٍ غَالٍ يُبَاعُ ، فجعل مكان ذلك (عَلَى حَالٍ) إلا أن ذلك يختلف باعتبار ضَعْفِ المُتَلَقِّي وقوته ، وانْفِصَالِ الراجع واتصاله ، وتقرير ذلك في علم البيان وحيثُ يكُونُ هو المقصودُ / . ٥/ب

و (مَحْوِيَّةٌ) اسمُ مَفْعُولٍ من (حَوَىٰ) ، والأصل (مَحْوُويَةٌ) فاجتمعت الواو والياء على وجْهٍ يقتضي قلبها ، أعني قلب الوَاوِ يَاءً ، فقلبت الواوُ ياءً وأدغمتِ الياءُ المنقلبةُ عن الواوِ في اليَاءِ الأصليةِ[78] ، ولا يكون هذا الإدغام من باب إدغام المتقاربين ، لِعِلَّةٍ تأتي في موضعها – إن شاء الله (تعالى) –، ومن قال :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَومُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومُ[79]

وَقَالَ :

حَلِيفُ عَمْرٍو لَهُ صَوْنٌ وَمُمْتَنَعٌ وَمَا حَلِيفُ أَبِي لَيْلَىٰ بِمَصْوُونِ[80]

لَا يَقُولُ : هُنَا « مَحْوُويَة » لِتَعدُّدِ المُقْتَضِي[81] .

***

تُقَرِّبُ الْأَقْصَىٰ بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

(الأَقْصَىٰ): هو البَعِيدُ ، ويحتمل أن يكون على حدِّ (أَسْوَدٍ) ، أعني : أنْ يَكُونَ بمعنى (قَاصٍ) .

ويحتملُ أن يكونَ على بَابِهِ من التَّفْضِيلِ ، فيكون المعنى : الأَقْصَىٰ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمّ حُذِفَ المفضَّلُ عليه من أجْلِ دخول الألف واللام ، ذكر أبو عليٍّ الوجهين[82] في قَوْلِ النَّابِغَةِ :

---

٧٨ – ينظر الكتاب ٤/٣٦٥ ، والمنصف ٢/١٥ – ١٨ ، والممتع ٢/٤٩٨ – ٥٠٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣/١٣٩ – ١٤٠ ، و أوضح المسالك ٣/٣٣٠ – ٣٣١ .

٧٩ – لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ٥٦ .
وهو من شواهد المفضليات رقم « ١٢٠ » ص ٣٩٩ ، والمنصف ١/٢٨٦ ، وشرح المفضليات للتبريزي ٣/١٦١١ ، وأمالي الشجري ١/٣٢١ ، والممتع ٢/٤٦٠ .

٨٠ – لم أقف عليه .

٨١ – أي اجتماع ثلاثة أحرف علة في آخر الكلمة ، منها واوان مجتمعان مع الضمة ، والعرب تكره الإتمام في الواوات وهما لوحدهما ، فكيف مع الياء ؟ فالإعلال أوجب . ينظر الكتاب ٤/٣٤٨ – ٣٤٩ .

٨٢ – ينظر البصريات ٣٥٨ – ٣٥٩ ، ٧٣٨ – ٧٣٩ ، والعسكرية ٢٢٣ ، والحلبيات ١٧٥ ، ٣٣٦ .

إِنِّي كَأَنِّي لَدَى النُّعْمَانِ خَبَّرَهُ ... بَعْضُ الْأَوِدِّ حَدِيثًا غَيْرَ مَكْذُوبِ [83]

ولَم يتعرَّضْ إلى رِوَايةِ مَنْ رَوَاهُ (الأَوُدُّ) جَمْعًا [84].

و (المُوجَزُ) اسمُ مفعولٍ ، وأصله: مُؤَوْجَزٌ [85] ، ثم حُذِفَتْ الهمزةُ ، على ما سيأتي في موضعه – إن شاء الله (تعالى) – وقد جاءتْ ثَابتةً لكن قليلاً ، ومنه قول ليلى الأخيلية :

نَزَلَتْ عَلَى حُصِّ الرُّءوسِ كَأَنَّهَا ... كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ قَمِيصٍ [مُؤَرْنَبِ] [86]

أنشدهُ سيبويهِ ، الشطر الأخير منه مكان الاستشهاد .

(الوَعْدُ) يشْمَلُ الخيرَ والشَّرَ وقيل : لا يكون في الشَّرِ إلّا على سبيلِ المقَابلةِ،والوَعِيدُ يَختصُّ بالشَّرِ هذا هو الكثيرُ [87]. وقد نقل ابن سِيدَه [88]: استعماله في الخيْرِ ومما ينقل من ذلك قوله :

وَإِنَّ وَعِيدِي لَا يُشَانُ [بِمَاطِلٍ [89]] ... يُكَدِّرُهُ والمطْلُ يُسْرُ المَوَاعِدِ [90]

أَنشده أَبُو عليٍّ ، وَجوَّزَ في (مَاطِلٍ) أنْ يكونَ كـ (بَاطِلٍ) أعني مصدراً ، وأنْ يكونَ اسمَ

---

٨٣ – في ديوانه ٤٩ .
وهو في مجالس ثعلب ٥٤٠/٢ ، والبصريات ٣٥٨ ، والعسكرية ٢٢٣ ، والحلبيات ١٧٥ ، ٣٣٦ .
والأود : المودة .

٨٤ – بل تعرض لها في المصادر السابقة ، ولعل هذا وقع من الشارح من قبيل السهو ، أو وقف على كتاب من كتب أبي علي لم يتعرض لرواية الجمع فيه .

٨٥ – قال صاحب الكتاب ٢٧٩/٤ : « وزعم الخليلُ أنَّهُ كَانَ القياسُ أنْ تَثبت الهمزة في « يُؤَفْعِل ، ويُؤَفْعَل » وأخواتهما ... ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب « أَفْعَل » من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ؛ لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفتُ لك ، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه » وتنظر المسألة في المقتضب ٩٥/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ .

٨٦ – في ديوانها ٥٦ .
وهو في الكتاب ٢٨٠/٤ ، والمقتضب ٩٦/٢ ، وابن السيرافي ٤٣٧/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان (رنب) ٤٣٥/١ .
والشاعرة تصف قطاة نزلت وتدلت على فراخها وهي حص الرءوس لاريش عليها أشبهت كرة غلام اتخذت من جلد أرنب .
وخرج البيت على الضرورة ، حيث جاءت كلمة « مؤرنب » على الأصل ، والوجه « مرنب » .

٨٧ – تنظر هذه المعاني في الصحاح « وعد » ٥٥١/٢ ، واللسان ٤٦٣/٣ – ٤٦٤ .

٨٨ – المحكم ٢٣٧/٢ ، حكاه عن ابن الأعرابي ، وقال : وهو نادر .

٨٩ – في « أ » [بباطل] .

٩٠ – لم أقف عليه .

فَاعِلٍ ، قال : ويريد به نَفْسَه ، أي : بشَخْصٍ مَاطِلٍ ، أو بِكَلَامٍ مَاطِلٍ ، وقال : وكثيراً ماتنفي العرب المطل عن نفسها في المواعِدِ ، وتجْعله لأهل البُخْلِ ، وأنشد :

يَارَبَّةَ الحَيِّ الكَثيرِ شِيَاتُه مَاذَا تَرَي فِي مُدْنِفٍ مُتَثَاقِلِ
لَا قَاكِ فِي العَامِ الَّذِي وَلَّى فَلَمْ يَسْأَلْكِ إلَّا قُبْلَةً فِي قَابِلِ
إِنَّ البَخِيلَ إِذَا يُمَدُّ لَهُ المَدَىٰ فِي الجُودِ هَانَ عَلَيْهِ وَعْدُ السَّائِلِ [٩١]

قال : وتجْعلُه تكملةً للوعْدِ ، كَمَا فِي قولِهِ :

وَيُعْدَمُ عِنْدَهُ [فِي الجُودِ] مَطْلٌ وَمَعْدُومٌ مَعَ العِتْقِ الحِرَانُ [٩٢]

و(الإنْجَازُ) هو الإعْجَالُ وَعَدَمُ التَّرَاخِي ، ومنْ كَلامِهمْ : « أَنْجَزَ حَرٌّ مَاوَعَدْ » [٩٣] .

***

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ

قوله : (وَتَقْتَضِي) اقتضاءُ الشيءِ هو الذي يكون سبباً في وجودِهِ ، ووضْعُ (افْتَعَلَ) من حيث هو أن يكون واقعًا غيرَ مسبوقٍ ، وقد أوضح ذلك المعنى بعضُهم حيث قال :

٦/أ
لَيْسَ جُودًا عَطِيَّةٌ بِسُؤَالٍ قَدْ يَهُزُّ السُّؤَالُ غَيْرَ الجَوَادِ /
إِنَّمَا الجُودُ مَا أَتَاكَ ابْتِدَاءً لَمْ تَذُقْ فِيهِ ذِلَّةَ التَّرْدَادِ [٩٤]

ولم يقل : بدءًا ، قال ابنُ المُشْتَمْلِي : وعلى هذا قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [٩٥] [قَالَ] : فهو على هذا المعنى ، كقولِهِ (تبارك وتعالى): ﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾ [٩٦] وكَقولِهِ(تبارك وتعالى): ﴿ ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ، وَٱلَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ، وَإِذَا

٩١ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٢٧ .
٩٢ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٠ .
٩٣ – هذا المثل يضرب في إنجاز الوعد والوفاء به .
ينظر الأمثال ٧١ ، والفاخر ٦١ ، وجمهرة الأمثال ٣١/١ ، وفصل المقال ٨٥ ، ومجمع الأمثال ٣٧١/٣ – ٣٧٢ ، والمستقصى ٣٨٤/١ .
٩٤ – لم أقف عليه .
٩٥ – آية ٢٨٦ من سورة البقرة .
٩٦ – آية ٧٩ من سورة النساء .

مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ،[وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾][97] .

و (الرِّضَا) و (السَّخَطُ) مصدرانِ منقولانِ عن العَربِ لا يُقَاسُ عليهما ، وقياسُ كلِّ [واحدٍ منْهُما] (فَعَلٌ) ،وهو آتٍ في (سَخَطٍ) دُونَ (رِضًا)[98] .

و (الفَائِقُ) هو الغَالِبُ ،يُقَالَ : فَاقَ هَذَا هَذَا إِذَا غَلَبَهُ ، وأكثرُ استعمَالِهِ في المعاني ، ويوجد في بعض النُّسَخِ قَافيةً ، والأولُ أظهرُ وأثبتُ [وهو] الذي يدل عليه سياق اللفظ ، وهو قوله :

وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا

على ماسيأتي . [وهذا ليس] منْ بَابِ الافتخارِ وإنما هو من باب الإخبارِ .

وأمّا ابنُ مُعطٍ فهو زينُ الدّينِ أبو زكريا يحيى بنُ معْطٍ المغربيُّ الجزائريُّ[99] ، من جزائرِ مُزْغَنَّه ، مدينة بين بجَاية وتلمسان،وهي مدينةٌ حَسَنَةٌ كثيرةُ الخَصْبِ ، وأبو زكريا ابنُ معْطٍ كان إليه رِيَاسَةُ الأَدَبِ بِالشَّامِ ، وقد نُقل عنه أنّه نَظَمَ صِحَاحَ الجوهريِّ ، وأنّه نظمَ أرجوزةً في النحو تأتي على عشرةِ آلافِ بيتٍ ، وألفيتُه في النَّحْوِ كثيرةُ الفَوائِدِ ، ولا أذكرُ أنَّ أَحَدًا رواها عنه إلّا أنّها تُلقيتْ بالقبُولِ وأقرَّ بفضْلِهَا العلماءُ ، ومن نظْمِ الشيخ الإمامِ جمالِ الدين الشريشيِّ[100] يذكر فضْلَهَا ويترحّمُ على ناظمها ، قوله :

الدُّرَّةُ المنظُومَةُ الألفيَّهْ ... أَجَلُّ مَافِي الكُتبِ النّحْوِيَّهْ
لِكونِهَا فِي حَجْمِهَا صَغِيرَهْ ... عَظِيمةٌ فِي قَدْرِهَا كَبِيرَهْ
نَظَمَهَا الشَّيخُ الإِمَامُ يَحْيَى ... فَذِكْرُهُ يَبْقَى بِهَا وَيَحْيَا

---

97 – الآيات ٧٨، ٧٩، ٨٠ ، ٨١ من سورة الشعراء .

98 – الفعل الثلاثي الذي على وزن « فَعِلٍ » أي : مكسورُ العين ، سواء أكان صحيحَ الآخِرِ ، أم معتلاً ، إما أن يكون متعديًا ، كـ« فَهِمَ ، وخَافَ » فالمصدر قياسه « فَعْل » بسكون العين ، أو يكون لازمًا ، كـ« سَخِطَ ، ورَضِيَ » فالمصدر قياسه « فَعَل » بفتح العين .

ينظر الكتاب ٤/٥، ٩ ، ٤٦ ومابعدها ، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٠ ، وتصريف الأسماء ٥١ .

99 – ينظر في ترجمته إنباه الرواة ٤/٤٤ – ٤٥ ، والبغية ٢/٣٤٤ ، والدراسة التي قام بها أستاذنا الفاضل الدكتور محمود الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » توفي ابن معط ٦٢٨هـ .

100 – هو محمد بن أحمد بن محمد توفي ٦٨٥هـ بدمشق ، له شرح جليل على ألفية ابن معط سماه : « التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية » ، بغية الوعاة ١/٤٤ – ٤٥ .

والأبيات في ص ٣ من نسخة دار الكتب ٥١٧ نحو .

عَلَى مَمَرِّ[101] الدَّهْرِ وَالأَعْصَارِ ... وَحَيْثُ مَاحَلَّتْ مِنَ الأَمْصَارِ
فَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ السَّلَامِ ... عَلَيْهِ مِنْ عَلَّامَةٍ إِمَامِ

***

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

فضيلةُ السَّبقِ مقررةٌ ، وقد جَاءتْ فِي كِتَابِ الله (تبارك وتعالى) في قوله (عزّ وجلّ)[101] : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾[102] وفي قوله (تبارك وتعالى) : ﴿سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[103] وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ، أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[104] .

وقد جَاءَ في الحديث في أماكن متعددة ، كما في حديث أبي هريرة : (مَنِ اغْتَسَلَ يَومَ الجُمْعَةِ غُسْلَ الجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الأُولَىٰ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً،وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، [وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّما......)][105] الحديث ، وكما في قوله (صلى الله عيه وسلم) : وقَدْ قَالَ لَهُ بعضُ الصَّحَابةِ (رضي الله عنهم) : بَعْدَ أنْ قَالَ [لِعُكَّاشَةَ] بنِ مُحْصِن : (اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُم) لسؤالِهِ ذلك منْهُ : (يَارَسُولَ [اللَّهِ][105]

---

١٠١ – في « أ » ممار .

في « أ » [جل وعز] .

١٠٢ – آية ١٠٠ من سورة التوبة .

١٠٣ – آية ٢١ من سورة الحديد .

١٠٤ – آية ١٠ ، ١١ من سورة الواقعة .

١٠٥ – مابين المعقوفين تكملة من « ب » .

والحديث رواه الشيخان ، البخاري في كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة ، ينظر الفتح ٣٦٦/٢ « ح ٨٨١ » كما رواه مسلم في كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ، ينظر شرح النووي ١٣٥/٦–١٣٦ .

وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الجمعة ، باب العمل في غسل يوم الجمعة ١٠١/١ « ح ١ » .

٦/ب

أدعُ اللَّهَ أنْ يَجعَلَنِي منْهُم : سَبَقَكَ بِهَا عُكاشَة[106] ./

ولم يزل السَّبقُ إلى الفضائل [زيادةَ فَضِيلةٍ ، وقال] بعْضُ العارفين :

أَنَامُ عَلَى سَهْوٍ وَتَبْكِي الحَمَائِمُ [وَلَيسَ لَهَا جُرْمٌ] وَمِنِّى الجَرَائِمُ
كَذَبْتُ وَبيْتِ اللّهِ لَوْ كُنْتُ صَادِقًا لَمَا سَبَقَتْنِي [بِالبُكَاءِ الحَمَائِمُ][107]

وقال عَديُّ بنُ الرِّقَاعِ :

وَمِمَّا شَجَانِي أَنَّنِي كُنْتُ نَائِمًا أُعَلَّلُ مِنْ بَرْدِ الكَرَى بِالتَّنَسُّمِ
إِلَى أَنْ [دَعَتْ وَرقَاءُ] فِي غُصْنِ أَيكَةٍ [تُرَدِّدُ] مَبْكَاهَا بِحسْنِ التَّرنُّمِ
فَلَو قَبْلَ مَبْكَاهَا بَكيْتُ صَبَابَةً بِسُعْدَى شَفيْتُ النَّفْسَ قَبلَ التَّنَدُّمِ
وَلكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي البُكَا بُكَاهَا ، فَقُلْتُ : الفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ[108]

[وهذا إنّما هو] عَلَى مَنْ يجعلُ هديرَ الحَمَامةِ بكاءً ، وأمَّا مَنْ يجعله غِنَاءً فلا يَجِيء فيه فَضِيلةُ سَبْقٍ ، هكذا [قال ابنُ] الشَّاهِدِ ، وذكر أنَّ العَرَبَ في ذلك عَلَى ثَلاثِ حَالاتٍ :

حَالةٌ منْ يجْعلُهُ بكاءً كَمَا قدمنا ، قَالَ [وَهُوَ الكَثِيرُ] ، قَالَ وَمنْهُ قولُهُ :

لِمَنْ وَرْقَاءُ بِالوَادِي المريعِ تَشبُّ بِهَا تَبَارِيحُ الضُّلُوعِ
عَلَى فيْنَانةٍ خَضْرَاءَ تَهْفُو عَلَى أَعْطَافِهَا وَشْيُ الرَّبِيعِ
تُرَدِّدُ صَوتَ بَاكيةٍ عَليْهَا رَمَاهَا الدَّهْرُ فِي الأَهْلِ الجَمِيعِ
فَشَتَّتَ شَمْلَهَا وَأَنَالَ مِنْهَا غَرَامًا غَابَ فِي قَلْبٍ صَدِيعِ[109]

وَقَالَ : وَقَدْ زِيدَ فِيهَا :

---

١٠٦ – الحديث متفق عليه ، أخرجه البخاري بشرح ابن حجر ٤٠٦/١١ ، في كتاب الرقاق ، باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب « ح ٦٥٤٢ » .

كما أخرجه مسلم بشرح النووي ٨٨/٣ – ٨٩ ، في كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب .

١٠٧ – لمجنون ليلى والثاني في ديوانه ١٨٦ .

والثاني منسوب لقيس بن الملوح أو نصيب في الحماسة البصرية ١٥٢/٢ .

١٠٨ – في ديوانه ٧٧ – ٧٨ .

وهي في الكامل ١٢٥/٣ ، والحماسة البصرية ١٤٢/٢ ، والأخير في إنباه الرواة ١٤٦/٣ .

١٠٩ – لم أقف عليه .

أَتبكِي تِلْكَ أَمْ فَقَدَتْ أَنِيسَا ؟ فَتشْرَبُ مِنْه بِالكَأسِ الفَظِيعِ
وَهَاأَنَا لَم أَبْكِ ذَهَابَ عُمرِي وَتَضْيِيعِي الحَيَاةَ مَعَ المُضِيعِ
أَلَا يَاصَاحِب الشَّكْوَىٰ ضُرُوبٌ وَذِكْرُ الموتِ يَذْهبُ بِالهُجُوعِ
لَعلَّكَ أَنْ تُعِيرَأَخَاكَ دَمْعاً فَمَا فِي مُقْلتيْهِ مِنْ دُمُوعِ

قال : والأنيسُ إنّه يُقَالُ : إنّها فَقَدَتِ الحمامةُ التي كانت في سفينة نوحٍ (عليه السلام) فَرْخاً من أفراخها ، قال : فالحمامُ تبكيه إلى آخرِ الدهر[١١٠] ، قَالَ : وقال بعضُهُم :

إِيهِ لِلَّهِ دَرُّكُنّ فَأَنْتُنَّ الـ ـلوَاتِي تُحْسِنّ حِفْظَ الوِدَادِ
[مَانَسيتُنّ] هَالِكاً فِي اللّيَالِي الـ ـغرِّ أَوْدَىٰ مِنْ قَبْلِ هُلْكِ إِيَادِ[١١١]

ومنه قوله :

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَاقَدْ مَضَىٰ ثَلاثُون [لِلهَجْرِ] حَولاً كَمِيلَا
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العُجُولِ وَنَوحُ الحَمَامةِ تَدْعُو هَدِيلَا[١١٢]

وأماكونه ذا غناء فإنه – أيضا – قد جاء في كلامهم ، وهي الحالة الثانية ، ومنه قوله :

عَجِبتُ لَهَاأَنَّىٰ يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحًا وَلَمْ تَفْغَرْ بِمَنْطِقِهَا فَمَا ؟[١١٣]

وقوله :

وَغَنَّتْ لَنَا فِي دَارِ سَابُورَ قَينَةٌ مِنَ الوُرقِ مِطْرَابُ الأَصَائِلِ مِيهَالُ
رَأَتْ زَهَرًا غَضّاً فَهَاجَتْ بِمِزْهَرٍ مَثَانِيهِ أَحْشَاءُ لُطِفْنَ وَأوْصَالُ
فَقلتُ : تَغَنّيْ كَيْفَ شِئْتِ فَإِنَّمَا غِنَاؤُكِ عِنْدِي يَاحَمَامَةُ إِعْوَالُ[١١٤]

---

١١٠ – تنظر القصة في مادة (هَدَلَ) من تهذيب اللغة ١٩٩/٦ ، والمحكم ١٨٤/٤ – ١٨٥ ، واللسان ٦٩١/١١ .

١١١ – للمعري في (سقط الزند) ٨ .

١١٢ – للعباس بن مرداس في ديوانه ١٣٦ .
وهما في الكتاب ١٥٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٢٤ ، والإيضاح ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٠٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٦/٤ ، والأول في المقتضب ٥٥/٣ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ .

١١٣ – لحُميد بن ثور الهلالي في ديوانه ٢٧ .
وهو في معاني القرآن ٢٨٩/٢ ، والكامل ١٢٤/٣ ، والتكملة ٢٨٣ ، والوحشيات ١٩٣ .

١١٤ – لم أقف عليه .

وأمّا كونُه محتملا وهي الحالة الثالثة ، فإنه قد جاء - أيضا - عنهم ، كما في قوله :

٧/أ أبكَتْ تلكُمُ الحَمَامةُ أَمْ غَـ ـنَّـتْ على فرْعِ غصْنِـها / الميَّـادِ ؟

وَشَبيهٌ صوتُ النَّعِيّ] إِذَا قِيـ ـسَ [بصوْتِ] البشِيرِ [فِي كُلِّ نَادِ][١١٥]

و [قد[١١٦]] قيل : إنّ هذا المعنى أراد القائل :

[مَتَى نُصْبح] وقدْ فُتْنَا الأَعَادِي نَقُم حَتّى تقولَ [الشَّمسُ رُوحَا]

بأرضٍ للحَمَامةِ أنْ تُغنِّي بِهَا وَلَنْ تَأسَفُ أَنْ يَنُوحَا[١١٧]

أنْ يجعلَه بكاءً .

ومتعلقُ [تَفضِيلَا] محذوفٌ ، التقدير : عَلَيَّ ، والحذف في مثل هذا كراهة التلقي ، وإيقاع الحكم عليه على سبيل التعيين ، وقد عده بعضُهم من ألقابِ البديعِ ، [وجعل له مراتبَ] يفوقُ بعضُها بعضًا على حسب موقع الكَراهةِ وقصْدِ البَرَاءةِ ، وتقريرُ جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[١١٨] .

و(الثَّنَاءُ) بتقديم الثاء المثلثة مختصٌ بالمدْحِ ، و[ذهب بعضُهم] إلى التعميم إلا أنّ الغالبَ المدح[١١٩] .

و(النَّثَاءُ) بتقديم النون للذمِّ ، وقال بعضُهم [بالتعميم[١٢٠] ، وأنشد لعبد]الرحمن بن حسّان بن ثابت رضي الله عنه :

---

١١٥ - لأبي العلاء المعري في ديوانه(سقط الزند)٧ .

١١٦ - تكملة من « ب » .

١١٧ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٥ .

١١٨ - تنظر المسألة في « باب متعلقات الفعل - حذف المعمول » :

دلائل الإعجاز ١٨٥ فمابعدها ، وإيضاح القزويني ٢٠١/١ ، والطراز ٣٠٣/٣ ، وشروح التلخيص ١٤٠/٢ ، وبغية الإيضاح ٢٢٢/١ .

وجُعل منه عند بعضهم قوله (تعالى) : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى : ٣] .

ومعنى كراهية التلقي : هو وقوعُ الفعل مباشرةً على المعمول ، وهذا نوع من الأدب رفيع ، يقوم على مراعاة الشعور واحترام الآخرين ؛ لأنّ ابن مالك لم يرد أن يوقع التفضيل عليه مباشرة فحذف ، والحذف نوع من الإيجاز ، وهو أحد فنون علم المعاني .

١١٩ - ينظر مادة (ثَنَي) في اللسان ١٢٤/١٤ .

١٢٠ - ينظر مادة (نَثَا) في الصحاح ٢٥٠١/٦ ، وأساس البلاغة ٤٢١/٢ ، واللسان ٣٠٤/١٥ .

أَلاَ أَبلغْ مُعَاوِيَةَ بنَ صَخْرٍ   أَميرَ [المؤمنِينَ نَثَا كَلاَمِي]
فَإِنَّا صَابِرُونَ ومُنْظِرُوكُم   إِلى يَومِ التَّغابُنِ وَالخِصَامِ[121]

وقوله :

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ   لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ ٱلْآخِرَهْ

(الهِبَاتُ) جمع هِبَةٍ ، وأصلُها « وِهْبَةٌ » ثم حذفت الواو على القاعدة المعروفة[122] . وهي أعني الهبة : عبارةٌ عن العطيَّةِ مَا هِيَ قَلّت أو كَثُرت . وقيل : لاتكون الهبة إلا للعطاء الجزيل، قال : والحُذْيَا تَعمُّ بخلاف الهِبَةِ ، قال ابن الشاهد : والصحيحُ التعميمُ[123] لقوله :

هِبَةٌ لايُريدُ مِثْلِي حَذَاهَا   إِنَّ تَرْكَ القَليلِ مِنّي شِيمَةْ[124]

و(الدَّرجَاتُ) عبارةٌ عن المَنَازلِ والرُّتَبِ ، وأصل الدرجات : التي يُرْقَىٰ عليها ، ومن ذلك درجات المنابر .

و(الآخِرَةُ) هي المعَادُ ، وكثر إطلاقها مع الدنيا كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[125] .

قال ابنُ الشَّاهِدِ : وهو مماوقع فيه دلالة المطَابَقِ على مطَابِقِهِ ويرجع إلى معنى الاحتباك[126]، فالآخرةُ العليا حَذَفَ ودَلَّ عليه بالدنيا ، والدُّنيا الأولى حَذَفَ ودل عليه [بالآخرة][127]، وقد جَاءا مَعًا في قوله (تبارك وتعالى): ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴾[128] .

وتقْرِيرُ جَميعِ ذلك وَبَسْطُهُ في علمِ البَيانِ وحيثُ يكونُ هُوَ المقْصُودُ .

---

١٢١ – في ديوانه ٥٤ . وينظر الاستيعاب ٣٨٢/٣ .

١٢٢ – وهي أن الواو تحذف إذا وقعت بين عدوتيها الياء والكسرة كما في « يعد » أصله « يوعد » والمصدر « عدة » محمول في إعلاله على فعله ، فكذا « هبة » .
تنظر المسألة في الكتاب ٥٢/٤ ، والأصول ٢٧٦/٣ ، والتكملة ٢٤٦ ، والمنصف ١٨٤، وشرح الملوكي ٣٣٣ ، وابن يعيش ٩٥/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٦٣ .

١٢٣ – ينظر مادة (وهب) في اللسان ٨٠٣/١ و(حذا) منه ١٧١/١٤ .

١٢٤ – لم أقف عليه .

١٢٥ – آية ١٤ من سورة النور .

١٢٦ – سبق الحديث عنه في الهامش رقم ٣٨ ص ١١.

١٢٧ – في « أ » [بالأولى] .

١٢٨ – آية ١٢، ١٣ من سورة الليل .

الكَلَامُ وَمَا [يَأْتَلِفُ][1] مِنْهُ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ «اسْتَقِمْ» ... وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ
وَاحِدُهُ «كَلِمَةٌ» ، وَالْقَوْلُ عَمّْ. ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

[قولُه « كَلَامُنَا »][2] : يعني كلام النحويين ؛ لأنّهم يشترطون أن يكون ملفوظًا به مفيدًا . والمرادُ بـ (اللَّفظِ) : ما يلفظ به اللسان والشفتان . والمرادُ بـ (المُفِيدِ) : ماأفاد السامع علم شيء لم يكن يعلمه . وزاد بعضهم : / (فَائدَةً يَحسُنُ السكُوتُ عَليْهَا) ، وأنكره بعضهم ، وقال : إن لم يحسن السكوت عليها [فـ]* لا تسمى فائدة . وهذا مبني على أن اللفظ عند التعريف والتقييد هل يحمل على أنهى درجاته في التناول أم لا ؟ خلاف . وتفصيل وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[3] . ٧/ب

وغير النحويين لايشترطون في الكلام ذلك ، بل يطلقه على ما وقع به الإفهام ، سواء وجد اللفظ والإفادة أم لا ؟[4] ، ومن فقدان اللفظ وإطلاق الكلام قوله :

قَالتْ لَهُ الطَّيرُ تقدَّمْ رَاشِداً ... إِنَّكَ لاترجعُ إلّا حَامِدَا[5]

وقوله :

---

١ – في « ب » يتألف .

٢ – تكملة من « ب » .

٣ – يراجع تفصيل هذا الكلام في تعريف المسند إليه باللام ، وهو من بحوث علم المعاني . والمسند إليه يعرف بالمعارف الستة المعروفة في النحو . والمراد بأنهى درجاته : أي أنهاه في الاستغراق .
ينظر مفتاح العلوم ١٨٦، ٢١٤ – ٢١٧ ، والإشارات ٣٩ – ٤١ ، والإيضاح ١٢٢ ، والطراز ١٩/٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٠٨ .

٤ – أي : أهل اللغة ، كما في الصحاح فقد أطلق الكلام على الكلمة الواحدة (٢٠٢٣/٥) وصاحب اللسان في (قَوَلَ) ٥٧٢/١١ ، أطلق الكلام على القول وما كان مكتفيًا بنفسه .
وانظر المسألة مفصلة في التبيين ١١٣ ، ومابعدها ، وابن يعيش ١٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ – ٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/١ – ٧ ، والارتشاف ٤١١/١ – ٤١٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤/١ – ١٨ ، والتصريح ١٨/١ – ٢٢ ، والهمع ١٠/١ – ١١ .

٥ – لأبي النّجم العجلي في ديوانه ٩٤ .
وهو في الخصائص ٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٥/١ ، واللسان (قول) ٥٧٢/١١ .

* تكملة مني .

بَيْنَمَا نحْنُ مُرتِعُونَ بِفَلْجٍ قَالَتِ الدُّلَّحُ الرِّوَاءُ : إِنِيهِ ! [6]

فهذا قد أطلق عليه قولاً ، والقولُ كلامٌ . وكذلك أيضًا قوله :

شَكَىٰ إليّ جملي طُولَ السُّرىٰ صَبرًا جَميلاً فكِلَانا مُبتلَى [7]

وقال بعضهم [8] : إنّ هذا كلَّه من مجاز التخييل [9] ، وإنّ المعنى : لو [كان له] كلامٌ لقال هكذا ، قال : وقد أوضح ذلك عنترةُ ، بقوله :

لو كَانَ يدْري مَا المُحَاورةُ اشتكى ولكان - لو عَرَفَ الكلامَ - مُكلِّمي [10]

فهذا أطلق الكلامَ على ما يُعرَف من حال الشيء ، ومنه قول بعض المتأخرين ، وهو أبو الحكم مالك بن المرَحِّل [11] ، وهو من شيوخ شيخنا أبي

---

٦ - لم أقف على قائله .
وهو في الخصائص ١/٢٣ ، واللسان (قول) ١١/٥٧٢ .
ومعنى « إنيهِ » : صوتُ رزمة السحاب وحنين الرعد .

٧ - البيت نسبه ابن السيرافي في شرح الأبيات ١/٣١٧ للشاعر الملبد بن حرملة الشيباني .
ويروى « صبرٌ جميلٌ » وهو في الكتاب ١/٣٢١ ، ومعاني الفراء ١/٥٤، ١٥٦ ، ومجاز القرآن ١/٢٠٣ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٨ .

٨ - ممن قال بذلك ابن جني في الخصائص ١/٢٣ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٨٦ ، وابن مالك في شرح التسهيل ١/٦ ، وأبوحيان في الارتشاف ١/٤١١ .

٩ - لعل المصنف يقصد بقوله : « مجاز التخييل » الاستعارة التخييلية ، وهي قرينة المكنية التي يحذف فيها المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه منسوبًا إلى المشبه .
وتكون المكنية مع قرينتها التخييلية في مواضع كثيرة : منها ما نحن فيه ، وهي نسبة لوازم المشبه به « العقلاء » إلى غيرهم كالحيوانات والطير والجمادات ، نحو : شكا جملي ، الخيل تشكونا ، قالت الطير ، ... الخ .
ينظر مفتاح العلوم ٣٧٦ ، والمثل السائر ٢/٧٠ ، والإيضاح ٤٤٤ ، والطراز ١/٢٣٠ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٨١ ، والمنزع البديع ٢٣٥ .

١٠ - في ديوانه ٢١٨ . مع اختلاف العجز ، وهذه الرواية في جمهرة أشعار العرب ١/٤٩٢ .
وهو في الخصائص ١/٢٤ ، وشرح التسهيل ١/٦ ، واللسان (قول) ١١/٥٧٣ .

١١ - المتوفى سنة ٦٩٩هـ في سبتة ، تلقى علومه على الشلوبيني ، وابن الدباج ، تولى القضاء في أماكن متعددة في الأندلس بعضها في نواحي غرناطة ، كان مشاركًا في عدد من العلوم كالفقه واللغة والنحو ، وله مؤلفات ، وله مواقف مع ابن أبي الربيع ، ينظر نفح الطيب ٤/١٤٥ ، ٧/٤٥٣-٤٥٩ ، وأزهار الرياض ١/٣٢ ، والبغية١/٢٧١ ومن تلامذته أبو حيان .

بكر بن شِبرين[١٢] ، في قصيدته التي قالها على لسان ملك الغَرْب يُخَاطِبُ بها ملك الأندلس :

والخيلُ تشكونا ولا ذنبَ سِوى ... أنّا نرُوح بها وأنَّا نغْتَدي
لــو أنّها علمتْ بما في قصْدِنا ... كانتْ تطيرُ بنا ولم تتبلَّدِ
اللـهُ يعْلـم أنَّنا لم نعتقدْ ... إلّا الجهادَ ونصرَ دينِ مُحمّدِ

وعلى هذا المعنى يخاطبون [الخيل[١٣]]،على معنى أنّها لو كانت ممن يفهم الخطاب لكان هذا خطابها ، كما قال [في هذه القصيدة[١٣]] :

ياخيلُ إنّ وراءَهُ مــاءً رُوىً ... و[مَغَانيًا[١٤]] ومَزارعًا لم تُحصَدِ
وأحبَّةً بين العِدَى قد أصبَحُوا ... يتوقعون الموتَ إنْ لم تُنْجَدِ

وهذا كثير في كلامهم .

ويطلقون الكلام – أيضًا – على غير المفيد وإن وقع به اللفظ ، كما في قوله :

كَلامٌ لم يُفدْني غيرَ عِلْمي ... لِعلْمي أنّه أهلُ الإجَارَهْ[١٥]

فلو فُقدا معًا ، أعني : اللفظ والإفادة ، كما لو كانت الإشارة إلى غير مفيدٍ ، أو إلى شيءٍ غيرِ مفهوم ، فهل يُطلق عليه كلامٌ أم لا ؟

قال ابن المُسْتمْلي : فيه نظرٌ ، والأظهرُ عندي إطلاقُ الكلام عليه[١٦] .

وَمَثَّل [المصنفُ[١٧]] بـ« اَسْتَقِمْ » وهوأقلُّ مايكون منه الكلام ، أعني : أنّ الكلامَ لا يكون

---

١٢ – هو محمد بن أحمد بن محمد الجذامي ٧٤٧هـ من أهل الدين والفضل أخذ علومه عن جده لأمه أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي ، وكذا الأستاذ أبو إسحاق الغافقي ، تولى قضاء غرناطة . وتفصيل ترجمته في قسم الدراسة .
ينظر الإحاطة ١/١٠٤، ٤٥١ – ٤٥٢ ، ٢/١٧٤ – ١٨٢ ، والكتيبة الكامنة ١٦٦ – ١٧٢ ، ونفح الطيب ١/١٧٧، ٥/٥٤١، ٦/٢٥١ .

١٣ – تكملة من « ب » .

١٤ – في « ب » [ومغانمًا] .

١٥ – لم أقف عليه .

١٦ – ماذهب له ابن المستملي مخالف لمذهب جمهرة النحاة ؛ لأنهم اشترطوا في الكلام اللفظَ والإفادةَ ، والإشارةُ وإنْ أفادت لاتسمى كلامًا لفقدان اللفظ ، فمن باب أولى عند فقدهما معًا .
تنظر المسألة في مصادر هامش « ٤ » السابق .

١٧ – تكملة من « ب » .

إلّا من اثنين فصاعداً ، لكن قد يكون أحدُ الاثنين مقدراً ، كما في (اَسْتَقِمْ) .

***

وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُـمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

التقديرُ : الكلمُ : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ ؛ لأنّ التفصيلَ من حيثُ هو ثانٍ عن الإجمال ، وتقديمُ مثل هذا حَسَنٌ ، لأنّه المقصودُ ، أعني : بيانَ الاسمِ والفعلِ[قال ابن الشاهد[17] :]

ومن ذلك ، أعني من تقديم ماكان متأخراً لكونه/ المقصود ، قول الفرزدقِ في ابن هبيرةَ : ٨/أ

تَفيْهَقَ بالعِراقِ أبو المثنَّى وعلَّمَ أهلَهُ أكْلَ الخَبيصِ

أأطعمتَ العِراقَ وَرَافِدَيْهِ فَزَارِيًّا أَحَذَّ يدَ القميصِ[18]

فإنّ (التَّفَيْهُقَ) متأخرٌ على الإطْعامِ لكنّه المقصود ؛ لأنّ مقصودَه التشنيعُ على ابن هبيرة والتسبب في انحرافِ الخليفة عنه ، [[19]قال : ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾[20] ، مع قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ ماكنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾[21] فإنّ ذبْحَ البقرة متأخرٌ عن قَتْلِ النَّفْسِ[19]] .

ويحتملُ أنْ يكون (اسمٌ) مبتدأ ، وجوّز الابتداء بالنكرة العطف عليه ، أو التفصيل ؛ لأنّ كُلّاً منهما مسوغ الابتداء بالنكرة . ويُحتمل أنْ يكون خبراً و (الكَلِمْ) هو المبتدأ .

قوله (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ):الكلم : جنْسٌ واحده كلمةٌ ، والجنس كالجمع أقلّ أفراده ثلاثة .

وفي (كَلِمَة) [لغاتٌ[22]] : الأصل ، والتخفيف منه [لأنّه[23]] كـ (كَتِفٍ) بتقدير التجريد وإتباع الفاء للعين ، والتخفيف [منه لأنّه[23]] كـ (إِبِلٍ) باعتبار التجريد .

---

١٨ – في ديوانه ٢/١٠ .

وهما في الكامل ٣/٨٣ ، والمحكم (حذّ) ٢/٣٥٩ والثاني في الشعر والشعراء ١/٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٥ ، وشرح التسهيل ٣/٩٢ ، والهمع ١/٥٠ .

١٩ – مابين المعقوفين تكملة من « ب » .

٢٠ – آية ٦٧ من سورة البقرة .

٢١ – آية ٧٢ من سورة البقرة .

٢٢ – ينظر الصحاح (كلم) ٥/٢٠٢٣ .

٢٣ – تكملة من « ب » .

قولُه (والقَولُ عَمّ):يريد أنّ القول يُطلَقُ على الكلام والكَلِم [والكلمة إلّا] أنّ الأصل فيه استعماله في المفرد .

و(عَمّ) يَحتمل الفعلية ، ويَحتمل الاسمية ، فيكون على [هذا] كـ (رَجُلٍ)] بَرّ) [٢٤] .

قوله :

وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّْ

يعني : أنّه قد تُطْلق الكلمةُ ويكون المراد بها الكلام ، ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قُلْ يَاأَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوا إلى كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بيْنَنا وبيْنَكُمْ أَلّا نَعْبُدَ إلّا اللّهَ ولا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ولا يتَّخِذَ بعْضُنَا بعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللّهِ ﴾[٢٥] [فـ « أَلّا نَعْبُدَ إلّا اللّهَ ...»] [٢٣] وماعُطِفَ عليه تفسيرٌ للكلمةِ ، فالكلمةُ إذ ذاك كــــلامٌ ؛ لأنّ المفسِّرَ نفسُ المفَسَّرِ ، والمفسِّرُ كلام ، [فالمفسَّرُ كلام] ومنه : ماجاء في الحديث[٢٦] عنه ﷺ « أَصْدَقُ كَلِمةٍ قالتْها العربُ كَلَمَةُ لبيدٍ :

أَلا كُلُّ شيْءٍ مَا[خَلَا اللّهَ بَاطِلُ] »[٢٧] .

ومنه قول زهيرٍ :

ولولا أنْ يَنالَ أبَا طَرِيفٍ   يَسَارٌ من مليكٍ أو لِحاءُ
لقد زَارتْ بُيُوتَ بني [عُلَيمٍ]   من الكَلِماتِ آنيةٌ مِلَاءُ[٢٨]

يعني بـ (الكَلِماتِ):قَصَائدَ الهجْوِ . ومعنى (يُؤَمّ) : يُقْصَدُ .

***

---

٢٤ – مراده من ذلك أن تكون « عَمَّ ، بَرَّ » فعل ماض ، والجملة الفعلية حينئذ خبر للمبتدأ (القَولُ ، رَجُلٌ) أو تكون « عَمٌّ ، بَرٌّ » أصلهما : « أَعمُّ ، أَبرُّ » أي : اسم تفضيل ، وحذفت الهمزة كما في « خَيْرٍ ، وشَرٍّ » ، وهما الخبر ، فالجملة حينئذ اسمية .

٢٥ – آية ٦٤ من سورة آل عمران .

٢٦ – الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٤٩/٧ ، في كتاب مناقب الأنصار ، باب أيام الجاهلية (ح ٣٨٤١) .

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٢/١٥ – ١٣ ، في كتاب الشعر .

٢٧ – في ديوانه ١٣٢ ، وعجزه :

وكُلُّ نعيمٍ لامحالةَ زائلُ

٢٨ – في ديوانه ٨٤ من قصيدته التي مطلعها :

عَفَا مِنْ آلِ فاطمةَ الجَوَاءُ   فَيُمْنٌ ، فَالقَوَادِمُ ، فَالحَسَاءُ

بِالجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ، وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ ، تَمْيِيزٌ حَصَلْ
بِتَافَعَلْتَ، وَأَتَتْ، وَيَاافْعَلِــي، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ، فِعْلٌ يَنْجَلِي

« الجَرُّ » من خصائص الأسماء ، فإنّ جاء ماظاهرُهُ وجودُهُ في غيره حُمل على التأويل وإرادةِ غيرِ الفعل ، كما في قوله :

رَعَاكِ ضَمَانُ اللَّهِ يَاأُمَّ مالكٍ وَلَلَّهُ عَنْ يُشْقِيْكِ أَغْنَى وَأَوْسَعُ[٢٩]

قيل : « عَنْ » على بابها ، وحُذفت (أَنْ) من : (يُشْقِيْكِ) فارتفع الفعل ، فعلى هذا إنّما دخل حرف الجر على أنْ والفعل ، وأنْ والفعل في تقدير المصدر .

وقيل : إنّ العين بدلٌ من الهمزة ، وأنّ الأصل : (أنْ يُشْقِيَكِ) ، وهي لغةٌ معروفةٌ لبعض العرب[٣٠]، ويكون (يُشْقِيْكِ) على حدّ :

مَهْلاً بَنِي عَمِّنا مَهْلاً مَوَالِينَا[٣١]

أو أنّه لما غير اللفظ بطل عمله ، ذكر الوجهين أبو عليّ، وأما قوله :

٨/ب فَلسْتُ بمدْركٍ ماكان مِنِّي بليْتَ ولا بِلَهَفٍ ولا لَوَ انِّي[٣٢] /

فإن (ليتَ) اسمٌ والمراد اللفظ ، إلا أنّه حَكَىٰ حالةَ حرفيتها، ولو لم يَحكِ لقال : بـ « لَيْتٍ » ، وكِلَا الوجهين جائز ، [[٣٣]وقد جاء من عدم الحكاية قوله[٣٤]:

---

(٢٩) لمجنون ليلى في ديوانه ١٤٩، أو لأعرابي من هذيل في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣١٦. وهو في البيان والتبيين ٣٣٠/٢، والحماسة البصرية ٢٢٢/٢.

٣٠ – تلقب بعنعنة تميم وقيس وأسد ، ومن جاورهم .
ينظر الخصائص ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٢٩/١ ، ٢٣٥ ، والصاحبي ٣٥ ، واللسان (عنن) ٢٩٥/١٣ ، والمزهر ٢٠٩/١، ٢٢١ ، والبلغة في أصول اللغة ١٦٣ ، واللهجات للجندى ٣٦٥ – ٣٧٠ .

٣١ – للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب من أبيات يخاطب بها بني أمية ، وعجزه :
لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا
وهو في الأضداد للأنباري ٤٨ ، وحماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٢٢٤/١ .

٣٢ – لم يعرف قائله .
وهو في العسكرية ٢٠٥ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وسر الصناعة ٥٢١، ٧٢٨ ، ورصف المباني ٣٥٨ ، والإنصاف ٣٩٠/١ ، والمقرب ١٨١/١ ، وأوضح المسالك ٣٧/٤ .

٣٣ – مابين المعقوفين تكملة من « ب » .

٣٤ – لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٥٧٨ (إسلاميون) .
وهو في الكتاب ٢٦١/٣ ، والمقتضب ٢٣٥/١، ٣٢/٤ ، والمنصف ١٥٣/٢ ، و ابن يعيش ٣٠/٦ ، ٥٧/١٠ .

لَيْتَ شِعْرِي وأينَ منِّيَ لَيْتٌ   إنّ ليتًا وإنّ لَوًّا عَنَاءُ][٣٣]

و « التنوينُ » من خصائص الأسماء ، وجميع أقسامه لا تدخل في غير الاسم إلّا التنوين الغالي،وتنوين الترنّم ، فإنّهما لا يختصان بالاسم ، إلا أنّهما مختصان بالقوافي فليس وجودهما إلا في الشعر ، فلذلك لم يتعرض لهما المصنِّف ، ومن تنوين الترنُّم قوله :

أَقلّي اللّومَ ويحَكِ والعِتَابَنْ   وقُولي إنْ أصَبْتُ فقَدْ أَصَابَنْ[٣٥]

ومن التنوين الغالي قوله :

إنّكَ – إنْ يُصْرَعْ أخوك – تُصْرَعُ[٣٦]

هكذا أنشده أبو عليٍّ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ التنوين الغاليَ زيادةٌ على وزن البيت ينكسر به البيت ، كما في قوله :

وَقَاتِمِ الأعْماقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ   مشتَبِهِ الأعْلَامِ لمَّاعِ الخَفَقْنْ[٣٧]

إلّا أنْ يكون الإنشاد بالتنوين بعد الواو [فيكون[٣٨]] إذ ذاك نونًا ، لأنّ التنوين إنّما يكونُ مع حَركةٍ، [فإطلاقُ[٣٩]] التنوين عليه باعتبار أصله، وهو أنه كان أصله أن يقع بعد الحركة

و « النِّداءُ » – أيضًا – من خواصِّ الأسماء ، وينبغي أن يُمثّل فيه بغير (يَا) ، لأنَّ (يَا) قد باشرتْ الفعلَ ، كما في قوله :

أَلا يَا قَاتَلَ الرّحمنُ قَومًا   لَهُمْ في الغدْرِ آثَارٌ قِبَاحُ[٤٠]

---

٣٥ – لجرير في ديوانه ٢/٨١٣ .

وهو في الكتاب ٤/٢٠٥، والأصول ٢/٣٨٦ ، والمنصف ١/٢٢٤ ، والخصائص ٢/٩٦ ، والإنصاف ٦٥٥ ، وأوضح المسالك ١/١٦ .

٣٦ – نسب البيت تارة لجرير بن عبداله البجلي في الكتاب ٣/٦٧ ، وله ولعمرو بن خثارم البجلي في شواهد المغني للسيوطي ٢/٨٩٧ ، وشطره الأول :

يَاأقْرعَ بنِ حَابسٍ يَاأقْرعُ

وهما في المقتضب ٢/٧٢ ، والأصول ٢/١٩٢ ، والإنصاف ٢/٦٢٣ ، والمغني ٢/٥٥٣ .

٣٧ – لرؤبة في ديوانه ١٠٤ .

وهما في الكتاب ٤/٢١٠ ، والإيضاح ٢٦٧ ، والخصائص ٢/٢٢٨ ، وابن يعيش ٢/١١٨ ، وشرح التسهيل ١/١١ ، ورصف المباني ٤١٨ ، والمغني ٣٤٢ .

٣٨ – تكملة من « ب » .

٣٩ – في « أ » [بإطلاق] .

٤٠ – لم أقف عليه .

والحرف ، كما في قوله :

ياليتني كنت يوم الطَّفِّ مُدَّرِعا وأحضرُ الرَّوعَ بالشَّقراءِ مَتْبُوعا [41]

و« أَلْ » مختصة – أيضًا – بالاسم ، وإنما جاء منها ما دخل على الفعل بتقدير الموصولية، ومع هذا فإنه خاص بالشعر ، كما في قوله :

وذو المال يُؤتي مالَه دون عِرْضِهِ لِماَ نابه والطَّارقُ اَلْيَتَعَمَّدُ [42]

وقال (أَلْ) : ولم يقل : والألف واللام ، لأن المعرف عنده الألف واللام معًا ، فهي إذ ذاك في اقتضاء مجموع الحرفين للمعنى كـ (قد) مثلاً ، فكما لا تقول : القاف والدال ، لاتقول: الألف واللامْ .

ومن قال : الألف واللام ، فإن المقتضي عنده للتعريف إنما هو واحد والآخر تابع .

وقوله (وَمُسْنَدٍ):قيل : إن مسندًا اسم مصدر ، والمراد : وإسناد للاسم ، لأن مازاد على الثلاثة يكون فيه اسم المصدر والزمان والمكان بلفظ المفعول .

وقيل : ومسند ، المعنى : بلفظ مسند ، أي : مجعول سندًا ، وهو الذي يسند إليه ، فيكون كما قال في « كافيته » :

وَاسْمًا ، بِصَرْفٍ سِمْ ،وَجَرٍّ ،وَنِدَا وَجَعْلِهِ مُعَرَّفًا ، أَوْ مُسْنَدَا [43]

قال هو – أعني المصنف – في الشرح[44] : أي : « سَنَدًا » ، ولا يصح أن يكون « وُمُسْنَدٍ » على ظاهره ، لأن الإسناد لا يخص الاسم ، فعلى الوجه الأول : يكون « للاسم » من صلة « مُسْنَدٍ » ، وعلى الثاني : يكون من صلة (حَصَلْ) .

وقوله (بِتَا فَعلْتَ):يشمل جميع أنواع المخاطب ، فيدخل فيها : فعلتَ ، وفعلتِ ، وفعلتما ، وفعلتم ، وفعلتن ؛ لأن الجميع ضمائر للخطاب .

(وَأَتَتْ) يدخل فيها : « أتتا » ، لأن المجموع للدلالة على تأنيث الفاعل / [[45]ولو قال : 9/أ

---

٤١ – لم أقف عليه .

٤٢ – هو في الخزانة ١٤/١ ، ولم يعز إلى قائل . مع اختلاف القافية إلى « اليتعمل » .

٤٣ – شرح الكافية الشافية ١٦١/١ .

٤٤ – المصدر السابق ١٦٥/١ .

٤٥ – ملاحظة : من هنا يبدأ السقط في النسخة الأصلية « أ » ويتمثل من نهاية لوحة ٩/أ إلى نهاية لوحة ١٩/أ ، وأكملته من نسخة « ب » الإيرلندية ، ويبدأ الإكمال للسقط من لوحة ١٠ / ب ، ب .

عوض [عن]* « بِتَا فَعلْتَ » « تَاءُ الضَّمِيرِ » ، لكان أحسن ، لأنه كان داخلاً فيه تاء المتكلم وهي مقصودة في الموضع ، واختصاص تاء الضمير المخاطب [يُوهم] إخراجها ، وهي مقصودة في المحل ، وقد أدخلها في « كافيته » فإنه قال :

لِلْفِعْلِ تَا الفَاعِلِ إِيَّاهُ عَلَمْ [٤٦]

وتاء الفاعل : تشمل تاء المتكلم ، وتاء المخاطب .

وقوله : (وَيَا افْعِلِي) يريد : الياء في مثل : (قومي) و (تقومين) .

وقال : « وَيَا » ، ولم يقل : وضمير ، ليشمل المذهبين [٤٧] ، أعني مذهب سيبويه حيث يجعلها ضميراً ، ومذهب [أبي] الحسن حيث يجعلها علامة تأنيث .

وقوله : (ونُونِ أَقْبِلَنَّ) يريد النون الموضوعة للتأكيد ، وأضافها إلى (أَقْبِلَنَّ) ليخرج مثل :

أقائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُهودا [٤٨]

فإن ذلك ليس بكثير ، بخلاف النون في مثل : « أَقْبِلَنَّ » فكأنه قال : والنون التي يُؤكَّد بها على جهة الكثرة لا على جهة الندور .

وقوله (يَنْجَلِي) معناه : يظهر .

***

سِوَاهُمَا ٱلْحَرْفُ : كَـ«هَلْ»، وَ «فِي» ، وَ «لَمْ»
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي « لَمْ » ، كَـ « يَشَمْ »

وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِـ «التَّا» مِزْ، وَسِمْ
بِـ «النُّونِ» فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

لمَّا بَيَّن الاسمَ وبيَّن الفعلَ ، وقد قدم أنَّ الكَلِمَ ثَلَاثٌ لا زيادة عليها تعين أنَّ ماعدا الاثنين – اللذين قُدِّمَا وهما الاسم والفعل – الثالث وهو الحرف ، ومثل له بـ « هَلْ » وهي حرف

---

٤٦ – شرح الكافية الشافية ١٦٦/١ والذي في الشرح :

لِلفعْلِ تَا الفَاعِلِ أَوْ يَاهُ عَلَمْ

٤٧ – فصل المؤلف المسألة في باب المعرفة والنكرة ص ٨٨ – ٨٩ .

٤٨ – لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٣ .

وهو في الخصائص ١٣٦/١ ، وسر الصناعة ٤٤٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٤/٢ ، والجنى الداني ١٤١ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، والتصريح ٤٢/١ .

* تكملة مني .

استفهام ، وكَثُر مجيئها فيه مصحوبا بالترغيب ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ / لَّا يَبْلَىٰ ﴾[49] ، وكما في قول الشاعر : ١٠/ب

قد قلتُ : للشيـخ لمَّا طال مَحْبِسُهُ   ياصاحِ هل لك في فتوى ابن عباسِ ؟

هل لك في رُخْصة الأطراف مائسة   تكون مـثـواك حتـى مرجـعِ النّـاسِ ؟[50]

وكما في قوله :

هل لك في أجود ماقاد العربْ ؟   هل لك في الخالص غير المُؤْتَشَبْ ؟[51]

ومن غريبها إبدال هائها همزة ، فيكون إذ ذاك كلفظ أداة التعريف ، وقد أُنْشِد هذا البيت:

فأَلْ أبصرتَ في جُشَمَ بن بكرٍ   بنقْلٍ في الخُطوب الأَوَّلِينَا ؟[52]

يريد : « فَهَلْ » ، وهذا البيت :

صَاحِ أَلْ رَيْتَ أو سمعتَ براعٍ   ردّ في الضَّرْعِ ماجرى في الحِلَابِ ؟[53]

يريد : « هَلْ رَيْتَ » ، وأصل « رَيْتَ » :رَأَيْتَ

ومن غريبها معنىً مجـيء « لَدَىٰ » بمعناها ، كما في قوله :

لدى من شبابٍ يُشترى بمَشِيبِ ؟   وكيف شبابُ المرء بعد دَبِيبِ ؟[54]

أنشده ابن سيده في محكمه على ذلك[55] ، أعني على وقوع (لَدَىٰ) بمعناها .

---

٤٩ – آية ١٢٠ من سورة طه .

٥٠ – لم أقف عليه .

٥١ – لم أقف عليه .

وهو في اللسان (جذل) ١٠٧/١١ .

٥٢ – لعمرو بن كلثوم مع اختلاف في بعض ألفاظه ، وهو في ديوانه ٨٠ من معلقته ، وجمهرة أشعار العرب ٤٠٤/١ .

وأوله : « فهل » ، و« حدثت » بدل « أبصرت » و« بنقص بدل « بنقل » .

٥٣ – نسبه الجوهري في الصحاح (رأى) ٢٣٤٨/٦ لإسماعيل بن بشار .

ولعل « بشار » محرف عن يسار النسائي كما هو في شرح شواهد الشافية ٣١٦ .

وهو في شرح الشافية للرضي ٣٨/٣ ، واللسان (رأى) ٢٩٢/١٤ ، وشواهد الشافية ٣١٦ ، وخزانة الأدب ١٧٢/٩

ويروى : في العلاب

٥٤ – لم أقف عليه .

وقد ذكر صاحب اللسان في مادة (لدن) ٣٨٣/١٣ – ٣٨٤ مانصه : « ووقع في تذكرة أبي علي « لـدى » في معنى « هل » عن المفضل ، وأنشد : لدى من شباب ... » البيت .

٥٥ – ينظر اللسان (لدن) ٣٨٣/١٣ .

وبـ (فِي) ومعناها الوعاء ، وقد يخرج عنه إلى غيره ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى) .

و« لَمْ » ومعناها النفي ، وهي من أدوات الجزم ، وقد تجري مجرى « ما » فلا تجزم ، ومنه قوله :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتُها يوم الصُّليفاءِ لم يُوفون بالجارِ[٥٦]

ويليها مضارع كما قال ، إلا أنه إذا فصل بينه ، أعني بين الفعل و« لم » ضرورة ، وقع بعد الفصل الفعلان ، أعني المضارع والماضي ، ومن وقوع المضارع قوله :

ولم يوماً أبوءُ بعيبِ ذُلٍّ إذا ذُلَّ الأبيُّ أخو الفخارِ[٥٧]

ومن وقوع الماضي قوله :

ولم كعباً أتيتُ لنيل رِفْدٍ وقد جاءتْ لنيل الرِّفْدِ لَخْمُ[٥٨]

و(يَشَمْ) مضارع (شَمِمْتُ) بكسر العين ، ويقال : (شَمَمْتُ) بفتح العين (أَشُمُّ) بضمها – أعني بضم العين – إلا أن ضمته تنقل إلى الفاء على القياس المعروف[٥٩] .

وقوله (وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِـ « التَّا » مِزْ): التاء المتقدمة ، أعني تاء الضمير وتاء التأنيث لا تتصل إلا بالفعل الماضي ، أما تاء الضمير فإنها منسوغة من غيره ، أعني من غير الماضي . وأما تاء التأنيث الساكنة فإنها تلحق المضارع من أوله مصحوبا بالدلالة على المضارعة ، وتتحرك لتعذر الابتداء بالساكن ، على هذا محقق النحويين ./ ١١/أ

وأما فعل الأمر فإنه يُميَّز بنون التأكيد ، وهو معنى قوله :(سِمْ بِـ « النُّونِ ») المتقدمة ، وهي النون التي للتأكيد ، وقيده بإفهام الأمر ليخرج المضارع ، فإنها تدخله لكن لا يُفْهَمُ منه الأمر ، ولا يحتاج هنا إلى الاحتراز عن مثل :

---

٥٦ – لم يعرف قائله .

وهو في سر الصناعة ٤٤٨/٢ ، وابن يعيش ٨/٧ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٦ ، والجنى الداني ٢٦٦ ، والمغني ٣٠٧ ، ٣٧٥ ، والهمع ٥٦/٢ ، والأشموني ٦/٤ . وفي النسخة : السليفاء .

٥٧ – لم أقف عليه .

وفي النسخة : بمعيب ، وما أثبته الصواب .

٥٨ – لم أقف عليه .

٥٩ – قال الجوهري : شَمِمْتُ الشيءَ أَشَمُّهُ شَمًّا وشَمِيمًا ، وشَمَمْتُ – بالفتح – أَشُمُّ لغة » الصحاح ١٩٦١/٥ .

أقائلُنَّ أَحْضِروا الشُهودا [60]

فإنه ليس مُفهمًا أمرًا ، فعلى هذا يجيء العهد إلى متخلف الغيبة ، وفي جواز ذلك وعدمه خلاف ، وتفصيل وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هوالمقصود [61] .

قوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»

ماقتضى من الألفاظ أمرًا وليس يقبل النون المذكورة فإنه ليس بفعل أمر ، إنما هو اسم يدل على الأمر ، كـ (صَهْ) و (مَهْ) ، وماأشبه ذلك .

والدليل على اسميته التنوين ، فصار الاعتبار كالمصدر في قولك : (ضَرْبًا زيدًا) اسم دال على الأمر ، فإن كان اللفظ يدل على الأمر ولا يقبل النونَ المذكورة ولا سمع فيه التنوين كان حرفا ، ولهذا يحكم بحرفية (كَلَّا) ، وإن كان معناها (ازْدَجِرْ) أو (ارْتَدِعْ) لعدم سماع تنوينها ، فعلى هذا يَرِدُ على المصنف (كَلَّا) ويلزمه أن يكون اسمًا ؛ لأنه مقتض للأمر وليس قابلاً للنون المتقدمة ، وهو حرف باتفاق من النحويين [62] .

---

٦٠ – سبق تخريجه ص : ٣٦ ، هامش ٤٨ .

٦١ – لعله يريد بالعهد إلى متخلف الغيبة ، العهد الذهني ، وما يتعلق بالعهد وغيره يراجع فيه مبحث التعريف باللام في المسند إليه . وقد سبق التنويه عنه ص ٢٨ ، تنظر المسألة في المصادر نفسها .

٦٢ – ينظر في المسألة مقالة « كلا » لابن فارس ، والصاحبي ٢٥٠ ، ورسالة « كلا » لأبي جعفر الطبري ، وكتاب شرح كلا وبلى ونعم لمكي القيسي من ١٩ – ٧٠ ، ورصف المباني ٢٨٧ ، والجنى الداني ٥٧٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٥ ، وجواهر الأدب ٤١٢ .

المُعْرَبُ وَالْمَبْنِي [1]

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

الاسم منحصر في هذين ، أعني الإعراب والبناء ؛ لأنه لايخلو أن يتغير آخره أو لا ، فإن تغير آخره فهو المعرب ، وإن لم يتغير فهو المبني .

فعلى هذا يلزم أن يُقدَّر لـ « مَبْنِي » في قول المصنف : « مِنْهُ » ، فيكون التقدير : منه معرب ومنه مبني ، ولايصح الاكتفاء بـ « مِنْ » الأولى ؛ لأنه يلزم إثبات شيء من الأسماء يكون غير موصوف بالإعراب والبناء ؛ لأنه يكون المعرب والمبني بعض الاسم ، فيلزم ثالث يقع فيه التكميل ، وليس الأمر كذلك .

وأما من قال في مثل : « قام غُلامِي » إنه لايوصف بإعراب ولابناء [2] ، فإنه قول ضعيف وليس للمصنف بمذهب ، فيلزم إذ ذاك تقدير / ماقدمنا ، ويكون تبعيض الأول ١١/ب
باعتبار ماخرج منه الثاني ، وتبعيض الثاني باعتبار ماخرج منه من الأول .

وقوله « لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي » : علة للبناء ، أي سبب البناء في الاسم شَبَهٌ فيه بالحروف يدنيه منها ، ثم شرع في بيان الشبه ، فقال :

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ: فِي اسْمَيْ «جِئْتَنَا» وَالْمَعْنَوِيِّ: فِي «مَتَى» وَفِي «هُنَا»

اسما « جِئْتَنا » هما التاءُ [وَنَا] [3] ، وكل واحد منهما شبيه بالحرف من جهة الوضع ؛ لأن « التَاءَ » في « جِئْتُ » على حرف واحد ، و« نَا » على حرفين ، وذلك هو وضع الحروف ، أعني أن تكون على حرف أو حرفين ؛ لأن معانيها في غيرها ، فنقصت عما

---

١ – أدخل الناسخ – رحمه الله – أول الباب بآخر الباب السابق « باب الكلام » ، وقد فصلت بينهما .

٢ – هذا رأي ابن جني ، حيث قال في الخصائص ٢/٣٥٦ : « وذلك نحو كسرة ماقبل ياء المتكلم ، في نحو : « غلامي » و« صاحبي » ، فهذه الحركة لاإعراب ولابناء . »

وينظر : التبيين ١٥٠ ، وابن يعيش ٣/٣٢ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٨ – ٢٨١ ، وابن الناظم ٤١٣ – ٤١٤ .

٣ – تكملة يقتضيها السياق .

هو معناه في نفسه . - وأيضًا - فإنها كالجزء مما معناه فيه ، فلو وُفِّرَتْ بحق الوضع لزم النقل . والمعنويُّ في « مَتَى » أنّه متضمن معنى حرف الشرط إن كان للشرط ، أو الاستفهام إن كان للاستفهام .

وأمّا « هُنَا » فإنّ مذهب المصنف أنه بُني لتضمنه معنى حرف الإشارة وإنْ لم يُلفظ به ؛ لأن الموضع يقتضيه ؛ لأن الإشارة معنىً من المعاني الإضافيات ، كالشَّرطِ ، والاستفهامِ ، والنفي ، والإيجابِ ، والنداءِ ، وما أشبه ذلك .

وما كان من المعاني الإضافيات فحقّه أن يكون له حرفٌ موضوعٌ له .

***

وَكَنِيابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

من مقتضيات البناء في الاسم أن يكون الاسم نائبًا عن الفعل ، ويكون غير متأثر بالعوامل ، وذلك : كـ « نَزَالِ » ، و« صَهْ » ، و« هَيْهَاتَ » ، وجميع الباب ، فإنه نائب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل ، فلا يقع شيء منها فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مضافًا إليه ، وهذا على أحد الوجهين[4] ، وهو اختيار المصنف ، وهي متحملات للضمائر باعتبار كونها دالة على الأحداث ، و - أيضًا - فإنّ منها المشتق ، والمشتق من حيث هو إذا لم يرفع ظاهرًا تحمل الضمائر ، وإذا كان الأمر على ذلك صارت - أعني جميع أسماء الأفعال - عاملة غير معمولة ، فأشبهت « إنّ وأخواتها » من الحروف في كونها عاملةً غيرَ معمولةٍ .

فإنْ تأثر ماناب عن الفعل بالعوامل كان مُعْرَبًا ، كـ « المصادر » ، فإنها نائبة عن / ١٢/أ
« أَنّ » والفِعْلِ .

---

٤ - أي أنها لاتتأثر بالعوامل لالفظًا ولا محلاً ، وهو مذهب الأخفش ومن وافقه ، كما أنه نسب للجمهور ، وهو أحد قولي سيبويه والفارسي .

والوجه الآخر أنها لها محل من الإعراب ، فذهب سيبويه والمازني ووافقهم الفارسي أنها في محل نصب مفعول مطلق بأفعال محذوفة وجوبًا موافقة لها في المعنى .

وذهب بعض النحاة إلى أنها مبتدأ ، ومرفوعها أغنى عن الخبر كما أغنى الظاهر ، في « أقائم الزيدان ؟ » .

ينظر : الارتشاف ٤١٤/٣ ، وتوضيح المقاصد ٥٣/١ ، ٧٥/٤ ، وابن عقيل ٣٣/١ ، والأشموني ٥٣/١ - ٥٤ ، ١٩٦/٣ ، وحاشية الصبان ٥٤/١ ، وحاشية الخضري ٢٨/١ .

ومنها ماهو واقع موقع الفعل ، كـ « ضَرْبًا زيدًا » ، و :

... صَبْرًا في مجال الموت صَبْرًا [٥] ....

وما أشبه ذلك ، وهذا أرسخ في النيابة عن الفعل ، والجميع مُعْرَبٌ ؛ لأنّ المصدر من حيث هو يتأثر بالعوامل .

ومن مقتضيات البناء أن يكون الاسم مفتقرًا على جهة الأصالة ، كـ « الموصولاتِ » فإنّها مفتقرةٌ إلى الصلات على جهة الأصالة ، فإنها لايتبين معناها إلا بالصلة .

و – أيضًا – فإن منها ما لايتبين له معنى أصلاً ، كـ « مَنْ » و « مَا » ، بخلاف « الَّذِي » و « الَّتِي » ، وما أشبه ذلك ، فإنّه يدل على معنىً ، فـ « الَّذي » لمفرد مذكر ، و « الَّتِي » لمفرد مؤنث ، إلا أن ذلك المعنى لايصح الاكتفاء به إلا بالصلة .

ويدخل – أيضًا – في الافتقار على جهة الأصالة « كُلٌّ » و « بَعْضٌ » وما أشبههما، مِمَّا وُضِعَ لازمًا للإتباع بمكمِّلٍ يُبيِّنُ حقيقة ما وضع اللفظ [له [٦]] ، إلّا أنّ هذا الافتقارَ معارِض للزوم الإضافة ، كما سيأتي إن شاء الله (تعالى) .

والاحتراز بـ « أَصْلٍ » عن افتقار المبتدأ للخبر ، والخبر للمبتدأ ، والصفة للموصوف ، وماأشبه ذلك .

وقد يقال : إنّ الاحتراز به عن مثل : « كُلٍّ » و « بَعْضٍ » فإن افتقارَهما إلى التابع ليس على جهة الأصالة ؛ لأن « كُلاًّ » من غير إضافة تدل على عموم ، و « بَعْضًا » من غير إضافة تدل على تجزؤ ، وتحتاج على هذا أن تقول في « الَّذِي » و « الَّتِي » : إنّه بُني بالحمل على « مَنْ » و « مَا » من الموصولات .

قوله :

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ : مَاقَدْ سَلِمَا ۝ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ ، كَـ«أَرْضٍ» وَ «سُمَا»

---

٥ – جزء من بيت لقطري بن الفجاءة ، في شعر الخوارج ٤٣ ، والبيت بتمامه :

فصبرًا في مجال الموت صبرًا ۝ فما نيل الخلود بمستطاع

وهو في تخليص الشواهد ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ٢/٣٩ ، والتصريح ١/٣٣١ ، والأشموني ٢/١١٧ .

٦ – تكملة لأجل المعنى .

إذا سَلِمَ الاسمُ من شبـه الحرف مطلقًا كان مُعرَبًا ؛ لأنه لم يعرض له ما يخرجه عن أصله ، وهو الإعراب ، فإن كان مع ذلك قد سلم من مقتضٍ لاشتراك في غير دليل عمدة ، كان مستوفيًا جميعَ وجوه الإعراب ، على ما سيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

ومثّل بـ « أَرْضٍ » وهو مثال من الصحيح السالم من شبه ، ومن مقتضٍ لاشتراك في غير دليل العمدة ، فهو مستوف جميع وجوه الإعراب : من رفع ، ونصب ، وجر .

و « سُمَا » وهو كـ « أَرْضٍ » إلا أنه معتل ، وهو أعني « سُمَا » لغة في الاسم ، كما في قوله :

والله أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا   آثرك اللّهُ به إيثَارَكَا [7]

ودلائل الإعراب / فيه مقدرة ؛ لكون الألف قد وقعت آخره ، وتحريكها متعذر . ١٢/ب

وقيل : لا يتعين في « سُمًا » في البيت أن يكون مُوفَّرًا ، لاحتمال أن يكون منقوصًا مضموم الأول ، وهي لغة ثابتة ، إلا أنه يتعين في قوله :

وسما مه   في وجهه وفي اَسْمِهِ   قد رَاقَني منه المُحَيّا والسُّمَا [8]

أنشده ابن الشاهد ، والأظهرأنه للعرب .

❃❃❃

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا   وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

فعل الأمر مبنى عند البصريين ، معرب عند الكوفيين [9] ، وأصل « اضرب » عندهم « لتضرب»

---

٧ - لأبي خالد القناني

وهو في إصلاح المنطق ١٣٤ ، والصحاح « سما » ٢٣٨٣/٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢٨١/٢ ، وأسرار العربية ٩ ، والإنصاف ١ /١٥ ، وابن يعيش ٢٤/١ .

٨ - لم أعرف قائله

والشاهد في « وسمًا » يقصد أن الكلمة من حرفين السين والميم ، مثل : يد ، ودم. وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٩ - تنظر المسألة في المقتضب ٢ / ١٣٠ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، والأصول ٢ / ١٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥، والإنصاف ٥٢٤ ، وأسرار العربية ٣١٧ - ٣٢١ ، والتبيين ١٧٦ ، وابن يعيش ٧ / ٦١ - ٦٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٥ .

حذف منه لام الاقتضاء ، وتاء المضارعة ، وهو ضعيف ؛ لأن توالي حذفين في حرفين كل واحد منهما قد جيء به لمعنىً منفصل عن معنى الآخر، لا يثبت في كلام العرب .

وأما حذف لام الاقتضاء في مثل قوله :

على مِثْلِ أصحابِ البَعوضةِ فَاْخْمُشِي –لَكِ الويلُ– حُرَّ الوجْهِ أوَيَبْكِ مَنْ بَكَىٰ[10]

فإنه ضعيف لم يوجد إلا في الشعر ، ومع هذا فإنه لا يتعين حذف اللام ، لاحتمال أن يكون على حد قولهم : « لا أَدْرِ مَافَعَلْتَ » ، أعنى أن تكون الياء قد حُذِفَتْ ، واكْتُفِي عنها بالكسرة ، وأما حذف حرف المضارعة فإنه لم ينقل في شيء من كلامهم .

وبناؤه على مايجزم به مضارعه ، فإن كان مضارعه يجزم بالسكون ، بني هو على السكون ، وإن كان مضارعه يجزم بحذف ، بني هوعلى حذف .

وأما الفعل الماضي فإنه مبني باتفاق ، فإن كان مجرداً عن الضمائر المرفوعة البارزة بُني على فتحة ظاهرة إن كان صحيحاً ، أو مقدرةٍ إن كان معتلاً ، فإن اتصل به ضمير رفع بارز فإنه يُبنى على السكون مطلقًا ، إلا [إنْ[11]] عَرَضَ له مُخْرِج عنه عَدَلَ إلى مُناسبٍ ، كالضمة في « قَامُوا » و « سَعَوا[12] » ، والفتحةِ في « قَامَا » و « سَعَيَا » ، فعلى [هذا[13]] ليست الفتحة في « قَامَا » الفتحة في « قَامَ » ، وإنما هي مُجتلَبة من أجل الألف؛ لأنَّ الألف تطلب أن يقع ماقبلها مفتوحاً ، وكذلك تُقعَّدُ في مثل « سَعَىٰ » وتُوجَدُ في مثل « سَعَيَا » .

١٠ – لمتمم بن نويرة في ديوانه ٨٤ .

والشاهد « أويبك » حيث جزم الفعل بلام الأمر المحذوفة ، و هو ضرورة كما قال سيبويه ، أو عطف بالجزم على معنى « اخمشي » لأن معناها الجزم .

و « البعوضة » موضع ماء لبنى أسد ، قتل فيه مالك بن نويرة .

وهو في الكتاب ٣ / ٩ ، والمقتضب ٢ / ١٣٠ ، وابن السيرا في ٢ / ٩٨ ، وسر الصناعة ٣٩١/١ ، وابن يعيش ٦٠/٧ ، ورصف المباني ٣٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٩٩ .

١١ – في النسخة [أنه] .

١٢ – الضمة في « سعوا » مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين .

١٣ – تكملة يقتضيها السياق .

وأمّا المضارع فإنه معرب بشرط أنْ يَعْرَىٰ عن نون التأكيد الشديدة والخفيفة ، ونون جماعة الإناث ، كما سيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

وقد تبين لك بهذا أنه ليس في الأفعال / مايُبنى على ضمٍّ ولا كسر ؛ لأن الأفعال ثلاثة : إمّا مضارع وهو معرَب ، وإمّا ماضٍ وهو مبنى على الفتح ، أو على السكون ، وإمّا أمر وهو مبني على السكون ، أو ماقام مقامه ، ولم يبق [14] فعل آخر يجب بناؤه فيُبنى على ضمٍ أو كسرٍ . ١٣/أ

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ ،كَـ«يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ»

والمضارع [يُعرب [15]] إذا عري من [نون [16]] توكيد شديدة كانت أو خفيفة ، فالشديدة ، كقولك : « هَلْ تَضْرِبَنَّ ؟ » ، والخفيفة ، كقولك : « هَلْ تَضْرِبَنْ ؟ » ، أو نونِ جماعة إناث ، وقد مثل المصنف بـ « يَرُعْنَ » ، وهو منقطع من تركيب مستقل لمكان الضمير ، فالتقدير : « الهِنْداتُ يَرُعْنَ » أوما أشبه ذلك ، ولم يمثل للشديدة ولا للخفيفة ، ومثالهما ماقدمناه .

فإن لم يَعْرَ من هذه النونات كان مبنيًا ، لأنه يكون إذ ذاك منزلاً منزلة المركب ، والتركيب قد يوجب البناء فيما أصله الإعراب كـ « خَمْسَةَ عَشَرَ » و « بَعْلَبَكَّ » في بعض اللغات [17] ، ولا تكون نون جماعة الإناث إلاّ مباشرةً للفعل لفظًا وتقديرًا .

وأما نون التوكيد فإنها تكون غيرمباشرةٍ في التقدير ، كما إذا قلت :«هَلْ تَضْرِبُنَّ ؟» ، وفي اللفظ ، كما إذا قلت : هَلْ تَضْرِبَانِّ ؟ و« هَلْ تَضْرِبْنَانِّ ؟ »فأما إذا باشرت لفظًا وتقديرًا ، كـ « هَلْ تَضْرِبَنَّ يَازَيْدُ ؟ » فلا خلاف في البناء ، وأما إذا لم تباشر في اللفظ كما قدمنا من « هَلْ تَضْرِبُنَّ ؟ » و « هَلْ تَضْرِبَانِّ ؟ » فقد اختلف في الإعراب والبناء .

١٤ – زيدت « في » والمعنى بدونها يستقيم .

١٥ – في النسخة « يبنى » والصواب ما أثبته .

١٦ – تكملة يقتضيها السياق .

١٧ – ينظر الكتاب ٣ / ٢٩٦ – ٢٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٠ – ٣١ ، والتبصرة والتذكرة ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٥٧٣ – ٥٧٦ ، والمفصل ١٧٦ ، وابن يعيش ٤ / ١١١، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، ١ / ١٧٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٨٤ – ٨٩ .

واختار المصنف الإعراب[18] ، لأنَّ المقتضيَ للبناء منفصلٌ لفظًا ونيةً ، أو لفظاً ، والأكثر على البناء[19] ، لأن ماوقع به الفصل كالجزء من الفعل ، ولا أثر لنون التأكيد في البناء في قولك : « هَلْ تَضْـرِبْنَانِّ ؟ » " لأنَّ مقتضيَ البناء هو ثَباتُ [نُونِ[20]] جماعة الإناث ، وهو متصل لزوما كما قدمنا .

***

وَكُلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِـقٌّ لِلْبِنَـا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

الحروف كلُّها مبنيةٌ بحق الأصالة ؛ لأنَّ الإعراب إنّما جيء به لبيان الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . والحروف لايكون فيها شيء من ذلك فانتفى عنها / مقتضِى الإعراب ، فزال ١٣/ب المقتضَى وهو الإعراب . وأمّا المضارع فإنّما دخله الإعراب لشبهه للاسم .

وكان حقُّه أنْ يقول : وكلُّ حرف مبنيٌ باستحقاقٍ ، إلّا أنّه قَدّمَ وأخّرَ مسامحةً واتكالاً على فهم المعنى ، وإلا فإنَّ المستحِقَّ للشيء قد يَعْرِض له مايمنعه من نيله ما استحق ، ألا ترى أن الاسم مستحِق للإعراب وقد يَعْرِض له مايمنعه منه .

والأصل في المبني أن يكون ساكنًا ؛ لأن البناء ثبوت على حالة واحدة ، وما كان ثابتًا على حالة واحدة فإن السكون أولى به لخفته ، فإن السكون أخف من الحركة ؛ إذ الحركة زيادة على التصوير ، وهو أمر آخر بخلاف السكون ، فإنه ليس فيه زيادة على التصوير ، فإذًا فالمتحركُ من قبيل المتعدّدِ ، والساكنُ من قبيل المتّحدِ ، فإذًا فالبناءُ ثُبوتٌ ، والإعرابُ انتقالٌ .

---

١٨ – وينظر – أيضًا – التسهيل ٧ ، وشرحه ١ / ٣٦ حيث قال : « وهذا مذهب المحققين » .

١٩ – تنظر المسألة في شرح الألفية لابن الناظم ٣١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ – ٢٢٩ ، وتوضيح المقاصد ٥٩/١ – ٦٠ ، والهمع ١/ ١٨ ، والأشموني ٦٢/١ . وممن ذهب لبنائه الأخفش .

٢٠ – تكملة يستدعيها المقام .

قال صاحبُ الكُرّاسَةِ[٢١] : « والفرقُ بيْنهما انتقالُ الإعْرابِ ولزومُ البِنَاءِ » فإذًا فوصْفُ الإعرابِ ضِدٌّ وصْفِ البِنَاءِ ؛ لأنَّ البناءَ ضدٌّ الإعرابِ ، ووصْفُ ضِدِّ الشيءِ ضِدٌّ لوصْفِ ضِدِّهِ .

***

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمّ

كَـ «أَيْنَ» «أَمْسِ» «حَيْثُ» ، وَالسَّاكِنُ «كَمْ»

ويوجد في المبني : الفتحُ ، والكسرُ ، والضمُ . والفتح أقرب إلى السكون من غيره لخفته ، بدليل ظهوره في المعتل ، في مثل : « لَنْ يَرمِيَ » و« لَنْ يَغْزُوَ » .

ويليه [الكسر[٢٢]] ، لأنَّ [الكسرَ[٢٢]] قريبٌ من الفتح، ولذلك ينوب كل واحد منهما عن صاحبه.

ويليه الضم لبعده عن الفتح ؛ لأن الفتح دليل الفضلات ، والرفع دليلُ العُمَدِ ، والضم قريب من الكسر ، لأن الكسر قد يكون في العُمَدِ ، في مثل : « أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْرًا »، و« مَاقَامَ مِنْ أَحَدٍ » ولقرب الفتح من السكون كان البناء عليه في الثلاثة ، أعني الاسم ، والفعل ، والحرف كثيراً ، ولقرب الكسر منه كان في الاسم كثيراً ، وتعدّد في الحرف .

وأما امتناعه من الفعل فلعدم وجود المحل ، كما قدمنا .

وأما الضم فلبعده عن الفتح لم يكثر في الاسم كثرة الفتح ، ولم يتعدَّدْ في [الحرف[٢٣]] ، ولا استولى فيه على محل ؛ لأن محله إنما يكون على / أحد الوجهين ، ألا ترى أنه إنما يكون في [مُنْذُ][٢٤] ، وهي تكون اسماً وحرفًا . ١٤/أ

وقد مثل بـ« أَيْنَ » ، وهو مثال لِمَا بُنِي على الفتح من الأسماء ، وفيه **ثلاث** سؤالات :

أحدها : لِمَ بُني وقد كان حقه أن يكون معربًا ؟

[وجوابه : أنه[٢٤]] بني لتضمنه معنى الحرف ؛ لأنه يكون شرطا واستفهامًا ، فإن كان

---

٢١ – ينظر ص ٨ .

٢٢ – في النسخة [الكسرة] **(ب)** .

٢٣ – في النسخة [الحذف] **(ب)** .

٢٤ – تكملة يستدعيها المقام .

شرطًا فيتضمن معنى « إنْ »، وإن كان استفهامًا فيتضمن معنى همزة الاستفهام .

وثانيها : لِمَ بُني على حركة ، وقد كان الأصل السكون لما قدمنا ؟

وجوابه : أنه بُني على حركة لئلا يلتقي [ساكنان [25]] .

وثالثها : لِمَ كانت الحركة فتحة دون غيرها من الحركات ؟

وجوابه : أنه لما تعذر السكون انتقل الحكم إلى مايليه ؛ لأن الشيء إذا فقد محلَّه صار أقربُ المَحَالِّ إليه محلاً .

قال ابن الشاهد : هذا هو التحقيق في هذا الجواب ، وأما من قال : إنّ الجواب لكونها أخفَّ الحركات ، فعلى جهة التقريب والاكتفاء [بالسبب] عن المسبب .

وبـ «أَمْسِ » وهو مثال للمبني على الكسر من الأسماء ، وفيه [الثلاثة] السؤالات التي قدمنا:

وجواب الأول : أنه بُني لتضمنه معنى الألف واللام ؛ لأنه يدل على زمان معين وليس بعلم ، وما كان كذلك فحقه أن يكون بالألف واللام .

وجواب الثاني : لئلا يلتقي ساكنان كما قدمنا في « أَيْنَ » .

وجواب الثالث : أنه بُني على الكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

وبـ « حَيْثُ » وهو مثال للمبني من الأسماء على الضم ، وفيه [ثلاثة [26]] سؤالات :

وجواب الأول : أنّه بُني لشبهه بالموصول في اقتضاء الجملة ؛ لأنه لا يضاف غالبًا إلا إلى جملة .

وجواب الثاني : لئلا يلتقي ساكنان ، كما قدمنا في « أَيْنَ » و « أَمْسِ » .

وجواب الثالث : أنه بُني على الضم تشبيهًا له بـ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ، ووجه الشبه:أنّ «قَبْلُ » و « بَعْدُ » مقطوع عن الإضافة ، وهذا قد قطع عن نوع منها ، وهي الإضافة إلى مفرد كما قدمنا .

وبُني « قَبْلُ » و « بَعْدُ » على الضمة ؛ لأنّ حركةً لا تكون له حالة الإعراب ؛ لأنه إذا

---

٢٥ – في النسخة [ساكنًا] (ب) .

٢٦ – في النسخة [الثلاث] (ب) .

كان معربًا كان إعرابه على النصب وعلى الجر ، كما إذا قلت : « جئتُ قبْلَكَ ، ومن قبلِك ، وبعدَكَ ، ومن بعدِكَ » ولا يدخله / رفع فيُبنى على الضم عند وجود مقتضي البناء ، ليقع ١٤/ب
الفرق بين حالتي الإعراب والبناء .

وبـ « كَمْ » وهومثالٌ لما بُني من الأسماء على السكون ، وفيه سؤال :

وهو الأول ، وجوابه : أنه بني في الاستفهام لتضمنه معنى همزة الاستفهام ، وفي الخبر لتضمنه معنى « رُبَّ » ، إن قلنا : إن « رُبَّ » للتكثير ، أو لكونها أعنى « كَمْ » [نقيضة[٢٧]] « رُبَّ » ، إن قلنا : إنها للتقليل ، وعلى ماقال المصنف : يكون بناؤها في الحالتين ؛ لأن [وضعها[٢٨]] وضع الحرف .

قولـــه :

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إعْـرَابَـا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ : «لَنْ أَهَابَـا»

وَٱلِاسْمُ قَدْ خُصِّـصَ بِالْجَرِّ ، كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْـــلُ بِأَنْ يَنْـجَـزِمَـا

فَٱرْفَعْ بِضَمٍّ، وَٱنْصِبَنْ فَتْحًا، وَجُرَّ ... كَسْرًا ، كَـ «ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُـرّْ»

وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ ،نَحْوُ:«جَـــا أَخُو بَنِي نَمِرْ»

ألقاب الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم . وهذه الألقاب الأربعة بالنظر إلى الاشتراك والاختصاص ، تنقسم ثلاثة أقسام :

منها : مايكون في الاسم خاصة ، وهو الجر ، ومثاله « مررتُ بزيدٍ » .

ومنها : مايكون [في[٢٩]] الفعل خاصة ، وهو الجزم ، ومثاله « لَمْ يَقُمْ » .

ومنها : مايكون مشترَكًا بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب ، فالرفع يكون في الفعل، ومثاله « يَقُومُ » ، وفي الاسم ، ومثاله « قَامَ زَيدٌ » ، ويجمعهما تركيب « يَقُومُ زَيدٌ ».

والنصب يكون في الفعل ، [و[٢٩]] مثاله « لَنْ يَقُومَ » ، وفي الاسم ومثاله : « ضَرَبْتَ زَيدًا » ، ويجمعهما تركيب « لَنْ أَضْرِبَ زيدًا » .

---

٢٧ – في النسخة [نقضية] (ب) .

٢٨ – في النسخة [وضع] ولعل الصواب ماأثبته .

٢٩ – تكملة استحسنتها .

وقد عُلِّلَ اختصاصُ الاسمِ بالجر ، واختصاصُ الفعلِ بالجزم بعاليل كثيرة ، ومن أقربها ماعَلَّلَ به المصنف في غير هذا الكتاب [30] ، وهوأنْ يُقال : اختص الجر بالاسم ؛ لكون عامله لا يستقل ؛ لأنّه إنْ كان بحرف جر ، فحروف الجر من حيث هي تقتضي ماتتعلق به، وإن كان بإضافة ، فإنْ [كان [31]] بحرف [جر [32]] مقدر فمن القسم الأول ، وإن كان بالمضاف فإن المضاف لا بد أن يكون معمولاً لغيره ، فصار بهذا الاعتبار عامل الجر بأسره غير مستقل ، وإذا كان غيرَ مستقل فإنه ضعيف من أجل عدم استقلاله ونقصانه ؛ إذ تمامه بما يتعلق به ، أو يعمل / فيه ، وإذا كان كذلك فلا يحمل عليه جر في الفعل ؛ لأن الحمل على الشيء يقتضي قوة لذلك الشيء ، والنقص وعدم الاستقلال يأبيان ذلك . ١٥/أ

وأما عامل الرفع وعامل النصب فإنهما يكونان مستقلين فقويا بذلك ، فصح أَنْ يُحملَ عليهما الرفع والنصب في الفعل .

وأما الجزم وإن كان عامله مستقلاً فإنه جعل في الفعل عوضًا عن الجر في الاسم ، فحكم للعوض بحكم ماجعل عوضًا عنه من عدم الحمل .

وقيل : [إنّما [33]] لم تُجزم الأسماءُ ؛ لأنّها متمكنة يلزمها حركة وتنوين ، فلو جُزِمَتْ لذهب منها حركة وتنوين فكانت تختل .

وإنّما لم تُخفض الأفعالُ ؛ لأنّ الخفض لايكون إلا بالإضافة للأفعال ؛ لأن الإضافة إما إضافة ملك ، أو إضافة استحقاق ، والأفعال لا تملك شيئًا ولا تستحقُه [34] .

وقيل [35] : إنّما امتنع الخفض من الأفعال ، لأنّ الخفْضَ - كما قدمنا - لايكون إلا للإضافة ، والمضاف إليه قد حل من المضاف محل تنوينه ، وهو واحد ضعيف ؛ إذ لا يكونُ إلَّا تَبَعَ حَرَكَةٍ، والفعل لا يستغني عن الفاعل ، فلم يُقرَّ التنوين لضعفه أن يحل محلَّه اثنان.

---

٣٠ - ينظر التسهيل ٨ ، وشرح التسهيل ٣٩/١ - ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ .

٣١ - تكملة استحسنتها .

٣٢ - في النسخة [الجر] «ب» .

٣٣ - في النسخة كتبت هكذا [إن لم] «ب».

٣٤ - هذا تعليل الزجاجي في كتاب الجمل ص ٢ .

٣٥ - ينظر الكتاب ١/ ١٤ ، وينظر في القضية الغرة المخفية ٩٣/١ - ٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٦٧/١ .

وامتنع الجزم من الاسم ، لأنّ الاسمَ خفيفٌ ، والجزمُ لا يكون إلا بإذهاب شيءٍ ، وهو تخْفيفُ الخفيفِ ، وتخفيفُ الخفيفِ مُخلٌّ .

والأصل في الإعـراب هذه الأربعـة : أعنـي الرفْعَ ، والنصْبَ ، والجرَّ ، والجـزْمَ ، كمـا قـــال :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبَنْ فَتْحًا ، وَجُرّْ كَسْرًا ، كَـ «ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ»

فإنْ جاء إعرابٌ بغيرها فإنّما يكونُ على جهة النِّيابةِ كما قال ، فـ « الوَاوُ » في « أَخُو » ـ من قوله : « أَخُو بَنِي نَمِرْ » ـ [نائبةٌ[36]] عن الضَّمةِ ، و« اليَاءُ » في « بَنِي » نائبةٌ عن الكسرة . و« نَمِرْ » ليس مقصوداً بالتمثيل .

---

٣٦ – تكملة يقتضيها السياق .

[بَابُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ]

قوله :

وَارْفَعْ بِـ «وَاوٍ»، وَانْصِبَنَّ بِـ «الْأَلِفْ» وَاجْرُرْ بِـ « يَاءٍ » مَـا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُحْبَـــةً أَبَانَـا وَ« الْفَمُ » حَيْثُ « الْمِيمُ » مِنْهُ بَانَا

هذه الأسماء الستة ، وهي « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال »

تُرفع كلها - كما قال - بالواو ، وتُنصب بالألف ، وتُخفض بالياء .

وقد اختُلِف في الرفع [الذي] وقع به الإعراب ، على أقوالٍ[1] .

وعلى كلّ حالٍ فإنَّها تكون في الرفع بـ « وَاوٍ » ، وفي النصب بـ « أَلِفٍ » ، وفي الجر بـ « يَاءٍ » ، والاختلاف لا يَنبني عليه حكمٌ / لفظي ، وإنما يقع الخلاف باعتبار مايقتضيه ١٥/ب القياس .

وقد قدم المصنِّفُ « ذُو » والظاهر أن التقديم له ليس بمقصود ، وقد يحتمل أنه قدمه لعدم لزومه الحكم ؛ لأنه يكون على نوعين :

أحدهما : أن يكون بمعنى « صَاحِبٍ » وهو المقصود في هذا الموضع .

والآخر : أن يكون بمعنى « الَّذِي » ، وذلك في لغة طيِّىء ، فلا يكون مقصوداً في الباب على الأكثر عندهم ، وبعضهم يُجريه مُجراه بمعنى « صَاحِب » فعلى هذا يكون اللفظ على النوعين مقصوداً في الباب ، وعلى هذا حمل قوله :

وإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ أتيتُهُمْ فحسبِيَ من ذي عندهُمْ ماكفانيا[2]

---

١ - تنظر الأقوال في الكتاب ٣ / ٣٦٠ ، ٤١٢ ، والمقتضب ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٨٤ ، والإنصاف ١٧، وأسرار العربية ٤٣ ، والتبيين ١٩٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٢ ، وشرح التسهيل ٤٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦/١-٢٧ ، والارتشاف ١ / ٤١٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٦٨ ، والهمع ١ / ٣٨ - ٣٩ .

والمصنف مال لمذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، وهو الإعراب بالحروف وأنها نائبة عن الحركات . قال عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٤٣/١ : « وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف » .

٢ - لمنظور بن سحيم الفقعسي

وهو في ابن يعيش ٣/ ١٤٨ ، والمقرب ٥٩/١ ، وابن الناظم ٣٦، ٨٩ ، وأوضح المسالك ٣٠/١ ، وابن عقيل ٤٥/١ ، والتصريح ٦٣/١ ، والهمع ١/ ٨٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٠/٢ ، والأشموني ١٥٧/١ ، ١٥٨ .

وقد خُرِّجَ على أن تكون « ذِي » اسم اشارة ، أي : من ذي الخصلة ، أو القضية ، فعلى هذا لا تكون « ذُو » بمعنى « الَّذِي » إلا مبنيًا ، وهو القياس ، لأنَّ الموصولاتِ جميعَها مبنيةٌ إلَّا « أي » ، كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى) .

وأتى عقبه بـ « فَمٍ » ؛ لأن الفَمَ – أيضا – له حالتان ، كما أن لـ « ذُو » حالتين :

إحداهما : أن تكون بـ « ميمٍ » ، فتخرج عن هذا الباب ، ويكون رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة .

والآخر : أن يكون بغير ميمٍ ، فيرفع بالواوِ ، وينصب بـ « الألفِ » ، ويخفض بـ « الياءِ » ويكون داخلاً في الباب .

والأصل في « فَمٍ » : « فُوهٌ » أو « فَاهٌ » أو « فِيهٌ » ، وقد رُوِيَ بالثلاثة قوله :

فُوهُ كَشَقِّ العصا لَأْيًا تَبَيَّنُهُ   [أَسَكُّ] مايَسمعُ الأَصْوَاتَ مَصْلُومُ [٣]

ويجمع في الجميع على « أَفْواهٍ » فإن كان المفرد « فُوهٌ » فكـ « رُوحٍ » حيث جمع على « أَرْوَاحٍ » ، وإن كان المفرد « فِيه » فكـ « رِيحٍ » حيث جمع على « أرْوَاحٍ » ، وإن كان المفرد « فَاهًا » فكـ « بَابٍ » حيث جمع على « أَبْوابٍ » .

وهو أعني « فوه » واوي ، لقولهم : « رَجُلٌ مُفَوَّهٌ » ، إذا كان قادرًا على الكلام البليغ، و « أَفْوَهُ » إذا كان عظيمَ الفمِ [٤] .

فلما حُذِفتْ لامُه عوضوا من عينه جِلْدًا يقوى على تحمل الحركات ، وكان العوض « ميمًا » لمناسبتها الواو ؛ [إذْ] كُلٌّ منهما شفهيٌّ .

وذهب بعضهم [٥] : إلى أنّ « فَمْ » كـ « رَبْ » مخففًا ، أعني أن يكون من باب تخفيف التضعيف ، فيكون الأصل : « فَمّ » ثم خففت منه ، كما خفف « رَبّ » ، حيث قالوا : « رَبْ » ، والأكثر على ماقدمنا ، لأنّ « فَمًّا » و« أَفْمَامًا » ليس بالكثير فيفرع عليه « فَمّ ».

---

٣ – لعلقمة بن عبدة .
وهو في المفضليات ٣٩٩ ، وفي النسخة [أصك] **(ب ع)** .

٤ – تنظر هذه المعاني اللغوية في الصحاح « فوه » ٦ / ٢٢٤٤ ، واللسان ١٣ / ٥٢٥ .

٥ – ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٧ – ٤٨ ، وتوضح المقاصد ١ / ٧١ .

و « بَانَ » من قوله : « حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا » بمعنى : ذهب ، وأصل : « بَانَ » أن يكون للبعد / يقال : بَانَ عَنِّي بَيْنًا ، أي : بَعُدَ . ١٦/أ

واستعماله في الذاهب من مجاز الأعراف ، وشرط استعماله مراعاة تسلط الحكم على الآخذ بطرف الردّ ، وهو مقصود في كلام المصنف ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [6] .

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

«أَبٌ» «أَخٌ» «حَمٌ» كَذَاكَ ، وَ«هَنُ» وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي «أَبٍ» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ
وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا، كَـ«جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا»

ثم جاء بـ « أَبٍ ، وأَخٍ ، و حَمٍ » والثلاثة - أيضًا - تُرفع بـ « الوَاوِ » وتُنصب بـ « الأَلفِ » ، وتُخفض بـ « اليَاءِ ».

وأمّا « هَنُ » فإن الأكثرَ فيه أنْ يكون إعرابه بالحركات ، ولذلك لم يذكره جماعة من النحويين ، كأبي القاسم الزجاجيّ [7] وغيرهِ .

ويأتي « أَبٌ » بمعنى « صَاحِبٍ » ، وأكثر مايكون ذلك عند قصد التلطف والإرفاق ، كما في قوله :

أنت أبو الفقيرِ والمسكينِ والفاقدِ المصابِ والمَغْبُونِ [8]

وكما في قوله :

---

٦ - لعله يقصد بمجاز الأعراف ، المجاز العرفي الخاص ، أي في عرف البلاغيين أو النحويين ، والمجاز العرفي الخاص ليس مستويًا في الأهمية مع المجاز اللغوي ، فالثاني أهم .
والاستعارة والمجاز المرسل نوعا المجاز اللغوي .
ينظر المفتاح ٣٥٩ - ٣٦٨ ، والإشارات ٢٠٢ - ٢٠٦ ، ٢٣٠ ، والإيضاح ٣٩٢ - ٣٩٧ ، والطراز ٦٣/١ - ٦٩ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٤٥ - ٥٤٧ .

٧ - ينظر الجمل ٣ - ٥ ، وممن أنكرها الفراء ينظر الارتشاف ٤١٥/١ .

٨ - لم أقف عليه .

أنا أبو مَثْواك في اللَّأواءِ   والسَّنةِ الكَالِحةِ الشَّهْباءِ[9]

وقد ذهب بعضهم : إلى أن « أبًا » في الكنى ، إذا كان مضافًا إلى غير ولد ، كـ « أبي الفضل » و« أبي المحاسن » إنه بمعنى « صاحب » ، ويكثر ذلك ، أعني الاستعمال بمعنى « صاحب » ، في « أخٍ » ، كما في قوله :

أخو الحرب إنْ عضَّتْ له الحرب عضَّها   وإنْ شمَّرتْ يومًا له الحرب شمَّرا

كليثٍ هزبرٍ كان يحمي ذِمَاره   رمتْه المنايا [قَصْدَها] فَتَقطَّرا[10]

و« الحَمُو » يكون من قِبَلِ الزوج فتُخاطب به المرأة ، هذا هوالكثير ، وقد يكون من قِبَلِ المرأة فيُخاطب به الرجل ، وهو عبارة عن أقرباء الزوج ماكانوا .

وقيل : هو عبارة عن الأداني[11] .

وأمَّا « هَنٌ » فإنه كنايةٌ عن شيءٍ ، والمراد به الفرْجُ من الرجل ، ومن كلام علي رضي الله عنه : « مَنْ يَطُلْ هَنُ أَبيه يَنْتَطِقْ بِهِ[12] » ، أي : يتقوَّ بإخوته ، وهو كقول الشاعر :

فلو شاء ربّي كان أَيْرُ أبيكُمُ   طويلاً ، كأيْرِ الحارثِ بنِ سَدُوسِ[13]

وكان له من الولد الذكور ستة عشر رجلاً .

وقد يكون كناية عن فرْج المرأة ، ومنه قول [سُحيمٍ]* : / ١٦/ب

---

٩ – لم أقف عليه .

١٠ – لحاتم الطائي في ديوانه الأول منهما ٢٥٦ ، كما نسب لزيد الخيل في ديوانه ١٠٨ .

والأول في الشعر الشعراء ١/ ٢٤٧ ، والحماسة البصرية ٧٨/١ . وفي النسخة : [قصده] ولم أقف عليهما معًا إلا في كتب التاريخ ، حيث تمثل بهما معاوية عند مقتل عبد الله بن بديل الخزاعي في صفين وهو من فرسان وقواد علي ، فأراد معاوية أن يمثل به ، فحال دونه عبد الله بن عامر وهو من جند معاوية فوهبه له .

ينظر الفتوح ٢/٣١-٣٢ ، ومروج الذهب ٢/ ٤٣٠ ، والاستيعاب ٨٧٣/٣ ، والبداية ٢٦٥/٧ ، وديوانه [إسلاميون] ١٧٥ .

١١ – تنظر هذه المعاني في اللسان « حما » ١٤ / ١٩٧ .

١٢ – ينظر هذا الأثر الذي صار مثلاً في جمهرة الأمثال ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، والمستقصى ٢ / ٣٦٣ ، واللسان « نطق » ١٠ / ٣٥٥ .

١٣ – نسب للنابغة الذبياني في ملحق ديوانه ٢٣١ .

وهو في مجمع الأمثال ٣ / ٣١١ ، واللسان « أير » ٣٦/٤ .

* في النسخة « ب » : السحمي .

ألاَ ليتَ شِعري ، هل أَبيتنَّ ليلةً   وهَنِّيَ جَاذٍ بين لِهْزِمَتَيْ هَـنِ [14]

والأكثرُ فيه ، أعني في « هَنٍ » ، الإعرابُ بالحركات ، كما في قول علي (رضي الله عنه) .

وقد يعرب بالحروف ، كما في قوله :

ياليت شِعري هل بدا هَنُوكِ   من كِبَرٍ ؟ وهل نَـأَىٰ أَخُوكِ ؟[15]

وقد يكون – أيضا – كناية عن الرجل فيلزم إفراده ، ومن ذلك قوله :

أخوكَ فَأَعْلَمْ في اللَّمَامِ الأَرْعَنِ
أشجعَ فيـــه من هَنٍ ومن هَنٍ
ومـن هَـنٍ ومـن هَـنٍ ومــن هَــنٍ [16]

يريد : أولادَ عبدِ الملك الخمسةَ ، منهم الأربعةُ الخلفاءِ ، ومَسْلَمةُ [17] .

وزعم بعضهم : أنّ هذا على حدّ :

وأَنَّني حيثُ مايُدْنِي الهوى بصري   من حيثُ ماسلكوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [18]

ويقلّ في الثـلاثة ، أعني : في « أَخٍ ، وأَبٍ ، وحَمٍ » ، مـاكـثـر في « هَنٍ » من الإعـراب بالحركات ، ومن شواهد ذلك في « أَبٍ » ، قوله :

بأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرمْ   ومن يُشَابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ [19]

ومن شواهد ذلك في « أَخٍ » ، قوله :

---

١٤ – وهو في شرح التسهيل ١/٤٥ ، واللسان « هنا » ١٥/ ٣٦٧ ، وشفاء العليل ١/ ١١٩ ، والهمع ١ / ٣٩ .

١٥ – لم أقف عليه .

١٦ – لم أقف عليه .

١٧ – والخلفاء هم : الوليد ، وسليمان ، ويزيد ، وهشام .
ينظر نسب قريش ١٦١ – ١٦٣ .

١٨ – لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩ .
والشاهد قوله « انظور » ، حيث نتجت الواو عن إشباع حركة ضم الظاء ؛ إذ أصلها « أنظر »
وهو في الخاطريات ٣٥ ، وسر الصناعة ١/٢٦ ، والصاحبي ٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٧ ، والإنصاف ١/٢٤ ، وأسرار العربية ٤٥ .

١٩ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٢ .
وهو في شرح التسهيل ١/٤٦ ، وأوضح المسالك ١/ ٣٢ ، وابن عقيل ١/٥٠ ، والتصريح ١/٦٤ ، والهمع ١/٣٩ ، والأشموني ١/٧٠ .

بِأَخِكَ الغضبانِ نِلْتَ الفضلا   وَصِرْتَ أَنْ تُدعى كريماً أَهْلا

فانظر عُميرَ ما الذي قد أَوْلَا [20]

ومن شواهد ذلك في « حَمٍ » ، قوله :

عَنْ حَمٍ صَدْقٍ لا تحيدي هندُ   ولا يَغُرَّنْكِ لئيمٌ وَغْدُ [21]

وذهب بعضهم إلى أن هذا على حد قوله :

عن غابةٍ فيها لُيوثٌ ونُمُرْ [22]

أعني أنه مما حذف فيها حروف العلة ، واكتفي عنه بالحركة المناسبة له قبله .

والقصر في الثلاثة : أعني في « أَبٍ ، وأَخٍ ، وحَمٍ » أكثر من النقص ، ومن شواهد القصر في « أَبٍ » :

إِنَّ أباها وأبا أباها   قد بَلَغَا في المجد غايتاها [23]

و [الشاهد [24]] في قوله : « أبا » الثالث ، وإن كانت « إِنَّ » بمعنى « نَعَمْ » كان الشاهد في الثلاثة .

ومن كلام ابنِ مسعودٍ « رضي الله عنه » يُخاطِبُ أبا جَهْلٍ ، وقد وجده صريعاً يوم بَدْرٍ : « أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ [25] » .

---

٢٠ – لم أف عليه .

٢١ – لم أقف عليه .

٢٢ – لم أقف عليه في المصادر التي بين يدي ، إلا أنه يوجد بيت لحكيم بن معية قريب منه ، وهو :

فيها عيائيل أسود ونمر

والشاهد فيه « ونمر » إذ أصله « ونمور » ثم حذف حرف العلة الواو .

وهو في الكتاب ٣/ ٥٧٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٠٣ ، والأصول ٢/ ٤٣١ ، وابن السيرا في ٢/ ٣٩٧ ، وابن يعيش ٥/ ١٨ ، ١٠/ ٩٢ ، والتصريح ٢/ ٣١٠ ، ٣٧٠ .

٢٣ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، كما نسب لأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ .

وهو في الإنصاف ١/ ١٨ ، وابن يعيش ١/٥٣ ، وشرح التسهيل ١/٤٥ ، وأوضح المسالك ١/٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٨ ، وابن عقيل ١/ ٥١ ، والتصريح ١/٦٥ ، والأشموني ١/٧٠ .

٢٤ – في النسخة : الشواهد .

٢٥ – ينظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٧/٢٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٣ في كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل .

ومن شواهد ذلك في « أَخٍ » ، قوله :

أخاك الذي إن تَدْعُـهُ لِمُلِمَّـةٍ يُجِبْكَ بما تَبْغِي ويكفيك مَنْ يَبْغِي[٢٦]

ومن كلامِ عمرو بن العاص (رضي الله عنه) في قضيةٍ « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَل[٢٧] » .

ومن شواهده في « حَمٍ » ، قوله :

وعشيَّةٍ شَوْهَاءَ تَرْقُبُنِي وَحَمًا يَهِرُّ كَمَنْبَذِ الحِلْسِ[٢٨]

١٧/أ وشَرْطُ ذا الإعراب كما قال : أن تكون مضافة / إلى غير « يَاءِ المتكلِّمِ » فلو كانت مضافة إلى « يَاءِ المتكلِّمِ » التُزِم كَسْرُ ماقبلها ، وتَغَيَّرَ إعرابُها .

وذهب بعضهم إلى أنّه يكون إعرابها بالحروف مقدرة .

ولو قُطِعَتْ عن الإضافة كان إعرابها بالحركات ، وكلها يقع فيها الحكمان : أعني الإفراد ، والإضافة إلى « يَاءِ المتكلِّم » ، إلا « ذُو » فإنه لا يُفردُ ، ولا يُضَافُ إلى ضميرٍ مُتكلِّمٍ .

وأمّا « فُو » فإنّ « الميمَ » تَرْجِعُ إليه في الإفرادِ والإضافةِ إلى ضميرِ المتكلِّمِ ، أو التَّوفِيَةِ .

---

٢٦ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٤٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٣ ، وتخليص الشواهد ٦٢ ، والاقتراح ٧٦ .

٢٧ – ورد المثل في كتب الأمثال برفع « أخوك » .

والمثل يضرب في الرجل الذي يحمل على شيء ليس من شأنه بالإكراه .

ينظر جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٨ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/٣ – ٣٤٢ ، والمستقصى ٣٤٧/٢ .

والقضية التي تمثل فيها عمرو ، هي قصته مع علي (رضي الله عنهما) في صفين ، عندما التقيا وجهًا لوجه ؛ لأن معاوية أقسم عليه ليبرز إلى علي ، فلم يجد عمرو من ذلك بدًا ، فبرز كرها ، فشال علي السيف ليضربه به ، فكشف عن عورته وتمثل بالمثل ، فحول علي وجهه عنه ، وقال : قبحت . ورجع عمرو إلى مصافه .

ينظر مروج الذهب ٤٢٩/٢ .

٢٨ – لم أقف عليه .

وهو من شواهد اللسان « شوه » ٥٠٩/١٣ ، و « حما » ١٩٧/١٤ .

[بَابُ المُثَنَّى]

قال المصنف (رحمه الله تعالى) :

بِـ «الْأَلِفِ» ارْفَـعِ الْمُـثَـنَّـى وَ «كِـلَا»
إذَا بِـمُـضْـمَـرٍ مُـضَـافًـا وُصِـلَا
«كِلْتَـا» كَـذَاكَ . «اثْـنَـانِ ، وَاثْـنَـتَـانِ»
كَـ «ابْنَيْنِ ، وَابْنَتَيْنِ» يَـجْـرِيَـانِ
وَتَـخْلُفُ «الْيَـا» فِي جَمِيعِهَا «الْأَلِفْ»
جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

المثنى حقيقتُهُ : هو مالحقه الزيادتان أعني « الأَلِفَ واليَاءَ » وصلح للتجريد ، وعطفِ مثله عليه .

وإذا كان كذلك تبين لك أنّ « كِلَا » و « كِلْتَا » و « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » ليس بمثنًّى حقيقةً ، وإنّما هو ملحق بالمثنى ، لعدمِ صحةِ التجريدِ ، وعطفِ مثلِهِ عليه .

لكن « كِلَا » لا تجري مجرى المثنى إلا بشرط الإضافة إلى مضمر كما قال : فإنْ كان مضافا إلى ظاهر فحكمه حكم المقصور ، تكون الألف فيه ثابتة في جميع أحواله ، وإنّما كان كذلك ، لأنّ إضافته إلى مثنى واجبة ، فإنْ كان ظاهراً أدى ذلك إلى اجتماع تثنيتين وفيه من الثقل مالا يخفى .

وأمّا المضمر فإنّه وإنْ كان عبارة عن مثنى ، في مثل قولك : « قَامَ الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » فإنه ليس بمثنى لفظًا ، ألاَ ترى أنه لا يدخله علامتا التثنية .

ونظير ذلك امتناعهم من الإضمار في المصدر ، لأنّ المصدر يُثنى ويُجمع ، والفاعل يُثنى ويُجمع ، ولو أضمروا فيه أدى ذلك إلى اجتماع تثنيتين وجمعين ، فهو بهذا الاعتبار أدخل في المنع من « كِلَا » و « كِلْتَا » ؛ لفوات الجمعية في « كِلَا » .

وكذلك أجرته كنانة مُجْرَى المثنى مطلقًا [1] ، بخلاف الإضمار في المصدر ، فإنه لم ينقل فيما بلغني عن أحد جواز الإضمار فيه .

وبعض العرب يُجري « كِلَا » مُجرى المقصور مطلقًا ، وقيل : ذلك لا يختص بـ « كِلَا » بل هو [عامٌّ [2]] في جميع المثنى [3] .

وحكم « كِلْتَا » حكم « كِلَا » ، فلذلك قال : « كِلْتَا / كَذَاكَ » . ١٧/ب

و « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » جارٍ مَجرى المثنى ، وليس بمثنًى حقيقةً لما قدمنا ، و« ابْنَانِ » و « ابْنَتَانِ » مثنى .

و « التَاءُ » في « اثْنَتَانِ » و « ابْنَتَانِ » للتأنيث ، بخلافها في « كِلْتَا » ؛ لسكون ماقبلها، وإنّما الدّالُّ على التأنيث الصيغة فقط [4] .

واختلف في « اثْنَتَانِ » دون « ابْنَتَانِ » لمكان « بِنْتٍ » ، فعلى هذا يكون الفتح في « ابْنَتَانِ » من تغيير التثنيه ؛ لأنه قد جاء التغيير فيها في أماكن .

وتخلف « اليَاءُ » « الألِفَ » في الجميع في حالة النصب والجر كما قال ، ويُفتح ماقبلها ، أعني ماقبل « اليَاءِ » في النصب والجر ، ولا يقع لها استيلاءٌ على ماقبلها ، بخلافها في الجمع الذي على حدها ، فإنّها تستولي فيه على ماقبلها ، كما سيأتي قريبًا إنْ شاء الله (تعالى) .

---

١ – هذه اللغة حكاها الكسائي والفراء في معاني القرآن ٢/ ١٨٤ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١/١٨٧ ، والتسهيل ١٢ ، وشرح التسهيل ١/٦٧ ، والارتشاف ١/٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٨٦ ، وشرح اللمحة ١/٢٢٠ ، والمساعد ١/٤٢ ، والتصريح ١/٦٨ ، والهمع ١/٤١ .

٢ – في النسخة : عامل .

٣ – نسب هذا الوجه لقبائل الحارث بن كعب ، وكنانة ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وعذرة ، وغيرهم .
ينظر المصادر السابقة .

٤ – أي الألف هي الدالة على التأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث .
وذهب الجرمي إلى أن التاء للتأنيث ، وتقدمت على اللام .
ينظر سر الصناعة ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ١ / ٥٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٨٨ ، والهمع ١ / ٤١ .

[بَابُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ]

وَارْفَعْ بِـ«وَاوٍ» ، وَبِـ «يَا» اجْرُرْ وَانْصِبِ
سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ» ، وَ«مُذْنِبِ»
وَشِبْهِ ذَيْنِ ، وَبِـهِ «عِشْرُونَـا»
وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَ«الْأَهْلُونَا»

جمع المذكر السالم كما قال : يُرفعُ بـ « الوَاوِ » ، ويُنصبُ ويُخفضُ بـ « اليَاءِ » .

فيقع الاشتراك في دليل الفضلة ، دون دليل العمدة ، لأنّ العمدةَ من حيثُ هي أصلٌ للتركيب ، والأصلية من حيث هي مقتضيةٌ قوّةً ، والقوّةُ من حيث هي طالبة بالانفراد ، بخلاف الفضلة فإن التركيب ليس مبنيًا عليها ، فليست أصلا في التركيب ، وعدم الأصالة مؤذن بعدم القوة من حيث هو غير أصل ، وعدمُ القوَّة مؤذنٌ بعدم المَنَعَةِ ، وعدمُ المَنَعَةِ من حيث هو مؤذن بالاشتراك ، فـ « الواوُ » متعينةٌ للرفع ، و« اليَاءُ » يشتركُ فيها النصبُ والجرُّ ، والأصلُ فيها إنّما هو للجرِّ ؛ لأنَّ القاعدةَ أنّ الشيءَ إذا فاتَ رَجَعَ إلى أقرب الأشياء ، فالجرّ قد فات فيرجع إلى « الياءِ » ؛ لأنَّ « الياءَ » أصلٌ للجرِّ ، والنصب مشارك في الجر ، لأنه طالب بالمحل لوروده فيه ، فلم يقو على مشاركة الرفع لما قدَّمنا ، ولم يقو الجر على دفعه لما قدمنا .

و -أيضا - فإن النصب كالجر في كون كل واحد منهما يقع فضلة ، والرفع ليس كالجر لما قدمنا ، فتعين حمل النصب على واحد منهما ، فكان الجر أنسب ؛ لاتحاد الجنسية باعتبار الفضلة .

ومتى دارَ الأمرُ بين أنْ يُحملَ الشيءُ على جنْسهِ أو / على غير جنْسهِ ، كان الحمْلُ على جنْسهِ أَوْلَى .

وجمعُ المذكرِ السالمُ من حيث هو يكون على نوعين : جمع اسم ، وجمع صفة .

فـ « عَامِرٌ » مثال من الاسم ، و « مُذْنِبٌ » مثال من الصفة ، وما أشبه كل واحد منهما .

فيدخل في ذلك اللقب والكنية ، والغالب في الشيء دون غيره ، وَمَا لُحِظَ فيه معنى الصفة كـ « أَهْلِين » . ودخول المماثلين كـ « زَيدٍ » و « قَائمٍ » لا يقع فيه كثير فائدة .

وأما « عِشْرُون » فإنّه ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنّ الجمْعَ من حيث هو يلزم أنْ يكون أقلُّ ماينطلق عليه ثلاثة أمثال المفرد ، وإنّما « عِشْرُون » تثنيةٌ جاءت بلفظ الجمع ، قال صَاحِبُ « المُحْكَمِ » : لِعِلَّةٍ ذكرناها في كتاب « المُخَصَّصِ » . ولم أقف على تلك العِلَّةِ التي أَحَالَ عليها ، وقد تعرّضتُ للعِلَّةِ المقتضية لذلك في شرحي لكتاب « التَّسْهِيل » أعان الله على تمامه .

فلو جُعِلَ « عِشْرُون » جَمْعَ « عَشَرَةٍ » لزم أن يكون العِشْرُون ثَلَاثُون .

وكذلك أقول في باقي الباب أعني « ثَلَاثِين » إلى « تِسْعِين » إلّا أنّه يقع الاختلاف في الجواز والوجوب .

وأمّا « الأَهْلُونَ » فإنّه ملحق به ؛ لأنه خارج عن النوعين ، أعني العلمَ والصفةَ ، وهو أقربُ إلى الصفات منه إلى الأعلام .

والأظْهرُ من كلام المصنف خروجه عن الصفة لتخصيصه إياه بالذكر ، وهل يكون التخصيص بالذكر مُخْرِجٌ ؟

خِلَافٌ ، وتفْصِيلُ وَتَقرِيرُ ذلك في علم البيان وحيثُ يكونُ هو المقصود[1] .

وعلى هذا يُبنى الخِلَافُ في « النِّسَاءِ » هلْ يَدْخُلْنَ في لفْظِ « القَوْمِ » أمْ لا ؟

* * *

---

١ - يراجع كلام البلاغيين في مفهوم كل من الصفة والموصوف في باب القصر من علم المعاني . ينظر الإشارات ٨٩ ، والإيضاح ٢١٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٢١ .

أما مسألة النساء هل يدخلن في لفظ القوم أم لا ؟ فالجواب : أنه لا يدخلن بدليل القرآن ، والشعر ، ومنه بيت زهير . فإن وجد غير ذلك فهو من باب التغليب ، وهو ماذهب له في صفحة ١٤٩ .

ينظر الصاحبي ٣٠٥ ، والصحاح « قوم » ٥ / ٢٠١٦ ، واللسان ١٢ / ٥٠٥ .

« أُولُو » ، وَ « عَالَمُونَ » ، « عِلِّيُّونَا »
وَ « أَرَضُونَ» شَذَّ وَ « السِّنُونَا »
وَبَابُهُ ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ
ذَا الْبَابُ ، وَهُوَعِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

وأمّا « أُولُو » فإنه – أيضا – ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنّ حقيقةَ جمع المذكر السالم أنْ يصلُح للتجريد وعطْفِ المثلين أو الأمْثَالِ عليه ، و« أُولُو » ليس كذلك .

و – أيضا – فإن جمع المذكر السالم حقه أن يكون له مفرد من لفظه ، وهذا أعني « أُولُو » مفرده من معناه ؛ لأنَّ معنى « أُولُو » « ذَوُو » ، فـ « ذُو » مفردٌ لـ « أُولُو » من معناه ، وهو أعني « أُولُو » لازمَ الإضافة ، فلذلك التُزِمَ حذْفُ « نُونِهِ » .

فإنْ سُمِيَ به فإن « النُّونَ » تثبت فيه ، فتقول : « قَامَ أُولُونَ » / ، و« رَأيتُ أُولِينَ » ١٨/ب
و « مَررتُ بِأُولِينَ » هذا هو الأحسنُ . ويجوز اعتبار الاقتطاع ، فلا يؤتى إذ ذاك بـ « نُونٍ » .

وقد تبين لك بهذا أنه كان الأحسن في قول المصنف أنْ يأتيَ بـ « النُّونِ » ، لكنه اعتبر حالة الاقتطاع ، وكان الرفع أولى ؛ لأنه أول حالات الاسم .

وأمّا « عَالَمُونَ » فإنّه – أيضا – ملحق بجمع المذكر السالم وليس به ؛ لأنّ حقيقة جمع المذكرالسالم ، والجمع من حيث هو أن يكون أقله ثلاثة أمثال المفرد ، فيكون إذ ذاك مُكثِّرًا للمفرد مُقَلِّلاً له و « العَالَمُونَ » ليس كذلك ؛ لأنّ العَالَمَ ينطلِقُ على كل مخلوق ، و «العَالَمُونَ» يختص منه بالموصوف بالعقل ، وهم ثلاثه أصناف : وهم الجِنُّ ، [و[2]] الإنْسُ ، والمَلاَئِكَةُ .

و « العَالَمُونَ » في التصحيح نظيرُ « الأَعْرَابِ » في التكسير ، أعني أنّ كلَّ واحد من الجمعين أقلُّ دلالة من المفرد .

أمّا « العَالَمُونَ » فقد قدمناه . وأمّا « الأَعْرَابُ » فلأنه جَمْعُ « عَرَبٍ » والعَرَبُ ينطلِقُ

---

٢ – تكملة لإقامة الكلام .

على الجِيل بجَمْيعِهِ ، و« الأَعْرَابُ » جِمْعُهُ ، وهو مختصٌ بسكّانِ البوادي منه ، قال ابن مُشرف : وكذلك « الأَحْزَابُ » الفِرْقَةُ مَا كَانَتْ ، والأَحْزَابُ لا يأتي في ذَوِي الخيْرِ ، ومنه قوله :

لا تحسِبُنَّ اللَّهَ خاذلَ جُندِهِ ونبيِّهِ يا معشرَ الأَحْزَابِ [٣]

فإن كان في اللفظ ما يقتضي المفرد كان بحسبه .

وأمّا « عِلّيُّونَ » فإنّه اسمٌ للإعْلَاءِ من الجَنّة – جعلنا الله من ساكنيها بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ – وهو ممّا سُمِيَ فيه البعضُ باسم الكلِّ ، ثُمَّ جُمع بهذا الاعتبار ، فصار كلُّ جزءٍ ينطلق عليه اسمُ الكلِّ ثُمّ جُمع [٤] .

وهو بهذا الاعتبار مخالف لجمع المذكر السالم من حيث هو ؛ إذ جمعه ليس مفرده جزءًا منه وإنما هو مغاير له ، هذا قول أبي علي .

قال الفَرّاءُ [٥] : أُجري مُجْرَى العاقل إعْظامًا له ؛ لأنَّ شَرَفَ المخلوقات عندهم العاقل ، كما قالوا : « الوَابِلُونَ » في الأمطار إعْظَامًا لها باعتبار ماجعل الله (تبارك وتعالى) فيها من المنافع ، وكلا القولين وجه .

وأمّا « أَرَضُونَ » و« سِنُونَ » فإنّ كُلَّ واحدٍ منهما جَمْعُ تكسيرٍ أُجري مُجْرى جمْعِ التصحيح ، فكان في الرفع بـ« الوَاوِ » ، وفي النَّصْبِ والجرِّ بـ« اليَاءِ » . ألا ترى / أنّ ١٩/أ كلَّ واحد منهما مُغَيَّرٌ عنْ أصْلِه .

لكنّ التَّغَيُّرَ في « أَرْضٍ » أَسْهَلُ ؛ لأنّه بما يقع في تصحيحه الأصلي .

---

٣ – لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في ديوانه ١٩

وهو في السيرة لابن هشام ٢ / ٢٢٥ ، والسيرة النبوية لابن كثير ١ / ٦٤١ .

٤ – تسمية البعض باسم الكل هذا عند البلاغيين من المجاز المرسل ، الذي علاقته الكلية ، كما في قوله تعالى ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾ أطلقت الأصابع وأريد بها الأنامل .

ويعكس هذا الاستعمال تصير العلاقة جزئيه ، كإطلاق العين على الجاسوس .

ينظر الإشارات ٢٣١ ، والإيضاح ٣٩٩ ، والطراز ١ / ٧١ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٤٩ – ٥٥٠ .

٥ – ينظر معاني القرآن ٣ / ٢٤٧ ، بما هو معناه .

وينظر شرح التسهيل ١ / ٨٢ ، واللسان « علا » ١٥ / ٩٣ .

وفيه أعني في كلِّ واحدٍ منهما شذوذٌ مركَّبٌ على شذوذٍ ، أحد الشذوذين : أنّه مؤنثٌ جُمِعَ جمْعَ الذكور .

والآخر : أنّه لو كان مذكرًا لم يجمع – أيضا – هذا الجمع ؛ لفقدان العلمية والعقل.

وأمّا قولُهُ : « وَبَابُهُ » فإنَّ المرادَ به ماحُذفت لامُه وعُوِّضَ منها تَاءُ التَّأنيثِ .

قال في « تسْهِيلِهِ[٦] » : « وشَاعَ هَذا الاستِعْمَالُ في المعوَّضِ منْ لامِهِ تَاءُ التَّأنيثِ ؛ بِسَلامَةِ فَاءِ المكْسُورِهَا ، وبكسْرِ المفتُوحِهَا ، وبالوجْهَينِ في المضْمُومِهَا » وسَلامَةُ فَاءِ المكسُورِهَا فيه نَظَرٌ .

والصَّحيحُ أنَّ كثرَةَ الجمْعِ ليست بكثرة المفْرِدِ ، وقَدْ أوضحت ذلك في « شَرْحِي للتَّسْهِيلِ » أعان الله على تمامه .

وقولُهُ « وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ » : يعني أنَّ بعْضَ العَرِبِ[٧] يلتزم فيه « اليَاءَ » ويجعلُ الإعراب في « النُّونِ » ، فلا تسقط إذ ذاك في الإضافة ، وعلى ذلك قوله :

دَعَانِيَ من نجْدٍ فإنَّ سِنينَهُ ... لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[٨]

وقولُهُ : « وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ » يعني أنَّ بعْضَ العَرَبِ يجعلُ ذلك الحكْمَ في المحذوف ، وإنْ لَمْ يُعوَّضْ منه تَاءُ التَّأنيثِ ، وعلى هذا قوله :

وَكَانَ لَنَا أبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ ... أبًا بَرًّا ونحْنُ لَهُ بَنِينُ[٩]

قال بعضُ أهْلِ البيان : وهو في « بَنِينَ » أقيسُ منه في « سِنِينَ » لأنّ في « سِنِينَ » قد عُوِّضَ من المحذوف فليس منتظرًا ، بخلافه في « ابْنٍ » فإنّ التعويضَ ليس ثابتًا في كلّ

---

٦ – ص ١٤ ، وينظر شرح التسهيل ١ / ٨٣ .

٧ – أي بعض بني تميم وبني عامر ، وأسد. ينظر معاني القرآن ٢ / ٩٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ ، والارتشاف ١ / ٢٦٨، والتصريح ١ / ٧٦ ، والهمع ١ / ٤٧ .

٨ – للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ٦٠.
وهو في معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٢ ، ومجالس ثعلب ١٧٧ ، ٣٢٠ ، والتكملة ٣٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦١ ، وابن يعيش ٥ / ١١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٤ ، وتخليص الشواهد ٧١ ، والتصريح ١ / ٧٧ .

٩ – نسب لسعيد بن قيس الهمداني في الخزانة ٧٥/٨ ، كما نسب لأحد أولاد علي (رضي الله عنه) في التصريح ١ / ٧٧.
وهو في شرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٩ .

حال ، فصار المحذوف كأنه منتظر .

***

وَ «نُونَ» مَجْمُوعٍ وَمَابِهِ ٱلْتَحَـقْ فَٱفْتَحْ ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَـقْ
وَ«نُونُ» مَاثُـنِّيَ وَٱلْمُلْحَقِ بِـهْ بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ، فَٱنْتَبِهْ

« نُون » الجمع الأكثرُ فيها الفتح ، وقد تأتي مكسورةً ، واشترط بعضهم في كسرها أن لا تكون بعد « الواو » لما يلزم في ذلك مما هو كالخروج من ضم إلى كسر ، هذا إذا لم يكن مسمىً به ، فإن كان مُسمّىً به فإن ذلك لا يُسمع ؛ لأن « الواو » إذ ذاك لا تكون نائبة عن ضمة [10] ، كما في قوله :

وأرى الموتَ قد تدلَّى من الحضْـ ـرِ على رُبِّ أهلِهِ السَّاطِرونِ [11] / ١٩/ب

وكما في قوله :

ولها بالمَـاطِرُونِ إذا أكل النَّمـلُ الـذي جمعا
خِلْفَةٌ حتى إذا ارتفعت [ذَكَرَتْ [12]] من جِلَّقٍ بِيَعَا [13]

ومما جاء [في [14]] كسرها مع الياء ، قول ذِي الإِصْبَع :

إنّي لعمرُكَ ، ما [بَابِي [12]] بذي غَلَقٍ على الصَّديق ولاخيري [بِمَمْنُونِ] [14]
إنّي أَبِيٌّ ، أَبِيٌّ ذو مُحافظةٍ وابنُ أَبِيٍّ ، أَبِيٍّ ، مِنْ أَبِيِّين [15]

---

١٠ – ينظر شرح التسهيل ١/٨٥ – ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٨ – ٢٠٠ ، والتصريح ١/٧٨ – ٧٩ ، والهمع١/٤٨–٥٠.

١١ – لأبي دُؤاد الإيادي ، وهو في السيرة النبوية لابن هشام ١/٧١ ، و اللسان « سطر » ٤ / ٣٦٤ .

١٢ – سقطت من النسخة

١٣ – نسبا ليزيد بن معاوية في ديوانه ٢٢ ، كما نسبا لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ٨٥ ، وكذا نسبا للأحوص الأنصاري في ديوانه ٢٧٥ .
وبيت الشاهد في مجاز القرآن ٢ / ٧٩ ، والكامل ١ / ٣٨٤ ، وسر الصناعة ٢ / ٦٢٦ ، والممتع ١ / ١٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٧ ، والتصريح ١ / ٧٦ .

١٤ – في النسخة : [فيه] ، و [بمنون] .

١٥ – في المفضليات ١٦٣ ، و بيت الشاهد « الثاني » في المقتضب ٣/٣٣٣ ، ومجالس ثعلب ١/١٧٧ ، وسر الصناعة ٢/٦٢٨ ، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢/٧٥٢، ٧٥٧ ، وابن يعيش ٥/١٣ ، وشرح التسهيل ١/٨٦ .

وقولِهِ :

عَرينٌ من عُرَيْنَةَ ليس منّا   بَرِئْتُ إلى عُرينةَ من عَرينِ
عرفنا جعفراً وأبي عُبيدٍ   وأنكرْنا زَعانِفَ آخرينِ [١٦]

وقولِهِ :

وماذا يَطَّلِبُ الشُّعراءُ منّي   وقد جاوزتُ حدَّ الأَرْبَعينِ [١٧]

وأمّا « نون » التثنيه فإنّها بالعكس من « نُونِ » الجمْعِ ، الأكْثَرُ فيها الكسْرُ ، والفتْحُ [لُغَةٌ [١٨]] ، ومنه قولُهُ :

يارُبَّ خَالٍ لك من جُهينهْ   أصبح حَشْفاً رَمِدَ العَيْنينَهْ
فَعْلَتُهُ لا تنْقَضِي شَهْرَيْنَهْ   شَهْرَيْ ربيعٍ وجُمادَيَيْنَهْ [١٩]

وقولُهُ ، أنشده أَبُو الفَتْحِ [٢٠] :

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ بِسَحْرَةٍ   فما هي إلّا لَمْحَةٌ وتَغِيبُ [٢١]

وقولُهُ :

١٦ – لجرير في ديوانه ٤٢٩ .
وبيت الشاهد « الثاني » في الموشح ١٨١ ، وشرح التسهيل ١ / ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٠ ، وتذكرة النحاة ٤٨٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٩ ، وابن عقيل ١ / ٦٧ ، وشفاء العليل ١ / ١٤٢ .

١٧ – لسحيم بن وثيل الرياحي في الأصمعيات ١٩
وهو في إصلاح المنطق ١٥٦ ، والمقتضب ٣/٣٣٢ ، وسر الصناعة ٢/٦٢٧ ، وحماسة البحتري ١٣ ، وابن يعيش ٥/١١ ، وشرح التسهيل ١/٨٦ ، وأوضح المسالك ١/٤٤ ، وابن عقيل ١ / ٦٨ ، والتصريح ١/٧٧ ، والأشموني ١/٨٩ .

١٨ – تكملة يتطلبها السياق .

١٩ – لامرأة من فقعس .
وهي في سر الصناعة ٢ / ٤٨٩ ، والإنصاف ٢ / ٧٥٥ ، وابن يعيش ٤ / ١٤٢ ، والمقرب ٢ / ٤٥ – ٤٦ ، والممتع ٢/٦٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٠ .

٢٠ – سر الصناعة ٢ / ٤٨٨

٢١ – لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ٥٥
وهو في معاني القرآن ٢ / ٤٢٣ ، وابن يعيش ٤/١٤١ ، والمقرب ٣ / ١٣٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٦٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٤٦ ، وتخليص الشواهد ٧٩ ، وجواهر الأدب ١٥٤ ، والتصريح ١ / ٧٨ .
والأَحْوَذِيَّيْن : تثنية أحوذي وهو السريع ، والمراد بهما هنا جناحا القطاة ، واستقلّت : أي ارتفعت .

فلو كان البكاءُ يُفيدُ شيئًا　　بكيتُ على بُجيرٍ أو عِفَاقِ
على المرْأَينَ إذْ هلكا جميعًا　　لِشَأْنِهِمَا بِشَجْوٍ وَٱصْطِفَاقِ[22]

أنشده أَبُو عَليّ[23].

٢٢ – لمتمم بن نويرة　في ديوانه ١٢٤

وهما في الأزهية ١١٦ ، واللسان « عفق » ١٠ / ٢٥٤ ، و خزانة الأدب ١٣١/٧ .

٢٣ – ينظر المسائل المنثورة ٢٤٧ .

[بَابُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ]

وَمَا بِـ «تَا» وَ «أَلِفٍ» قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
كَذَا «أُولَاتُ» وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ
كَـ « أَذْرِعَاتٍ » فِيهِ ذَا -أَيْضًا- قُبِلْ

المجموعُ بـ « الألِفِ » و« التَّاءِ » هو جمْعُ المؤنّثِ السَّالم ، [يُكْسَرُ][1] كما قال في الجرّ والنصب ، وأمّا رفعُهُ فبالضمَّةِ ، ولم يذكر المصنفُ الرفْعَ اتكالاً على فهم المعنى ، وأنّه من جنْسِ مايُعرب بالحركات ، ولم تحصل مخالفةُ الأصْلِ إلا في الكسرة حيث وقع فيها الاشتراك فبقي الرفع على أصله من الاختصاص .

وقد كان حقُّهُ أنْ يكون نصبه بالفتحة ؛ إذ لا مانع من ذلك ، إلّا أنّه لما كان فرعًا عن جمع المذكر بـ « الوَاوِ » و« النُونِ » –المؤنَّثُ من حيث هو فرع على الذكور ، وهذا قد سَلِمَ مفرده ، كما أنّ ذاك سَلِمَ مفرده .

وقد وقع في الأصل – أعني جمع المذكر السالم – حَمْلُ النصب على الجر [فكانا[1]]

٢٠/أ بعلامة واحدة كما قدمنا ، حمل هنا النصب على الجر فكانا معًا بعلامة / واحدة، فإذًا فَجَمْعُ المذكر السالم أصليُّ الذّاتِ فرعيُّ الإعْرابِ ؛ لكون إعرابه بالحروف ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات . وجمع المؤنث السالم فرعي الذات أصلي الإعراب ،

ولا يكون الجَمْعُ فيه ، « أَلِفٌ » و« تَاءٌ » جَمْعَ مؤنث سالم إلا بشرط زيادة «الأَلِفِ» و« التَّاءِ » معًا ، كـ « هِنْدَاتٍ » وَبَابِهِ .

فلو كانت «التَّاءُ» أصليّةً و«الألِفُ» زائدَةً ، أو بالعكس كان جَمْعَ تكسيرٍ ، فالأول : كـ « أَصْوَاتٍ » ، والثاني : كـ « قُضَاةٍ » ألفُهُ بدلٌ من لام الكلمة ، فعلى هذا فينبغي أنْ

---

١ – في النسخة : [لم يكسر] ، [فكان] (ب) .

تكون « التّـاءُ » في قوله : « بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا » للمُصَاحَبَةِ أي : وجودُهُما مُصَاحِبَةٌ للجمعيّةِ ، فلو زالتِ الجمعيّةُ زالا . ولهذا حقيقة المصَاحَبَةِ أعني أنّه إِذَا زَالَ المُصَاحِبُ زَالَ الصَّاحِبُ .

والأَصْلُ في « مَعًا » أنْ تكونَ [لاثنين[2]] كما في قول المصنِّفِ ، وقد تأتي للجَمَاعَةِ ، كما في قَولِ مُتَمّمِ بنِ نُوَيْرَةَ :

فما وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ وَجَدْنَ مَجَرًّا من حُوارٍ ومَصْرَعَا
يُذكِّرنَ ذَا البَثِّ الحَزِينِ ببثِّهِ إذا حَنَّتِ الأُولىٰ سَجَعْنَ لها مَعًا[3]

ومِنْهُ بيْتُ العَرُوضِ :

سِيرُوا مَعًا [إنَّما[4]] ميعادُكُمْ يومَ الثُّلاثَاءِ بَطْنَ الوَادِي[5]

وأمّــا « أُولَاتُ » فنظيــرُهَا في المذكــر « أُولُو » ، لأنّ مــعنى « أُولَاتٍ » : ذَوَاتٌ ، ومفردُهَا من معناها لا من لفظها .

والّذي سُمِيَ به من هذا الباب ، أعني جمْعَ المؤنّثِ السّالمَ فإنّه على حكمه مُسَمّىً بــه ، وإلى هذا الإشارةُ بقولهِ:

... ... ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ
كَـ « أَذْرِعَاتٍ » فِيهِ ذَا -أَيْضًا- قُبِلْ

وقد يُترك تنوينُه عند التّسميَةِ ؛ لأنّ هذا الذي فيه إنّما كان في « النُّونِ » الّذي في جمع المذكر السالم ، وإنّما كان مُقَابِلاً له حالةَ كونه جمعًا لا حالَةَ كونِهِ مُسَمّىً به .

---

٢ – في النسخة : الاثنين (ب) .

٣ – في ديوانه ١١٦ – ١١٧ ، والمفضليات ٢٧٠ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الشعر والشعراء ١ / ٣٣٨ ، والكامل ٤ / ٧٢، والمحتسب ١ / ١٥١ ، وشرح المفضليات للتبريزي ٣ / ١١٨٧ ، ومغنى اللبيب ٣٧١ ، وجواهر الأدب ٧٤ – ٧٥ ، والتصريح ٢ / ٤٨ .

٤ – سقطت من النسخة .

٥ – لم يعرف قائله

وهو في العقد ٥ / ٤٨٠ ، والإقناع ١٨ ، وعروض الورقة ٦٥ ، والوافي ٥٧ ، والبارع ١١٣ ، والقسطاس ٨١ ، ونهاية الراغب ١٧٢ .

وقد سُمِعَ في « أَذْرِعَاتٍ » التنوينُ ، وجاء – أيضًا – دون تنْوينٍ ، ومن المرويّ بالتّنوينِ ، قوله :

مُشَعْشاً من أَذْرعاتٍ كُمَيْتاً لونُها كَدَمِ الرّعَافِ[6]

ومن المرويّ بغيرِ تَنْوينٍ ، قولُ امْرِئِ القَيْسِ :

[تنوّرتُها] من أَذْرِعَاتِ وأهلُها بيثرِبَ أَدْنَىٰ دَارِها نَظَرٌ عالي[7]

والتنوينُ في « عَرَفَاتٍ » أقيسُ منه في « أَذْرِعَاتٍ / للنطق بـ « عَرَفَة » دون « أَذْرِعَة » ، ٢٠/ب

أنشد أَبُو عَلِيٍّ في « تَذْكِرَتِهِ » :

اِصْطَبِحْ ياصاحِ يومَ عرفَهْ من كُميتٍ جاوزتْ حدَّ الصَّفَهْ

إنّما الصومُ لِمَنْ حَلَّ مِنَىٰ ولِمَنْ أَصْبَحَ في مُزْدَلِفَهْ[8]

وقد يُجْعلُ المُسَمّى به من هذا الباب كـ « أَرْطَاةَ[9] » مُسَمّىً به ، فيُرفع بالضمّةِ ، ويُنْصبُ ويُخْفضُ بالفتحةِ ، على المعروف في « بَابِ مَالَا يَنْصَرِفُ » .

---

٦ – لم أقف عليه . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٧ – في ديوانه ٣١

وهو في الكتاب ٣ / ٢٣٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٣ ، والأصول ٢ / ٨٩ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٩٧ ، وابن يعيش ١ / ٤٧ ، ورصف المباني ٣٤٥ ، والتصريح ١ / ٨٣ وفي النسخة : تنورها .

٨ – لم أقف عليه .

٩ – في النسخة : أرطالة (ب) .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَجُرَّ بِـ «الْفَتْحَةِ» مَالَا يَنْصَرِفْ　　مَالَمْ يُضَفْ ، أَوْيَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ

معرفةُ غيرِ المنْصرفِ من المنْصرفِ يأتي بعد هذا – إن شاء الله (تعالى) – في الباب الذي جعله المصنف كذلك .

والمراد هنا الإعلام بأنّ جره كنصبه كل منهما بالفتحة ، بهذا الاعتبار نظير جمع المؤنث السالم فيكون جره محمولاً على نصبه عكسه ، فيكون نظيراً له من وجه ، وعكساً له من وجه .

وقد كان الأصل أن يكون مثله في حمل النصب على الجر ؛ إذ الجر أقوى باعتبار كونه للعمدة بخلاف النصب ، ولذلك أي : لقوته لم يصل الفعل القاصر إليه إلا بواسطة . لكن عارض معارض وهو كون ماوقع شبيهًا به وهوالفعل لا يدخله أعني الجر ، فحُمِلَ الحمل على الأضعف قضاء لحق وجوده فيما أشبهه وهو الفعل ، وإلا فإن الحمل على الأقوى هو المعروف ؛ [إذ [1]] المحمول تابع ، والمحمول عليه متبوع .

و« مَا » في قولِهِ : « مَالَمْ يُضَفْ » ظرفيّةٌ مصدريةٌ ، أي : مدة عدم إضافته ، وقد وُصِلَتْ بأحد النوعين* الذي تُوصَلُ بهما ، وهو المضارعُ المنفيُّ بـ« لَمْ » ، فيكون ذلك الحكم، أعني حمل الجر على النصب لغير المنصرف مادام غيرَ مُضَافٍ ، أو فَاقِدَ « الألفِ » و« اللّامِ » .

فإنْ صحب أحدهما ، أعني الإضافةَ أو« الألفَ » و« اللّامَ » زال عنه الحمل ، وأخذ كلٌّ محلٍّ مايطلبه ، فيُجرّ إذْ ذاك بـ« الكسرة » ، ولم يذكر ذلك المصنف اتكالاً على فهم المعنى ؛ لأنّ الأصل كان أنْ يأخذ كلٌّ محلٍّ مايطلبه ، وأخرج من ذلك الأصل إخراجًا

---

١ – في النسخة : إذا (ب).

* والنوع الثاني الذي توصل به لفعل الماضي، ولا توصل بالأمر وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف ويندر وصلها بالفعل الجامد كليس ، ينظر الجنى الداني ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني ٣٣٩.

مُقيّدًا بعدم الإضافة مصاحبة « الألف » و« اللام » ، فإذا زال القيد زال الإخراج فأخذ كل محل مايطلبه كما قدمنا .

وكـذلك الحكمُ – أيضـاً – إذا وقع مـصـاحـبًا لِـ« لألِفِ » و« الميمِ » عند من يَرىٰ التعريف بهما[٢] ، كما في قوله : / ٢١/أ

أَإنْ شِمْتَ من نَجْدٍ بُرَيْقًا تألّقا ظَلَلْتَ لِجَفْنٍ أَمْأَرْمدِ اعْتَادَ أَوْ لَقَا[٣]

ولم يذكرها المصنِّف إمّا لقلّتِها ، أو أنّ الميمَ عنده بدلٌ من اللّامِ كما ذهب إليه بعضُهم[٤] .

والأصل في « الرِّدْفِ » أن يكون متأخرًا ، وقد يأتي متقدمًا ، ومنه قوله :

وَكَانَ مِنَ الرِّدْفِ أمرًا صَعْبَا أتى بُعَيْدَهُ فِرَارٌ نَحْبَا[٥]

على أحد الوجهين . اختار ابن الشاهد أنّ« الرِّدْفَ » هو ما تُقَدِّمُه من العَلَامَاتِ والإِشْعَارِ .

قال : والمعنى في الوجهين [الإسراع[٦]] ، فإنْ كان الأول فقد [أسرع[٦]] الثاني في اللحاق ، [وإنْ[٧]] كان الثاني فقد [أسرع[٦]] – أيضا – في إلحاق الأول .

---

٢ – ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٢ ، ٢٥٧ ، والمغني ٤٨ – ٤٩ ، والتصريح ١ / ١٤٩ ، والهمع ١ / ٢٤ ، ٧٩ .

٣ – لم يعرف قائله ، وقال العينى في هامش الأشموني ١ / ٩٦ : « قاله بعض الطائيين » .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٤٢ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ ، وشفاء العليل ١ / ١١٦ ، والهمع ١ / ٢٤ ، والأشموني ١/ ٩٦ .

وفي النسخة : بريق . ومعنى قوله : تألقا : إذا لمع ، وقوله : أولقا : أى جنونا .

٤ – ينظر سر الصناعة ١ / ٤٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٢ ، ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٠٨ .

٥ – لم أقف عليه .

٦ – في النسخة : الإصراع ، أصرع (ب) .

٧ – في النسخة : فإن (ب) .

[بَابُ إِعْرَابِ الأَمْثِلَةِ الخَمْسَةِ]

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ : «يَفْعَلَانِ» «النُّونَا»
رَفْعًا ، وَ« تَدْعِينَ» ، وَ «تَسْأَلُونَا »
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ
كَـ «لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ»

هذه الأمثلة الخمسة : « يَفْعلَانِ » و « تَفْعَلانِ » و « يَفْعلُونَ » و « تَفْعلُونَ » و « تَفْعِلِينَ » ترفع كما قال : بثبوتِ النُّونِ ، وتُنصب وتُجزم بحذْفِها .

فعلى [هذا[1]] وقع الإعراب فيها بـ «النُّونِ» فقط حذفًا وثبوتًا ، والثبوت مختص بالرفع على ماقدمنا ، والحذفُ مشتركٌ بين النصب والجزم .

وإنما كان كذلك لأنّ « يَفْعلَانِ » مختصٌّ الاسم المثنى ، و« يَفْعلُونَ » مختصٌّ الاسم المجموع ، وقد ثبت في المثنى والمجموع حَمْلُ النصب على الجر ، فحُمِلَ في المختص النصب على نظير الجر ، وهو الجزم ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظيرٌ للجرّ في الأسماء كما قدمنا .

وأمّا « تَفْعِلِينَ » فمحمولٌ على الأربعة ، أعني « يَفْعلَانِ » و« تَفْعلَانِ » و « يَفْعلُونَ » و « تَفْعلُونَ » .

وقال لنحو « يَفْعلَانِ » : ليدخل في ذلك « يَقُومَانِ » و « يُكْرِمَانِ » و « يَسْتَخْرِجَانِ » و « يُضَارِبَانِ » و « يَنْتظِرَانِ » وما أشبه ذلك . وعلى هذا النسق يأتي « يَفْعلُونَ » و « تَفْعِلِينَ » .

وقد كان الأصل أن تكونَ ستةً ، لكنه فات « يَفْعِلِينَ » الغَيْبَةُ ؛ للزومه حالة الخطاب .

---

١ - تكملة يقتضيها السياق

و« لَمْ تَكُونِي » في قوله مثال للمجزوم و« لِتَرُومِي » مثال للمنصوب ، ونصبه بـ«أَنْ » مضمرةً بعد «اللَّامِ» ، وهذه «اللّامُ» تُسمَّى « لَامَ الجُحُودِ » ، وهي التي يَتَقدَّمُها كون يُنْفَى ، ولم يشترطوا .

ومنهم [اشترط [2]] تَقَدُّمَ الكونِ في التسمية بـ« لَامِ / الجُحُودِ » ، وهو الأَنْسَبُ للجَحْد ؛ لأنّ الجَحْد من حيث هو النفي ، سواء إن كان مصحوبا بكون أولا [3] ؟ 21/ب

فعلى هذا [لا [4]] تُسمَّى اللّامُ ، في قولك : « مَاجِئْتُكَ لِأَسْأَلَ » لامَ الجُحُودِ، نَصَّ على [ذلك [5]] أَبُوالحُسينِ بنُ أَبِي الرَّبِيعِ [6] (رحمه الله تعالى) .

فَصْلٌ :

وقد تبين لك بما ذكرنا أنّ جميع علامات الإعراب أربعَ عشرةَ علامةً ، مابين نائب وأصل .

للرفع منها أربع : الضمة ، والواو ، والألف ، وثبوت النون ، فالضمة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللنصب خمس علامات : الفتحة ، والألف ، والكسرة ، والياء ، وحذف النون ، الفتحة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللجر ثلاث علامات : الكسرة ، والياء ، والفتحة ، الكسرة هي الأصل ، وماعداها نائب .

وللجزم علامتان : السكون ، والحذف . السكون هو الأصل ، والحذف نائب .

وبعضهم قال : حذف حرف العلة ، وحذف النون ، فتكون بهذا الاعتبار خَمْسَ عَشْرَةَ

---

2 – تكملة يقتضيها السياق .

3 – تنظر المسألة في اللامات للزجاجي ٦٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٥٦ ، وشرح التسهيل ٤ / ٢٢ – ٢٣ ، ورصف المباني ٣٠٠ ، والجنى الداني ١١٦ – ١٢٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣٢ .

4 – في النسخة : اللام ، والصواب ما أثبته .

5 – تكملة يقتضيها السياق .

6 – الملخص ١٣١ ، والبسيط ١ / ٢٣٢

علامة.

وأمّا باعتبار المَحَالّ فالضمة يرفع بها ثلاثة أنواع : الاسم المفرد ، وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم .

و«الألفُ» يرفع بها نوع واحد : و[هو[7]] المثنى .

و«الواوُ» يرفع بها نوعان : الأسماء الستة « أَخُوك » وأخواته، وجمعُ المذكرِ السالمُ.

و«النُّونُ» تَرفع الخمسةَ الأمثلة : «يَفْعلَانِ ،وتَفْعلَانِ ،ويَفْعلُونَ، و تَفْعلُونَ، وتَفْعِلِينَ» .

و«الفتحةُ» يُنصب بها من الاسم نوعان : الاسم المفرد ، وجمع التكسير .

ومن الفعل نوع واحد ، وهو الفعل المضارع السالم من «النُّونَاتِ» ، وتكون ظاهرةً ومقدرةً على حسْبِ التحمل .

و«الألفُ» ينصب بها الأسماء الستة و«الياءُ» ينصب بها نوعان : المثنى ، وجمع المذكر السالم . و« الكسرةُ » ينصب بها نوع واحد و [هو[7]] جمع المؤنث السالم .

و «حَذْفُ » النُّون يُنصب به الأمثلة الخمسة .

و«الكسرةُ » يُخفض بها نوعان : الاسم المفرد المنصرف ، وجمع التكسير المنصرف.

و«الياءُ» يُخفض بها ثلاثة أنواع : الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .

و «الفتحةُ» يُخفض بها نوع واحد ، وهو الاسم الذي لا ينصرف .

و «السكونُ» يُجزم به كلُّ مضارع خالٍ عن «النُّونَاتِ » صحيح الآخر ، [إذا[8]] دخل عليه أو على متبوعه جازم .

و « الحَذْفُ » يُجزم به الأمثلة الخمسة ، وكلُّ مُضَارعٍ خَالٍ عن / « النُّونَاتِ » معتل [الآخر[9]] دخل عليه أو على متبوعه جازم . ٢٢/أ

وباعتبارهما معًا ، أعني علامات الإعراب والمَحَالّ ، نقول : الأسماء في باب معرفة

---

٧ – في النسخة : هي .(ب).

٨ – في النسخة : إلى .(ب) .

٩ – تكملة يقتضيها السياق .

علامات الإعراب على خمسة أقسامٍ :

القِسْمُ الأوّل : الاسمُ المفردُ ، وجمعُ التكسيرِ ، يرفعان بـ «الضمّةِ» ، وينصبان بـ «الفتحة» ، ويخفضان بـ «الكسرة »، إنْ كانا منصرفين ، وبالفتحة إنْ كانا غيرَ منصرفين .

القِسْمُ الثّاني : الأسماءُ الستة ، وهي « أَخُوكَ » وأخواتُه ، يُرفع بـ «الواوِ» ، ويُنصب بـ «الألفِ» ، ويُخفض بـ «اليَاءِ» .

القِسْمُ الثّالث : المثنى ، يُرفع بـ «الألفِ» ، ويُنصب ويُخفض بـ «الياءِ» .

القِسْمُ الرّابع : جمْعُ المذكر السالم ، يرفع بـ «الواوِ» ، وينصب ويخفض بـ « اليَاءِ » .

القِسْمُ الخَامس : جمع المؤنث ، يرفع بـ « الضمة » ، وينصب ويخفض بـ « الكسرة » .

والأفعال علي قسمين :

قِسْمٌ يُرفع بـ «الضمّة» ظاهرةً [أو[10]] مقدرةً ، ويُنصب بـ «الفتحة » ظاهرةً أو مقدرةً ، ويُجزم بـ «السكون» ، أو بـ « حذْفِ حرْفِ العِلّةِ » ، وهو الفعل المضارع السالم عن « النُّونَاتِ » المقتضياتِ للبناء .

وقِسْمٌ يُرفع بثبوت « النُّونِ » ، ويُنصب ويُجزم بحذفها ، وهي « تَفْعلُونَ » وأَخَواتُهُ .

---

١٠ - تكملة استحسنتها

[إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَسْمَاءِ]

وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
كَـ «الْمُصْطَفَى» ، وَ«الْمُرْتَقِي» مَكَارِمَا
فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيـهِ قُـدِّرَا
جَمِيعُـــــهُ ، وَهْـــوَ الَّذِي قَـدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَ[نَصْبُهُ[1]] ظَهَرْ
وَرَفْعُهُ يُنْــوَى ، كَذَا -أَيْضًا- يُجَرّْ

المعتلُّ من الأسماء نَوعانِ :

الْمَقْصُورُ : وهو كلُّ اسم وقعتِ « الألفُ » في آخره ، وكانت ثابتة غير مستقلة في الإعراب فكان الاسم متمكنا . والمراد بالتمكن أن يكون معرباً .

فإن كانت « الألفُ » غيرَ ثابتةٍ في الإعراب لم يكن مقصوراً ، كما إذا قلت : « رَأَيْتُ أَخَا زَيدٍ » .

والاحتـــراز بقولنا : « فِي الْإِعرَابِ » عن «ألف» « كَذَا » فإنها تنقلب مع المضمر « يَـاءً » ؛ لكنْ انقلابُها ليس للإعراب .

وإن كان الاسمُ غيرَ متمكنٍ لم يكن مقصوراً ، وإنْ كانت « الألف » ثابتة كألف « ذَا »

وقد مثّل له المصنِّف : بـ « الْمُصْطَفَىٰ » و « الطَّاءُ » فيه بدل من « تَاءٍ » على ماقدمنا .

والثاني من قسمي معتل الأسماء : الْمَنْقُوصُ : وهو كلُّ اسم آخره « ياء » ثابتة قبلها كسرة ، وكان – أيضا – متمكنًا .

والاحترازُ بالثُّبوتِ عن مثْل « مَرَرتُ بِأَخِي زَيدٍ » .

---

١ – سقطت من النسخة .

والاحتراز بالتمكن عَنِ « الَّذِي » و« الَّتِي » و« ذِي » وماأشبهه .

وقد مثَّل له المصنِّف : بـ« المُرْتَقِي » .

و« مَكَارِمَا » يُوجَدُ / في بعض النسخ مفتوحَ «الميمِ» على أنْ يكونَ جمْعَ « مَكْرُمَةٍ » . ٢٢/ب

وفي بعض النسخ بضمّ «الميمِ» على أنْ يكون اسمَ فَاعلٍ من « كَارَمَ » .

والأول : وهو المقصور يُقدر فيه جميع الحركات ، كما قال : تعذرًا ؛ لأنّ « الألفَ » لاتقبل حركة ، ومتى حُرّكت انقلبت إلى غيرها ، وكذلك صارت همزةً في « الضَّألِّينَ[٢] » و« دَأبَّةٍ[٣] » لمّا حُرّكت لأجل الساكنين ، لا أنّها هُمِزتْ على الصحيح .

وأمّا الثّاني : وهو المنقوصُ فإنّ الأكثر فيه أنْ تظهر الفتحة ، وتُقدر الضمّةُ والكسرةُ ، كما قال .

وبعضُ العربِ يُقدر الجميعَ . وبعضهم يُظهر الجميعَ ، و[منه[٤]] قراءةُ مَنْ قرأ ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَاتُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ﴾[٥] بسكونِ «اليَاءِ» ، وقال الشاعر :

رَدَّتْ عليه أَقَاصِيْهِ ولبَّدَهُ ضَرْبُ الوليدِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ[٦]

ومن ظُهورِ الجميع ، قوله :

---

٢ – آية ٧ من سورة الفاتحة

وهذه القراءة منسوبة لأيوب السختياني ، وقد سئل عنها فقال : هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين . وقال ابن جني : « والألف إذا حركت همزت على ماذكرنا في « الضألّين » .

ينظر المحتسب ١ / ٤٦ – ٤٨ ، والبحر المحيط ١ / ٣٠ .

٣ – آية ١٦٤ من سورة البقرة

وينظر المحتسب ١ / ٤٧ ، والبحر ١ / ٣٠

٤ – في النسخة : « من » ، والضمير في « منه » يعود على الإعراب بحركات مقدرة عند بعض العرب .

٥ – آية ٨٩ من سورة المائدة .

والقراءة منسوبة لجعفر بن محمد الصادق ، حيث أسكن الياء من « أهاليكم » وهي في موضع نصب تشبيهًا لها بالألف ، وذلك للتخفيف .

ينظر المحتسب ٢١٧/١ ، والكشاف ٣٦١/١ ، والبحر المحيط ١٠/٤ .

٦ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥ .

وهو في المقتضب ٤ / ٢١ ، وخزانة الأدب ٤ / ٥ .

وخرج على الضرورة .

فَيوماً يُجارينَ الهَوىٰ غيرَ مَاضِي   وَيوماً تَرىٰ [مِنْهُنَّ[7]] غُولاً تَغوَّلُ[8]

وقوله :

وَغَيْثٌ سَارِيٌ قد بَاتَ يَغْدُو   فُرُوعَ الأُقْحُوانِ بذِي أُثَالِ[9]

[إِعْرَابُ الْمُعْتَلِّ مِنَ الْأَفْعَالِ]

وَأيُّ فِعْلٍ آخِرُ مِنْهُ «أَلِفْ» ،
أَوْ «وَاوٌ» ، أَوْ «يَاءٌ» فَمُعْتَلّاً عُرِفْ

فَـ «ٱلْأَلِفَ» ٱنْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ
وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَـ« يَدْعُو »«يَرْمِي»

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا
ثَلَاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا

يكون الفعل معتلّاً بـ « الألِفِ » من نحو اللفظ ، وأما من نحو الأصل فإنما يكون معتلاً بـ «واوٍ» أو «ياءٍ » ، و« الألفُ » تكونُ منقلبةً عن واحدٍ منهما ، أعني من « الوَاوِ » و « اليَاءِ » ؛ لأنَّ « الألفَ » لا تكون أصلاً في اسمٍ متمكنٍ، ولا في فعلٍ مطلقًا، و« الواو » و «الياءُ» يكونان أصلين في الأسماء والأفعال .

فإنْ كان آخره ، أعني آخر الفعل «ألفًا» قُدِّر فيه غيرُ الجزْمِ ، وهو الضمُّ ، والفتحُ ،

---

٧ – في النسخة : منهما .(ب).

٨ – لجرير في ديوانه ١٤٠ .
وهو في الكتاب ٣ /٣١٤ ، والمقتضب ١٤٤/١ ، والأصول ٤٤٣/٣ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ١١٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٨/١ ، وابن يعيش ١٠ /١٠١ .

٩ – لم أقف عليه .

نحو : « يَخْشَىْ » وتُحذف « الألف » في الجزم ، هذا هو الكثير ، وقد لا تحذف في حالة الجزم ، وعليه قوله :

إذَا العجُوزُ غَضِبتْ فَطَلِّقِ   وَلا تَرضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ [10]

وقوله :

ولمْ تَخْشَىْ أبا لَهَبٍ وَقَيْسَا   وقد حَسِبتَهُمَا لَخْمُ وَكَلْبُ [11]

ويظهر نَصْبُ ماوقع آخره «واوٌ» أو «ياءٌ»، ويُقدر رفعه ، ويُحذف فيه [حرف[12]] العلة للجزم و« يَدْعُـو » مِـثَـالٌ لما وقع آخـره [[12]من الفـعل «واوًا» ، و« يَرْمِي » مِـثَـالٌ لما وقع آخره[12]] من الفعل «ياءً» ، فهما [مرفوعانِ[13]] كما في مثال المصنف .

و [منصُوبانِ[13]] ، كما إذا قلت : لَنْ [يَدْعُوَ[14]] ، و« لَنْ يَرمِيَ » . و [مجزومان[13]] كما إذا قلت : « لَمْ يَدعُ » ، و« لَمْ يَرمِ » ، وهذا هو الكثير .

وقد يظهر الرفع فيهما ، ومثال ذلك في «الواوِ» / ، قولك : « يَغْزُوُ زَيدٌ » ، ومنه قولُ الشَّاعرِ :[15] ٢٣/أ

إذَا قُلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ   هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه [بالوجْدِ[16]]

ومثال ذلك في الياء :

يُنمِّيُ كَعْبًا لِلعُلا أَجْدادُ   مَعَاولُ حَضَارِمُ أَمْجَادُ [17]

---

١٠ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩

وهو في الخصائص ١ / ٣٠٧ ، وسر الصناعة ٧٨ ، والمنصف ٢ / ٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٩ ، والإنصاف ١ / ٢٦ ، والممتع ٢ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ /١٨٥ .

١١ – لم أقف عليه .

١٢ – مابين المعقوفين تكملة يتطلبها السياق ولا يتم إلا بها .

١٣ – في النسخة : مرفوعين ، ومنصوبين ، ومجزومين .(ب) .

١٤ – تكملة لإقامة الكلام

١٥ – لم يعرف قائله ، وقال ابن مالك : لرجل من طيىء .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٥٧ ، والهمع ١ / ٥٣ .

١٦ – سقطت من النسخة .

١٧ – لم أقف على قائله .

وقد لا تُحذف «الواوُ» و «الياءُ» في الجزم ، فتقول : « لَمْ يَغزُو » و « لمْ يَرْمِي » ، ومما جاء في ذلك في «الواو» ، قوله :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمّ جئتَ مُعتذرًا   منْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولمْ تَدَعِ [١٨]

ومما جاء من ذلك في «الياء» ، قوله :

أَنَا شَماطِيطُ الّذي حُدِّثتَ بهْ   مَتَىٰ أُنَبَّهْ لِلعَشَاءِ أَنتَبهْ

ثُمَّ أُنَزِّي حَوْلَهُ وأَحْتَبِهْ   حتَّى يُقالُ سيّدٌ ، ولَسْتُ بِهْ [١٩]

ولا يصح أن يكون « أُنَزِّي » مقطوعًا؛ لإتباع «أَحْتَبِهْ» والإتباعُ لا يقع بعد القطع ، وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَخْبارُ تَنْمِي   بما لَاقَتْ لَبُون [بَنِي] زِيَادِ [٢٠]

وقد يُقدّر نصْبُ «الواوِ» و «الياءِ»، وممّا جاء في «الوَاوِ» ، قول الشاعر :

ولنْ يَغدُوْ أبو كَعْبٍ سَليمًا   وقد وَتَرَ الكريمَ أَبُو حُبابٍ [٢١]

وَقُرِئَ شَاذًا ﴿ أَوْ يَعفُوْ الَّذِي بِيدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [٢٢]

---

١٨ – نسب لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ٣١ .

وهو في سر الصناعة ٢ / ٦٣٠ ، والمنصف ٢ / ١١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٨ ، والإنصاف ١/٢٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٤ ، والممتع ٢ / ٥٣٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٨٤ .

١٩ – لم أقف عليه

وهو في اللسان « شمط » ٧ / ٣٣٦ ،و« نبه » ١٣ / ٥٤٦ . والرواية فيه : « أنز » بحذف الياء ، وعلى ذلك لا شاهد فيها .

٢٠ – لقيس بن زهير العبسي

وهو في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، ومعاني القرآن ٢ / ١٨٨ ، والأصول ٣ / ٤٤٣ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٦ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، والمقرب ١ / ٥٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، و[بني] سقطت من النسخة .

٢١ – لم أقف على قائله

٢٢ – آية ٢٣٧ من سورة البقرة

وهذه القراءة منسوبة لأبي سعيد الحسن بن يسار البصري .

قال أبوالفتح : « سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف ؛ لأنها لا تحرك أبدا » . المحتسب ١ / ١٢٥ .

وينظر الشواذ ٢٢ ، والمحتسب ١ / ١٢٥ – ١٢٧ ، والبحر المحيط ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

وممّا جاء في ذلك في «اليَاءِ »، قول الشاعر :

إنْ تَبْتغِيْ الحقَّ أَحقُّ أنْ تُرىٰ   في كُلِّ حَالٍ ماجداً سَامِي الذُّرَا[٢٣]

وقد تبيّن لك بهذا أنَّ « الألفَ » و«الواوَ» [و«اليَاءَ» [٢٤]] تشـترك في حكمين ، وتفـترق في حكمٍ ، فـتشـترك في الرفع فـإنّه يُقدّر في الثلاثة ، وفي الجـزم فـإنّه يُحذَفُ فيـه الثـلاثة . وتفـترقُ في النّصب فـيظهرُ في «الواوِ» و«اليَاءِ» ، ويُقدّر في « الألف » . وهذا الاشـتـراك والافتراق إنّما يكونُ على الكثير ، كما قدمنا .

وقولُهُ : « تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا » لذلك - أيضاً - إنّما يكونُ على الكثيرِ ، كما قدّمنا .

٢٣ - لم أعرف قائله .

٢٤ - تكملة يقتضيها السياق .

المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ

نَكِرَةٌ قَابِلُ « أَلْ » مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَاقَــدْ ذُكِرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَـ «هُمْ» ، وَ« ذِي »

وَ «هِنْدَ» ، وَابْنِي ، وَ «الْغُلَامِ» ، وَ «الَّذِي»

الأحسن في المعرفة والنكرة أن تُعرف بالعدِّ دون الحدِّ ؛ لأنَّ المعارف أنواعها منحصرة ، وماكان منحصراً كان العد فيه أولى من الحد ، فتُعدّ أنواع المعارف وماعداها يكون نكرة. وأما أنواع النكرات فغير محصورة .

وبعضهم حدَّ المعارف بعد إخراج النكرات ، فقال : اللفظ لا يخلو أنْ يُعيّن مدلوله أو لا ، فإن لم يُعيّن فهو نكرة ، وإن عيّن فلا يخلو أن يعينه بقيد أو دون قيد ، وإنْ عَيَّنه / ٢٣/ب دون قيد فهو العَلَمُ ، وإنَ عيّنه بقيد فلا يخلو من أن يكون القيد لفظيًا أو معنويًا ، فإن كان لفظيًا فلا يخلو أن يكون نائبًا ، أو غير نائب ، فإن كان نائبًا فهو «المنادى» ، كما إذا قلت : « يَارَجُلُ » تعريفه بـ « يا » وهي نائبة عن « أَدْعُو » .

وإن كان غير نائب فلا يخلو أن يكون من أوله أو آخره ، فإن كان من أوله فهو «المعَرَّفُ»[١] بـ «الألفِ» و «اللّامِ» ، كـ « الرَّجُلِ » ويُسمّى المحلَّى .

وإنْ كان من آخره فلا يخلو أن يكون لازمًا للمعرّف أولا ، فإن كان لازمًا للمعرِّف فهو «الموصولُ» ، وإن كان غير لازم فهو «المضافُ» .

وإنْ كان القيد معنويًا فلا يخلو أن تختلف حالاته باعتبار التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، أو لا ، فإن لم يختلف فهو «اسم الإشارة» ، وإن اختلفت فهو «المضمر» ، ولا يخلو إذ ذاك من أنْ تنفصل دلالته عن مُثيرِه أولا ، فإنْ لم تنفصل دلالته عن مثيره فهو

---

١ - في النسخة : المعرب (ب) .

«ضميرُ المتكلّمِ» كان ، وإن انفصلت دلالته عن مثيره ، [فلا [2]] يخلو أنْ تنفصل إلى متعلّقٍ أو لا ، فإن انفصلت إلى متعلّقٍ فهو «المخاطبُ» ، وإنْ لم تنفصل إلى متعلّقٍ فهو «الغائب ». وسلك المصنّف طريق العد [3] ، وهو الأنسب لما قدمنا .

وبدأ بالنكرة ؛ لأنها الأصل ، لأن التعريف إنما يكون بأمر زائد على وجود مدلول اللفظ ، والزيادةُ فرعٌ ، الأصلُ عدمُهَا .

وقد عَرَّفَ المصنف النكرة بأنها تقبل «الألِفَ» و«اللّامَ» بشرط أن يكون قد أثرت فيه التعريف .

والاحتراز بتأثير التعريف عن مثل : « حَارِثٍ » و« حَسَنٍ » و« ضَحَّاكٍ » وما أشبه ذلك ، فإنه يقبل «الألف» و«اللام» إلا أنّها لا تؤثر فيه تعريفا .

وحذف متعلق « مُؤَثّرًا » وهو التعريف ، كراهية تصريح الدور ، فإنه لو قال : مؤثرة التعريف ، ولم يعلم التعريف إلا بعد معرفة المعرفة ماهي ؟

ولم تعرف المعرفة إلا بعد معرفة الأثر الصادر عن «الألف» و«اللام» ، وهو التعريف.

ومعرفة ذلك شرط في معرفة النكرة ؛ لأن المصنف قد جعل الامتياز فيهما بمغايرة ، ولا بد من تمييز المغاير من معرفة ماغايره .

وكذلك جعل التميز بالمغاير ناقصًا عن التمييز بالحكم المعلق بالمميز استقلالاً ، على ماهو المقرر في علم البيان [4] .

وقولُهُ : « أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَاقَدْ ذُكِرَا »

يشير به إلى مثل « ذِي » بمعنى « صَاحِبٍ » فإنه لا يقبل « الألفَ » / و« اللّامَ » ، وهو ٢٤/أ

---

٢ – تكملة لاستقامة الكلام .

٣ – وهو ماسلكه في التسهيل ٢١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٧

٤ – التغاير عند أهل البيان مفهومه يخالف ماهو عند النحويين ، فقد عرفه ابن رشيق بقوله : « وهو أن يتضاد المذهبان في المعنى حتى يتقاوما ، ثم يصحا جميعا » . وقد وضحه صاحب التحرير بشكل أوسع .

ينظر العمدة ٢ / ١٠٠ ، والتحرير ٢٧٧ ، وشرح الكافية البديعية ١٢٠ ، والخزانة لابن حجة ١ / ٢٢٧ ، وأنوار الربيع ٢ / ٣٧١ .

فعلى ذلك التغاير عند النحويين يتخصص بالقرائن .

نكرة ، إلا أنه واقع موقع مايقبلها وهو « صَاحِبٌ » .

وكذلك – أيضا – أدواتُ الشرطِ والاستفهامِ فإنّها نكراتٌ ، ولا تقبل «الألف» و «اللام» إلاأنّها واقعةٌ موقِعَ مايقبله ، ولم يخالف في تنكيرها من النحويين غيرَابن كَيْسَانَ[٥] ، فإنه ذهب إلى تعريف « مَنْ » و « مَا » الاستفهاميتين ، والبحثُ معه في غير هذا .

و « هُمْ » مِثَالٌ من المُضْمَرِ ، و « ذِي » مِثَالٌ من اسم الإشارة ، و « هِنْدُ » مِثَالٌ من العَلَمِ ، و « ابْنِي » مثَالٌ من المضاف ، و« الغُلَامُ » مثالٌ ممّا فيه «الألف» و «اللام» ، و « الَّذِي » مثَالٌ من الموصول ، وسيأتي الجميع مبينًا قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

ولم يتعرض – هنا – المصنف للتعريف بالنِّدَاءِ ؛ إمّا لأنّ التعريف عنده لوقوعه موقع المضمر ، فيكون بهذا الاعتبار من قسم المضمر . وإما لأن التعريف فيه ، أعني في المنادى إذا كان بالنداء ليس أصليًا ، وإنما هو طَارِئٌ .

***

فَمَالِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ　　　كَـ«أَنْتَ» وَ«هُوَ»، سَمِّ بِالضَّمِيْرِ

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَالَا يُبْتَدَا　　　وَلَا يَلِي « إِلَّا » اخْتِيَاراً أَبَدَا

وبدأ بـ [المضمر[٦]] لأنّه أكثر المعارف تفريعًا وعددًا باعتبار صيغه . و – أيضًا – فإنّه يكون كنايةً عن باقي المعارف فهو أكثرها عمومًا .

وأمّا كونُ المضمَرِ يزيد تعريفه على تعريف غيره فشيءٌ مُختَلَفٌ فيه[٧] ، والتعرُّضُ له في غير هذا .

---

٥ – ينظر التسهيل ٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٥ .

٦ – في النسخة : بمضمر .

٧ – تنظر المسألة في الإنصاف مسألة ١٠١ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح التسهيل ١ / ١١٦ – ١١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٢ ، والتصريح ١ / ٩٥ ، والهمع ١ / ٥٥ ، والأشموني ١ / ١٠٧ .

وقولُهُ : « فَمَالِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ » يلتفت إلى [ما [8]] قدمنا في التعريف بالحدِّ .

والحضورُ يشمل التكلّمَ والخطابَ ؛ لأنّ كُلّ واحدٍ منهما لازمه الحضور ، فإذًا فأحد القسمين متنوعٌ ، والآخر مُستَمْسِكٌ ، وفي جعل المتَنوّعِ معًا دالاً بالمستمسك خلافٌ وتفصيلٌ ، وتقريرُه في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [9] .

ثم هو أعني الضمير على نوعين : متصلٌ ومنفصلٌ .

فالمتّصلُ : مالا يبتدأ به بل إنّما يكون مع غيره كما قال ، ولا يقع [بعد [8]] « إلّا » إلّا في الضرورة ، كما في قوله :

وما عَلَيْنا إذَا ماكُنتِ جَارتَنَا ... أَلّا يُجَاوِرَنَا إلّاكِ دَيَّارُ [10]

وكما في قول بعض المولدين يخاطب الدنيا :

فَرْضٌ عَلَيْنا بِرُّنَا أُمَّاتِنا ... وَعُقُوقُهُنَّ مُحرَّمٌ إلّاكِ [11]

***

كَـ«الْيَاءِ» وَ«الْكَافِ» مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ»
وَ«الْيَاءِ» وَ«الْهَا» مِنْ «سَلِيْهِ مَامَلَكْ»

ومثّل للمتصل بـ « اليَاءِ » في « ابْنِي » وهو ضمير جر مفرد متكلِّمٍ . و« الكَافِ » في : « أَكْرَمَكْ » وهي ضمير / نصب مفرد ، ويحتمل التذكير والتأنيث ؛ لمكان الوقف . ٢٤/ب

والأظهرُ فيهما أعني في « ابنِي » و« أَكْرَمَك » التركيبُ ، ويحتمل عدم التركيبِ ، ويكون من بابِ عطْفِ الجُمَلِ بعضها على بعض ، والمراد بالجملة ضد المفرد ، لا ضد

---

٨ – تكملة استحسنتها .

٩ – أقول لعل القضية تتعلق صلتها بعلوم البلاغة من جهة اللفظ ، حيث إن لفظ الحضور يشمل معنيين التكلم والخطاب ، فيصير المعنى أشمل وأوسع من اللفظ ، وهذا مايعرف بإيجاز القصر ، وهو من مباحث علم المعاني .
ينظر النكت في إعجاز القرآن ٧٦ ؛ والعمدة ٢٥٠ ؛ ومفتاح العلوم ٢٧٦ ؛ والمثل السائر ٢ / ٢٦٤ ؛ وتحرير التحبير ٤٥٩ ؛ والإشارات ١٤٥ ؛ والإيضاح ٢٨٧ ؛ والطراز ٢ / ٨٨ ؛ ١١٩ ؛ ١٢٦ .

١٠ – لم يعرف قائله .
وهو في الخصائص ١ /٣٠٧ ، والمفصل ١٢٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٢ ، وابن الناظم ٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٢٨ ، وتخليص الشواهد ١٠٠ ، والمغني ٤٤١ ، وابن عقيل ١ / ٩٠ .

١١ – لم أقف عليه .

المركب .

ومن أثبت التنسيق جعله تنسيقاً [١٢] ، وهو قولٌ يُعزى إلى الكوفيين ، واختاره ابن الشَّاهِدِ ، وحمل عليه قوله :

كُرَةٌ طُرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ [١٣]

قال : ولا يلزم الترتيب بل قد يكون في الحَالِّ والمتقدم ، يريد بالحَالِّ : الذي يحلُّ محلَّ الأول ، قال : ومن ذلك :

مَالِي لا أَبْكِي على عِلَّاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي [١٤]

قال : وحكمه حكم ماقبله في الإعراب ، وليس بعطفٍ .

وبـ « اليَاءِ » و« الهَاءِ » في « سَلِيهِ » ، و« اليَاءُ » ضميرُ مؤنَّثٍ مُخَاطَبٍ ، هذا هو الصحيح ، وهو مذهبُ سيبويهِ . وقال [أبو [١٥]] الحَسَنِ : هيَ* علامةُ تأنيثٍ ، والفاعلُ مستترٌ [١٦] .

١٢ – يقصد من عطف الجمل بعضها على بعض أي : عطف جملة « أكرمك » على ماقبلها بحرف عطف محذوف ، ويكون تقدير الكلام : « كالياء والكاف من ابني وأكرمك » فيصير من عطف الجمل ، وهذا العطف وسع البلاغيون القول فيه في باب الفصل والوصل وهو من بحوث علم المعاني .

ينظر دلائل الإعجاز ٢٤٠ ، ونهاية الإيجاز ٣٢١ ، ٣٣٠ ، ومفتاح العلوم ٢٤٨ ، والإشارات ١٢١ ، والإيضاح ٢٤٦ ، والطراز ٢ / ٣٢ – ٣٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٧١ .

(١٣) لم يعرف قائله ، وهو في البارع في علم العروض ٢١٠ ، والعيون الغامزة للدماميني ٥٩ .

وفي النسخة (ب) لصوالجة والصولج : العود المعوج.

١٤ – لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ١ / ٢٩٠ ، ورصف المباني ٤٧٧ ، واللسان « صبح » ٢ / ٥٠٣ ، و« غبق » ١٠ / ٢٨٢ ، و« قيل » ١١ / ٥٧٩ .

والشاهد حذف حرف العطف من عجز البيت ، وخرج على الضرورة .

والعِلَّات : مايُتعلَّلُ به ، والغَبائِقُ جمع غَبوقٍ وهو الوقت الذي بعد المغرب .

وفي النسخة : علات ، قيلات .

١٥ – سقط من النسخة (ب) .

١٦ – تنظر المسألة في شرح الجمل ٢ / ٢٠ ، وشرح التسهيل ١ / ١٢٤ ، ورصف المباني ٥٠٦ – ٥٠٧ ، والجنى الداني ١٨١ ، والمغني ٤١٣ . ورأي سيبويه في الكتاب ٢٠/١.

* في النسخة « ب » : هو .

والصحيحُ مذهب سيبويهِ لوجوهٍ :

منها : أنّه لو كان علامة تأنيث كتبت في حالة التثنية ، كما إذا قلت : « يَاهِنْدانِ قُومَا » إذ علامة التأنيث تأنيث في حالة التثنية ، كما إذا قلت : « الهِنْدانِ قَامَتَا » .

ومنها : أنّ الأمر حكمه حكم المضارع ، والمضارع إنما يلحقه علامة التأنيث من أوله منضمًا إليها دلالة المضارعة ، فإنْ جُعِل «الياء» في « قُومِي » علامة تأنيث خرج عن النوعين ، فإنّه يكون متأخرًا إليه مايدل على المضارعة .

و « مَامَلَكْ » تتمة للتركيب ، والبيتُ غير مقصودٍ في التمثيل .

***

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَاجُرَّ كَلَفْظِ مَانُصِبْ

المضمرات من حيث هي مبنية ، واختلف في علة بنائها[17] :

فقيل : إنّها بُنيت لاستغنائها باختلاف الصيغ عن اختلاف الأواخر .

وقيل : إنّها بُنيت لشبهها بالحرف جموداً وافتقاراً .

وقيل : إنّما بُنيت لعدم تأتي محل الإعراب ؛ لأنّها قد زيد عليها في كثير من ألفاظها ولايصح أن يكون الزائد حرف إعراب ، كما هو في مثل : « بَعْلَبَكَ » ؛ لعدم قبوله قبل التركيب .

وقيل : إنّما بُنيت إشعاراً بنزولها عن الظاهر ؛ لأنّها مختصرة منه ومفتقرة إليه ، فلو أُعربت ساوته ، وهو ممنوع ؛ لأنّ المعروفَ من كلامهم نزول الفروع عن الأصل ، لا سيما وهو يطلبه في كثير من الألفاظ .

وقيل : إنّما بُنيت لازدحام الدلالة على التأنيث ، والدلالةِ على التذكير ، كل منهما على جهة التعيين ، فلو أعرب زال التعيين ، وهو مقصود .

ولفظ المجرور هو لفظ /المنصوب بعينه كما قال، إلا أنّ العوامل تعين[18] أحدهما من الآخر. ٢٥/أ

---

١٧ - ينظر علة البناء في شرح التسهيل ١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣١ - ١٣٢ .

١٨ - في النسخة : تعيين ، و : أبو . (ب) .

***

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ   كَـ «اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ»

« نَا » تصلح للرفع والنصب والجر كما قال . فتقع للرفع ، كما إذا قلت : « قُمْنَا » . وللنصب ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَنَا » . وللجر ، كما إذا قلت : « مَرَّبِنَا » . وهذا لا يقع فيه خلاف ، و« نَا » في جميع حالاته مدلوله واحد .

ويقع - أيضا - للثلاثة ،أعني الرفع والنصب والجر ، لكن باختلاف المدلول ، والخلاف - أيضا - في كونه ضميراً أو لا ، وهو « اليَاءُ » ، فيقع للنصب ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَنِي » و[للجر كما إذا قلت :[19]] « مَرَّ بِي » دلالة على التكلم ، وهي في « قُومِي » دالة على خطاب المؤنث . والصحيح أنها ضمير فتقع إذ ذاك للثلاثة ، لكن باختلاف المدلول ومذهب [أبي] الحَسَنِ أنّها علامة تأنيث ، فتخرج إذ ذاك عن الضمائر .

ويقع - أيضًا - للثلاثة أعني الرفع والنصب والجر ، لكن في بعض اللغات « الكَافُ » فوقوعها للجر والنصب كثير ، كما إذا قلت : « أَكْرَمَكَ » و« مَرَّ بِكَ » .

ووقعت - أيضا - للرفع ، في قوله :

يا ابن الزبير طالما عصيكا   وطالما عنيتنا إليكا[20]

و« بِنَا » - في قول المصنف - مثال للمجرور . و« إِنَّنَا » مثال للمنصوب . و« نِلْنَا » مثال للمرفوع .

لكنه جاء بالمنصوب مسببًا عن المجرور ، والأصل بهذا الاعتبار تقديم السبب ، وبالمرفوع من تتمة المنصوب ، والأصل بهذا الاعتبار تأخير التتمة ، لأنها مؤذنة بعدم الافتقار والاستقلال .

و« المِنَحُ » جمْعُ مِنْحَةٍ ، وهي العَطِيَّةُ .

---

19 - تكملة لإقامة الكلام .

20 - نسب لراجز من حمير .

وهو في النوادر ١٠٥ ، والعسكرية ١٥٨ ، وسر الصناعة ١ / ٢٨٠ ، والممتع ١ / ٤١٤ ، والمقرب ٢ / ١٨٣ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٠٢ ،والجنى الداني ٤٦٨ ، والمغني ١ / ١٥٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٥ .

والشاهد في « عصيكا » أصلها « عصيتا » فأبدل التاء كافاً.

***

وَ «أَلِفٌ» وَ «الْوَاوُ» وَ «النُّونُ» لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَـ«قَامَا» وَ «اعْلَمَا»

«الألِفُ» و«الواوُ» و«النُّونُ» ، كما قال : تكون للغائب وغيره ، ويدخل في المغايرة : المتكلم والمخاطب ، ولا غنى عن تخصيص الغيرية بالوقوع في الباب ؛ لأن منها الظاهر ولا يقع له شيء من ذلك .

و « الألفُ » وقوعها للغائب « قَامَا » . و للمخاطب « قُومَا » .

و « الواوُ » وقوعها للغائب « يَقُومُونَ » . وللمخاطب « تَقُومُونَ » .

و « النّونُ » وقوعها للغائب « الهِنْدَاتُ قُمْنَ » . وللمخاطب « يَاهِنْدَاتُ هَلْ تَقُمْنَ ؟ » .

وقد تبين لك بهذاالاعتبار أنه لا غنى عن تخصيص - أيضًا - في الوارد في الباب ؛ لعدم دلالة واحد منها على التكلم ، وتخصيص المغايرة بما يكون واردًا من نحو القرائن ليس بالقوي ، وقد عد من تخصيص التنقيب ، وهو من أضعف وجوه التخصيص ، على ماهو المقرر في علم البيان[٢١] .

وقد كثر / في الضمائر من حيث هي وقوع المتكلم مكان غيره ، والمخاطب مكان غيره ٢٥/ب - أيضا - ، والغائب مكان غيره - أيضًا - .

فيقع التكلم مكان الخطاب في التجريد[٢٢] ، كما في قوله[٢٣] :

يَانَفْسُ لا تُرَاعِي رَعَاكِ خَيْرُ رَاعِي

---

٢١ - سبق الحديث عن المغايرة في ص : ٨٥

٢٢ - عرف البلاغيون التجريد بقولهم : « أن ينتزع من أمر متصف أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه ، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بها مبلغًا يصح أن ينتزع منه أمر آخر موصوف بتلك الصفة » .
ثم قسمه ابن معصوم المدني في أنوار الربيع إلى أقسام سبعة ، والمراد منها هو النوع السابع : « وهوأن يكون بطريق خطاب المرء لنفسه » .
وبيان التجريد فيه أن ينتزع من نفسه شخصًا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ، ثم يخاطبه » ٦ / ١٥٦
ينظر المثل السائر ٢ / ١٥٩ ، والإشارات ٢٧٨ ، والإيضاح ٥١٢ ، والطراز ٣ / ٧٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٣٩ ، وشروح التلخيص ٣ / ٣٤٨ ، وخزانة الأدب للحموي ٢ / ٤٣٨ ، وأنوار الربيع ٦ / ١٥٣ - ١٥٨ .

٢٣ - قائلها حكيم بن جبلة يوم الجمل عندما قطعت رجله
ينظر الاستيعاب ١ / ٣٦٧ . وهناك أبيات قريبة منها في البداية والنهاية ٧ / ٢٣٤ .

إنْ فُقِدَتْ كُراعِي [فَهذِه[٢٤]] ذِرَاعِي

وهل يقع التجريد للغائب ؟ فيه خلافٌ وتفصيلٌ .

واختار ابن الشاهد أن أحسنه ماوقع بين المسير والتلقي ، كما في قول قَطَرِيّ بنِ الفُجَاءَةِ

أقولُ لَها : وقد طَارتْ شَعاعًا مِنَ الأبطالِ ويْحَكِ لا تُرَاعِي[٢٥]

قال : وقد جاء مجردًا ، في قوله :

قالَ لَها : إنَّ العدُوّ قد دَنَا فما التَّرَاخِي في اللَّحَاقِ والوَنَى[٢٦]

قال : وهو كلام محمول على معناه؛ لأن الإنكار يقتضي طلبًا بضده ؛ فإذًا فالمعنى : ألحق ، والماضي إذا صحب محكيًا منه أن يكون بلفظ الحال ، فإذًا فالمعنى : أقول ، فرجع إلى ماتقدم .

وأما المخاطب فوقوعه موقع المتكلم كما تقدم ، وأما وقوعه موقع الغائب فكثير ، وقد فاق في المكاتبات ، وفي قصد الإبلاغ ، فمن الأول قوله[٢٧] :

أَحِنُّ إلى عِتابَكِ غير أنّي أُجُلُّكِ عن عِتابٍ في كِتابِ

وأَخْلُو فيكِ بالأفكارِ حَتَّى يُخيَّلَ لي بأنّكِ في ثِيابِي

ولو أنّي قَدِرْتُ هوىً وشوقًا إليكِ لكُنْتُ سَطْرًا في كِتابِ

ويجري مجراه ماوضع [في[٢٨]] المكاتبة ، وإن لم يكن مكاتبة ، كما في قوله[٢٩] :

وَألمَحُ صفحتَهُ صَفْحتِي فأقرأُ بِهَا سطْرينِ من دمعٍ بها مُتحدِّرِي

كَتَبَتْهُمَا خَوْفَ الوُشَاةِ يدَ الضَّنَا تحْتَ الظَّلامِ بِأَحْمَرٍ في أَصْفَرِ][٣٠] =/ ٢٦/أ

---

٢٤ – في النسخة : وهذه (ب) .

٢٥ – وهو في شعر الخوارج ٤٣

وهو في تخليص الشواهد ٢٩٨ .

٢٦ – لم أقف عليه

٢٧ – لم أقف عليه .

٢٨ – تكملة استحسنتها .

٢٩ – لم أقف عليه . وصدر البيت الأول وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٣٠ – إلى هنا ينتهي السقط الموجود في النسخة الأصلية « أ » والذي بدأ من نهاية صفحة ٣٥ .

/ ويجري مجراه ماحضر ولم يكن أهلاً للخطاب سواء كان حيوانًا غير إنسان [بداية ١٩/ب] كما في قوله :

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بعد الهَجْرِ وانصرفَتْ   فَحَيِّ وَيْحكَ مَنْ حيَّاكَ يا جَمَلُ[٣١]

أو كان غيرحيوان ، كما في قوله :

أَلَا يابيتُ بِالعَلْياءِ بَيْتُ   ولولا حُبُّ أَهْلِكِ ماأَتَيْتُ[٣٢]

يريد : لي بيت بالعلياء .

فإن كان في ذلك الوقت يصح منه التلقي للخطاب باعتبار [أمر يوجده] الله فيه كان من الأول ، كما في قول بعض الجيش الذين كانوا مع سَعْدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ « رضي الله [عنه[٣٣]] و« عنهم » جميعهم عند اقتحامه دجلة[٣٤] لطلب العدو :

يَادجْلَ إنّ اللَّهَ قد أَجْرَاكِ   هَذِي جنُودُ اللَّهِ في ذُرَاكِ

فَلتشْكُرِي الَّذي بِنَا حَبَاكِ   ولا تَضُرِّي مسلماً وَافَاكِ[٣٥]

أنشده ابن الشاهد على المعنى الذي قلنا . – قال : ومثله خطاب عمر بن الخطاب أمير المؤمنين (رضي الله عنه) لنيل مصر : « أَمَّا بعد : فإنْ كُنتَ إنّما تَجْرِي بحولِكَ وقُوتِكَ فَلا حَاجَةَ لنا فِيكَ ، وإنْ كُنتَ إنّما تَجرِي بحولِ اللَّهِ وقوّتهِ فَاجْرِ ، فَجَرَىٰ[٣٦] » . – ولم تضر دجلة أحدًا من المسلمين في ذلك الاقتحام ولا ضاع لأحد منهم شيء إلارجل منهم فقد قَعْبًا[٣٧] ، فقال :

---

٣١ – لكثير عزة في ديوانه ٤٥٣ . وهو في الجمل ١٥٣ .

٣٢ – لعمرو بن قنعاس المرادي .

وهو في الكتاب ٢ / ٢٠١ ، والتكملة ١٢٨ ، وابن السيرافي ١ / ٥٢٦ ، والمحتسب ١ / ٢٥٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٢١٥ .

٣٣ – تكملة من « ب » .

٣٤ – كان ذلك في أحداث سنة ١٦ هـ لفتح المدائن التي فيها إيوان كسرى

ينظر تاريخ الأمم ٤ / ٨ ، والفتوح ١ / ١٦٨ ، والكامل لابن الأثير٢/ ٣٥٦ ، والبداية والنهاية ٧ / ٦٤ .

٣٥ – لم أقف عليه .

٣٦ – ينظر البداية و النهاية ٧ / ١٠٠ .

٣٧ – اسمه مالك بن عامر العنبري

ينظر تاريخ الأمم ٤ / ١٢ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ٣٥٧ ، والبداية والنهاية ٧ / ٦٥ .

« يَاربِّ لا تفضحني من بَيْنِ إخواني » ، يرى أن ماضاع منه لعدم خلوص نيته ، فبينا هو كذلك ، إذا رجل يُنادي من ضاع له قَعْبٌ في عَبُولَةٍ[38] فليأتني ، فها هو في يدي .

وخطاب عمرَ (رضي الله عنه) للنيل إنما هو على جهة الإلزام . لأن معلوماً أنه لا يجري بحوله وقوته. والخطاب على جهة الإلزام يقتضي وفور إدراك من المخاطب، هذا كلام ابن الشاهد

وأمّا مجيئه حالة الإبلاغ ، أعني المخاطب مكان الغائب فكثير ، [كما في قوله : [39]]

معاويَ إلّا تُسرعِ السَّيرَ نحونا نُبايعْ عليًا أو يزيدَ اليمانيا

وكما في قول كعب بن جعيل شاعر العراق[40] :

دَعَاً يا مُعاويَ مالم يكونا فقد حقَّق اللّهُ ماتَحْذَرُونَا

أتاكم عليٌّ بأهلِ الحجازِ وأهلِ العراقِ فما تَصْنعُونَا !؟

وقد يقع بالأصل والإخراج في الكلام الواحد ، كما في قول زُهيرٍ[41] :

ولولا عَسْبُهُ لرددتُموهُ وشرُّ مَنيحةٍ عَسْبٌ مُعارُ

إذا جَمَحَتْ نِسَاؤُكمُ [إليه] أشظَّ كأنَّهُ مَسَدٌ مُغارُ

فَأَبلغْ إنْ عرَضْتَ لَهُمْ رسولاً [بني] الصَّيداءِ إنْ نفع الجِوارُ

بأنّ الشّعْرَ ليس لَهُ مَردٌّ إذا [وَرَدَالمِياهَ بِه] التِّجارُ

وأما وقوع الغائب موقع المخاطب أو المتكلم ، [فما قدمنا يستلزمه ،] وبسط هذا واستيفاؤه في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

❋❋❋

---

٣٨ – القعب : قيل هو القدح الضخم ، الغليظ ، الجافي . وقيل : قدح من خشب مقعر .
وقيل : هو قدح إلى الصغر ، وهو يروي الرجل .
ينظر مادة « قعب » في الصحاح ١ / ٢٠٤ ، واللسان ١ / ٦٨٣ .
والعبولة : الشيء الضخم ، اللسان « عبل » ١١ / ٤٢٠ .

٣٩ – لم أقف عليه .

٤٠ – في الكامل للمبرد ١ / ٣٣١ ، وقد نسبه للنجاشي أحد بني الحارث بن كعب وكذا في الفتوح لابن أعثم ١ / ٥٥٣

٤١ – ينظر ديوانه بشرح ثعلب : ٢١٩ ، ٢٢١ .
ومعنى عسبه : نكاحه ، ومنيحة : عارية ، وعسب : أير ، وأشظ : أنعظ ، ومسد مغار : أي حبل مفتول .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَـ«افْعَلْ، أُوَافِقْ، نَغْتَبِطْ، إِذْ تُشْكَرُ»

الضمير في « افعل » وكذا ماكان نحوه لازم الاستتار ، فإن برز فإنما يكون تأكيداً ، كما

في قوله / (تبارك وتعالى) ﴿وَيَاآدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ[٤٢]﴾ تقديره : أنت . ١٩/ب

وذهب بعض النحويين إلى أن الفاعل هنا لا يصح تقديره ؛ لأن التقدير إنما يكون بلفظ الانفصال ، والمنفصل لا يصح استتاره ؛ لأن حكم المنفصل حكم الظاهر ، والصحيح التقدير ، فلا يلزم أن يكون المقدر على لفظ الملفوظ به ، كما إذا قدر الضم أوالفتح أوالكسر في « عصا » وبابه ، فإنه لا غنى إذ ذاك عن تغيير «الألف» إلى حرف يمكن فيه ظهور الحركات .

فإن كان « افعل » وماجرى مجراه لغير مفرد مذكر برز الفاعل ، كما إذا قلت : « قُومِي ، قُومَا ، قُومُوا ، قُمْنَ » وخالف الأخفش في« قُومِي » كما قدمنا [٤٣] فجعلها علامة تأنيث ، وخالف المازني في الأربعة [٤٤] ، أعني ماخالف فيه الأخفش ، وزاد «الألف» و «الواو» و «النون» ، فجعل الجميع علامات للفاعل ، فـ «الياء» في « قومي » كما قدمنا ، و «الألف» في « قوما » عنده علامة تثنية والفاعل مستتر ، و «الواو» عنده في « قوموا » علامة جمع ذكور ، والفاعل مستتر ، و «النون» في « قمن » عنده علامة جمع إناث ، والفاعل مستتر .

و « أُوافِقُ » وماجرى مجراه ، الفاعل – أيضًا – مستتر ، فإن برز فإنما يكون تأكيدًا ، كما في قوله :

أَبِيعُ أنا ، وأنت تُرِيدُ بَخْسًا   لَعمْرِي ماٱبْتِيَاعِي بِالسَّدَادِ[٤٥]

والكلام فيه ، أعني في تقديره أو عدم تقديره كالكلام في « افعل » ، إلاأن الاستتار في التكلم مطلقًا ، بخلاف الأمر فإنّ فيه ماقدّمنا .

---

٤٢ – آية ١٩ من سورة الأعراف .

٤٣ – سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٦ .

٤٤ – ينظر شرح التسهيل ١ / ١٢٣ ، والجنى الداني ١٧٣ ، ١٨١ ، والمغني ٣٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤١٣ .

٤٥ – لم أقف عليه .

و « نَغتَبِطُ » وماجرى مجراه ، حكمه حكم « أُوافِقُ » ؛ لأن الاستتار في التكلم كما قدمنا مطلقًا .

و« تُشْكَرُ » حكمه حكم « افعل » ؛ لأن صيغة الاقتضاء حكمها حكم مضارع مخاطب ، فإن كان الاقتضاء لغير مخاطب جيء بـ «اللام» ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[٤٦] ومجيء «اللام» مع الخطاب ليس بالكثير ، كما في قول الشاعر :

لِتَقُمْ أنت يا ابنَ خَيْرِ قُرَيشٍ لِتُقَضِّيْ حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا[٤٧]

***

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: «أَنَا» ، «هُوْ» ، وَ «أَنْتَ» ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنا عشر ضميرًا : اثنان للمتكلم ، وهما : « أنا ، ونحن » وخمسة للمخاطب ، وهي : « أَنْتَ ، أَنْتِ ، أنتما ، أنتمْ ، أنتُنَّ »

وخمسة للغائب ، وهي : « هو ، هي ، هما ، هُمْ ، هُنَّ » فإذًا فهو أعني : الضمير المرفوع المنفصل ثلاثة أقسام : متكلم ، ومخاطب ، وغائب .

فذكرمن كل نوع واحدًا ، وأحال على الباقي لكونه لا يشتبه ، أي هو معلوم ؛ إذ المعنى يعينه.

***

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا : « إِيَّايَ » ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

والضمائر المنصوبة المنفصلة اثنا عشر – أيضًا – :اثنان للمتكلم ، وهما « إِيَّايَ ، وإِيَّانَا » وخمسة / للمخاطب ، وهي : « إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُما ، إِيَّاكُمْ ، إِيَّاكُنَّ » وخمسة للغائب ، ٢٠/أ

وهي : « إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهما ، إِيَّاهُم ، إِيَّاهُنَّ » .

فإذًا فهو – أيضًا – ثلاثة أقسام ، ولم يذكر إلا واحدًا بخلاف ضمائر الرفع المنفصلة ؛ لأن جميع ضمائر النصب المنفصلة كلها تفرع على اللفظ الواحد الذي ذكر ، و هو « إِيَّايَ» ، بخلاف ضمائر الرفع المنفصلة ، فإن كل نوع يتفرع على أوله .

---

٤٦ – آية ٧ من سورة الطلاق .

٤٧ – لم يعرف قائله . وهو في الإنصاف ٥٢٥ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، والمغني ٢٥١ ، ٦٠٩ ، والتصريح ٥٥/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٠٢ .

وأما « نحن » ففي تفريعه على « أنا » خلاف ، والصحيح عدم تفريعه ، فعلى هذا الدلالة عليه بـ« أنا » في كلام المصنف لا يتجه ، لكن تكون الدلالة باعتبار المعنى فقط ، فعلى هذا ينزل عن دلالة « أنت ، وهو » ؛ لأن الدلالة فيهما باللفظ والمعنى . وفي تقديم النازل ليعرف ، أو تأخره لمكان النزول خلاف بين أهل البيان ، وقد اختار ابن مشرف الأول ، وفيه تفصيلٌ وخلافٌ في تحقيق مناط الخلاف ، وتقرير الجميع في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[٤٨] .

❋❋❋

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيْءُ [الْمُنْفَصِلْ][٤٩] إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيْءَ [الْمُتَّصِلْ]

إذا أمكن الإتيان بالمتصل لم يجز أن يؤتى بالمنفصل ؛ لأن المتصلَ أقلُّ حروفًا من المنفصل ، فهو أنسبُ بالاختصار . وأصلٌ فيه ؛ لأن ماكان معنى الباب أقعد فيه كان أصلا فيه ، أعني في الباب ، فإن جاء الانفصال مع إمكان الاتصال كان شاذًا ، أو ضرورة بحيث إنه إن كان في كلام عُدَّ شاذًا ، وقد رُوي : « جِئتُ إِيَّاكَ » والمعروف « جِئتُكَ » ، وقد خرجه بعضهم على إيراده الحصر ، وأن يكون المعنى « مَاجِئتُ إلَّا إِيَّاكَ »، والمعروف في هذا التقديم فتقول : « إِيَّاكَ جِئتُ » ، والتقديم أحد المسوغات لانفصال الضمير ، كما سننبه عليه قريبًا إن شاء الله (تعالى) .

وإن كان في نظم عد ضرورة ، كما في قول حُميدٍ الأرقط ، أنشده سيبويه[٥٠] :

إِليكَ حتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا[٥١]

الأصل : حتى بَلَغَتْكَ ، وكما في قوله :

---

٤٨ – لعله يريد من كلامه الإيجاز ، وهو أنه إذا أراد بـ« أنت » بقية ضمائر الخطاب فقد ذكر بعضها ولم يذكر الأخريات، وكذا الغائب، وأما بحوث الدلالة فقد دخل أكثر مباحثها في علم المنطق، وقصده بـ« النازل » أي: أن «أنا» أقل من « نحن » أو « نحن » للمعظم نفسه أو معه غيره، على خلاف الخطاب والغائب فالدلالة فيهما متساوية

٤٩ – في « أ » المتصل ، المنفصل .

٥٠ – الكتاب ٢ / ٣٦٢ .

٥١ – وهو في الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، والأصول ٢ / ١٢٠ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ ، واللمع ١٦٢ ، والمفصل ١٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٨ ، وأسرار العربية ١٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٩ .

بالوَارِثِ البَاعِثِ الأَمْوَاتِ قد ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٥٢]

وأما قوله :

إنّي لأرجو مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لمَّا صِرْتُ شيخًا قَلِعَا[٥٣]

ويُروى : « قُلِعًا » ، وكلاهما عبارةٌ عن الذي لا يثبت على الخيل[٥٤]، فإن الضمير فيه وهو « إِيَّايَ » قد وقع بعد روي مطلق ، فامتنع اتصاله بالعامل لوجود حرف الإطلاق بينهما ، وهو «الألف» ، وقوله :

كَأَنَّا يومَ قُرَّى إنَّـ ـمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا[٥٥]

أنشده سيبويه ، فقد قيل : إنه ليس من هذا القبيل ، وإنما هو من باب وضع المضمر موضع الظاهر ، والأصل : إنّما نَقتلُ أنفسَنا ، ووضع المضمر موضع الظاهر في مثل هذا شاذٌ ، ولا يصح أن يكون من وضع المنفصل موضع المتصل ؛ لأنه يكون الأصل بهذا ٢٠/ب الاعتبار « نَقتُلُنَا » [فيلزم[٥٦]] منه أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحدٍ في/ غير « باب ظننت » وهو ممنوعٌ ، والصحيح أنّه من هذا الباب .

وأما المسوغ لوقوع الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد فيه التشبيه ، فإن الحقيقة على غير ماوقع فيه التشبيه ، فإذًا فلا يكون فيها الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد ، فإذًا فالمعنى : نقتل قومًا كأنهم نحن .

فإن تعذر الاتصال تعين الانفصال ، وتعذر الاتصال يكون بالتقدم على عامله ، كما

---

٥٢ – البيت نسب لأمية بن أبي الصلت في ملحق ديوانه ٣٣٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١ / ٢٣٧ .
وهو في اللمع ١٦٣ ، والخصائص ١/٣٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٨ ، والإنصاف ٦٩٨ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٦ ، وتخليص الشواهد ٨٧ ، وابن عقيل ١ / ١٠١
وهذه الرواية هي بنصها في المصادر الثلاثة الأولى .

٥٣ – لم يعرف قائله . وهو في شواهد التوضيح ٢٦، واللسان « قلع » ٨/٢٩١.

٥٤ – اللسان « قلع » ٨ / ٢٩١ .

٥٥ – نسب لذي الإصبع العدواني ، ولغيره
وهو في الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، وابن السيرافي ٢ / ١٧٩ ، والخصائص ٢ / ١٩٤ ، والمفصل ١٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٩ ، وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٨ .

٥٦ – في « آ » فليلزم

إذا قلت : « إيَّاكَ جِئْتُ » ، ومن كلامهم : « إيَّاكِ أَعني واسْمَعي ياجَارَه[٥٧] » ، وبالحصر بـ « إنّما » ، كما إذا قلت : « إنّما أتاكَ أنا » ، ومنه قوله :

أنا الذَّائدُ الحَامي الذِّمارِ ، وإنّما ... يُدافِعُ عن أَحْسَابِكم أنا أو مِثْلي[٥٨]

أو يكون قد رُفِعَ بمصدرٍ مُضافٍ إلى المنصوب ، كما في قوله :

لِنَصْرِكُمْ نحن صِرْتُمْ ظَافِرينَ ، وَقَدْ ... أَغْرَى العِدَا بكم استِسْلامُكُمْ فَشَلاَ[٥٩]

وبأن يكون العامل حرف نفي ، كما إذا قلت : « ما أنتَ مُنطلِقًا » ، ومنه قوله :

وما أنت مَذْعُوراً ، وقد جئتَ ذَاعِراً ... بني شَيبةَ ، والذُّعْرُ يُدْفَعُ بالذُّعرِ[٦٠]

وقوله :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أحدٍ ... إلاّ على حِزْبِهِ المَجَانِينِ[٦١]

وبأن يكون قد فصل الضمير من العامل معطوف عليه الضمير، سواء كان بـ « الواو » كما في قوله :

مُبَرَّأً مِنْ عُيوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ ... فاللَّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وَإيَّانَا[٦٢]

---

٥٧ - يضرب المثل لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئا غيره

ويقال أول من قاله سهل بن مالك الفزاري في أخت حارثة بن لأم ، سيد حي من أحياء طيىء ، وقصته مشهورة في كتب الأمثال .

ينظر : الأمثال ٦٥ ، والفاخر ٥٨ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٣٠ ، وفصل المقال ٧٦ - ٧٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٨٠، والمستقصى ١ / ٤٥٠

٥٨ - للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٠٧ ، كما نسب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٨

وهو في المحتسب ٢ / ١٩٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، وتذكرة النحاة ٤٥ ، والجنى الداني ٣٩٧ ، ومغني اللبيب ٣٤٢ ، و أوضح المسالك ١ / ٦٨ ،ومعاهد التنصيص ١ / ٢٦٠ .

٥٩ - لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٣٩ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٣ ، والتصريح ١/ ١٠٥ ، والهمع ١ / ٦٣ .

٦٠ - لم أقف على قائله .

٦١ - لم يعرف قائله

وهو في الأزهية ٤٦ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، ورصف المباني ١٠٨ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٨ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والهمع ١ / ١٢٥ .

٦٢ - لم يعرف قائله

وهو في الكتاب ٢/ ٣٥٦ ، وابن يعيش ٣/ ٧٥ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ٧٢٥ ، والهمع ١/ ٦٣ .

أو بغير«الواو» ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ ماخَشِيتُ على عَدِيٍّ سيوفَ بني مُقيِّدةِ الحِمَارِ
ولكنِّي خَشِيتُ على عديٍّ سيوفَ القومِ ، أو إيَّاكَ حَارِ [٦٣]

أو يكون الضمير قد ولي «واو» الغيبة ، كما في قوله :

فآليتُ لا أَنفكُّ أَحْذُو قصيدةً تكونُ وإيَّاها بِها مثلاً بعدي [٦٤]

أو يكون قد وقع الضمير بعد « إلّا » ، كما إذا قلت : « ماأكرمتُ إلّا إيَّاكَ »

أو بعـــد « إمّا » ، كما إذا قلت : « لِيَقُمْ لِنَصْرِه إمّا أنتَ ، وإمّا أنَا » ، ومنه قوله :

بِكَ أو بِي استعانَ فَلْيَلِ إمّا أنا أو أنتَ مَا ابْتغَى المُسْتَعِينُ [٦٥]

أو يكون الضمير قد وقع بعد «اللام» الفارقة بين « إنْ » النافية ، والمخففة من الثقيلة ، كما في قوله :

فَلَمَّا أَنْ تَوَلَّيتُمْ هَجَرْتُمْ وَإِنْ كُنَّا لإِيَّاكُمْ إِخَاءُ [٦٦]

أو يكون قد نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، وهما غير مختلفي الرتبة ، كما إذا قلت : « ظننتُه إيّاه » ، أو يكون قد جره مماثل ، كما إذا قلت : « لَسْتُ كَأنْتَ ، ولَا أنت كَأنَا » ، وهو مسموعٌ من كلامهم ، وهذا يمنع إطلاق ماقاله النحويون : من أن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً ، وقد قال بعضهم فيما يُروى عن علي (رضي الله عنه) عندما راجعه ابن عباس (رضي الله عنهما) في تولية معاوية وإقراره على عمله بالشام : « لَسْتُ كَأَنْتَ

---

٦٣ - لفاختة بنت عدي .
وهما في الكتاب ٢/٣٥٧ ، وابن السيرافي ٢/ ١٩٨ ، ومجالس ثعلب ٢/٥٧٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٣ ، والجمل المنسوب للخليل ٩١ ، والثاني في الخاطريات ١٦٣ وفي النسختين : حاري .

٦٤ - لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢١٩
وهو في الإيضاح ٢١٦ ، وشواهد التوضيح ٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ٤٤ ، والتصريح ١/١٠٥ ، والهمع ١ / ٦٣ .

٦٥ - لم يعرف قائله
وهو في شرح التسهيل ١ / ١٥٠ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٤ .
و إعراب « فليل » : الفاء للتعليل ، والفعل للأمر وفاعله أنا وأما تخييرية .

٦٦ - لم أقف عليه .

يا ابن عباسٍ ، إذا عصيتُكَ فأطِعْني[٦٧] » ، إنّه كلام محمول على معناه ، وإنّ المعنى :
« لَسْتُ مِثْلَكَ » وقد رُوِيَ كذلك ، وقال بعض أهل البيان : وربما جاء الانفصال دالاً على
الاشمئزاز وعدم القبول ، كما في قولهم : « لَسْتُ كائنتَ ولا أنتَ كأنَا » . لا يوجد في
كلامهم : « أنَا كائنتَ وأنتَ كأنَا » حيث / يندفع الاشمئزاز وعدم القبول ، وهذا كله ٢١/أ
يتعين فيه الاتصال في المتصل ، والانفصال في المنفصل .

وأما مايجوز فيه الأمران ، أعني الاتصال والانفصال ، فقد أشار إليه بقوله :

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ «هَاءَ» «سَلْنِيهِ»، وَمَا   أَشْبَهَهُ، فِي «كُنْتُهُ» الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ « خِلْتَنِيهِ » ، وَاتِّصَالَا   أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَاشِئْتَ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلَا   وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلَا

ضابط مايجوز فيه الاتصال والانفصال[٦٨] ، أن يقال : إذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا ، وكان أحدهما أعرف من الآخر ، وقدمت الأعرف ، فلك الخيار في الثاني ، إن شئت فصلت ، وإن شئت وصلت ، كما إذا قلت : « إكْرامِيكَ حَسَنٌ » و « أعطيتُكَهُ » ، فيجوز « إكْرامِي إيَّاكَ » و « أعطيتُكَ إيَّاهُ » .

وقد اختُلِف في التسوية أو ترجيح الاتصال ، فإن كان أحدهما مرفوعًا تعين الاتصال إن لم يكن أصل الثاني الرفع ، وإن كان في رتبة واحدة ، أو تكون قد قدمت الأقل تعريفا فإنه يتعين الانفصال في الأعرف .

وفي تمثيل المصنف « سَلْنِيهِ » ضميران ، ليس أحدهما مرفوعًا ، وأحدهما أعرف من الآخر ؛ لأنّ أحدهما متكلم ، والآخر غائب ، والمتكلم أعرف من الغائب . وقد قدمت المتكلم وهو الأعرف ، فلك الخيار في الثاني كما قدمنا .

فإن شئت جئت به أعني بالثاني متصلاً ، كما جاء به المصنف ، وإن شئت فصلت ، فقلت :

---

٦٧ – هناك نص قريب منه في مروج الذهب ٢ / ٣٩٣

٦٨ – ينظر شرح الجمل ٢ / ١٦ – ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٢ – ١٥٥ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٤٣ – ١٥١ ، وتخليص الشواهد ٨٩ – ٩٣

« سَلْنِي إيَّاهُ » .

وأمّا « كُنْتُهُ » فإن أحد الضميرين مرفوع ، وكان الأصل وجوب الاتصال ، كما يجب في « جِئتُهُ » و« أكرمتُهُ » إلا أنه عارض معارض ، وهو أن الثاني أصله الرفع ؛ لأنّه في أصله خبر مبتدأ ، وكونه خبر مبتدأ يوجب له الانفصال ، إلا أنه قد جاء في أسلوب مايتعين فيه الاتصال ، فمن اعتبر الأصل اختار الانفصال ، وعليه أعني : على الانفصال أكثر النحويين ، ومن اعتبر اللفظ اختار الاتصال ، وهو مذهب المصنف .

وممّا جاء على اختيار الجمهور ، قوله أنشده سيبويه :

لَيْتَ هذا اليومَ شَهْرٌ لا نَرَىٰ فيه غَرِيبَا
ليس إيَّايَ وإيَّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا[69]

ومما جاء فيه الاتصال ، وهو اختيار [المصنف ، قول أبي الأسود] وأنشده – أيضًا – سيبويه :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاةُ فَإِنَّنِي رأيتُ أخاها مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا
فإنْ لايَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوها غَذَتْهُ أُمُّهَا بِلِبَانِهَا[70]

٢١/ب وأمّا « خِلْتَنِيهِ » وإن كان مثل « كُنْتُهُ » باعتبار كون الثاني مرفوع الأصل فإنه أبعد في / اختيار الاتصال ؛ لأنه لم يأت في أسلوب يجب فيه الاتصال ، ألا ترى أنه كـ « أعطيتُكَهُ » في اجتماع ضميرين ليس أحدهما مرفوعًا ، ولذلك جاء به المصنف لاحقًا ، إذِ اللحوق من حيثُ هو مُؤذِنٌ بعدم السَّورة والاستيلاء إن لم يكن آخذًا بطرف الرد على ماهو المقرر في

---

٦٩ – لابن أبي ربيعة في ديوانه ٦٧ ، كما نسبا للعرجي في الخزانة ٥ / ٣٢٢ .
وهما في الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ٢ / ١١٨ ، ٢٨٩ ، وشرح الأبيات للنحاس ١٥٢ ، والمنصف ٣ / ٦٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٥ – ٧٦ ، وشرح الجمل ٢/ ١٨ والثاني في المفصل ١٣٢ .

٧٠ – في ديوانه ١٦٢ .
وبيت الشاهد « الثاني » في الكتاب ١ / ٤٦ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ والمقتضب ٣ / ٩٨ ، والأصول ١ / ٩١ ، ٢/ ٢٩٠ ، والإنصاف ٨٢٣ ، والرد على النحاة ٩٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٦ ، وشواهد التوضيح ٢٨ ، والأشموني ١ / ١١٨ .

علم البيان [٧١]، وقد قدمنا أنه لا يجوز الاتصال والانفصال في الضميرين [اللذين[٧٢]] ليس أحدهما مرفوعًا إلا بشرط أن يكون أحدهما أعرف ، ويقدم أعني الأعرف .

وقد قدمنا أنه متى كانا غير مختلفي الرتبة ، أو اختلفا ولم يقدم الأعرف أنه يجب الانفصال ، فيلزم من هذا ضرورة أنه متى اتصلا تعين تقديم الأعرف ، وإنه [إن [٧٣]] لم يتصل فأنت بالخيار ، إن شئت قدمت الأقل تعريفًا ، أو الأكثر تعريفًا ؛ لأن اتصال هذا النوع لايكون واجبًا بحال إذا اتحدا رتبة ، أعني مايجوز فيه لو لم يتحد الانفصال والاتصال تعين [الانفصال [٧٢]] مطلقًا ، إن كان الاتحاد في التكلم والخطاب ، فيتعين أن تقول : « ملكتني إياي » و« ملكتك إياك » دون « ملكتك » وهو في « ملكتك » أقبح منه في « ملكتنيني » ؛ لعدم الفصل بين المثلين .

فإن كان الاتحاد في الغيبة فالمعروف الانفصال ، وقد يأتي متصلاً ؛ لأن الضمير الغائب حكمه حكم الظاهر في اقتضاء توجه حكم على غير لازم الحضور ، بخلاف المتكلم والمخاطب ، وأيضًا فإنه يستلزم الفصل مكان الإشباع ، وبهذا يتبين لك أن « ملكتنيني » أسهل من « ملكتك » .

فإن اختلفا بحال ما حسن الاتصال ، كما إذا قلت : « أعطيتهوها » أو « أعطيتهاه» فإنه في الحسن أدخل من« أعطيتهوه » و « أعطيتهاها[٧٤] » ، ومما جاء منه قوله :

وقد جَعلتْ نفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العظْمَ نَابُهَا [٧٥]

---

٧١ – المقرر في علم البيان في مثل هذه القضايا تقديم الأهم فالأهم ، أو الأعرف ، أو الذي رتبته التقديم ، أو لعلل بلاغية عديدة . وهذه القضايا مقررة في باب التقديم والتأخير .

ينظر دلائل الاعجاز ١٤٢ وما بعدها ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٣١ .

٧٢ – في « أ » الذي ، الاتصال

٧٣ – تكملة من « ب » .

٧٤ – ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥١ .

٧٥ – نسب لمغلس بن لقيط ، أو للقيط بن مرة

وهو في الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، والإيضاح ٧٨ ، والمفصل ١٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٣٤ ، ٢ /٤٩٤ ، وشرح الجمل ٢ / ١٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥١ ، والأشموني ١ / ١٢١ .

والضغمة : العضة وهي كناية عن الشدة والمصيبة . والوجه في الشاهد « لضغمهما إياها » .

«الياءُ» من حيث هي تطلب أن يكون ماقبلها مكسوراً ؛ لمكان المناسبة ؛ لأنّ «الياءَ» أصل للكسرة ، كما أنّ «الواوَ» أصل للضمة ، و – أيضا – فإنها طالبة بالاستيلاء ليكون ذلك باعتبار المد جابراً لها ، لما فاتها من عدم اللين ، فإذا اتصلت أعني «الياء» بمالا يكسر جيىء بحرف يكسر ؛ ليسلم من الكسر ماحقه أن لا ينكسر ، وتعطى «الياء» حقها من الكسر . فإن كان ماقبلها لا يدخله الكسر بوجه كان دخول «النون» على جهة اللزوم ، وإن كان ماقبلها قد يكسر كان دخولها على جهة الجواز ، والصحيح أنّها غيرُ مفرَّعَةٍ ؛ لأنها اجتُلِبتْ للتحريك فلو جعل الأصل حرف علة كما يذهب إليه القائل بالتفريع ؛ لكان المجتلب منافياً للغرض من التحريك ؛ لأن حرف العلة تحريكه بالكسر متعذر أو مستثقل .

وقد قيل : بالتفريع على حروف العلة ؛ لأنها الأصل في الزيادة .

وسُمّيت وقاية ؛ لأنها تقي ماقبلها من الكسر ، فإن دخلت بين آخر ماض وبين «ياء» متكلم لزمت ؛ لأن الماضي لا يكسر .

وقد قدمنا أنه ليس شيء من الفعل مبنياً على الكسر ؛ لأن الأفعال ثلاثة : ماض ، وأمر ، ومضارع ؛ فالمضارع معرب ، والماضي مبني على الفتح ، والأمر مبني على السكون ، فلم يبق فعل ثالث يجب بناؤه فيبنى على كسرٍ ، أو ضَمٍّ .

لكن قد يَعْرِضُ للماضي مايقتضي التوسعة في ترك الإتيان بـ «نون» الوقاية ، كما إذا اتصل به «نُونُ» جماعة الإناث ، أو كان آخره مماثلاً للنون ، أو كان غير متصرف، فإن في جميع ذلك قد سمع التجريد من «النُّونِ» ، فمن الأول قوله :

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا   يَسُوءُ الفَالِياتِ إذا فَلَيْنِي [79]

ومن الثاني ، قولهم : « مَاأَحْسَنِي وقد أَطَعْتُ اللَّهَ » ، نقله ابن الشاهد عن العرب ، قال : وقد وقع لبعض المولّدين [80] :

---

٧٩ – لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١٨٠

وهو في الكتاب ٣ / ٥٢٠ ، ومعاني القرآن ٢ / ٩٠ ، ومجاز القرآن ٢ / ٩٠ ، والمنصف ٢ / ٣٣٧ ، وابن يعيش ٣ / ٩١ ، والمغني ٢ / ٦٨٥ ، والهمع ١ / ٦٥ . والشاهد (فليني) حيث حذف نون الوقاية للضرورة ، وأبقى نون الضمير

٨٠ – لم أقف عليه .

ومعنى : ففوق السهم : الفوق مشق رأس السهم حيث يقع الوتر ، وحرفاه زنمتاه .

وقوله :

أَنْكَحْتُهَاهُ والخُطُوبُ جَمَّه   فلم يَكُنْ إلّا حُلولُ النِّقْمَه[٧٦]

ويوجد في بعض النسخ الإشارة إلى ذلك ببيت ، وهو :

مَعَ اخْتِلافٍ مَا، وَنَحْوَ : «ضَمِنَتْ   إِيَّاهُمُ الأَرْضُ»[٧٧] الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ*

قيل : ولايكون هذا البيت زيادة في العدد ؛ لأن البيت الذي أنشده في المفعول من أجله ، وهو :

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عنِ الْهَيْجَاءِ   ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[٧٨]

ليس له وإنّما هو للعرب استشهد به ، فإخراجُهما معًا مخلٌّ بالعدد ، وكذا إدخالهما ، فتعيّن إدخالُ واحدٍ .

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ

«نُونُ» وِقَايَةٍ ، وَ « لَيْسِي » قَدْ نُظِمْ

وَ «لَيْتَنِي» فَشَا ، وَ «لَيْتِي» نَدَرَا

وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ . وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا

«مِنِّي» وَ «عَنِّي» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

وَفِي « لَدُنِّي » « لَدُنِي » قَلَّ ، وَفِي

«قَدْنِي»وَ«قَطْنِي» الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي/ ٢٢/أ

---

٧٦ – لم أقف على قائله .

٧٧ – سبق تخريجه في ص : ٩٨ ، هامش ٥٢ .

٧٨ – لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٨٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٨ ، وأوضح المسالك ٤٦/٢ ، وابن عقيل ٢ / ١٨٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٦٣ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع١ / ١٩٥ ، والأشموني ١٢٥/٢

* ينظر البيت في شرح الكافية الشافية ٢٢٩/١ « في الحاشية » ، وابن عقيل ١٠٨/١.

يا حُسْنًا مالكِ لم تُحْسِنِ إلى نُفوسٍ بالهوى مُتْعَبَهْ
رَقَمْتِ بالوردِ وبالسَّوسَنِي صفحةَ خدٍّ بالسَّنا مُذَهَّبَهْ
لم أَنسَهُ إذ قال : ماأَحْسَنِي ! فيالِذَاكَ اللفظُ ماأَعْذَبَهْ !
قلتُ له : ذلك عندي سني وكلُّ ألفاظِكِ مُستَعْذَبَهْ
ففوَّقَ السَّهمَ فلم يُخْطِني وإذْ رآني مَيِّتًا أَعْجَبَهْ
وقال : كَمْ عَاشَ ؟ وكَمْ حَبَّني ؟ وحُبُّهُ إيَّايَ كَمْ أتْعَبَهْ ؟
يَرْحَمُهُ اللّهُ على أنَّني مُبْتَلَى وَلَمْ أَدْرِ ما أَوْجَبَهْ

[ومن الثا] لث –وهو الذي ذكره المصنف* –قوله :

إذْ عَرَّدَ ٱلأَقْوامُ طُرًّا لَيْسِي وَفَرَّ [لَخْمٌ ولِهَامٌ قَيْسِ][81]

والكثير « لَيْسَنِي » ، [وكما قال] :

إِذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي[82]

والأول أدخل في القياس لمكان المماثلة [والزيادة] ، والثاني أدخل في القياس من الثالث لمكان المثلية مع وجود منع التصرف ، وإن كان منع التصرف طارئًا ، [و – أيضًا – فإن] عدم التصرف / إنما يقتضي الشبه بالحرف ، وليس الحروف كلها مما تكسر . ٢٢/ب

وأمّا « لَيْتَ » وباقي أخواتها فإن فيها شبهًا بالفعل الماضي ، وذلك يقتضي وقوع «النون» حاجزة بين آخرها وبين «ياء المتكلم» ، إلا أنها حروف ، والحروف من حيث هي لا يمتنع كسر أواخرها ، فجاز فيها التجريد والإصحاب عملاً بالمقتضيين ، وعرض لبعضها ما اقتضى ترجيح أحد المقتضيين ، وهي الخفة في « لَيْتَ » والثقل في « لَعَلَّ » ، فكثر

---

٨١ – لم أقف عليه .
وعرد الرجل تعريدًا أي فر ، والتعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة . وطرًا : أي جميعًا .

٨٢ – لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٥ وصدره :
عَدَدْتُ قَومي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
وهو في سر الصناعة ٢ / ٣٢ ، والمفصل ١٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٠٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٥ ، والجنى الداني ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٩٩ ، والمغني ١ / ١٨٥ ، ٣٨٠ .
والطيس العدد الكثير ، وقيل : الكثير من كل شيء .

* أي قول ابن مالك في الألفية : « وليسي قد نظم » .

إصحاب « لَيْتَ» ، وتجريد « لَعَلَّ » .

وأمّا « كَأَنَّ » فإنّ الداخل له معنى في نفسه مماثل لمعناه مصاحباً لـ « إنّ » ، بخلاف الداخل في « لَعَلَّ » .

وممّا جاء فيه تجريد « لَيْتَ » ، قوله – وهو وَرَقَةُ بنُ نَوفلٍ يُخاطب خديجةَ أمّ المؤمنين (رضي الله عنها [٨٣]) – :

لَجِجْتُ وكُنتُ في الذِّكْرى لَجُوجَا ... لِخطْبٍ طَالَ مَابَعَثَ النَّشِيجَا
وَوَعْدٍ من خديجةَ بعْدَ وعْدٍ ... فقد طَالَ انتِظَاري ياخديجَا
فيالَيْتِي إذَا ماكان ذَاكُمْ ... شَهِدْتُ فَكُنْتُ أوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقول الشاعر – وهو زيد الخيل[٨٤] – :

تَمنَّى مَزْيَدٌ زيداً فَلاَقَى ... أخاثِقَةٍ إذا اختلفَ المَوَالِي
كمُنْيةِ جَابرٍ إذْ قال : لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ ويَذهبُ بَعْضُ مَالِي

ومن إصحاب « لَعَلَّ » ، قوله :

لَعلِّني مِنْكِ على ٱرْتِحَالِ ... فَلَا تَرُوعِي الصَّبَّ بِالمِلَالِ[٨٥]

وقوله :

فقلتُ : أَعِيريني القَدُومَ لَعلَّنِي ... أَخُطُّ به قبراً لأبيضَ مَاجِدِ[٨٦]

وحذْف «نُونِ» الوقاية مع « مِنْ » و « عَنْ » ضرورة كما قال ، وقد جمعهما أعني الحذف

---

٨٣ – وبيت الشاهد « الثالث » في السيرة لابن هشام ١ / ١٩١ ، وأوضح المسالك ١ / ٨٠ ، وتخليص الشواهد ١٠٠ ، ١٠٢ ، والتصريح ١ / ١١١ .

٨٤ – في ديوانه ١٣٧ .

وبيت الشاهد « الثاني » في الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، والمقتضب ١ / ٢٥٠ ، ومجالس ثعلب ١٢٩ ، وسر الصناعة ٢/٥٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨ ، ورصف المباني ٣٠٠ .

٨٥ – لم أقف عليه .

٨٦ – لمدرك بن حصن الأسدي .

وهو في شرح التسهيل ١/١٣٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩ ، وتخليص الشواهد ١٠٥ ، وابن عقيل ١/١١٣ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشموني ١ / ١٢٤ .

من « مِنْ » و « عَنْ » ، قوله :

أَيُّها السَّائِلُ عَنْهَا وعَنِي   لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي [٨٧]

وانفردت « مِنْ » في قوله :

مِنِي صَبْرٌ ومنْكَ على ٱصْطِبَارِي   ضُرُوبُ التَّيْهِ تُولَعُ بالنَّهَارِ [٨٨]

وانفردت « عَنْ » في قوله :

عَنِي بَلِّغْ إِذَا ماجِئْتَ ليلى   تَحِيَّةَ مُدْنِفٍ حَمَّ الغَرَامُ [٨٩]

وقد حُذِفت مع « مِنْ » نُونُ « نَـا » إجراءً لها مُجراها مع « ياء المتكلم » ، فتحركت نون « مِنْ » بالفتح من أجل «الألف» ، وعلى ذلك حمل بعضهم ، قوله :

بَذَلْنا مَارِنَ الخَطِّيِّ فيهِمْ   [وكلَّ مُهنَّدٍ] ذَكَرٍ حُسَامِ
مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ حتَّى   [أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلامِ [٩٠]]

قال : يريد مِنَّا ، والمصدر الذي وقع أن والفعل موقعه ، [على حد قولهم : « جِئتُكَ خَفُوقَ النَّجْمِ [٩١] »] وفرق بينه وبين قولك : « زَيدٌ أَنَّ بعْدَكَ » بأنّ الظرفَ ليس [كالخبر ، لأنّ الظرفَ هو] نوعٌ من المصادر ، قال سيبويهِ (رحمه الله تعالى [٩٢]) : «الزَّمانُ مُضِيُّ الليلِ والنَّهارِ »

وأمّا « لَدُنّي » و « لَدُنِي » فإنّه لا يُوصف واحدٌ منهما بالقلة ، وقد نص جماعة [من النحويين] على التخيير في « لَدُنْ » عند وقوعِ «ياءِ المتكلمِ» بعدها بين الإتيانِ بـ «النُّونِ»/ ٢٣/أ

٨٧ - لم يعرف قائله .
وهو في شرح المفصل ٣ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٨ ، ورصف المباني ٣٦١ ، والجنى الداني ١٥١ ، وتخليص الشواهد ١٠٦ ، والتصريح ١ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٦٤ ، والأشموني ١ / ١٢٤ .

٨٨ - لم أقف على قائله

٨٩ - لم أقف على قائله

٩٠ - نسبا لبعض قضاعة
وهما في اللسان « منن » ١٣ / ٤٢٣ ، والبحر المحيط ١ /٣٨ ، والهمع ٢ / ٣٤ .
والثاني في الارتشاف ١ / ١٨٣ ، ٣/٢٧٣ .

٩١ - الكتاب ١ / ٢٢٢

٩٢ - الكتاب ١ / ٣٧ .

وعدمه منهم أبو عمرو بن الحاجب [٩٣]. والقراءتان في السبع [٩٤]، فقرأ نافعٌ بضم الدال وتخفيفِ النون ؛ وقرأ أبو بكرٍ [بإسكان [٩٥]] الدال وإشمامِها الضَّمّ وتخفيفِ النُّون ؛ والباقون بضم الدال وتشديد النون [٩٦].

وأما « قَدْنِي » فإنه قد سُوِّيَ فيه – أيضا – بين الحذف والإثبات ، وقد جمعهما أعني حذف «نون» الوقاية وإثباتها ، قوله :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٩٧]

وفيه عند بعضهم شاهدٌ على التغليب *، قال : كان المرادَ حمزةُ وخُبَيبٌ ابنا عبد الله بن الزبير، وكان قد أخذ من الحَجَّاجِ أمانًا عند محاصرته أباهما عبد الله بن الزبير « رضي الله عنهما [٩٨]) .

---

٩٣ – الكافية : ١٤٧ ، وشرح الوافية ٢٨١ ، وينظر ابن يعيش ٣ / ١٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢ .

٩٤ – يعني قراءة آية « ٧٦ » من سورة الكهف ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ .

٩٥ – في « آ » بكسر .

٩٦ – ينظر السبعة ٣٩٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٨ ، والتذكرة ٢ / ٥١٣ ، والتبصرة ٢٥٠ ، والتيسير ١٤٥ .

٩٧ – نسب لحميد بن مالك الأرقط ، ولحميد بن ثور ، ولأبي بجدلة . وعجزه :

ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ

وهو في الكتاب ٢ / ٣٧١ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٥ ، والأصول ٢ / ١٢٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠ ، ٢ / ٢٩٧ ، والإنصاف ١ / ١٣١ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، وشرح التسهيل ١/ ٧١ ، وتخليص الشواهد ١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧ .

* التغليب هو : عبارة عن جعل الشيء تابعا لغيره في أمر مختص به . ينظر شرح التلخيص للبابرتي : ٢٨٥ .

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، ينظر مفتاح العلوم للسكاكي ٢٤٢، والإيضاح للقزويني ١٨١، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٨٤، والمزهر ٢/١٨٥، ١٩٩، ٢٠٤.

٩٨ – كان ذلك في السنة التي استشهد فيها ابن الزبير وهي سنة ثلاث وسبعين ، وكان استشهاده في ليلة الثلاثاء السابع عشر من جمادى الأولى من هذه السنة .

ينظر تاريخ الأمم ٦ / ١٨٨ ، والبداية والنهاية ٨ / ٣٣٠ .

وقد ذُكر في كتب النحاة مصعب بدل حمزة ينظر ابن يعيش ٣ / ١٢٤ ، وتخليص الشواهد ١٠٨ ، وشواهد المغني للسيوطي ١ / ٤٨٧ وعلى هذا يكون الشاعر أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير – أبا خبيب – وأخاه مصعبًا ، وتقاعس عبد الملك بن مروان عن نصرتهما .

وقيل : المرادُ أصحابُ خُبيبٍ بن يَسَاف (رضي الله عنه[99]) ، فعلى هذا يكون على حد ، قوله :

يَمانُونَ أَحْيانًا [و] شَامُونَ تَارَةً   يُعالُونَ عن غَوْرِ العِرَاقِ لِيَنْحَطُّوا[100]

وأمّا « قَطْنِي » فإنّه هو الكثيرُ ، أعني الإتيانَ فيه بـ «نُونِ» الوقاية ، ومنه قوله :

امتلأَ الحوضُ وقال : قَطْنِي   مَهْلاً ، رُوَيْدًا ، قد مَلأْتَ بَطْنِي[101]

وأمّا « قَطِي » فلا أذكرُ عليه شاهدًا للنحويين ، ولا أصحابِ اللُّغةِ[102] ، إلّا أنَّ بعضَ أهلِ البيان أنشد في وقوع القَسَمِ مُعترِضًا بين المبتدأ والخبر ، والخبرُ مُوطِّئٌ لماجِيءَ بالكلام لأجله :

فَقَطِي واللَّهِ حُزْنٌ قَادِحٌ   صَيَّرَ القلبَ جُذَاذًا شَجَنَا[103]

---

٩٩ – ويقال : إساف بن عنبة الأنصاري الخزرجي، ينظر الاستيعاب ٢ / ٤٤٣ .

وليس المراد هو وإنما الذي استشهد يوم الرجيع وأصحابه هو خبيب بن عدي الأنصاري ، وكان يوم الرجيع في شهر صفر من السنة الرابعة للهجرة ولعل ذلك وقع من المؤلف سهوًا ونسيانًا .

ينظر المغازي ١ / ٣٥٤ ، والسيرة لابن هشام ٢ / ١٦٩ ، وتاريخ الأمم ٢ / ٥٣٨ ، والاستيعاب ٢ / ٤٤٠ ، والكامل لابن الأثير ٢ / ١١٥ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٩٨ .

١٠٠ – لم أقف عليه ، وما بين المعقوفين تكملة لإقامة الوزن .

١٠١ – لم يعرف قائله

وهو في إصلاح المنطق ٥٧ ، ٣٤٢ ، ومجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ١ / ٢٣ ، و أمالي ابن الشجري ٢/٥١ ، ٣٩٤ ، والإنصاف ١ / ١٣٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٢ ، ٢ / ١٣١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٧ .

١٠٢ – والحقيقة مع سعة اطلاعه وقع ذلك منه سهوًا ، وقد ورد عليه شاهد من الشعر والحديث .

ينظر شرح التسهيل ١ / ١٣٧ « الحديث » ، وتخليص الشواهد ١١٢ – ١١٣ « البيت والحديث » .

١٠٣ – لم أقف عليه .

والجذاذ : التكسير والتقطيع ، والشجن : الهم والحزن .

فصل :

الْعَلَمُ

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ : كَـ « جَعْفَرٍ » وَ « خِرْنِقَا »
وَ « قَرَنٍ » ، وَ « عَدَنٍ » ، وَ « لَاحِقِ » ... وَ « شَدْقَمٍ » ، وَ « هَيْلَةٍ » ، وَ « وَاشِقِ »

قد تقدم أن العلم يعين مدلوله من غير قيد ، بخلاف باقي المعارف . وقال في «كافيته» :

مَا عَيَّنَ الْمَعْنَى بِلَا قَيْدٍ عَلَمْ ... نَحْو : « سَعِيدٍ » وَ« عِمَادٍ » وَ« حَكَمْ »[1]

ويكون للمؤنث والمذكر ، وقد مثل للمذكر بـ « جعفر » ، وللمؤنث بـ « خرنق » ، وهو اسم امرأة معروفة ، قال ابن الشاهد : خرنق بنت هفان من قيس ، وأنشد لها سيبويه[2] :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النازلين بكلِّ مُعتَرَكٍ ... والطيبون مَعَاقِدَ الأُزُرِ

وكما يقع للأناسي يقع لغيرها ، قال في «كافيته» :

وَلَمْ يَخُصُّوا بِالأَنَاسِيِّ الْعَلَمْ ... بَلْ وَضْعُهُ لِكُلِّ مَأْلُوفٍ أَهَمّ[3]

فجاء في القبائل ، ومنه [« قَرَنٌ » وهي قبيلةٌ باليمن] ، وإليها يُنْسَبُ أُوَيْسٌ القَرَنيُّ ، وليس « قَرْنُ المَنَازِلِ » مُهَلَّ أهل نَجْدٍ ذلك لسكون [الراء] . [وأمّا « عَدَنٌ » بلد] معروف - أيضا - باليمن .

وأمّا « لَاحِقٌ » فإنّه اسم فرس . وأمّا « شَدْقَمُ » فإنّه اسم جمل . وأمّا [« هَيْلَةُ » فإنّه

---

١ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٦ .

٢ - الكتاب ١ / ٢٠٢ ، وهما في ديوانها ٤٣ .

٣ - شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠ .

اسم] شاة . وأمّا [« وَاشِقٌ » فإنّه اسم كلب] . قال النابغة[4] :

لمَّا رأى وَاشِقٌ إقعاصَ [صاحِبِهِ] ولا سبيلَ إلى عَقْلٍ [ولا قَوَدِ]
قالت له النَّفْسُ : إنّي لا أرى طَمَعًا وإنَّ مولاكَ لم [يَسْلَمْ ولم يَصِدِ]

وقد جاء - أيضا - في غير الحيوانات والأرضين ، من السلاح ، كـ « وَلْوَلٍ » اسم [سيف عبد الرحمن بن الحارث] / بن هشام ، أبي أبي بكر ، الفقيه ، أحد الفقهاء السبعة[5] ، ٢٣/ب
وشهد به الجمل مع عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها[6]) ، وقال :

أنا ابنُ حارثٍ وسيفي وَلْوَلْ والموتُ دون الجَمَلِ المُجَلَّلْ[7]

***

وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً ،وَلَقَبًا. وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

يأتي كل واحد من علم المؤنث والمذكر اسماً وكنية ، ويأتي كل واحد من الاسمين مضاف وغير مضاف ، فغير المضاف ، كـ « زيد » ، والمضاف كـ « عبد الله » ، وكلاهما للذكور ، ويجيء المؤنث غيرمضاف ، كـ « هند » ومضاف ، كـ « أمة الله » .

---

٤ - في ديوانه : ٢٠ .

٥ - ينظر نسب قريش ٣٠٣ - ٣٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤١٦ ، والإصابة ٣ / ٦٦
والفقيه أبو بكر بن عبد الرحمن من كبار التابعين ، واسمه كنيته ، وكان الفقيه يلقب براهب قريش لكثرة صلاته وصومه ، وكان مكفوفا ، وليس لأبيه صحبة .

٦ - موقعة الجمل كانت سنة ٣٦هـ بين علي من جهة وعائشة وطلحة والزبير من جهة أخرى رضي الله عنهم وقد شارك فيها عبد الرحمن بن الحارث كما في أسد الغابة ٣ / ٤٣٢ ، ولعله تمثل بالبيت ، لأن الذي كان له صولة في هذا اليوم هو عبد الرحمن بن عتاب ، وكان يلعب بسيفه ويقول شعراً بين يدي عائشة فقتله الأشتر ، وقد نسب له كما وضحته في الهامش اللاحق .
ينظر الفتوح ١ / ٤٨٦ ، وتاريخ الأمم ٤ / ٥١٦ ، ٥١٩ ، وأسد الغابة ٣ / ٤٧٢ .

٧ - ينظر اللسان « ولول » ١١ / ٧٣٦ .
وفيه : « ولول : اسم سيف عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد ، وافتخر يوم الجمل ؛ وفي التهذيب : سيف كان لعتاب بن أسيد ، وابنه القائل يوم الجمل :

أنا ابن عتاب وسيفي ولول...... البيت

وقيل : سمي بذلك لأنه كان يقتل به الرجال فتولول نساؤهم عليهم » .

والكنية في الذكور : كل اسم مفتتح بـ « أب » مضاف إلى مابعده ، ولم يسم به مكبراً ، وإنما سمي به مصغر ، ومنه أبي بن خلف الجمحي ، الذي قتله رسول الله ﷺ مبارزة يوم أحد [8] ، وقضيته مشهورة ، وإياه أراد حسان بن ثابت ، بقوله :

لقد وَرِثَ الضَّلالَةَ عن أبيهِ   أُبَيٌّ يومَ بَارَزَهُ الرَّسُولُ [9]

وبقوله :

ألَا مَنْ مُبْلِغٌ عنّي أُبيًّا   فقد أُلقيتَ في دَرْكِ السَّعيرِ [10]

والكنية في المؤنث : كل اسم مفتتح بـ « أم » ، ولم يسم به إلا مصغراً ، قالوا : « أميمة »، قال النابغة :

وَدِّعْ أُميمةَ والتَّوديعُ تَعْذِيرُ   وماوَدَاعُكَ مَنْ قَفَّتْ به العِيرُ [11]

وأما اللقب فإنه يكون متضمناً مدحاً أو ذماً ، وكلاهما يقع في المؤنث والمذكر .

فوقوع اللقب في المذكر مقتضياً مدحاً « ذو النورين » و« ذو البجادين » لقب عبد الله المزني ، صاحب رسول الله ﷺ ، وهو القائل يخاطب ناقة ، كان رسول الله ﷺ قد ركبها، وعبد الله آخذ بزمامها يقودها :

تعرَّضِي مَدارجاً وسُومِي   تَعرُّضَ الجوزاءِ للنُّجُومِ
هذا رسولُ اللّهِ فاسْتَقِيمِي [12]

ويروى: هذا أبو القاسمِ فاسْتَقِيمِي

وأما وقوعه في المذكر ، أعني اللقب مقتضياً ذماً ، فكما في قولهم : « أَنْفُ النَّاقَةِ » و « عَائِذُ الكَلْبِ » و« الحُزُقَّةُ » لقب خالد الذي عاب امرؤ القيس جواره ، وقال :

---

٨ – ينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٤ – ٨٥ و ١٢٩ ، وتاريخ الأمم ٢ / ٥١٨ – ٥٢٠ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٥٨ .

٩ – ديوانه : ٣٩٣ ، وينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٤

١٠ – ديوانه : ٣٨٩ ، وينظر السيرة لابن هشام ٢ / ٨٥ .

١١ – ديوانه : ١٥٧

١٢ – ذكر ابن هشام في السيرة ٢ / ٥٢٧ – ٥٢٨ ، سبب تسميته بذي البجادين ، وكذا الاستيعاب ٣ / ١٠٠٣ . والأبيات في أمالي القالي ١ / ١٥٥ ، واللسان « درج » ٢ / ٢٦٦ .

تلعّب بَاعِثٌ بذمّةِ خالدٍ وأَوْدَى عِصامٌ في الخُطوب الأَوَائلِ
وأعجبني مشيُ الحُزُقَّةِ خالدٍ كمشْي أَتَانٍ حُلِّئَتْ بالمنَاهِلِ[١٣]

وأما وقوعه في المؤنث مقتضيا مدحًا فكـ « ذات النطاقين » [لقب أسماء] بنت أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ، أم عبد الله بن الزبير[١٤] ، وقضيتها مع الحَجَّاجِ مشهورة [حِينَ قَالَتْ لَهُ : بَلَغَنِي] أَنَّكَ تُعيِّرُهُ ، تُرِيدُ : ابنها عبد الله ، بأَنَّك تَقولُ له : « يا ابن ذَاتِ النِّطَاقَين[١٥] » .

وأمّا وقوعه في المؤنث ، أعني اللقب مقتضيًا ذمًا فكـ « ذَاتِ النِّحْيَيْنِ » امرأةٌ من هُذيلٍ لها قصة مشهورة مع خَوَّاتِ بنِ جُبَيْرٍ في الجاهليه[١٦] ، وهو القائل لرسول الله ﷺ عند التعريض له بالقضية : « قَدْ كَانَ ذلك يارسولَ اللَّهِ ، ونَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الحَوْرِ بعد الكَوْرِ[١٧] ».

وإذا/اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب، لأنه جار مجرى الصفة ، والصفات حقها التأخير. ٢٤/أ

وقد تعرَّض ابن الشاهد لتقديمه في مثل : « عضد الدولة » و « شمس الخلافة » و « بدرالدين » فإنهم يقولون : « عضد الدوله فلان » ، وكذلك : شمس الخلافة ، وبدر الدين ، وماجرى مجراه فإنهم إنما قدموه حرصًا على المبالغة جاءوا به في محل العَلَمِ ، قال : وهو قريب في المغزى من عكس التشبيه ، قال : ولو أخروه لكان أَنْسَبَ بالمبالغة ؛

---

١٣ - ديوانه : ٩٥ ، وهو في اللسان « حزق » ١٠ / ٤٧ .
والحزقة : الرجل القصير الذي يقارب الخطو .

١٤ - ينظر في سبب تسميتها بذات النطاقين ، الصحيحين ، البخاري بشرح ابن حجر ٧ / ٢٧١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٩٨ ، والسيرة لابن هشام ١ / ٨٤٦ .

١٥ - هذه القصة جزء من حديث - وإن كان الشارح لم يذكر ذلك - في صحيح مسلم بشرح النووي ١٦ / ٩٨ ، في كتاب فضائل الصحابة ، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها ، من طريق الأسود بن شيبان .

١٦ - هذه القصة مشهورة في كتب الأمثال ، حيث قالت العرب : « أنكح من خوات » و « أغلم من خوات » و « أشغل من ذات النحيين » و « أشح من ذات النحيين » .
والنحي : الزق الذي يجعل فيه السمن خاصة .
ينظر إصلاح المنطق ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وجمهرة الأمثال ٢ / ٢٥٥ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ .

١٧- قاله خوات في غزوة بدر ، ينظر إصلاح المنطق ٣٢٤ ، والاستيعاب ٢/٤٥٦ .
والمعنى : النقصان بعد الزيادة .

لأن العلم يكون كثيراً مجرداً عما وضع له من الدلالة على الحدث ، بخلاف اللقب فإنه لا يكاد يخرج من جعل له عن المعنى المستفاد من اللقب . قال : وقد أوضح ذلك القائل بقوله :

وَقَلَّما أَبْصَرَتْ عيناك من رجل إلّا ومعناه إنْ فكَّرت في لَقَبِهْ[18]

وإن كانا مفردين فالإضافة متعينة ، كما قال ، كـ « سعيد كُرْزٍ » وما أشبهه . وإن كانا مضافين ، أو أحدهما ، أو مركبين ، أو أحدهما امتنعت فيه الإضافة ، ولزم الإتباع. والكوفيون يجيزون الإتباع عند إفرادهما .

ولم يتعرض المصنف لاجتماع العلم مع الكنية أَيُّهما يُقدَّمُ ؟

وقد أكثر في ذلك أصحاب البيان ، وأكثروا التقاسيم والتفاصيل ، وتعداد المراتب[19] .

ومما يتعين فيه تقديم الاسم وتأخير الكنية ، أن يكون الموضع مقصوداً به التعظيم والافتخار ، كما في قوله :

عمرٌو أبو قابوسَ سوّاقُ العَرَبْ و [مُطعِمُ] الغُرَّافِ في اليومِ السَّغَبْ[20]

وكما في قوله :

نَصْرٌ أبو الزَّبَّانِ وهَّابُ الجزيلْ ومُكْسِبُ المعدومِ في الحَوْلِ المَحِيلْ[21]

وربما تأخر والمقصود التكثير والتعظيم أحدهما عن الآخر ، لكن يقع الفصل بينهما بالأعلام بلفظ التكني ، أو التسمي على حسب القصد ، ولا يتأخر الاسم إلاإن كانت الكنية أشهر.

ومن تقدم الاسم وتأخر الكنية والفصل بينهما بلفظ التكني ، قول جرير [رضي الله عنه[22]]

---

١٨ – لم أقف على القائل .

١٩ – المقرر في علم البيان في مثل هذا أن الذي حقه التقديم هو الأشهر والأعرف عند المخاطب ، لا عند المتكلم ؛ لأن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، أي : حال المخاطب ، وقد سبق التنويه عنه في ص ١٠٣ .

٢٠ – لم أقف على القائل .

والسغب : الجوع ، وقيل : الجوع مع التعب . وفي « أ » ومعظم

٢١ – لم أقف على القائل .

٢٢ – تكملة من « ب »

أنا جريرٌ، كُنيتي أبو عمْرو   أرجو إلـهي وأنـا منـه حَذِرْ
قد نصر الله وسعد بالقَصِرْ[23]

ومما جاء منه قد تقدمت فيه الكنية على الاسم لكونها أشهر ، وقد فصل بينهما بصريح اللفظ بالاسم ، قول أبي طلحة (رضي الله عنه) :

أنا أبو طلحةَ [واسمي زيدُ]   وفي حِبَالي كلَّ يوم صَيْدُ[24]

فإن كان الإتيان بهما على سبيل [المعارضة تعين] تقديم الكنية ، وربما اقتصر بعدها على ذكر الاسم غير مصحوب بها [اعتماداً على الشهرة] ، وكون الإعلام بوجه التفصيل قد علم ، ومنه قول سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه)[25]

قال ابن الشاهد : وكان معاوية (رضي الله عنه) قد كتب إلى سعدٍ [يحرضه على] القيام معه للطلب بدم عثمان (رضي الله عنه) ، وعن جميع أصحاب رسول الله ﷺ ، فكتب إليه سعد[26] – : / ٢٤/ب

مُعاويَ داؤك الدّاءُ العَياءُ   وليس لما تجيء به دواءُ
ويأتيني أبو حَسَنٍ عليٌّ   فلم أَرْدُدْ عليه بما يَشَاءُ
ويومٌ منه خيرٌ منك حيًّا   وميتًا أنت مِنْ ذاك الفِدَاءُ
أتطمعُ في الذي أَعْيَا عليًّا؟   علىٰ ماقد طمعتْ به العفاءُ
فأمَّا أَمْرُ عثمانٍ فَدَعْهُ   فإنَّ الأَمْرَ أهدره البَلَاءُ

وربما يكون ذلك والقصيدة مبنية على عدم المعارضة .

وإن وقعت المعارضة في أثنائها فإن ذلك لا يؤذن بالبناء على المعارضة ، قالوا :

---

٢٣ – ينظر تاريخ الأمم ٣ / ٥٧٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٤ ، والإنصاف ٢ /٧٣٣ ، والغرة المخفية ١١٩ ، وشرح اللمحة ٢ / ٣٨٢ مع اختلاف في بعضها ، وفيها شاهد آخر على النقل في الوقف .

٢٤ – ينظر البيت والترجمة في الاستيعاب ٢ / ٥٥٣ – ٥٥٥ ، وأسد الغابة ٢/٢٨٩ .

٢٥ – هنا كلمات مطموسة في « أ » لم أستطع قراءتها ، وهي ساقطة من « ب » . والكلام مستقيم

٢٦ – الأبيات في الفتوح ١ / ٥٤٦ ، والاستيعاب ٢ / ٦٠٩ – ٦١٠

والاعتماد في ذلك على براعة الاستسهلال ، إلاأن الأكثر في ذلك تجريد الكنية ثانياً ، ومن ذلك قوله يرثي يساراً أبا ليلى أبا عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه[٢٧] :

بنا مجداً أبو ليلى يَسَارُ   بصِفّينَ وحُقَّ له الفَخَارُ
أبا ليلى لقد شيَّدْتَ فخراً   لأهلك لا يُقاومه فَخَارُ
وَفَيْتَ لأحمدٍ وبنيه لمّا   وَفَّى لأُمَيَّةَ فَجَرٌ شِرَارُ
تبعت خزيمةً وابنيْ حُذيفٍ   ومَنْحَبَ ياسرٍ وهم الخيارُ
أولئك حزبُ ربِّ العرش فوزاً   تحفُّهمُ السكينةُ والوَقَارُ
فلو مالت قوافٍ من زُهيرٍ   لِنَحْوك كلِّهاكَلِمٌ بِرارُ
لقالت :إنَّ خيرالنَّاسِ جيءِ   يُنادِي في شعارهم يَسَارُ

فإن لم تقع معارضة اكتفى بالإصحاب ، كما في قوله :

أقسم باللّهِ أبو حفصٍ عُمَرْ   مامسَّها من نَقَبٍ ولا حَفَرْ[٢٨]

ويؤتى في ذلك بما تيسر الإتيان به منهما ، أعني من الكنية أو الاسم ، كما في قوله يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « رضوان الله عليه » ، وقيل : عمر بن عبد العزيز :

ياعمرَ الخيرِ جُزيتَ الجَنَّهْ   اُكْسُ بُنيَّاتي وَأُمَّهُنَّهْ
أو ياأبا حَفْصٍ لأَذْهَبَنَّهْ[٢٩]

***

٢٧ – هو يسار بن نمير الأنصاري كان هو وابنه عبد الرحمن من أنصار علي في الفتنة ، وقتل بصفين .
ينظر الاستيعاب ٤ / ١٥٨١ ، ١٧٤٤،وأسد الغابة ٥ / ٥١٤ ، ٦ / ٢٦٩
والأبيات لم أقف عليها في المصادر التي اطلعت عليها .

٢٨ – لعبد الله بن كيسبة في الخزانة ٥ / ١٥٤
وهو في ابن يعيش ٣ / ٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩١ ، وأوضح المسالك ٩١/١ ، وابن عقيل ٢١٩/٣ ، والتصريح ١ / ١٢١ ، والأشموني ١ / ١٢٩ .

٢٩ – نسبت لأعرابي في أسد الغابة ١٦٥/٤ ، وما أعظم قصته مع ابن الخطاب رضي الله عنه.
وهي في اللسان « أوس » ١٨/٦،وفي نسب قريش ٣٣ ، نسبت لأعرابي قالها في قثم بن عباس عندما كان عاملا على اليمامة ، ولكن برواية : ياقثم الخير .... ومع اختلاف الثالث كليًا .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَـ«فَضْلٍ» وَ«أَسَدْ» وَذُو ارْتِجَالٍ: كَـ «سُعَادَ» وَ«أُدَدْ»
[وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَــــزْجٍ رُكِّبَا ذَاإِنْ بِغَــيْرِ«وَيْهِ»تَمَّ أُعْرِبَا][30]

اختلف في إثبات المنقول في الأسماء ، فذهب الأكثرون إلى إثباته . وذهبت طائفة إلى عدم إثباته . محتجين بأن اللفظ لا يخلو أن ينقل خاليًا من المعنى أو [مصحوبا[31]] به . الأول : باطل ؛ لأنه يلزم منه وجود لفظ لا يدل على شيء . والثاني : باطل ؛ لاختلاف الدلالتين . والرد عليهم في غير هذا .

والمراد بالمنقول : أن يكون قد سبق له استعمال قبل العلمية

والمراد بالمرتجل : مالم يسبقه استعمال قبل العلمية .

قال في «كافيته» :

فَإِنْ خَلَا مِنْ سَابِقِ اسْتِعْمَالِ كَـ «مَذْحَجٍ» فَانْسُبْهُ لِارْتِجَالِ[32]

إلا أن المرتجل على نوعين :

أحدهما : أن تكون المادة من حيث هي لم تستعمل إلا في العلمية .

والآخر : أن يكون الذي لم يستعمل في العلمية هو الصيغة فقط .

و« أدد » من الأول ، و« سعاد » من الثاني .

والمنقول الأغلب فيه أن يكون منقولاً من جنس عيني ، ، كـ« أسد » ، أو من جنس معنوي، كـ« فضل » .

وقد كثر – أيضا – النقل من اسم الفاعل ، كـ« حارث » ومن المثال ، كـ« ضَحَّاكٍ»

ومن أقسام العلم المنقول : أن يكون نقله عن جملة[33] ، ويتعين أن لا تكون اسمية ؛ لأن الأصل في الألفاظ أن تكون باعتبار الاتحاد والتعداد مطابقة لمدلولاتها ، فيتعدد حيث يتعدد المدلول ، وتتحد حيث يتحد .

---

٣٠ – سقط من النسختين ، وقد شرحه المؤلف .

٣١ – تكملة من« ب »

٣٢ – شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٧

٣٣ – في« ب »من .

فقد كان الأصل بهذا الاعتبار أن لا يسمى بالجملة لاتحاد المدلول ، وتعداد الدليل ، فاغتفر المخالفة في الجملة الفعلية ؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد / بخلاف الجملة ٢٥/أ
الاسمية ، فإنه لا يخلو أن يكون العجز اسمًا ، أو فعلاً . فإن كان فعلا فإن الفعل لا يستغني عن الفاعل ، فيكثر التعداد .

وإن كان اسمًا غير جار على الفعل فإنه ليس مع ماقبله كالشيء الواحد ؛ إذ الوضع للمباينة ، وإنما ضمهما الإسناد .

وإن كان جاريًا على الفعل فإن اعتبرنا التحمل كان كالفعل ، وإن اعتبرنا الإعراب كان كالاسم غيرالجاري على الفعل ؛ لأن الجمل لا تؤثر فيهما العوامل .

ومن المنقول – أيضًا – المركب تركيب امتزاج واختلاط ، كـ « بعلبك » ، و« رام هرمز » وما أشبه ذلك .

و هذا إن كان مختومًا بـ « ويه » فإنه مبني في الأعرف[٣٤] ، كـ « سيبويه » و« ذاذويه » ، وما أشبه ذلك ، ونقل أبو عمر الجرمي إعرابه[٣٥] . و إن كان غير مختوم بـ « ويه » فإن فيه للعرب ثلاثة استعمالات :

أحدها : وهو الأكثر بناء الأول على الفتح ظاهرًا ، كـ « بعلبك » أو مقدرًا ، كـ «معدي كرب » ، وخالف هذا باب « القاضي » لكونه وقع حشوًا ، فالحركة غير منتقلة فأشبهت لثقلها بعدم الانتقال الضمة والكسرة . وإعراب الثاني إعراب مالا ينصرف .

والاستعمال الثاني : بناؤهما – معًا – على الفتح ، وقد أنشد بالوجهين قول امرئ القيس :

لقد أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وأهلُها ... ولا ابنُ جُرَيْجٍ في قُرى حِمْصَ أَنْكَرا[٣٦]

والاستعمال الثالث : أن يكون استعماله على حد [استعمال[٣٧]] المضاف والمضاف

---

٣٤ – في « ب » يبنى في الإعراب .

٣٥ – ينظر الارتشاف ١ / ٤٩٧ ، والتصريح ١ / ١١٨

٣٦ – في ديوانه : ٦٨ . وهو في المقتضب ٤ / ٢٣ ، والتبصرة و التذكرة ٥٧٣ .

٣٧ – تكملة من « ب »

إليه ، فيلتزم جر الثاني ، ويتعاقب على الأول الثلاثة .

***

وَشَاعَ فِي ٱلْأَعْلَامِ ذُو ٱلْإِضَافَهْ ... كَـ «عَبْدِ شَمْسٍ» وَ« أَبِي قُحَافَهْ »

العلم يكون مضافًا وغيرمضاف ، والمضاف يكون كنية وغير كنية ، وكل من الثلاثة :أعني العلم المجرد[٣٨] ، والمضاف ، والكنية يقع في المؤنث والمذكر ، كـ« زيد » و« أبي بكر » [و« عبد الله[٣٩] »] ، و« فاطمة » و« أم كلثوم » و« أمة الله » .

وقد تقدم التنبيه على ذلك .

و« عبد شمس » مثال من المضاف غير الكنية ، وعبد شمس بن عبد مناف ، أبو أمية وربيعة .

و« أبو قحافة » مثال من العلم المضاف الكنية ، وهو اسم أبي أبي بكر الصديق الأكبر (رضوان الله عليهما) .

***

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلْأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ ٱلْأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وَهْوَ عَمّْ

مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ ... وَهٰكَذَا « ثُعَالَةٌ » لِلثَّعْلَبِ

هذا هو العلم الجنسي ، والفرق بينه وبين النكرة [من نحو] المعنى مشكل وقد أكثر الناس من التفرقة بينهما ، ومن أقربها أن يقال : لحظ في العلم [الجنسي المعنى] المقتضي للتسمية ، وهو واحد ، وفي النكرة الأشخاص ، وهي متعددة ، وكِلَا الأمرين مُحْتَمِلٌ لِلْخُلْفِ ، إلَّا أنَّا وجدنا في العلم الجنسي/أحكام المعارف من نحو اللفظ ، دون النكرة . ٢٥/ب

فيمتنع من الصرف إذا انضاف إلى علة التعريف علة أخرى يقوم بهما منع الصرف كـ «أُسَامَةَ» .

---

٣٨ – في الأصل : العلم والمجرد ، ... ... ، والصواب ما أثبت .

٣٩ – تكملة من « ب » .

ويمتنع دخول «الألف» و«اللام» عليه ، ووصفه بالنكرات ، ويقع الحال منه مجرداً دون « أسد » ، فإن جميع ذلك منتف عنه ، ويقع فيه الأعلام والكنى كما تقع المعارف ، فـ« أم عريط » في تمثيل المصنف مثال من الكنية ، وهو للعقرب كما قال ، والاسم « شبوة » ، و« ثعالة » اسم للثعلب ، قال [40] :

أيُّها العائبُ سَلْمَىٰ أنت عندي كثُعَالَهْ
رَامَ عُنقُوداً فلمَّا أبصر العُنقودَ طَالَهْ
قال : هذا حامضٌ حِـ ـينَ رأى أنْ لا يَنَالَهْ

قال ابن مشرف : وربما كنوه بـ« أبي الحصين » ، قال :

إنَّ أبا الحُصَيْنِ بالصَّحراءِ لا يشتكي داءً من الأَدْوَاءِ [41]

وربما تعدد الاسم في المحل الواحد ، قالوا : « ذؤاله » للذئب ، وسموه – أيضاً – « أَوْساً » ، قال :

لِيَ كُلَّ يومٍ من ذُؤَالَهْ ضِغْثٌ يَزيدُ على إبَالَهْ
فَلَأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً أَوْساً ، أُوَيْسُ من الهَبَالَهْ [42]

استشهد به الكوفيون على جواز « جئتك زيداً » ، وقال :

لمَّا رأيتُ بالفَلَاةِ أَوْسَا لم أَدْعُ إلَّا أَسْهُماً وقَوْسَا
ولو دَعَوْتُ عَامِراً وَعَبْسَا أَصَبْتُ فيهمْ نَجْدَةً وأُنْسَا [43]

استشهد به ابن مشرف على أن الجزم في « لم يك » بحذف «النون» إجراءً لها مُجْرَى حرف العلة ، قال : ألا ترى إلى [قولهم [44]] : « إِنْجَانَه » في « إِجَّانَه » ، وإلى الردف به

---

٤٠ – لم أقف على قائله .

٤١ – لم أقف على قائله .

٤٢ – لأسماء بن خارجة

وهما في اللسان « أبل » ١١ / ٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٥.

٤٣ – لم أقف على قائله .

وهي في اللسان « أوس » ٦ / ١٧

٤٤ – في « أ » قوام

مع الواو في قوله :

لما رأيت بالفلاة ..... الأبيات

***

وَمِثْلُهُ « بَرَّةُ » لِلْمَبَرَّهْ كَذَا « فَجَارِ » عَلَمٌ لِلْفَجَرَهْ

جعلوا – أيضا – للجنس الدال على الحدث اسماً علما ، كما جعلوه للجنس الدال على العين .

فإن انضاف إلى التعريف علة أخرى يقوم بها منع الصرف امتنع الصرف ، كـ « برة » في قول المصنف ، وقيده بكونه علماً للمبرة ، ليحترز عن « برة » اسم امرأة ، فإنه خارج عن الباب .

و« فجار » كما قال » علم للفجور ، ولا أذكر « فجار » ورد لغير ذلك ، وقد وقعا – معًا – في قول النابغة الذبياني :

إِنَّا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتملْتَ فَجَارِ [٤٥]

ومثله قوله :

فقلْتُ : امْكُثِي حتَّى يَسارِ لعلَّنا نَحُجُّ – معًا – قالت : أَعَامًا وقَابِلَهْ [٤٦]

وأما « فجرة » فإنه قد ذكره بعض النحويين في العلم الجنسي الدال على الحدث – أيضا – لكن في قول المصنف يتعين أن يكون مصدراً ؛ لأن العلم لا يكون دالاً على علم لوضعه مكافئًا ، وما وضع مكافئًا تعذر أن يكون تابعًا . ومن جعله علمًا كان كـ « ذؤالة » و« أوس » .

---

٤٥ – في ديوانه ٥٥ .

وهو في الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤٦٤ ، والخصائص ٢ / ١٩٨ ، وابن يعيش ١ / ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ .

٤٦ – لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧

وهو في الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن السيرا في ٢ / ٣١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٥٦ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ ، والتصريح ١ / ١٢٥ .

اَسْمُ ٱلْإِشَارَةِ

بِـ « ذَا » لِمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أَشِـرْ
وَ « ذِي » وَ « ذِهْ » « تِي » « تَا » عَلَى ٱلْأُنْثَى ٱقْتَصِرْ

الإشارة للمفرد المذكر بـ « ذَا » كما قال لم يقع له مرادف ، وأما المؤنث فقد وقع فيه الترادف ، فيشار إليه بـ « ذِي » و « ذِهِ » و « تِي » و « تَا » ، وتختلس[1] الهاء في « ذِهِ » وتمد ، ويقال – أيضا – : « ذِهْ » و « تِهْ » / وحكم الهاء في « تِهِ » حكمها في « ذِهِ » . ٢٦/أ

ويقال – أيضا –: في الإشارة إلى المفرد المؤنث « ذَاتِ » مبنيًا على الكسر .

قال بعض أهل البيان : ووقع الترادف في المؤنث دون المذكر ؛ لكثرة وقوعه حيث يؤتى بالإشارة ، وذلك أنهم كانوا يجعلون لأمور المهنة ، ومايكثر وقوعه الأناث ، ومالايكثر وقوعه ، ومالا يقع فيه مهنة الذكور ، كالحروب ، وغير ذلك من الأمور المهمة ، قال زهير :

رَدَّ الإماءِ جِمَالَ الحيِّ فاحتملوا إلى الظَّهيرةِ أَمْرٌ بينَهُمْ لَبِكُ[2]

وقال غيره :

أَشَجَاكَ الرَّبْعُ أم قِدَمُهْ أم رَمَادٌ دَارِسٌ حُمَمُهْ ؟
لَائِحٌ في برد قدمته كَالإِمَاءِ أَشْرَفَتْ حُزَمُهْ[3]

قال : و – أيضًا – فإن الإشارة من باب الكنايات* ، وكانوا يكنون كثيرًا عن أسماء

---

١ – في هامش النسخة « ب » ٣٤/ب مانصه قوله : « وتختلس الهاء » أي : تختلس كسرتها بأن توخذ بالعجلة ، بدليل قوله : « وتمد » ؛ لأنها في الأصل كذلك ، ولهذا يفرق بين السرقة في عرف حملة الشرع وبينها بأنها أخذ الشيئ عيانا والسرقة أخذ الشيئ خفية . فيتأمل » .

٢ – ديوانه بشرح ثعلب : ١٣٧ ، واللسان « لبك » ١٠ / ٤٨٢ .
واللبك : الخلط والالتباس ، أي : ملتبس لا يستقيم رأيهم على شيء واحد .

٣ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٤ ، ٨٥
و الأول في اللسان « حمم » ١٢ / ١٥٧ وفي « ب » : كالإباء .

* ينظر تفصيلها في مفتاح العلوم ٤٠٣ ، ٤١١ ، والإيضاح للقزويني ٤٦٦ .

الإناث بخلاف الذكور .

***

وَ «ذَانِ» «تَانِ» لِلْمُثَنَّى ٱلْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ «ذَيْنِ» «تَيْنِ» ٱذْكُرْ تُطِعْ

يقـال : إذا أريد المثنى من المذكـر « ذان » ، وإذا أريد المثنى من المؤنث « تان » في حـالة الرفع ، وأما فيما سواه فإن «الياء» تأتي فيه ، فيقال : « ذين » و « تين » نصبًا وجرًا .

وجمهور النحويين على أن هذه ألفاظ وضعت للمثنى ، وليست بتثنية لمفارقتها حكم التثنية ، وفراق الحكم من حيث هو مؤذن لفراق الجنس ، لا سيما والفراق تام ؛ لأنه قد وقع بالزيادة والنقص ، والفراق التـام بالزيادة والنقص آكد في فراق الجنس ، على ماهو المقرر في علم البيان .

أمـا فـراقـه بالنقص فـإن «الألف» قـد حـذفت فـيـه ؛ إذ كـان القـيـاس لو كـان تثنيـة « ذيان » و« تيـان » أو« ذوان » و« توان » ، ولا تحـذف «الألف» في التـثنيـة ثالثـة إجماعًا ، فكيف ثانية .

وأما الفراق بالزيادة فإنه قد شددوا «النون» ، وقالوا : « ذَانِّ » ، ومنه قراءة من قرأ ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [4] .

***

وَ بِـ«أُولَى» أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ، وَٱلْمَدُّ أَوْلَى، وَلَدَى ٱلْبُعْدِ ٱنْطِقَا

ويشار بـ « أولى » إلى الجمعين ، أعني إلى جمع المذكر ، وإلى جمع الإناث .

فيقع في الباب على الجملة الترادف والاشتراك ، وهما متضادان ؛ لأن الترادف ألفاظ على معنى ، والاشتراك لفظ على معانٍ [5] .

---

٤ – آية ٣٢ من سورة القصص .

هذه القراءة منسوبة لابن كثير وأبي عمرو ، وباقي القراء من السبعة وتتمتهم من العشرة قرءوا بتخفيف النون من « فَذَانِكَ »

ينظر السبعة ٤٩٣ ، والمبسوط ٣٤٠ ، والتذكرة ٢/٥٩٤ ، والتيسير ١٧١ ، والعنوان ١٤٧ ، والنشر ٢/ ٢٤٨ ، ٣٤١.

٥ – ينظر الصاحبي ١١٤ ، والمزهر ١ / ٣٦٩ ، ٤٠٢ .

والمد أكثر من القصر ، كما قال . وهذا كله في حالة القرب ، وأما في حالة البعد فإنك تنطق فيه ، كما قال :

بِـ« ٱلْكَافِ » حَرْفًا دُونَ «لَامٍ»، أَوْ مَعَهْ وَ «ٱللَّامُ » إِنْ قَدَّمْتَ « هَا » مُمْتَنِعَهْ

يؤتى في حالة البعد بـ « الكاف » حرف خطاب مصحوبة بـ « اللام » أو معه ، وإن جئت بحرف التنبيه وهو « ها » امتنع الإتيان بـ « اللام » ، فلا يقال : « هذا لك » ، وأما قوله :

وَهٰذَا لِكَ الحربُ الذي تعرفُونَهُ تكون به الأَبْطالُ غيرَ حَوَاسِرِ[٦] / ٢٦/ب

فقد قال أبو علي : إنه على حد قوله :

فقلتُ : لعبدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ونحن بوادي عبدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ[٧]

يريد : أن « وهى » فعل ماض بمعنى « ضعف » .

وأما «كاف الخطاب» فإنها تأتي مع «هاء التنبيه» ، إلا أنه ليس بالكثير ، ومنه قوله:

رأيتُ بني غبراءَ لا يُنكِرُونَني ولا أهلُ هذاك الطِّرافِ المُمَدَّدِ[٨]

وقد تبين لك بهذا أن «الكاف» ليس مقصوداً بها المقصود باسم الإشارة ، بل الإشارة باعتبار شيء ، و «الكاف» باعتبار شيء آخر ، وقد يتفقان ، كما إذا قلت : « قام ذاك » كلُّ[٩] واحد من المدلولين مفرد مذكر .

وقد يختلفان ، كما إذا قلت : « ذاكن » مدلول الإشارة مفرد مذكر ، ومدلول الخطاب جمع مؤنث .

---

٦ – لم أقف على قائله .

٧ – لم يعرف قائله

وهو في المغني ٣١١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٨٢ ، والأشموني ٤ / ٧ .

و الشاهد فيه « وَهَىٰ » بمعنى سقط ، و « شِمْ » فعل أمر بمعنى : انظر ، والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبدالله شمه .

٨ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١ .

وهو في شرح التسهيل ١ / ٢٤٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ١٩٥، والجنى الداني ٣٤٧ ، وابن عقيل ١ / ١٣٤ ، والهمع ١ / ٧٦ ، والأشموني ١ / ١٤٤ .

٩ – في « أ » دل .

وقد عقد النحويون لهذا الباب أعني « باب المخاطبة » بابًا .

وتقريب مسائله أن يقال : أسماء الإشارة : مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع . وكل من الثلاثة : مؤنث أو مذكر.

والمخاطب كذلك : مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة : [مؤنث[10]] أو مذكر .

فصار كل واحد من البابين ، أعني من الإشارة والخطاب ستة من ضرب اثنين في ثلاثة ، وكل واحد من ألفاظ الخطاب تأتي معه الستة ، فتكون المسائل بهذا الاعتبار ستًا وثلاثين ، من ضرب ست في ست[11] .

وكان كل واحد من البابين ستة ، والأصل باعتبار الاستعمال أن يكون خمسة ؛ لأن الاشتراك في الخطاب يقع بين المؤنث والمذكر في التثنية ، وفي أسماء الإشارة في الجمع ، إلا أن الاشتراك يرتفع في النوعين بالتابع ، فتقول : « كيف ذلكما الرجل يا رجلان ؟ » و« كيف ذلكما الرجل يا امرأتان ؟ » و« كيف أولئك الرجال يارجل ؟ » و« كيف أولئك النساء يارجل ؟ » .

ومن لم يعتبر الكشف بالتابع جعل الجميع خمسًا وعشرين ، من ضرب خمس في خمس ، وسردها أن تجعل المخاطب مفردًا مذكرًا ، وتأتي معه بالستة ، فتقول : « كيف ذالك الرجل يارجل ؟ » و« كيف ذانك الرجلان يارجل ؟ » و« كيف أولئك الرجال يارجل ؟ » و« كيف تلك المرأة يارجل ؟ » و« كيف تانك المرأتان يارجل ؟ » و« كيف أولئك النساء يارجل ؟ » .

ثم تجعل المخاطب مثنى مذكرًا وتأتي معه بالستة على ماتقدم ، وكذلك حتى تنتهي إلى أن تجعل المخاطب جمع إناث وتأتي معه بالستة على ماتقدم ، فيكون المجموع ستًا وثلاثين كما قدمنا .

---

١٠ - في « أ » : مفرد ، و في « ب » ساقطه ، والصواب ماأثبته .

١١ - ينظر تفصيل هذه المسألة في الجدول الموجود في شرح الأشموني ١ / ١٤٣ .

ومن جعل المراتب ثلاثة واعتبرها حالة الخطاب ، انتهت المراتب إلى مئة وثمان ، من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين .

وتنتهي على عدم اعتبار التابع إلى خمس وسبعين ، من ضرب ثلاثة في خمس وعشرين .

***

وَبِـ « هُنَـا » أَوْ «هَهُنَا» أَشِرْ إِلَـى دَانِـي الْمَكَانِ، وَبِهِ «الْكَـافَ» صِلَا

فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ«ثَمَّ» فُهْ، أَوْ « هَنَّا» أَوْ بِـ«هُنَـالِكَ» انْـطِقَـنْ، أَوْ «هِنَّا» / ٢٧/أ

« هُنَا » و « هَـهُنَا » للقريب من المكان ، فإن اتصلت بها « الكاف » مجردة عن « اللام » أو معها « اللام » كانت للبعيد .

ومن جعل للمتوسط رتبة جعل اتصال « الكاف » مجردة عن « اللام » للمتوسط ، ومصحوبة بـ « اللام » للبعيد ، وكذا البواقي .

وأمَّا « ثَمَّ » فإنها للبعيد مطلقًا ، ولا يتصل بها «الكاف» . وقد نقل بعضهم : أنها يتصل بها «كاف الخطاب »، وأنشد :

فَثَمَّكَ إِذْ رأيتَ أبا يزيدٍ رجعت القَهْقَرى ورأيتَ ذُلَّا[١٢]

قال : وكذلك « هَنَّا » في الوجهين ، يعني في الفتح والكسر ، وهما أعني « هَنَّا » و « هِنَّا» للمكان البعيد ، ولم يأت هذا القائل بـ« هَنَّاك » ولا بـ« هِنَّاك » بشاهد ، وإنما جاء به لـ « ثَمَّ ».

فإن قاله بالقياس فليس موضع القياس للقلة ، ووجود الدافع له .

و – أيضا – فإنه يحتمل أن تكون « الكاف » زائدة على حدها في « النَّجَاءَكَ[١٣] » فإنها فيه زائدة على الصحيح ، خلافًا لمن قال : إنها للخطاب ، لثبوتها على حالة واحدة ، مع[١٤] اختلاف أحوال المخاطب . وقد أبعد من قال : إنها باقية من « بنفسك » ؛ لعدم

---

١٢ – لم أقف على قائله .

١٣ – ينظر شرح التسهيل ١ / ٢٤٦ – ٢٤٨ .

١٤ – في « أ » على .

الحاجة إلى هذا التقدير .

والمعروف في « هَنَّا » وماتفرع منه ، و« ثَمَّ » أنها للمكان .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنها تكون للزمان ، نقله المصنف ، واختاره في « شرحه للتسهيل[15] » .

ومن وقوع « هُنَالِكَ » للمكان ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً ﴾[16] الإشارة – والله أعلم – إلى ماتقدم من قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾[17] ، ومن ذلك قول زهير :

إذا السَّنَةُ الشَّهباءُ بالنَّاس أَجْحَفَتْ ... ونال كرامَ النَّاسِ في الحجرة الأَكْلُ

رأيتُ ذوي الحاجات عند بيوتهمْ ... قَطِيناً بها حتى إذا أنبتَ البَقْلُ

هُنَالِك إنْ يُستخبلوا المالَ يُخبلوا ... وإنْ يُسألُوا يُعطُوا ، وإنْ يُوسِرُوا يُغلُوا[18]

ومن وقوع « ثَمَّ » للمكان . قوله :

فَثَمَّ أَقِلْ واصبر فلِلنَّفس نفرةٌ ... عن الموت يأباها الكرام ذوو القِدَمِ[19]

ومن وقوع « هَنَّا » للمكان » ، قوله :

حنَّتْ نوارُ ولات هَنَّا حنَّتِ ... وبدى الذي كانتْ نوارُ أَكَنَّتِ[20]

وجميعُ ما استشهد به للزَّمانِ مُحتَمِلُ المكَانَ ، ومما استشهد به للزمان ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَاأَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَاكَانُوا

---

١٥ – ١ / ٢٥٠ – ٢٥١ .

١٦ – آية ١١ من سورة الأحزاب

١٧ – آية ١٠ من سورة الأحزاب .

١٨ – في ديوانه بشرح ثعلب : ١٠٥ ، ١٠٦

١٩ – لم أقف على قائله .

٢٠ – نسب لشبيب بن جعيل ، كما نسب لحجل بن نضلة

وهو في الشعر والشعراء ١ / ٩٦ ، و شرح التسهيل ١ / ٢٥١ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، و توضيح المقاصد ١ / ٢٠٠ ، والجنى الداني ٤٨٩ ، وتخليص الشواهد ١٣٠ ، والمغني ٦٥٥ .

يَفْتَرُونَ ﴾[21] والمكان فيه محتمل .

واستشهد له – أيضا – ، بقول الشاعر :

ألم يَبْلُغْكُمُو يومُ النِّسَارِ وَوَقْعُ السُّمْرِ في اللَّبَبِ المُدَارِ
هُنالك صَدَّ أهلَ العجز عَجْزٌ عن الشِّيمِ الحَمِيدةِ والفَخَارِ[22]

والمكان محتمل .

وقد استشهد لزمان « ثَمَّ » ، بقوله :

ويومَ بُزَاخَةَ أنتمْ خَزَايا وكان الفَضْلُ فيه لآل قَيْلَهْ / ٢٧/ب
فَثَمَّ لَبِسْتُمُ للقومِ ثوبًا يجرُّ عليكمُ لِلفَضْلِ ذَيْلَهْ[23]

[والمكان محتمل][24] .

ومما استشهد به لزمان « هَنَّا » ، قوله :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جاء منها بِطَائِفِ الأَهْوَالِ[25]

والمكان محتمل .

---

٢١ – آية ٣٠ من سورة يونس .

٢٢ – لم أقف على القائل .

٢٣ – لم أقف على القائل .

٢٤ – تكملة من « ب » استحسنتها .

٢٥ – للأعشى في ديوانه ٥٣

وهو في الخصائص ٢ / ٤٧٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٧ ، والمقرب ١ / ١٠٥ ، ورصف المباني ١٧٠ ، والتصريح ١/ ٢٠٠ ، والهمع ١ / ١٢٦ .

الْمَوْصُولُ

مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ «الَّذِي» الأُنْثَى «الَّتِي»   وَ « الْيَـــا » إِذَا مَا ثُنِّيَـا لاَتُـثْـبِـتِ
بَـلْ مَـاتَـلِـيْـهِ أَوْلِـهِ الْـعَلَامَـةْ   وَ «الـنُّـونُ» إِنْ تُشْـدَدْ فَـلَا مَلَامَهْ
وَ«النُّونُ» مِنْ « ذَيْنِ» وَ« تَيْنِ» شُدِّدَا   - أَيْضًا - وَتَعْوِيــــضٌ بِذَا كَ قُـصِدَا

سمي هذا النوع موصولاً ؛ لأنه لا بد له من شيء يتصل به

قال أبو علي[1] : وهو على حد اصطلاحهم في « المفعول له » ، المعنى فيه مفعول له الفعل المتقدم ، فحذف ماتعلق بالمفعول . وهذا معناه موصول به مابعده ، فحذف – أيضا – ماتعلق بالموصول . وهو أعني الموصول على نوعين :

موصول اسمي ، وهو هذا ، وموصول حرفي وهو : « أَنْ » و« أَنَّ » و« ما » و« كي » في بعض ماتستعمل فيه .

والفرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي :

أن الموصول الحرفي يسبك منه ومما بعده مفرد ، بخلاف الاسمي .

و – أيضًا – فإن الاسمي يستدعي ذكرًا يعود له ، بخلاف الحرفي .

و – أيضًا – فإن الاسمي يصح استعماله دون مابعده في بعض الحالات بخلاف الحرفي.

وكأن المصنف لما لم يتعرض لذكر الحرفي ، احترز منه بإضافة الموصول للأسماء ، فقال : « موصول الاسماء » .

و« الذي » للمفرد المذكر ، و« التي » للمفرد المؤنث ، علم بتعيين « التي » للأنثى [تعيين[2]] « الذي » للذكر ؛ لأنه قد جيء معه في نسق ، فلما أخرج أحد المتناسقين

١ – الإيضاح : ٩٧ ، ٢١٨ قريب منه

٢ – تكملة من « ب »

بحكم ، علم أن للمتناسق الآخر المقابل[3] له على التمام ، على ماهو المقرر في علم البيان[4] .

وإذا أريد المثنى في الضربين : قيل : « اللذان » في الأول رفعًا ، و« اللذين » نصبًا وجرًا ، و« اللتان » للثاني رفعًا ، و« اللتين » نصبًا وجرًا .

وجمهور النحويين : على أن هذا ليس بتثنية حقيقة ، وإنما هي صيغ موضوعة للمثنى ، لما تقرر من أن فراق الشكل مؤذن بفراق الجنس ، لا سيما والفراق تام منسحب على النوعين ، أعني الزيادة والنقصان .

بيان الزيادة أن «النون» قد شددت ، وذلك زيادة ؛ لأنها مشفعة بأخرى ، لما تقرر أن الحرف المشدد من حرفين .

والتشديد مسموع في الرفع ، وأما في حالة النصب والجر فإن البصريين يمنعون من التشديد ؛ لأنه على خلاف القياس ، فلا يتعدى محله الواقع به .

والكوفيون يجوزون ذلك ، وتبعهم المصنف ، ورأى أن التشديد المقصود به التعويض، وذلك المعنى من التشديد موجود / في حالة النصب والجر ، كما هو في حالة ٢٨/أ الرفع .

ولقائل أن يقول بالتفرقة ؛ لأنه في حالة النصب والجر يلاقي المثل ، وملاقاة المثل من حيث هي مقتضية للحذف ، بخلاف حالة الرفع .

وما كان من الحذف له مقتض لم يقع فيه تعويض ، بخلاف غير المقتضي . ألا ترى إلى التعويض في « عدة » ، وعدمه في « يعد » .

وأما الفراق من نحو النقص فإن « الذي » كـ« الشجي » ، و« الشجي » إذا ثني لم تحذف منه «الياء» ، فتقول : « الشجيان » رفعًا ، و« الشجيين » نصبًا وجرًا .

فكان القياس – أيضًا – أن يقال : « اللذيان » رفعًا ، و« اللذيين » نصبًا وجرًا ، فحذفت «الياء» في اللفظين ، أعني في « الذي » و« التي » .

---

٣ – في النسختين : لمقابل .

٤ – هذا النوع يسميه البيانيون الإيجاز بالحذف ، حيث حذف الجار والمجرور ، وتقدير الكلام : موصول الأسماء « الذي » للمذكر ......

وأُوْلِى ماتليه «الياء» - وهو « الذال » في « الذي » و « التاء » في « التي » - على علامة التثنية، وهي الألف رفعًا ، والياء نصبًا وجرًا، وإلى جميع ذلك الإشارة في الثلاثة الأبيات.

لكن ذلك يمنع كون ذلك تثنية ، خلافًا للمصنف ومن قال بقوله .

***

جَمْعُ «الَّذِي» «الْأُلَى» «الَّذِينَ» مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِـ «الْوَاوِ» رَفْعاً نَطَقَا

أما « الذي » فإن « الذين » لا يكون جمعًا له للزومه حالة واحدة في الرفع والنصب والجر

وأما من قال : « اللذون » في حالة الرفع ، كما في قوله [5] :

إذا مارُمْتَ في أسدٍ فُجورا بدا أهلُ الحَفَائظِ واللَّذُونَا

عليهم سَابِغاتٌ مُحكَمَاتٌ وَإِنْ قالوا : نَزَالِ فَنَازِلُونَا

وكما في قوله :

نحن اللَّذُونَ صَبَّحوا الصَّباحا يومَ النُّخَيْلِ غَارةً مِلْحَاحَا [6]

فيقرب أن يقال : بالجمعية لزوال المفارقة في الضربين ؛ إذ «النون» لم يسمع لها في الجمع تشديد ، وأما «الياء» فإنها تحذف في الجمع قياسًا مطردًا . ألا ترى أن « الذي » كما قدمنا، كـ « الشجي » ، ولو جمعت « الشجي » بـ « الواو » و « النون » لقلت : « الشجون » بحذف الياء ، واستيلاء «الواو» على ماقبلها .

وأما مع «الياء» ، فهل كسر ماقبلها للاستيلاء ، أو للكسر الأصلي ؟ خلاف .

وتأتي « الألى » بمعنى « الذين » ، قال أبو علي : وذلك في الشعر ، كما في قوله :

رأيتُ بني عمِّي الأُلَى يَخْذِلُونَنِي على حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ [7]

---

٥ - لم أقف على القائل .

٦ - لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ ، كما نسب لليلى الأخيليه في ديوانها ٦١ ، أو لأبي حرب الأعلم .
وهو في الأزهية ٢٩٨ ، وابن الناظم ٨٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٠٢ ، وتخليص الشواهد ١٣٥ ، وابن عقيل ١٤٤/١ ، والتصريح ١ / ١٣٣ ، والهمع ١ / ٢٦٠ ، والأشموني ١ / ١٤٩ .

٧ - لعمرو بن أسد الفقعسي .
وهو في الحماسة البصرية ٧٥/١ ، والمساعد ١٤٣/١ ، والتصريح ١٣٢/١ ، والهمع ٨٣/١ .

وكما في قوله :

يا ابنَ الأُلَى غيرَ زَجْرِ الخَيلِ ماعَرَفُوا　　　إذْ تَعْرِفُ العُرْبُ زَجْرَ الشَّـاءِ والعَـكَرِ[8]

ومن غريب ماقيل فيه : إنه « أولاء » الواقع في اسم الإشارة ، ألزم القصر ، وصحبته «الألف» و «اللام» ؛ لأن الإشارة والموصول متفقان في الإبهام ، ولهذا وقع الاتفاق بينهما في أحكام كثيرة .

ولما كان « أولاء » في الإشارة واقعًا على الجمعين ، أعني جمع الإناث ، وجمع الذكور كما تقدم ، [وقع] – أيضا – « الألى » للجمعين ، أعني جمعي الإناث والذكور .

٢٨/ب فأما جمع الذكور فكما قَدَّمْنا ، وأما جمع الإناث فكما في قوله : /

وأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامةٍ　　　فَكُلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَفْصَمَا[9]

ووقعت – أيضا – لغير العاقل ، أعني « الألى » ، في قوله[10] :

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قد تَمَلَّتْ شبابَنَا　　　قديمًا فَتُبْلِينَا المَنُونُ وما نُبْلِي

وَتُفْنِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلَى　　　تَرَاهُنَّ خَلْفَ القَوْمِ كَالْحِدَإِ القُبْلِ

كما وقعت « أولاء » [أيضا[11]] على غير العاقل ، في قوله :

ذُمَّ المنازلَ بعد مَنزلةِ اللِّوَى　　　والعيشَ بعد أُولئك الأيامِ[12]

وقد قيل : إن الرواية : « أولئك الأقوام » .

---

٨ – للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٥٨ .

٩ – في اللسان « فصم » ١٢ / ٤٥٣ منسوب لعمارة بن راشد .

وهو في شرح التسهيل ١ / ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٤ ، وشرح ابن عقيل ١/١٤٥ .

١٠ – لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١ / ٩١ ، ٩٢ .

وبيت الشاهد في شرح التسهيل ١ / ١٩٣ ، وشرح الكافيه الشافية ١ / ٢٧١ ، وشرح الألفيه لابن الناظم ٨٥ ، وتخليص الشواهد ١٣٩ ، وابن عقيل ١ / ١٤٢ ، والتصريح ٢ / ٢٩ .

١١ – تكملة من « ب » .

١٢ – لجرير في ديوانه ٩٩٠ ، وفيه « الأقوام » بدل « الأيام » .

وهو في المقتضب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٩٦ ، وابن عقيل ١ / ١٣٢ .

لكنه قد ثبتت الإشارة بـ « أولاء » لغير الأناسي ، وماجرى مجراهم ، ومنه حديث يزيد بن زياد ، عن محمد بن كعب القُرظيّ ، قال : قال : معاويةُ بن أبي سفيان ، وهو على المنبر: « أَيُّها النَّاسُ ، إِنَّهُ لا مَانِعَ لما أَعْطَى اللَّهُ ، ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ اللَّهُ ، ولا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْهُ الجَدُّ ، مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ » ثُمَّ قال : « سَمِعْتُ هَؤُلاءِ الكَلِمَاتِ مِنْ رُسولِ اللَّهِ ﷺ على هَذِهِ الأَعْوَادِ[13] » .

***

بِـ«اللَّاتِ» وَ«اللَّاءِ[14]»«الَّتِي» قَدْ جُمِعَا　　وَ« اللَّاءِ » كَـ « الَّذِينَ » نَزْرًا وَقَعَا

« التي » جُمِعَ بـ « اللَّاتِي » و« اللَّائِي» ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ[15]﴾ ، وكما في قوله (عز وجل) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ[16] ﴾ .

ويجمع – أيضا – على « اللَّوَاتِي » و« اللَّاءِ » و« اللَّوَاءِ » ، قال الشاعر :

من اللَّوَاتِي واللَّوَا واللَّاتِي　　زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِرَتْ لِدَاتِي[17]

وقال آخر :

وكَانَتْ من اللَّا لا تُعَيِّرُ بِابْنِهَا　　إذا ماالغُلامُ الأَحْمَقُ الأُمَّ عَيَّرَا[18]

---

١٣ – هذه الرواية وردت في الموطأ ، في كتاب القدر ، باب جامع ماجاء في أهل القدر ٢/٩٠٠ ، ح ٨ . كما رواه الشيخان ، ولكن مع اختلاف يسير ، فالبخاري بشرح ابن حجر ٦/٢١٧ ، في كتاب فرض الخمس ح ٣١١٦ . ومسلم بشرح النووي ١٣ / ٦٧ ، في كتاب الإمارة ، باب قوله ﴿ﷺ﴾ لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين ....الخ .

١٤ – في النسختين : بـ « اللاء » و« اللات » التي ......

١٥ – آية ٤ من سورة الطلاق .

١٦ – آية ٥٠ من سورة الأحزاب .

١٧ – لم يعرف القائل .

وهو في مجاز القرآن ١/١١٩ ، والشعر والشعراء ١/٨٨ ، وإيضاح الشعر ٤٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٤ ، وشرح الجمل ١/٩٣ ، ١٨٧ .

١٨ – للكميت في ديوانه ١ / ٣١٧

وهو في إيضاح الشعر ٤٦٤ ، والأزهية ٣٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٦١ ، وشرح التسهيل ١/١٩٥ ، والمساعد ١ / ١٤٤ .

والمعروف في « اللاء » وقوعه بمعنى « اللاتي » كما قدمنا ، وقد تقع بمعنى « الذين » قليلاً كما قال ، ومنه قوله :

من اللَّاءِ إذا ماكُنْتَ فيهمْ رأيتَهُمُ ذوي ثِقَةٍ وحَزْمِ
يُوَالُون الضَّعيفَ ولا تَراهُمْ يُنَاوُونَ الفقير لِفَرْطِ عَدْمِ [19]

وقوله :

على اللَّاءِ رُمُوا بقليبِ بَدْرٍ هَوَامٌ ثُمَّ بَعْثٌ للجحيمِ
هُنَالِكَ شَيْبَةٌ وابنا نَبِيهٍ وعُتْبَةُ والجَهُولُ أبو حَكِيمِ [20]

وهذا البيت هكذا وقع : « وابنا نبيه » ، ويحتمل أن يكون الأصل : « ابنا أبي نبيه » فحذف المضاف وأُقِيم المُضَافُ إليه مُقَامَه ؛ لأَنَّ المقتولَين « يوم بدر » هما : نبيه ، ومنبه ابنا الحجاج ، قتلا في جملة من قتل من المشركين [21] .

***

وَ « مَنْ » وَ « مَا » وَ « أَلْ » تُسَاوِي مَاذُكِرْ
وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ
وَكَـ « الَّتِي » - أَيْضًا - لَدَيْهِمْ « ذَاتُ »
وَمَوْضِعَ « اللَّاتِي » أَتَى « ذَوَاتُ [22] »

« من » و « ما » تساوي جميع ماذكر باتفاق من العرب ، فتقع « من » على « الذي » و « التي » و « اللذان » و « اللتان » و « اللاتي » و « الذين » وكذلك « ما » ، إلا في « الذين » فإنها لاتقع عليه اتفاقًا ، بل عند بعض النحويين دون بعض .

29/أ فقولنا : أولاً اتفاقًا ، باعتبار المجموع ، أي : يوجد ذلك / في مجموعهما [اتفاقًا].

ومن وقوع « ما » على « الذين » [قول قيس بن المكشوح يخاطب خاله عمرو] بن معديكرب

---

19 - لم أقف على القائل .

20 - لم أقف على القائل .

21 - ينظر السيرة لابن هشام 1 / 712 - 713 ، والدرر في اختصار المغازي والسير 74 - 75 .

22 - سقط من النسختين مع أنه شرحه .

فلـو لاقيتني لاقيتَ قِرْنًا ... وودَّعتَ الحبائبَ [بالسَّلامِ]

لعلَّك مُوعدي ببني زبيدٍ ... وماجمَّعْتَ من قومٍ لِئَامِ [٢٣]

وقول أم خالد بن الوليد ، في جنازة ابنها خالد[٢٤] :

أنت خيرٌ من عامرٍ وابن وقَّـــا ... صٍ وماجمَّعوا ليوم القِتَالِ

أشجاعٌ؟ فأنت أشْجَعُ من لَيْــ ... ـثٍ هُموسِ السُّرَىٰ أبي أشبالِ

أجـوادٌ ؟ فأنت أجودُ من صَـوْ ... بِ غَمَــامٍ مُجَلْجِلٍ هَطَّالِ

ملــكٌ ماجدٌ تقوم له النَّــا ... سُ جميعًا قيامَهُمْ للهِلَالِ

ومنع بعضهم وقوع « ما » على « الذين » إلا إذا كان مختلطًا بغيره ، أعني أن تكون واقعة على العاقل وغيره ، والصحيح الجواز .

و « أل » كذلك – أيضا – إلا أن « أل » تتعين بما دخلت عليه مايقع عليه ، فتقول : « القائم » و « القائمة » و « القائمان » و « القائمتان » و « القائمون » و « القائمات » .

وأما « ذو » فإنها لا تكون موصولة إلا عند طيئ ، وأكثرهم يجعلها ، كـ « مَنْ » أعنى أنه يوقعها على جميع ماتقع عليه « مَنْ » .

وبعضهم يوقع على المفرد المؤنث « ذَاتُ »، وعلى جمعه « ذَوَاتُ » ، ومن المنقول عنهم: « بِالْفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهْ ، وَالكَرَامَةِ ذَاتُ فَضَّلَكُمْ اللَّهُ بَهْ »[٢٥] يريد : بِهَا ، فنقل إلى المتحرك وأسكن الهاء ، فزالت الصلة ، أعني «الألف» ، وقوله :

جلبتُها من أَيْنُقٍ سَوَابِقٍ ... ذَوَاتُ ينهضْنَ بغير سَائِقٍ [٢٦]

---

٢٣ – هما في الاستيعاب ٣/١٣٠٠ ، وهامش الإصابة ٣/٢٤٦ ، والأول في أسد الغابة ٤/٤٤٧ .
وفي « ب » اللمسوح ، والصواب ماأثبت .

٢٤ – توفي خالد في خلافة عمر رضي الله عنهما سنة ٢١ هـ في المدينة ، وقيل في حمص ، وبعض هذه الأبيات مع اختلاف في بعض ألفاظها في البداية والنهاية ٧/١١٦ – ١١٧ ، ولما سمعها عمر قال : صدقت والله إن كان لكذلك .

٢٥ – هذا القول نسب للفراء ، ينظر شرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ .

٢٦ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٠ .
وهو في الأزهية ٢٩٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٥ ، والمقرب ١ / ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٧٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٩ .

***

وَمِثْلُ «مَا» «ذَا» بَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامِ أَوْ « مَنْ » إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

تقع « ذا » موصولة بعد « ما » و« من » الاستفهاميتين ، بشرط أن لا تقع أعني « ذا » ملغاة .

ومعنى ملغاة : أن تكون تكملة لـ « أي » مقدرة بشيء ، فإذا كان كذلك لم تكن «ذا» موصولة ، بل تكون هي والاستفهام شيئًا واحدًا ، وتقع على مايقتضيه الحال ، ويتبين أحد القصدين من الآخر في الجواب في بعض الصور .

فإذا قلت : « ماذا صنعت ؟ » احتمل الوجهين :

فتحتمل أن تكون « ذا » مقدرة بشيء تكملة لـ « أي » في التقدير ، فيكون : « ماذا » بكماله مفعولاً لـ « صنعت » مقدماً عليه ، وجواب هذا نصب ، فتقول : « خيراً » أو ماأشبه ذلك .

ويحتمل أن تكون « ذا » بمعنى « الذي » ، فتكون « ما » مبتدأ ، و« ذا[27] » خبره ، وجواب هذا رفع ، فتقول : « خَيْرٌ » ، وعلى الوجهين القراءتان في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[28] . قراءة الستة بنصب « الْعَفْوَ » على أن تكون « مَاذَا » مفعولاً مقدماً لـ « يُنفِقُونَ » .

وقرأ أبو عمرو وحده « قُلِ الْعَفْوُ » بالرفع / على أن يكون التقدير : ماالذي ينفقون . ٢٩/ب

فلو قلت : « ماذا أصابك » أو « ماذا ردك عني » وماأشبه ذلك مما يكون العائد مرفوعًا ، لم يتبين أحد القصدين من الآخر في الجواب وحده إلا بأمر آخر ينضم إليه .

والكلام في « من » كالكلام في « ما » . ومما وقعت فيه « ذا » بعد « ما[29] » موصولةً ، قوله:

---

٢٧ – في « أ » الذي .

٢٨ – آية ٢١٩ من سورة البقرة .

وينظر السبعة ١٨٢ ، والمبسوط ١٤٦ ، والتذكرة ٣٣٣/٢ ، والتبصرة ١٦٠ ، والتيسير ٨٠ ، والإقناع ٦٠٨/٢ ، والنشر ٢٢٧/٢ .

٢٩ – في « أ » ما بعد ذا .

أَلَا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ　　أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وبَاطِلُ[٣٠] ؟

فإنه لو كان المعنى : أي شيء ، لقال : « أنحباً » .

ومما وقعت فيه « ذا » موصولة بعد « من » ، قوله :

وَمَنْ ذَا يُبتلى بأبي أُنيسٍ　　فيرجعُ والأمورُ لها سَدَادُ

أعامرُكُمْ أمِ الجعديُّ كَعْبٌ　　أمِ المرهوبُ عمرو أمْ زِيَادُ[٣١] ؟

وقوله :

مَنْ ذَا أصبتَ أَزُهيرٌ أم زُفَرْ ؟　　مالي عليهما إذًا مِنْ مُصْطَبَرْ[٣٢]

وهذا كله إنما هو على الاختيار والأكثر ، وإلا فقد يجاب المرفوع بالمنصوب ، وبالعكس .

وممَّا يعد من الملغى على قوله　أن تتعين للإشارة ، وذلك بوقوع « الذي » بعدها ، كما إذا قلت : « ماذا الذي صنعت » و« من ذا الذي قام » ، فإن « ذا » في مثل هذا ملغاة عن أن تكون موصولة ؛ إذ الموصول لا يدخل على الموصول ، وأنشد أبو علي لذلك :

وَمَنْ ذَا الَّذي لَاقَى كمثْلِ لِقَائِنَا　　وأصبحَ ذَا لُبٍّ يقولُ ويَسْمَعُ[٣٣]

لكن إطلاق الإلغاء على مثل هذا فيه بُعْدٌ ، والذي ينبغي أن يقال : بشرط أن لا يقع بعدها موصول ، أو تتعين للإشارة .

***

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ　　عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

الجميع يستلزم وقوع صلة بعده ، ولذا سمي موصولاً ، وسيأتي قريباً التعريف بالصلة ،

---

٣٠ – للبيد　في ديوانه ١٣١ .

وهو في معاني القرآن ١ / ١٣٩ ، ومجالس ثعلب ٤٦٢ ، والأصول ٢ / ٢٦٤ ، والجمل ٣٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٤ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٩ ، و شرح التسهيل ١ / ١٩٧ .

٣١ – لم أقف على القائل .

٣٢ – لم أقف على القائل .

٣٣ – لم أقف على القائل .

ولاغنى[٣٤] من ضـمـير عـائد على الموصـول لائق بالمحل من إفـراد أو تثنية أو جـمع أو تذكـير أوتأنيث ، وسيأتي التعريف به قريباً إن شاء الله تعالى .

***

وَجُمْلَةٌ أَوْ[٣٥] شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ، كَـ«مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ»

الصلة كما قال : جملة أو شبيه بها ، والجملة على ضربين :

اسمية : وهي المصدرة باسم ، سواء كان الجزء الثاني اسمًا ، كما إذا قلت : « جاءني الذي أبوه منطلق » ، أو فعلاً ، كما إذا قلت : « جاءني الذي أبوه ينطلق » .

والضرب الثاني : **فعلية** : وهي المصدرة بفعل ، ولا بد إذ ذاك من أن يكون الجزء الثاني اسمًا ؛ لأنه لا يكون كلام من فعلين ، كما إذا قلت: « جاءني الذي قام أبوه » .

والشبيه بها على ضربين :

أحدهما : أن يكون ظرفًا ، كما إذا قلت : « جاءني الذي عندك » .

والضرب **الثاني** : أن يكون مجرورًا ، كما إذا قلت : « جاءني الذي في الدار » .

وقد مثل المصنف للظرف ، بقوله : « مَنْ عِنْدِي » وللجملة الاسمية والجزء الثاني فعل ، بقوله : « «الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ » . والجميع جملة واحدة ، وهو مما وقع فيه الإخبار بالموصول عن الموصول ، وهو في المتغاير/ اللفظي ، كما في كلام المصنف ، متفق عليه . ٣٠/أ

والصحيح – أيضا – [جوازه في المتعلق] اللفظي ، بشرط تغاير الصلة بوجه ما ، كما إذا قلت : « جاءني الذي جاءك » .

ولا التفات إلى من منع اعتمادًا على أن الصلة قد تحذف ، فيلزم من ذلك اتحاد المبتدأ والخبر لفظًا ومعنى ؛ إذ الحذف هنا ممتنع .

و – أيضا – فإنما يكون الحذف عند فهم المعنى ، وإذا فهم المعنى وجد التغاير .

***

٣٤ – في « ب » عن .

٣٥ – في النسختين : وشبهها .

وَصِفَةٌ [٣٦] صَرِيحَةٌ صِلَةُ «أَلْ» وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلّ

صلة « أل » صفة صريحة كما قال ، فيدخل في ذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، واسم التفضيل ، وما اقتضى من الصفات امتلاء ، أوعكسه ، كـ « ريان » و« ملآن » و« ظمآن » و« عطشان» وما أشبه ذلك .

واقتصر جماعة من النحويين على اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وجعلها فيما عدا ذلك للتعريف .

والاحتراز بقوله : « صريحة » عن مثل : «الحارث» ، و«القاسم» ، وما أشبه ذلك مما خرج عن الصفة إلى الاسم . وعن مثل : «الأجرع» و«الأبطح» ، وماأشبه ذلك مما غلب فيه إقامته مقام الموصوف . ومجيئها بالمضارع قليل كما قال ، ومنه قوله :

وذو المال يُؤتى مالَه دون عِرضه لِمَا نابه والطَّارقُ اليَتَعَمَّدُ [٣٧]

وكقوله :

يقول الخَنا وأبغضُ العُجْمِ ناطقًا إلى ربه صوتُ الحِمار اليُجَدَّعُ [٣٨]

وكقوله :

ماأنت بالحكمِ التُّرْضَىٰ حكومَتُهُ ولاالأصيلِ ولا ذِي الرأيِ والجَدَلِ [٣٩]

وكقوله :

---

٣٦ – في « أ » وصلة .

٣٧ – سبق الاستشهاد به في ص ٣٥ ، هامش ٤٢ .

٣٨ – لذي الخرق الطهوي

وهو في النوادر ٦٧ ، والمسائل العسكرية ١٥٤ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ١٤٤/٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، ورصف المباني ١٦٣ .

٣٩ – للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والمقرب ١ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، والجنى الداني ٢٠٢ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ ، والتصريح ١ / ٣٨ .

فيُسْتَخْرَجُ اليربُوعُ من نَافِقَائِهِ ومن جُحْرِه بالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ[40]

وأقل منه مجيء الصلة جملة اسمية ؛ لأن المضارع من حيث هو شبيه باسم الفاعل ، ولذلك تتفق فيهما ، أعني في اسم الفاعل والمضارع الحركات والسكنات وعدد الحروف ، ومما جاء فيه وصل « أل » بجملة اسمية ، قوله :

مِنَ القومِ الرَّسولُ اللَّهِ منهمْ لهُمْ دانَتْ رِقَابُ بني مَعَدِّ[41]

* * *

«أَيٌّ» كَـ«مَا» وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

« أي » كـ « ما » كما قال ، فتقع على « الذي » و « التي » وتثنيتهما وجمعهما ، هذا هو الكثير .

وقد تلحقها «التاء» للتأنيث ، فتقول : « جاءتني أية قامت » بمعنى : « جاءتني التي قامت » .

واستحسن بعضهم – هنا – حذف «التاء» من الفعل ، بخلاف « جاءتني التي » ؛ لأن اللفظ في « أية » صالح [لإسقاط][42] « التاء » مع بقاء الدلالة على التأنيث .

ولها في استعمالها أربع حالات :

أحدها : استعمالها موفرة من الجانبين ، أعني من الإضافة ، وتمام الصلة ، كما إذا قلت: « جاءني أيهم هو منطلق » .

الثاني : عكسها ، وهو استعمالها محذوفة صدر الصلة ، مقطوعة عن الإضافة ، كما إذا

---

٤٠ – لذي الخرق الطهوي .
وهو في نوادر أبي زيد ٦٧ ، وسر الصناعة ١ / ٣٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٢٥/١ ، ١٤٣/٣ ، ورصف المباني ١٦٢ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ .

٤١ – لم يعرف قائله
وهو في اللامات ٥٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٢ ، ورصف المباني ١٦٢ ، والجنى الداني ٢٠١ ، والمغني ٤٩/١ ، وابن عقيل ١ / ١٥٨ ، والأشموني ١ / ١٦٥ .

٤٢ – في « أ » للاسقاط .

قلت : / « جاءني [أي منطلق » . ٣٠/ب

الثالثة :] توفيرها باعتبار تمام الصلة وقطعها عن الإضافة ، كما إذا قلت : « جاءني أي هو منطلق » .

الرابعة : العكس ، وهي توفيرها باعتبار الإضافة وحذف صدر الصلة ، كما إذا قلت : « جاءني أيهم منطلق » .

والثلاث المتقدمات هي فيها معربة على جهة الوجوب ، وهذه الحالة الرابعة بعضهم أعرب فيها ، فيكون لها الإعراب مطلقًا كما قال ، وبعضهم : بنى فيها ، والبناء هو الكثير ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا[43]﴾ قراءة السبعة بالضم على البناء ، وقرئ شاذًا بالنصب على الإعراب[44] ، ويروى هذا البيت:

إذا ما مررتَ على مالكٍ فسلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[45]

بضم « أي » على البناء ، وجرها على الإعراب .

وإلى الحالات الثلاث التي يتعين فيها الإعراب الإشارة بقوله :

... وَأُعْرِبَتْ مَالَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

فإن « ما » ظرفية مصدرية ، التقدير : مدة عدم وقوعها مضافة ، وصدر وصلها محذوف . فيدخل فيما قبل التوقيت الحالات الثلاث كما تقدم ، وفيما [بعد[46]] التوقيت الحالة الرابعة .

فإن قيل : فإن الإضافة من حيث هي مقتضية للإعراب ، فكيف وقعت هنا مقتضية للبناء ؟ قيل : عدم الإضافة هنا آكد في اعتبارها ، أعني في اعتبار الإضافة ؛ لأنَّه جُعِلَ فيها

---

٤٣ – آية ٦٩ من سورة مريم .

٤٤ – قراءة الشذوذ نسبت لمعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، وطلحة بن مصرف ، وزائدة عن الأعمش .
ينظر الشواذ ٨٨ – ٨٩ ، والكشاف ٢ / ٤١٩ ، والبيان ٢ / ١٣٣ ، والإملاء ٢ / ١١٥ – ١١٦ ، والبحر ٦/٢٠٩ .

٤٥ – لغسان بن وعلة .
وهو في الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٢٤٤ ، وابن عقيل ١ / ١٦٢ ، والتصريح ١ / ١٣٥ ، والهمع ١/ ٨٤ .

٤٦ – في « أ » قبل .

اللفظ مشعراً بذاته بالإضافة ، وأُجْرِي مُجْرَى « كُلٍّ » و « بَعْضٍ » في اقتضاء ذات اللفظ للإضافة ، وليس هذا الحذف ، أعني حذف صدر الصلة خاصاً بـ « أي » ، بل يكون – أيضا – في غيرها ، كما قال :

... ... وفي ذا الحذف أيًا غير « أي » يقتفي

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَاالْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ «أَيٍّ» يَقْتَفِي
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوْاأَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ، كَـ «مَنْ نَرْجُو يَهَبْ»

حذف صدر الصلة في غير « أي » مشروط بطول الصلة ، ومن أمثلة سيبويه (رحمه الله) في ذلك : « مَاأَنا بالَّذي قَائِلٌ لك سُوءاً[٤٧] » .

فإن لم يوجد طول فإنه يكون الحذف شاذًّا ، كما في قوله :

مَنْ يُعْنَ بالحمد لا يَنْطِقْ بِمَاسَفَهٌ ولا يَحِدْ عن سبيل المجْدِ والكَرَمِ[٤٨]

وقرئ شاذًا : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَابَعُوضَةٌ ﴾[٤٩] بالرفع ، وقرئ – أيضًا– شاذًا ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ[٥٠] ﴾ بالرفع .*

---

٤٧ – الكتاب ٢ / ١٠٨ .

٤٨ – لم يعرف قائله .
وأوضح هو في شرح التسهيل ١ / ٢٠٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١١٩ ، وتخليص الشواهد ١٦٠ ، والتصريح ١ / ١٤٤ ، والهمع ١ / ٩٠ ، والأشموني ١ / ١٦٩ .

٤٩ – آية ٢٦ من سورة البقرة . وهذه القراءة نسبت لرؤبة بن العجاج ، ولغيره كالضحاك . كما نسبت على أنها لغة لأناس من بني تميم . ينظر معاني الفراء ١/٢٢ ، ومعاني الأخفش ١/٢١٥ ، والشواذ ١٢ ، والمحتسب ١/٦٤ ، والبيان ١/٦٦ ، والإملاء ١/٢٦ ، والبحر ١/١٢٣ .

٥٠ – آية ١٥٤ من سورة الأنعام .
ونسبت هذه القراءة ليحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق ؛ كما نسبت للحسن والأعمش .
وقرأ عبد الله وابن محيصن « على الذي أحسنوا » وهي كسابقتها .
ينظر معاني الفراء ١/٣٦٥ ، والشواذ ٤٧ ، والمحتسب ١ / ٦٤ ، ٢٣٤ – ٢٣٥ ، والكشاف ٢ / ٤٩ ، والبيان ١/٣٥٠ ، والإملاء ١/٢٦٦ ، والبحر ٤/٢٥٥ ، والإتحاف ٢/٣٨ .

* الحذف في البيت والآيتين ليس شاذاً ، وإنما هو قليل كما قال ابن مالك ، وأجازه الكوفيون قياساً.

وهو في « أحسن » أقرب إلى القياس ؛ لأن « أحسن » اسم تفضيل مجرد عن «الألف » و «اللام» والإضافة ، فلا غنى عن تقدير : «من» .

١/٣١ فإن صلح الباقي بعد الحذف للصلة / امتنع الحذف ، كما إذا قلت : « جاءني الذي هو عندك » أو « جاءني الذي هو في الدار » ؛ لأن الظرف والمجرور كل واحد منهما يقع صلة من غير حاجة إلى شيء فيبقى المحذوف بلا دلالة عليه، وإلى مثل : « جاءني الذي هو عندك » و « جاءني الذي هو في الدار » ، الإشارة بقوله :

... ... ، وَأَبَــوْا أَنْ يُخْــتَزَلْ
إِنْ صَلُـحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ

قولـه :

... ... وَالْحَــذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِــيرٌ مُنْجَلِـي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ ، كَـ« مَنْ نَرْجُو يَهَبْ »

يكثر الحذف في الضمير المنصوب بفعل كما قال ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ[٥١] ﴾ على قراءة شعبة ، وغيره من القراء قرأ بإثبات الهاء .

ومن الحذف في الضمير المنصوب بفعل ، قول الشاعر :

وما جَمَّعَتْ أبناءُ تيمِ بنِ مُرَّةٍ ليومِ نِزَالٍ قد أتاكَ ابنَ حَنْظَلِ[٥٢]

وفيه شاهد على الترخيم في غير النداء ، واستسهله بعضهم ؛ لكونه مضافًا إليه المنادى وأما حذفه منصوبًا بالوصف فليس بالكثير ، فعلى هذا يتخلف أحد النوعين عن الحكم ، ومثاله قولك : « الضارب زيد مستحق للضرب » ، ومنه قوله :

ألقاتلَ المرتضى عمرٌو أخو سَفَهٍ والبَغْيُ مَرْتَعُهُ سُقْمٌ لمن رَتَعَهْ[٥٣]

---

٥١ - آية ٣٥ من سورة يس .
وقرأ بقراءة شعبة بن عياش - أحد راويي عاصم - وحمزة والكسائي ، وخلف من العشرة .
ينظر السبعة ٥٤٠ ، والمبسوط ٣٧٠ ، والتذكرة ٢ / ٦٣٠ ، والتبصرة ٣٠٧ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٢ / ٣٥٣ .

٥٢ - لم أقف على قائله .

٥٣ - لم أقف على قائله .

ولم يمثل المصنف للمنصوب بوصف ، وقد مثل للمنصوب بفعل ، بقوله : « من نرجو يهب » والتقدير : من نرجوه .

ولا بد من شرط الاتصال ؛ لأنه إذا حذف المنفصل لم يبق هنا مايدل عليه ؛ لأن الأصل في الضمير أن يكون متصلاً ، فإذا قلت : « جاءني الذي إياه أكرمت » ، وحذفت « إياه » كان التقدير : جاءني الذي أكرمته ؛ لعدم مقتضى الانفصال ، فيصير بهذا الاعتبار كحذف المبتدأ مع الظرف والمجرور .

وبعضهم : فرق بين أن يكون تقدير الانفصال مطلوباً لمعنى يختص به أولا . فإن كان لمعنى يختص به امتنع حذفه ، وإن لم يكن لمعنى يختص [به [٥٤]] بل كان التقديم هو المقتضى للانفصال أو التوسعة عند من جعلها مقتضية للانفصال جاز الحذف ؛ لأنه لايفوت بتقدير الاتصال معنى .

***

كَذَاكَ حَذْفُ مَابِوَصْفٍ خُفِضَا   كَـ«أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ « قَضَىٰ»

يجوز – أيضاً – حذف الضمير المجرور بوصف ؛ لأنه إذا كان كذلك لم يكن كالجزء من المضاف إليه لأن الإضافة إذ ذاك تكون من رفع أو نصب ، فلم تتمحض للإضافة ؛ إذ التقدير مزاحم لها طالب بالمنافي ، وما صحبه مزاحم طالب بالمنافي امتنع معه الرسوخ ، على ماهو المقرر في علم البيان .

ومما جاء فيه محذوفاً لكونه مجروراً بإضافة صفة إليه ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَاجَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ [٥٥] ﴾

التقدير : فاقض ما أنت قاضيه ، وقال الشاعر :

لقد جاء عمروٌ بالجموعِ كماترى   لِيَفْعَلْ أخو الإقْدامِ ماهو فَاعِلُ [٥٦] / ٣١/ب

---

٥٤ – تكملة من « ب » .

٥٥ – آية ٧٢ من سورة طه .

٥٦ – لم أقف على قائله .

التقدير : الذي هو فاعله . وقال آخر :

وَيَصْغُرُ في عينى تِلَادِي إذا انْثَنَتْ يميني بإدراكِ الذي كُنْتُ طَالِبا[٥٧]

وبعضهم اشترط في هذه الصفة أن لا تكون رافعة ، اعتماداً على أن الأصل مانع من الحذف ، والصحيح التعميم .

ومما جاء فيه الضمير مثبتًا وهو مجرور بالصفة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ[٥٨] ﴾ .

وإلى قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَاقْضِ مَآ أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، الإشارة بقوله :

كَـ«أَنْتَ قَاضٍ» بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ «قَضَىٰ»

ولقد أجاد حيث لم يضمن النظم شيئًا من القرآن ، وهذا هو المختار في الاقتباس أن يكون إشارة من غير أن يضمن شيئًا من لفظ القرآن .

وقد فعل ذلك أبو إسحاق الألبيري الأندلسي (رضى الله عنه) صاحب المقامات والكرامات في غير ما موضع ، كما في قوله[٥٩] :

جعلت المالَ فوق العلم جهلاً لعمرك في القضية ماعَدَلْتَا

وبينهما بنصِّ الوحي بَوْنٌ سَتَعْلَمُهُ إذا « طه » قرأتا

يريد : قولّ (تبارك وتعالى) : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا[٦٠]﴾ وكما في قوله من قصيدة أخرى[٦١] :

مالإنْ سمعتُ بعائلٍ تُكْوَى غداً في النَّار جَبْهَتُهُ على الإقْلالِ

وإذاأردتَ صحيحَ مَنْ يُكْوَى بها فاقرأْ عُقَيْبَةَ « سُورَةِ الأَنْفَالِ »

---

٥٧ – لسعد بن ناشب .

وهو في الشعر والشعراء ٢ / ٦٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٩٧ ، وتخليص الشواهد ١٦٣ ، والأشموني ١ / ١٧٢ ، والتلاد : المال القديم .

٥٨ – آية ٣٧ من سورة الأحزاب .

٥٩ – في ديوانه : ٢٢ – ٢٣ .

٦٠ – آية ١١٤ من سورة طه .

٦١ – في ديوانه : ٤٠ .

يريد : قـوله (تبـارك وتعـالى) : ﴿يَومَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَاكَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَاكُنتُمْ تَكْنِزُونَ [٦٢]﴾ .

ومَنْ جَوَّزَه ، قال : بشرط أن لا يكون ذلك اللفظ على أنه من القرآن ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [٦٣] .

***

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّْ   كَـ«مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّْ»

يجوز – أيضا – حذف الضمير العائد على الموصول ، إذا كان مجروراً ، بشرط أن يكون الموصول قد جر بما جر به الضمير جنساً ولفظاً ، فلا يجوز ذلك مع جر الموصول بالإضافة ، ولا يجوز ذلك مع اختلاف لفظ الجار .

والجمهور : على اشتراط أن يكون المتعلق لهما – أعني للموصول والضمير واحداً – كما إذا قلت : « مررت بالذي مررت به » ، وكما في مثال المصنف .

وبعضهم : لم يشترط ذلك فجوز أن تقول : « مررت بالذي دخلت » ، يريد : بالذي دخلت به ، و« ذهبت بالذي جئت » .

وبعضهم – أعني : بعض القائلين بالمنع – منع الأول ؛ لأن التقدير غير متعين ، وجوز الثاني ؛ لأن التقدير فيه عنده متعين .

وفيه نظر ؛ لأنه كما يحتمل أن يكون التقدير : دخلت إليه ، يحتمل أن يكون التقدير – أيضا – : جئت إليه .

فإن قال : إن الحذف يعين المماثل . قيل : فالحذف – أيضا – في الأول يعين المماثل .

وهذه التفرقة وقعت لأبي علي ، وهي مشكلة ، وفيها ماقدّمنا .

---

٦٢ – آية ٣٥ من سورة التوبة .

٦٣ – عرف البلاغيون الاقتباس بقولهم : « أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أوالحديث ، لا على أنه منه » الإيضاح : ٥٧٥ . أي : بأن لا يقال فيه : قال الله أو نحوه ، فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباساً .
ينظر : تحرير التحبير ١٤٠ – ١٤٢ ، والإيضاح ٥٧٥ – ٥٧٩ ، وخزانة الأدب للحموى ٢/٤٥٥ – ٤٧٧ ، وأنوار الربيع ٢/٢١٧ – ٢٩٨ .

ومما يستشهد به لمن لا يشترط اتحاد المتعلق ، قوله : / ٣٢/أ

وإِنَّ لسانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ[٦٤]

فإن « على مَنْ صَبَّه » متعلق بما في « عَلْقَم » من معنى الفعل ، و « عليه » متعلـــــق بـ « صَبَّه » لكن هذا في الشعر ، والشعر من حيث هو محل للضرورات .

وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ[٦٥] ﴾ فإن « ما » مصدرية ، والتقدير – [والله أعلم – : فاصدع[٦٦]] بأمرنا ، أو : بالأمر الذي تؤمر ، أو ما أشبه ذلك ممايقتضيه المعنى ويناسبه .

فعلى هذا لا يكون في الآية الكريمة حجة لمن جوز اختلاف المتعلق .

والجرفي كلام المصنف مختص بمثل : « مررت بالذي مررت به » كمامثل ، فيجعل المثال قيداً على جهة المسامحة ، وإلا فإن وضع المثال ينافي كونه مقيداً ؛ إذ المثال ثان عن التقرر ، والقيد شرط في التقرر .

ويحتمل أن يكون الاختصاص بإخراج المشارك بخاص اسمه ، وهو قوله :

كَذَاكَ حَذْفُ مَابِوَصْفٍ خُفِضَا

وفي الاختصاص بإخراج المشارك باسمه الخاص خلاف ، وقد جعل منه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ[٦٧] ﴾ بناء على أن « القوم » يعم الذكور والإناث ، وقال زهير:

---

٦٤ – لرجل من همدان .
وهو في ابن يعيش ٣ / ٩٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٧ ، والجنى الداني ٤٧٤ ، والمغني ٤٨٥ ، وأوضح المسالك ١٢٥/١ ، وتخلص الشواهد ١٦٥ ، والهمع ١ / ٦١ ، والأشموني ١ / ١٧٤ .

٦٥ – آية ٩٤ من سورة الحجر .

٦٦ – تكملة من « ب » .

٦٧ – آية ١١ من سورة الحجرات .

وما أَدْرِي وسوف إِخَالُ أدري   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ ؟

فإنْ قالوا : النِّساءُ مُخَبَّـآتٍ   فَحُقَّ لِكُلِّ مُحْصَنَةٍ هِدَاءُ[٦٨]

وله مراتب ، وفيه تفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود[٦٩] .

والأصح في « قوم » اختصاصه بالذكور ، وأما إطلاقه عليه مع النساء في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ[٧٠] ﴾ وما أشبه ذلك ، فإن ذلك من باب التغليب* ، وكون أحكام الذكور منسحبة على الإناث .

٦٨ – في ديوانه ٨١ .

وبيت الشاهد « الأول » في الاشتقاق ٤٦ ، والصاحبي ١٨٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٦ ، ٣/١٠٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٨٧ ، ٣٧٧ ، والمغني ٤٠ ، ١٤٨ ، والهمع ١/١٥٣ ، ٢٤٨ ، ٢/٧٢ .

٦٩ – سبق الحديث عن هذه القضية في ص : ٦٢ ، هامش ١

٧٠ – آية ١٠٥ من سورة الشعراء .

* سبق الحديث عنه في ص : ١٠٩ .

الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ «اللَّامُ» فَقَطْ فَـ«نَمَطًا»* عَرَّفْتَ ، قُلْ فِيْهِ : «النَّمَطْ»

اختلف في التعريف بالأداة ، فقيل : المعرف مجموع الأداة ، وهذا القول ينسب للخليل[١] (رحمه الله) ، وقد نسب للفراء .

وقيل : إن المعرف «اللام» وحدها ، وإن «الألف» إنما هي للوصل ، وهو مذهب سيبويه[٢] .

وقد نسب المصنف لسيبويه في كتابه المسمى بـ « التسهيل[٣] » مذهباً ثالثاً ، وهو موافقة الخليل ، وجعل «الهمزة» زائدة .

وأكثر النحويين : لا يعزون لسيبويه هذا القول ، لكن في كلام سيبويه مايشهد لصحة ماقاله المصنف[٤] .

وقد احتج لكل واحد من المذهبين بما يخرج عن الغرض ، والاختلاف في مثل هذا لايبنى عليه كثير فائدة[٥] .

وقياس من جعل التعريف لهما – معاً – ، أن يقول : « أل » كما يقول في : « قد » التي هي حرف تحقيق ، وقع / التحقيق بـ « قد » ، ولا يقول : بالقاف والدال ، فكذلك ٣٢/ب
لايقول : وقع التعريف بـ «الألف» و «اللام» .

***

---

١ – الكتاب ٣ / ٣٢٤ – ٣٢٥

٢ – المصدر السابق ٤ / ١٤٧

٣ – ينظر ص : ٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ .

٤ – الكتاب ٢/٩٧ ، ٩٩ حيث قال : « فإن أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة » ، وقال في ٤ / ٢٢٦ : « و« أل » تعرف الاسم في قولك : القوم ، والرجل » .

٥ – تنظر المسألة في معاني الحروف للرماني ٦٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٥٣ ، ورصف المباني ١٥٨ ، والارتشاف ٥١٣/١ ، والجنى الداني ١٩٢ ، وجوهر الأدب ٣٠١ – ٣٠٥ .

* المشهور « نمط » على أنه مبتدأ وما بعده الخبر ورواية « نمطاً » على أنها منصوبة بفعل يفسره « قل فيه » على تضمينه معنى اذكر والتقدير : اذكر نمطاً قل فيه النمط ، ينظر تمرين الطلاب للأزهري ٢٢.

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا ،كَـ«اللَّاتِ»   وَ«الْآنَ» وَ «الَّذِيـنَ» ثُمَّ « الـلَّاتِ »
وَلِاضْطِرَارٍ، كَـ«بَنَاتِ الْأَوْبَرِ»   كَذَا «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي»[6]

«الألف» و «اللام» تجيء زائدةً ، وغيرَ زائدةٍ ، والزائدُ على نوعين :

أحدهما : زائد على جهة اللزوم . **والآخر** : زائد لا على جهة اللزوم[7] .

وقـد مـثل المصنف لما يزاد [لازمًا[8]] بـ « اللات » ، وهو اسم صنم كان في الجاهلية ، وبـ « الآن » وهـو اسم لوقت حـاضـر ، وذهب بعـضـهم إلى أنه منقـول من فـعل مـاض . وبـ « الذين » و « اللاتي » جمع « التي » . و « ثم » في كلامـه لتـرتيب الإخـبـار لا لتـرتيب الوقوع.

وزيادتها في « الذين » وباقي ألفاظ الموصولات مما دخلت فيه «الألف» و «اللام» ، إنما هو بناء على أن التعريف بالصلة ، ومن قال : إن التعريف بـ «اللام» فليست زائدة .

وأما زيادتـها للضـرورة فإنها تكون في أعلام العـاقلين ، وفي أعـلام غير العـاقلين ، وهو أقيس ، أعني زيادتـها في أعلام غير العاقلين ؛ لقربهـا من الأجناس ، إلا أنه قد كثر زيادتها في أعلام العاقلين ، كما في قوله :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أسيرِهـا   حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها[9]

وكما في قوله[10] :

إنَّ اليزيدَ من بنـي أُمَيَّهْ   نَجْلُ مُعاوٍ أظلـمُ البريَّهْ
حَسَّبَ أنَّ الـدهر حَرْجُوجِيَّهْ   بَيْنَـاه يسعى لِابْتِغَـا أُمنِيَّهْ
إذْ أقبلتْ داهيةٌ دَهْوِيَّهْ   فمنحتْهُ عـاجـلاً مَـنِـيَّهْ

---

٦ – سقط من النسختين .

٧ – ينظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ١٩٧ ، والمغني ٥٢ .

٨ – تكملة من « ب » .

٩ – لأبي النجم العجلي في ديوانه ١١٠ .
وهو في المقتضب ٤/٤٩ ، والمنصف ٣/١٣٤ ، وسر الصناعة ١/٣٦٦ ، والإنصاف ٣١٧ ، وابن يعيش ١/٤٤ ، ١٣٢ ، والجنى الداني ١٩٨ ، والمغني ٥٢ ، والهمع ١/٨٠ .

١٠ – لم أقف عليه .

و« أظلم » بالرفع ، وكذا ذكره بعض أهل البيان من أهل المغرب ، وإن كان قد أنشده بعض أهل البيان على تخلل تعريف المضاف إليه بين أجزاء تعريف المضاف لكن اللفظ لايتعين له

و – أيضا – فإن ماذكر من الفصل ليس بالكثير ، والأنسب من جهة اللفظ والمعنى الرفع.

ومعاوية (رضي الله عنه) من أكابر الصحابة ، والصحابة جميعهم يجب أن لا يذكر واحد منهم إلابأحسن الذكر ، والإمساك عما [شجر]* بينهم .

وأما زيادتها في أعلام غير العاقلين ، فكما في قوله :

ولقد منحْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلَا ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ[١١]

و« بنات أوبر » ضرب من الكمأة ، فعلى هذا يكون «أكموًا» مختصاً بغيرها ، لخروجها بالذكر . و« العساقل » كذلك – أيضا – ضرب من الكمأة ، وكلاهما أعني بنات أوبر وعساقل، قالوا فيهما : إنهما من أردأ ضروب الكمأة ، وأنه قد يكون بمشيئة الله (تعالى) سبباً للهلاك ، قال[١٢]:

إنَّ أُحَيْحًا مات من غير مرضْ وَوُجْدَ في مَرْمَضِهِ حيث ارتمضْ

عَسَاقِلٌ وَجِبَأٌ فيها قَضَضْ

وقد جاءت – أيضا – زائدة في التمييز ، ومنه البيت الذي أشار إليه المصنف ، وهو قول الشاعر :

رأيتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطِبْتَ النَّفْسَ ياقيسُ عن عمرِو[١٣]

---

١١ – لم يعرف قائله

وهو في المقتضب ٤ / ١٤٨ ، ومجالس ثعلب ٥٥٦ ، والمنصف ٣ / ١٣٤ ، والخصائص ٣ / ٥٨ ، وسر الصناعة٣٦٦ ، والإنصاف ٣١٩ ، ورصف المباني ١٦٤ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، والأشموني ١ / ١٨٢ .

١٢ – لم أقف على قائله

وهي في اللسان « رمض » ٧ / ١٦١ ، و« عسقل » ١١ / ٤٤٨ .

١٣– لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ٣١٠

وهو في شرح اختيارات المفضل ١٣٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٦٠ ، وابن الناظم ١٠٢ ، والجنى الداني ١٩٨ ، وابن عقيل ١ / ١٨٢ ، والتصريح ١ / ١٥١ ، والهمع ١ / ٨٠ ، والأشموني ١ / ١٨٢ .

* في « أ » : يشجر .

ولم يتعرض المصنف للجنسية ، ولا للعهدية [14] .

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن «الألف» و «اللام» / لا تخلو عن هذين النوعين : ٣٣/أ
الجنس والعهد ، فإن كان المحل للعموم فهي الجنسية حقيقة أو مجازًا ، وإن كان المحل لغير العموم فهي العهدية ، ويكون العهد إلى ملفوظ به ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ [15] ﴾ ، وإلى غير ملفوظ به إلا أنه معلوم عند السامع ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ [16] ﴾ .

ومن غريب العهد مانقل بعضهم : أن يكون العهد إلى مابعضه ملفوظ به وبعضه محال عليه ، لتقرره في الذهن ، قالوا ذلك : في قول زيد بن عتاهية [17] :

إنَّ أبَاك لم يقم بصفيـنْ   لمَّا رأى عَكّاً والأشْعريّيـنْ
وقيسَ عَيْلانَ الهوازنييـنْ   وابنَ نُصيرٍ في سَرَاةِ الكِنْدِّينْ
قال لنفس السُّوءِ هل تَفِرّيـنْ ؟   لا خَمْسَ إلّا جَنْدَلُ الإحَرّيـنْ
والخَمْسُ قد يُجْشِمْنَك الأمرّينْ   قَصْداً إلى الكوفةِ من قِنَّسْرينْ

قالوا : وذلك أَنَّ عليًّا (رضي الله عنه) لما توجه إلى الشام ، أعطى كل واحد من أصحابه خمسمائة ، قال : وكَنَسَ بيتَ المال وصلَّى فيه ركعتين ، فلما اشتد البلاء بصفين ، انهزم زيدُ بنُ عتاهيةَ ، وترك الخمسمائة ، فلما قدم على أهله ، قالت له ابنته : أين الخمسمائةُ [التي]* أعطى أميرُ المؤمنين أصحابَهُ ، فقال الأبيات التي قدمنا .

فـ « خمس » معرب محذوف تنوينه للإضافة لا للتركيب ، والتقدير: لا خمسمائة معي ، و«الألف» و «اللام» في « والخمس » عهد لخمسمائة ، التي بعضها ملفوظ وبعضها معلوم في الذهن ، هذا كله على من رواه بفتح الخاء ، وهي الرواية الصحيحة .

وبعضهم : رواه بكسر الخاء ، وهو ظِمْءٌ من أظماء الإبل [18] ، وفيه بعد من جهة المعنى .

---

١٤ - ينظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ١٩٣ - ١٩٤ ، والمغني ٥٠ .

١٥ - آية ١٥ - ١٦ من سورة المزمل .

١٦ - آية ٤٠ من سورة التوبة .

١٧ - تنظر القصة مع الأبيات في الاشتقاق ١٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٥ ، والأخير في ابن يعيش ٥/٥ .

١٨ - اللسان « خمس » ٦ / ٦٧ ، قال : « وهو أن ترد الإبل الماء اليوم الخامس » .

* في « أ » : الذي .

وقد يعرض للجنسية العهد ، قالوا : وذلك في خمسة أماكن[19] :

أحدها : أن تكون قد تقدم على مصحوبها الوصف المقتضي للتخصيص مضافًا ، كما في قوله :

مستقبلين شمالَ الشأمِ تَضْرِبُهُمْ　　　بحاصبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ[20]

والثاني : أن تكون بعد « إذا » التي للمفاجأة ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا السبع » .

والثالث : أن تكون بعد « أي » الواقعة في النداء ، كما إذا قلت : « ياأيها الرجل » .

والرابع : أن تكون بعد اسم الإشارة ، كما إذا قلت : « مررت بهذاالرجل » .

والخامس : أن تكون داخلة على حاضر وقت ، كـ « الآن » و « الساعة » ومافي معناهما،

فعلى هذا الحكم بالزيادة على «الألف» و«اللام» في « الآن » كما ذهب إليه المصنف ليس متعينًا ولا متفقًا عليه .

قالوا : فإن جاء العهد في الجنسية في غير هذه الأمكنة فإنما يكون قليلاً ، ومنه قول الشاعر :

فأنت طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ　　　ثلاثٌ ، ومن يخرُق أعقُّ وأظلمُ[21]

على من رواه برفع « عزيمة » و « ثلاث » فإن جنس الطلاق من حيث هو ليس هكذا .

وهذا البيت من بيتين بعث بهما الكسائي إلى محمد بن الحسن الفقيه ، يسأله عن الواقع من الطلاق ، في قوله :

...أنت / طلاق .....　　　البيـــت الـــذي قدمنـــا　　　٣٣/ب

***

وَبَعْضُ ٱلْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا　　　لِلَمْحِ مَاقَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

---

١٩ – ينظر جواهر الأدب ٣٠٦ – ٣٠٧ .

٢٠ – للفرزدق　في ديوانه ٢٣٦/١ .

وهو في اللسان « زحف » ٩ / ١٣٠ .

٢١ – وقيل بعث بها الرشيد للقاضي أبي يوسف الفقيه .

والشاهد في ابن يعيش ١٢/١ ، والمغني ٥٤ ، وشرح شواهد المغني ١٦٨/١ ، والأشباه والنظائر ١١٤/٣ – ١١٥

اختلف في «الألف» و «اللام» الداخلةِ للالتمـاحِ للوصفِ أو غيـرهِ ، والداخلةِ للغلبـةِ ، هل تلحق بالزائدة أو بالعهدية [٢٢] ؟

والأكثر على لحاقها بالعهدية ، وظَاهِرُ كَلامِ المصنف إلحا قُها بالزائدة لذكره إياها عقبها .

وقد احتج لكل قول بما يقويه . وهذا - أيضا - من الخلاف الذي لا ينبني عليه كبير فائدة .

واختلف - أيضا - في دخولها مقصوداً بها التماح الأصل ، هل يكون ذلك مقيسا أوموقوفا على السماع [٢٣] ؟

والصحيح أنه موقوف على السماع ؛ لبعد إرادة الوصف ، أو الجنسية عند إرادة العلم ؛ لأن العلم يدل على ذات مجردة عن الوصف ، والوصف يدل على معنى قائم بذات ، والعلم - أيضا - يدل على ممنوع من الشركة فيه ، والجنس يدل على لفظ مشترك فيه ، وقلما يكون النقل إلا عن هذين .

***

كَـ«الْفَضْلِ» وَ«الْحَارِثِ»وَ«النُّعْمَانِ» فَحَذْفُ ذَا وَذِكْرُهُ سِيَّانِ *

« الفَضْلُ » منقول عن مصدر ، يُقال : فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلاً ، وإعماله قليل ، إما لكثرة التسمي به ، وإما لأنه معتبر فيه معنى الزيادة .

والفعل من حيث هو لا يقتضى زيادة إلا بأمر زائد عليه ، وقد وقع معملاً ، في قوله :

وجدنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْمًا كَفَضْلِ ابنِ المَخَاضِ على الفَصِيلِ [٢٤]

وغير معمل في قوله :

له فَضْلٌ على الأقوامِ يُلفَى إذا ماحَلَّ عُدْمٌ وَارْتِيَاعٌ [٢٥]

---

٢٢ - ينظر الجنى الداني ١٩٦ ، وجواهر الأدب ٣١٥ .

٢٣ - وهو ماذهب له ابن هشام في المغني ٥٢ .

٢٤ - للفرزدق في ديوانه ٢ / ١٤٩ .
وهو في الكتاب ٢ / ٩٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٦ ، ٣٢٠ ، وابن السيرا في ١ / ٥١٣ ، وابن يعيش ١ / ٣٥ .

٢٥ - لم أقف على قائله .

* في الألفية : فذكر ذا وحذفه سيان .

ووقع مسمى به كثيراً ، كـ « الفضل بن العباس » وبه كان العباس يكنى ، وأمه أم الفضل بنت الحارث[٢٦] .

و« الحارث » منقول عن صفة مقصود بها التفاؤل باعتبار أنه يعيش فيكون له حرث .

و« النعمان » منقول عن جنس غير مصدر ، قيل : إنه الدم ، فيكون على هذا – أيضا – مقصوداً به التفاؤل ، كتسميتهم « جراحًا » و« قتالاً » وما أشبه ذلك .

وقيل : إنه نبات له نور شديد الحمرة ، قيل : إنه الشقيق ، وقيل : إنه الأرجوان ، ويرجع المعنى إلى الأول . وكان النعمان بن المنذر يسمى النعمان بن الشقيقة[٢٧] .

ولا يكاد هذا النوع يتجرد عن «الألف» و«اللام» في غير النداء والإضافة ؛ لحرصهم على معنى التفاؤل ، فإن تجرد فإنما يكون ذلك قليلاً ، وأكثر مايكون في الشعر [كما في قوله[٢٨]] وأظنه كعب بن مالك الأنصاري (رضي الله عنه) :

ونُعمانُ أَوْفَى بميثَاقِهِ   وحنْظَلةُ الخَيْرِ لم يُحْنَجِ[٢٩]

وقوله : « فذكر ذا وحذفه سيان »

يريد : من جهة العلمية فقط ، أي : إسقاطهما لا يخل بالتعريف ، وإثباتهما لا يمنع من اعتبار العلمية ، لكن إثباتهما يقتضي أن يكون ماوُجِدا فيه محكومًا له بحكم الصفة ، فلذلك يجمع جمع الصفة ، قالوا في : « الأَحْوَصِ » « حُوْصٌ » فجمعوه جَمْعَ « أَحْمَرَ » ، ولم يجمعوه على « أَفَاعِلَ » / إلَّا عند قصد الذوات ، قال : ٣٤/أ

---

٢٦ – ينظر نسب قريش ٢٥ – ٢٧ ، والاستيعاب ٢ / ٨١٠ ، ٣ / ١٢٦٩ .
كان رديف رسول الله حتى رمى جمرة العقبة ، وشهد غسل رسول الله ، مات بطاعون عمواس سنة ١٨ هـ .

٢٧ – تنظر هذه المعاني وغيرها في اللسان « نعم » ١٢ / ٥٨٨ .

٢٨ – تكملة من « ب » .

٢٩ – في ديوانه : ١٨٨ .
وهو في السيرة لابن هشام ٢ / ١٣٩ ، والسيرة لابن كثير ١ / ٥٩٣ .
وهذا البيت من ضمن أبيات قالها كعب في شهداء أحد ، ومنهم المذكوران في البيت نعمان بن مالك بن ثعلبة الخزرجي ، وحنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة
ومعنى لم يحنج : أي لم يصرف عن وجهه الذي أراده من الحق .

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوْصِ من آلِ جعفرٍ فياعبدَ قيسٍ لونَهَيْتَ الأَحَاوِصَا[30]

فجمعه على « حُوْصٍ » حيث كان المحل للمعنى ، وجمعه على « أَحَاوِصَ » حيث كان المحلُّ للذوات .

قال أبو علي[31]: وقياس من قال : « الحارث » أن لا يجمعه على « حَوَارِثَ » ، وإنما يجمعه على « حُرَّاثٍ » أو على « حُرُثٍ » إلا إن تجرد من مقتضى اعتبار الوصف وذلك حيث يكون المقصود الذات المجردة .

***

وَقَدْ يَصِيْرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافًا اوْ مَصْحُوبَ* «أَلْ» كَـ«الْعَقَبَهْ»

قد يرتقي المعرف بالإضافة ، أو بـ «الألف» و «اللام» إلى رتبة في التعريف أعلى من التعريف بهما أعني بالإضافة ، أو بـ «الألف» و «اللام» ، وذلك بالغلبة ، فيصير إذ ذاك حكمه حكم الأعلام .

ومما وقع فيه الغلبة في المضاف « ابن عباس » و « ابن عمر » و « ابن الزبير » غلب في كل واحد منها على « عبد الله » ، فـ « العباس » كان له بنون غير عبد الله ، يقال : كانوا عشرة، ويروى عنه أنه قال عند تمام العشرة ، وكان تمامهم بابنه « تمام » ، وكان هذا شديد البأس ، وولاه عليٌّ الطائف[32] :

تَمُّوا بـ « تَمَّامٍ » فصاروا عَشَرَهْ ياربِّ فَاْجْعَلْهُمْ كِراماً بَرَرَهْ
وَطَيِّبِ الأَصْلَ وَأَنْمِ الثَّمَرَهْ[33]

---

٣٠ – للأعشى في ديوانه ١٩٩ .
وهو في إصلاح المنطق ٤٠١ ، والاشتقاق ٢٩٦ ، وابن يعيش ٥ / ٦٣ ، وتذكرة النحاة ٦٣١ ، وشرح شواهد الشافية ١٤٤

٣١ – ينظر المسائل الحلبيات ٢٨٥

٣٢ – ذكرت كتب التراجم في ترجمة تمام أن عليًا ولاه المدينة لا الطائف ، وعزله عنها .
ينظر نسب قريش ٢٧ ، والاستيعاب ١ / ١٩٥ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٣ ، والإصابة ١ / ١٨٦ .

٣٣ – الأبيات في الاستيعاب ١ / ١٩٦ ، وأسد الغابة ١ / ٢٥٤ ، والبداية والنهاية ٨ / ٣٠٦ .

* الرواية المشهورة « مضاف أو مصحوب » على أنها اسم يصير متأخراً ورواية النصب على أنها حال ، واسم يصير محذوف والتقدير يصير العلم علماً.

لكن إذا قيل : ابن عباس ، لم ينطلق إلا على عبد الله ، كما في قوله : وأظنه أبا الأسود الدؤلي[٣٤] :

ذكرتُ ابنَ عبَّاسٍ بباب ابنِ عامرٍ … وما مرَّ من يومي ذكرتُ وماغَبَرْ

و « ابن عمر » غلب على عبد الله ، وكان لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بنون عدة منهم : «عبيدالله » وهو قاتل الهرمزان[٣٥] ، و « عاصم » وهو جد عمر بن عبد العزيز ، أمه أم عاصم بنت عاصم ابن عمر بن الخطاب ، وهو – أيضا – في عمود نسب عبيد الله الإمام المحدث[٣٦]

الذي قيل عنه لأحمد بن حنبل (رضي الله عنه) : من أثبت في نافع أمالك أم عبيد الله ؟ ففضل عبيد الله .

وسئل عنهما ، أعني عن مالك وعن عبيد الله يحيى بن معين ، فقال : كلاهما ، يعني حجة ، ولم يفضل[٣٧] .

وزيد بن عمر بن الخطاب ، أمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب ، وأمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكان سيداً شريفًا ، وخرج ليصلح بين طائفتين وقع بينهما تفاتن فأصابه سهم فمات مكانه ، ورثاه جماعة ، منهم القائل[٣٨] :

أَلَا ياليتَ أُمِّي لم تلدني … ولم أكُ في الغُواةِ لدى البقيعِ
ولم أرَ مصرعَ ابنِ الخيرِ زيدٍ … وَهَدَّتَهُ هُنَالِكَ من صريعِ

لكنه إذا قيل : ابن عمر ، فإنما يراد به عبدالله ، كما في قوله[٣٩] :

---

٣٤ – لم أجده في ديوانه .

٣٥ – ينظر نسب قريش ٣٥٥ ، والاستيعاب ٣ / ١٠١٠ – ١٠١١ ، وأسد الغابة ٣ / ٥٢٧ – ٥٢٨ .

٣٦ – هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر(رضي الله عنهم)، قيل توفي سنة ١٤٧هـ ، وقيل ١٤٥هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٠٤ .

٣٧ – المصدر السابق ٦ / ٣٠٥ .

٣٨ – قتل « رحمه الله » في الحرب التي دارت بين بني عدي وبني جهم والتي جناها عبد الله بن مطيع ، حيث أصيب بسهم تحت الليل ، وفي نفس الليلة ماتت أمه أم كلثوم بنت علي ، وانقرض ولده .
ينظر نسب قريش ٣٥٢ ، والاستيعاب ١ / ١٢٤ .
والبيتان من أبيات ذكرها ابن عبد البر في الاستيعاب ١ / ١٢٤ ، منسوبة لمحمد بن إياس بن البكير .

٣٩ – لم أعرف القائل .

ماكان فيهمْ من يُرى كابنِ عُمَرْ　　لكنَّهُ أَخَّره عنهمْ حَذَرْ

فُرْقَةِ أهلِ الدينِ والقومُ زُمَرْ

يريد وقت التحكيم ، وقضيته مشهورة .

والزُّبيـر (رضي الله عنه) كـان له بنون عـدة[٤٠] : مُـصـعب / بن الزُّبيـر ، وهو الذي كـان ٣٤/ب

أميرًا على العراقيين لأخيه عبد الله[٤١] .

و « عروة » الفقيه ، و « المنذر » وهو الذي زوجته عائشة أم المؤمنين ، حفصة بنت أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[٤٢] ، وهو غائبٌ بالشَّام ، فلمَّا قدم ، قال : «وَمِثْلِي يُصْنَعُ بِهِ هَذَا ، وَمِثْلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ» ، فكلمت عائشة المنذر بن الزُّبير ، فقال المنذر : فإن ذلك بيد عبد الرحمن ، فقال عبد الرحمن : «مَاكُنْتُ لأَرُدَّ أَمْرًا قَضَيْتِيه» ، فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عند المنذر، ولم يكن ذلك طلاقًا * .

لكنه إذا قيل ابن الزُّبيرِ : فإنّما يُراد به عبد الله ، كما في قوله[٤٣] :

يا ابنَ الزُّبيرِ أنت مِنْ خيرِ نَفَرْ　　يحميك بيتُ اللَّهِ والرُّكْنُ الحَجَرْ

وكان عبد الله بن الزبير (رضي الله عنه) قد عَاذَ بالبيت والحِجْرِ ، وسَمَّى نفسَه عائذًا[٤٤] ، وذلك الذي أراد ابنُ عَبدون ، بقوله في قصيدته :

ولم تُراقبْ مكانَ ابنِ الزُّبيرِ ولا　　رَعَتْ عِيَاذَتَهُ بالبيـتِ وَالْحَجَرِ[٤٥]

وإياه أراد كثير ، بقوله[٤٦] :

---

٤٠ – ينظر نسب قريش ٢٣٦ .

٤١ – ينظر البداية والنهاية ٨ / ٣١٤ – ٣٢٢ ، حيث سأل الله مصعب عند الكعبة أن يعطيه إمرة العراقين ، وأن يزوجه سكينة بنت الحسين ، وعائشة بنت طلحة ، فأعطاه الله ماسأله .

وقتل سنة ٧١هـ حيث سار عبد الملك بن مروان في جنود هائلة من الشام إلى مصعب في العراق .

٤٢ – ينظر نسب قريش ٢٤٤ .

٤٣ – لم أقف على قائله .

٤٤ – ينظر لقبه وحياته في نسب قريش ٢٣٧ – ٢٣٩ ومابعدها ، والبداية والنهاية ٨ / ٢٣٨ .

٤٥ – في ديوانه ١٤٥.

٤٦ – في ديوانه ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

و تنظر القصة والبيتان في الكامل ٣/٢٠٤ ، و مروج الذهب ٣/٩٢ ، والكامل لابن الأثير ٣/٣٧٤ .

* هذا من باب الخلع ، ينظر أحكامه في بداية المجتهد ٢/٧٨ – ٨٣ ، ونيل الأوطار ٦/٢٤٦.

تُخَبِّرُ مَنْ لاقيتَ أنَّك عائِذٌ ... بَلِ العائذُ المظلومُ في سِجْنِ عَارِمِ
وَصِيُّ النَّبِيِّ المصطفى وابنُ عمِّهِ ... وفَكَّاكُ أَغْلالٍ ، وقاضي مَغَارِمِ

يريد محمد بن علي بن أبي طالب ، أمه الحنفية ، وقضيته مشهورة .

وأما ما صار علمًا بالغلبة مما دخلت عليه «الألف» و«اللام» فكـ « المدينة » غلب على مدينة النبي ﷺ وسماها رسول الله ﷺ بـ « المدينة » ، في حديث يحيى بنِ سَعيدٍ ، أنّه قال : سَمِعْتُ أبا الحُبَابِ سَعيدَ بنَ يَسَارٍ ، يقولُ : سَمِعْتُ أبا هُريرةَ ، يقولُ : قَالَ رسُولُ اللّهِ ﷺ : « أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تأكُلُ القُرَىٰ ، يَقُولُونَ : يَثْرِبُ ، وَهِيَ المَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ[٤٧] » .

ومنه : « العقبة » غلب على العقبة التي بايعت فيها الأنصار للنبي ﷺ[٤٨] ، وقال شيخنا أبو بكر بن شبرين ، في توشيح له يمدح بعض ملوك الأندلس[٤٩] :

وَرِثَ المجدَ عن المولى الأَبِيْ ... وعن الجدِّ الكريمِ النَّسبِ
وهمُ من قبلُ أنصارُ النبيْ ... كم لهمْ من موقفٍ وموثقِ
وَلْتَسَلْ بدرًا بهمْ والعقَبهْ

وملوك الأندلس[٥٠] من ذرية سعيد بن سعد بن عبادة بن دليم ، سيد الخزرج ، أخبرني بذلك شيخنا الشيخ أثير الدين (رحمه الله تعالى) .

***

---

٤٧ – الحديث رواه الشيخان : البخاري بشرح ابن حجر ٤ / ٨٧ ، في كتاب فضائل المدينة ، باب فضل المدينة وأنها تنفى الناس ، ح ١٨٧١ . ومسلم بشرح النووي ٩ / ١٥٤ ، في كتاب الحج ، باب المدينة تنفى خبثها وتسمى طابة وطيبة ، كما رواه مالك في الموطأ ٢/٨٨٧ ، في كتاب الجامع ، باب ماجاء في سكنى المدينة والخروج منها .

٤٨ – ينظر السيرة لابن هشام ١ / ٤٣١ ، ٤٣٨ .

٤٩ – لم أقف عليها في المصادر التي اطلعت عليها .

٥٠ – يعني بهم ملوك غرناطة أو دولة بني نصر ، وهي آخر مملكة إسلامية بالأندلس ، أسسها الغالب بالله أبو عبد الله محمد بن يوسف سنة ٦٣٥ هـ وجعل عاصمة ملكه غرناطة ، وسقطت على يد أبي عبد الله الصغير سنة ٨٩٧هـ عندما سلم مفاتيح المدينة لملكي أسبانيا ، وبهذا انتهت دولة الإسلام بالأندلس .
ينظر الإحاطة لابن الخطيب ، واللمحة البدرية له ، ونهاية الأندلس لمحمد عنان ٢٧ ، والتاريخ الأندلسي للحجي ٥١١ ، وتاريخ الأدب العربي لفروخ ٦ / ٢٥ ، ٥٢

وَحَذْفَ « أَلْ » ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

هذه «الألف» و«اللام» ، أعني التي تقع للغلبة تحذف في الإضافة ، وفي النداء قياساً مطرداً ، وحذفها في الإضافة آكد منه في النداء ؛ لأن النداء قد دخل على مافيه «الألف» و«اللام» بخلاف الإضافة ، فإنه لا تكون الألف واللام في الأول دون الثاني بوجه ، ولا فيهما إلا / في أماكن محفوظة ليس هذا منها . ٣٥/أ

ومن حذفها للإضافة ، كما إذا قلت :«هذه مدينة النبي ﷺ» و«هذه عقبة الأنصار» [وماأشبه ذلك[٥١]] .

ومن حذفها بالنداء ، كما إذا قلت : « يامدينة ما أسعد من صبرعلى لأوائك وشدتك فإنه ينال بذلك الشفاعة من النبي ﷺ يوم القيامة» و«ياعقبة مأزكى من بايع فيك النبي ﷺ »

فإن جاء في غير النداء والإضافة كان شاذاً ، ومنه ماأنشده أبو علي :

تنظَّرتُ نَسْراً والسِّمَاكَيْنِ أَيْهُما عليّ من الغيم استهلّتْ مَوَاطِرُهْ[٥٢]

وفيه شاهد على حذف إحدى ياءي« أيّ » ، وقد اختلف هل المحذوف الأولى لسكونها ثم سكنت الثانية لحلولها محلها ، أو الثانيه لكونها طرفاً ؟

وأنشد بعض أهل البيان في ورود التنكير مراداً به أقلّ مايتوجه عليه الاسم :

طلع نجْمٌ ياحُميدُ عُشْوَةْ فابغِ لمن تعولُهُنّ كُسْوَةْ[٥٣]

وقال : يريد « النجم » وحذف «الألف» و«اللام» المقتضية للغلبة ، كما حذفت في « نسر »

وأنشد البيت الذي قدمناه ، قال : وهو على حد قوله :

إذا الثُّرَيّا طلعتْ عِشَاءَ فَبِعْ لراعي غَنَمٍ كِسَاءَ[٥٤]

---

٥١ – تكملة من« ب » استحسنتها .

٥٢ – للفرزدق في ديوانه ١ / ٣١١ ، وهو في المحتسب ١ / ٤١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٨ ، وشرح التسهيل ١٧٦/١ ، ٢٢٢ ، والجنى الداني ٢٣٤ ، والمغني ٨١ ، وشرح شواهد المغنى ١ / ٢٣٦ .

وفي بعض رواياته « نصراً » والسِّماكَانِ : كوكبان ، الأعزلُ ، والرامحُ ، وهما من منازل القمر .

٥٣ – لم أقف على قائله .

٥٤ – لم أقف على قائله .

وهو في اللسان« بيع »٨ / ٢٥ .

لأن « النجم » غلب على الثريا .

وقد وقع في كلام المصنف الإشارة إلى متقدم ، ويسميها كثير من أهل البيان : «الإِشَارَةُ إلى المُسْتَدِيرِ» .

وهذه عبارةُ مَنْ يمنع مطلقًا ، بخلاف من يقول بالإشارة إلى مُتَقَدِّمٍ ، وفيه ثلاثة مذاهب :

المنع مطلقًا ، الجواز مطلقًا ، الفرق بين الذوات والمعاني ، فيجوز فيها دون الذوات وبسط ذلك وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [٥٥] .

---

٥٥ – عرف البيانيون الإشارة بقولهم : « هوأن يكون اللفظ القليل مشتملا على المعنى الكثير بإيماء أو لمحة تدل عليه » أو كما قيل : « أن يشير المتكلم إلى معانٍ كثيرة بكلام قليل »
وقد جعلها بعضهم من الإيجاز بالقصر . وقد ذكروا لها أنواعًا كالتفخيم ، والإيماء ، والتعريض ، والرمز ، والتلويح، وغير ذلك ، ولم أقف على النوع الذي ذكره وهو الإشارة إلى مستدير أو إلى متقدم ، ومعناها : أن المتكلم بعد أن فرغ من الأحكام السابقة استدار باسم الإشارة إلى ماتقدم من أحكام .
ينظر نقد الشعر ٥٥ ، والصناعتين ٣٨٣ ، والعمدة ١ / ٣٠٢ ، والبديع في البديع ١٤٨ ، وتحرير التحبير ٢٠٠ ، وشرح الكافية البديعية ١٦٠ ، والخزانة للحموي ٢ / ٢٥٨ ، وأنوار الربيع ٥ / ٣٠١ .

الابتداء

مَبْتَدأٌ «زَيدٌ» وَ«عَاذِرٌ» خَبَرْ   إنْ قُلْتَ : «زَيدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ»

عدل المصنف عن حد المبتدأ إلى التعريف له بالإتيان به على الوجه المقتضى له التسمية الاصطلاحية ، وقد فعل ذلك سيبويه في تعريف الاسم ، فإنه قال : « فالاسم : رجل ، وفرس[1] » .

وقد جاء المبتدأ بحدود كثيرة ، وأكثرها لا يسلم من الاعتراض .

و« زيد عاذر » أحد قسمي المبتدأ ، وهو أن يكون ذاتًا مخبرًا عنها بحدث يتعلق بها على وجه .

والقسم الآخر : أشار إليه بقوله :

وَأَوّلٌ مُبْتَدأٌ ، وَالثّانِي   فَاعِلٌ اغْنَىٰ فِي «أَسَارٍ ذَانِ؟»

هذا هو النوع الآخر من المبتدأ ، وهو أن يكون وصفًا استغنى بمرفوعه عن الخبر ، كما إذا قلت : « أقائم الزيدان ؟ » أو « ماقائم الزيدان » ، ومنه قوله :

أغادرٌ أبناء فَهْمٍ أم وَفَوْا ؟   وخالفُوا من قومهم من قد غَووا[2]

ولا بد أن يكون هذا المرفوع مما يقع به الغنية / فإن لم يقع به الغنية ، كما لو قلت : ٣٥/ب
« أقائم أبواه زيد ؟ » فإنه لا يصح أن يكون « أبواه » فاعلاً ؛ لأنه لا يغني ؛ لاحتياجه إلى مايعود الضمير المتصل به عليه ، فيكون « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، و« قائم » خبره ، و«أبواه » فاعل بـ« قائم » في أسهل الوجهين ، فيكون التقدير : زيد قائم أبواه ، ولا فرق في

---

١ - الكتاب ١٢/١ .

٢ - لم أقف على قائله .

هذا عند البصريين بين أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، بشرط انفصال الضمير[٣] ، كما إذا قلت : « أقائمان أنتما ؟ » ، ومنه قول الشاعر :

خليليَّ ماوافٍ بعهدي أنتما   إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقَاطِعُ[٤]

والكوفيون يلتزمون الإظهار، فلا يجيزون « أقائم أنتما ؟ » ، وقد جعلوا البيت على التقديم والتأخير ، وإن التقدير : أنتما خليلي ماواف بعهدي إذا لم تكونا لي على من أقاطع . فيكون : «ماواف» ، على معنى : مايفي ، ويكون الفاعل عائداً على مايفهم من سياق الكلام أو يكون مما حذف فيه أحد جزأي الجملة ، وكلا التخريجين للكوفيين .

ولكون المبتدأ على هذين النوعين لم يتعرض المصنف لتعريف يجمعهما ، بل أفرد كل نوع على حياله .

وقد جمعهما في التعريف جماعة من النحويين ، فمنهم من قال في تعريفهما : « هو الاسم الذي يكون منه ومن مرفوع به جملة » .

فهذا يشمل مثل : « زيد قائم » و« أقائم الزيدان ؟ » ويخرج بقوله : « جملة » « قائم » على حياله فإن المرفوع به ليس مع رافعه جملة .

ومنهم من قال المبتدأ : « هو الذي يعادل بما ارتفع معه الجملة الفعلية » .

وهذا قريب من الأول ؛ إلا أنه أجمع منه ؛ لكونه يتجه على جميع الأقوال في الرافع للخبر ماهو .

ومنهم من قال في تعريفهما : « إنه من الجمل مالزم تقديمه لفظًا أو تقديراً » .

ومعناه قريب مما تقدم .

***

---

٣ – تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢٦٨/١ – ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣١/١ ، والمساعد ٢٠٤/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٠/١ .

٤ – لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح الألفيه لابن الناظم ١٠٦ ، والمغني ٦١٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٣/١ ، و تخليص الشواهد ١٨١ ، و شفاء العليل ٢٧١/١ ، و التصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩١/١ .

وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ :«فَائِزٌ أُولُوالرَّشَدْ»

يقاس على : « أسار ذان ؟ » « أقائم أخواك ؟ » و « أمنطلق إخوتك ؟ » وما أشبه ذلك .

والنفي حكمه حكم الاستفهام [في[٥]] تسويغ أن يكون فاعل الصفة الواقعة بعده على الوجه المذكور مغنياً عن الخبر .

فإن عَرِي الوصف عن الاستفهام والنفي لم يجز أن يقع المرفوع به مغنياً عن الخبر، نص سيبويه على قبحه[٦] .

وكثيراً مايطلق سيبويه القبيح* على الممنوع ، وعلى هذا حمل محققو هذا الفن كلام سيبويه[٧] .

وأجاز الأخفش ذلك فيجوز عنده « قائم أخواك » و « إخوتك » وما أشبه ذلك[٨] ، ومما استشهد به قوله :

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلغيًا   وَصَاتَكَ لِـهْبيّ إذا الطّيرُ مَرَّتِ[٩]

هكذا أنشده أبو علي ، وغير أبي علي : « مقالة لهبي » . وما أنشده أبو علي : أقعد في المعنى .

وقد يحمل على أنه من قسم : « زيد قائم » لا من قسم : « قائم أخواك » ، والتقدير :

بنو لهب خبير . و « فعيل » / يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع ، قال : ٣٦/أ

---

٥ – في « أ » أن .

٦ – الكتاب ١٢٧/٢ ، ٣٦/٢ .

٧ – ما ذهب له الشارح مخالف لما ذهب له ابن مالك في هذه المسألة ، ينظر شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

٨ – مذهب الأخفش في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين .
ينظر التسهيل ٤٤ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ – ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافيه ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١ ، وأوضح المسالك ١٣٥/١ والمساعد ٢٠٧/١ ، وابن عقيل ١٩٢/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٢/١

٩ – نسب لبعض الطائيين .
وهو في شرح عمدة الحافظ ٦٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وأوضح المسالك ١٣٦/١ ، وتخليص الشواهد ١٨٢ ، وابن عقيل ١٩٥/١ ، والتصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٢/١ .

* انظر أمثلة على ذلك في الكتاب ٢٧٧/١ ، ١٢٢/٢ ، ١٢٤ وغيرها.

هُنَّ صديقٌ للذي لم يَشِبِ وهُنَّ أعداءٌ لذي التَّشَيُّبِ [10]

واستشهد له – أيضا – بقوله :

فَخَيرٌ نحن عند النَّاسِ منكمْ إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ ، قال : يَالَا [11]

قالوا : وهذا أقعد في الاستشهاد ؛ لأنه لا يقدر على أن يقال : إن التقدير : [نحن خير منكم] عند الناس ؛ لأنه يلزم منه الفصل بين اسم التفضيل و« من » بما هو من غير تمام اسم التفضيل حقيقة ، أو حكمًا ؛ إذ الخبر مغاير للمبتدأ ، لا من تمامه .

وأجيب : بأنه يحتمل أن تكون « من » على حدها في قوله :

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفَاضِ أبيضُ من أُختِ بني إِبَاضِ [12]

الجامع بينهما أن « من » في البيتين لبيان الجنس ، وليست المتصلة باسم التفضيل .

والمراد بـ« الناس » هنا المنصفون * ، أي : المنصفون منكم يجعلوننا خيراً ، و« من » المتصلة باسم التفضيل محذوفة لبيان المعنى .

و« الناس » يطلق كثيراً ويراد به ذو الشيم المحمودة ، كما في قوله :

النَّاسُ اَلُ معْمرٍ من قاسا غيرُهُمُ بهمْ فقد تَنَاسَا

قَوْلٌ أَلَمْ نَجِدْ وغَالَ النَّاسَا [13]

وإلى قول أبي الحسن الأخفش أشار بقوله : « وقد يجوز نحو : فائز أولو الرشد »

***

---

١٠ – لم أقف على قائله .

١١ – لزهير بن مسعود الضبي ، ونسب للفرزدق في اللسان ، وليس في ديوانه

وهو في نوادر أبي زيد ٢١ ، والخصائص ٢٧٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، ورصف المباني ١٢١ ، واللسان « لوم » ٥٦٣/١٢ ، والمغني ٢٤١ ، والمساعد ٢٠٧/١ ، وشفاء العليل ٣٧٣/١ ، والهمع ١٨١/١ .

والمثوب : الذي يدعو الناس ويردد دعاءه ونداءه ، وهنا يدعوهم للحرب ويستنصرهم .

١٢ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٦ .

وهو في الإنصاف ١٤٩/١ – ١٥٠ ، وابن يعيش ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، وشرح الكافية الشافية ١١٢٥ ، واللسان « بيض » ١٢٢/٧ ، والارتشاف ٤٦/٣ .

١٣ – لم أقف على القائل .

* في « أ » : المنصفين .

وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّْ

إذا وقعت مطابقة في غير المفرد بين الصفة وما يكون متجهًا عليه أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر ، فإنه يحمل عند الجمهور على أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا ومابعده مما الوصف له مبتدأ ، كما إذا قلت : « أقائمان الزيدان ؟ » و « أقائمون الزيدون ؟ ».

وعلى هذا يحمل ماجاء في الحديث عن النبي ﷺ : « أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ[14] » فيكون « مُخْرِجِيَّ» خبرًا قد تقدم على المبتدأ ، و « هُمْ » مبتدأ ، وقد تأخر عن الخبر .

وتقديم الخبر هنا ليسرع الحكم من التعجب الوارد في أسلوب الاستفهام إليه ، هكذا ذكره ابن الشاهد .

ونقل عن بعض نحاة المغرب إنكار منع تثنيته وجمعه مستدلاً بالحديث ، وحمله على ماقدمنا ، قال : « وهذا النوع مقتض لتقديم الصفة ؛ من حيث هو سواء كان الاستفهام على حاله أو مشربًا غير حاله ؟ . فتقول : « العاقل زيد » لمن قال : « زيد العاقل » على المعاني الثلاثة : على الاستفهام المجرد ، وعلى المصحوب معنى الإنكار ، وعلى المصحوب معنى التعجب » انتهى كلامه .

فإن كان الطباق قد وقع في مفرد جاز الأمران ، أعنى أن يكون المرفوع بعد الوصف فاعلاً[15] سد مسد الخبر ، وأن يكون مبتدأ ، وقد تأخر عن خبره ، ويستوى في ذلك الحكمان؛ لأن جعله أعنى المرفوع مبتدأ هو الأصل ؛ لكونه ذاتًا ، وماتقدمه من الحكم صادرًا / عنها صدورًا مقتضيًا للتبعية ، فكان الأصل تأخيره ، فهذا يقوى حكم الابتداء ٣٦/ب
والخبر ، وتوجه الاستفهام ، أو ماقام مقامه على الحدث الذي وضعه أن يتجه عليه دون

---

١٤ - أخرجه الشيخان : البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٢/١ ، في كتاب بدء الوحي ، باب « حديث عائشة أنها قالت : أول مابدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة » ح ٣
كما أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ١٩٧/٢ - ٢٠٤ ، في كتاب الإيمان ، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ .

١٥ - في « أ » فاعل .

فاصل هو الأصل، فإذًا فلكل وجه منهما مقو ومضعف فاستويا ، ومقتضى الضعف في أحدهما هو بعينه مقتضى القوة في الآخر ، وكذلك العكس ، لما تقرر من أن كل حكم دار بين اثنين على جهة التفاضل صحبه النقيض .

وقد حصل من كلامه ، أعني من كلام المصنف أن هذا الوصف باعتبار مرفوعه له ثلاث حالات :

إحداها : التعيين بأن يكون المرفوع فاعلاً سد مسد الخبر ، وذلك عند عدم المطابقة ، كما إذا قلت : « أقائم أخواك ؟ » أو « إخوتك ؟ » .

والثانية : التعيين للابتداء والخبر ، وجعل الصفة خبرًا مقدمًا ، وذلك إذا وقعت المطابقة في غير المفرد ، كما إذا قلت : « أقائمان الزيدان ؟ » و« أقائمون الزيدون ؟ » فلا يجوز في هذا أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر ، إلا على لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع

والحالة **الثالثة** : جواز الوجهين ، وذلك إذا طابقت مفردًا، كما إذا قلت : « أقائم زيد ؟ ».

***

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

هذه المسألة فيها بين النحويين اختلاف كثير[16] ، وهو من الخلاف الذي لا ينبني عليه كثير فائدة ، وقد تقدم له نظائر .

واختار المصنف ، وهو ظاهر كلام سيبويه[17] أن الرافع للمبتدأ الابتداء ، وهو معنى، عبر عنه بعضهم بأنه «جعلك الاسم أول كلامك لتسند إليه الخبر» ، لكن لا غنى في صحة الرفع لهذا المعنى من التجريد عن النواسخ ، فعلى هذا الابتداء هوالعامل ، والتجريد شرط في صحة العمل .

والخبر مرفوع بالمبتدأ ؛ لأنه مطلوب له ، والطلب أصل في العمل ، ولم يقو الابتداء على

---

١٦ - ينظر الخلاف في رافع المبتدأ والخبر : أسرار العربية ٦٦ - ٦٨ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وكشف المشكل ٣١٢/١ ، والتبيين ٢٢٤، ٢٢٩ ، وابن يعيش ٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ - ٢٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٧/١ ، وائتلاف النصرة ٣٠ رقم « ٥ » ، والتصريح ١٥٨/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشموني ١٩٣/١ .

١٧ - ينظر الكتاب ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ .

العمل فيهما عند من لا يرى ذلك ؛ لضعفه بعدم بروزه[18] .

***

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ   كَـ «اللَّهُ بَرٌّ» وَ« الْأَيَادِي شَاهِدَهْ »

خبر المبتدأ هو الذي يحصل به الفائدة ، فإن لم تحصل تعين العدول عنه إلى ماتحصل به الفائدة .

فعلى هذا إذا قلت : « زيد العاقل » وحصلت بـ « العاقل » الفائدة كان هو الخبر ، فإن لم تحصل به الفائدة ، وكان الإتيان به على جهة البيان ورفع الاشتراك الطارئ على العلم تعين الإتيان بما تحصل به الفائدة ، فتقول : « زيد العاقل الذاهب » .

فإن كان الإتيان بـ « الذاهب » كالإتيان بـ « العاقل » تعين العدول عنه ، فتقول : « الكاتب » ، أو ماأشبه ذلك ، وعلى هذا النمط . ويستحب في مثل هذا تنكير الخبر ؛ ليعلم أول وهلة أنه الخبر .

فإن انفرد حمل ضرورة على أنه / الخبر طلباً لصحة التركيب ، وصونا للقائل عن ٣٧/أ
العبث في كلامه ، كما إذا قلت : « زيد العاقل » أو « عاقل » أو ماأشبه ذلك .

ولا يصحب التنكير هنا استحباب على الصحيح لتعين المعرَّف لماتعين له المنكر .

فإن لم تقع الفائدة إما بعدم صحة الإسناد ، كما إذا قلت : « زيد عمرو » [غير][19] قاصد مايصح إسناده وذلك بالتشبيه ، أو ماجرى مجراه . وإما بعدم [الفائدة] ، كما إذا قلت : « زيد[19] إنسان » غير قاصد ماتحصل به الاستفاده ، كما إذا قلت : « زيد إنسان » وأنت تريد : أنه يموت ، أو مقهور بأحكام القدرة الإلهية ، أو ماأشبه ذلك مما يقتضي استفادة[20] .

---

١٨ – هذا الرأي نسب للمبرد في المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، وابن السراج في الأصول ٥٨/١ ، وغيرهما ، وينظر شرح التسهيل ٢٧٠/١ – ٢٧١ ، والمساعد ٢٠٦/١ .

١٩ – تكملة من « ب » .

٢٠ – في « ب » إسناده .

وقد حمل على مثل : « زيد إنسان » قول عمرو بن معدي كرب[٢١] في بعض أيام القادسية ، يخاطب بني زبيد ، ويهون أمر فارس : « اضْرِبُوهُمْ ضَرْبَ غُلامٍ مَجنُونٍ يا آلَ زَبيدٍ [إنَّهُمْ]* يَمُوتُونَ ، فَفَارِسُ يَمُوتُونَ » ، كما لو قلت : « زيد إنسان » امتنعت المسألة .

واللفظ المعظم مبتدأ ، و« بر » خبره ، و« الأيادي » مبتدأ ، و« شاهدة » خبره ، وقد حصلت الفائدة بالخبرين . ومتعلق » شاهدة » محذوف ، التقدير : شاهدة على أنه بر؛ لأن المصنف جاء بالجملة الثانية شاهدة على مضمون الجملة الأولى .

وقد عد هذا النوع من ألقاب البديع[٢٢] ، واستحسن بعضهم : الإتيان فيها بـ «الفاء»، ومنع بعضهم : أن يحذف منها شيء ؛ لأن المحل للكثرة ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود .

***

وَمُفْرَداً يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيْقَتْ لَهْ

الخبر يأتي مفرداً وهوالأصل ، ولا ضمير فيه عند البصريين ؛ لأن المقصود في الضمير أحد وجهين :

إما أن يعلم بأن الثاني غير مقصود لنفسه ، وذلك المعنى حاصل بانفراده .

وإما أن يعلم بأن الأول هو الثاني ، وذلك حاصل باتفاق مدلوليهما حقيقة : كـ « زيد قائم » ، أو مجازاً : كـ « زيد زهير » .

---

٢١ - ويكنى أبا ثور ، قدم على الرسول ﷺ سنة تسع وقيل : عشر في وفد زبيد فأسلم ، قتل يوم القادسية وقيل : مات عطشاً ، وقيل : بل مات سنة ٢١ بعد أن شهد وقعة نهاوند متأثراً بجراحات أصابته يومئذ .
ينظر الاستيعاب ٣ / ١٢٠١ ، وأسد الغابة ٢٧٣/٤ .

٢٢ - أطلق البلاغيون عليه التذييل ، وهو :أن يذيل المتكلم كلامه بجملة يتحقق فيها ماقبلها من الكلام ، وتلك الجملة على قسمين :
قسم لا يزيد على المعنى الأول ، وإنما يؤتى به للتوكيد والتحقيق . وقسم يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ماقبله ، كقوله تعالى : ﴿وَقُلْ جَاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ .
ينظر البديع في البديع ١٨٤ ، وتحرير التحبير ٣٨٧ ، والإيضاح ٣٠٧ ، والطراز ١١١/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٤٤٨ ، وخزانة الأدب للحموي ٢٤٢/١ .

* في « أ » : إنه .

والتزم بعضهم في هذا النوع التمييز ، فتقول : « زيد زهير شعراً » .

والصحيح عدوم اللزوم ، والتعويل على القرينة ، لكن يتحمله ، أعنى الضمير من جهة الاشتقاق ، لا من جهة الربط .

فإن كان جامداً لم يتحمله ، وبعض البصريين حمله الضمير إذا كان في معنى المشتق ، كـ « زيد أسد » .

والكوفيون استلزموا الضمير في المفرد مطلقًا ؛ لأنه إن كان جامداً ، كما إذا قلت : « هذا أسد » تريد : الحيوان المفترس ، فإنه في معنى هذا مخبر عنه بأنه أسد [٢٣] .

وإن كان جملة تعين الإتيان بالضمير للحاجة إلى الوجهين المفقودين في المفرد ، فإما ليعلم به أن الأول هو الثاني ، وإما ليعلم بالضمير عدم استقلالها ؛ لكونها خالية عنه مستقلة بنفسها ، والمطلوب انضمامها إلى المبتدأ / . ٣٧/ب

***

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى   بِهَا ، كَـ«نُطْقِيْ اللَّهُ حَسْبِيْ وَكَفَى»

الجملة تستغنى عن الضمير في أربعة أماكن :

أحدها : أن تكون قد تكرر فيها المبتدأ بلفظه ، كما إذا قلت : « زيد مازيد » ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ [٢٤] ﴾ و ﴿ القَارِعَةُ مَاالقَارِعَةُ [٢٥] ﴾

ولا يشترط أن يكون قد وقع لفظ المبتدأ أحد جزأي الجملة ، لكنه الأكثر كما قدمنا ، وقد يكون غير جزأي الجملة ، إلا أنه من تمامها ومتعلق بها ، وينشد هذا البيت :

سَيِّدُكُمْ ماهو من سيِّدٍ   مُوطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعِ [٢٦]

---

٢٣ – ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ١/٣٠٣ – ٣٠٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٠ .

٢٤ – آية ١ – ٢ من سورة الحاقة .

٢٥ – آية ١ – ٢ من سورة القارعة .

٢٦ – للسفاح بن بكير اليربوعي في المفضليات ٣٢٢ مع اختلاف الصدر ، وعلى رواياته المختلفة هو في الإيضاح ٢٣٤، وشرح شواهد الإيضاح ١٩٥ ، والمقرب ١/١٦٥ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢ ، ٣٩٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٨، والتصريح ١/٣٩٩ ، والهمع ١/١٧٣ ، ٢/٩٠ .

وينشد : « سيدنا » ، وأنشده أبوعلي[27] :

ياسَيِّدًا ماأنت مِنْ سَيِّدٍ

فيخرج عن هذا . فعلى «سيدنا» أو «سيدكم» ، لو قال : بدل هو مازيد من سيد ، جاز ، وكانت الجملة خالية عن الضمير . وينشد :

سَيِّدُنا ما النَّضْرُ مِنْ سَيِّدٍ

فيخلو إذ ذاك عن الضمير .

الثاني : أن يكون لم يتكرر المبتدأ باللفظ ، لكنه تكرر بالمعنى ، كما إذا قلت : « كلامي زيد قائم » ، ومنه قوله :

وقولي في حَوادثِ كُلِّ أَمْرٍ   على عمروٍ وصاحِبِهِ العَفَاءُ[28]

ومن هذا ماجاء في حديث زِيَادِ بنِ أبي زِيَادٍ ، عن طلحةَ بنِ عُبيد اللّهِ بنِ كَرِيزٍ ، أنّ رسُولَ اللّهِ ﷺ قال : « أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يومَ عَرَفَةَ ، وَأَفْضَلُ مَاقُلْتُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبلِي : لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ[29] » .

ويلزم في هذا تقديم المبتدأ ، ومنه – أيضا – قوله (تبارك وتعالى) : ﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ[30]﴾ .

والثالث : أن يكون قد وقع المبتدأ في الجملة اسم إشارة ، كما إذا قلت : « زيد ذلك الأمير» أو ما أشبه ذلك، ومنه قراءة من قرأ : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ[31]﴾ برفع « لباس»

---

٢٧ – ينظر الإيضاح ٢٣٤ .

٢٨ – لم أقف على قائله .

٢٩ – رواه مالك في الموطأ ، في كتاب القرآن ، باب ماجاء في الدعاء ح٣٢ ، ٢١٤/١ – ٢١٥ .
كما أخرجه في كتاب الحج ، باب جامع الحج ح٢٤٦ ، ٤٢٢/١ – ٤٢٣ .

٣٠ – آية ١٠ من سورة يونس .

٣١ – آية ٢٦ من سورة الأعراف .
قراءة الرفع قرأ بها ابن كثير وعاصم وأبوعمرو وحمزة ؛ وباقي السبعة ومعهم أبو جعفر قرءوا بنصب « لباس » ينظر السبعة ٢٨٠ ، والمبسوط ٢٠٨ ، والتذكرة ٤١٧/٢ – ٤١٨ ، والتبصرة ٢٠٢ ، والتيسير ١٠٩ ، والإقناع ٦٤٦/٢ ، والنشر ٢٦٨/٢ .

الرابع : أن يكون المبتدأ في الجملة الثانية قد دخل عليه «الألف» و«اللام» الجنسية ، كما إذا قلت : « نعم الرجل زيد » في أحد الوجهين ، و« زيد نعم الرجل » عند من يجيزه ، فإن الجملة التي وقعت خبراً خالية عن الضمير ، وهذا كله إنما وقع فيه الغنية عن الضمير؛ لأنه قد علم في جميعها انضمامها إلى المبتدأ .

أما الثلاثة الأقسام فظاهر فيها ذلك ؛ لأن الأول عاد فيها المبتدأ باللفظ ، وفي الثاني بالمعنى ، وفي الثالث وقعت الإشارة إليه من جملة الخبر . وأما الرابع فلأنه – أعنى المبتدأ– داخل فيما اقتضت «الألف» و«اللام» عمومه ، قال أبو زكريا بن معط: وقد ذكر في «نعم الرجل زيد » أن يكون « زيد » مبتدأ والجملة التي قبله خبره :

وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَايُغْنِيكَا عَنْ رَاجِعٍ لِلْمُبتَدَا يَأْتِيكَا[٣٢]

وإذا تأملت قول المصنف : « وإن تكن إياه معنى » وجدته يشمل الأقسام الأربعة .

قال :

٣٨/أ وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ/

هذا البيت قد تقدم الكلام عليه *، وما في ذلك من خلاف ، والحاصل أنه إن كان جامداً محضاً فإنه لم يقع للبصريين خلاف في عدم تحمله للضمير . وإن كان مشتقاً محضاً فلم يقع خلاف في تحمله للضمير ، وإن كان مشتقاً من نحو المعنى ، جامداً من نحو اللفظ ، ك « زيد حجر » المعنى : بخيل ، أو« أسد » المعنى : شجاع ، وقع فيه خلاف ، فمنهم من اعتبر اللفظ ، فمنع الضمير ، ومنهم من اعتبر المعنى فحمل الضمير . والكوفيون عمموا في تحمل الضمير .

***

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَالَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

هذه المسألة فيها خلاف عند نحاة البصرة ونحاة الكوفة[٣٣] :

---

٣٢ – ينظر الألفية ٦٠ ، وينظر شرحها لابن جمعه ٢/ ٩٧١ .

٣٣ – ينظر الإنصاف ١/ ٥٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٧ – ٣٠٨ .

* انظر تفصيل الكلام وتخريج المسألة في ص : ١٧٠–١٧١ السابقتين.

فالبصريون يستلزمون بروز الضمير مطلقًا كما قال ، والمراد بالإطلاق : أن يكون ذلك ملتزمًا ، سواء كان يوجد بعدم وروده لبس أم لا ؟ .

وأما الكوفيون فإنهم راعوا في ذلك اللبس ، فحيث كان حذف الضمير يوقع في لبس التزموا [بروزه[٣٤]] ، وحيث كان حذفه لا يوقع في لبس لم يلتزموا بروزه ، ورأيهم من جهة المعنى حسن ، قال المصنف في « **كافيته** »[٣٥]:

فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ ... لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنْ

ويؤمن اللبس في الاختلاف في التذكير والتأنيث ، كما إذا قلت : « زيد هند ضاربته هي » أو « هند زيد ضاربها هو » .

فعند الكوفيين يجوز - هنا - إخفاء الضمير ؛ لأن اللبس مأمون ، وهو صورتان .

وأما حيث يقع اللبس فعند اتفاق التذكير والتأنيث ، كما إذا قلت : « زيد عمرو ضاربه هو » أو « هند دعد ضاربتها هي » فإنه لو سقط الضمير لم يعلم صرف الحكم عن الذي يليه إلى ما قبله ، وهو صورتان .

فإذًا جملة هذه المسألة أربعة أقسام : قسمان متفقان ، وفيهما الاتفاق على لزوم بروز الضمير ، وقسمان مختلفان : وفيهما الخلاف في وجوب بروز الضمير ، فيقع الاتفاق في الاتفاق .

وقوله : « ماليس معناه له محصلا » هو بعينه ، واسمه مايقوله النحويون :من أن يكون الخبر جاريًا على غير من هو له ، فإنه إذا لم يكن المعنى له لم يكن محصلاً له .

و مما جاء فيه بارزًا في محل الخلاف ، وذلك [في محل[٣٦]] الاختلاف : [قوله] :

بَدَتْ له فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ سُلِبَا[٣٧] ... غَيلانُ مَيَّةَ مَشْغوفٌ بها هُوَ مُذْ

---

٣٤ - في « أ » حذفه .

٣٥ - ينظر شرح الكافية الشافية ٣٣٨/١ .

٣٦ - في «ب» عند .

٣٧ - لذي الرمة في ملحق ديوانه ٦٦١ (كارليل) .
وهو في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، وشفاء العليل ١٩٣ ، والهمع ٦٣/١ .

ومما جاء فيه غير بارز من نحو الظاهر ، فيكون حجة للكوفيين ، قوله :

قومي ذُرا المجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ   بِكُنْهِ ذلك قحطانٌ وعَدْنانُ[38]

وقوله[39] :

وإنَّ امرأً أسرى إليكِ ودونَهُ   من الأرض مَوْمَاةٌ ويَهْمَاءُ خَيْفَقُ

لمحقوقةٌ أنْ تَسْتَجِيبي لِحُكْمِهِ   وأنْ تَعْلَمِي أنَّ المُعَانَ [مُوَفَّقُ[40]] / ٣٨/ب

قال البصريون : التقدير في الأول : « هم بانوها » ، وفي الثاني : [لخلة محقوقة .

قال] :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ   نَاوِينَ مَعْنَى «كَائِنٍ» أَوِ « اسْتَقَرّْ»

يقع الخبر بالظرف ، وبحرف الجر ، والمجرور اسم واحد ، والظرف قسمان :

ظرف زمان ، وظرف مكان ، [فمثال المجرور] : زيد في الدار » ، ومثال ظرف الزمان :

« السير يوم السبت » ، ومثال ظرف المكان : « زيد عندك » .

ولا بد في الجميع من اشتراط الفائدة ، فلا تقول : « زيد في الأرض » ، ولا :

« السير في وقت » ، ولا : « زيد مكانًا » ، إلا إنِ التُمِحَتْ في جميع ذلك فائدة .

وأما المتعلق فللنحويين فيه اختلاف وتفصيل :

فمنهم من قال : إنه يتعلق باسم فاعل مطلقًا[41] ؛ لأن اسم الفاعل من قسم المفرد ،

فحذفه أسهل من حذف الفعل ؛ لأن الفعل لا يستغني عن فاعل ، فهو إذ ذاك من باب

---

٣٨ - لم يعرف قائله
وهو في شرح التسهيل ١/٣٠٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١١ ، وأوضح المسالك ١/١٣٨ ، وتخليص الشواهد ١٨٦ ، وابن عقيل ١/٢٠٨ ، والتصريح ١/١٦٢ ، والهمع ١/٩٦ ، والأشموني ١/١٩٩ .

٣٩ - للأعشى في ديوانه ٢٧٣
وبيت الشاهد « الثاني » في مجاز القرآن ١/٢٤٤ ، والبصريات ١/٥٢٦ ، والصاحبي ٣٥٨ - ٣٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥ - ٥٦ ، والإنصاف ٥٨ ، وتخليص الشواهد ١٨٨ .

٤٠ - في « أ » الموفق .

٤١ - نسب لسيبويه في الكتاب ١/٥٥ ، وللأخفش ورجحه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٤٩ - ٣٥٠ .
وينظر شرح التسهيل ١/٣١٣ ، والمساعد ١/٢٣٥ - ٢٣٦ .

الجملة .

فإن قيل : فإن اسم الفاعل لا غنى فيه عن ضمير فيكون بهذا الاعتبار من باب الجملة .

قيل : تحمله للضمير ليس لأجل التركيب فيكون جملة ، وإنما هو من باب الاشتقاق ، فهو من قسم المفرد .

والدليل على ذلك : تأثره بالعوامل ، ولو كان جملة لم يتأثر بالعوامل ؛ لأن الجمل لاتؤثر فيها العوامل .

فإذاً فحذفه حذف واحد ، وحذف الفعل حذف اثنين ، وحذف واحد أسهل من حذف اثنين .

ومنهم من قال : إن المحذوف فعل[٤٢] ؛ لأن الفعل أصل في العمل ، وقد أمكن ادعاؤه فلا يعدل عنه .

وقياس قول هؤلاء :أن يجعلوا « زيد » في قولك : « في الدار » فاعلاً لا مبتدأ ؛ لأن « في الدار » في معنى : « استقر » ، وإذا كان كذلك لم يجز أن ينوى به غير موضعه من التأخير ، وهذا القول يعزى لأبي الحسن الأخفش ، وقد عزي له الجواز دون الوجوب .

ومنهم : من فرق بين أن يكون الموضع للفعل فيقدر ، كما إذا وقع معتمداً على ماقبله ، أو تقدمته أداة نفي ، أو أداة استفهام ، كما إذا قلت : « زيد في الدار أخوه » و « زيد عنده عمرو » .

وقياس قول هؤلاء : أن يلتزموا رفع ما بعد الظرف والمجرور إذا وقعا معتمدين ، ولايجيزون الرفع للابتداء ، وقد نص على ذلك أبو علي في « تذكرته » في مسألة : « مررتُ برجُلٍ معه صقرٌ صَائِدٌ به غداً[٤٣] » .

---

٤٢ – ذهب له الفارسي في الإيضاح ٢٦٥ ، والزمخشري في المفصل ٢٤ ، وابن الحاجب في شرح الوافيه ١٧٧ ، ونسبه ابن مالك للأخفش في شرح الكافية الشافية ١/٣٥٠ .

٤٣ – ينظر رأيه في البصريات ١/٥٠٩ ، والمسائل المنثورة ٥٢ .

وإن كان الموضع للاسم كما إذا وقع بعد « إذا » التي للمفاجأة ، أو « أما » ، كما إذا قلت : « خرجت فإذا في الدار زيد » و« أما في المنزل فعمرو » ، فإنه يكون التقدير في هذا النوع ، وماجرى مجراه اسم فاعل لافعل ؛ لأن الموضع للاسم .

***

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

اسم المكان يخبر به عن الجثث ، وعن المصادر، فتقول : « زيد عندك » و«الإقامة عند عمرو» و« النزول عند خالد » وما أشبه ذلك .

وأما ظرف الزمان فإنه لا يخبر به عن الجثث إلا إذا وقعت في الإخبار به فائدة .

وإنما كان ذلك لأن الخبر من حيث هو حقه أن يكون نفس[44] / المخبر [عنه]* من نحو المعنى، فجاز في ظرف المكان أن يخبر به عن الجثة ؛ لقربه منه ، إذ الزمان من قسم المصادر ، والمصادر مغايرة للجثة ؛ لقربها منه ، وصحة اختصاصه به . ٣٩/أ

وأما ظرف الزمان فإنه بعيد منه إذ الزمان من قسم المصادر ، والمصادر مغايرة للجثة و – أيضا – فإنه لا يصح من حيث هو ظرف زمان اختصاصه به ، إذ وضعه وضع مايقتضى العموم ، فإن وقعت فائدة وذلك بتنزيله منزلة المختص صح الإخبار به ، وذلك كما إذا قلت : « العنب في الصيف » و« الجَوْزُ في الشتاء » و« الرطب في تَمُّوزٍ » و« الورد في أَيَّارٍ » وما أشبه ذلك .

ومن ذلك – أيضا – قولهم : « زيدٌ حِينٌ وَشِمٌ[45] » و« حِينٌ طُرَّ شَارِبُهُ » ، و« الهِلالُ اللَّيلَةَ » ، وماأشبه ذلك .

أو أن يكون المعنى على الإخبار عن المصدر ، كما إذا قلت : « أَكُلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسُهُ ؟ » و« أَكُلَّ ساعةٍ [رجلٌ]** تَشْتُمُهُ ؟ » وماأشبه ذلك ، ومن هذا قوله :

---

٤٤ – هنا يوجد سقط في النسخة الأصلية « أ » من بداية ٣٩/ب وحتى ٤٧/أ ، وقد أكمل من النسخة الثانية « ب » من منتصف ٥٠/أ .

٤٥ – وَشِمٌ : أي كَثُرَ فيه الشَّيبُ وانتشر ، وطُرَّ شَارِبُهُ : أي طَلَعَ ونَبَتَ .

* تكملة مني .

** في النسخة « ب » : رجلاً .

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ؟ يُلْقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهُ[46]

وأما ماجاء في الحديث : « إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا[47] » فقد حمل على أن « قَعْرَ » مصدر : قعرت الشيء أقعره ، إذا انتهيت إلى قعره .

***

وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَالَمْ تُفِدْ ، كَـ « عِنْدَ زَيدٍ نَمِرَهْ »

أ/٥٠ وَ «هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟» فَـ «مَاخِلٌّ لَنَا» وَ «رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا» /

وَ «رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ» وَ «عَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ» ، وَلْيُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه حقه أن يكون معرفة ؛ ليتوجه الحكم إلى معين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذاتًا ، أو حدثًا ، كـ[48] « زيد القائم » و « القائم زيد » خلافًا لبعض أهل البيان فإنه منع في مثل : « القائم زيد » أن يكون مبتدأ و التزم فيه أن يكون خبرًا ؛ لكونه حدثًا ، والأحداث هي الأصل في الخبر .

ويجوز الابتداء بالنكرات بشرط وجود الفائدة ، وهكذا قال سيبويه[49] ، ولم يزد على ذلك ، وبعضهم عدد مكان الفائدة ، فمن مكثر ، ومن مقلل .

والصحيح عدم الحصر ، وأنه قد تكون الفائدة باعتبار حالة حاضرة لا يمكن جعلها ضابطًا ، وقد مثل في « كافيته » فقال :

وَقَدْ يُفِيدُ المُبْتَدَا مُنكَّرَا مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ مَا [قَدْ[50]] ذُكِرَا

---

٤٦ – نسب لقيس بن حصين في ابن السيرا في ١/١١٩ ، ولغيره، وهو في الكتاب ١/١٢٩، واللمع ٧٦ ، والإنصاف ١/٦٢ ، والرد على النحاة ١١٣ ، وشرح التسهيل ١/٣١٩ ، وشواهد التوضيح ٩٥ ، وتخليص الشواهد ١٩١ .

٤٧ – الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ٣/ ٧٠ – ٧٢ ، في كتاب الإيمان ، باب الشفاعة .

وراوي الحديث أبو هريرة ، قال في خاتمته : « والذي نفس أبي هريرة بيده إن قعر جهنم لسبعون خريفا » .

وقد علق النووي على الرواية بقوله : « هكذا هو في بعض الأصول « لسبعون » بالواو ... ، ووقع في معظم الأصول والروايات « لسبعين » بالياء ، وهو صحيح أيضا » شرح النووي ٣/٧٢ .

٤٨ – في النسخة : فـ ، وماأثبته الصواب .

٤٩ – الكتاب ١/٣٢٩ .

٥٠ – سقطت من النسخة .

[نَحْوُ : « امْرُؤٌ أَنْفَعُ لِي مِنَ امْرَأَه»] وَ« سَيْفٌ اوْقَى لِلْفَتَى مِنْ مِنْسَأَه»[٥١]

وحصولها غالب بما ذكر المصنف ، وقد ذكر لذلك ستة أماكن ، وأحال الباقي على القياس عليها :

أحدها : تقديم الخبر ظرفا أو مجروراً ، كما إذا قلت : « عندك رجل » و« في الدار رجل» وكان ذلك ؛ لأن الخبر هو المخبر عنه في المعنى ، فإن معنى قولك : « في الدار رجل » : الدار معمورة برجل ، ومعنى : « عندك رجل » : المكان الذي لديك معمور برجل .

والثاني : أن تكون النكرة معتمدة على أداة استفهام ، كما إذا قلت : « هل رجل في الدار ؟ » وجاز ذلك ؛ لأن الاستفهام يكسبه ضرباً من التعريف باقتضائه الطلب .

وثالثها: [أن تكون[٥٢]] النكرة معتمدة على أداة نفي ، كما إذا قلت : « مارجل [قائم]* » وجاز ذلك ؛ لأن توجه النفي عليه يكسبه ضربا من التعريف ؛ لأن الأغلب فيه توجهه على الإثبات ، وإذا كان كذلك فقد حصل له ضرب من التعريف باعتبار تقدمه مثبتاً .

ورابعها : الوصف ، كما إذا قلت : « رجل من تميم لقيته » وظاهر كون الوصف يكسبه ضربا من التعريف .

وخامسها : أن تكون النكرة عاملة ، كما إذا قلت : « أمر بمعروف يعجبني ، ونهى عن منكر أسر به » . وتقديره بالمعمول يكسبه – أيضا – ضربا من التعريف .

وسادسها : الإضافة ، كما إذا قلت : « غلام امرأة لقيته » و« صاحب فرس مررت به »، [وظاهر]* كون الإضافة إلى النكرة يكسبه ضربا من التعريف .

٥٠/ب وقد مثل لتقدم الخبر الظرف بقوله : / « عند زيد نمره » ، وللمعتمد* على أداة استفهام بـ« هل فتى فيكم ؟ » ، وللمعتمد على أداة نفي ، بـ« ماخل لنا » ، وللموصوفة، بـ« رجل من الكرام عندنا » ، وللمعاملة ، بـ« رغبة في الخير » ، وللمضافة ، بـ« عمل بر » ، [ثم][٥٢] قال : « وليقس مالم يقل » .

---

٥١ – ينظر شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ ، وهو في النسخة سقيم جداً .

٥٢ – تكملة استحسنتها .

* في النسخة « ب » : قائماً ، وظاهره ، ولمعتمد .

فمما يقاس على ذلك ، أن يكون في النكرة معنى الأمر ، كما في قوله (تعالى):

﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ[٥٣] ﴾

وأن يكون في النكرة معنى الدعاء ، كما إذا قلت : « سلام عليكم » و « ويل لزيد ».

وأن يكون فيها معنى الحصر ، كما إذا قلت : « شيء [ما] جاء بك[٥٤] » فإن المعنى : ماجاء بك إلا شيء ، ومن كلامهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ[٥٥] » .

ومنها: أن يكون فيها معنى التعجب ، وهو المختار في قولك : « ما أحسن زيداً !»

ومنها : أن تكون تالية «واو» حال ، كما إذا قلت : « وسائل بالباب » ، قال :

أتيتُ وواقفُ بالرَّبْعِ يَبْغِي ... قِرَى من ذاتِ قلبٍ مُسْتَجْيشٍ[٥٦]

ومنها : وجود التفصيل ، كما إذا قلت : « رجل في الدار ورجل في المنزل » ومنه قوله

فأقبلتُ زَحْفًا على الرُّكبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ نسيتُ وثوبٌ أَجُرُّ[٥٧]

ومثله :

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرُّ[٥٨]

ومنها : أن يكون الكلام قد جاء مثلاً ، كما إذا قلت : « تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ، وأكثر مايكون بـ «اللام» ، كما في قَولِ عُمرَ (رضي الله عنه) عندما قال لِكَعْبِ الأَحْبَارِ : تَعَالَ حتَّى نَحْكُمَ ، فقال كَعْبٌ : دِرْهَمٌ ، فقال عُمرَ : إِنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ ، « لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ » ،

---

٥٣ – آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٥٤ – هذا المثال والمثل في الكتاب ٣٢٩/١ ، ومابين المعقوفين تكملة من الكتاب .

٥٥ – المثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ، وتبين مخايله .
وقد ورد في مجمع الأمثال ١٧٢/٢ ، والمستقصى ١٣٠/٢ ، وزهر الأكم ٢٢٩/٣ .

٥٦ – لم أعرف قائله . .

٥٧ – لامرئ القيس في ديوانه ١٥٩ مع اختلاف الصدر .
وهو في الكتاب ٨٦/١ ، وابن السيرا في ٣٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ، والمغني ٥٢٤ ، وابن عقيل ٢١٩/١ .

٥٨ – للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧ (إسلاميون).
وهو في الكتاب ٨٦/١ ، وشرح الأبيات للنحاس ٤٨ ، وابن السيرا في ٣٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٣/١ ، ٣١٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٣ .

والحُكُومَةُ كانتْ فِي جَرَادةٍ .

والأَثَرُ عن يحيى بنِ سَعيدٍ الأنصاريِّ : « أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إلى عُمرَ بنِ الخَطَّابِ فَسَأَلَهُ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وهو مُحْرِمٌ ، فَقالَ عُمرُ لِكَعْبٍ : تَعَالَ حَتَّىٰ نَحْكُمَ ...... » الأَثَرُ[٥٩] » .

❋❋❋

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَـارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَـوَّزُوا التَّقْـدِيمَ إِذْ لَا ضَـرَرَا

فَامْنَعْـهُ حِينَ يَسْتَـوِي الْجُزْءَانِ   عُرْفًـا وَ نُكْـرًا عَـادِمَيْ بَيَـانِ

كَذَا إِذَا مَـا الْفِعْلُ كَـانَ الْخَبَرَا   أَوْ قُصِـدَ اسْتِعْمَالُـهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَـدًا لِذِي «لَامِ» ابْتِـدَا   أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ، كَـ«مَنْ لِي مُنْجِدًا؟»

الأصل في الخبر أن يكون متأخرا عن المبتدأ ؛ لأنه حكم عليه ، والحكم على الشيء ثان عن وجوده . و – أيضا – فإنه وصف في المعنى ، والوصف حقه أن يكون متأخرا عن الموصوف، لكنه يجوز في أماكن تقديم الخبر ، والمسوغ لتجويزه عدم خوف الإلباس بالمبتدأ ، ولهذا أشار المصنف بقوله : « إذ لا ضررا » أي : مسوغه / – أعني مسوغ التقديم – عدم الضرر . ٥١/أ

و « إِذْ » في قوله : « إِذْ لَا ضَرَرَا » سببية ، والسببية من أقسام « إذا » ، كما في قول النابغة :

فَعَدِّ عمَّا تَرى إذْ لا ارتِجَاعَ له   وَانْمِ القُتُودَ على عَيْرانَةٍ أُجُدِ[٦٠]

فإن خيف اللبس امتنع التقديم . فيمتنع إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف ، كما إذا قلت: « زيد العالم » فأيهما تقدم كان مبتدأ ، وأيهما تأخر كان خبراً ، خلافًا لمن التزم في مقتضى الحدث [الخبرية]* تقدم أو تأخر ، وفي مقتضى الذات الابتدائية تقدم أو تأخر .

فإن كانت هنالك قرينة تجوز المعنى ، وتعين المراد جاز تقديم الخبر مع كونه معرفة ؛ لأنه إذ ذاك لا يلتبس بالمبتدأ ، وذلك إذا قلت : « زهير زيد شعرا » و« أبو حنيفة

---

٥٩ – رواه مالك في الموطأ ٤١٦/١ ، في كتاب الحج ، باب فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم ح ٢٣٦ .

٦٠ – في ديوانه ١٦ .

* في النسخة « ب » : للخبرية .

أبو يوسف » ، ومن هذا قوله :

بنُونا بنو أبنائِنا ، وبناتُنا　　بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ[61]

لأن على تشبيه بنى البنيْن بالبنين ، لا على تشبيه البنين ، فإذًا فالتقدير : بنو أبنائنا بنونا، أي : مثل بنينا[62] ، ومن ذلك قول بعض الشاميين عندما عهد معاوية (رضي الله عنه) لابنه يزيد[63] :

مُعاويةُ الخليفةُ لا سِواه　　فإنْ يَهْلِكْ فسائِسُنا يزيدُ

فَمَنْ غلب الشَّقاءُ عليه جهلاً　　تحكَّم في مَفَارقِهِ الحديدُ

معاويـةٌ يزيدُ فَمَنْ يُرِدْهُ　　بما لا يرتضي قُطِعَ الوريدُ

لا يريد أن يشبه معاوية (رضي الله عنه) بـ « يزيد » ، ولكن قصده تشبيه يزيد بمعاوية ، فإذًا فالمعنى : يزيد معاوية ، أي : مثل معاوية .

وأنشد بعض أهل البيان في لزوم إظهار السبب المقتضي للحكم إذا كان خفيا ، ولم يكن الموضع يعينه :

يُدِيرُوني سِفَاهًا عن بُجيرٍ　　وماجاءوا به فيه ضَلالَـهْ

عِبَادٌ وَيْحَكُمْ منِّيْ بُجيرٌ　　فَنَجْلُ النَّجْلِ نَجْلٌ لا مَحَالَهْ[64]

يريد : بجير ، وهو ابن ابنه ، مثل عباد ، وهوابنه . ولما كان سبب هذا التشبيه البنوة ، ولم يكن في الموضع ما يعينها تعين إظهار مايدل عليها ، وهي السبب المقتضى للحكم وهو التشبيه ، فقال : فنجل النجل نجل ، والنجل : الابن ، فصار بهذا الاعتبار ، كما إذا قلت : « زيد أسد بخرًا » لا يجوز « زيد أسد » فقط ؛ لخفاء الدلالة على البخر ، بخلاف مالو

---

٦١ – نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، كما نسب لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .
وهو في الإنصاف ٦٦ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/١، وأوضح المسالك ١٤٥/١ ، والتصريح ١٧٣/١ ، والهمع ١٠٢/١ ، والأشموني ٢١٠/١ .

٦٢ – في النسخة : بنونا .

٦٣ – قائلها رجل من ذي الكلاع عندما أقام معاوية الخطباء لبيعة يزيد ، فقال مشيرًا إلى معاوية هذا أمير المؤمنين ، فإن مات فهذا وأشار ليزيد ، فمن أَبَى فهذا وأشار إلى السيف ، وأنشد الأبيات .
وهي في العمدة ٣١٠/١ ، ماعدا الأخير .

٦٤ – لم أقف على القائل .

قلت : « زيد الأسد شجاعة » .

ولذلك – أيضا – يمتنع التقديم إذا كانا معا متساويين في التنكير ، كما إذا قلت : « أفضل منك أفضل منى » ، فأيهما تقدم كان مبتدأ ، وأيهما تأخر كان خبراً .

فلو كان قرينة تقتضى أن هذا المتقدم متأخر جاز ، كما إذا قلت : « أشجع منك / أشجع من عنترة » و« أسمح كفًا منك أسمح كفًا من حاتم » و« أحلم منك أحلم من أحنف » المعنى : أشجع من عنترة [أشجع منك [65]] ، وأسمح كفا من حاتم أسمح كفا منك، وأحلم من أحنف أحلم منك ؛ لأن هؤلاء الثلاثة متفق على أنه بهم يضرب المثل في هذه المعاني ، فمن كان أكثر منهم في هذا المعنى كان أكثر من [مخاطبك]* ، ولا سبيل إلى دعوى المبالغة للإصحاب بالمانع وهو وجود النزول عن [المفضل]* . ٥١/ب

ومما تعين فيه تقديم المبتدأ وتأخير الخبر . أن يكون الخبر فعلاً له ، أي : للمبتدأ ، كما إذا قلت : « زيد قائم » فإنك لو قدمت الخبر صار المبتدأ فاعلاً ، ولا بد من تعيينه بأن يكون للمبتدأ .

فأما إن كان لغير المبتدأ فإنه يجوز التقديم ، كما إذا قلت : « زيد قام أخوه » فإنه يجوز أن تقول : « قام أخوه زيد » ، لا مانع من ذلك عند أحد .

فلو كان مع كون الفعل للمبتدأ مايعين كونه ، أعنى الفعل متأخرًا في المعنى جاز التقديم ، كما إذا قلت : « قاموا إخوتك » عند من لا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع .

وكذلك – أيضا – لو قصد استعماله منحصراً فإنه يتعين تقديم المحصور ، وتأخير المحصور فيه ، كما إذا قلت : « مازيد إلا كاتب » فإن المعنى حصر زيد في الكتابة ، لاحصر الكتابة في زيد ، فلو أخرت زيداً ، وقدمت انعكس المعنى فصار المحصور « كاتب» و« زيد » هو المحصور فيه .

فإن كان هنالك قرينة تدل على المعنى جاز ، كما لو قدمته بـ« إلا » ، فقلت : « ما إلا كاتب زيد » فعلى هذا يمتنع من « إنما زيد كاتب » رأساً ؛ لفقدان القرينة .

---

٦٥ – تكملة استحسنتها لإتمام الكلام .

* في النسخة « ب » : مخاطبتك ، المتفضل .

ومن الأماكن التي يتعين فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ دخلت عليه «لام» الابتداء ، كما إذا قلت : « لزيد قائم » ، ومنه قوله :

وَلأنت أَشْجَعُ من أُسامــةَ إذْ　　دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ[66]

وقوله :

فلأنت أَشْجَعُ حِينَ تَتَّجِهُ الـ　　أَبْطالُ من لَيثٍ أَبِي أَجْرِ[67]

ومن الأماكن التي يتعين فيها تأخير الخبر ، أن يكون الخبر مسنداً لمبتدأ لازم التصدير ، كما إذا قلت : « من زيد ؟ » ، وكما في قوله :

فَمَنْ أَبُوكَ ؟ أو أبي في المعركةْ　　لا تَجْعَلَنْ فَجْرَ القتيلِ مَوْرِكَهْ[68]

ومثله :

فَمَنْ أَبُوكَ ؟ إن بَقُوا في المأْزَقِ　　صاحبُ نَبْلٍ أو حِصَانٍ أَبْلَقِ[69]

***

وَنَحْوُ: «عِنْــدِي دِرْهَمٌ» وَ«لِي وَطَرْ»　　مُلْتَزَمٌ فِيـهِ تَـقَـدُّمُ الْخَبَــرْ/ ٥٢/أ

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَـلَيْـهِ مُـضْـمَـرُ　　مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيْناً يُخْبَــرُ

هذاالقسم عكس القسم المتقدم ، أعنى أنه يلتزم فيه تأخر المبتدأ ، وتقدم الخبر .

فمن ذلك : أن يكون المصحح للمبتدأ بالنكرة لازم التقديم على المبتدأ ، وذلك لا يكون من المصححات إلا في الظرف ، وما جرى مجراه وهو المجرور ، وماعداها من المصححات متأخر أو مصاحب .

فمن الظرف ، قولك : « عندي رجل » و« في الدار رجل » ، وقول المصنف : « عندي

---

٦٦ - لزهير في ديوانه ٩٣ مع اختلاف الصدر .

وهو في الكتاب ٢٧١/٣ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، والمقتضب ٢٧٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٣٥٤/٢ ، والإنصاف ٥٣٥ ، وابن يعيش ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ .

٦٧ - لزهير في ديوانه ٩٦ .

٦٨ - لم أقف على قائله .

٦٩ - لم أقف على قائله .

درهم ، ولي وطر »

وقد قدمنا أن الظرف والمجرور في هذين وأشباههما هوالمخبر عنه في المعنى .

ومن ذلك : أن يعود على الخبر ضمير متصل بالمبتدأ ، كما إذا [قلت [70]] : « على التمرة مثلها زبدًا » فيتعين هنا تقدم الخبر من أجل عودة الضمير ؛ لأنك لو أخرته لقلت : « مثلها على التمرة زبدا » فكان الضمير في « مثلها » يعود إلى « التمرة » وهو متأخر لفظا ورتبة، أما لفظا فإنه ملفوظ به بعده ، وأما الرتبة فإن رتبته أن يكون متأخرًا عن المبتدأ .

وفي كلام بعض أهل البيان مايقتضى جواز « رجل في الدار » و « رجل عندك » [و] « مِثْلُها على التَّمرةِ [زُبْداً] » أحاله على المتعارف ؛ لأن هذا النوع قد عرف فيه التقديم فصار تأخيره لا يضر ، وينزل منزلة مايكون تأخيره لفظًا لا رتبة ، ومثل : « على التمرة مثلها زبدا » ، قول الشاعر :

أَهَابُكِ إِجْلالاً وما بِكِ قُدْرةٌ عليّ ، ولكن مِلْءُ عينٍ حَبِيبُهَا [71]

و « مبينًا » حال من « عليه » تبيين لما يعود عليه الضمير ، وكأنه يشير إلى أن هذا الضمير يعود إلى ماظهر من الخبر ، وهو متعلقه في قولك : « على التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْداً » فإن الخبر إنما هو كائن أو مستقر ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قول أبي عمرو بن الحاجب ، عندما عدد الأماكن التي يجب فيها تقديم الخبر : « أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ » ، وقال : « نحو : على التمرة مثلها زبدا [72] » . قال :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيْرَا كَـ « أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيْرَا »؟
وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا كَـ « مَالَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا »

ومن الأماكن التي يتعين أن يكون الخبر فيها متقدماً ، أن يكون – أعنى : الخبر – لازم

---

٧٠ – تكملة يتطبها السياق .

٧١ – للمجنون في ديوانه ٥٨ ، كما نسب لنصيب في ديوانه ٦٨ .
وهو في شرح التسهيل ٣٠٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١١٧،والارتشاف ٤٤/٢ ، وتخليص الشواهد ٢٠١،وابن عقيل ٢٤١/١ ، والتصريح ١٧٦/١ ، والأشموني ٢١٣/١ . .

٧٢ – الكافية : ٧٨ .

[الصدارة]* كما إذا قلت : « كيف زيد ؟ » و« أين عمرو ؟ » وماأشبه ذلك وقد استغنى بهذا كثير من أهل علم البيان عن ذكر لزوم تقدم المبتدأ إذا كان من ذوات [الصدارة][73] / لأنه إذا ٥٢/ب
ألزم تقديمه مع كون وضعه مقتضيا للتأخير فمن باب اللازم أن يستلزم التقديم إذا كان وضعه للتقديم ، ولا يلتزم تقديم الخبر ، وإن كان من أدوات الصدور إلا بشرط الإفراد، فإن كان جملة فإنه يجوز تأخيره ، فتقول : « زيد من أبوه ؟ » ولكونه على ذلك الحكم قيد المصنف المقصود بالمثال ، وهو قوله : « أين من علمته نصيرا ؟ » ، و« من » موصول بمعنى « الذي » .

ولقائل أن يقول : إن الخبر لم يقع في الجملة اسم استفهام ؛ لأن الخبر إنما هو المجموع لا اسم الاستفهام فقط .

وقد صرح غير واحد بأن المعنى في قولك : « زيد أخوه قائم » وما أشبه ذلك ، أن التقدير : زيد متلبس أخوه بالقيام .

فإذا كان الأمر كذلك كان التقدير - أيضا - في « زيد من أبوه ؟ » : زيد متلبس بالسؤال عن أبيه ، أو ما أشبه ذلك .

وإذا كان كذلك خرج الخبر عن الصدرية في مثل : « زيد [من[73]] أبوه ؟ » مطلقًا ، ويبقى الإشكال على من قيده بالمفرد كأبي عمرو بن الحاجب (رحمه الله تعالى[74]) .

ومن الأماكن التي يتعين فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ ، كما إذا قلت : « ماكاتب إلا زيد » ، فإن [المعنى]* على حصر الكتابة في زيد، فلو أخرت انعكس فصار « زيد » هو المحصور والخبر هو المحصور فيه ، ومن هذا ، أي : مما يتعين فيه تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، قولنا : « مالنا إلا اتباع أحمد ﷺ » .

ومراده بالمحصور : أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ . فعلى هذا المعنى : وخبر المحصور فيه الخبر ، ثم حذفه لفهم المعنى ، والاكتفاء عنه بقوله في المبتدأ : « أو قصد

---

٧٣ - تكملة استحسنتها .

٧٤ - الكافية : ٧٨ .

* تكملة مني يتطلبها السياق .

استعماله منحصرا » فإن هنالك هو الذي يكون منحصراً في الخبر ، فعلى هذا المنحصر فيه يكون متأخراً مطلقًا

قال (رحمه الله تعالى) :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا تَقُولُ : «زَيدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا؟»
وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيدٌ؟» قُلْ:«دَنِفْ» فَـ «زَيدٌ» اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِنْ عُرِفْ [٧٥]

يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، وبالعكس إذا علم المقصود، وذلك إما بقرينة لفظية أو معنوية.

فمثال ماحذف منه المبتدأ وأبقى الخبر لقرينة لفظية ، قولك : « دنف » في جواب من قال : « كيف زيد ؟ » فإن التقدير إذا قلت : دنف « زيد دنف » ، و استغنى عن إظهار « زيد » لتقدمه في السؤال ، ومثله :

قال لي : كيف أنت ؟ قلتُ عليلُ سَهَرٌ دَائِمٌ ، وحُزْنٌ طويلُ [٧٦]

ولا يلزم وقوع الدال في السؤال ، ولا المدلول / عليه المحذوف في الجواب ، وقد يكونان في غيرهما ، كما في قوله : ٥٣/أ

إذا ذُقْتَ فاها ، قلت : طَعْمُ مُدَامةٍ مُعتَّقَةٍ ممَّا يَجيءُ به التُّجُرْ [٧٧]

وكما في قول عبد الله بن الزبير(رضي الله عنه) يصف غريمًا له قد ألح عليه في الطلب ، وأسف إذ طلب منه الانتظار :

تَثَاءَبَ حتَّى قلتُ : دَاسِعُ نَفْسِهِ وأَبْرَزَ أَنْيابًا له كالمَعَاوِلِ [٧٨]

أي : هو داسع نفسه .

---

٧٥ – في متن الألفية : إذ .

٧٦ – لم يعرف قائله . وهو في الإيضاح للقزويني ١٠٩/١ ، ومعاهد التنصيص ١٠٠/١ .

٧٧ – لامرئ القيس في ديوانه ١١٠ ، وهو في اللسان « تجر » ٨٩/٤ ، والمساعد ٢١٤/١ ، والهمع ١٥٧/١ .

٧٨ – هو لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي – بفتح الزاي – في ديوانه ١١٤ ، وليس كما قال للصحابي المشهور ، ولعله سهو منه ، والبيت في دلائل الإعجاز ١٨٣ .

ومثال ماحذف [منه [79]] الخبر وترك المبتدأ لقيام قرينة لفظية ، قولك : « زيد » في جواب من قال : « من عندكما ؟ » و « من الصائم ؟ » وماأشبه ذلك ، ومنه :

قالَ لي : مَنْ دَنَا ؟ فقلتُ لَهُ : هَامٌ   ليس تُرْوَى سُيوفُهُ مِنْ نَجيعِ [80]

ولا يلزم – أيضا – هذا النوع السؤال والجواب ، وقد يكونان في غيرهما ، ومنه قوله :

نحن بما عِنْدَنَا وأنت بما   عِنْــدَكَ راضٍ والرَّأْيُ [مُخْتَلِفُ] [81]

ومنه قول عمرو بن كلثوم :

وإنَّ غداً وإنَّ اليوم زَهْــرٌ   وبعد غَدٍ بمــــــا لا تَعْلَمِينَا [82]

وأما حذف المبتدأ لقرينة معنوية ، فكما إذا قال المستهل : « الهلال » أي : هذا الهلال .

وأما حذف الخبر ، فكما إذا قلت : « خرجت فإذا السبع » وأكثر مايكون هذا النوع ظاهراً ؛ لضعف القرينة المعنوية ، بخلاف اللفظية .

وأكثر وقوع الخبر بعد « إذا » المفاجأة ظاهر ، كما في قوله (تبارك و تعالــى) : ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ [83] ﴾ وكما في قوله :﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ [84] ﴾ وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ) [85] .

وقد التزم بعضهم في خبر ما وقع بعد « إذا » المفاجأة أن يكون وجود مقيداً فعلى هذا يتعين إظهاره ؛ لأن الوجود المقيد إذا حذف لم يكن عليه دليل من مجرد المعنى .

وللحذف في الوجهين : أعنى في الخبر والمبتدأ مراتب ومقتضيات أحوال ، تقريرها

---

٧٩ – تكملة استحسنتها .

٨٠ – لم أقف على قائله .

٨١ – نسب لقيس بن الخطيم في ديوانه ٢٣٩ ، والصواب لعمرو بن امرئ القيس كما في جمهرة أشعار العرب ٦٧٥ . وهو في الكتاب ٧٥/١ ، ومجاز القرآن ٣٩/١ ، والمقتضب ١١٢/٣، وابن السيرافي ٢٧٩/١ ، والصاحبي ٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠/٢ ، والإنصاف ٩٥ ، وشرح التسهيل ٦١/١ ، ٥٠/٢ ، وفي النسخة : يختلف .

٨٢ – في ديوانه ٦٧ من معلقته ، وفيها « رهن » بدل « زهر » .

٨٣ – آية ٢٠ من سورة طه .

٨٤ – آية ١٠٨ من سورة الأعراف .

٨٥ – آية ١١٧ من سورة الأعراف .

في علم البيان ، وحيث يكون ذلك هو المقصود[٨٦] .

ولم يتعرض المصنف هنا – إلى الأماكن التي يكون فيها حذف المبتدأ واجبًا* ، وقد تعرض للأماكن التي يكون فيها حذف الخبر واجبًا ، وهو قوله :

وَبَعْدَ « لَوْلَا » غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وَبَعْدَ «وَاوٍ» عَيَّنَتْ مَفْهُومَ «مَعْ» كَمِثْلِ : « كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»

فمن ذلك: أن يكون خبرًا عن الاسم الواقع بعد « لولا » ، كما إذا قلت : « لولا زيد لأكرمتك»

وقوله : « غالبًا » احتراز مما جاء فيه ظاهرًا ، كما جاء في الحديث عن النبيّ ﷺ:

٥٣/ب « لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ ، وَجَعَلْتُ / لَهَا بَابَيْنِ[٨٧] » .

وكما جاء من قول الزبير(رضى الله عنه) :

ولولا بنُوها حَوْلَها لَخَبطْتُها[٨٨]

وقد جعل من ذلك قوله (تعالى) : ﴿لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ[٨٩]﴾

وأما من نحو النظر فإنه إن كان وجوده مقيدًا ، فإنه إن حذف لم يكن عليه دلالة ،

---

٨٦ – سمى البلاغيون المبتدأ « مسندًا إليه » ، والخبر « مسندًا » ، وذكروا لحذفهما أغراضًا بلاغية مطرده ومقررة في كتبهم ، وبعض البلاغيين جعل حذفهما من الإيجاز بالحذف للمفرد .

ينظر دلائل الإعجاز ١٧٩ ، ونهاية الإيجاز ٣٤٤ ، والمفتاح ١٧٦ ، ٢٠٦ ، والإشارات ٣٣ ، ٦١ ، والإيضاح ١٠٩ ،١٦٩ ، والتبيان ٥٤ ، ٨٨ ، والطراز ١١٧/٢ ، وشرح التلخيص للبابرتي ١٩٣ ، ٢٦٥ .

٨٧ – هذا الحديث برواياته المتعددة والمختلف في ألفاظه قد خرجها الشيخان وغيرهما .

ينظر صحيح البخاري بشرح ابن حجر ٤٣٩/٣ ، في كتاب الحج ، باب فضل مكة وبنيانها ..... الخ الأحاديث ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ .

وصحيح مسلم بشرح النووي ٨٨/٩ – ٩١ ، في كتاب الحج ، باب نقض الكعبة وبنائها .

كما رواها النسائي في السنن ١٦٩/٥ – ١٧٠ ، في كتاب مناسك الحج ، باب بناء الكعبة .

٨٨ – وعجزه :

كخَبْطَةِ عُصفُورٍ ولم أتلعْثَم

وفي النسخة : لخطبتها . قال السيوطي : هذه الرواية محرفة ، ينظر شرح شواهد المغني ٨٤١/٢ .

وهو في شرح الكافية الشافية ٣٥٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٢ ، وتخليص الشواهد ٢٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢ . كما نسب لكعب بن مالك الأنصاري(رضى الله عنه) وهو في ديوانه ٢٧٣

٨٩ – آية ٦٨ من سورة الأنفال .

* يحذف المبتدأ في أربعة مواضع وجوباً ، ينظر شرح التسهيل ٢٨٦/١ – ٢٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٣/١ ، أوضح المسالك ١٥٣/١ ، وابن عقيل ٢٥٤/١ ، والتصريح ١٧٦/١، والأشموني ٢٢٠/١.

كما إذا قلت : « لولا زيد مسافر أو مقيم » أو ماأشبه ذلك ،

قالوا : والذي على جوازه ظهور السماع كما قدمنا ، والنظر - أيضا - كما قدمنا ، وأكثر النحويين على لزوم حذف الخبر مطلقًا .

قال الأستاذ أبوالحسين ابن أبي الربيع [٩٠]: ولا يثبت ظهوره بالسماع ، وأما ماجاء مما ظاهره ذلك فإنه محمول على تأويل ، كما في الحديث الذي قدمنا ، وتأويله عند المانع من الظهور أن ظهوره محمول على تداخل الروايات ، فإن الحديث فيه روايات متعددة،منها ماروى ابنُ شِهَابٍ عنْ سَالِمِ بنِ عبد الله أَنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ مُحمّدِ بنِ أَبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ ، أَخْبَرَ عبدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ ، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها زوجِ النَّبيِّ ﷺ: أَنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لِعَائشَةَ: « أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ حِينَ بَنَوْا البَيْتَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَواعِدِ إِبْراهِيمَ ؟ قَالَتْ : فَقُلْتُ : يارسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَرُدُّهَا على قَوَاعِدِ إِبْراهِيمَ ؟ فقالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلا حِدْثَانُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ .... [٩١] » ويُروى : « لَوْلَا حَدَاثَةُ ..... » ويُروى : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ .... » وإذا كان كذلك حمل على تداخل الروايات .

ومعنى تداخل الروايات : أنه أخذ « حديثو » الواقع خبرًا عن « أن » [فجعل]* خبرًا عن « قومك » فجعل خبر مادخل عليه الناسخ خبرًا عما لم يدخل عليه .

وأمّا « سَبَقَ » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ .....مِنَ اللَّهِ سَبَقَ ﴾ فمحمول على الصفة .

وأما « بنوها » في قول الزبير فحمل على أنه فاعل بفعل مضمر دل عليه المعنى ، تقديره : قام بنوها ، و ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ولا يثبت كما قلنا مثل : « لولا زيد مسافر لأقمت » وماأشبه ذلك مما يكون فيه وجود الخبر وجودًا مقيدًا .

ومتى احتيج إلى ذلك سُبِك من الخبر مصدرٌ وأُضيفَ إلى الاسم الذي كان بعد

---

٩٠ - ينظر البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١ - ٥٩٥ ، والملخص ١٧٧ .

٩١ - سند هذه الرواية في الموطأ ٣٦٣/١ ، في كتاب الحج ، باب ماجاء في بناء الكعبة ، ح ١٠٤ .

* في النسخة « ب » : فحمل .

«لولا» وجعل الخبر وجوداً مطلقا ، والتزم حذفه ، فتقول في « لولا زيد مسافر لأقمت » : لولاسفر زيد لأقمت .

قالوا : ولا يكون خبر الاسم الواقع بعد « لولا » إلا ذا وجود مطلق ، وأما قوله :

يُذِيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ   فلولا الغِمْدُ / يُمْسِكُهُ لَسَالَا[92] ٥٤/أ

فهذا البيت هو للمعري ، ولا حجة فيه ولا تأنيس

وقد صرح أبو الحسن بن عصفور[93] بتلحينه ، قال : « ولذلك لحن المعري في قوله :

يذيب الرعب ...... » البيت .

والذي كان ينبغي فيه على ماقدمنا أن يقول : فلولا إمساك الغمد له ، لكن الوزن حمله على أن قال : فلولا الغمد يمسكه .

وكان شيخنا أبو عبد الله بن الفخار البيري (رحمة الله عليه) يوجهه على أن يكون على حد قولهم : « تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[94] »

فيكون التقدير : أن يمسكه ، كما كان التقدير : أَنْ تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ ، ثم حذفت « أَنْ » وارتفع الفعل على المختار ، فيكون إذ ذاك « يمسكه » في معنى : إمساكه ، بدل اشتمال.

ومن الأماكن التي يتعين [فيها[95]] حذف الخبر ، أن يكون المبتدأ نصا في اليمين ، وذلك في « ايمن [الله] » و« لعمرالله » و« يمين الله » ومأأشبه ذلك ، ومن الأول ، قوله:

وقال فريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهُمْ   نَعَمْ ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مانَدْرِي[96]

---

٩٢ - في ديوانه « سقط الزند » ٥٤

وهو في المقرب ٨٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٦/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ، والارتشاف ٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، والمغني ٣٠٢ ، وابن عقيل ٢٥١/١ ، وشفاء العليل ٢٧٥ .

٩٣ - المقرب ٨٤/١ ، وشرح الجمل ٣٥١/١ ، وفي النسخة : أبو الحسين ، والصواب ماأثبته .

٩٤ - قال الميداني : يضرب لمن خبره خير من مرآه . وهو في الأمثال ٩٧ - ٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢١٥/١ - ٢١٦ ، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١ - ٢٣٠ ، والمستقصى ٣٧٠/١ .

٩٥ - تكملة استحسنتها .

٩٦ - لنصيب في ديوانه ٩٤ .

وهو في الكتاب ٥٠٣/٣ ، والمقتضب ٢٢٨/١ ، و الأصول ٤٣٤/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، واللمع ٢٩٣ ، والمنصف ٥٨/١ ، والإنصاف ٤٠٧ ، وشرح التسهيل ٢٠٤/٣ .

ومن الثاني ، قوله :

لَعَمْرُكَ ما إنْ ضَرَّنِي وَسْطَ حِمْيرٍ وأَقْيالِها إلّا المَخِيلَةُ والفَخْرُ[٩٧]

ومن الثالث ، قوله :

فقالتْ: يَمينُ اللَّهِ مَالَكَ حِيلةٌ ولا إنْ أرى عَنْكَ العَمَايَةَ تَنْجَلِي[٩٨]

فإن لم يكن نصا في اليمين ، كـ « عهدالله » و« أمانة الله » جاز إثباته وحذفه ، فتقول : « عليَّ عهد الله ليؤمن زيد » و« عهد الله ليقومن زيد » وكذلك ما أشبهه .

ومما يتعين – أيضا – فيه حذف الخبر ، أن يكون واقعا بعد « واو » معينة للمعية ، كما إذا قلت : « أنت ورأيك » و« زيد وفرسه » و« كلُّ رجل وضيعته » ، وكما في قول المصنف : « كلُّ صانع وماصنع » ، ومنه قول عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح (رضى الله عنه)[٩٩] :

أبو سُليمانَ وريشُ المُقْعَدِ وَضَالَةٌ مثل الجحيمِ المُوقَدِ
ومُجْنأٌ من ظَهْرِ ثورٍ أَجْرَدِ ومُؤْمِنٌ بما على مُحَمَّدِ

أي : بمانزل على محمد ﷺ .

ومما جاء كذلك بعد دخول الناسخ ، قول عنترة[١٠٠] :

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فَإنّي وجِرْوةُ لا تَرودُ ولا تُعارُ
مُقرَّبَةُ الشِّتاءِ ولا تَراها وراءَ الحيّ يَتْبَعُها المِهَارُ

---

٩٧ – لامرئ القيس في ديوانه ١١١
وفي النسخة : وأقوالها . والقافية في الديوان : والسكر .

٩٨ – لامرئ القيس في ديوانه ١٤ من معلقته . وينظر جمهرة أشعار العرب ٢٥٥/١

٩٩ – استشهد يوم الرجيع وكان أميراً على النفر الذين بعثهم الرسول مع عضل والقارة ، وقيل غيره ، فغدروا بهم مع بني لحيان من هذيل ، وحمته الدبر من المشركين أن يجزوا رأسه ، وفي المساء بعث الله الوادي فاحتمله للعهد الذي قطعه على نفسه .
ينظر السيرة لابن هشام ١٦٩/٢ – ١٧٠ ، وفيها الأبيات ، والاستيعاب ٧٧٩/٢ ، وأسد الغابة ١١١/٣ ، وفي النسخة : ومجنباه من ظهر .

١٠٠ – في ديوانه ٣٠٩ ، كما نسبا لزيد الخيل في ملحق ديوانه ١٠٤ ، كما نسبت لوالد عنترة شداد
وبيت الشاهد الأول في الكتاب ٣٠٢/١ ، ومجاز القرآن ٢٤٣/١ ، وابن السيرا في ٣٥٧/١ ، والصاحبي ٣٥٨ ، والملخص ١٧٤ ، وشرح التسهيل ٢٥٤/٢ .

« جروة » اسم فرسه ، والإضافة إلى الشتاء على تقدير « في » .

ومعنى مقربة : أنها لا ينئيها عنه مخافة حدوث قتال .

وقد أنكر* بعضهم أن يكون تقريب الفرس في غير حالة القتال ، قال : وإنما يكون ذلك في القتال ، كما في قوله[١٠١] :

٥٤/ب

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي   إنَّ قَتْلَ الكريمِ بالشِّسْعِ/ غَالِ

قربا مربط النعامة مني   لَقِحَتْ حَرْبُ وائلٍ عن حِيَالِ

قربا مربط النعامة مني   جَدَّ أَمْرٌ مِنْ مُضْعِفَاتِ الوِعَالِ

قربا مربط [النعامة] مني   لِهَلاكِ الكُهُولِ والأَطْفَالِ

قربا مربط النعامة مني   لِحَنِينِ النِّسَاءِ وَالإِعْوَالِ

و « مقربة الشتاء » حجة عليه ، وواقعة حال لا يمتنع واقعة حال أخرى ، على ماهو المقرر في علم البيان[١٠٢] .

وعلى هذا حمل أبو عليٍّ الشَّلَوبين قراءة من قرأ : ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ[١٠٣] ﴾ أعني قراءة من قرأ « سَوَاءً » بالنصب .

حكى لنا شيخنا أبوعبد الله البيري المتقدم ذكره قريباً ، أن بعض أصحاب أبي* علي

---

١٠١ – الأبيات للحارث بن عباد ، سيد بني بكر بن وائل وحكيمها ، قالها في يوم قضة أو يوم التحاليق من أيام بكر وتغلب وكانت النصرة فيه لبكر ، وقال فيه الحارث قصيدة عدد أبياتها مائة بيت منها هذه ، ينظر بعضها في أخبار المراقسة ٢٨٧ ، وأيام العرب ١٦١ ، وفي النسخة : مربطة .

١٠٢ – الوصل هو عطف جملة على جملة بالواو خاصة ، فخرج أمران :

لا وصل بين المفردات ، و لا وصل بغير الواو . ومن هنا دخلت الجملة الحاليه بسبب واو الحال ، من حيث إنها تجري بالواو تارة ، وبدونها أخرى ، فألحقها البلاغيون بباب الوصل في آخره ، ولها أحكام خاصة بها .

ينظر نهاية الإيجاز ٣٣٣ ، والمفتاح ٢٧٢ – ٢٧٣ ، والإشارات ١٣٣ ، والإيضاح ٢٦٦ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٤٠٦ .

١٠٣ – آية ٢١ من سورة الجاثية .

وقراءة النصب نسبت لحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص من السبعة ، وقرأ بها من العشرة خلف ويعقوب من طريق روح الهذلي . وقرأ الباقون برفع « سواء » .

ينظر السبعة ٥٩٥ ، والمبسوط ٤٠٤ ، والتذكرة ٦٧٦/٢ ، والتيسير ١٩٨ ، والإقناع ٧٦٤/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

* في النسخة « ب » : نكر ، أبو علي .

الشلوبين ، قال : انصرفنا عن مجلس لأبي علي أنّ « مَحْيَاهُمْ » فاعل بـ « سَوَاءً » على من قرأ بنصب « سَوَاءً » ، فلما كان في هَزِيعٍ من الليل أتاني أبو علي ، فقرع علي الباب فخرجت إليه ، فقال لي : ظهر لي في تلك المسألة وجه ، وخفت أن يَفْجَأَنِي موتٌ فلا يُؤخذ عني « مَحْيَاهُمْ » مبتدأ سد المعطوف عليه مسد الخبر .

ولا يحمل على الرفع بـ « سَوَاءٍ » ؛ لأن الرفع بـ « سَوَاءٍ » قليل ، وحمل ذلك كله الأستاذ أبو الحسين بن [أبي] الربيع [١٠٤] على أنه مما حذف فيه من الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، ومن الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، فعلى هذا يكون التقدير في : « كل رجل وصنعته » : كل رجل مع صنعته معه ، أي : مع الرجل فحذف « مع صنعته » لدلالة « وصنعته » ، وحذف « مع الرجل » أو « معه » لدلالة « كل رجل » .

ولا فرق بين أن يكون هذا النوع منفيًا أو مثبتًا ، خلافًا لمن منع « ما كل رجل وصنعته» مستنداً إلى أن المعية هي المقتضية لحذف الخبر وقد انتفت ، وفي الحديث عن يحيى بنِ سَعيدٍ الأنصاري ، عَنْ عَمرةَ بنتِ عبد الرَّحمنِ بنِ سَعدِ بنِ زُرَارَةَ ، أَنَّها أَخْبرتْهُ عن حبيبةَ بنتِ سَهْلٍ الأنصاريّ ، أَنَّها كَانَتْ تَحْتَ ثَابتِ بنِ قَيْسٍ بنِ شَمَّاسٍ ، وَأَنَّ رسُولَ اللَّهِ ﷺ خرج إلى الصُّبْحِ . فَوَجَدَ حبيبةَ بنتِ سَهْلٍ عِنْدَ بَابِهِ في الغَلَسِ ، فقال : مَنْ هَٰذِهِ ؟ فقالت : أنا حبيبةُ بنتُ سَهْلٍ ، يارسُولَ اللَّهِ ، قال : مَا شَأْنُكِ ؟ قالت : لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بنُ قيسٍ ، لِزَوْجِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ زَوجُهَا ثَابِتُ بنُ قَيسٍ ، قال لَهُ رسُولُ اللَّهِ ﷺ : هذه حَبِيبةُ بنتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرَتْ مَاشَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَهُ ، فَقَالتْ : يارسُولَ اللَّهِ ، كُلُّ مَاأَعْطَانِي عِنْدِي ، فَقَالَ رسُولُ / اللَّهِ ﷺ : لِثَابِتِ بنِ قَيْسٍ ، خُذْ مِنْهَا ، فَأَخَذَ مِنْهَا ، وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا [١٠٥] » . ٥٥/أ

وحمله الأستاذ أبو الحسين بن أ بي الربيع [١٠٦] على أن التقدير : لا أنا مع ثابت ،

١٠٤ – ينظر الملخص ١٧٣ – ١٧٤ ، والبسيط في شرح الجمل ١/٥٥٤ – ٥٥٥ ، ٥٩٦ .

١٠٥ – الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢/٥٦٤ ، في كتاب الطلاق ، باب ماجاء في الخلع ، ح ٣١
كما أخرجه أبو داود في السنن ٢/٦٦٧ – ٦٦٩ ، في كتاب الطلاق ، باب في الخلع ، ح ٢٢٢٧ .
وأخرجه النسائي في السنن ٦/١٣٨ ، في كتاب الطلاق ، باب ماجاء في الخلع .

١٠٦ – ينظر الملخص ١٧٤ .

ولاثابت معي ، على عادته في جميع هذا الباب ، أعني بجعله مما حذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول ، ومن الأول ماحذف نظيره من الثاني .

قال :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا   عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَـ«ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا» وَ«أَتَمّْ   تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ»

ومن الأماكن التي يحذف فيها الخبر وجوبا : أن تكون الحال سدت مسد الخبر ، بشرط أن تلك الحال لا تصح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، فإنه إن كان الأمر كذلك ارتفع على أنه خبر عن المبتدأ ، كما إذا قلت : « ضربي زيداً شديد » .

فإن لم يكن يصح وقوعها خبراً عن المبتدأ ، كما إذا قلت : « ضربي زيداً قائماً » فهي المسألة .

وقد اختلف في وجوب حذف هذا الخبر ، ووقع كثيراً للنحويين وجوبه .

وقال أبو عبدالله بن الحاج في نقد له[١٠٧] على ابن عصفور[١٠٨] : عده « ضربي زيدا قائما » فيما يجب حذفه من الأخبار خطأ ، فلا يمنع أحد : ضربي زيدا قائماً حسن » .

وقد اختلف – أيضا – في كون « ضربي » في هذه المسألة ، وما أشبهه مرفوعاً بالفاعلية ، أو بالابتداء ، فالجمهور على ماذكره المصنف ، من أنه مرفوع بالابتداء .

وقد قيل : إنه مرفوع بالفاعلية ، وإن التقدير : وقع ضربي ، أي : يقع ، بناء على الماضي والاستقبال ، كما يقع التقدير عند من يقول : إنه مبتدأ ، حاصل إذا كان قائما ، أو : إذ كان قائما ، بناء – أيضا – على الماضي والاستقبال .

وقد قيل : إن الخبر قائم بنفسه ؛ لأنه على حد: « زيد عندك » لاشتراكهما في معنى « في» .

وقد اختلف في تقدير هذا الخبر[١٠٩] :

---

١٠٧ – ينظر رأيه في الارتشاف ٣٤/٢ ، وابن الحاج النحوي ٥٩ – ٦٠ .

١٠٨ – ينظر رأيه في المقرب ٨٥/١ ، وشرح الجمل ٣٥٢/١ .

١٠٩ – تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢٧٨/١ – ٢٨٣ ، والارتشاف ٣٤/٢ ، والهمع ١٠٥/١ – ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ٣٣٧/٤ .

فالجمهور على أن التقدير : ضربي زيداً حاصل إذاكان[110] أو : إذ كان قائماً على ماقدمنا .

وذهب الأخفش ،وتبعه عضدالدولة[111] ، صاحب أبي علي الفارسي ، وله صنف « الإيضاح » و« التكملة » ، واختاره المصنف[112] أن التقدير : ضربي زيداً ضربه قائماً .

وأكثر مايكون هذا النوع والمبتدأ مصدر ، كما مثل من : « ضربي العبد مسيئًا » ، أو اسم تفضيل ، كما مثل من : « أتم تبييني الحق منوطًا بالحكم » .

فإن جاء في غيرهما كان شاذاً ، ومنه ماسُمِعَ من / قولهم : « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا[113] » ، ٥٥/ب التقدير : لك ، أو يرى ، أوماأشبه ذلك .

ومنه المسألة التي وقعت بين سيبويهِ (رحمه الله) وبين أبي زكريا الفراء[114] : « كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الزُّنْبُورَ أَشَدُّ لَسْعَةً مِنَ الْعَقْرَبِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » أي : يساويها ، هكذا النقل عن الفراء ، وعن سيبويه « فَإِذَا هُوَ هِيَ » .

وقد قيل بالعكس ، إن سيبويهِ هو الذي قال : « فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا » ، والفراء قال : « فَإِذَا هُوَ هِيَ » اختلف في النقل .

وقد صنف في هذه المسألة أبومحمد بن السيد البطليوسي كراسة سماها : «المسألة الزنبوريه المعروفة بالشهادة الزوريه » لقصة جرت فيها ، ومن ذلك – أيضا – قوله :

---

١١٠ – في النسخة : « ضربي زيداً ضربه زيداً حاصل إذا كان » والصواب ماأثبته ، وينظر شرح التسهيل ١/٢٨٠ .

١١١ – ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل ١/٢٨٠ ، ومعه عضد الدولة في الارتشاف ٢/٣٤ .

١١٢ – رأي ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٨٠ .

١١٣ – أي : احتكم وخذ حكمك مرسلاً سهلاً نافذاً لا يرد ولا يعقب .
ينظر جمهرة الأمثال ١/٣٠٢ ، ومجمع الأمثال ١/٣٧٦ .

١١٤ – ذكرت كتب التراجم أن المناظرة وقعت بين سيبويه والكسائي لا الفراء في بغداد أيام الخليفة هارون الرشيد ، بحضرة يحيى البرمكي ، وحضرها سيبويه لوحده ، وقيل : معه الأخفش الأوسط ، وفي الجانب الآخر حضرها الكسائي وصاحباه الفراء والأحمر ، وغيرهما .
ينظر طبقات النحويين ٦٨ ، ونزهة الألباء ٥٧ وفيه « وناظر الكسائي وأصحابه » ، والإنصاف ٢/٧٠٢ ، وإنباه الرواة ٢/٣٤٨ ، وإشارة التعيين ٢٤٣ ، والبغية ٢/٢٣٠ ، والأشباه ٣/٨٧ .

رأيتُ على صخرةٍ عَقْرَبَا وقد جعلتْ ضَرْبَها دَيْدَنَا
فقلتُ لها : هٰكذا فِعْلُكِ وطَبْعُكِ من طَبْعِهَا أَلْيَنَا
فقالت : علمتُ ولكنَّني أُريد أُعرِّفُهـا مَنْ أَنَا

وقد حمله بعضهم : على أن « من طبعها » هو الخبر ، وأيد ذلك بأن تقديم « من » التي في التفضيل في الخبر قليل ، قال : ويكون الإنكار باعتبار وجود المنافرة مع اتفاق الطبع ، والأول أظهر من نحو المعنى ، وأسهل من هذا حيث وقع المعمول مصدراً ؛ لأن المصدر من حيث هو طالب الفعل ، ومنه قول بعضهم : « إِنَّمَا العَامِرِيُّ عِمَّتَهُ[115] » و من رَوَى : « عِمَامَتَهُ » فكالأول .

ومما عد من ذلك ، أعني مما حذف فيه الخبر وسدت الحال مسده ، وليس المبتدأ مصدراً ، ولا اسمَ تفضيلٍ ، قراءة من قرأ : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[116] التقدير : ونحن نُرى عُصْبَةً ، أو نَكُونُ ، وما أشبه ذلك .

وقد تكلف بعضهم تأويلاً لهذه القراءة ، فجعل «الألف» و«اللام» لعموم الجنسية باعتبار المعنى ، والخبر عن محذوف لفهم المعنى ، التقدير : موجودون ، أو حاضرون ، وفي هذا من التكلف مايخفى .

قال (رحمه الله تعالى) :

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ ، كَـ «هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»

ويجوز تعدد الخبر كما قال ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مثبتًا أو منفيًا ، ظاهرًا أو مقدرًا ، وقد جمع الإثبات والنفي والظهور والتقدير قوله :

عَمْرٌو كَرِيمٌ ماجدٌ فَقِيهُ [مصدق لا مينَ في الأليه][117]

---

١١٥ – أي : يتعمم عمته ، أو يتعهد . وهو في الشواذ ٦٧ ، والكشاف ٢/٢٤٤ ، والبحر المحيط ٥/٢٨٣ .

١١٦ – آية ١٤ من سورة يوسف .

وهي قراءة شاذة ، منسوبة لعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ينظر الشواذ ٦٧ ، والكشاف ٢/٢٤٤ ، والإملاء ٢/٥٠ ، والبحر المحيط ٥/٢٨٣ .

١١٧ – لم أقف على قائله ، والشطر الثاني من البيت صَعُبَ عليَّ قراءتُهُ. وبهذه الصورة لا يستقيم وزنه ولا معناه.

وقد منع بعضهم النفي والتقدير ، والبيت حجة عليه .

ومماجاء فيه التقدير فقط ، [قوله[118]] :

أبوكَ يَأْبَىٰ الضَّيْمَ يَحْمِي الجَارا يَرى الَّذي يَأْتِي بَنُوكَ عَارا [119]

٥٦/أ
ومما جاء فيه الإثبات والظهور فقط ، قوله : [120] /

مَنْ كان ذَابَتٍّ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

تَخِذْتُهُ مِنْ جُرُدَاتٍ سِتِّ

فإن كل واحد من الأخبار قائم بالمعنى محرر له ، كان مابعده مشاركًا له مقدراً حلوله محله،

وإن لم يكن كذلك كان المجموع هوالخبر وقدر اسم يجمع الجميع ، كما إذا قلت : « زيد قائم قاعد مقيم راحل » التقدير : مضطرب ، أو ماأشبه ذلك ، وفيه يكون الضمير العائد .

وقد اختلف في عودة هذا الضمير ، هل هو من باب الاشتقاق أو من باب الربط ؟ والأول مذهب الجمهور ، والثاني مذهب أبي علي[121] ؛ لأن المتعدد من اللفظ من حيث هو مبني على الاستقلال .

وقد سُئِلَ عن الضمير في قوله (تعالى) : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [122] فقال : الضمير في « جامعة » .

وسُئِلَ عن الضمير في « هذا حُلْوٌ حَامِضٌ » ، [فقال]^(١٨/أ) : في « مِزٌّ[123] » .

---

١١٨ – تكملة استحسنتها .

١١٩ – لم أقف على قائله .

١٢٠ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٩ .

ينظر الكتاب ٨٤/٢ ، ومعاني القرآن ١٧/٣ ، ومجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، والأصول ١٥٤/١ ، وابن السيرافي ٣٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٨٦/٢ ، والإنصاف ٧٢٥ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/١ ، وتخليص الشواهد ٢١٤ ، والجرد من الثياب الخَلَقُ ، وقيل : هو الذي بين الجديد والخَلَق .

١٢١ – المسائل المنثورة ٣٢ .

١٢٢ – آية ١٥ – ١٦ من سورة المعارج .

١٢٣ – ينظر رأي أبي علي في هذه المسألة المسائل المنثورة ٣٢ .

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

قال (رحمه الله تعالى) :

تَرْفَعُ « كَانَ » الْمُبْتَدَا اسْمًا ، وَالْخَبَـرْ   تَنْصِبُهُ ، كَـ «كَانَ سَيِّـدًا عُمَـرْ»
كَـ«كَانَ»«ظَلَّ ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا   أَمْسَى»وَ «صَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَا
فَتِئَ » وَ « انْفَكَّ » ، وَهَذِي الْأَرْبَعَـهْ   لِشِبْـهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَـفْيٍ مُتْبَعَـهْ
وَمِثْلُ « كَانَ»« دَامَ » مَسْبُوقًا بِـ«مَا»   كَـ « أَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا »

كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر كما قال . هذا مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين أن عملها إنما يكون حيث يظهر لها أثر ، وذلك في الخبر ، وأما الاسم [فـ]* باق على رفعه الأول ، هذا هو المنقول عن الكوفيين[1] .

والصحيح مذهب البصريين لوجوه :

منها : أن الجزأين متفقان في النسخ والبقاء على الحالة الأولى ، لأنهما جعلا أولاً كالشيء الواحد باعتبار التبعية في الإعراب ، فعلى هذا يقع التغيير فيهما معًا ، ولا يجوز أن يقع في أحدهما ؛ لأنه إذ ذاك تكون الحالة حالة تأثير للعمل في بعض ، كما سيأتي في « باب ظننت » . وأما التعليق فليس فيه إهمالٌ للعامل على ماسيأتي إن شاء الله (تعالى). وهذا الوجه من الترجيح والذي اختاره أبو علي[2] .

ومنها : أن الضمير قد اتصل بها في « كنت » و« أصبحت » وماأشبه ذلك ، وهو الاسم ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

ومنها : أن العامل لا يتخطى العمدة إلى الفضلة ، فلا يوجد عامل ينصب ولا يرفع .

---

١ - ينظر الخلاف في أسرار العربية ١٣٨ ، وكشف المشكل ٣٢٦/١ ، وشرح الجمل ٣٧٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٧/١ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/١ ، والتصريح ١٨٤/١ ، والهمع ١١٠/١ - ١١١ ، والأشموني ٢٢٥/١ - ٢٢٦ .

٢ - الإيضاح ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٦٦ .

* تكملة مني .

ومنها : أنه قد نسب إلى « كان » ومرفوعها في / « رجل كنتي » إذا كان يقول : ٥٦/ب
« كنت كنت » وماذاك إلا لكونها كالشيء الواحد ، ولا يتصور ذلك والضمير غير مرفوع بها .

ومثل « كان » جميع أخواتها ، فـ « كان » هي أم الباب ، ولذلك تحذف ويبقى خبرها ويحذف – أيضا – مما دخلت عليه من اسم وخبر إذا دل عليه دليل ، وعليه حمل قوله :

قد كان أمرًا فَزِعًا مَرعُوبا فَلْتَنْتَعِمْ وَاصِلاً حبيبا[٣]

قالوا التقدير : وكان أمرا غير مفزع ولا مرعب ، فحذفت بجميع مادخلت عليه .

وكذلك – أيضا – تزاد على ماسيأتي إن شاء الله (تعالى) .

وتخرج عن هذا الباب بالكلية فتأتي بمعنى « غزل » فتقول : « كُنْتُ الصوف » ، وبمعنى « كفل » ، تقول : « كانت هند الغلام » ، أي : كفلته[٤] .

وأما الخروج بالتمام فليس خروجًا عن الباب بالكلية ، لأنه كثيرًا يصحب الحال ، وهو صالح للخبر ، ويكتفي بالمرفوع ، ويمكن معه تقديرالخبر ، ولا يشاركها في شيء من ذلك غيرها من أخواتها .

وأما : « [مَا[٥]] أَصْبحَ أَبْرَدَهَا » و « مَاأَمْسَى أَدْفَأَهَا » فقد قال الأستاذ أبوالحسين ابن أبي الربيع إن النحويين قد طعنوا في إثبات هذا عن العرب[٦] .

ويلزم « زال ، وبَرَحَ ، وفَتِيء ، وانفكَّ » النفي كما قال ، فقد يكون بـ « ما » وبغيرها ، كما في قوله :

لن يزالَ قومُنا صالحينَ طَيِّبِينَ ماأَنْفقُوا واسْتَقامُوا[٧]

وكما في قوله :

---

٣ – لم أقف على القائل .

٤ – ينظر شرح التسهيل ٣٤١/١ .

٥ – سقطت من النسخة .

٦ – ينظر الملخص ٢٢٤ .

٧ – لم أقف على القائل .

ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتزازٍ   كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٍّ قنُوعِ[8]

وقد يحذف النافي إذا علم ، كما في قوله :

تنفكُّ تسمعُ ما حَيِيـ   ـتَ بِهَالِكٍ حتَّى تَكُونَهْ[9]

وأما قوله :

فقلتُ : يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِداً   ولو قَطَّعُوا رَأْسِي إليكِ وأَوْصَالِي[10]

فإنه على حد قوله :

فقالت : يَمينَ اللهِ أَفْعَلُ إنَّنِي   رأيتُكَ مَسْحُوراً يَمِينُكَ فَاجِرَةْ[11]

أعني أن الحذف فيه لكونه ليس من هذا الباب ، وإنما لمعنى آخر يجيء في « باب القسم » إن شاء الله (تعالى) .

ويدخل في شبه النفي النهي ، كما في قوله :

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزلْ ذَاكِرَ المو   تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبينُ[12]

وكذلك - أيضا - « قلما » ، كما إذا قلت : « قلما ينفك زيد قائما » ، ومنه قوله :

وَقَلَّمَا يَزالُ عمرٌو سَاخِطَا   إذَا رأى على الغِنَاءِ سَاقِطَا

مِنَ الصُّفوفِ يَبْتَغِي الخَلَابِطَا[13]

---

٨ - لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وابن الناظم ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، والتصريح ١٨٥/١ ، والأشموني ٢٢٧/١ .

٩ - لخليفة بن براز .
وهو في الإنصاف ٨٢٤/٢ ، وابن يعيش ١٠٩/٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/١ ، وابن الناظم ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ٢٣٣ ، والهمع ١١١/١ .

١٠ - لامرئ القيس في ديوانه ٣٢
وهو في الكتاب ٥٠٤/٣ ، والمقتضب٣٢٥/٢ ، والأصول ٤٣٤/١ ، والجمل ٧٣ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، واللمع ٢٤٤ ، وابن يعيش ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

١١ - للنابغة الذبياني في ديوانه ١٥٦ .

١٢ - لم يعرف قائله
وهو في شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وابن الناظم ١٣١ ، وأوضح المسالك ١٦٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، وابن عقيل ٢٦٥/١ ، والتصريح ١٨٥/١ ، والهمع ١١١/١ ، والأشموني ٢٢٨/١ .

١٣ - لم أقف على القائل .

الخلابط ، قيل : هي العَجْوةُ بالسَّمْنِ ، الواحد « خَلْبَطَةٌ » .

ويدخل – أيضا – فيه « غير » ، كما إذا قلت : « غير منفك أخوك منطلقا » . ويلزم إذ ذاك [صوغ]* الاسم قضاء لحق « غير » من الإضافة .

ويلزم / في « دام » إذاكانت من هذا الباب أن تكون تالية لـ « ما » الظرفية المصدرية ، كما قال ، كما إذا قلت : « لا أكلمك مادمت قائما » ، ولكونها لازمة للظرف افتقرت إلى كلام متقدم ، بخلاف البواقي[14] . ٥٧/أ

قال :

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا   إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

حكم غير الماضي في جميع الأحكام حكم الماضي إذا وجد ، فيدخل في [ذلك[15]] المضارع ، كما في قوله :

تكونُ نَعامةً طَوراً وطَوراً   هُوِيَّ الرِّيحِ تَنْسِجُ كلَّ فَنِّ[16]

[و][15] اسم الفاعل ، كما في قوله :

وماكُلُّ [مَنْ] يُبْدِي البَشَاشَةَ كائنًا   أَخَاكَ ، إذا لم تُلْفِهِ لك مُنْجِدًا[17]

[وقوله][15] :

قَضَى اللَّهُ يا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلاً   أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجِفْنَ مُغْمِضُ[18]

والمصدر – أيضا – على رأي ، كما في قوله :

---

١٤ – ينظر الجنى الداني ٣٣٠ ، والمغني ٣٣٦ .

١٥ – تكملة استحسنتها .

١٦ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢٧ .

١٧ – لم يعرف قائله

وهو في شرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٠ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وأوضح المسالك ١٦٨/١ وتخليص الشواهد ٢٣٤ ، وابن عقيل ٢٦٩/١ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

وفي النسخه « ما » بدل « من » .

١٨ – لحسين بن مطير في ديوانه ٦٠

وهو في مجالس ثعلب ٢٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وأوضح المسالك ١٦٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٤ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

* في النسخة « ب » : سوغ .

ببذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قومِهِ الفَتَى   وكونُكَ إيَّاهُ عليكَ [يَسِيرُ[19]]

وقيل في تأويله إن « كونًا » [المجعول] * للتامة جرى عليه حكم المجعول للناقصة لو وجد فرفع الاسم ونصب الخبر .

وقيل : إنه للتامة ، ولم يجر مجرى ماكان للناقصة لعدم وجوده ، و« إياه[20] » حال ، وإضافته غير محضة ؛ لأنه في معنى « مثله » .

والذي لا يوجد منه إلا الماضي فقط ، هما فعلان ، أحدهما : « ليس » ، والثاني : « دام » المصحوب بـ« ما » التوقيتية المصدرية .

فإن لم تكن « دام » كذلك تصرفت ، كما في قوله :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا   وِصَالٌ على [طُولِ[21]] الصُّدُودِ يَدُومُ[22]

***

وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ   أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ « دَامَ » حَظَرْ

يجوز في جميع هذه الأفعال توسط الخبر إن لم يمنع مانع من الموانع المتقدمة فيهما ، أعني في المبتدأ والخبر مجردين عن النواسخ ، ولا فرق في ذلك بين « مادام » وغيرها .

ووقع لأبي زكريا بن معط (رحمه الله تعالى) منع توسط الخبر في « مادام » ، فقال[23] :

---

١٩ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٧ ، وابن الناظم ١٣٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٣/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣٣ ، وابن عقيل ٢٧٠/١ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ١١٤/١ ، والأشموني ٢٣١/١ .

وفي النسخة « عسير » بدل « يسير » .

٢٠ – في النسخة « إياك » والصواب ماأثبته .

٢١ – ساقطة .

٢٢ – نسب لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ، كما نسب للمرار الفقعسي في ديوانه ٤٨٠ .

وهو في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والأصول ٢٣٤/٢ ، والمنصف ١٩١/١ ، والخصائص ١٤٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢ ، والإنصاف ١٤٤/١ ، وابن يعيش ١١٦/٧ ، والممتع ٤٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

٢٣ – أي في الألفية ٥٣ ، وروايته فيها هكذا :

ولا يجوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الخبرْ   على اسم « مادامَ » وَجَازَ في الأُخَرْ

وينظر شرحها لابن جمعه ٨٦٠/٢ ، ٨٦٢ .

* تكملة مني .

كلام المصنف[٢٨]، وقد رجح هذا القول بكون « ما » هي الأصل في النفي ، فلم يتقدم عليها ما في خبرها قضاء لإحرازها الأصالة في الباب .

ويوجد في بعض النسخ : « فجئ مايتلوه » والضمير عائد على « ما » فلا فرق بين اللفظين ، إلا أن الأكثر في النسخ « ما » وهو أجود من جهة المعنى لاقتضائه التصريح في مكان الإناطة على جهة التعيين ، وهو أحد المقتضيات لوقوع الظاهر موضع الضمير ، على ماهو المقرر في علم البيان[٢٩] .

وقد عد من الشاذ قوله[٣٠] :

وَثِقْتُ له بالنَّصر إذ قيل قد غـزتْ ... كتـائبُ من غسَّانَ غيرُ أَشَائـبِ
بنو عمِّـه دِنْيَـا وعمُرو بنُ عـامرِ ... أولئـك قوم بأسُهـم غيرُ كـاذبِ
إذا ماغزوا بالجـيش حلَّق فوقهـم ... عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائـبِ
يُصاحِبْنَـهُم حتى يُغِرْنَ مُغـارَهُـم ... من الضَّاريـاتِ بالدمـاء الدَّوَارِبِ
لهُنَّ عليهم عادةٌ قد عَرَفْنَـهَا ... إذا ماالتقى الجمعان أوّلُ غَالـبِ

وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

و « سبق » مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر منصوب به المفعول ، وهو « ما » والتقدير : كذلك ، أي : يسبق خبر « ما » .

***

٢٨ - ينظر شرح التسهيل ١/٣٥١ .

٢٩ - وهو مايسميه البلاغيون في باب المسند إليه ، خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

ويعني بالتصريح - هنا - التصريح بما النافية من غير لبس . وقصده بالتعيين : تعيين « ما » النافية بعود الضمير إليها .

والرواية الأخرى مخلة بذلك وملبسة ، وليس فيها تصريح ولا تعيين ، فضلا عن ركاكتها ورداءة نسجها ؛ لأنها محتملة لجميع أنواع « ما » .

ينظر المفتاح ١٩٧ - ١٩٨ ، والإشارات ٥٤ - ٥٥ ، والإيضاح ١٥٤ - ١٥٥ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٥٠ - ٢٥١ .

٣٠ - للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٢ - ٤٣ .

والبيت الأخير ملفق من بيتين ، ينظر الديوان .

[كَذَاكَ] لا يجوزُ تَقْدِيمُ الخَبَرْ　　　[على] اسْمِ « مَادامَ » وجَازَ فِي الأُخَرْ[24]

ويحكى أنه رجع عن ذلك .

وأما تقديم الخبر على نفس الفعل فإنه ممنوع في « مادام » باتفاق ؛ لأنها ظرفية مصدرية ، وإذا كانت مصدرية [فهي]* موصولة وما بعدها صلة لها ، والصلة لا تتقدم على الموصول .

ومعنى « حظر » : منع ، سمى الحظر لحصن كان لبعض الملوك ؛ لأنه كان ساكنه قد اتخذه مانعًا ممن يريده ، قال :

وأَرى الموتَ قد تَدَلَّىٰ من الحَظْـ　　　ـرِ على رَبِّ أهلِهِ السَّاطِرُونِ[25]

ومنه قوله / (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَاكَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً[26] ﴾ ٥٧/ب

قال :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ«مَا» النَّافِيَهْ　　　فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

هذا التشبيه فيه نظر فإن تقديم الخبر في « مانفك » وباقي أخواتها ، فيماهو منفي بـ« ما » ليس متفقا على منع تقديمه ، فإن ابن كيسان[27] ومن تبعه يجيز تقديمه ، وهذه المسألة فيها ثلاثة أقوال :

المنع مطلقا، وهو الذي عليه جمهور البصريين . والجواز مطلقا، وهو المنسوب لابن كيسان . والتفرقة بين أن يكون النافي «ما» أو غيره من أدوات النفي ، أو يكون قد خلف النفي مما يشبهه مما قدمنا، فإن كان النفي بـ «ما» امتنع التقديم، وإن كان النافي من غيره من أدوات النفي، أو كان قد خلف النفي مما يشبهه،فإنه يجوز التقديم، وهذا القول هو ظاهر

---

٢٤ – البيت ورد في النسخة هكذا [كذلك] ، وبدون [على] ، فأصلحته .

٢٥ – سبق تخريجه في ص : ٦٦

وتنظر القصة في السيرة النبوية لابن هشام ٧١/١ ، واللسان « سطر » ٣٦٤/٤ .

٢٦ – آية ٢٠ من سورة الإسراء .

٢٧ – ينظر رأيه والمسألة في التبصرة والتذكرة ١٨٧ ، والإنصاف ١٥٥ ، وأسرار العربية ١٣٩ ، والتبيين ٣٠٢ ، وابن يعيش ١٢٤/٢ ، والمقرب ٩٥/١ ، وشرح الجمل ٣٨٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/١ ، ٣٥١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٦٠/٢ – ٨٦١ ، والارتشاف ٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٢/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، والأشموني ٢٣٣/١ .

* تكملة مني .

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ«لَيْسَ»اصْطُفِي ... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

في تقديم الخبر على « ليس » خلاف . والصحيح الجواز ، وهو مذهب سيبويه ، خلاف اختيار المصنف[٣١] .

وقد احتج للمانع بأن « ليس » لا تتصرف في نفسها ، ولا يتصرف في معمولها .

وأجيب بأن عدم التصرف لم يعترف به إخراج إلى الإنشاء ، فكان عدم التصرف غير معتبر

وكذلك اتصلت بها الضمائر في « ليست » و « لست » / وما أشبه ذلك . ٥٨/أ

و - أيضا - فإن التخفيف قام فيها مقام التصرف ، والتخفيف هو ضرب من التصرف ، لأن كل واحد منهما يقطع به إخراج اللفظ عن أصله .

وكان الأصل في « لَيْسَ » « لَيِسَ » وزان « عَلِمَ » خُفِّفَتْ تخفيفَ « كَتِفٍ » ، فقيل : « لَيْسَ[٣٢] »

ولا يجوز أن يكون الأصل « لَيَسَ » وزان « ضَرَبَ » ؛ لأنه لو كان كذلك لقيل فيه : « لَاسَ » ؛ إذ لا تخفيف فيه لسبق الإعلال بالقلب .

ولا يقال : إن الأصل « لَيُسَ » وِزان « ظَرُفَ » سبق فيه الإعلال بالتخفيف بالتسكين ، الإعلال بالقلب ؛ لأن « فَعُلَ » لم يجئ في ذوات الياء [هنا إلا]* فيما نقل .

وكذلك لم يعتل بتخفيف ولا بقلب استحقوه لقلته ، فعلى هذا « ليس » [كباب][٣٣] فعل يائيّ العين سبق فيه الإعلال بالتسكين ، الإعلال بالقلب ؛ لأن الإعلال بالتسكين لا يزيل هيئة الحرف كما قدمنا والتصرف حقه أن يكون منفيًا لهيئة الحرف،كما قدمنا .

وأما مثل « استعان يستعين » وماأشبه ذلك فإن القلب لأمر آخر ، كما سيأتي في موضعه، إن شاء الله (تعالى) .

فإذًا فلم يمنعه عدم التصرف عن تقدم [الخبر[٣٣]] عليه ، ومن الشواهد على تقديم خبر « ليس » عليها ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ[٣٤] ﴾

---

٣١ - ينظر شرح التسهيل ٣٥١/١ .

٣٢ - ينظر هذا الوجه في الكتاب ١٠٩/٤ ، والحلبيات ٢٢٤ ، ٢٨١ ، والتبصرة والتذكرة ١٨٨/١ ، والارتشاف ٧٢/٢ .

٣٣ - تكملة استحسنتها .

٣٤ - آية ٨ من سورة هود .

* في النسخة « ب » : إلا هنا .

فـ « يوم » متعلق بـ « مصروف » و « مصروف » خبر ليس ، وقد تعلق به « يوم » فهو معمول له ، وتقدم « يوم » على « ليس » وتقديم العامل مؤذن بتقديم المعمول .

وذو تمام ما يكتفي بالمرفوع ، كما قال[35] . وإذا كانت « كان » بمعنى « كفل » أو « غزل » أو « ثبت » فإنها تكون تامة مكتفية بالمرفوع ، فتخرج عن الباب بالكلية كما قدمنا[36] .

وإذا كانت بمعنى [ثبت ، وثبوت] كل شيء بحسبه[37] فإنها مكتفية بالمرفوع ، إلا أنها لاتفارق الباب بالكلية كما قدمنا .

وكذلك يجوز في مثل : « كان زيد قائما » تقدير التمام والنقص .

ومماوقعت فيه تامة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ [كَانَ[38]] ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ[39] ﴾

قدرها قوم بـ « ثبت » ، وقدرها قوم بـ « حضر » والمعنيان متقاربان .

ومما وقعت فيه – أيضا – « كان » تامة ، قول الربيع بن [ضبع] الفزاري :

إذا كان الشّتاءُ فأدْفِئُوني   فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشّتاءُ[40]

قدرها قوم بـ « وقع » ، وقدرها قوم بـ « ثبت » ، والمعنيان متقاربان .

قال أبوعلي : ولا ينفك مع التمام على الثبات ، وأما قوله :

وكان تَنَادِينَا وعَقْدُ عِذَارِهِ/   فقال صِحَابي : قد يَشْؤُنَكَ ، فَاْطْلُبِ[41]   ٥٨/ب

فقد قيل : إنه على حد : إذا كان الشتاء . وقد قيل : إنه على حد :

---

٣٥ – في النسخة : كما إذا قال .

٣٦ – ينظر شرح الجمل ٤١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٤١/١ – ٣٤٢ .

٣٧ – العبارة هنا غير مستقيمة ، وهي قريبة جداً من عبارة شرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وهو من مصادره فأصلحتها منه

٣٨ – سقطت .

٣٩ – آية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٤٠ – وهو في حماسة البحتري ٢٠٢ ، وأسرار العربية ١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، والهمع ١١٦/١ وفي النسخة [مضيع] .

٤١ – لامرئ القيس في ديوانه ٥٠

وهو في اللسان « صحب » ٥١٩/١ . ومعنى يَشْؤُنَكَ : يَسْبِقَنكَ .

وَمَنْ يكُ سائلاً عنّى فإنّي وَجِرْوَةُ لا تَرودُ ولا تُعارُ[42]

أعني مما يسد فيه المعطوف مسد الخبر .

وجميع أفعال هذا الباب تصلح للتمام والنقص ، إلا ماأشار إليه بقوله :

وَمَاسِوَاهُ نَاقِصٌ ، وَالنَّقْصُ فِي «فَتِئَ» «لَيْسَ» « زَالَ» دَائِمًا قُفِي

ماسوى التام ناقص ، وقد اختلف في هذا النقص ماهو ؟

فقيل : النقص إنما هو باعتبار أنها غير مكتفية بالمرفوع .

وقيل : النقص باعتبار كونها لا تدل على الحدث ، وقد يكون النقص باعتبار الأمرين .

والنقص مستلزم في « مافَتِئ » و« مازال » ، والمراد بـ« زال » ماضي « يَزَالُ » ، فإنَّ « زال » ماضي [يَزَالُ] هي الواقعة في هذا الباب . وأما « زال » ماضي « يَزُولُ » فليست داخلة في هذا الباب .

و« ليس » - أيضا - لازمة النقص فلا يجوز استعمالها تامة .

وكأن المصنف ترك ذلك اتكالاً على فهم مايلزم وضعها ؛ لأنها موضوعة للنفي ، والنفي لايظهر معناه إلا في الأحداث ، وهي الموضوعة للإخبار[43] .

***

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

لا يجوز عند البصريين أن يلي معمول الخبر الفعل الناقص في هذا الباب ، فلا يجوز أن تقول:

« كان عمراً زيد ضارباً » تريد : « كان زيد ضارباً عمراً »

واختلف في تعليل ذلك على وجهين :

أحدهما : أنه إنما امتنع ذلك لأنك إن قدمت معمول الخبر ، كنت قد أوليت « كان » ماليس باسم لها ولا خبر ، وذلك خلاف الوضع .

---

٤٢ - سبق تخريجه في ص : ١٩٢

٤٣ - تنظر المسألة في شرح الجمل ٤١١/١ ، ٤١٤ - ٤١٨ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/١ - ٣٤٣ ، وابن الناظم ١٣٦ ، وأوضح المسالك ١٧٨/١ ، والتصريح ١٩٠/١ ، والهمع ١١٥/١ ، والأشموني ٢٣٥/١ - ٢٣٧ .

وقيل**: إنه إنما امتنع ذلك ؛ لأنك إن فعلت ذلك أوقعت المعمول ، أعني معمول الخبر بين أجنبيين ، وينبني على هذين الفعلين فرع ، وهو أنك لو قدمت الخبر ومعموله ، وجعلت المعمول يلي « كان » ، فقلت : « كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ » .

فمن علل المنع بأنه يلزم منه أن يلي « كان » ماليس باسم لها ولا خبر منع ؛ لأنك في هذه المسألة أوليتها ماليس باسم لها ولا خبر .

ومن علل المنع بوقوع المعمول بين أجنبيين جوز ؛ لأن المعمول بعده « آكل » وهو العامل فيه فليس بأجنبي فيه ،

[ولو] * قلت : « كان طعامَكَ زيدٌ آكلاً » امتنع على المذهبين .

٥٩/أ ومن أمثلة سيبويه « رحمه الله تعالى » : « كَانَتْ زَيداً / الحُمَّى تَأْخُذُ[٤٤] » ، الأصل : « كانت الحُمَّى تأخذُ زيداً » وهو الممتنع على المذهبين ، وأجاز ذلك مطلقا من غير تقييد الكوفيون ، قال في « كافيته » :

وَمُطْلَقـــا أَجَازَ أهلُ الكُوفَه [ذَاكَ] لِشُبْهةٍ لَهُمْ مَعرُوفَه[٤٥]

والشبهة التي قال عنها في هذا الكتاب : « ومضمر الشأن ... البيت » والشبهة هي قوله :

قَنافِذُ هَدَّا جُونَ حولَ بُيُوتِهِمْ بما كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا[٤٦]

فـ « إيَّاهم » عندهم معمول « عَوَّدَ » وهو خبر كان . كَأَنَّ الأصل : عَوَّدهُم ، فلما تقدم انفصل، لأن الضمير ينفصل بتقدمه على عامله وعلى المأجود يكون عند البصريين من الممتنع على التعليلين [اللذين[٤٧]] قدمنا .

وحمل البصريون ذلك على تقدير ضمير الشأن كما قال ، وإن التقدير : بما كان هو

---

٤٤ – الكتاب ٧٠/١ .

٤٥ – شرح الكافية الشافية ٤٠٢/١ الهامش . وفي النسخة : ذلك .

٤٦ – للفرزدق في ديوانه ١٩٩/١ .

وهو في المقتضب ١٠١/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٣ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، وابن الناظم ١٣٨ ، وأوضح المسالك ١٧٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤٥ ، وشفاء العليل ٣٢٧ ، والتصريح ١٩٠/١ ، والهمع ١١٨/١ ، والأشموني ٢٣٧/١ .

٤٧ – في النسخة : اللتين .

** هذا هو الوجه الثاني .

* تكملة يتم بها النص .

إياهم عطية عود . فلا يقع بعد « كان » إلا اسمها ، وهذا التأويل لا يحتاج إليه ؛ لأن التقديم والتأخير ووضع الشيء في غير موضعه لا ينكر في الشعر ، ألا ترى إلى قوله :

ومامِثْلُهُ في النَّاسِ إلاّ مُمُلَّكًا أبو أُمِّـهِ حَيٌّ أبوه يُقَارِبُهْ[48]

وإلى قوله :

فأصبحتْ بعد خَطِّ بَهْجَتِهَا كأنَّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَمَا[49]

وإلى قوله :

فقلتُ : لعبدِ اللَّهِ لمّاسِقَاؤُنَا ونحن بوادي عبدِ شَمْسٍ وهَاشِمِ[50]

وإلى قوله :

لمّـّارأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ القِتَالَ وأَشْهدَ الهَيْجَاءَ[51]

وأمثال ذلك كثير . قال (رحمه الله تعالى) :

وَقَدْ تُزَادُ «كَانَ» فِي حَشْوٍ ، كَـ «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا »

« كان » كما قال تزاد حشوا ، وقولنا : « كان » تزاد حشوا يتضمن قيدين :

أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي ، فإنه إذ ذاك أقرب إلى الزيادة ؛ لشبهه بالحروف التي تكثر الزيادة فيها ، والشبه بينهما من جهة البناء بخلاف المضارع فإن بإعرابه صار شبيها بالاسم الذي لم تثبت فيه الزيادة ، وما أوهم فيه الزيادة حمل على تأويل .

وأما كونه حشوا فإنه – أيضا – شرط في الزيادة ؛ لأنه ماوقع في طرف الابتداء

٤٨ – للفرزدق وليس في ديوانه .

وهو في الكامل ٢٨/١ ، والأصول ٤٦٧/٣ ، والبصريات ٤٤١ ، ٥٤٦ ، والخصائص ١٤٦/١ ، ٣٢٩، والموشح ١٣٣ ، والإيضاح للقزويني ٧٦ ، ومعاهد التنصيص ٤٣/١ .

٤٩ – لم يعرف قائله

وهو في الخصائص ٣٣٠/١ ، والإنصاف ٤٣١ ، واللسان « خطط » ٢٨٧/٧ .

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا ، كأن قلما خط رسومها .

٥٠ – سبق تخريجه في ص : ١٢٥ ، هامش : ٧

٥١ – لم يعرف قائله

وهو في الخصائص ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، ومغنى اللبيب ٣١٣ ، والأشموني ٢٨٤/٣ .

والانتهاء كان كالكلام معقودا عليه فلا تناسبه الزيادة .

وقد يحتمل قيداً آخر وهوالتجرد عن الضمائر ، إلى هذا ذهب المبرد[٥٢] ، فإنه قال :إن الزائد لا يتصل به ضمير

ومذهب سيبويه : أنه يجوز[٥٣] ذلك ، وقد حكم بالزيادة على قول الشاعر :

٥٩/ب فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا / كَانُوا كِرَامِ[٥٤]

وحمله المبرد على التمام[٥٩] ، فتكون « كان » تامة . فإن كان التجريد عند المصنف قيداً فيكون قد اختار مذهب المبرد .

ومما وقعت فيه « كان » زائدة باتفاق ، قوله :

ما -كان- أَسْعَدَ مَنْ أَجابَكَ آخِذاً بِهُداكَ مُجتَنِباً هَوَىً وعِنَادا[٥٥]

ومثله قول المصنف : « ماكان أصح علم من تقدما » ووقعت -أيضا- زائدة باتفاق في قوله :

سَراةُ [بني] أبي بكرٍ تَسَامُوا على - كان - المسوَّمَةِ العِرَابِ[٥٦]

وشذ زيادة المضارع من « كان » ، ومنه قوله :

أنت - تكونُ - ماجدٌ نَبِيلُ حِينَ تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[٥٧]

وقد ادعى بعض النحويين أن « كان » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وكَانَ اللَّهُ غَفُوراً

---

٥٢ - المقتضب ١١٦/٤ ، ومابعدها . والمبرد يرى أنها ناقصة وأن خبرها « لنا » وهو خلاف ما نسبه له الشارح.

٥٣ - الكتاب ١٥٣/٢ .

٥٤ - للفرزدق في ديوانه ٣٥٩/٢

وهو في الكتاب ١٥٣/٢ ، ومجاز القرآن ٧/١ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، والصاحبي ٢٤٧ ، والأزهية ١٨٨ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٢ .

٥٥ - لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، وليس في ديوانه .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٩ ، وشفاء العليل ٣٢١ ، والأشموني ٢٥/٣ .

٥٦ - لم يعرف قائله

وهو في اللمع ٨٩ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والأزهية ١٨٧ ، وابن يعيش ٩٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٦١/١ ، وابن الناظم ١٤٠ ، ورصف المباني ٢١٨ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشموني ٢٤١/١ .

و« بني » ساقطة من النسخة .

٥٧ - نسب لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٦/١ ، وشفاء العليل ٣٢٢ .

رَحِيمًا ﴾[58] وماكان من هذا النوع زائدة للتأكيد .

ولم يثبت زيادة غير « كان » ، وأما مانقل من قولهم : « مَاأَصْبَحَ أَبْرَدَهَا » و « مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا » فإن أكثر النحويين طعنوا في نسبة هذا إلى العرب[59] .

وأما قول حسان رضى الله عنه :

كَأَنَّ سَبِيئَةً من [بيت] رأسٍ يكونُ مِزَاجَها عسلٌ ومَاءُ[60]

فإن الأكثر على رواية « مزاجها بالنصب ، وإذا كان كذلك خرجت « يكون » عن الزيادة .

***

وَيَحْذِفُونَهَـا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

تحذف « كان » ويبقى خبرها كما قال ، ومنه قوله :

أَمْرَعَتِ ٱلْأَرْضُ لَوَ ٱنَّ مَالَا لَوْ أَنَّ نُوقًا لكَ أو جِمَالَا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّالَا[61]

قال في « كافيته » :

وَ « كَانَ » وَاسْمُهَا نَوَىٰ مَنْ قَالَا « أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوَ ٱنَّ مَالَا[62] »

وذكر الأبيات ، وهذا من القليل ، وإن كان بعد « إن » لأن الخبر لم يثبت بتمامه ، وإنما ثبت مايدل عليه ، وله فيه أثر معنى .

---

٥٨ – آية ٩٦ من سورة النساء .

٥٩ – سبق تخريجه في ص ٢٠٠ ، هامش ٦

وينظر شرح الجمل ١/٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية ١/٤١٣ .

٦٠ – في ديوانه ٧١

وهو في الكتاب ١/٤٩ ، ومعاني القرآن ٣/٢١٥ ، والمقتضب ٤/٩٢ ، وابن السيرا في ١/٥٠ ، وابن يعيش ٧/٩٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٦ ، ومغنى البيب ٥٠٥ ، والهمع ١/١١٩ .

ومابين المعقوفين سقط من النسخة .

٦١ – لم يعرف قائلها .

و هي في شرح التسهيل ١/٣٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٥ ، ٤١٩ ، وشواهد التوضيح ١٧٧ ، وتخليص الشواهد ٣٨١ ، والهمع ١/١٢٢ ، والأشموني ١/٢٤٥ .

٦٢ – ينظر شرح الكافية الشافية ١/٤١٥ .

والتقـدير : إن كنت لا تجد غيـره ؛ فحـذف « كان » واسـمـهـا ، وعوض « مـا » والخـبر ، وترك « لا » من جملة الخبر .

ومن القليل – أيضا – حذفها ولم يتقدمها « إن » ولا « لو » ، ومنه قوله :

عينا فلتكن مِمَّنْ يُواسِي   أخي الإثراء إنْ أَضْحَى فَقِيرا[٦٣]

التقدير : كنت .

وإنما الكثير حذفها بعد « إن » و« لو » وإبقاء الخبر تامًا ، ومنه قولهم : « المرءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ[٦٤] » . ومنه : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »[٦٤] .

ويجوز فيه أربعة أوجه : نصبهما ، ورفعهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وعكسه . وأجودها نصب ، يليه رفع ، والعكس واه ، لا عدال المنع .

ومما وقع / فيه « كان » محذوفة بعد « إن » من غير المسألتين ، قول النابغة : ٦٠/أ

حَدِبَتْ عليّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّها   إنْ ظالمًا فيهمْ وإنْ مَظْلُومَا[٦٥]

ومن وقوعها محذوفة بعد [لو[٦٦]] ، قوله :

علمتُكَ منَّانًا فلستُ بقاصدٍ   نَدَاكَ ولو غَرْثَانَ ظمآنَ عَارِيَا[٦٧]

وقوله :

٦٣ – لم أقف على قائله . وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

٦٤ – أول من استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٢٥٨/١ ، ثم ذاعا في كتب النحاة من بعده ، ولم ينص أحد منهم على كونهما من قوله ﷺ أو من كلام غيره .

وذكر ابن مالك في شرح الكافيةالشافية ٤١٨/١ ، وشواهد التوضيح ٧١ ، أن قوله : « الناس مجزيون...» إنه من كلام رسول الله فقط . ينظر السير الحثيث ٢٧٧/١ – ٢٨٣ .

٦٥ – في ديوانه ١٠٣

وهو في الكتاب ٢٦٢/١ ، وابن السيرا في ٣٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وابن الناظم ١٤١ ، وأوضح المسالك ١٨٣/١ ، والهمع ١٢١/١ ، والأشموني ٢٤٢/١ .

٦٦ – تكملة لإقامة الكلام .

٦٧ – لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٣٦٣/١ ، والغرثان : الجائع .

لا يأمنِ [الدَّهْرَ] ذو غَدْرٍ ولو مَلِكا جنودُهُ ضَاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ[68]

***

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ : « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ »

تحذف « كان » بعد « أن » وتعوض منها كما قال ، فيجيء في الكلام بهذا الاعتبار خمس تغييرات : وذلك أنك إذا قلت : « أَمّا أنت مُنطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ » .

فإن الأصل : « لأن كنت منطلقًا » فحذفت حرف الجر وهذا تغيير ، ثم حذفت « كان » وهذا تغيير ، ثم انفصل الضمير وهذا تغيير ، ثم عوضت « ما » وهذا تغيير ، ثم أدغمت وهذا [تغيير][70] ، فتلك إذًا خمس تغييرات .

ومثله : أي ومثل « أما أنت منطلقًا » ، قوله :

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أنت ذانَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[69]

أي : لأن كنت ، ثم فعل فيه ماقدمنا . ومنه قول المصنف : « أمّا أنت برًّا فَاقْتَرِبْ » ، أي : لأن كنت .

[و[70]] ما أسندت إليه غير ضمير مخاطب امتنع الحذف والتعويض ، كما إذا قلت: «إنْ كان زيدٌ منطلقًا انطلقت » .

وهل يلزم الإفراد والتذكير كما مثلنا أو يجيء في المثنى والمجموع والمؤنث ؟ خلاف ، واختار أبو علي لزوم الإفراد والتذكير ؛ لأنه الذي ورد عليه السماع فلا يقاس عليه غيره ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، وكثرة مافيه من التغيير .

---

٦٨ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وابن الناظم ١٤١ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٨/١ ، وأوضح المسالك ١٨٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٠ ، ومغنى اللبيب ٢٩٧ ، والتصريح ١٩٣/١ ، والأشموني ٢٤٢/١ .

و « الدهر » ساقطة من النسخة .

٦٩ – للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ، كما نسب لجرير في ديوانه ٣٤٩/١ .

وهو في الكتاب ٢٩٣/١ ، والتكملة ٣٨١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والأزهية ١٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١ ، والإنصاف ٧١ ، وشرح الجمل ٣٨١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ،وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١

٧٠ – تكملة مني .

قال :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ « كَانَ » مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ [نُونٌ[٧١]] ، وَهْوَ حَذْفٌ مَاالْتُزِمْ

وإذا جزم مضارع « كان » فإنه يجوز فيه حذف «النون» ، وهو على خلاف الأصل ؛ لأن «النون» حرف صحة ، وما كان آخره صحيحاً من الأفعال فإن جزمه إنما يكون بالسكون .

وقد اختلف في توجيه الحذف[٧٢] :

فذهب بعضهم : إلى أن ذلك إنما هو [تشبيه]* للنون بحرف العلة ؛ لأن النون حرف أغن ، والغنة من حيث [هي[٧٣]] مقتضية ضعفاً .

قال : والذي يدل على ذلك إبدالها من أحد المضاعفين ، كما أبدل حرف العلة من أحد المضاعفين ، قالوا في : « خَرُّوبٍ » « خَرْنُوب » ، وفي « إِجَّانَه » « إِنْجَانَه » ، وفي / « إِجَّاص » « إِنْجَاص » . ٦٠/ب

وقيل : إنه على حد : « لَمْ أَبْلُ » أعني أنه جُزم جزمان :

أحدهما : بسكون النون . والآخر : بحذفها ، إلا أن الجزمين في « لَمْ أَبْلُ » توجها على محلين مختلفين ، وفي « لَمْ يَكُ » توجها على محل واحد .

وقيل ، واختاره أبو علي : إن الحذف إنما هو لكثرة الاستعمال[٧٤] .

ولا فرق بين الحذف والإثبات في المعنى ، وذكر بعض أهل البيان أن الحذف في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ في سورة النَّحْلِ[٧٥] ؛ [أن]* الموضع للتخصيص ؛ إذ الآية نزلت في قضية حمزة بن عبد المطلب أسد الله ، وأسد رسوله (رضى الله عنه) ، قال : وكان المشركون قد مثلوا به بعد قتله (رضوان الله عليه) ، فقال رسول الله ﷺ[٧٦] / « لَئِنْ أَمْكَنَنِي اللَّهُ منهم لَأُمَثِّلَنَّ منهم بِسَبْعِينَ رَجُلاً » فنزلت[بداية ٤٧/ب

---

٧١ – ساقطة من النسخة .

٧٢ – ينظر الخلاف في المسائل العسكرية ٢٧٢ – ٢٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ .

٧٣ – تكملة استحسنتها .

٧٤ – ينظر رأيه في المسائل العسكرية ٢٧٢ ، ٢٧٧ – ٢٧٨ ، والعضديات ١٢٣ – ١٢٥ .

٧٥ – آية ١٢٧ .

٧٦ – هنا ينتهي السقط الموجود في النسخة الأصلية « أ » والذي بدأ من ص : ١٧٧

* في النسخة « ب » : تشبيهاً ، لأن .

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ، وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ [٧٧] ﴾ .

قال : فالموضع خاص ، والخاص من حيث هو تقليل ، والحذف تقليل فناسب التقليل التقليل ، بخلاف مافي « سورة النَّمْلِ » من قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ [٧٨] ﴾ ، فإن الموضع للتعميم لا يخص طائفة من الكفار دون طائفة ، والتعميم كثرة ، وتكثير الحروف كثرة ، فناسبت الكثرة الكثرة .

فإن وقع بعد هذه «النون» ساكن قويت بالحركة ، ولم تحذف ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ [٧٩] ﴾ .

قال أبوعليّ : وقد حذف نابغة بني ذبيان حيث لم يكن ساكن ، وامتنع من الحذف حيث الساكن من قرب مابينهما ، في قوله[٨٠] :

فإنْ يَكُ عامرٌ قد قال جَهْلاً ... فإنَّ مَظِنَّةَ الجَهْلِ الشَّبَابُ

فَكُنْ كأبيك أو كأبي بَرَاءٍ ... تُوافِقْكَ الحُكُومَةُ والصَّوَابُ

فإنْ تَكُنِ الفَوارِسُ يوم حِسْيٍ ... أَصَابُوا مِنْ لِقَائِكَ ماأَصَابُوا

فإن جاءت محذوفة مع الساكن كان شاذاً ، كما في قوله :

فإنْ لم تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فقد أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ [٨١]

---

٧٧ – آية ١٢٦ – ١٢٧ من سورة النحل .

وتنظر القصة وسبب نزول الآيات في السيرة لابن هشام ٩٥/٢ – ٩٦ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ١٣٢ .

٧٨ – آية ٧٠ .

٧٩ – آية ١ من سورة البينة .

٨٠ – في ديوانه ١٠٩ – ١١٠ .

٨١ – نسب لخنجر بن صخر الأسدي

وهو في سر الصناعة ٥٤٢ ، وشواهد التوضيح ١٧٦ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، وابن الناظم ١٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ١٩١/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٨ ، والتصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١٢٢/١ ، والأشموني ٢٤٥/١ .

ولم يخالف في ذلك إلا يونس ، فقد أجاز الحذف مع الساكن ، ووافقه ابن مالك ، ولم يجعله ضرورة ولاشاذاً .

ينظر شرح الكافية الشافية ٤٢٢/١ – ٤٢٣ ، وشرح التسهيل ٣٦٦/١ – ٣٦٧ .

« مَا » وَ « لَا » وَ « لَاتَ » وَ « إِنْ »
المُشَبَّهَاتِ بِـ « لَيْسَ »

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

تعمل « ما » إعمال « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي لغة أهل الحجاز ، لكن بالشروط التي قال ، وهي ثلاثة :[1]

أحدها : عدم وقوع « إن » بعد « ما » .

والثاني : استمرار النفي .

والثالث : وجود الترتيب المقتضيه الوضْعُ ، وهو تقديم الاسم ، وتأخير الخبر ؛ لأن الخبر حدث يقع عن الذات ، وهي الاسم ، والحدث من حيث هو ثان عن الذات التي وقع منها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : « وتَرْتِيبٍ زُكِنْ » أي : عُلِمْ .

يقال : زَكِنَ بمعنى « عَلِمَ » ، قال :

وَلن يُراجِعَ قلبي حُبَّهُم أبداً زَكِنْتُ من بُغْضِهِمْ مِثْلَ الَّذي زَكِنُوا[2]

أي : علمت من بغضهم مثل الذي علموا .

ومن إعمالها إعمال « ليس » بتوفر الشروط ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا[3] ﴾ قال سيبويه (رحمه الله تعالى[4]) : التميميون يقرؤون : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرٌ[5] ﴾ إلا من

---

١ – المسألة فيها خلاف بين الحجازيين والتميميين تفصيلها في : الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ ، والإيضاح ١٤٥ ، والخصائص ١٢٥/١ ، ١٦٧ ، و ٢٦٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢ – ٥٥٦ ، وأسرار العربية ١٤٣ ، والإنصاف ١٦٥ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، والجنى الداني ٣٢٢ .

٢ – لقعنب بن أم صاحب .
وهو في إصلاح المنطق ٢٥٤ ، وفصيح ثعلب ٢٦٣ ، وابن يعيش ١١٢/٨ ، واللسان « زكن » ١٩٨/١٣ .

٣ – آية ٣١ من سورة يوسف .

٤ – الكتاب ٥٩/١ و« تعالى » زيادة من « ب » .

٥ – قال الزمخشري عن هذه القراءة : « ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ « بشر » بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود » . ينظر الكشاف ٢٥٤/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٤/٥ ، والنهر ٣٠٢/٥ .

علم كـيف هي في المصـحف ؟ فـيرجـع إذ ذاك إلى اللغـة / الحـجـازية ؛ لأن القـرآن إنما نزل ٤٧/ب بلغة قريش .

فإن فقد شرط من الشروط الثلاثة ارتفع الأسمان بعدها ، وامتنع العمل .

فمن امتناع عملها لعدم توفر الشروط ، قولك : « ماإن زيد قائم » ، فهـهنا امتنع إعمالها لوجدان « إن » بعدها ، ومنه قوله :

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكن مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينا[٦]

فإن وقع الخبر ظرفًا أو مجرورًا قدر رفعه ؛ لعدم صحة العمل ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ ماإنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ ولا بِضَعِيفٍ قُوَاهُ[٧]

وكذلك – أيضا – إذا انتقض النفى فإن الإعمال إذ ذاك يبطل ، كما إذا قلت : « مازيد إلا قائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَامُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ[٨] ﴾ .

فإن جاء إعمالها مع انتقاض النفي حمل على تأويل ، كما في قوله :

وما الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونًا بأَهْلِهِ وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبا[٩]

قـالوا في التـوجـيـه : إنه على حـد « مـاأنت إلا سـيـرًا » وهو باب مطرد مـعـروف ، ثم حـذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير على هذا : وما الدهر إلا دوران منجنون ثم حذف « دوران » وأقيم المضاف إليه وهو « المنجنون » مقامه .

وأصل : ومـاالدهر إلا دوران منجنون ، « يدور دوران منجنون » فـحـذف الخبـر وهو « يدور »

---

٦ – لفروة بن مسيك المرادي في الوحشيات ٢٨ .
وهو في الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب ٣٦١/٢ ، والأصول ٢٣٦/١ ، والصاحبي ١٧٦ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، وابن يعيش ١٢٠/٥ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والجنى الداني ٣٢٧ ، ومغني اللبيب ٢١ .

٧ – للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣
وهو في الشعر والشعراء ٦٦٠/٢ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣٧ ، والارتشاف ١١٥/٢ ، والهمع ٢٢٧/١ ، والأشموني ٢٥٢/١ .

٨ – آية ١٤٤ من سورة آل عمران .

٩ – لم يعرف قائله
وهو في ابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وابن الناظم ١٤٦ ، ورصف المباني ٣٧٨ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، والمغني ٧٦ ، والتصريح ١٩٧/١ ، والهمع ١٢٣/١ ، والأشموني ٢٤٨/١ .

ثم حذف المصدر وهو« دوران » وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لإشعاره بالمحذوف لاستلزامه الدوران ، و« المنجنون » هو الدولاب .

ولا ينكر في مثل هذا حذفان لتعينهما في مثل : « ماأنت إلا سير البريد » ، وهو مسموع .

وأما « معذب » فإنه اسم المصدر ، والمعنى : وما صاحب الحاجات إلا تعذيبًا فيرجع إلى : «ماأنت إلا سيرًا» ، أعني أنه يكون خبرًا لمبتدأ قد حذف ، واكتفى عنه بذكر معموله المصدر ، وكذلك – أيضا – قوله :

وماحَقُّ الذي يَعْثُو نَهَارا   ويَسْرِقُ ليلَهُ إلَّا نَكَالا [10]

التقدير : ينكل نكالاً .

وإسناده إلى « حق » على حد قولهم : « نهاره صائم » و« ليله قائم » .

وكذلك – أيضا – لو قدم الخبر على الاسم فإنه – أيضا – يلزم رفعهما ، كما إذا قلت : « ماقائم زيد » ، ومنه قوله :

وما رَاجِعٌ كعبٌ بحاجةِ نَفْسِهِ   ولكن بحاجاتِ الَّذي هُوَ قاصِدُهْ [11]

فإن جاء الإعمال مع تقديم الخبر كان محمولاً على تأويل ، ومنه قول أبي فراس هَمَّام بن غالب الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك :

فَأَصْبَحُوا قد أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هِمْ قُرِيشٌ وإِذْ مَامِثْلَهُمْ بَشَرُ [12]

ومن تأويلاته : أن يكون « مثلهم » صفة لـ « بشر » ، وهو نكرة فتقدم وانتصب على الحال ؛ لأن صفة النكرة متى تقدمت انتصبت على الحال .

---

١٠ – لمغلس بن لقيط الأسدي .

وهو في شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وابن الناظم ١٤٦ ، والجنى الداني ٣٢٥ ، وتخليص الشواهد ٢٨٢ ، والهمع١٢٣/١ .

١١ – لم أقف على القائل .

١٢ – في ديوانه ٢٠٤/١

وهو في الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وأسرار العربية ١٤٦ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، والارتشاف ٢٣٥/٢ ، والجنى الداني ٣٢٤ ، والمغني ٨٧ ، والتصريح ١٩٨/١ .

وقال ابن عصفور[١٣] : وهو مرفوع يريد « مثلهم » إلاأنه أضيف للمبني فبُني ، وهو ضعيف ؛ لاستلزامه « قام غلامك » بفتح « الميم » / من « غلام » . ٤٨/أ

وقال المبرد[١٤] : لحن ، وسبب لحنه أنه تميمي ، وليس في لغته إعمال « ما » فمدح حجازيًا ، في لغته إعمال « ما » لكن بالشروط المتقدمة ، فقصد أن يمدحه بلغته فظن أن لغته إعمال « ما » مطلقًا ، فنصب مع التقديم فلحن .

وقيل : إن القياس يقتضي النصب مع التقدم ، إلا أنه قياس متروك . ولذلك نَظَّرَ البيتَ سيبويهِ بقولهم : « مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ[١٥] » .

ووجه التنظير : أن القياس في « مثلهم بشر » النصب ، إلا أنه قياس متروك ، والقياس في « مِلْحفةٌ جَديدٌ » إثبات « التاء » ؛ لأن « جديد » بمعنى « فاعل » لأنه ضد البالي ، وإذا كان كذلك كان القياس إلحاق « التاء » ، كما تقول : « امرأة كريمة » إلا أنه قياس متروك في الأكثر، لأن « مِلْحفةٌ جَديدَةٌ » قليل .

وهذا إنما يكون إذا كان « جديد » بمعنى « فاعل » ، فأما إن كان بمعنى « مفعول » أي : مَجْدُودٌ كما قطعها الحائك ، كما يقوله ابن السكيت[١٦] فيكون إذ ذاك على حد قوله :

أَبَى حُبِّي سُلَيْمَى أَنْ يَبِيدَا ... وَأَمْسَى حَبْلُهَا خَلَقًا جَدِيدا[١٧]

[أي : مقطوعاً][١٨] : فإن القياس إذ ذاك حذف « التاء » ، و« جَديدَةٌ » مُحْوِجٌ إلى التأويل .

❋❋❋

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ ،كَـ« مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا » أَجَازَ الْعُلَمَا

---

١٣ – المقرب ١٠٢/١ ، وشرح الجمل ٥٩٤/١ .

١٤ – ينظر رأيه في المقتضب ١٩١/٤. كما ينظر أسرار العربية ١٤٧ ، وشرح الجمل ٥٩٣/١ ، والتصريح ١٩٨/١ دون نسبته للمبرد.

١٥ – الكتاب ٦٠/١ .

١٦ – ينظر إصلاح المنطق ٣٤٣ ، واللسان « جدد » ١١١/٣ .

١٧ – لم أقف على القائل .

وهو في اللسان « جدد » ١١١/٣ .

١٨ – تكملة من « ب » .

يمتنع تقديم معمول الخبر كما يمتنع تقديم الخبر ؛ لأن [تقديم]* المعمول مؤذن بتقديم العامل فلايجوز أن تقول : « ماعمراً زيد ضارباً » ، ولو كان ظرفاً ، كما إذا قلت : «ماعندك زيد قائماً » ، أو جاراً ومجروراً ، كـ « مافي الدار زيد قائماً » .

وقوله : « مَابِي أَنْتَ مَعْنِيًّا » فإنه يجوز ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها مالايتسع في غيرها .

فإن كان التقديم على الخبر دون الاسم ، كما إذا قلت : « مازيد عمراً ضارباً » جاز ، وهذا كله إنما يكون على اللغة الحجازية .

فأما التميميون فإن « ما » عندهم غير معملة مطلقاً[١٩] ، قالوا : وهوالقياس ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، و« ما » لا تختص ؛ لأنها تدخل على الأسماء ، والأفعال الماضية والمضارعة قياساً مطرداً .

***

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِـ«لَكِنْ» أَوْ بِـ«بَلْ» مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ«مَا» الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

إذا عطف على خبر « ما » بما يقتضي إيجابا وهو « لكن » و« بل » – لكن « بل » لا تلزم النفي بخلاف « لكن » فإنها تلزم النفي – تعين الرفع وامتنع النصب ؛ لأن النصب إنما يكون بتقدير جعله خبراً عن « ما » ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا يصح ما وقع بعد « ما » معطوفاً بـ « لكن » أو « بل » أن يكون خبراً ؛ لأنه موجب ؛ إذ استدراك النفي والإضراب عنه إيجاب . فإن جاء شيء من ذلك كان محمولاً على تأويل ، كما في قوله :

وَمَازِيادٌ ناصراً بل خَاذِلَا فَلْتَأتِ قِرْمًا مَاجِدًا حُلَاحِلَا[٢٠] / ٤٨/ب

التقدير : بل تلفيه ، أو تجده ، أو ماأشبه ذلك .

والمرفوع بعد « لكن » أو « بل » خبر ابتداء مضمر ، التقدير : بل هو قاعد ، أو : لكن هو قاعد . وذهب بعضهم : إلى أنه معطوف على موضع المنصوب ؛ لأن أصله الرفع ، لكونه خبر

١٩ – ينظر رأيهم في مصادر هامش « ا » السابق .

٢٠ – لم أقف على قائله .

* تكملة من « ب » .

مبتدأ في الأصل ، وهو ضعيف ، لأن هذا الاعتبار يقتضي تقدير سقوط « ما » ، وسقوطها لايجوز ، لأنه - أعنى إسقاطها - مخل بالمعنى .

***

وَبَعْدَ « مَا » وَ«لَيْسَ» جَرَّ «الْبَا» الْخَبَرْ   وَبَعْدَ «لَا» وَنَفْيِ «كَانَ» قَدْ يُجَرّْ[21]

يُجرُّ خبر « ما » و« ليس » بـ «الباء» الزائدة ، فتقول : « مازيد بقائم » و« ليس زيد بقائم»

ولايتعين في قولك : « مازيد بقائم » النصب ، بل يحتمل الرفع ؛ لأن «الباء» تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « ما » في لغة التميميين ، نص على ذلك سيبويهِ (رحمه الله تعالى) ، قال : في قولك : « مَازَيدٌ بِشَيْءٍ إلّا شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ » أن « بشيء » في موضع رفع في اللغة التميمية[22] . وقد وقع ذلك في أشعار التميميين كثيراً ، كما في قوله :

لَعَمْرُكَ مامَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ   ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[23]

وذهب بعضهم : إلى أنّ «البَاءَ» لا تدخل إلا في الحجازية ، وممن ذهب إلى ذلك الفارسيُّ[24] والزمخشريُّ[25] . والصحيح خلافه ، كما قدمنا .

وقد يُجرُّ المنصوب في « كان » مع نفيها ، كما في قوله :

حَذَاراً وَصَبْراً وانتظاراً بِهِمْ غدا   فما كُنْتُ بالوَانِي ولا الضَّلِعِ الغُمْرِ[26]

وقوله :

ولم أَكُنْ بذي شَطُوبٍ نائيا   بل كنتُ عَصْباً في الرِّقَاعِ مَاضِيا[27]

وقد يُجرُّ - أيضا - خبر « لا » التي لنفي الجنس بـ «الباء» زائدة ، وقد جُعِلَ منه : « لَا خَيْرَ

---

٢١ - هذا البيت من الألفية ساقط من « أ » ، وهو في نسخة « ب » .

٢٢ - الكتاب ٣١٦/٢ .

٢٣ - للفرزدق في ديوانه ٣٤١/١ .

وهو في الكتاب ٦٣/١ ، وابن السيرا في ١٩٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ ، وشفاء العليل ٣٣٦ ، والهمع ١٢٨/١ .

٢٤ - الإيضاح ١٤٦ .

٢٥ - المفصل ٨٢ .

٢٦ - لم أقف على القائل .

٢٧ - لم أقف على القائل .

بِخيرٍ بعْدَهُ النَّارُ ، وَلَا شَرَّ بِشَرٍّ بعْدَهُ الجَنَّةُ »[٢٨] .

التقدير على هذا الوجه : لا خيرَ خيرٌ بعده النّارُ ، ولا شرَّ شرٌّ بعده الجَنَّةُ .

وقد قيل : إن « الباء » ظرفية فيخرج عن هذا .

***

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ ، كَـ«لَيْسَ» «لَا» وَقَدْ تَلِي «لَاتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلَا

وَمَا لِـ « لَاتَ » فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّ

أعملت « لا » إعمال « ليس » في النكرات كما قال ، فتقول : « لا رجل قائمًا عندنا »

و « لا غلام خادمًا لنا » ، وماأشبه ذلك ، ومنه قوله :

تعزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّٰهُ وَاقِيا[٢٩]

فإن جاء إعمالها والاسم معرفة فإنما يكون شاذًا ، كما في قوله :

وَحَلَّتْ سَوادَ العينِ لا أنا بَاغِياً سِوَاهَا ولا في حُبِّها مُتَرَاخِيا[٣٠]

وقد خرجه بعضهم : على أن يكون « أنا » مفعولاً* لما لم يسم فاعله ، والتقدير : ولا أُرَى ،

فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، لأنه أحد الأماكن التي يقع فيها انفصال الضمير ،

ويكون « باغيا » حالاً ، وإلى ذلك أشار في « كافيته » بقوله :

وَ « لا أَنا بَاغِيًا » اتٍ عَنْ ثِقَهْ وَفِيهِ بَحْثٌ بارِعٌ مَنْ حَقَّقَهْ[٣١]

وقد يحذف خبرها ، كما في قوله :

---

٢٨ – ينظر شرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وابن الناظم ١٤٨ .

٢٩ – لم يعرف قائله

وهو في شرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وابن الناظم ١٥٠ ، والارتشاف ١١٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ ، وأوضح المسالك ٢٠/١ ، وابن عقيل ٣١٣/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشموني ٢٥٣/١ .

٣٠ – للنابغة الجعدي في ديوانه ١٧١ ، كما نسب لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٢٤/٣ .

وهو في أمالي ابن الشجري ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٥/١ ، والارتشاف ١١٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٣١٩/١ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، ومغني اللبيب ٢٦٥ ، وابن عقيل ٣١٥/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والأشموني ٢٥٣/١ .

٣١ – ينظر شرح الكافية الشافية ٤٣٩/١ ، وفي النسختين زِيدَ في البيت « نحو » وبها ينكسر الوزن .

* في النسختين : مفعول .

يابُـؤسَ للحـرب الَّتي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاستَراحُوا / ٤٩/أ
منْ صـدَّ عن نِيرانِها فأنـا ابنُ قيسٍ لا بَـرَاحُ[٣٢]

وقد يقع هذا العمل لـ « لات » و « إن » النافية .

فأما « لات » فإنها لا تعمل في الأعرف إلا في الحين الرفع والنصب ، ويكون المحذوف هو المرفوع ، والثابت هو المنصوب .

ويلزم إضافة الثابت سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا في الأعرف . والأكثر كون المحذوف هو المرفوع كما قال ، وقد يقع المرفوع هو الثابت والمحذوف هو المنصوب ، وقد قرئ شاذًا : ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ[٣٣] ﴾، التقدير : ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ، والقراءة المشهورة : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بحذف المرفوع وإبقاء المنصوب ، والظاهر مضاف فى الوجهين كما ترى[٣٤] .

ومن مجيئه غير مضاف ، قول الشاعر :

ذكرتُ زمانَ ليلى لَاتَ حِينًا وأَمْسَى الشَّيبُ قد قَطَعَ القَرِينَا[٣٥]

قال بعض أهل البيان : حذف كراهية لتتابع الإضافات ؛ لأنه لو أضاف ، لقال : لات حين ذكر زمان ليلى ، وهم يكرهون في مثل هذا تتابع الإضافات .

وكذلك عد مما جاء على الوجه المكروه :

---

٣٢ – لسعد بن مالك القيسي
والثاني في الكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والأصول ٩٦/١ ، واللامات ١٠٥ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، ومغني اللبيب ٢٦٤ .

٣٣ – آية ٣ من سورة ص
هذه القراءة نسبت لعيسى بن عمر ، وقرأ أبو السمال برفعها مع رفع تاء « لات » .
ينظر معاني الأخفش ٦٧٠/٢ ، والشواذ ١٣٠ ، والبيان ٣١٢/٢ ، والإملاء ٢٠٨/٢ – ٢٠٩ ، والبحر المحيط ٣٨٣/٧-٣٨٤ .

٣٤ – ينظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن ٣٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٧/١ ، والجنى الداني ٤٨٥ .

٣٥ – لعمرو بن شأس
وهو في شرح التسهيل ٣٧٨/١ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، والهمع ١٢٦/١ .

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي ... فَأَنتِ بِمَرْأًى مِنْ فُؤَادِي وَمَسْمَعِي[٣٦]

وربما أُعيد النافي مصحوبًا بالمضاف إليه ، ويلزم إذ ذاك ترك التنوين في « حِين » لقوة اقتضاء الإضافة ، ومنه قولُ هاشمِ بنِ عتبةَ بنِ أبي وقاصٍ المِرْقَالِ ، ابنِ أخي سَعدٍ (رضي الله عنه) ، وكان من أصحاب عليّ(رضي الله عنه) ورثاه عليّ بقصيدة أولها :

جَزَى اللّهُ عنّا عُصْبةً أسْلميَّةً ... صِبَاحُ الوجوهِ صُرِّعُوا حَوْلَ هَاشِمِ[٣٧]

وَرُدَّ بذلك على مَنْ قال : إنه لم يُعرف أنّ خليفةً رثى سُوقَةً إلا المنصورُ العباسيُّ ، فإنه رثى عمرو بنَ عُبيدٍ[٣٨] ، بقوله :

صلَّى الإلهُ عليك من مُتوسِّدٍ ... قبراً مررتُ به على مَرَّانِ
قبراً تَضَمَّنَ مُؤمناً مُتحنِّفاً ... صَدَقَ الإلهَ وَدَانَ بِالْعِرْفَانِ
لو أنّ هذا الدَّهْرَ أَبْقَىٰ صَالحًا ... أَبقَىٰ لنا عَمْرًا أبا عُثْمَانِ

وقول هاشم :

ولات حينَ لا ولا مَنَاصَا ... مثْل الفَنِيقِ لَابِسًا دِلَاصَا
لَاقَوَدًا يَخْشَىٰ ولا قِصَاصَا[٣٩]

---

٣٦ – لابن بابك . وهوفي الإيضاح للقزويني ٧٨ ، ومعاهد التنصيص ١/٥٩ .

٣٧ – في ديوانه ١٧٧ ، وينظر شعر الخلفاء ٦٩

وهذا بيت من أبيات قالها علي ، عندما وقف على مصرع هاشم وأصحابه يوم صفين ، فدعا لهم وترحم عليهم .

تنظر الأبيات مع اختلاف في بعض ألفاظها في موقعة صفين ٣٥٦ ، والفتوح ١٢٠/٢ ، ومروج الذهب ٤٢٥/٢ .

٣٨ – قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠٤/٦ – ١٠٦ : « الزاهد ،العابد ، القدري ، كبير المعتزلة ، وأولهم ، أبو عثمان البصري »

ثم قال : « أول من تكلم في الاعتزال واصل الغزال ، فدخل معه عمرو بن عبيد ، فأعجب به وزوجه أخته » .

وقال :« وكان المنصور يعظم ابن عبيد .... ، قلت : اغتر بزهده وإخلاصه ، وأغفل بدعته ..... مات بطريق مكة سنة ثلاث ، وقيل سنة أربع وأربعين ومئة » .

ثم قال : « وقد رثاه المنصور » ولم يذكر الأبيات .

وينظر مروج الذهب ٣٦٩/٣ – ٣٧١ ، والبداية والنهاية ٧٨/١٠ – ٨٠ .

٣٩ – هذه الأبيات من أبيات ارتجز بها هاشم يوم صفين عندما أعطاه علي الراية ، وأمره بالتقدم ، وهي في الفتوح ١١٧/٢ مع اختلاف في ألفاظها .

فـإن لم يقع إعـادة للنافي على الوجـه المذكـور جـاز تـرك التنوين والإتيـان به ، ويحـتـمل قـوله : لات حين – في البيت المتقدم – أن تكون «الألف» للإطلاق ، فيكون إذ ذاك التنوين متروكا ، ويحتمل أن تكون «الألف» بدلاً من التنوين ، فيكون إذ ذاك التنوين غير متروك.

وقد يقع عوض الحين مافي معناه من « سَاعَةٍ » وما أشبهه ، ومنه قوله :

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ　　وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[40]

وقد يكتفى بـ «التاء» فقط ويقع بعدها « لا » عوضاً عن « لا » المحذوفة ، ومنه قوله :

٤٩/ب العَاطِفُونَ تَحِينَ لا مِنْ عَاطِفٍ　　والمُنْعِمُونَ يدًا إذَا مَا أَنْعَمُوا[41] /

وذهب بعضـهم : إلى أنه على التـقديم والتـأخيـر ، وأن « لا » الواقـعة بعـد « حين » هي التي توصل بالتاء .

واخـتُلِفَ في « لَاتَ » مـاأصلهـا[42] ؟ فـذهب الأسـتـاذ أبوالحـسين بن أبي الربيـع[43] : إلى أن الأصـل : « لَيْسَ » ثم أبدلت السين تاء ، على حدها في قوله :

يا قَاتَلَ اللَّهُ بني السِّعْلَاتِ　　عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بأَخْيارٍ ولا أَكْيَاتِ[44]

يريد : الناس ، وأكياس

---

٤٠ – نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة ، كمانسب لمهلهل بن مالك الكناني .

وهو في شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، وابن الناظم ١٥١ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد ٢٩٤ ، وابن عقيل ٣٢٠/١ ، والهمع ١٢٦/١ ، والأشموني ٢٥٥/١ .

٤١ – لأبي وجزة السعدي

وهو في مـجـالس ثعلب ٣٧٤ ، وحروف المعـاني للزجـاجي ٧٠ ، وسر الصناعـة ١٦٣/١ ، والأزهـيـة ٢٦٤ ، والإنصاف ١٠٨ ، والممتع ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/١ ، واللسان « حين » ١٣٤/١٣ ، والجنى الداني ٤٨٧ ، وشفاء العليل ٣٣٣ .

٤٢ – ينظر الجنى الداني ٤٨٥ ، ومغني اللبيب ٢٨٠ – ٢٨١ .

٤٣ – ينظر الملخص ٢٧٣ .

٤٤ – لعلباء بن أرقم

وهي في نوادر أبي زيد ١٠٤ ، والصاحبي ١٣٩ ، والخصائص ٢٦/٣ ، وسر الصناعة ١٥٥/١ ، والإنصاف ١١٩ ، وابن يعيش ٣٦/١٠ ، ٤١ ، والممتع ٣٨٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ .

فبقيت إذ ذاك «ليت» فأبدلت «الياء» ألفًا ؛ ليقع الفرق بينها وبين «ليت » التي هي حرف تمن

وقيل : هي « لا » ضُمَّتْ إليها « التاء ».

وبعضـهم : يسميها الكَاسِعَة[٤٥] ، والكَسْعُ في اللغة : هو عبارة عن الضَرْبِ على الأَعْجَازِ ، ومنه قولهم :«أَتَتْ الخَيْلُ يَكْسَعُ بَعْضُهَا بَعْضًا».

والضم في الثاني ، والتغيير في الأول مقتض لعدم الانبساط والسعة ، فلذلك لم تعمل عمومًا، إنما عملت على الوجه الذي قدمنا .

ومما جاء فيه عدم الانبساط والسعة « أَسْنَتُوا » خصوها بالجدبة ، حين أبدلوا « الواو » تاء، وإن كان معنى السنة موجودًا في الوجهين . هذا كلام ابن الشاهد .

ومما جاءت فيه « إِنْ » معملة إعمال « ليس » ، قوله :

إِنْ هُوَ مُسْتَولياً على أحدٍ إلّا على حِزْبِهِ المَجَانِينِ[٤٦]

وقد جعل من ذلك قراءة سَعيدِ بنِ جُبَيْرٍ :﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ[٤٧] ﴾ وقد حُمِلَتْ على أَنَّ « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، فلايقع بها على هذا استشهاد ، وتكون في المعنى كالقراءة الأخرى .*

---

٤٥ – ممن قال بذلك الزمخشري في المفصل ٨٢ .

وينظر معنى « الكسع » في اللسان ٣٠٩/٨ .

٤٦ – سبق تخريجه في ص : ٩٩

٤٧ – آية ١٩٤ من سورة الأعراف .

وينظر الشواذ ٥٣ ، والمحتسب ٢٧٠/١ ، والبيان ٣٨١/١ ، والإملاء ٢٩٠/١ – ٢٩١ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٤ .

* أي هذه القراءة حملت على لغة من ينصب بإنّ الجزئين مثل قول الشاعر « إنّ حراسَنا أسدا » فلا يقع بها استشهاد ، وتكون في المعنى كالقراءة الأخرى لتواق القراءتين إثباتا .

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَـ«كَانَ» «كَادَ» وَ«عَسَى» ، لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُــهُ بِدُونِ « أَنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزْرٌ ، وَ « كَادَ » الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

تسمية هذا الباب بالمقاربة هو من باب التغليب* لبعض الوارد فيه ، وهو « كاد » وما كان بمعناها .

وأما « عسى » وماكان بمعناها فإنما تقع للترجي . وأما [1]« جعل » وما في معناها فإنما تقع للشروع .

وقد تكلف بعضهم رجوع « عسى » إلى المقاربة ، فقال : « عسى » لمقاربة الشيء رجاء ، و « كاد » لمقاربته حصولاً .

ورد : بأنه لو لحظ فيه معنى المقاربة لم تدخل « أن » لأن « أن » موضوعة للتراخي والاستقبال ، ولذلك إذا قصدوا المقاربة في « عسى » وليس من شأنهم تجريد الخبر حذفوه، كما في قوله :

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا[2]

ويلتزم الحذف ؛ لقصد المقاربة ، كأنهم كرهوا الإتيان بما يضاد المقاربة وهو « أَنْ » ، والتجريد للفعل منها أعني من « أَنْ » بخلاف الحذف في مثل قوله :

وإذا ما سَمعتِ من نَحْوِ أرضٍ بمُحِبٍّ قَدْمَاتَ أو قِيل : كَادَا

---

١ – في « أ » وإنما .

٢ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١

وهو في الكتاب ٢/٣٧٥ ، والمقتضب ٣/٧١ ، والأصول ٢/٣٨٧ ، واللامات ١٣٥ ، والخصائص ٢/٩٦ ، وسر الصناعة ١/٤٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦ ، والإنصاف ١/٢٢٢ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ٩٠ ، والجنى الداني ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، والمغني ١٦٢ .

* سبق الحديث عنه في ص : ١٠٩ .

فاعلمي غيرَ علْمِ شكٍّ بأنّي   ذاكِ وابكى لِمُقْصَدٍ لن يُقَادَا[3]

وقد جعل بعضهم أم الباب « كاد » قضاء لمقتضى الحمل . و – أيضا – فإنها المقتضية خبراً على التحقيق لمكان التجريد ، وحمل الإصحاب على الزيادة ، أو على التشبيه بـ «عسى » ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

بخلاف « عسى » فإن المقرون بـ « أنْ » ليس خبراً على الصحيح ؛ لامتناع : « [زيد[4]] أن يعدلَ » ، دون « زيد عدْلٌ » / . ٥٠/أ

وإنما تضمن « عسى » معنى رجاء أو ماأشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ولذلك أي : لكونها أم الباب قدمها المصنف فقال : « كـ « كان » « كاد » و « عسى » ... »

ويندر وقوع غير [المضارع[5]] لهذين الفعلين ، أعنى « كاد » و « عسى » خبراً ، ومن النادر [في « عسى[6] »] ، قوله :

أَكْثَرْتَ في العذْلِ مُلِحّاً دائِما   لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صَائِما[7]

وقوله : « عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[8] » هذا أندر من الأول ؛ لأن اسم الفاعل قريب من المضارع لاتفاقهما في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

ومن النادر في « كاد » قوله :

---

٣ – للمرقش الأكبر في المفضليات ٢٣٢

وهما في شرح الكافية الشافية ١/٤٦٢ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٥ .

٤ – تكملة من « ب » .

٥ – في « أ » الماضي .

٦ – تكملة لإقامة الكلام .

٧ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٥

وهو في الخصائص ١/٨٣ ، وابن يعيش ٧/١٤ ، والمقرب ١/١٠٠ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٣ ، والجنى الداني ٤٦٣ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٤ ، ومغني اللبيب ١٦٤ ، والمساعد ١/٢٩٧ .

٨ – المثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به ، ويقال له : لعل الشرجاء من قبلك .

ينظر الأمثال ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٢/٤٥ ، وفصل المقال ٤٢٤ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٤١ ، والمستقصى ٢/١٦١ .

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا   وكم مِثْلِها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ[9]

وقوله :

وكَادَ عَمْرٌو سَيْفُهُ يُرْدِيني   من غيرِ أنْ يُحلَّ باليمينِ[10]

ومن هذا جعل أخذ أبي العلاء بن سليمان قوله :

تكادُ سُيوفُهُ من غَيْرِ سَلٍّ   تُجِدُّ إلى رِقَابِهِمُ انْسِلالا

تكادُ قِسِيُّـهُ من غيرِ رَامٍ   تُمَكِّنُ في قُلُوبِهِمُ النِّبَالا[11]

ورد على من زعم أن قول أبي العلاء مبتكر ، لكن أبا العلاء زاده على معنى البيت الثاني من قوله ، ولا يعد الثاني – أيضًا – مبتكرًا ؛ لأنه ملاق للأول في المعنى الخاص ، بخلاف مالو لاقاه في المعنى العام ، على تفصيل في ذلك ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود[12] .

وإنما الكثير وقوعه مضارعًا كما قال .

وكونه بدون « أن » بعد « عسى » قليل ، ومنه قوله : وأظنه هدبة بن خشرم :

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيتَ فيه   يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

فَيَأْمَنَ خَائِفٌ وُيَفَكَّ عَانٍ   وَيَأْتِيَ أَهْلَهُ الرَّجُلُ الغَرِيبُ[13]

---

٩ – لتأبط شرا في ديوانه ٩١

وهو في الخصائص ٣٩١/١ ، والإنصاف ٥٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وابن الناظم ١٥٤ ، ورصف المباني ٢٦٧ ، والتصريح ٢٠٣/١ .

١٠ – لم أقف على القائل .

١١ – في ديوانه (سقط الزند) ٤٨ .

١٢ – هذا النوع سماه بعض البلاغيين بـ « حسن الإتباع » ، وهو أن يأتي المتكلم إلى معنى اخترعه غيره فيحسن اتباعه فيه ، بحيث يستحقه بوجه من وجوه الزيادات التي وجب للمتأخر استحقاق معنى المتقدم ، إما باختصار لفظه.....أو تتميم لنقصه ، أو تكميل لتمامه....... « .

ينظر تحرير التحبير ٤٧٥ ، وشرح الكافية البديعية ٢٢١ ، والخزانة للحموي ٣٧٣/٢ ، وأنوار الربيع ٥/٦ .

وبعض البلاغيين يعد هذا النوع من السرقات الشعرية ، وجعلوا لها أنواعاً .

ينظر الصناعتين ٢١٧ ، والعمدة ٢٨٠/٢ ، والإيضاح ٥٥٧ ، والطراز ١٨٨/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٨٧ .

١٣ – بيت الشاهد (الأول) في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والجمل ٢٠٠ ، واللمع ٢٠٥ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، والمقرب ٩٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٥ ، وهما مع أبيات آخر في الأمالي ١٠١/١.

وقوله :

عسى اللَّهُ يُغْنِى عن بِلادِ ابنِ قَادِرٍ ... بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[١٤]

وقوله :

عَسَاكَ تَلْقَى مَاجِدًا كَرِيما ... رَحْبَ الذِّراعَينِ أَبِيًّا خِيمَا[١٥]

الخِيمُ : الأَصْلُ ، أنشده بعض أهل البيان على القلب مع صحة التأصيل[١٦] .

قال : كان الأصل أن يكون كريمًا خيمًا ماجدًا أبيًا ، ونظره بقول الآخر[١٧] :

إنَّ الَّذين تَبِعُوا عَمَّارا ... مُهاجِرينَ كان أو أَنْصَارا

طَابُوا نُفُوسًا وَزُكُوا إِزَارا

الأصل : طابوا إزارًا وزكوا نفوسًا ، لأن التزكية أكثر استعمالها في النفس ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ[١٨] ﴾ .

والطيب للإزار ، كما في قول الشاعر :

النَّازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[١٩]

وكان الحذف في جميع هذا كراهية الإتيان بمقتضى التأخير ؛ لأن المقصود التعجيل باعتبار الحال ، ولا أذكر شيئًا منه جاء في الكلام ، بخلاف تجريد « كاد » فإنه قد جاء في الكلام .

---

١٤ – لهدبة بن خشرم العذري ، كما نسب لسماعة بن أشول النعامي

وهو في الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٤٨/٣ ، والأصول ١٦٨/٣ ، والتكملة ٥٣٧ ، واللمع ٣١٥ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، والتصريح ٣٥١/٢ ، والأشموني ٢٢٩/٤ .

١٥ – لم أقف على القائل .

١٦ – ذكر البلاغيون للقلب أنواعًا منها مايكون في الكلمة من قلب بعضها أو كلها ، ومنها مايكون في الكلمات من عكس نظامها وترتيبها وهو ماسماه العلوي بـ« التبديل » ، ومنه مايكون في المعنى .

قال العلوي : « وهو من جملة أفانين البلاغة ، وفيه دلالة على الاقتدار في الكلام ، والإغراق فيه » .

ينظر نهاية الإيجاز ١٤٠ ، والإيضاح ١٦٥ ، والطراز ٩٤/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٦٨٢ .

١٧ – لم أقف على القائل .

١٨ – آية ٣٢ من سورة النجم .

١٩ – للخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣ .

والكثير في « عسى » إصحاب المضارع بـ « أن » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) :
﴿ فَعَسَى اللَّهُ / أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ [٢٠] ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ٥٠/ب
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ [٢١] ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا [٢٢] ﴾ .

وذكر بعض أهل البيان : أن مما اختصت به « عسى » دون « كاد » وقوع الشرط معترضًا بين اسمها وخبرها ، واستشهدوا بالآيتين الكريمتين .

وأما « كاد » فإنها بالعكس من « عسى » أعني أن الكثير فيها عدم إصحاب الخبر بـ « أن » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا [٢٣] ﴾ ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ [٢٤] ﴾ وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ [٢٥] ﴾ .

وأما إصحابها فإنه قد وقع في الشعر كثيرًا ، ومنه قول كعب بن مالك « رضي الله عنه » في إجابته ضرار بن الخطاب بن مرداس [٢٦] :

فإمَّا تقتلوا سعداً سفاهاً ... فإنَّ اللَّهَ خيرُ القادرينا
سيُدخله جِنانًا طيِّباتٍ ... تكون مقامةً للصالحينا
كما قد ردَّكم فَلًّا شريداً ... بغيظكُمُ خَزَايا خائبينا
خزايا لم تنالوا قَطُّ خيراً ... وكِدْتُم أَنْ تكونوا دامِرينا
بريحٍ عاصفٍ هَبَّتْ عليكم ... فكُنْتُمْ تحتها مُسْتَهلَكينا

وقول الآخر :

---

٢٠ – آية ٥٢ من سورة المائدة .
٢١ – آية ٢٢ من سورة محمد .
٢٢ – آية ٢٤٦ من سورة البقرة .
٢٣ – آية ١٩ من سورة الجن .
٢٤ – آية ٧٣ من سورة الإسراء .
٢٥ – آية ٧٦ من سورة الإسراء .
٢٦ – ينظر ديوانه ٢٧٩ – ٢٨٠ ، والأبيات في السيرة لابن هشام ٢/٢٥٦ ، قالها في غزوة الخندق .

أبيتُمْ قبولَ السِّلْمِ منّا فكِدتُمُ ... لدى الحرب أن تُغْنُوا السيوفَ عن السَّلِّ[٢٧]

ومعناه كمعنى أبيات أبي العلاء ، فيحتمل – أيضا – أن يكون الأخذ من هنا فيرد – أيضا – به على زاعم الابتكار .

وقد وقع الإصحاب لخبر « كاد » بـ« أن » في الكلام ، ومنه حديث هشامِ بنِ عُروةَ بن الزُّبير ، عن أبيه ، عن يحيى بنِ عبدِ الرحمنِ بن حاطب : « أنَّه اعتمرَ مَعَ عمرَ بنِ الخَطَّاب في رَكْبٍ ، فيهم عمرو بنُ العاصِ ، وأنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ عَرَّسَ ببعض البلادِ قريباً من بعضِ الميَاهِ ، فاحتلَمَ عُمرُ ، وقد كَادَ أَنْ يُصْبِحَ فلم يجدْ مَعَ الرَّكْبِ ماءً ، فَركَبَ حتَّى جاء الماءَ فَجَعَلَ يَغْسِلُ ما رأى في نومِهِ مِنَ الاحتِلَامِ ، فقالَ لهُ عمرو بنُ العاصِ : أَصْبَحْتَ ومعنا ثِيابٌ ، دَعْ ثوبَكَ يُغْسَلُ ، فقالَ لَهُ عمرُ بنُ الخَطَّابِ : ياعَجَباً لكَ يا ابنَ العَاصِ لَئِنْ كُنتَ تَجِدُ ثِياباً أَكُلُّ النَّاسِ تَجِدُ ثِياباً ؟ واللَّهِ لو فعلتُهَا لكانَتْ سُنَّةً ، بَلْ أَغْسِلُ مَارَأَيْتُ ، وَأَنْضِحُ مَالَمْ أَرَ[٢٨] » . اُستُشهِدَ به لمالكٍ (رضى الله عنه) على نجاسة المنيِّ ، ونَضْحِ المشكوكِ فيه ، وهما قاعدتان من قواعد مالك (رضى الله عنه)* .

واختصت « كاد » دون « عسى » بأن نفيها يكون إثباتًا ، وإثباتها يكون نفيًا ، فإذا قلت : « كاد زيد يقوم » فإنه لم يقم ، وإذا قلت : « ماكاد زيد يقوم » فإن المعنى أنه قام .

وقد نظم بعضهم في ذلك ، ويقال الناظم أبوالعلاء بن سليمان المعري :

أَنحويَّ هذا العَصْرِ ؟ ماهيَ لَفْظَةٌ ... جَرَتْ بلسَانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ ؟

إذَا مانُفَتْ – واللَّهُ أَعْلَمُ – أُوجِبَتْ ... وإنْ أُوجِبَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[٢٩]

« الجحود » هوالنفي / . ٥١/أ

٢٧ – لم يعرف قائله .

وهو في شرح التسهيل ٣٩١/١ ، وشواهد التوضيح ١٠١ ، وابن الناظم ١٥٦ ، وتخليص الشواهد ٣٣٠ ، وشفاء العليل ٣٤٤ ، والأشموني ٢٦١/١ .

٢٨ – رواه مالك في الموطأ ٥٠/١ ، في كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، وغسله إذا صلى ولم يذكر ، وغسله ثوبه ح ٨٣ .

* ينظر تفصيل القاعدتين والخلاف فيهما، في الاستذكار لابن عبد البر ٣٥٨/١-٣٦١، والمنتقى للباجي ١٠٣/٢.

٢٩ – لم أجدهما في ديوانه ولا لزومياته ، وهما في شرح الكافية الشافية ٤٦٧ .

ويحكى أن ذا الرمة أنشد بسوق عكاظ قوله :

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لم يَكَدْ   رَسِيسُ الهَوَى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[٣٠]

فعيب عليه ، لأنه يكون المعنى على ماقدمنا أنه قد برح. قالوا : فجال في متن ناقته، وقال :

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لا تَرى   .... البيت

وهذا على خلاف في المسألة . والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي ، وإثباتها إثبات ، فإذا قلت : « ماكاد زيد يقوم » فإنك نفيت المقاربة وإثبات القيام بشيء آخر . وإذًا فإن نفي المقاربة مؤذن بنفي الفعل .

قالوا : ولذلك ذكر معها مقتضى إثبات الفعل في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَاكَادُوا يَفْعَلُونَ[٣١] ﴾ ولو كان النفي إثباتًا لكان « فَذَبَحُوهَا » على سبيل التأكيد ، والأصل التأسيس .

و – أيضا – فإن المؤكد حقه التأخير ، ولا يصح أن يكون « وَمَاكَادُوايَفْعَلُونَ » هو المؤكد ، لأن « فَذَبَحُوهَا » أصرح في المعنى .

وأما إذا قلت : « كاد زيد يقوم » فإن المعنى قارب الفعل فقط ، ونفي الفعل بأمر آخر، وهو أن الحكم لا يتوجه على ماهو دون المقصود في الرتبة مع توجهه على المقصود .

وقد جعل الإثبات – أيضا – إذا وقع في « ماكاد زيد يقوم » بهذا الاعتبار ؛ لأن توجيهه على المقارب مقتض لثبوت المتقارب لنزول متلقى الحكم عن المنفصل عنه مع إمكان الطلب ، وهي قاعدة تنبنى عليها مسائل . وتقرير جميع ذلك وبسطه في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومما اختصت به « كاد » – أيضًا – وقوعها زائدة عند بعضهم[٣٢] ، وقد جعل من ذلك

---

٣٠ – في ديوانه ١١٩٢ .
وهو في ابن يعيش ١٢٤/٧ ، وشواهد التوضيح ٨٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٨ ، والأشموني ٢٦٨/١ .

٣١ – آية ٧١من سورة البقرة .

٣٢ – هذا الرأي منسوب للأخفش في التسهيل ٦٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٠/١ .

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا[٣٣]﴾ وجعل - أيضا من ذلك قول حسان (رضى الله عنه) :

وتكادُ تَكْسلُ أنْ تَجِيءَ فِرَاشَها في حُسْنِ خَرْعَبَةٍ وَلِينِ قَوَامِ[٣٤]

***

وَكَـ«عَسَى» «حَرَى» ، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ « أَنْ » مُتَّصِلَا
وَأَلْزَمُوا «اخْلَوْلَقَ» «أَنْ» مِثْلَ «حَرَى» وَبَعْدَ « أَوْشَكَ » انْتِفَا « أَنْ » نَزُرَا

« حرى » أبعد من المقاربة ، وذلك أن أصلها من « حَرٍ بالشَّيءِ » إذاكان حَقِيقًا به ، وقد يكون الشيء حقيقًا بالحكم ولا يقع منه ذلك الحكم .

وكذلك - أيضا - « اخلولق » فإنه من قولك : « زيدٌ خَلِيقٌ بِكذا » إذا كان حَقِيقًا به ، وقد يكون كذلك ولا يقع منه ذلك الحكم بوجه .

ولما كان الأمر على ذلك التزم في الخبر اقترانه بـ« أن » الموضوعة للتراخي والاستقبال .

ومن وقوع « حرى » كذلك ، قوله :

حرى أخو النَّجدةِ أنْ يَبْتَزَّى وأَنْ تراه المَاجِدَ المُعْتَزَّى[٣٥]

ومن وقوع « اخلولق » كذلك ، قوله[٣٦] :

اَخْلَوْلَقَ المُطْعِمُ أَنْ يُطَاعَا وأنْ يكُونَ مَاجِدًا مُطَاعَا[٣٧] / ٥١/ب

أنشدهما بعض أهل البيان . والأظهر أنهما للعرب .

وأما « أوشك » فإن الصحيح التخيير ، وأنَّ ترك « أن » ليس نازلاً عن الإتيان بها ،

---

٣٣ - آية ١٥ من سورة طه .

٣٤ - في ديوانه ١٠٧
وهو في شرح التسهيل ١/ ٤٠٠ ، والارتشاف ٣/ ٢٩٢ .

٣٥ - لم أقف على القائل .

٣٦ - لم أقف على القائل .

٣٧ - حدث هنا خطأ في الترقيم ، وليس فيه سقط في النسخة ، فقد ورد بعد اللوحة ٥١ ، اللوحة ٥٦ ، ونحن سرنا على نفس الترقيم ، فليتأمل .

ومما وقع فيه إصحاب الفعل المضارع بـ « أن » ، قوله :

وَمَنْ رَامَ غَمْرَ البَحْرِ يَزْخَمُ مَوْجَهُ   فيُوشِكُ أَنْ يُلْقَى لدى السَّيفِ طَافِيا [38]

ومما وقع فيه عدم الإصحاب ، قوله :

يُوشِكُ من فَرَّ عن منيَّتِهِ   في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا [39]

وحكم المصنف على تجريد المضارع من « أن » مع « أوشك » بالقلة ، وهو خلاف المختار .

***

وَمِثْلُ « كَادَ » فِي الْأَصَحِّ « كَرَبَا »   وَتَرْكُ « أَنْ » مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَـ « أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو » وَ « طَفِقْ »   كَذَا « أَخَذْتُ » وَ « جَعَلْتُ » وَ « عَلِقْ »

الأكثر في « كَرَبَ » التجريد من « أن » لقوة اعتبار المقاربة ، فتقول : « كَرَبَ زيدٌ يفعلُ كذا » إذا قارب الفعل مقاربة ظاهرة ، ومنه قوله :

قَدْ كَرَبَ العَدُوُّ يَرْثِي عَطْفَا   لِعَامِرٍ لمَّا أُصِيبَ شَنْفَا [40]

يريد بالشَّنْفِ : وهو نوع من حُلِي النساء . وقوله :

كَرَبَ اللَّئِيمُ يَسُبُّنِي وَيُعَدِّدُ [41]

وقوله :

كَرَبْتُ آكلَ المُبَاحِ قُلَّا   ولم يَرَ الأَعدَاءُ مِنّي ذُلَّا [42]

وأما الإصحاب بـ « أن » فقد جاء وكثر ، ومنه قوله :

قد بُرْتَ أو كَرَبْتَ أنْ تَبُورا   لمَّا رأَيْتَ جَحْدراً مَثْبُورا [43]

---

٣٨ – لم أقف على القائل .

٣٩ – لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢ . كما نسب لعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣ ، وشعر الخوارج ٣١ . وهو في الكتاب ١٦١/٣ ، والأصول ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ١٢٦/٧ ، والمقرب ٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وابن الناظم ١٥٨ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشموني ٢٦٢/١ .

٤٠ – لم أقف على القائل .

٤١ – لم أوفق لمعرفة قائله ، ولا إكماله .

٤٢ – لم أقف على القائل .

٤٣ – للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨٦/٢ وهو في شرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وتخليص الشواهد ٣٣٠ ، والأشموني ٢٦٢/١ .

وقوله :

فَأَوْرَدَهَا ماءُ الأَجارِعِ بُكرةً   وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُها أَنْ تَقَطَّعَا[٤٤]

فلذلك ادعى بعضهم التخيير في « كرب » ، إلا أن قوة المقاربة مقتضية لعدم الإصحاب ؛ لأن « أن » من حيث هي مقتضية للاستقبال . ولذلك يجب تركها مع مقتضيات الشروع في الفعل كما قال .

وقد ذكر للشروع خمسة أفعال :

أولها : « أنشأ » ، كما إذا قلت : « أنشأ زيد يتكلم »

وثانيها : [« طفق » ، كما إذا قلت[٤٥] :] « طفق زيد يقرأ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ[٤٦]﴾ .

وثالثها : « جعل » ، كما إذا قلت : « جعل زيد يكتب » ، ومنه قوله :

وقد جعلتُ إذا ماقمتُ يُثْقِلُني   ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ[٤٧]

وفيه شاهد على أن فاعل فعل الخبر ليس فيه ضمير يعود على الاسم ، وهو قليل .

وقد خرج على أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير: وقد جعل ثوبي إذا ماقمت ، فحذف « ثوب » وأقيم الضمير مقامه ، فبرز في أساليب الضمائر المرفوعه المتصلة بالفعل ، فقال : جعلت .

---

٤٤ – لأبي زيد الأسلمي ، في الكامل ١/١٨٨ .

وصدر البيت – هنا – مختلف عما في كتب النحاة ، وصدره عندهم :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً على الظَّمَا

وهو في المقرب ١/٩٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٢ ، وابن الناظم ١٥٧ ، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٤ ، وابن عقيل ١/٣٣٥ ، والتصريح ١/٢٠٧ ، والأشموني ١/٢٦٢ .

٤٥ – تكملة من « ب » .

٤٦ – آية ٢٢ من سورة الأعراف .

٤٧ – اختلف في نسبته ، فنسب لأبي حية النميري ، كما نسب لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ١٨٢ ، كما نسب لعامر بن الضرب العدواني في حماسة البحتري ٢٠٤ ، وتروى قافيته : السكر

وهو في الإيضاح ٧٨ ، والخصائص ١/٢٠٧ ، والمقرب ١/١٠١ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٠ ، ٣٩٨ ، والمغني ٦٤١ ، وأوضح المسالك ١/٢١٩ ، والتصريح ١/٢٠٤ ، ٢٠٦ ، والهمع ١/١٢٨ ، والأشموني ١/٢٦٣ .

ومن الشاذ – أيضا – في « جعل » وقوع خبرها جملة اسمية ، ومنه قوله :

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهيلٍ من الأكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ[48]

ورابعها : « أخذ » ، كما إذا قلت : « أخذ زيد يقرأ » ، ومنه قوله :

أخذ كَعْبٌ يَرْتَئِي ويَنْظُرُ ومن يُريدُ ضَيْغَمٌ غَضَنْفَرُ[49]

يريد : ومن يريده ، أي : يريده للقتال ؛ لأنه قد كثر في هذا المعنى / الاختصاص بالقتال، ٥٦/أ

كما في قوله :

لمَّا رَآني قد نَزَلْتُ أُرِيدُهُ أَبْدَى نَواجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمِ[50]

وخامسها : « علق » ، كما إذا قلت : « علق زيد يتحدث » .

***

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ«أوْشَكَا» وَ «كَادَ» لَاغَيْرُ ، وَزَادُوا «مُوشِكَا»

أفعال هذا الباب لا تتصرف، ولا يستعمل منها إلا الماضي فقط ، ماعدا «كاد » و« أوشك»

[فأما « كاد[51] »] فإنه جاء فيها المضارع فقط ، وأما « أوشك » فإنها شاركت « كاد »

في المضارع كما قدمنا في البيتين ، أعني :

يوشك من فر عن منيته .... البيت[52]

و : .... يوشك أن يلقى ... البيت – أيضًا[52] – .

وزادت باسم الفاعل ، كما في قوله :

فَمُوشِكَةٌ أرضُنا أنْ تَعُودَ بُعيدَ الأنيسِ خَلَاءً يَبَابَا[53]

---

٤٨ – لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وابن الناظم ١٥٤ ، و الارتشاف ١٢١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والمغني ٢٥٩ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والهمع ١٣٠/١ ، والأشموني ٢٥٩/١ .

٤٩ – لم أقف على القائل .

٥٠ – لعنترة بن شداد من معلقته في ديوانه ٢١٢ .

٥١ – تكملة من « ب » .

٥٢ – تقدما في ص : ٢٣٦ ، هامش ٣٨ ، ٣٩ .

٥٣ – نسب لأبي سهم الهذلي ، ولأسامة بن الحارث الهذلي ، وهو في شرح أشعار هذيل ١٢٩٣ . وهو في شرح التسهيل ٤٠١/١ ، وابن الناظم ١٥٩ ، وتخليص الشواهد ٣٣٦ ، وابن عقيل ٣٣٨/١ ، والهمع ١٢٩/١ ، والأشموني ٢٦٤/١ .

وذكر الجوهري[٥٤] مضارعًا لـ « طفق » فقال : « طَفِقَ يَطْفَقُ » لكنه لم يذكر عليه شاهدًا ، ولا يعرف هذا النقل إلا منه .

***

بَعْدَ «عَسَى» «اخْلَوْلَقَ» «أَوْشَكَ» قَدْ يَرِدْ   غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

اختصت « عسى » و « اخلولق » بالتمام ووقوع ما المعهود فيه أن يكون خبرًا فاعلاً بهما ، كما إذا قلت : « عسى أن يقوم زيد » و « اخلولق أن ينطلق عمرو » فـ « أن » وما دخلت عليه فاعل للفعل المتقدم .

ومن وقوع ذلك في « عسى » قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ[٥٥]﴾ .

ووقع في بعض كتب أهل البيان :

اِخْلَولَقَتْ أَنْ تَهْجُرِينَا هِنْدُ   وأَنْ يُرى مِنْهَا الجَفا وَالْبُعْدُ[٥٦]

ذكره في عطف المفصل على المجمل مع عدم الاستيعاب ، والكثير فيه العطف بما لا يقتضيه المجمل أول وهلة ، أو استيعاب جميع ماينطلق عليه اللفظ المجمل ، والاقتصار على بعض أنواعه مع كون المجمل مشعرا بها أول وهلة قليل كما في البيت . وبسط جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود[٥٧] .

***

وَجَرِّدَنْ «عَسَى» ، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ظَهَرَا

إذا تقدم اسم على « عسى » جاز في « عسى » الوجهان المذكوران من التمام والاستغناء

---

٥٤ - الصحاح « طفق » ١٥١٧/٤ .

٥٥ - آية ٢١٦ من سورة البقرة .

٥٦ - لم أقف على القائل .

٥٧ - يريد أن أحد اللفظين فيه شيء من الغموض والإبهام ، والآخر واضح ظاهر . وقد ذكره القزويني في باب الإطناب وسماه « التطويل » ، وبعض البلاغيين لا يفرقون بينهما ، وأكثرهم يفرق ، فالإطناب يذكر لفائدة عظيمة ، فهو محمود ، بخلاف التطويل فإنه لا فائدة وراءه ؛ لأن فيه زيادة في الكلام ، فهو مذموم .
ينظر الصناعتين ٢٠٩ - ٢١٠ ، والمثل السائر ٣٤٤/٢ ، والإيضاح ٢٨١ ، والطراز ٢٢٩/٢ - ٢٣٢ .

عن الثاني بـ « أن » وما دخلت عليه ، وجعل « أن » وما دخلت عليه خبراً . وعدم التمام والاستغناء عن ثان ، فتقول على الأول : « زيد عسى أن يقوم » و«الزيدان عسى أن يقوما» و « الزيدون عسى أن يقوموا » فيلزم تجريد « عسى » عن الضمائر ، لأنه فعل أسند إلى ظاهر فيلزم تجريده ، إلا على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الظاهر علامة التثنية والجمعين ، فيكون « زيد » مبتدأ ، والفعل والفاعل بعده خبره ، والعائد ضمير الفعل الواقع بعد « أن » .

وأما على الوجه الثاني فإن « عسى » تكون مسندة إلى ضمير الاسم المتقدم ، وتكون « أن » ومادخلت عليه / هو الخبر ، فيلزم إذ ذاك المطابقة في الضميرين ، أعني ٥٦/ب المسند إليه « عسى » ، والمسند إليه مابعد « أن » فتقول : « زيد عسى أن يقوم » و «الزيدان عسيا أن يقوما » و « الزيدون عسوا أن يقوموا » والضمير الأول عائد على ماقبل « عسى » ، والضمير الثاني كذلك - أيضا - على الصحيح .

وقد ذهب بعضهم : إلى أنه يعود على الضمير ، أو على مايفهم من سياق الكلام . وهذا الخلاف لا يخص هذا الموضع بل يكون فيه وفيما أشبهه مما يعود فيه على الظاهر ، وليس أحدهما مصاحباً معطوفا على مصاحب الآخر .

وفي المعطوف على المصاحب تفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

ومن ألحق الفعل المسند إلى الظاهر علامة التثنية والجمعين ساوى المصحوب المجرد، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

***

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي «السِّينِ» مِنْ ‏ نَحْوِ: « عَسَيْتُ » ، وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

يجوز في « عسيت » وفروعه كسر «السين» وفتحها ، فأما الفتح فعلى الأصل ، وأما الكسر فمن أجل «الياء »، إلا أن «الياء» - هنا - ليست مقتضية لكسر ماقبلها ؛ إذ هي غير ثابتة في المجرد ، فصار بهذا الاعتبار ، كـ « رميت » وكذلك كان أكثر القراء على

الفتح ، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع وحده[٥٨] .

وقد فرق بينه وبين « رمى » بالتصرف وعدمه ، فلما كان « عسى » عادم التصرف كانت « الياء » فيه كأنها لازمة .

ونظره أبو علي بقول الشاعر :

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[٥٩]

ووجه التنظير : أن « الياء » في « الحَمِي » ليست ثابتة ، إذ الأصل على هذا المأخذ «الحمام »، فقصر على حد :

... ...فِيهَا لُيُوثٌ وَنُمُرْ[٦٠]

فالتقى مضاعف بمثله ، فأبدلت من الثاني « ياء » على حد « أمليت » في « أمللت » ثم كسر ماقبل «الياء» ، وليست بثابتة .

وقد ذكر التنظير بعضهم ولم يذكر وجهه ، ووجهه ماقدمنا ، فليتأمل .

---

٥٨ – قرأ بها في كسر سين « عسى » في سورة البقرة آية ٢٤٦ ، وآية ٢٢ من سورة محمد ﷺ.
ينظر السبعة ١٨٦ ، والتذكرة ٣٣٦/٢ ، والكشف ٣٠٣/١ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٣٠/٢ .

٥٩ – للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١
وهو في الكتاب ٢٦/١ ، والأصول ٤٥٨/٣ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، وسر الصناعة ٧٢١ ، والإنصاف ٥١٩ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، ورصف المباني ٢٥٤ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والأشموني ٢٩٩/٢ .

٦٠ – سبق تخريجه في ص : ٥٧ ، هامش ٢٢ .

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِـ «إِنَّ» «أَنَّ» «لَيْتَ» «لَكِنَّ» «لَعَلَّ» «كَأَنَّ» عَكْسُ مَالِـ «كَانَ» مِنْ عَمَلْ
كَـ «إِنَّ زَيْداً عَالِمٌ» بِـ «أَنِّي كُفْءٌ» وَ «لَكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ»

هذه الحروف الستة لها من العمل عكس مالـ « كان » ، أعني أن « كان » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهذه بالعكس تنصب الاسم وترفع الخبر .

ويجيء – هنا – خلاف للكوفيين في الخبر ، فإنهم يقولون : إنما أثرت في الاسم فهو المعمول لها ، وأما الخبر فإنه باق على رفعه الأول [١] .

وقد رد عليهم بأن الخبر باعتبار الصدور عن المبتدأ كالفضلة ، فإذا قوي العامل على العمل فيما ليس كالفضلة وهو المبتدأ ، فمن باب اللازم أن يعمل في الفضلة .

وأيضاً فإنه لم يوجد عامل مفرد ينصب ولايرفع .

وأيضاً فإنه يمتنع معها تقديم الخبر في مثل « إن زيداً قائم » ، وهو جائز في « زيد قائم » ، فلو كانت هذه غير عاملة لجاز تقديم الخبر في مثل هذا ، ولم يعتبر حال هذه الحروف ، وفي لزوم تأخيره ما يقضي بأن / هذه الحروف هي العاملة ، وأنه اعتبر في الخبرحال العامل من عدم التصرف، فلما لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله. ٥٧/أ

وقدم هنا المنصوب على المرفوع ؛ لأن هذه الحروف ملحوظ فيها معاني الأفعال ، فهي بهذا الاعتبار فروع عن الأفعال . وتقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال الناصبة فرع مناسب لفرع الفرع . وكان وأخواتها أفعال ، فكانت أحق بعمل ما هو للفعل الناصب أصل من تقديم المرفوع على المنصوب .

---

١ – ينظر الخلاف في الأصول ١/ ٢٣٠ ، والإنصاف ١/١٧٦ مسألة « ٢٢ » وأسرار العربية ١٥٠ ، وابن يعيش ١/١٠٢ ، والتبيين ٣٣٣ ، والارتشاف ٢/١٢٨ ، والجنى الداني ٣٩٣ ، وائتلاف النصرة ١٦٦ مسألة « ٤٦ » في الحرف ، والتصريح ١/ ٢١٠ ، والهمع ١/١٣٤ .

فإذًا فـ « كان زيد قائمًا » يشبه « يضرب زيد عمرًا » و« إن زيدًا قائم » يشبه « يضرب عمرًا زيد » .

وقد حصل للمبتدأ والخبر رفع جزأيه ، وذلك حالة التّجريد عن النواسخ ، ونصب جزأيه وذلك حالة دخول « ظننت » وأخواتها ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وذلك حالة دخول « كان وأخواتها » ، ورفع الثاني ونصب الأول ، وذلك حالة دخول « إن وأخواتها » ، وذلك جميع ما يمكن عند الإعراب ، والتأثر بالعوامل . وهذا مما يستدل به من يقول : إن المبتدأ والخبر أصل للفعل والفاعل .

ولذلك اعتُنِيَ بأمرِهِ فأُعطي جميع ما يمكن أن يكون له حالة التأثر بالعوامل ، وهي مسألة خلاف .

وسيبويه يجعل هذه الحروف خمسة [٢] ، وكذلك وقع تبويبه لها فقال : هذا باب الحروف الخمسة ، وذلك أَنَّ « إِنَّ » و « أَنَّ » ومعناهما واحد ، واللفظ بهما واحد – أيضًا – ، وأما الكسر والفتح فإن كل واحد منهما يرجع إلى الآخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « علمت أنك قائم » فتحت ، وإن أسقطت « علمت » كسرت ، ويجوز الفتح والكسر – معًا – في أماكن كما ستراها إن شاء الله (تعالى) .

و« أن ، ليت ، لكن ، لعل ، كأن » في كلام المصنف معطوف بإسقاط حرف العطف، وإسقاط حرف العطف من المفرد ليس بالكثير ، إنما يكثر في الجمل عند من لايرى التمام والرجوع ، كما في قوله [٣] :

فَبِتَّ لياليًا لانومَ فيها تخُبُّ بك المُسَوَّمَةُ العِرَابُ
يهزُّ الجيشُ حولك جانبيه كما نَفَضَتْ جناحَيْهَا العُقَابُ

---

٢ – الكتاب ١٣١/٢ ، ووافقه المبرد في المقتضب ١٠٧/٤ ، وابن السراج في الأصول ٢٢٩/١ ، وكذا الفراء من الكوفيين ، ومال لمذهبهم ابن مالك في شرح التسهيل ٥/٢ ، ورجحه المرادي بأوجه في كتابه الجنى الداني ٤٠٣ ؛ لأنهم جعلوا المفتوحة فرع المكسورة ولم يعدوها مستقلة .

٣ – سبق تخريجه في ص ٤ – ٥ ، هامش ١٢ .

وكما في قوله [٤] :

إذا صاحَ ابنُ دَأْيَةَ بالتَّدَانِي   جعلْنا خِطْرَ لِمَّتِهِ جِسَادا
نُضَمِّخُ بالعبيرِ لهُ جَناحاً   أَحَمَّ كأنَّما طُلِي المِدَادا

وكما في قوله [٥] :

سِرْنا إلى المغرب في جَحْفَلٍ   ترجفُ منه الأرضُ صعب المرامْ
يَقْدُم إفريقسُ أبطالَهُ   تَرْهَبُه الجِنُّ وكلُّ الأنَامْ

وبعضهم فرق بين استواء صيغ الأفعال ، فجعل المستوى معطوفًا بإسقاط حرف العطف كالبيتين المتقدمين . وغير المستويين تمامًا ورجوعًا كالأربعة المتأخرة .

ومنع بعضهم وقوع الأول من المتخالفين مضارعًا ؛ لعدم تعيين معناه ، فيضعف عن الإتباع ، بخلاف / الماضي . وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود[٦] . ٥٧/ب

ومما وقع فيه إسقاط العطف في المفرد قوله [٧] :

مَالِي لاأَبْكِي على عِلَّاتِي   صَبَائِحي غَبَائِقي قَيْلَاتِي

وقد تقدم إنشاد بعض هذه الأبيات .

و« إن زيداً عالم » مثال من « إنّ » ، وبـ « أَنِّي كُفْءٌ » مثال من « أن » و« لكنَّ ابنَهُ ذو ضِغْنٍ » مثال من « لَكنَّ » .

والكاف في « كَأَنَّ » على حدها في « زيدٌ كعمروٍ » أعني للتشبيه الباقي على أصله [٨] .

و« إنَّ » و« أَنَّ » للتوكيد ، وقد اختلف أيهما أكثر توكيداً ؟

فقيل : « إنَّ » المكسورة أكثر توكيداً ؛ لأنها الأصل في الباب . و – أيضًا – فإنها لازمة

---

٤ – سبق تخريجه في ص ٤ ، هامش ١١ .

٥ – لم أقف على القائل .

٦ – سقوط حرف العطف في المفردات أو الجمل ، ذكره البلاغيون في باب الإيجاز بحذف الحرف.
ينظر المثل السائر ٢/٣١٥ ، والطراز ٢/١١٠ – ١١١ .

٧ – سبق تخريجه في ص : ٨٨ ، هامش ١٤ .

٨ – تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢/٦ ، والجنى الداني ٥٦٨ ، والمغني ٢٠٨ .

للتصدير ، وما ذاك إلا لعدم خروجها عما وضعت له ، وثقلها بتحمل جميع ما وضعت له .

وقيل : المفتوحة أكثر تأكيداً ، ولذلك لايؤتى معها باللام المؤكدة ؛ لأنها قد أحرزت جميع المعنى من التأكيد فلم يكن للإتيان باللام معها معنى ، بخلاف المكسورة فإنها يأتي معها اللام .

و – أيضاً – فإن المفتوحة لاتقع صدراً ، بخلاف المكسورة ، والمؤكد من حيث هو لايقع صدراً ؛ لأنه كالتتمة للمؤكد ، فصارت أشبه بألفاظ التوكيد من المكسورة .

وأما « ليت » فإنها موضوعة للتمني ، والتمني يقع في الممكن وغيره ، بخلاف الترجي فإنه لايقع إلا في الممكن .

والمراد بالترجي نفس « لعل » . وأما « ترجى » و« رجا » فإنه قد يتعلق بغير الممكن

ومنع بعض أهل البيان وقوع « تمنى » في غير الممكن ، قال : والمعروف وقوع «تمنى» في الممكن ، كما في قوله [٩] :

ولمَّا بدا منها الفراقُ كمـا بدا … بظهرِالصَّفا الصَّلْدِ الشُّقُوقُ الشَّوائعُ
تمنيتُ أَنْ يلقى لُبينـاك والمُنَى … تُعاصيـك أحياناً وحِينـاً تُطـاوعُ

وكما في قوله [١٠] :

تمنيتُ من حُبِّـي عُلَيَّةَ أنّني … على رَمَثٍ في البحر ليس له وَفْـرُ
على عابرٍ لايعبرُ الفُلْـكُ خلْفَـهُ … ومن دونهِ الأهوالُ واللُّججُ الخُضْـرُ
فنقضيَ هَمَّ النَّفسِ في غير ريبةٍ … ويَهْلِكَ مَنْ نخشى نميمتَهُ البَحْـرُ

وكما في قوله [١١] :

تمنَّى رجالٌ أَنْ أموتَ وإنْ أَمُـتْ … فذاك سبيلٌ لستُ فيهـا بأوْحَـدِ
فَقُلْ للذي يَبْغِي وفـاتي جَاهِـداً … تَأَهَّبْ لأُخرى مثلها وكَأَنْ قَـدِ

---

٩ – لم أقف على القائل .

١٠ – الأبيات لأبي صخر الهذلي ، وهي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٨ – ٩٥٩ ، و في الأمالي ١/١٨٧ .

١١ – نسبا للشافعي في سير أعلام النبلاء ١٠/٧٢ ، وليسا في ديوانه .
وهما في عيون الأخبار ٣/١١٤ ، ونوادر القالي ٣/٢٤٣ ، وحلية الأولياء ٩/١٤٩ .

وكما في قوله[١٢] :

تمنَّتْ هند أَنْ تلقى رجاءً   ودُون لقائِه عَصَبُ الأَعَادِي

وأمثال ذلك كثير .

لكنه محجوج بأنه قد ثبت وقوعه في غير الممكن ، كما في قوله[١٣] :

تمنَّتْ من سفاهتها هُذيلٌ   وقوعَ الْعُهْرِ في الإسلام حِلَّى

وذلك أن هذيلاً كانت قد سألت أن يباح لها الزنى، وذلك محال ، ولذلك أشار حسان (رضى الله عنه) بقوله[١٤] :

سالتْ هذيلٌ رســولَ اللّهِ فاحشةً   ضلَّتْ هذيلٌ بما سالتْ ولم تُصِبِ

و « العُهْرُ » هو الزّنى.

٥٨/أ ومنع بعضهم من إتباع ما وقعت فيه / « ليت » من غير الممكن بشيء ، قال : لأنه وضع للشيء في غير موضعه ، وما كان كذلك فإنه لايتبع بشيء لضيق المحل وطلب المستحق له ، وهو محجوج بقوله[١٥] :

فليت لنا مكان المُلْكِ عمْرٍو   رَغُوثًا حولَ قُبَّتِنا تَخُورُ

من الزَّمِرَاتِ أَخْلَفَ قَادِمَاها   وتعلُوها الكِبَاشُ فما تَسِيرُ

وبقوله[١٦] :

أَلَا يا ليت كلبًا لم تلدنـــا   وكُنَّا مـن وِلَادَةِ آخرينـــا

أيذهبُ عامرٌ بدمي وملكــي؟   فلا غثا أصبتُ ولاسمينـــا

فإنْ أَهْلِكْ أنا وَوُلَاةُ عَهْدِي   فمروانٌ أمير المؤمنينا

---

١٢ - لم أقف على القائل .

١٣ - لم أقف على القائل .

١٤ - في ديوانه ٣٧٣ .

١٥ - لطرفة بن العبد في ديوانه : ٤٨ - ٤٩ ، والبيت الثاني ملفق من بيتين ، ينظر الديوان . والأول في اللسان « رغث » ١٥٣/٢ .

١٦ - لم أقف على القائل .

وزعم بعضهم أنها تخرج عن التمني إلى التأنيب ، [كما إذا قلت[17]] : « ليتك إذ لم تجئني بعثتَ إليَّ ، وليتك إذ لم تُقْلِعْ عن ذَنْبكَ شَاكٍ » قال : ومنه قوله[18] :

فليْتَكَ إذْ عدلْتَ عنِ المعـلَّى ... نزلْتَ على الكرام بني مجالدْ

فلم تَرْعَ الهشيم وكنتَ شهْمًا ... بصيرًا بالمصـادرِ والمـواردْ

واختلف في « لكنَّ » أهي بسيطة أم مركبة ؟[19]

فمن قال : إنها بسيطة فلا تحتاج إلى تقدير أصل .

ومن قـال إنهـا مـركبـة قـال : الأصل « لكن أنَّ » فـحـذفت الهـمـزة ، ونقلت حـركـتهـا إلى مـا قبلها، ثم التقى ثلاثة أمثال ، فوقع التخفيف بحذف المثل الأول . وهؤلاء اختلفوا عند تخفيف « لكنَّ » هل الثابت ما كان حذف لأجل الأمثال أم أحد مثلي « أنَّ » ؟ لأن الجميع قد صار واحدًا ، ولايقع التخفيف بما يصير غير المستقل مستقلاً ؛ إذ التخفيف عارض ، والأصل الأول مطلوب ، ومعناها الاستدراك ، وحقيقة الاستدراك بقاء الأول وزيادة شيء عليه ، لكنه قد كثر في « لكن » الإضراب عن الأول بالكلية والإلمام بغيره ، كما في قول امرئ القيس[20] :

فلو أنَّ ما أسعى لِأَدْنَى معيشةٍ ... كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّـلٍ ... وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أَمْثَالِي

وقد يكون مُفتتَحًا بها الكلامُ مستدركًا بها قولَ قـائلٍ لم يُلِمَّ بحكايته المفتتَح بها ، وذلك لعدم ارتضاء ما تقدم ، كما في قول عبدالله بن رواحة عند خروجه إلى مؤتة[21] ، وقد

---

١٧ – تكملة من « ب »

١٨ – لم أقف على القائل .

١٩ – ينظر الخلاف في الإنصاف ٢٠٩ ، ٢١٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ ، والتبيين ٣٥٥ ، والجنى الداني ٦١٧ ، والمغني ٣٢٢ ، وجواهر الأدب ٤٣٠ .

٢٠ – لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ .

وبيت الشاهد الثاني في ابن يعيش ٧٩/١ ، ورصف المباني ٣٨٥ ، وتذكرة النحاة ٣٤٠ ، والمغني ٢٨٤ ، والهمع ١٤٣/١ .

٢١ – وقعت في جمادى الأولى سنة ثمان للهجرة بين المسلمين والروم ومن انضم إليهم من العرب .

ينظر المغازي ٧٥٥/٢ ، والسيرة لابن هشام ٣٧٣/٢ ، والسيرة لابن كثير ١٣١/٢ .

دعا له مودعوه بالعودة في خير وسلامة [٢٢] :

لكنَّني أسألُ الرحمنَ مغفـرةً وضربةً ذاتَ فرْغٍ تَقْذِفُ الزَّبَـــدا
أو طعنةً بيدَيْ حران مجـهزةً تُبدي المفاصلَ والأحشاءَ والكَبِدا
حتى يُقال إذا مرُّوا على جَدَثي أرشده اللـه من غازٍ وقد رشـدا

وأما « لعل » فمعناها الترجي كما قدمنا [٢٣]، ولاتتعلق بغير الممكن . قالوا : وذلـــك لفـــظ « لعل » فقط ، وأما « ترجى » فإنه قد يقع لغير الممكن كما قدمنا ، وقالوا : ومنه [٢٤]:

عجوزٌ تُرَجِّي أن تكون فتـيـةً وقد ذَلَّ منها الوجه واحدودب الظهرُ
تدسُّ إلى العطَّارِ صَنْعَةَ أهلِها وهل يُصلح العطَّارُ ماأفسد الدهرُ؟/ ٥٨/ب

وقوله [٢٥]:

ألم تر أنَّ حُوشيًا تـبنَّى بناءً وزنه لبني نُفَيْلَهْ
يُرجِّي أن يُعمَّرَ عمرَ نوحٍ وأَمْرُ الله يحدثُ كلَّ ليلَـهْ

وقد أشربت مشرب « عسى » فجيء بـ « أن » في خبرها داخلة على ما يطلبه « أن » وذلك كثير ، كما في قوله [٢٦]:

لعلَّك أنْ تُلِمَّ بآل كعـــبٍ فتنعاني لهم مْيتًا غريبـــا

وكما في قوله [٢٧]:

لعلَّك أنْ تَشُنَّ بها مَغـارًا فَتُنْجِحَ أو تُجَشِّمَها طِرادا

---

٢٢ - في ديوانه ١٤٧.

وهي في السيرة لابن هشام ٣٧٤/٢ ، والاستيعاب ٨٩٨/٣ .

٢٣ - معاني « لعل » تنظر في حروف المعاني للزجاجي ٣٠ ، والصاحبي ٢٦٧ ، وشرح التسهيل ٧/٢ ، والمغني ٣١٨ ، والجنى الداني ٥٧٩ .

٢٤ - قالهما شيخ من الأعراب في امرأته عندما نظر إليها تتصنع وهي عجوز .

وهما في الكامل للمبرد ٣١٢/١ ، والأول في اللسان « لحب » ٧٣٧/١ .

٢٥ - لم يعرف القائل .

وهما في الوحشيات ١٧٤ ، وعيون الأخبار ٢١١/١ ، والعقد الفريد ٧٤/٥-٧٥ .

٢٦ - لم أقف على القائل .

٢٧ - للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١٩٧ .

كما أشربت « عسى » مشربها ، وربما يأتي بيان ذلك إن شاء الله (تعالى) .

وتأتي عند بعضهم للاستفهام ، وقد جعل من ذلك ما جاء في الحديث[٢٨] : « أنّ النبي ﷺ قال لعائشةَ (رضي الله عنها) وقد وثَبَتْ وثبةً شديدةً وهي نائمةٌ إلى جَنْبِ رسول الله ﷺ : « مَالَكِ ، لَعَلَّكِ نَفِسْتِ » ؟ ! يعني : الحَيْضَةَ .

وقد تأتي للإشفاق والحذر ، كما إذا قلت : «لا تخرج كاشراً لعلك تلقى العدو» ، ومنه قوله[٢٩] :

فلا تَخرجْ وأنت أجمُّ يومًا لعلَّ القومَ يَطَّلِبُونَ ثَارا

وقد تأتي حرف جر ، كما في قوله[٣٠] :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيًا لعل أبي المغوار منك قريب

وسيأتي ذلك في حروف الجر إن شاء الله (تعالى) .

وفيها عشر لغات[٣١] : لعلَّ ، وعَلَّ ، ولَعَنَّ ، وعَنَّ ، ولأَنَّ ، وأَنَّ ، ورَعَنَّ ، ورَغَنَّ ، ولَغَنَّ ، ولَعَلَّتْ .

وأما « كأنّ » فإنها للتشبيه[٣٢] ، وقد تأتي للتحقيق ، ومنه قوله[٣٣] :

كَأَنَّني يومَ ولَّتْ لاتُكَلِّمُني أخو هُيامٍ مُصابُ القلب مسلولُ

المعنى : أخو هيام ، لا أنه شبيه به ، بدلالة قوله ، وهو قيس بن الذريح :

---

٢٨ – الحديث أخرجه مالك في الموطأ ١/٥٨ ، ح ٩٤ ، في كتاب الطهارة ، باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض .

٢٩ – لم أقف على القائل .

٣٠ – لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٩٦ .

وهو في كتاب اللامات ١٣٦ ، وابن السيرافي ٢/٢٦٩ ، وسر الصناعة ٤٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٦١ ، ورصف المباني ٤٣٦ ، والمغني ٣١٧ ، والتصريح ١/٢١٣ ، والأشموني ٢/٢٠٥ .

٣١ – ذكر المؤلف لها عشرًا كابن مالك ، وبعض النحاة زاد لغتين ، وبعضهم أربعًا ، وهي : « لَعلْنَّ ، ورَعَلَّ ، ولَغلَّ ، وغَلَّ » .

ينظر حروف المعاني للرماني ١٢٤ ، والإنصاف ٢٢٤ – ٢٢٥ ، والتبيين ٣٦١ ، وابن يعيش ٨/٨٧ ، وشرح الجمل ١/٤٤٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٩ ، ٤٦ ، والجنى الداني ٥٨٢ ، وجواهر الأدب ٤٠٢ .

٣٢ – معاني « كأن » تنظر في شرح التسهيل ٢/٦ ، والجنى الداني ٥٧٠ ، والمغني ٢٠٩ .

٣٣ – في ديوانه ١٣٨ .

بَانَتْ لُبَيْنِي فقلبي اليوم متبُولُ وإنّك اليوم بعد الحزْم مخبولُ
هل تَرْجِعَنَّ نَوَى لُبْنَى لعاقبــةٍ كما عَلِمْتَ ليالي العشقُ مقبولُ
وقد أَراني بلبنى حقَّ مُقتنِــعٍ والشملُ مجتمعٌ والحبلُ موصولُ
أصبحت من حب لُبْنَى حين أذكرها القولُ مُرْتَهَنٌ والعقلُ مدخولُ
والجسم مِنّيَ منهــوكٌ لفُرْقتِهَا يَبْغِيهِ طُولُ سُقامٍ فهو منحولُ
كأنَّنِــي يومَ ولَّتْ لا تكلمني .... (البيت)

وكما في قوله :[٣٤]

فأصبح بطْنُ مكَّةَ مُقْشَعِرًّا كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشَامُ

القائل يرثي هشام بن عبدالملك ، ولم يكن إذ ذاك على وجه الأرض ، فهي للتحقيق .

قال بعضهم : ولايوجد بها اعتبار العجز فتقع للتحقيق ، وذلك لأنها مركبة من كاف التشبيه وهو مقتض للتقريب ، ومن « أن » وهي مقتضية للتحقيق ، فانسحاب حكم الصدر عليها هو الأكثر ، وقد ينسحب حكم العجز لكثرته بتعداد الحروف ، و - أيضًا - فإن معناه في أصله أقوى من معنى الكاف ، لمكان التحقيق والتقريب .

وقال بعضهم : تقع « كأن » للتعليل ، قال : ومن المنقول : «أكرمتك كأنك أكرمتني»،
٥٩/أ يريد : لأنك أكرمتني ، وجعل منه قوله / - وأظنه امرأ القيس -[٣٥] :

نزلتُ على المُعَلَّى فاطمأنَّتْ حوائجُ خائفٍ قَلِّ المنامِ
كأنّي إذْ نزلتُ على المُعَلَّى نزلتُ على البَوَاذِخِ من شَمامِ
فما مَلِكُ العِرَاقِ على المعلَّى بمُقْتَدِرٍ ولا الملِكُ الشَّامِي

قال : يريد لأني إذ نزلت ، ولا يبعد وقوع ذلك ، لأن الكاف مجردة تأتي للتعليل .

---

٣٤ - للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٩٣ .
وهو في الاشتقاق ١٠١ ، وشرح التسهيل ٦/٢ ، والجنى الداني ٥٧١ ، والمغني ٢١٠ ، وجواهر الأدب ٩٣ ، والتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٣٣/١ .

٣٥ - في ديوانه ١٤٠ ، البيتان الثاني والثالث وليس فيه الأول .

وزعم بعضهم أن « كأن » تأتي بمعنى « ليس » ، قال : وذلك في كل مكان يكون التشبيه فيه على جهة الإنكار وصرف مقتضى الحكم عن المنسوب إليه ، قال : ، ومن ذلك قوله :[36]

فَأَقْبَلَ يمشي مُسْتَخِيلاً كأنَّه   شراحيلُ ذو هَمْدَانَ أَوْ سَيْفُ ذي يَزَنِ

قال : المعنى : وليس شراحيل ذا همدان ولا سيف ذا يزن .

وحمل على ذلك قول أبي طالب عم النبي ﷺ :[37]

ومرَّ أبو سفيان عنّيَ مُعْرِضًا   كأنَّه قِيلٌ من عِظَامِ المَقَاوِلِ

قال : المعنى وليس بقيل .

قال : وقد جاء هذا المعنى بعينه واسمه مصحوبًا بـ « ليس » ، كما في قوله :[38]

تراه شامخًا بالأنْفِ كِبْرًا   وليس بذي الكِلَاعِ ولا ظَلِيمِ

وقد جعلت - أعني « كأن » - للتأنيب في قوله :[39]

ويشهدُ كلَّ يومٍ دَفْنَ خِلٍّ   كأنَّك لا تُرادُ لِمَا شَهِدْتَا

ولطلب الصرف عن المتوجه إليه ، كما في قوله[40] :

كأنَّكَ بعد خمسين استقلّتْ   لمولدك البنا دنا ليهوي

وإنَّك إذْ تَزَوَّجُ بنْتَ عَشْرٍ   لأخسر صفقة من شح مهوي

وكما في قوله :[41]

كأنَّك بالشَّيبِ الذي أنت هَائِبُهْ   وقد أقبلتْ أعلامُهُ وكتائِبُهْ

وقد نزلَتْ رايُ السَّوَادِ وأقبلَتْ   تخال بياض ما سَوادُ يُشَائِبُهْ

---

٣٦ - لم أقف على القائل .

٣٧ - في السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٧/١.
وفي الأصل : أبو سفين.

٣٨ - لم أقف على القائل .

٣٩ - لم أقف على القائل .

٤٠ - لم أقف على القائل ، ولم أتمكن من قراءتهما جيداً وبهذه الصورة وزنهما غير مستقيم .

٤١ - لم أقف على القائل .

ومنه قولهم : كأنّكَ بالعدوّ وقد نزل بساحتِكَ .

وللتبشير ، كما في قوله :[42]

كأنّك بالهُمومِ وقد تجلّتْ وطَاوعَكَ الزّمانُ على المُرَادِ

قالوا وقد جمع المعنيين : «كأنّكَ بالدنيا ولم تكن ، وبالآخرةِ ولم تزلْ » . فكل واحد من النوعين يكون تخويفًا باعتبار فريق ، وتبشيرًا باعتبار فريق آخر .

وادعى بعضهم زيادة « كأن » في قوله :[43]

كأنَّ حرامًا أنْ تُفارقَ صارمًا يكونُ لما أَضْمَرْتَ أوّلَ عَامِلِ

قال : ألا ترى إلى سقوطها في قوله :[44]

حرامٌ أنْ تُفارق سَمْهَرِيًّا وَدِرْعًا أو هَمَلَّعَةً تُدارُ

وفُسّرتِ الهَمَلَّعَةُ بالدّرَقَةِ .

***

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ، إِلَّا فِي الَّذِي كَـ «لَيتَ فِيهَا أَوْهُنَا غَيْرَالْبَذِي»

يتعين هذا الترتيب ، أعني أن يكون الخبر متأخرًا عن الاسم ، فلا يجوز : « إن قائم زيدًا » لكنه إن أمكن تقدير اسم وخبر ، كان التقديم والتأخير بالاعتبارين ، كما في قوله :[45]

فلو كُنتَ ضَبّيًّا عرفتَ قَرابَتِي ولكنَّ زِنْجِيًّا عظيمُ المَشَافِرِ

يروى بنصب « زنجي » ورفعه ، فالنصب على تقدير : ولكن زنجيًا لا يعرف قرابتي . والرفع على تقدير : ولكنك زنجي .

ولا يصح أن يكون التقدير : ولكن زنجي هذا الرجل / لما قدمنا . ٥٩/ب

٤٢ - لم أقف على القائل .

٤٣ - للمعرى في ديوانه (سقط الزند) ١٥٢ .

٤٤ - لم أقف على القائل .

٤٥ - للفرزدق في ديوانه ٤٨١ .

وهو في الكتاب ١٣٦/٢ ، ومجالس ثعلب ١٠٥/١ ، والأصول ٢٤٧/١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف ١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، وشرح التسهيل ١٣/٢ ، والجنى الداني ٥٩٠ .

وقد جـوز ذلك بعضـهم حيث يحـتمل أن يكون اسـمًا وأن يكون خبـرًا ، واشـترط حـذف أحد الجزأين ، وهو ضعيف ، وقد رده أبو علي ونسب قائله إلى الغلط الفاحش .

فـإن كـان الخـبر ظرفًـا أَوْ مَجْرُورًا جـاز تقديمه ، مثـال ذلك في الظرف : « إن عندك زيدًا » ومنه قوله :[٤٦]

إنَّ عندي مُهنّدًا لو تَراءتْ   صَفْحَتاهُ لَقُلتَ برْقًا تَراءَى

ومثال ذلك في المجرور ، قولك : « إن في الدار زيدًا » ، ومنه قوله :[٤٧]

إنّ في القوم مَعْبدًا وابنَ حِصْنٍ   وأبا الهيثَمِ الجَوادَ الحَمُولَا

ويتعين إذ ذاك نصب الاسم ، فإن جاء مرفوعًا فإنما يكون على تقدير ضمير الشأن أو غيره من التأويل .

وحكى الخليل(٤٨) : أنّ من كلامهم « إنّ في الدار زيدٌ » وحمله على ضمير الشأن ، وأمّا ما جاء من قولهم : « إنّ في الدار لزيدٌ » فإنّ اللام محمولةٌ على الزيادة على حدّها في قوله(٤٩) :

مَرُّوا عِجَالاً وقالوا : كيف صاحِبُكم   قال الذي سألوا : أَمْسَى لَمَجْهُودَا

و « إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يومَ القيامةِ المُصَوِّرُونَ »[٥٠] فيه أوجه :

قـيل : إن « إنّ » بمعنى « نَعَمْ » . وقـيل : إنه على زيادة « من » في الموجب . وقـيل : إنه على تقدير ضمير الشأن .

وقد مـثل لتقديم الخبـر لكونه مجرورًا بـ « ليت فيـهـا غير البـذي » ، ولتقديمه لكونه

---

٤٦ – لم أقف على القائل .

٤٧ – لم أقف على القائل .

٤٨ – الكتاب ١٣٤/٢ .

٤٩ – لم يعرف قائله .

وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ ، والخصائص ٣١٦/١ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ، وابن يعيش ٦٤/٨ ، وشرح التسهيل ٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٢٩ ، والهمع ١٤١/١ ، والأشموني ٢٨٠/١ .

٥٠ – لفظ هذا الحديث أخرجه النسائي في السنن ١٩١/٨ ، في كتاب الزينة ، باب ذكر أشد الناس عذابًا ، من طريق عبدالله بن مسعود .

وهناك حديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٩٢/١٤ ألفاظه قريبة من ألفاظ هذا الحديث في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان .

ظرفًا بـ « ليت هنا غير البذي » لأن « أو » صالحة لوقوع كل بعدها . و« البذي » هو الكثير الكلام .

***

وَهَمْزَ «إِنَّ » افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

تقع « إن » لازمة الكسر في أماكن ، ولازمة الفتح في أماكن ، وبالوجهين في أماكن [٥١] .

وقد تعرض المصنف للثلاثة الأقسام ، والأصل الكسر ، وتفتح إذا صح أن يسبك منها ومما دخلت عليه مصدر ، وهذا أولى في الإعلام بمقتضى الفتح من الإعلام بأن مقتضى الفتح وقوعها معمولة ، لأنها قد تقع معمولة والفتح ممتنع ؛ لعدم صحة أن يسبك منها ومما دخلت عليه مصدر ، كما في قوله [٥٢] :

فينا أناةٌ وبعضُ القوم يَحْسِبُنا   إنَّا بِطَاءٌ وفي إبطائِنا سَرَعُ

فالمصدر هنا لا يصح [أن يسبك من] * أن وما دخلت عليه ؛ لأن المخبر به عنه اسم عين ، ولا يصح الإخبار بالمصدر غير الصريح عن الاسم العين ، فلا يصح : « زيد أن يصوم » بخلاف « زيد صوم » .

***

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ   حَالٍ ، كَـ « زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ»

إذا امتنع إغناء المصدر عن أن وما بعدها تعين الكسر وامتنع الفتح ، فلذلك تعين الكسر ابتداءً، كما إذا قلت : « إن زيداً قائم » فالمصدر هنا لا يغني لفقدان أحد ركني الإسناد / ٦٠/أ
لأنك لو جعلت مكان إن وما دخلت عليه مصدراً ، قلت : قيام زيد ، وهي وما أضيف إليه جزء واحد،فيعدم أحد الجزأين من الإسناد ، وذلك مخل به ، أي بالإسناد .

ومما يتعين – أيضًا – فيه الكسر لعدم إغناء المصدر : أن تكون « إن » قد وقعت

---

٥١ – تنظر هذه المواضع في شرح التسهيل ١٨/٢ ، والجنى الداني ٤٠٤ – ٤١٦ ، وجواهر الأدب ٣٤٦ – ٣٥٧ .

٥٢ – لوضاح بن إسماعيل .
وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٧ ، وشرح التسهيل ٢٠/٢ ، والجنى الداني ٤٠٧ ، وتخليص الشواهد ٣٤٤

* تكملة مني .

في ابتداء صلة ، كما إذا قلت : « جاءني الذي إنه منطلق » وتعليل عدم إغناء المصدر كالتعليل في الابتداء ، فإن لم تكن في ابتداء الصلة ، كما إذا قلت « جاءني الذي علمت أنه فاضل » أو « ظننت أنه مقيم » فإنه تفتح ، ولو وقع هنالك مقتضى كسر كسرت ، كما إذا قلت : « جاءني الذي أبوه إنه فاضل » و « جاءني الذي قيل إنه مسافر » وما أشبه ذلك .

وكذلك – أيضاً – لو وقعت مكملة لقسم ، كما إذا قلت : « والله إن زيداً قائم » فإنه يتعين الكسر ؛ لعدم إغناء المصدر عنها وعما دخلت عليه ، وسيأتي الكلام [على هذا القسم[٥٣]] قريباً إن شاء الله (تعالى) حيث يجوز الوجهان .

وكذلك – أيضاً – لو كانت محكية بالقول ، كما إذا قلت : « قال زيد إن عمراً منطلق» فإن لم تحك وأشربت مشرب الظن فإنها تفتح ، كما إذا قلت : « أتقول أن زيداً منطلق ؟ » ، وتعليل عدم جواز الفتح حال الحكاية كالتعليل في الابتداء ، وهو عدم صحة إغناء المصدر عنها لفقد أحد ركني الإسناد كما تقدم .

وكذلك – أيضاً – إذا حلت محل الحال ، كما إذا قلت : « جاء زيد وإنه يضحك » فإنه يتعين – أيضاً – فيها الكسر ؛ لعدم إغناء المصدر عنها وعما دخلت عليه ، ومنه مثال المصنف « زرته وإني ذو أمل » وتعليل امتناع إغناء المصدر التعليل في الابتداء .

***

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِـ «اللَّامِ» ، كَـ«اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى»

وكذلك – أيضاً – إذا علق الفعل عنها وعما دخلت عليه باللام ، كما إذا قلت : « علمت إن زيداً لقائم » فلو أسقطت اللام فتحت ؛ لصحة إغناء المصدر عنها وعما بعدها ، لكنه لما جيء باللام المعلقة صار الفعل غير متوجه عليها من جهة اللفظ فآل الأمر إلى أن يكون حكمها مبتدأ بها ، وعلقت هذه اللام وإن لم تقع بين المعلق والمعلق في اللفظ ، لكنها واقعة بينهما في الأصل ؛ لأنه كان الأصل أن تتقدم هذه اللام ، فتقول : « لإن زيداً قائم » ؛ لأن هذه اللام لام ابتداء طالبة بالتصدير لكنهم كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين فأخروا اللام ،

---

٥٣ – تكملة من « ب » .

ولم يمكن تأخير « إن » عن معموليها ؛ لعدم التصرف ، فإذاً فإذا دخلت على الخبر فهي في غير موضعها الأصلي ، ولذلك لم يمتنع أن يتعلق ما قبلها بما بعدها ، لعدم صدريتها باعتبار حلولها في غير محلها / فتقول : « إن زيداً بك لمأخوذ » و« إن عمراً في الدار ٦٠/ب لمقيم » ، قال الله (تبارك وتعالى) : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [٥٤] فـ« بِعِبَادِهِ » متعلِّقٌ بالخبر، ولم تمنع اللام من ذلك لما قدمنا .

ونظره بعضهم بقوله (تبارك وتعالى) : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [٥٥] ووجه التنظير : أن « أَنَّ » الواقعة بين « إذا » و« مُخْرَجُونَ » مكررة للتوكيد لأجل التراخي ، فكان الأصل : إنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً مُخْرَجُون ، فلما تراخى ما بين« أن »وخبرها أعيدت« أن »للتوكيد ، وما أعيد للتوكيد فسبيله عدم الرسوخ في المحل ؛ لأن المؤكد مغن عنه ، فصارت بهذا الاعتبار كأنها غير موجودة ، فلم يتعلق الظرف بها ، فإذاً فالمجرور في « بعباده » متعلق بما بعدَ ما شَأْنُهُ المنعُ من أن يكون لما قبله بما بعده تَعَلُّقٌ ، ولذلك « إذا » متعلق بما بعد « إن » ، فقد تعلق الظرف بما بعد « إن » ، و« إن » من حيث هي مانعة أن يكون لما قبلها بما بعدها تعلق ، فوقوع التعلق للظرف والمجرور بما بعد « إن » مانع من التعليق لما قبله بما بعده، لما قدمنا .

وقد اجتمعت اللام و« إن » ، ولكن أبدلت همزة « إن » هاء ، فوقع الاجتماع ، لما تقرر من أن تغيير الشكل مؤذن بتغيير الحكم . وهذه قاعدة يبنى عليها مسائل كثيرة ، وتقريرها في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [٥٦] .

---

٥٤ – آية ٣١ من سورة فاطر .

٥٥ – آية ٣٥ من سورة المؤمنون .

٥٦ – هذه قاعدة نحوية مطردة في معظم الأبواب ، وعلاقتها بالبلاغة في أبواب كثيرة ، كالتقديم والتأخير ، والحذف ، والتعريف والتنكير ، والوصل والفصل ، وغيرها من أبواب البلاغة .

وإذا اجتمعت معها فقد يخلو الخبر عن اللام ، كما في قوله[٥٧] :

ألا ياسنا بَرْقٍ على قُنَنِ الحِمَى   لَهِنَّكَ من بـرقٍ علـيَّ كـريمُ

وقد تصحبه كما في قوله[٥٨] :

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسيمَةٌ   على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ

ولا فرق في التعليق بين أن يكون قد صحبت الخبر اسماً ، كما إذا قلت : « علمت إن زيداً لقائم » ، أو فعلاً كما إذا قلت:«علمت إن زيداً ليقوم» ، وأنشد سيبويه[٥٩] :

ألم تر إِنِّي وابنَ أسودَ ليلةً   لَنَسْرِي إلى نَارَيْنِ يَعْلو سَنَاهُمَا[٦٠]

***

بَـعْدَ « إِذَا » فُجَاءَةٍ، أَوْقَسَـمِ   لَا « لَامَ » بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

مَعْ تِلْوِ « فَا » الْجَـزَا، وَذَا يَطَّـرِدُ   فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »

يجوز بعد « إذا » التي للمفاجأة كسر « إن » وفتحها ، فالكسر على تقدير الجملة ، والفتح على تقدير المصدرية ، وينشد بالوجهين قوله[٦١] :

وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سيّداً   إذا إِنَّه عبدُ القَفَا واللّهَازِمِ

---

٥٧ – لمحمد بن سلمة .

وهو في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، وسر الصناعة ٣٧١ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، والمقرب ١٠٧/١ ، والممتع ٣٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، والجنى الداني ١٢٩ .

٥٨ – لم يعرف قائله .

وهو في الصاحبي ٥ ، و الإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح التسهيل ٣١/٢ ، واللسان « لهن » ٤٦٧/١٣ ، والهمع ١٤١/١ ، والخزانة ٤٤/١٠ – ٤٥ ، ٣٤٠ . ويروى عجزه :

على هَنَواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولُها

٥٩ – الكتاب ١٤٩/٣ .

٦٠ – للشمردل بن شريك اليربوعي .

وهو في الكتاب ١٤٩/٣ ، وابن السيرافي ١٤١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠/٢ ، واللسان « سنا » ٤٠٣/١٤ ، وتخليص الشواهد ٣٤٣ ، والأشموني ٢٧٥/١ .

٦١ – لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥٠/٢ ، والأصول ٢٦٥/١ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وابن يعيش ٦١/٨ ، وشرح التسهيل ٢٢/٢ ، ٢١٥ ، والجنى الداني ٣٧٨ ، ٤١١ .

فالكسر على تقدير : فإذا هو عبد القفا واللهازم .

والفتح على تقدير : فإذا عبوديته بالقفا واللهازم ، وكل من التقديرين صحيح .

وقد قيل في تفسير البيت : إن « اللهازم » بكر بن وائل ، وإن « القفا » ربيعة ، وحكى ذلك أبو علي البغدادي في « أماليه »[٦٢] .

وأما إذا وقعت بعد قسم وكان اللام في خبرها ، فإن الكسر لازم ، كما إذا قلت : « والله إن زيداً لقائم » و« أحلف بالله / إن عمراً لمنطلق » ، فأما إذا لم تقع اللام في ٦١/أ الخبر فإنه يجوز الوجهان ، ومما جاء فيه الفتح قوله :[٦٣]

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّيَ ذي القَاذُورةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلِفي بربِّكِ العَلِيِّ أنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبيِّ

ومما جاء فيه الكسر :[٦٤]

ألم تَكُنْ أَقْسَمْتَ بالله العَلِيْ إن مَطَايا القومِ مِنْ خَيْرِ المَطِيْ

ومن رواه : « إن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِي » خرج عنه جواز الكسر إلى وجوبه ، ومذهب الكوفيين في هذا اختيار الفتح ، والبصريون الكسر .

وفرق بعض البصريين بين : « أحلف بالله إن زيداً قائم » وبين : « والله إن زيداً قائم » فاختار في « أحلف » فتح « أن » وفي « والله إن زيداً قائم » كسر « إن » .

ويقع - أيضاً - الفتح في همزة « إن » والكسر بعد فاء الجزاء ، كما إذا قلت : «من يأتني فإني أكرمه » ، والكسر على تقدير وقوع الجملة في محلها مع ما دخلت عليه ، فيكون التقدير : فأنا أكرمه . والفتح على تقدير إغناء المصدر عنها وعما دخلت

---

٦٢ - ينظر ص :

٦٣ - لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٨ .

وبيت الشاهد (الثاني) في معاني القرآن للفراء ٧٠/٢ ، واللمع ٢٨٦ ، وشرح التسهيل ٢٥/٢ ، والجنى الداني ٤١٣ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨ ، وابن عقيل ٣٥٨/١ ، والتصريح ٢١٩/١ ، والأشموني ٢٧٦/١ .

٦٤ - لم يعرف قائله .

وهو في الخصائص ٣١٥/١ ، وسر الصناعة ٣٧٩ ، ورصف المباني ٣١٢ ، واللسان « مطا » ٢٨٥/١٥ ، والهمع ١٤٠/١ ، والخزانة ٣٢٣/١٠ .

عليه ، فيكون التقدير : فإكرامي له . وجاء بالكسر قوله (تعالى) : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾[٦٥] ، وجاء بالفتح قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[٦٦] ؛ لكونها المؤكدة لأن المتقدمة لأجل تراخي ما بينها وبين ما تطلبه فكررت « أن » توكيداً ، كما كررت في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾[٦٧] ، وقد قدمنا ذلك .

وعلى هذا – أعني على التكرار والتأكيد لأجل التراخي – حمل أبوعلي قوله (تبارك وتعالى): ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾[٦٨] ، قال التقدير : وإن خفتم إن خفتم أن لاتقسطوا في اليتامى فواحدة ، وجعل ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ جملة اعتراض ، على حد قولك : « زَيْدٌ – فَأَكْرِمْهُ – فَاضِلٌ » .

وجاء بالوجهين قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[٦٩] فالكسر على أن يكون التقدير : فهو غفور رحيم . والفتح على أن يكون التقدير : فمغفرة الله ورحمته حاصلة للتائب المصلح .

ويجوز – أيضاً – الفتح والكسر في نحو : « أول قولي إني أحمد الله » ، و « أول ما أقول أني أحمد الله » وما أشبه ذلك . ومنه مثال المصنف : « خير القول إني أحمد »

---

٦٥ – آية ٢١٥ من سورة البقرة .

٦٦ – آية ٦٣ من سورة التوبة .

٦٧ – آية ٣٥ من سورة المؤمنون .

٦٨ – آية ٣ من سورة النساء .

٦٩ – آية ٥٤ من سورة الأنعام .

وقد اختلف القراء في قراءة الهمزة في « إن » الأولى والثانية من هذه الآية ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر الهمزة فيهما ، وقرأ عاصم وابن عامر بفتح الهمزة فيهما ، وقرأ نافع بفتح الأولى وكسر الثانية .

ينظر السبعة ٢٥٨ ، والتذكرة في القراءات ٢/٣٩٨ – ٣٩٩ ، وحجة القراءات ٢٥٢ ، والكشف ١/٤٣٣ ، والنشر ٢/٢٥٨ .

وكسرت لأن « إني أحمد الله » محكيٌّ بالقول ، وخبر المبتدأ الذي هو « أوّل » محذوفٌ ، دلّ عليه المعنى ، التقدير : ثابتٌ ، أو مستقرٌّ ، أو ما أشبه ذلك مِمّا يقتضيه / المعنى ويناسبه . ٦١/ب

وإذا فتحت كان التقدير : حمداً لله ، وهو خبر المبتدأ ، ومعمول القول محذوف دل عليه المعنى ، التقدير : أول قولي ما أقول ، أو ما أتكلم به ، أو ما أنطق به ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ، ولا بد من التقدير قضاء لحق الأولية ، وقد قدر حذف المصاحب ، وبعض أهل البيان سماه « الماعى » اشتق فاعل من « مع » مع كون المصاحب لا يحذف لأن في حذفه نقض الغرض ، [كما [70]] في قوله :

قَدْ طَرَدَتْ أُمُّ الحَدِيدِ كَهْدَلَا وَابْتَدَرَ الْبَابَ فَكَانَ الأَوَّلَا[71]

التقدير : مع طردته قضاء لحق الأولية ، فمن باب اللازم أن يحذف في غير المصاحبة .

***

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ « إِنِّي لَوَزَرْ »
وَلَا يَلِي ذِي «اللَّامَ» مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا ،كَـ« رَضِيَا »
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ « قَدْ »،كَـ«إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا»
وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ، وَالْفَصْلَ ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

لام الابتداء تدخل في خبر « إن » المكسورة دون المفتوحة ، وقد قدمنا أنه كان الأصل دخولها على « إن » نفسها ، للهمز كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين فأخروها إلى الخبر، لأن معنى التأكيد إنما يظهر فيه، ولم يؤخروها إلى الاسم؛ لأنه لو كان كذلك لما زال اجتماعهما، وهو المتروك . و- أيضاً - فإن التأكيد معناه في الخبر - كما قدمنا - لا في الاسم[72] .

وهذه اللام هي في مقابلة « الباء » في النفي ، فتقول أولاً : « زيد قائم » ، فيقول النافي ، أو يقدر قوله : «ما زيد قائماً » أو « قائم » ، فتأتي أنت في مقابلة « ما » بـ «إن» فتقول : « إن زيداً قائم » ، فيقول : النافي ، أو يقدر قوله : « ما زيد بقائم » . وهذا يدل

---

٧٠ - تكملة استحسنتها .

٧١ - لم أقف على القائل .

٧٢ - ينظر تفصيل المسألة في الجمل ٥٤ ، والخصائص ٣١٤/١ ، وسر الصناعة ٣٦٩ ، والبسيط ٧٨٦/٢ .

على أن الباء تدخل في اللغتين – معًا – أعني الحجازية والتميمية ؛ لأن الحاجة إليها في اللغتين ، وهو الصحيح على ما قدمنا . فتقول أنت : « إن زيداً لقائم » فإذاً « فاللام » في مقابلة « الباء » ، ومثله قوله : « إني لوزر » .

ولايلي هذه اللام [ما نُفِيَ]* من الأفعال كما قال ، وأما قوله[73] :

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكًا ... لَلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

وقوله :[74]

وإنَّ كَعْبًا لَمَا أَعْطَاكَ مِنْهُ يدا ... أَيّام أَعْطَتْكَ قيسُ لِيْتَهَا جَزَعًا

فإنه محمول على الزيادة ، كما في قوله :[75]

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وقد تقدم له نظائر .

ولا تدخل من الأفعال على فعل [ماض[76]] متصرف خال عن « قد » كـ « رضي » في تمثيل المصنف . فإن صحب الماضي المتصرف « قد » جاز دخولها عليه على قلة ، نص على ذلك أبو علي ، كما إذا قلت : « إن زيداً لقد قام » ، ومثله : « إن ذا لقد سما ... » في تمثيل المصنف .

وكذلك – أيضاً – لو كان الفعل غير متصرف فإن هذه « اللام » تدخل عليه كما إذا قلت : « إن زيداً لنعم الرجل » ، وذلك أن هذه / «اللام» حقها أن تدخل على الاسم ، كما ٦٢/أ إذا قلت : « إن زيداً لقائم » .

ودخلت على المضارع ، كما إذا قلت : « إن زيداً ليقوم » لأن المضارع شبيه باسم

---

٧٣ – لأبي حزم العكلي ، غالب بن الحارث .
وهو في سر الصناعة ٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٢٧/٢ ، وابن الناظم ١٧١ ، وتوضيح المقاصد ٣٤٤/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٧/١ ، وابن عقيل ٣٦٨/١ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والهمع ١٤٠/١ ، والأشموني ٢٨١/١ .

٧٤ – لم أقف على القائل .
والليت : صفحة العنق .

٧٥ – لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٠ ، كما نسب له ولعنترة بن عروس في الخزانة ٣٢٨/٤ .

٧٦ – تكملة من « ب » .

* في « أ » : منفيا ، وهو مصحف .

الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه ؛ ولذلك أعرب على الصحيح .

ودخلت على الماضي المصحوب بـ « قد » لأن « قد » تقربه من زمان الحال ، وحق الحال أن يكون بلفظ الشبيه بالاسم ، وهو المضارع .

ودخلت على غير المتصرف ، لأن غير المتصرف مستلزم الإنشاء ، والإنشاء مستلزم الحال ، والحال – كما قدمنا – حقه أن يكون بلفظ الشبيه بالاسم وهو المضارع ، فإن كان ماضيا متصرفاً خالياً عن « قد » تباعد شبهه بالإسم ، فامتنعت « اللام » منه الذي حقها الدخول . فإن جاءت داخلة على ماض متصرف خال عن « قد » كان ذلك محمولاً على الزيادة – كما قدمنا – في دخولها على المنفي ، ومنه قوله :[77]

إنَّ كَعْبًا لَصَالَ في المَأْزِقَيْنِ وَانْتَمَى لِلسَّرَاةِ مِنْ ذِي رَعِينِ

أو على إرادة « قد » .

وتدخل على معمول الخبر المتوسط بين الاسم والخبر ، كما قال ، وذلك إذا تقدم على الخبر ، كما إذا قلت : « إن زيداً لطعامك آكل » و « إن عمراً لفي الدار مقيم » فإن تأخر عن الخبر امتنع دخول هذه اللام عليه ، لأنها إنما تدخل على الخبر ، أو ما حل محله ، فإذا تقدم الخبر لم يكن معموله حالاً محله بخلافه إذا كان – أعني معمول الخبر – متأخراً .

وتدخل – أيضاً – على الفصل كما قال ؛ لأنه حال محل الخبر ، كما إذا قلت : « إن زيداً لهو القائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[78] .

وتدخل – أيضاً – على الاسم إذا كان الخبر متقدماً عليه كما قال ، لأنه إذ ذاك يحل محل الخبر ، كما إذا قلت : « إن في الدار لزيداً » ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[79] .

***

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

إذا اتصلت « ما » بهذه الحروف بطل عملها ، فإن كان الواقع بعدها مما يصح لها فيه

٧٧ – لم أقف على القائل .

٧٨ – آية ٦٢ من سورة آل عمران .

٧٩ – آية ٣٧ من سورة ق .

عمل سميت كافة ، كما إذا قلت : « إنما زيد قائم » وإن لم يكن الواقع بعدها مما لا يصح لها فيه عمل سميت مهيئة ، أي هيأتها للدخول على ما لم يكن قبلها يصح عليه دخول ، كما إذا قلت : « إنما يقوم زيد » ، ومنه قوله :[80]

أَبلغِ الحَارثَ بنَ ظالمٍ الحَا ... لِفَ والنَّاذِرَ النُّذورَ عَلَيَّا
إِنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ... ـتُلُ يَقْظَانَ ذا سِلاحٍ كَمِيَّا

يروى بفتح الهمزة من « إنما » وكسرها .

وكذلك – أيضًا – قوله :[81]

أَعِدْ نظرًا يا عبدَ قيسٍ لعلَّما ... أَضَاءتْ لك النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا/ ٦٢/ب

أعني أن « ما » فيه مهيئة غير كافة ؛ لعدم صحة العمل .

وسمع في « ليت » إبقاء العمل مع دخول « ما » ، وينشد هذا البيت :[82]

قالتْ : أَلَا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لنا ... إلى حَمَامَتِنا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

هذا هو المسموع ، وبعضهم قاس ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[83] ، قال صاحب « الكراسة »[84] موضع السماع « ليت » ، وقد نقل بعضهم :[85] « إِنَّمَا أَبَاكَ مُنْطَلِقٌ » وحكى الأخفش : « إِنَّمَا أَبَاكَ ذَاهِبٌ »، وإلى هذا أشار بقوله : « وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ » .

***

---

٨٠ – لعمرو بن الإطنابة .

وهما في الكتاب ١٢٩/٣ ، والاشتقاق ٤٥٣ ، وابن السيرافي ١٩١/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٨ .

٨١ – للفرزدق في ديوانه ١٩٨/١ .

وهو في الإيضاح ١٦١ ، والأزهية ٨٧ – ٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، ٥٧ ، والمغني ٣١٨ ، ٣٢٠ ، والهمع ١٤٣/١ ، ورواية الديوان : فربما بدل لعلّما .

٨٢ – للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤ .

وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، واللمع ٣٠٣ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش ٥٨/٨ ، والمقرب ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٦٢ .

٨٣ – ينظر الملخص ٢٤٥ .

٨٤ – ينظر المقدمة الجزولية ١١١ .

٨٥ – ينظر جمل الزجاجي ٣٠٤ ، والملخص ٢٤٥ .

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ «إِنَّ» بَعْدَأَنْ تَسْتَكْمِلَا

إذا عطفت على اسم « إن » فإنه يجوز النصب ، وهو الأصل ، ولا شرط فيه بل يجوز سواء تقدم الخبر على المعطوف ، وهو المراد بقوله : « بعد أن تستكملا » ، أي : بعد أن تستكمل « إن » اسمها وخبرها . أو تأخر الخبر عن المعطوف فيكون إذ ذاك قد عطفت قبل أن تستكمل « إنِ » ما تطلب ، فتقول : « إن زيداً وعمراً قائمان » و « إن إخوتك ذاهبون وعمراً »، [قال الشاعر] :[86]

إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا يدا أَبِي العبَّاسِ والصُّيُوفَا

فـ « الخريف » عطف بالنصب قبل الاستكمال ، و« الصيوف » عطف بالنصب بعد الاستكمال .

فإن كان العطف بالرفع تعين الاستكمال ، أعني أنك إنما تعطف بالرفع بعد مضي الخبر ، لكن المضي قد يكون لفظًا ، وقد يكون تقديراً ، فاللفظي ، كما إذا قلت : « إن زيداً قائم وعمرو » ، والتقدير كما إذا قلت : « إن إخوتك وزيد ذاهبون » ؛ لأن التقدير : إن إخوتك ذاهبون وزيد .

ويمتنع أن تقول : « إن زيداً وعمرو ذاهبان » ؛ لعدم صحة تقديم الخبر لعدم المطابقة، هذا هو الصحيح ، والذي عليه البصريون ، وجوز الكوفيون العطف بالرفع من غير اشتراط تقدم الخبر مطلقًا ، لكن بعضهم اشترط بناء الاسم ، فيجوز : « إنك وزيد ذاهبان » ، دون : « إن زيداً وعمرو ذاهبان » ، وقد استشهدوا له بقوله :[87]

فَمَنْ يكُ أَمْسَى بالمدينة رَحْلُهُ فإنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

---

86 – تكملة استحسنتها .

والبيت لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ ، كما نسب للعجاج وليس في ديوانه .

وهو في الكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ ، والأصول ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٤٨/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٦٨ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ١٤٤/٢ .

87 – لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ١٨٤ .

وهو في الكتاب ٧٥/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، والأصول ٢٥٧/١ ، وسر الصناعة ٣٧٢ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٢ .

لكن من يجوز مطلقًا يقول : هذه واقعة حال ، وواقعة الحال لا تقتضي من حيث هي واقعة حال تقييدًا . ومن منع ذلك إلا مع تقديم الخبر لفظًا أو تقديرًا ، قال التقدير : « فإني غريب بها وقيار » إذ لا مانع من تقدير تقديم الخبر .

***

وَأُلْحِقَتْ بِـ«إِنَّ» «لَكِنَّ» وَ«أَنَّ» مِنْ دُونِ «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» وَ«كَأَنَّ»

و لكن» و «أن» ملحقتان في ذلك بـ « إن » من دون الباقي، والباقي ثلاثة : ليت ، ولعلَّ ، و كأنَّ.

وإنما كان ذلك لأن الأصل في ذلك إنما هو « إن » المكسورة ؛ لأن إسقاطها لا يخل [بالمعنى]* لأنها إنما جيء بها للتأكيد ، والتأكيد من حيث هو لا يخل إسقاطه بالمعنى ، والرفع في المعطوف على غيرها إنما هو باعتبار الأصل ، وهو كونه مرفوعًا ؛ إذ أصله أن يكون مبتدأ ، واعتبار الأصل يقضي بعدم اعتبار « إن » وأن تجعل كأنها ساقطة ، وذلك لا يصح في « ليت » ولا / في « لعل » ولا في « كأن » ، ويصح ذلك الاعتبار في « أن » و ٦٣/أ «لكن » لأن إسقاطهما لا يخل بالمعنى ؛ لأن « أن » للتأكيد كـ « إن » ، و« لكن » وإن اقتضت استدراكًا فإن إسقاطها لا يخل بمعنى الجملة الواقعة بعدها .

فإن قال قائل : فهلا جعلتم « أن » المفتوحة راسخة في الحكم ، ولم تجعلوها ملحقة بـ « إن » .

قيل : من حيث معناهما في التأكيد يتساويان ، لكن « إن » المكسورة أرسخ في عدم التغيير لكونها لا تحول الجملة التي بعدها إلى المفرد ، بخلاف المفتوحة .

وأما « لكن » فإنها مقتضية الاستدراك ، وتقدير سقوطها مخل به ، لكن الاستدراك إنما هو في غير هذه الجملة الواقعة ما بعدها فسهل بهذا الاعتبار تقدير سقوطها ، وقد تبين لك بهذا أن المكسورة هي الراسخة في الباب .

ومما جاء فيه العطف مع « أن » بالرفع قوله[88] :

---

٨٨ – لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ .
وهو في الكتاب ١٥٦/٢ ، ومعاني القرآن ٣١١/١ ، والأصول ٢٥٣/١ ، وأسرار العربية ١٥٤ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وابن يعيش ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٥١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ .

* في « أ » : المعنى .

وَإِلَّا فَاْعْلَمُوا أَنّا وأنتمْ   بُغَاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ

[ويحمله سيبويه[89]] على تقدير التقديم .

وقد جاء الخبر متأخراً كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ [وَرَسُولِهِۦٓ[90]] إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[91] . وفرق بعضهم ، واختاره جماعة بين أن يكون « أن » قد تقدمها مقتض للجملة ، كـ « أذان » في الآية الكريمة ؛ لأنه بمعنى « إعلام » و « اعلموا ... » في البيت . أو لا يتقدمه مقتض للجملة ، كما إذا قلت : «أعجبني أن زيداً قائم وعمراً » فجوز الرفع حيث يوجد مقتضي الجملة ؛ لأنه إذ ذاك يقوى شبهها بالمكسورة دون عدم وجود المقتضي للجملة . ومثال ذلك في « لكن» ما إذا قلت : « قام زيد لكن عمراً قاعد وأخوك » .

وأنشد بعض أهل البيان على الاستدراك باللازم والاكتفاء به عن المقصود لتعين المحل له ، قوله :[92]

قَعَدْتُمُ إِذْ جِئْتُكُمْ مُسْتَنْجِدا   لكنَّ فَهْدًا وابنَ خيرٍ نَهَضَا

وأنشده – أيضاً – بعض أهل القوافي في تعيين وقوع الألف مع الماضي لغير الإطلاق .

ولا يجوز العطف بالرفع مع « ليت » و « لعل » و « كأن » وهو في « ليت » و « لعل» أبعد ؛ لأن « كأن » مركبة من كاف التشبيه و « أن » . فإن جاء مثل « ليت زيداً قائم وعمرو » كان « عمرو » معطوفاً على الضمير في « قائم » ، والأحسن إذ ذاك أن تؤكد أو تفصل . ويجوز أن يكون مبتدأ ، والخبر محذوف مدلول عليه بخبر « ليت » . ويجوزالوجهان – أيضاً– في « إن » وما ألحق بها ، ويجوز – أيضاً – معهما العطف – كما قدمنا – .

***

وَخُفِّفَتْ «إِنَّ» فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ «اللَّامَ» إِذَا مَا تُهْمَلُ

---

٨٩ – الكتاب ٢/١٥٥ – ١٥٦ . وما بين المعقوفين تكملة من « ب » .

٩٠ – سقطت من « أ » .

٩١ – آية ٣ من سورة التوبة .

٩٢ – لم أقف على القائل .

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا
وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ«إِنْ» ذِي مُوصَلَا / ٦٣/ب

تخفف « إن » المكسورة ، وإذا خففت جاز فيها أن تعمل ، وأن لا تعمل . فمن أعملها رأى أن التخفيف عارض ، ومن لم يعملها رأى أن التخفيف يزيل اختصاصها ، وعدم الإعمال مع التخفيف هو الأكثر ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [٩٣] ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٩٤] ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [٩٥] .

وقد جاء الإعمال مع التخفيف في « إنْ » في قراءة نافعٍ وابنِ كثيرٍ : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [٩٦] ، وإذا خففت وأعملت فإن اللام لا تلزم ، فتقول : « إنّ زيداً منطلق » ، و« إنّ زيداً لمنطلق » ؛ لأن إعمالها معين أنها المخففة من الثقيلة وليست بالنافية، لأن النافية لا تعمل نصباً في المبتدأ بحال ، فإن أهملت تعين الإتيان باللام ، ليقع بالفرق بين «إنْ» النافية و« إنْ » المخففة من الثقيلة ، فإنك لو قلت : « إنْ زيد قائم » وأنت تريد التأكيد لم يتعين له اللفظ بل يكون محتملاً للنفي ، وأن تكون بمعنى « ما ».

وقد يستغنى عنها مع الإهمال ، وذلك إذا دلت قرينة على نفي النفي ، كما إذا قلت : « إنْ حاتم جواد » و« إنْ عنترة شجاع » فإن النفي في مثل هذا لا يتوهم .

ومن ذلك ما جاء في الحديث [٩٧] من قول عائشةَ (رضي الله عنها) : « إنْ كَانَ رسولُ اللّهِ

---

٩٣ – آية ٣٢ من سورة يس .

٩٤ – آية ٣٥ من سورة الزخرف .

٩٥ – آية ٤ من سورة الطارق .

٩٦ – آية ١١١ من سورة هود .

وكذلك قرأ بالتخفيف عاصم في رواية أبي بكر بن عياش . وباقي القراء السبعة وعاصم في رواية حفص ، والمكملين للعشرة « أبو جعفر ، وخلف ، ويعقوب » قرؤوا بتشديد « إنَّ » .

ينظر السبعة ١٣٩ ، والمبسوط ٢٤٢ ، والتذكرة ٤٦١/٢ ، والتبصرة ٢٢٥ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

٩٧ – أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٦٩/١ ح ١٦٨ ، في كتاب الوضوء ، باب التيمن في الوضوء والغسل . كما رواه أحمد في مسنده ١٨٧/٦ – ١٨٨ ، مع تقديم في بعض ألفاظ الحديث على بعضها .

ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيمنُ في تَنَعُّلِهِ ، وتَرَجُّلِهِ ، وطَهُورِهِ ، وفي شَأْنِهِ كُلِّهِ » ، وقال الشاعر : [98]

أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ وَإِنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعَادِنِ

وقد اختلف في هذه اللام الفارقة بين « إن » المخففة والنافية :[99]

فقيل : هي اللام الداخلة في خبر « إن » ، لزمت للفرق . وقيل : هي لام أخرى جيء بها للفرق وليست اللام الداخلة في خبر « إنَّ » .

وينبني على ذلك فتح « إن » المخففة من الثقيلة أو كسرها في مثل : « عَلِمتُ إنْ كُنْتَ لَصَالِحًا » ، وقد جاء في الحديث :[100] « فَيُقَالُ له : نَمْ صَالِحًا إِنْ كُنْتَ لَمُؤمِنًا » رُوي بالفتح والكسر ، وهو واقع في حديث هشام بن عروة عن فاطمةَ بنتِ المُنْذِرِ ، عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق ، أَنَّها قالت : أَتَيْتُ عائشةَ زوجَ النبيِّ ﷺ حِيْنَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فإذا النَّاسُ قِيامٌ يُصلُّونَ ، وإذا هي قَائمةٌ تُصَلِّي ، فقلت : مَا لِلنَّاسِ ؟ ! فقالت : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَأَشَارَتْ بيدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ ، فَقُلْتُ : آيةٌ ، فَأَشَارَتْ بِرأسِهَا أَنْ نَعَمْ ، فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْغَشْيُ ، وَجَعَلْتُ أَصُبُّ فوق رأسي الماءَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ رسولُ الله ﷺ وأَثْنَى عليه ، ثُمَّ قال : ما من شيءٍ كُنْتُ لم أره إِلَّا رَأَيْتُه في مقامي هذا ، حتَّى الجَنَّةُ والنَّارُ ، ولقد أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكم تُفْتَنُونَ في قبوركم مِثْلَ أَوْ قَريبًا من فِتْنَةِ الدَّجَّالِ ، - لا أَدْرِي أَيَّ ذلك قالت / ٦٤/أ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أحدُكُمْ ، فَيُقَالُ له : ما عِلْمُكَ بهذا الرَّجُلِ ؟ فأمَّا المؤمنُ أو الموقنُ - لا أدري أَيَّتَهُمَا قالتْ أسماء - فيقول : هو محمدٌ رسولُ الله ﷺ جاءنا بالبَيِّنَاتِ والهُدَى ، فَأَجَبْنَا

---

٩٨ - للطرماح بن حكيم في ديوانه ٥١٢ .

وهو في شرح التسهيل ٣٤/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والجنى الداني ١٣٤ ، وتخليص الشواهد ٣٧٨ ، والهمع ١٤١/١ ، والأشموني ٢٨٩/١ .

٩٩ - ينظر الخلاف في كتاب اللامات للزجاجي ١١٣ .

١٠٠ - الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري بشرح ابن حجر ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، ح ١٨٤ ، في كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل .

ومسلم بشرح النووي ٢١٠/٦ - ٢١١ ، في كتاب صلاة الكسوف ، باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار . وبهذا السند الذي ذكره المؤلف رواه مالك في الموطأ ١٨٨/١ - ١٨٩ ، ح ٤ ، في كتاب صلاة الكسوف ، باب ما جاء في صلاة الكسوف .

وَآمَنَّا واتَّبَعْنَا ، فيُقَالُ له : نَمْ صَالحًا قد عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا . وأَمَّا المنافقُ أو المُرْتَابُ - لا أَدْرِي أَيَّتَهُمَا قالت أَسْمَاءُ - فيقول : لا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ » .

وحكى أبو الفتح[101] ، قال : غِبْتُ عن أبي عليّ زماناً ، ثم أتيتُه وعنده رجلٌ من أهل المغرب ، فسلمت عليه ، فقال وعليك السلام ، أَلَا ترى إلى هذا الأندلسي يَزْعُمُ أَنَّ اللام في « إنْ زيدٌ لقائم » هي اللام في « إنَّ زيداً لقائم » ، قال : فقلت له : اعذره فإنَّ أَمْثَالَهُ كَثِيرٌ .

ولا يقع الفعل غالبًا بعد « إن » هذه ، أعني المخففة من الثقيلة إلا ناسخًا فيدخل في ذلك : « ظن وأخواتها » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[102] و « كاد وأخواتها » كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[103] ، و« كان وأخواتها » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[104] والإشارة بـ« غالبًا » إلى مثل قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، تَرْثي زوجَهَا الزبيرَ بنِ العَوَّامِ (رضوان الله عليه) :[105]

غَدَرَ ابنُ جُرْمُوزٍ بفارسِ بُهْمةٍ ... يـومَ اللِّقَـاءِ وكان غيرَ مُـعَرِّدِ
ياعمرو لـو نَبَّـهتَهُ لَـوَجَدْتَــهُ ... لا طَائِشًا رعشَ الجَنَانِ ولا اليدِ
شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عليكَ عُقُوبَةُ المُتَعَـمِّدِ

فـ« إن » مخففة من الثقيلة بدلالة دخول اللام في معمول الفعل الواقع بعدها ، وقيل : ليس من النواسخ .

ومن كلامهم : « إِنْ تَزِيْنُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ تَشِيْنُكَ لَهِيَهْ » فـ« إنْ » مخففة من الثقيلة بدلالة دخول اللام في معمول الفعل - أيضًا - و« تَزِيْنُ » و« تَشِيْنُ » ليسا من النواسخ .

---

١٠١ - ينظر

١٠٢ - آية ١٠٢ من سورة الأعراف .

١٠٣ - آية ٥١ من سورة القلم .

١٠٤ - آية ٤٦ من سورة إبراهيم .

١٠٥ - الأبيات في مروج الذهب ٤٠٢/٢ ، والاستيعاب ١٨٧٩/٤ ، والبداية والنهاية ٢٥٠/٧ . وبيت الشاهد « الثالث » في اللامات ١١٦ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وسر الصناعة ٥٤٨ ، والإنصاف ٦٤١ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، والمقرب ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦/٢ .

وَإِنْ تُخَفَّفْ «أَنَّ» فَاسْمُهَـا اسْتَكَنّْ ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ «أَنّْ»

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُـنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِـ« قَدْ »،أَوْنَفْيٍ، أَوْ ... تَنْفِيسٍ، أَوْ «لَوْ»، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ «لَوْ»

تخفف – أيضًا – « أن » المفتوحة ، وإذا خففت لا تلغى ؛ لأن المفتوحة أقرب شبهًا بالفعل من المكسورة ؛ إذ الفعل الماضي – وهو الأصل في الأفعال – لايكون أوله مكسورًا أصالة ، فلذلك لم تلغ إذا خففت ، والغالب في اسمها أن يكون ضميرًا مستترا ، ولا يلزم أن يكون ضمير شأن خلافًا لمن التزم ذلك ، وقد نص أبو علي[١٠٦] على أن التقدير في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَآ إِبْرَاهِيمُ﴾[١٠٧] ، أن التقدير : أنك يا إبراهيم .

وقد يبرز هذا الضمير ، كما في قول الشاعر :[١٠٨]

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرمِلُونَ ... إذا اغْبَرَّ أُفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

٦٤/ب

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا /

وإذا استتر اسمها فالخبر يكون جملة اسمية ، كما في قوله :[١٠٩]

في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ويكون جملة فعلية ، فإن كان الفعل فعل دعاء باشرت ، كما إذا قلت : « كلامي أنْ غفرالله لك » ومنه قوله (تباركوتعالى) : ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَآ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[١١٠]

---

١٠٦ – ينظر المسائل المنثورة ٢٣٤ ولم يقدر فيها الضمير .

١٠٧ – آية ١٠٤ من سورة الصافات .

١٠٨ – لجنوب بنت عجلان في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ . ونسب لغيرها . وبيت الشاهد « الثاني » في الإنصاف ٢٠٧ ، وابن يعيش ٧٥/٨ ، وشرح التسهيل ٤٠/٢ ، ١٢٤ ، والمغني ٢٩ .

١٠٩ – للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، مع اختلاف العجز . وهو في الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ١٦٤ ، والمقتضب ٩/٣ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٧٨/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٧١/٨ ، وشرح التسهيل ٤١/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٨٢

١١٠ – آية ٩ من سورة النور . وهذه القراءة أعني قراءة تخفيف « أنْ » مع كسر الضاد من « غَضِبَ » على أنه فعل ماض ، قرأ بها نافع ووافقه يعقوب من العشرة في تخفيف النون ، وخالفه في فتح الضاد ورفع الباء . وقرأ الباقون بتشديد النون من « أنّ » وفتح الضاد من « غَضَبَ » على أنه مصدر .
ينظر السبعة ٤٥٣ ، والتذكرة ٥٦٦/٢ ، والكشف ١٣٤/٢ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٠/٢ .

وَإِنْ كَانَ فِعْلاً غير متصرف باشرت – أيضًا – كما إذا قلت : « علمت أن ليس لك إلا ما تحويه يدك» ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾[111] فإن كان متصرفًا غير دعاء فإنه يفصل بين « أن » والفعل بـ « قد » ، كما إذا قلت : « علمت أن قد قام زيد » ، ومنه قوله :[112]

علمتُ أَنْ قد جِئْتَ بالفحشاءِ وبالذي يُفْضِي إلى البأساءِ

أو بالنفي كما إذا قلت : « علمت أن لا تقومُ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾[113] ، أو بحرف تنفيس ، وحرف التنفيس « السين » و« سوف » بجميع لغاتها ، كما إذا قلت : « علمت أن سيقوم زيد » أو « سوف يقوم زيد » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[114] ، وقال الشاعر في « سوف » :[115]

علمتُ أَنْ سوف يَجيءُ طَائِعَا ولا يُرَى في حَالَةٍ مُنَازِعَا
لمَّا أَتَاكَ مَعْبَدٌ مُسَارِعَا

أو بـ « لو » ، كما إذا قلت : « علمت أن لو جئتني لأكرمتك » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى): ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾[116] ، وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَامُوا عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا ﴾[117] ، وقال الشاعر :[118]

---

١١١ – آية ١٨٥ من سورة الأعراف .

١١٢ – لم أقف على القائل .

١١٣ – آية ٨٩ من سورة طه .

١١٤ – آية ٢٠ من سورة المزمل .

١١٥ – لم أقف على القائل .

١١٦ – آية ١٤ من سورة سبأ .

١١٧ – آية ١٦ من سورة الجن .

١١٨ – للمسيب بن علس
وهو في الكتاب ١٠٧/٣ ، وابن السيرافي ١٨٥/٢ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، وشرح التسهيل ٥١/٤ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والأشموني ٢٨٦/٣ .

فأقسمُ أَنْ لوِ التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مظلمُ

وقوله : « وقليل ذكر لو » يعني أنه قليل من يذكرها ؛ لأن الفصل بها قليل .

فإن باشرت « أن » في غير الموضعين اللذين قدمنا ، كان قليلاً ، كما في قوله :[119]

علموا أن يُؤَمَّلُونَ فجادوا قبل أنْ يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

وكما في قوله :[120]

ياصاحبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكُما وحيثما كنتما لقيتما رَشَدا

أنْ تحملا حاجةً لي خفَّ مَحمِلُها تستوجبا مِنَّةً عندي بها وَيَدا

أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكما مِنِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا

وكما في قوله :[121]

إنّي زعيمٌ يا نُـــويـ ـقَةُ إنْ أمنتِ من الرَّزَاحِ

وسَلِمْتِ من عَرَضِ المَنُو نِ من الغُدُوِّ إلى الـرَّوَاحِ

أنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قــو مٍ يَرْتَعُون من الطِّلاحِ

والتزم بعض أهل البيان إذا باشرت « أن » المخففة من الثقيلة الفعل الإطناب . ونظره بالمصدر المبني على التاء إذا قصد به الوحدة ، فإنه – أيضًا – يلزم فيه الإطناب .

قال : ووجه التنظير : أن كل واحد منهما أخرج عن وضعه ثم روجع به الوضع ، وأنشد في المصدر المبني على التاء مرادًا به الوحدة ، ووقع فيه الإطناب قوله : وهو

---

١١٩ – لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٤٤/٢ ، ١٠/٤ ، والجنى الداني ٢١٩ ، وتخليص الشواهد ٣٨٣ ، وابن عقيل ٣٨٨/١ ، والتصريح ٢٣٣/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، والأشموني ٢٩٢/١ .

١٢٠ – لم يعرف قائلها .
وبيت الشاهد « الثالث » في مجالس ثعلب ٣٢٣/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، وشرح التسهيل ٤٤/٢ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ، وهي في الحماسة البصرية ١٤٠/٢ .

١٢١ – للقاسم بن معن قاضي الكوفة ، كما في العيني ٢٩٢/١ (هامش الأشموني)
وهي في شرح التسهيل ٤٤/٢ ، وابن الناظم ١٨٢ – ١٨٣ ، وشفاء العليل ٣٧٢/١ ، والأشموني ٢٩٢/١ .
والأول والثالث في اللسان « طلح » ٥٣٢/٢ ، والارتشاف ٣٠٨/٣ .

المغيرة بن شعبة (رضى الله عنه) :[١٢٢]

نَصَحْتُ عـليًّا في ابنِ هـندٍ نصيحـةً ... فَرُدَّتْ فلا يَسْمَعُ لها الدَّهْرُ ثانيهْ
وقلتُ لَهُ : أَرْسِلْ إليـه بِعَـهْدِهِ ... على الشَّامِ حتَّى تستقرَّ مُعَاويـهْ/ ٦٥/أ
ويعلمَ أهلُ الشَّامِ أنْ قَدْ مَلَكْتَهُ ... فَـأُمُّ ابنُ هنْدٍ عند ذلك هَـاويـــهْ
وتحكمُ فيه كيف شِئْتَ فإنَّـه ... لَدَاهِـيَـةٌ ، فَأَرْفِقْ به وَابْنُ دَاهِيهْ

***

وَخُفِّفَتْ « كَأَنَّ » أَيْضًا فَنُوِي ... مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

تخفف – أيضًا – « كأنّ » فينوى محذوفها المنصوب ، كما إذا قلت « جئتني كَأَنْ لم تغب عني » ، التقدير : كأنك ، أو كأن الشأن ، على من التزم ضمير الشأن ، وعلى من لم يلتزمه، ومنه قوله :[١٢٣]

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

ويبرز المنصوب ضميرًا وغير ضمير ، ومن الضمير قوله :[١٢٤]

كَأَنْكَ وقد نَزَلْتَ على قُرِيشٍ ... رَجَعْتَ بما تُرِيدُ مَنَ النَّوَالِ

ومن غير الضمير قوله :[١٢٥]

ويومًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

على من روى « ظبية » بالنصب .

وفيها أعني في « ظبية » ثلاث روايات :

---

١٢٢ – الأبيات في الفتوح ٤٤٦/١ ، ومروج الذهب ٤١٤/٢ ، والاستيعاب ١٤٤٧/٤ .

١٢٣ – لم يعرف قائله .
وهو في الكتاب ١٣٥/٢ ، والأصول ٢٤٦/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، وشرح التسهيل ٤٥/٢ ، والجنى الداني ٥٧٥ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٥ .

١٢٤ – لم أقف على القائل .

١٢٥ – نسب البيت لأكثر من شاعر ، وهو لعلباء بن أرقم كما في الأصمعيات ١٥٧ .
وهو في الكتاب ١٣٤/٢ ، والأصول ٢٤٥/١ ، وابن السيرافي ٥٢٥/١ ، وسر الصناعة ٦٨٣ ، وابن يعيش ٨٣/٨ ، والمقرب ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٤٣/٢، ٤٦ ، والجنى الداني ٢٢٢ ، ٥٢٢ .

إحداها : النصب على أن يكون هو ، أعني المنصوب هو الاسم ، والخبر محذوف ، التقدير: هذه المرأة المتغزل فيها ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه . ولا يصح أن يكون « تعطو » هو الخبر ؛ لأنه من تتمة الاسم ، وما كان من تتمة للاسم لا يصح أن يكون خبرًا . ونظيره في حذف الخبر وعدم وقوع الجملة التالية للاسم خبراً ، قوله [١٢٦] :

وَتَبْسِمُ عن أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوِّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي

فالخبر محذوف ، التقدير : هذا الثغر ، ولا يصح أن يكون « تخلل » هو الخبر ؛ لأنه من تتمة الاسم .

ويروى « كأنْ ظبيةٌ » برفع « ظبية » فالاسم محذوف ، التقدير : كأنها ظبية .

وقد عد فيما توجه عليه الحكمان من الإسناد به ، والإسناد إليه ، وقد تقدم من ذلك :

فلو كُنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زِنْجيًّا عظيمُ المَشَافِرِ [١٢٧]

و« تَعْطُو » و« تخَلَّلَ » مثل « عظيم » ، أعني من تمام الاسم ، فكما لا يصح أن يكون « عظيم » هو الخبر ، لا يصح أن يكون – أيضًا – « تعطو » و« تخَلَّلَ » هو الخبر ، لكنه ظهرت التبعية في « عظيم » لإفراده ، ولم تظهر في « تعطو » و« تخَلَّلَ » ؛ لكون كل واحد منهما جملة .

---

١٢٦ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٢١ من معلقته ، وينظر جمهرة أشعار العرب ١/٤٢٢ .

١٢٧ – سبق تخريجه في ص : ٢٥٢ ، هامش ٤٥ .

« لَا » ٱلَّتِي لِنَفْيِ ٱلْجِنْسِ

عَمَلَ «إِنَّ» ٱجْعَلْ لِـ«لَا» فِي نَكِرَهْ　　　مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

تعمل « لا » عمل « إن » في النكرة سواء أفردت ، كما إذا قلت : « لا رجل في الدار » أوكررت ، كما إذا قلت : « لا رجل ولا رجل في الدار » ، وسيأتي حكم المكررة قريبًا إن شاء الله (تعالى) . والحكم منصرف عن القريب إلى البعيد ؛ لكون القريب وقع من تبعات البعيد. وأيضًا فإن المعنى يعين البعيد ، وبالتكرار لـ « لا » دون نكرة ، والحكم يصرف عن القريب إلى البعيد في أماكن منها هذان المقتضيان أعني المعنى ، أو كون القريب من تبعات البعيد. وفي كل واحد منهما تفصيل ، وتقرير الجميع في علم البيان وحيث يكون هو المقصود [1] .

***

فَٱنْصِبْ بِهَا مُضَافًا، أَوْ مُضَارِعَهْ　　　وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحًا، كَـ«لَا　　　حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» وَٱلثَّانِ ٱجْعَلَا / ٦٥/ب

مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا،　　　وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

النكرة التي يكون لـ « لا » العاملة عمل « إن » فيها أثر على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن تكون النكرة مضافة ، كما إذا قلت : « لا غلام رجل ظريف » وهذه منصوبة بـ « لا » نصبًا صريحًا ، والتنوين إنما يحذف لأجل الإضافة ، لا للتركيب ؛ لامتناع تركيب المضاف والمضاف إليه مع غيره ؛ لما يؤدي من جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا ؛ إذ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد .

---

١ – أطلق البلاغيون على هذا النوع التورية ، وهي أنواع .
والتورية هي : « أن يذكر المتكلم لفظًا مفردًا له معنيان حقيقيان ، أو حقيقة ومجاز ، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية ، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالمعنى القريب » ينظر البديع في البديع ٩٧ ، وتحرير التحبير ٢٦٨ ، والإيضاح للقزويني ٤٩٩ ، وخزانة الأدب للحموي ٣٩/٢، وأنوار الربيع ٥/٥ .

النوع الثاني : أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها ، كما إذا قلت : « لا راكبًا فرسًا تعب » و« لا طالعًا جبلاً مستريح » وهذا هو المشبه بالمضاف .

ووجه الشبه بينهما : أن المضاف عامل فيما بعده على الصحيح ، وهذه أيضًا عاملة فيما بعدها . ومن لم يجعل المضاف عاملاً في المضاف إليه جعل الشبه بينهما من جهة أن كل واحد منهما لا يتم إلا بما بعده ، وهذا – أيضًا – منصوب بـ«لا » نصبًا صريحًا ، ولا يصح التركيب ؛ لأنه – أيضًا – يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا . وجوز أبو علي[2] التركيب في المجرور فقط ، كما إذا قلت : « لا شك في هذه القضية عندي » فجوز أن يكون « في هذه القضية » متعلقًا بـ« شك » وعلى ذلك حمل قول الشاعر[3] :

أَرَانِي ولا كُفْرَانَ لِلَّهِ نِعْمَةً

وقد جعل من ذلك قوله[4] :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ولا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

فجعل « من الولدان » متعلقًا بـ« كريم » ، ولم يجعل من تتمة « مصبوح » ، بناء على أن المجرور إذا تقدم كان هو الخبر ، فتقول : « زيد في الدار جالسًا » ، دون «جالس» . وحمل على الشذوذ قوله[5] :

فَبِتُّ كأنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

والمشبه بالمضاف هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « أو مضارعه » والمضارعة هي

---

٢ – ينظر الإيضاح ٢٥٥ ، والبصريات ٤٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ .

٣ – لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨ ، و رواية الديوان :

.... إنَّمَا أُواخِي مِنَ الأَقْوامِ كُلَّ بَخِيلِ

وهو في الكتاب ١٣١/٣ ، والخصائص ٣٣٨/١ ، وابن يعيش ٥٥/٨ ، والهمع ٢٤٧/١ .

٤ – البيت نسب لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، كما نسب لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، والبيت ملفق من بيتين كما بينه ابن هشام في تخليص الشواهد ٤٢٢ .

وهو في الكتاب ٢٩٩/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، والأصول ٣٨٥/١ ، والإيضاح ٢٥٥ ، وابن يعيش ١٠٧/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/٢ ، والأشموني ١٧/٢ .

٥ – للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣ .

وهو في الكتاب ٨٩/٢ ، والمغني ٦٣٢ ، والهمع ١١٧/٢ ، والأشموني ٦٠/٣ ، والخزانة ٤٥٧/٢ .

المشابهة ، وقد قيل : إن المضارعة في كلام النحويين مقلوبة من المراضعة .

وقوله : « وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ » : يعني أن « لا » العاملة عمل « إن » لا يتقدم على اسمها مطلقًا ، سواء كان ظرفًا أو مجرورًا أو غيره ، إما لنزولها عن « إن » لكونها مشبهة بها ، وقد امتنع في « إن » تقديم غير الظرف والمجرور ، فيمتنع التقديم هنا مطلقًا ، قضاء لحق النزول ، وإما لأن من النكرة ما يكون مركبًا معها – كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) – وتقديم الخبر على الاسم مؤذن بالفصل بين المركبين ، وذلك ممتنع . و «رَافِعَهْ » حال من الضمير في « ٱذْكُرْ » .

النوع الثالث : أن تكون النكرة مفردة ، والمراد بالإفراد في هذا الباب عند النحويين : ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، فالمثنى والمجموع في هذا الباب مفرد . وإذا كانت النكرة غير مضافة ولا مشبهة بالمضاف فإنها تركب مع « لا » مفتوحة ، ويذهب التنوين لأجل التركيب ، على هذا / جمهور النحويين . ٦٦/أ

وذهب [أبو]* إسحاق بن السري الزجاج إلى أنه معرب [٦] ، وأن التنوين حذف لكثرة الاستعمال . وهو ضعيف لعدم وجود النظير . وأما « أشياء » فالصحيح أنه مقلوب عن « شيئاء » [٧] .

ثم إن القائلين بالبناء اختلفوا ، فمنهم من قال : إن المركب مع « لا » في موضع نصب بها . وهو ضعيف ؛ لأن المركب مع الشيء كالجزء منه ، فصار الجميع كأنه اسم واحد وبعض الاسم لا يعمل في بعض .

وقيل [٨] – وهو الصحيح – إن « لا » وما دخلت عليه في موضع رفع بالابتداء ، وغُلِّبَ حكم العجز ؛ قضاء لحق الاسمية .

---

٦ – وهو مذهب الكوفيين ، كما ذهب إليه الزجاجي والسيرافي وغيرهم .
ينظر الجمل ٢٣٧ ، والإنصاف ٣٦٦ ، والتبيين ٣٦٢ ، وشرح الجمل ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/١ ، والجنى الداني ٢٩٠ ، والمغني ٢٦٣ .

٧ – هذا هو رأي سيبويه والخليل .
تنظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف ٨١٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢٩/١ .

٨ – وهو ما ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٥٦/٢ .

* تكملة مني .

فإن كررت ، كما في قولنا : « لا حَوْلَ ولا قُوةَ إلا بالله » ، فإنه يجوز في الثاني ثلاثة أوجه ، كما قال : نصبه بالعطف على اللفظ ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قوةً إلا بالله » ورفعه بالعطف على الموضع ، فتقول : « لا حَوْلَ ولا قُوةٌ إلا بالله » ؛ لأن « لا » وما دخلت عليه في موضع رفع كما قدمنا . وتركب مع « لا » فتفتح ، ويمنع التنوين ، فتكون إذ ذاك « لا » الثانية كالأولى .

فإن رفعت الأول جاز في الثاني الرفع بالعطف على اسم « لا » الأولى ، والأولى عاملة عمل « ليس » ، وجاز التركيب كما قدمنا ، فتقول : « لا حَولٌ ولا قُوةَ إلا بالله » ، وعلى الرفع « لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله » ويمتنع النصب كما قال . والنصب هو الإتيان بالفتحة منونة .

وفيه وجه شاذ ، وهو التركيب في الثانية مع حذفها ، وقد نقل : « لَا رَجُلَ وَٱمْرَأَةَ » [9] على تقدير : ولا امرأة ، وقد خرجه بعضهم على أن يكون على حد : « لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ » ، أعني أنه مما أتبع فيه الثاني للأول من المستقلين ، وهو كثير في كلام العرب .

***

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَٱفْتَحْ، أَوِٱنْصِبَنْ، أَوِٱرْفَعْ، تَعْدِلِ
وَغَيْرَ مَا يَلِي، وَغَيْرَ ٱلْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ، وَٱنْصِبْهُ، أَوِٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ
وَٱلْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» ٱحْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَى

إذا وصفت اسم « لا » بصفة مفردة – وقد قدمنا أن المفرد هنا عبارة عن الذي ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف – وكانت الصفة متصلة بالموصوف لم يفصل بينهما بشيء فإنه يجوز في الصفة أوجهٌ ثلاثة [10] :

أحدها : جعل الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد ، فيمنع كلا من التنوين ، فتقول : « لا رجل ظريف في الدار » .

والثاني : النصب ، فتقول : « لا رجل ظريفًا في الدار » على أن يكون صفة على اللفظ ، وجاز

9 – هذا النقل نسب للأخفش في شرح التسهيل ٢/٦٨ ، وأوضح المسالك ١/٢٩٠ .
10 – تنظر هذه الأوجه في الإيضاح ٢٥٤ – ٢٥٥ .

أن يقع الوصف هنا باعتبار لفظ المبني ، بخلاف قولك : « قام هؤلاء العقلاء » ، فإن جر « العقلاء » على أن يكون صفة على لفظ « هؤلاء » ممتنع ؛ لأن الحركة في « لا رجل ظريفًا في الدار » وإن كانت حركة بناء فإنها شبيهة بحركة الإعراب ؛ لكونها توجد بوجود عامل ، وتفقد بفقدانه . ونظير ذلك حركة المنادى في مثل : « يا زيد العاقل » ، كما سيأتي إن شاء الله (تعالى) .

والثالث : الرفع على أن يكون صفة / على الموضع ، واختاره بعضهم على النصب ، لما قدمنا ٦٦/ب
من أن حركته من حيث هي لا تقع على اللفظ ، وإلى الأوجه الثلاثة أشار بقوله : « فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ » والعَدْلُ من حيث هو عبارةٌ عن عدم الجَوْرِ ، والجور هو الخروج عن الطريق المستقيم ، وقد روي بالجيم قوله [11] :

يا لُبَيْنَى أَوْقِدِي النَّارَا إِنَّ مَنْ تَهْوَيْنَ قَدْ جَارَا

أي : خرج عن الطريق المستقيم . ويروى بالحاء من التحير ، ومعناه قريب من الجور ، وعلى هذا – أعني على رواية الحاء – أخذه أبو العلاء المعري ، فقال في قصيدة [12] :

كَأَنِّي حِينَ أُنْشِدُها عَدِيٌّ يُنَادِي مِنْ تَحَيُّرِهِ لُبَيْنَى

ولا بد في جواز هذه الأوجه الثلاثة من أن يكون المنادى مفردًا غير مضاف ولا مشبه بالمضاف ، وإليه الإشارة بقوله : « لمبني » .

فإن كانت الصفة لا تلي الموصوف ، كما إذا قلت : « لا رجل في الدار ظريفًا » ، أو كانت تليه لكنها مضافة ، كما إذا قلت : « لا رجل صاحب فضيلة يهان » ، أو مشبهة بالمضاف، كما إذا قلت : « لا رجل طالبًا علمًا ذليل » ، و « لا رجل تابعًا هواه مصيب » ، أو ما أشبه ذلك ، امتنع الفتح في الصفة ؛ لامتناع تركيب أكثر من اثنين ، وجاز النصب بالتبعية على اللفظ ، وجاز الرفع بالتبعية على الموضع .

فإن قيل : فإنه في مثل : « ظريف في الدار » يقع فيه التركيب في أكثر من اثنين : ألا ترى أنه يجيء جعل « لا » و « رجل » و « ظريف » اسمًا واحدًا . قيل : تنوسي التركيب

---

١١ – لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ١٠٠ ، وهو في الحماسة البصرية ٢/٤٠٩ .

١٢ – ليس في ديوانه .

الأول ، وجعل « لارجل » بتمامه كأنه اسم واحد ، ولذلك نظره أبو علي[١٣] بقولهم : « لَمْ أُبَلْ بِهَذَا الأَمْرِ » ، ووجه التنظير : أنه تُنوسي في « أُبَالِي » الجزم بحذف الياء ، فلذلك جزم بتسكين اللام ، وكذلك « لا » في هذا الموضع ، كأنه تنوسي تركيبها مع الاسم ، فركبت مع الصفة ، قال : ولا يصح أن تقول : تنوسي التركيب مع « لا » فركب الاسم مع صفته ؛ لأن الصفة من حيث هي لا تركب مع الموصوف ، وإنما تركب مع « لا » ، فإذًا فـ « لا » هي المركب معها في الوجهين ، قال : وقول النحويين : إن الصفة في مثل : « لا رجل ظريف » مركبة مع الموصوف إنما هو على جهة المسامحة ، والتحقيق التركيب مع « لا » . قال : وقد جرت المسامحة في عبارات النحويين في أماكن متعددة ، كما في قولهم : الإخبار بالذي وبالألف واللام ، وإنما المعنى الإخبار عن الذي وعن الألف واللام ، وكما في قولهم في الباب أخبر عن زيد ، إنما المعنى : اجعل زيدًا خبرًا[١٤] ، وكما في قولهم : « مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ » إن المعنى : ما جاء أحد إلا زيد ، فإنما يريدون بذلك تبيين القصد ، لا أن « أحدًا » هنالك مقدرة ولو كان « أحد » هنالك مقدرة لجاز فيما بعد « إلا » الرفع والنصب[١٥] .

ومنع بعضهم من الرفع في نحو : « لا رجل صاحب فضيلة مهان » قياسًا على الابتداء .

فإن عطفت من غير تكرير / لـ « لا » ، جاز في المعطوف ما يجوز في النعت المفصول، وهو النصب على اللفظ والرفع على الموضع ، وإليه الإشارة بقوله : « والعطف إن لم تتكرر لا .... البيت » .

ومعنى « انْتَمَى » : انتسب . ويطلق الانتماء كثيرًا على النسبة ، كما في قوله[١٦] :

يُنمّيه لِلْمَجْدِ كِرامٌ قَادَةْ أَخَايِرٌ مُفَضَّلُونَ سَادَةْ

وأصل الانتماء الارتفاع ، لكن المنتسب كأنه يرتفع باعتبار نسبه ، وكذلك يقال : رفع نسبه إلى كذا .

---

١٣ – المسائل العسكرية ٢٧٨ ، وينظر الكتاب ٢/٢٠٤ .

١٤ – ينظر الإيضاح ١٠٠ .

١٥ – ينظر الإيضاح ٢٢٦ ، والبصريات ٢/٧٨٤ .

١٦ – لم أقف على القائل .

وتخصيص المصنف النعت المفصول بالتنظير في جواز الوجهين ، إما لكون المعنى حاصلاً به ، فاكتفى به دون غير المفرد من المضاف والمشبه به ، وإما لكون النعت المفصول لم يقع خلاف في جواز الرفع والنصب ، بخلاف المضاف ، فإنه قد التزم بعضهم فيه النصب كما قدمنا ، وأما المشبه به فإنه وإن كان متفقًا فيه على جواز الوجهين ، فإنه قد وقع الخلاف في أصله الذي شبه به ، ولا أذكر خلافًا في جواز الوجهين في المشبه بالمضاف . ومما جاء فيه الرفع والنصب في المعطوف الذي لم تكرر معه « لا » قوله :[17]

فلا أبَ وابناً مثْلُ مروانَ وابنِهِ　　　إذا هُوَ بالمجْدِ ٱرْتَدَى و تَأَزَّرَا

***

وَأَعْطِ «لَا» مَعْ هَمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ　　　مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ ٱلِاسْتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام على « لا » العاملة عمل « إن » ، فيبقى مع دخول الهمزة عليها لـ «لا» ما كان قبل دخول الهمزة من عملٍ وغيره ، وأكثر ما يجيء ذلك عند قصد التوبيخ ، كما في قولِ حسانَ (رضي الله عنه) :[18]

حَارِ بنِ كَعْبٍ أَلَا أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ　　　عنَّا وأنتمْ من الجَوْفِ الجَمَاخيرِ
أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرسَانَ عَادِيَةً　　　إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ
لَابَأْسَ بالقومِ مِنْ طُولٍ ومِنْ عِظَمٍ　　　جِسْمُ البِغَالِ وَأَحْلَامُ العَصَافيرِ

وقد تجيء مقصوداً بها التمني ، كما في قوله :[19]

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ　　　وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

---

١٧ – للفرزدق وليس في ديوانه ، كما نسب للكميت بن معروف ، ونسب للكميت الأسدي ، وغيرهم .
وهو في الكتاب ٢/٢٨٥ ، والمقتضب ٤/٣٧٢ ، والإيضاح ٢٥٦ ، واللمع ٩٩ ، وابن يعيش ٢/١٠١ ، ١١٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٨٩ ، والتصريح ١/٢٤٣ ، والهمع ٢/١٤٣ .

١٨ – في ديوانه ١٧٨ إلا الثاني .
والأول في الكتاب ٢/٧٣ ، والمقتضب ٤/٢٣٣ ، والأصول ١/٣٩٦ ، وابن السيرافي ١/٥٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢ . والثاني في الكتاب ٢/٣٠٦ ، وشرح التسهيل ٢/٧٠ ، والأشموني ٢/١٤ .

١٩ – لم يعرف قائله . وهو في شرح التسهيل ٢/٧٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٩٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٤ ، وابن عقيل ٢/٢١ ، والتصريح ١/٢٤٥ ، والهمع ١/١٤٧ ، والأشموني ٢/١٤ .

و« ألا » في البيت للتوبيخ وليست للتمنى كما قال ، والتي للتمنى قولهم : « ألا ماءَ ماءً بارداً » ، وقول الشاعر :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه　　　فيرأب ما أثأت يد الغفلات.

وقد تجيء لمجرد الاستفهام فقط ، كما في قوله :[20]

أَلَا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أَمْ لها جَلَدٌ ... إِذاً أُلَاقِي الَّذي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

وقد يكون معناها العرض ، فيلزم – إذ ذاك – أن يقع بعدها الفعل في الأعرف ، فتقول : « ألا تنزل عندنا » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [21] وكما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [22] وقد يقع بعدها الاسم المؤدي معنى الفعل ، كما في قوله :[23]

أَلَا نُزُولَ فَتَلْقَى الخَصْبَ في دَعَةٍ ... والأَمْنَ إِنْ جَزِعَتْ أَبْنَاءُ حُرَّابِ

وقد يقع بعدها الاسم الذي لايؤدي معنى الفعل ، فيكون الفعل مقدرا ، كما في قوله :[24] / ٦٧/ب

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خيراً ... يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

تُرَجِّلُ جُمَّتِي وَتَخُمُّ بَيْتِي ... وَأُعْطِيهَا الإِجَارَةَ إِنْ رَضِيتُ

ومن جعل التنوين ضرورة أخرجها عن العرض [25].

***

وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ ... إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يكثر حذف الخبر في « لا » بشرط فهم المعنى ، ومن ذلك قوله ، وهو بعض الصحابة

---

٢٠ – لمجنون ليلى في ديوانه ١٧٨ . وفيه(ليلى) بدل (سلمى) .
وهو في شرح التسهيل ٢/ ٧٠ ، والجنى الداني ٣٨٤ ، والمغني ٨، ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ ، والتصريح ١/ ٢٤٤ ، والهمع ١/ ١٤٧ ، والأشموني ٢/ ١٥ .

٢١ – آية ١٣ من سورة التوبة .

٢٢ – آية ٢٢ من سورة النور .

٢٣ – لم أقف على القائل .

٢٤ – لعمرو بن قنعاس المرادي .
والأول في الكتاب ٢/ ٣٠٨ ، وإصلاح المنطق ٤٣١ ، والأصول ١/ ٣٩٨ ، وابن يعيش ٢/ ١٠١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٧١ ، والجنى الداني ٣٨٢ ، وتخليص الشواهد ٤١٥ .

٢٥ – تنظر معاني « لا » في الكتاب ٢/ ٣٠٦ – ٣٠٧ ، والجمل ٢٤٠ ، وشرح الجمل ٢/ ٢٧٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٧٠ ، والجنى الداني ٣٨١ – ٣٨٤ ، والمغني ٧١ .
ولم يأت الشارح بـ « ألا » التي للتنبية وهي تدخل على الجملتين ، ولم يفرق بين العرض والتحضيض .

(رضي الله عنهم) أجمعين : « أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ »[٢٦] وهو عمّار بن ياسر (رضي الله عنه) . وقد ذهب بعض الناس في هذا وأمثاله إلى أن الخبر لا يقدر بوجه ، قال : لأن تقديره يقتضي توجه النفي عليه دون الذات ، والمعنى توجه النفي على الذات ، قال : لأن النفي إنما يتوجه على الأخير من القيود ، فإن فقد توجه على ما قبله ، فإن فقد فعلى ما قبله ، وهكذا حتى ينتهي إلى الذات ، فيتوجه النفي عليها ، قضاء لمعنى مقتضيه . فإذا قلت : « ما زيد قائمًا بالباب عند أخيك الظريف » ، كان « قائمًا بالباب عند أخيك » الذي ليس بظريف ، فإن قلت: « ما زيد قائمًا بالباب عند أخيك » كان « قائمًا بالباب » عند غير أخيك ، ولو قلت : « ما زيد قائمًا بالباب » كان « قائمًا » بغير الباب ، ولو قلت : « ما زيد قائمًا » انتفى القيام، فلو قلت : « ما زيد » انتفت ذات زيد ، والصحيح تقدير الخبر ، لكن على وجه يستلزم منه نفي الذات ، إذا كان المعنى على عدم وجودها ، فيكون التقدير في « أصابتني جنابة ولا ماء » : موجود ؛ لأن نفي وجود الماء نفي للماء ، وكذلك يكون التقدير في جميع هذا النوع أعني أنه يقع التقدير بما يقتضيه المعنى ويناسبه . فإن كان الخبر مفقود الدلالة عليه عند الحذف تعين الإتيان به ، وذلك إذا كان وجوده وجودًا مقيدًا ، كما إذا قلت : « لا رجل عدو لزيد » ، وما أشبه ذلك . وقد التزم بعضهم في مثل هذا وقوع المصدر اسم « لا » ، وجعل الخبر وجودًا مطلقًا عند من يلتزم حذف الخبر ، وهم بنو تميم . والصحيح أنهم لايلتزمون ذلك إلا إذا كان الخبر معلومًا ، فإن كان غير معلوم كان الحذف ممتنعًا . وممن أطلق لزوم الحذف عند بني تميم أبو عمرو بن الحاجب[٢٧] .

---

٢٦ – هذا طرف من حديث طويل أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٤٤٧/١ ،ح ٣٤٤ ، في كتاب التيمم ، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء .

كما رواه النسائي في السنن بإيجاز ١٣٩/١ ، في كتاب الطهارة ، باب التيمم بالصعيد .

٢٧ – ينظر الكافية ٨٢ .

وهو ما ذهب له الزمخشري في المفصل ، ينظر ابن يعيش ١٠٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٢/١ ، وابن هشام في المغني ٢٦٤ .

وزاد ابن الناظم والمرادي مع التميميين الطائيين ، ينظر ابن الناظم ١٩٤ ، وتوضيح المقاصد ٣٧٣/١ .

وقـد يُحـذف الاسمُ – أيضًا – ويبـقى الخـبـر ، ومن كـلامـهـم : « لَا عَلَيْكَ »[٢٨] أي : لا بَأْسَ ، أو لا خَوْفَ ، وما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

---

٢٨ – ينظر الكتاب ٢/٢٩٥ .

[بَابُ[1]] ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَـلْبِ جُزْأَي ابْتِـدَا　　أَعْنِي: «رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا،

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ» مَعَ «عَدَّ،　　حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ» اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

وَ «هَبْ تَعَلَّمْ». وَالَّتِي كَصَيَّرَا　　- أَيْضًا - بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

هذه الأفعال تنصب الجزأين معًا ، أعني جزأي الابتداء، وبها يكتمل لهما أعني للجزأين مايمكن لهما حالة التركيب والتأثير بالعوامل ، وقد قدمنا الإشارة في ذلك في « باب إن » ، وتسمى هذه الأفعال أفعال قلوب ؛ باعتبار أن معانيها لا تتعدى القلوب ، وأن وقوعها / ٦٨/أ على من نسبت إليه لا يظهر لها فيه أثر فتبعت محلها في عدم الظهور ، فصار الجميع كأنه لم ينفصل عن القلب ، ولذلك صح إلغاؤها وتعليقها - كما سيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) - بخلاف سائر الأفعال ، وقد جعله بعض أهل البيان من باب ما ألغي فيه الأثر لمساواته مقتضيه ، وذهب إلى أن طرف الرد لا يلزم فيه تحويل الحكم إلى خلف التنمية ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

فمن أفعال القلوب « رأى » إذا كانت علمية ، كما في قوله[2] :

تَقُوه أَيُّها الفِتْيَانُ إِنِّي　　رأيتُ اللَّهَ قد غَلَبَ الجُدُودا

رأيتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ　　مُحَاولَـةً وأكثرَهُمْ جُنُودًا

و « خال » كما في قوله[3] :

أَتَخالُني غُمْرًا جَهُولاً إِنَّني　　دارٍ بما أَسْلَفْتَ يَاأَبْنَ مُجَالدِ

---

١ - تكملة من « ب » استحسنتها .

٢ - لخداش بن زهير .
وبيت الشاهد (الثاني) في المقتضب ٩٧/٤ ، وشرح التسهيل ٨١/٢ ، وابن الناظم ١٩٥ ، وتخليص الشواهد ٤٢٥ ، وابن عقيل ٢٩/٢ ، والأشموني ١٩/٢ .

٣ - لم أقف على القائل .

و « علم » كما في قوله :[4]

[علمتُك] ما جداً أبرحت عزمًا ومثلك من رأى الرؤيا النجيحَ

و « وجد » كما في قوله :[5]

وجدتُ العلم ينفع كلَّ نـدْبٍ رآه متجراً لِذوي الطِّلابِ

و « ظن » كما إذا قلت : « ظننت زيداً قائمًا » ، ومنه قوله :[6]

ظننته طبّاً فكان خبّا لايأتلي في كُلِّ قولٍ كَذِبَا

و « حسب » كما إذا قلت : « حسبت زيداً قائمًا » ، وكما في قوله مضيفًا إلى « حسب » « خال » :[7]

وإخوانٍ حسبتُهُمُ دُروعًا فكانُوها ولكن للأعادي

وخلتهمُ سِهامًا نافذاتٍ فكانُوها ولكن في فؤادي

و « زعم » كما إذا قلت : « زعمت زيداً قائمًا » ، ومنه قوله :[8]

فإن تزعميني كنتُ أَجْهلُ فيكمُ فإنّي شَريتُ الحلمَ بعدك بالجَهْلِ

و « عد » ، كما في قولك « عددت زيداً صديقًا » ، ومنه قوله :[9]

تَعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لو لا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

و « حجا » كما إذا قلت : « حجوت زيداً صديقًا » ، ومنه قوله :[10]

---

٤ – لم أقف على القائل . وفي الأصل : علمت

٥ – لم أقف على القائل .

٦ – لم أقف على القائل .

٧ – لعلي بن فضال المجاشعي ، ينظر معجم الأدباء ٩٤/١٤ ، وبغية الوعاة ١٨٣/٢ .

٨ – لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٠/١ . وهو في الكتاب ١٢١/١ ، والإيضاح ١٦٧ ، وابن السيرافي ٨٦/١ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٢٨ ، والهمع ١٤٨/١ .

٩ – لجرير في ديوانه ٩٠٧، كما نسب للفرزدق وليس في ديوانه، ونسب للأشهب بن رميلة . في ديوانه ٢٣٧ (أمويون). وهو في أمالي ابن الشجري ٤٢٦/١ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٤٤/٨ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، والجنى الداني ٦٠٦ ، وتخليص الشواهد ٤٣١ ، والأشموني ٥١/٤ .

١٠ – لتميم بن مقبل . وهو في شرح التسهيل ٧٧/٢ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٧ ، وتخليص الشواهد ٤٤٠ ، وابن عقيل ٣٨/٢ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ١٤٨/١ ، والأشموني ٣٢/٢ .

قد كنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ   حتّى أَلَمَّتْ بِنَا يوماً مُلِمَّاتُ

و« جـعل » ، والمقـصـود بهـا هنا التي بمعنى « اعـتـقـد » ، كـمـا إذا قلت : « جـعلت زيدًا صديقي فبان الأمر خلافه » ومنه قوله :[11]

قد جَعَلُوا وإنَّهمْ لَضُلَّالْ   كَرائِمَ النُّوقِ عَدَا الأَمْوَالْ

أي : ردية .

و« هب » بمعنى « ظن » وبمعنى « اعتقد » ، وقد جعل من الأول قوله :[12]

هَبِيْنِي سَالِيًا،ماذا أَتَيْتُ؟   أَجَوْرًا قد أَتَيْتُ لَدُنْ سَلَوتُ ؟

ومن الثاني قوله :[13]

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا خَالِدٍ   وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا

و« تعلم » ، كما إذا قلت : « تعلم أن زيدًا قائم » ، وليس المقصود بها إذ ذاك إدراك الشيء بعض يتلو بعضًا ، وإنما المراد بهـا الأمـر من المجـرد ، وأكـثـر مـا يكون مـفـعـولاها سـادة مسدهما « أن ومعمولاها » ، ويأتي على وضعه ، كما في قوله :[14]

تعلَّمْ أَنَّ خيرَ النَّاسِ حَيٌّ   يُنَادِي في شِعارِهُمُ يَسَارُ

وتأتي مرادًا بها الاستعطاف ، كما في قوله ، وأظنه ابن الزبعرى :[15]

تعلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي   وأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كالأَخْذِ بِالْيَدِ

---

١١ – لم أقف على القائل .

١٢ – لم أقف على القائل .

١٣ – لعبدالله بن همام السلولي .
وهو في شرح التسهيل ٧٨/٢ ، وابن الناظم ١٩٩ ، وتخليص الشواهد ٤٤٢ ، وابن عقيل ٣٩/٢ ، والتصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ١٤٩/١ ، والأشموني ٢٤/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ .

١٤ – لزهير في ديوانه ٢١٩ .

١٥ – سها المؤلف في نسبته هنا ، وهو لأنس بن زنيم الديلي من أبيات قالها معتذرًا لرسول الله ﷺ كما في السيرة النبوية ٤٢٤/٢ . كما نسب لأسيد بن أبي إياس في شرح أشعار الهذليين ٦٢٧/٢ .
وهو في المغني ٦٥٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، والأشموني ٢٤/٢ .

فإن جاء معمولاها صريحين فإنما يكون شاذًا ، كما في قوله [١٦]: ٦٨/ب

تَعلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في الخَدِيعَةِ والمَكْرِ/

وما كان بمعنى صير فإنه – أيضًا – ينصب مفعولين ، وقد جعله بعضهم من باب النقل بالتضعيف لفظًا ، كـ « صير » ، ومعنىً ، كـ « رَدَّ » ، فتقول : « صيرت زيدًا صديقك » ، ومنه قوله [١٧]:

صَيَّرْتني نضْوًا كأنَّ مفاصلي ... تقعقع إن ذكر الفراق أَلَمَّ بي

و« رد » ، كما إذا قلت : « رددت زيدًا صديقك » ، أي : صيرته ، ومنه قوله [١٨]:

رمى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بمقدارٍ سَمَدْنَ لـه سُمُـودا

فردَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضـًا ... وردَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُودا

فإنَّـكَ لو سَمِعْتَ دُعاءَ هِـنْـدٍ ... وَرَمْلَـةَ إذْ تَصُكَّانِ الخُدُودا

مُعَـاوِيَ إنَّـنـا بَشَرٌ فَـأَسْجَحْ ... فَلَسْنا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدا

و« ترك » – أيضًا – تأتي بمعنى صير ، كما في قوله [١٩]:

وربَّيتُهُ حتَّى إذا ما تَرَكْتُهُ ... أَخَا القومِ وَاسْتَغْنَى عن المَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٦ – لزياد بن سيار .
وهو في شرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٥/١ ، وابن عقيل ٣٢/٢ ، والتصريح ٢٤٧/١ ، والهمع ١٤٩/١ ، والأشموني ٢٤/٢ .

١٧ – لم أقف على القائل .

١٨ – البيتان الأولان « محل الشاهد » نسبا لعبدالله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٣ ، كما نسبا لأيمن بن خريم في ديوانه ١٢٦ ، كما نسبا للكميت بن معروف الأسدي في ديوانه ١٩١ (مقلون) .
وهما في أمالي القالي ١٢٨/٣ ، وشرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٨/٢ ، والمساعد ٣٦١/١ ، وابن عقيل ٤٢/٢ ، والأشموني ٢٦/٢ .
والبيت الرابع ليس من القصيدة ، ولا أعلم كيف سها المؤلف في إدخاله ، وقد نسبه النحاة لعقبة أو عقيبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١ ، وابن السيرافي ٣٠٠/١ ، وسر الصناعة ١٣١/١ ، ٢٩٤ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، والخزانة ٢٦٠/٢ .

١٩ – لفرعان بن الأعرف التميمي .
والبيت الأول هو محل الشاهد ، وهو في شرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١ ، وابن عقيل ٤١/٢ ، والهمع ١٥٠/١ ، والأشموني ٢٥/٢ .

وَبِالمَحْضِ حتَّى آضَ جَعْداً عَنَطْنَطَا ... إذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الفَحْلِ غَارِبُهْ

وتأتي « جعل » – أيضًا – بمعنى صير ، فتخرج عن ذلك النوع المتقدم ، إلى هذا النوع ، ومنه قوله :[٢٠]

أنا ابنُ ذي الإكْليلِ قَتَّالِ البُهَمْ ... مَنْ يَلْقَني يُوْدَ كما أَوْدَى إرَمْ

أَجْعَلْهُ لَحْمًا على ظَهْرٍ وَضَمْ

***

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ «هَبْ»، وَالأَمْرَ «هَبْ»قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا « تَعَلَّمْ » ، وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

هذه الأفعال تختص بأشياء : منها جواز الإلغاء والتعليق .

والإلغاء هو عبارة عن إبطال العمل لفظًا ونية . وأما التعليق فإنه عبارة عن إبطال العمل في اللفظ فقط دون النية . وتظهر فائدة التفرقة في العطف ، فإنك إذا عطفت على معمولي الفعل الملغى فإنك إنما تعطف بالرفع ، وإذا عطفت على معمولي الفعل المعلق أو معموله ، فإنك تعطف بالنصب لزومًا أو جوازًا ، على الخلاف في ذلك .

وتقع – أيضًا – التفرقة بين الإلغاء والتعليق أن الإلغاء لا يكون لازمًا بحال ، بخلاف التعليق ، فإنه يكون لازمًا . وبهذا الاعتبار يكون التعليق أبعد عن الإعمال من الإلغاء ، بخلاف ماقبله فإن التعليق أقرب إلى الإعمال من الإلغاء .

وتقع التفرقة – أيضًا – بينهما أن الإلغاء منسحب على الجزأين فلا يصح الإلغاء عن معمول دون معمول ، بخلاف التعليق ، فإنه قد يكون عن أحد المعمولين دون الآخر ، على حسب عموم المقتضى أو خصوصه .

وتقع التفرقة – أيضًا – بينهما أن التعليق لا يكون إلا بأمر زائد على العامل والمعمولين ، بخلاف الإلغاء ، فإنه لا يكون بأمر زائد ، وأما التوسيط والتأخير ، فإنه ليس أمرًا زائدًا على المعمولين ، بل هو بيان لمحل وقوع الحكم فقط ، بخلاف الاستفهام أو غيره

---

٢٠ . لرُشيد بن رُميض العنبري في الحماسة ٢٠٦/١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٥/١ .

من المقتضيات للتعليق ، وسيأتي قريبًا إن شاء الله (تعالى) بيان كيفية التعليق والإلغاء .

ويقع التعليق والإلغاء فيما من قبل « هب » / و « تعلم » كما قال . وجملتها أحد ٦٩/أ عشر فعلاً . ولتصاريفها من التعليق والإلغاء ما لأفعالها المواضي ، فالماضي هو الأصل في الفعل من حيث هو على الصحيح ، وما عداه محول منه ، وإلى هذا الإشارة بقوله : « ولغير الماض من ... ... إلى آخر البيت » . وقد تقدم أن معنى زكن : علم .

وقد منع المصنف من الإلغاء والتعليق في « هب » و« تعلم » ، وأكثر النحويين على العموم ، وأنه لا يمنع التعليق والإلغاء في فعل من أفعال القلوب بوجه . وقد يحتج للمصنف بأنه لما كان « هب » [وتعلم] لازما حالة واحدة ، وهي الأمر ضعفا بهذا الاعتبار عن باقي الأفعال ، فعوضا عمّا يكون لغيرهما من الأفعال بلزوم الإعمال .

***

وَجَوِّزِ ٱلْإِلْغَـــاءَ لَا فِي ٱلِابْتِدَا   وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ، أَوْ «لَامَ» ٱبْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَـا تَقَـــدَّمَـا   وَٱلْتَزِمِ ٱلتَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «مَـا»
وَ «إِنْ» وَ «لَا» لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمْ   كَذَا، وَٱلِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ ٱنْحَتَمْ

قد تقدم التعريف بالإلغاء ، وأنه عبارة عن إبطال العمل لفظًا ومحلاً ، ولهذه الأفعال باعتبار جواز الإلغاء وعدمه ثلاث حالات :

إحداها : إن تتقدم على المفعولين ، كما إذا قلت : « علمت زيدًا قائمًا » ، فإنها إن كانت كذلك - أعني متقدمة على المعمولين - تعين إعمالها وامتنع إلغاؤها ؛ لقوتها بسبب حلولها في محلها المعهود لها من حيث العمل ، وهي أن تكون متقدمة على ما لها فيه عمل ، فإن جاء الإلغاء مع التقدم حمل على الشذوذ ، كما في قوله :[٢١]

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ ٱلْأَدَبُ

برفع « مـلاك والأدب » ، على إلغاء « رأيت » مع تقدمه ، وكذلك - أيضًا - قول كعب بن

---

٢١ - لم يعرف قائله .
وهو في المقرب ١١٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٥٨ ، وابن الناظم ٢٠٦ ، وتخليص الشواهد ٤٤٩ ، وابن عقيل ٤٩/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، والأشموني ٢٩/٢ .

زهير [٢٢] :

أرجو وآمُلُ أنْ تَدنُو مودَّتَها   وما إخَالُ لدينا منكِ تَنْوِيـلُ

في قصيدته المشهورة التي أولها : « بَانَتْ سُعادُ فقلبي اليومَ مَتْبُولُ » ، وهي التي أنشدها بين يدي النبي ﷺ .

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل مسبوقًا بشيء يلزم تأخر الفعل عنه ، كما في البيتين ، أو غير مسبوق ، كما إذا قلت ابتداء : « علمت زيد منطلق » . على هذا جمهور النحويين . وقد ذهب المصنف [٢٣] إلى أنه يجوز إذا كان الفعل مسبوقًا بشيء يلزم تأخيره عنه ، ويخرج على أحد الوجهين : إما أن يكون قد حذف من الفعل ضمير الشأن ، فلاتعليق إذ ذاك ولا إلغاء . وإما أن يكون على تقدير لام الابتداء ، فيكون إذ ذاك من باب التعليق ، لا من باب الالغاء .

فإن وقع الفعل متوسطًا بين المعمولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، إلا أن الإعمال أفصح ؛ لأنه قد حصل له تقدم على أحد المعمولين ، وذلك مقتض لعدم إهماله ، لكنه لم يكمل له التقدم ، فجاز الإهمال باعتبار التأخر عن المعمول الآخر ، ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قوله :[٢٤]

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني/   وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور   ٦٩/ب

ويروى : « والفشل » فعلى هذا يكون من قصيدتين ، لكن ذكر المصنف في « شرحه للتسهيل [٢٥] » بيتًا قبله لامي الروي ، وعجز البيت الذي قبله :

يا رؤب والصخرة الصماء والجبل

---

٢٢ – في ديوانه ٦٢ . ورواية الديوان لاشاهد فيها، وهذه الرواية في جمهرة أشعار العرب ٣٦٦ (فاعور) .
وهو في شرح التسهيل ٥٧/١ ، ٨٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢١/١ ، وابن عقيل ٤٧/٢ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٥٣/١، ١٥٣ ، والأشموني ٢٩/٢ .

٢٣ – ينظر شرح التسهيل ٨٥/٢ ، ٨٦ .

٢٤ – نسب لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢٨ ، كما نسب للعين المنقري .
وهو في الكتاب ١٢٠/١ ، والأصول ١٨٣/١ ، والإيضاح ١٦٨ ، وابن السيرافي ٤٠٧/١ ، واللمع ١٠٨ ، وابن يعيش ٨٤/٧، ٨٥ ، وشرح التسهيل ٨٥/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٥ .

٢٥ – ينظر ٨٥/٢ – ٨٦ من الشرح .

فإن تأخر الفعل عن المفعولين جاز فيه – أيضاً – الوجهان ، إلا أن الإلغاء أفصح لتأخره، فإعماله مناقض للتأخر ؛ لأن الإعمال مؤذن بالاعتناء به ، وتأخيره مؤذن بعدم الاعتناء به ، ومن شواهد الإلغاء من التأخير قوله :[26]

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُـرْ ... هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُروبِ اضْطِرَامُ

ويلتزم التعليق كما قال ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أماكن : وذلك إذا وقع قبل « ما » النافية ، كما إذا قلت : « علمت ما زيد قائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِّنْ مَّحِيصٍ ﴾[27] ، وقال الشاعر :[28]

عَلِمْتُ ما عَمْرُو أَخُو جَهَالَهْ ... ولا يُرَى فِي سَعْيِهِ ضَلَالَهْ

ومنها : أن يقع فعل القلب قبل « إن » ، كما إذا قلت : « علمت إن زيداً لقائم » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً ﴾[29] . وكذلك – أيضاً – لو وقع فعل القلب قبل « لام » الابتداء ، كما إذا قلت : « علمت لزيد قائم » .

وكذلك – أيضاً – لو وقع – أعني فعل القلب – قبل لام القسم ، كما إذا قلت : « علمت ليطاعن زيد » ، ومنه قول الشاعر :[30]

ولقد علمتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنِيَّةَ لاتَطِيشُ سِهَامُهَا

وكذلك – أيضاً – لو وقع – أعني فعل القلب – قبل أداة استفهام ، كما إذا قلت : « علمت أزيد عندك أم عمرو ؟ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[31] .

---

٢٦ – لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٨٦/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٤٥ ، والأشموني ٢٨/٢ .

٢٧ – آية ٤٨ من سورة فصلت .

٢٨ – لم أقف على القائل .

٢٩ – آية ٥٢ من سورة الإسراء .

٣٠ – للبيد في ديوانه ١٧١ من معلقته ، مع اختلاف الشطر الأول . وهو في الكتاب ١١٠/٣ ، وسر الصناعة ٤٠٠ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، والمغني ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، وتخليص الشواهد ٤٥٣ ، والهمع ١٥٤/١ ، والأشموني ٣٠/٢ .

٣١ – آية ١٢ من سورة الكهف .

وكذلك – أيضاً – لو كان المعمول اسم استفهام ، كما إذا قلت : « علمت من أخوك ؟ »

و « لام ابتداء » في كلام المصنف مبتدأ ، و « أو قسم » معطوف عليه ، و « كذا »

في موضع خبرٍ ، «والاستفهام»الواو منه واو ابتداء ، وما بعدها من «الاستفهام» مبتدأ ،

و « ذا » مبتدأ آخر ، و « انحتم » في موضع خبره ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في

موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «الاستفهام» ، والعائد الضمير المجرور .

***

لِـ «عِلْـمٍ» عِرْفَانٍ ، وَ«ظَنٍّ» تُهَمَهْ تَـعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُلْـتَـزَمَـهْ

وَلِـ «رَأَى» ٱلرُّؤْيَا ٱنْمِ مَا لِـ «عَلِمَا» طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْتَمَى

يقع لهذه الأفعال معان مغايرات للمعاني المتقدمة ، يقع بها تغيير للحكم المتقدم ، منها : أن

تقع « علم » بمعنى « عرف » ، فإنها إذا كانت كذلك تعدت إلى مفعول واحد ، وتعلقت إذ

ذاك بالذوات ، أو ما يجري مجراها في الانحياز ، فتقول : « علمت زيداً » بمعنى : عرفته ،

و « علمت المسألة والشرط » ، بمعنى : عرفتها وعرفته . ومن وقوع « علم » بمعنى عرف ،

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾[٣٢]، قال سيبويه[٣٣] : أي

عرفتموهم بأعيانهم . ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ / لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ

يَعْلَمُهُمْ ﴾[٣٤]وهو – أعني قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ الله يعلمهم ﴾ ، على حد : ﴿ وَيَمْكُرُونَ

وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ﴾[٣٥]وعلى حد : ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[٣٦].

ويقع – أيضاً – « ظن » بمعنى : اتهم ، فتخرج عن الباب ، وتتعدى أيضاً لواحد ،

تقول : « وقع في عرضي وظننت زيداً » ، أي اتهمته ، ومنه قول الشاعر[٣٧] :

أَتَظُنُّنِي في حُبِّ آلِ مُحَمَّدٍ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ يَاابْنَ بِنْتِ الغَامِدِ

---

٣٢ – آية ٦٥ من سورة البقرة .

٣٣ – الكتاب ١/ ٤٠ ، ٢٣٧ .

٣٤ – آية ٦٠ من سورة الأنفال .

٣٥ – آية ٣٠ من سورة الأنفال .

٣٦ – آية ١٩٤ من سورة البقرة .

٣٧ – لم أقف على القائل .

وأما « رأى » الحلمية ، وهي التي يكون مصدرها على رؤيا ، فإنها تلحق بـ « رأى » القلبية، فتتعدى إلى مفعولين ؛ لأن البصر فيها ليس حقيقة ، ومما وقع فيها النصب قوله [٣٨]

يُؤَرِّقُني أبُو حَنَشٍ وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ وَآونَةً أُثَالا
أرَاهُمْ رُفْقَتِي حتَّى إذا مَا تَجَلَّى اللَّيلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا
إذا أنا كالذي أَهْوَى لِوِرْدٍ إلى آلٍ فلم يُدْرِكْ بِلَالا

فإن كانت « رأى » بمعنى « أبصر » تعدت إلى واحد ، كما إذا قلت : « رأيت زيداً » ، فإن وقع بعدها ما يتوجه عليه الحكم كان حالاً أو بدلاً . وقد قيل الوجهان في قوله :[٣٩]

رأيتُكَ تَرْعَاني بعينٍ بَصِيرةٍ وتَبْعَثُ حُرَّاساً عليَّ وَنَاظِرا

البدل على تقدير « أن » ، أو على وضع الفعل موضع المصدر ، فإن ساعد المعنى على الاعتبارين – أعني اعتبار البصرية والعلمية – جاز تقدير كل واحد منهما . وقد قيل الوجهان في قوله :[٤٠]

لمَّا رأيتُ أمْرَها في خُطِّي وَأَخَذَتْ في كَذِبٍ وَلَطِّ
أَخَذْتُ منها بِقُرُونٍ شُمْطِ حتَّى عَلَا الرَّأْسَ دَمٌ يُغطِّي

وقد تَعْرِضُ لهذه الأفعال معانٍ تخرجها عن الباب ، فيعرض لـ « رأى » أن تكون بمعنى : أبصر ، فتخرج عن الباب ، وتتعدى إلى واحد كما قدمنا . ويعرض لها – أيضاً – وقوعها في الرأي ، فتخرج – أيضاً – عن هذا الباب . وأكثر تعديها – إذا كانت في الرأي – إلى مفعولين : أحدهما : تكون « أن » موضعه ، والآخر : بحرف الجر ، كما إذا قلت : « رأيت في هذا الأمر أن يكون كذا » ، وكثر تقديم المجرور ، وقد يحذف إذا دل عليه دليل ، كما وقع في قول مالك بن أبي عامر [٤١] ، وقد قال له عمر بن عبدالعزيز : « مَا رَأْيُكَ فِي هَؤُلَاءِ القَدَرِيَّةِ ؟

٣٨ – لابن أحمر في ديوانه ١٢٩ – ١٣٠ .
وهي في الحماسة البصرية ١/٢٦٣ ، وشرح التسهيل ٢/٨٣ ، وابن عقيل ٢/٥٣ .
٣٩ – للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٨ .
٤٠ – لم أقف على القائل . وهي في الأمالي ٢/٢٢٣ ، و اللسان « فنك » ١٠/٤٨٠ ماعدا الأخير .
٤١ – تنظر القصة في سير أعلام النبلاء ٨/١٠٠ ، وحلية الأولياء ٦/٣٢٦ .

فقال : رَأْيِي أَنْ تَسْتَتِيبَهُمْ فَإِنْ قَبِلُوا وَإِلَّا عَرَضْتَهُمْ على السَّيْفِ » ، وقد يحذفان معًا كما في قول عمر بن عبدالعزيز مجيبًا له : « وَذَلِكَ رَأْيِي » .

ويعـرض لهـا – أيضًا – أن تكون بمعنى ضـرب في الرئة ، تقـول : « رأيت زيدًا » بمعنى : ضربته في رئته ، ومنه قوله :[٤٢]

رَأَيْتُـه بِمِحْجَنٍ فَوَلَّى   فكيف والسَّيفُ به قد حَلَّا

أنشده أبو علي لبعض (الأغفال) ، وحمله على أن تكون « رأى » بمعنى : ضربه في رئته ، والحمل على ظاهره غير ممتنع ، وتكون الباء للمصاحبة ، والمعنى : ومعي محجن .

ويعرض لـ « خال » أن تكون بمعنى : عجب ، فتخرج أيضًا عن الباب ، ومنه قولهم: « رَجُلٌ خَالٌ » أي : معجب بنفسه / وهو راجع إلى معنى الخيلاء ، والأكثر فيه مختال ، ٧٠/ب ويأتي فيه « خالٍ » ، وهو على حد « هارٍ » من تهور ، و « شاكٍ » من : تشوك .

ويعـرض – أيضًا – لـ « خال » معنى الظلع ، فيقال : « خَالَ البَعِيرُ » ، إذا لحقه الظلع ، ومنه قوله :[٤٣]

خَالَ بَعِيرِي وَسْطَ ذَوٍّ قَفْرِ   وَأَنْتَ في جَمَاعَةٍ وَوَفْرِ

ويعرض لـ « علم » أن تكون بمعنى « عرف » ، وقد قدمناه ، وأن تكـون بمعنـى : « أصابته عُلْمَةٌ » ، وهو [انشقاق]* للشفة العليا .

ويعرض لـ « وجد » أن تكون بمعنى : أصاب ، فتقول : « وجدت ضالتي » ، بمعنى: أصبتها ، ويكون مصدرها على « وجدان » ، كما في قوله :[٤٤]

أَنْشُدُ والبَاغِي يُحِبُّ الوِجْدَانْ   قَلَائِصًا مُخْتَلِفَاتِ الأَلْوَانْ

وأنشد بعض أهل البيان في حذف المفعول كراهية للتصريح بوقوع الفعل عليه قوله :[٤٥]

وَجَدْنِي مِنْ بَعْدِ ما قَدْ نَصَبَتْ   أَيْدِي النَّوَى حَبَائِلاً وَغَلَبَتْ

---

٤٢ – لم أقف على القائل .

٤٣ – لم أقف على القائل .

٤٤ – لم يعرف قائله ، وهو في البحر المحيط ٢٩٨/١ ، والدر المصون ٥١١/١ .

٤٥ – لم أقف على القائل .

* في النسختين : اشتقاق .

يريد : غلبته ، أو غلبني ، ويريد : أصابني ، فجعل مكان « أصاب » « وجدني » فحذف كراهية التصريح لوقوع الفعل عليه ، وهو أحد المقتضيات لحذف المتعلق على ما هو المقرر في علم البيان [٤٦] ، والأظهر أنه للعرب .

ويعرض لها – أيضاً – الاستغناء ، تقول : « وجد زيد » ، بمعنى : استغنى ، والمصدر منها على « وُجْدٍ » ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم مِّنْ وُجْدِكُمْ ﴾ [٤٧] المعنى – والله أعلم – من سعتكم ومن غناكم ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

ويعرض لها أيضاً أن تكون بمعنى : حزن ، والمصدر منها على « وَجْدٍ » ، كما قال :[٤٨]

فَوَجْدِي بِسَلْمَى مِثْلُ وَجْدِ مُرَقِّشٍ　　بِأَسْمَاءَ إِذْ لا تَسْتَفِيقُ عَواذِلُهْ

وأن تكون بمعنى : حقد ، تقول : « وجد عليك زيد » ، والمصدر منها على « موجدة » ومنه قوله :[٤٩]

وَلِي عَلَيْكَ يا سُمَيْرُ مَوْجِدَهْ　　وكيف لا وقد سَلَبْتَ المَرْقَدَهْ

ولـ « ظن » التهمة ، وقد قدمنا ذلك . وأما « ضَنَّ » بمعنى : بخل ، فإنها بالضاد لابالظاء ، ومصدرها على « ضَنٍّ » ، كمصدر التي بالظاء ، ومنه قوله :[٥٠]

أَتاركةٌ تَدَلُّلَها قَطَامِ　　وَضَنًّا بِالتَّحِيَّةِ وَالكَلامِ

و « حسب » يعرض لها أن يكون مقصوداً بها لون ، وهو لون شُقْرَة يغلبه حُمرة ، وهو عند العرب مذموم ، يقال : « حسب الرجل فهو أحسب » ، كما تقول : « سمر فهو أسمر » ، قال امرؤ القيس يخاطب أخته هند بنت حجر :[٥١]

يا هِنْدُ لا تَنْكِحِي بُوهَةً　　عليـه عَقِيقَتُـهُ أَحْسَبَا

---

٤٦ – سبق الحديث عنه في ص ١٧ ، هامش ٦٩ ، وصفحة ٢٦ ، هامش ١١٨ .

٤٧ – آية ٦ من سورة الطلاق .

٤٨ – لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨ .

٤٩ – لم أقف على القائل .

٥٠ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٣٠ ، وهو في ابن يعيش ٤/٦٤ .

٥١ – في ديوانه ١٢٨ .

ويعرض لـ « زعم » الكفالة ، فتقول : « زيد زعيم بهذا الأمر » ، أي : كفيل به ، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَلِمَنْ جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾[52]، وأن تكون للرياسة، فتقول : « زيد زعيم القوم » ، أي : كبيرهم ورئيسهم ، ومنه قوله :[53]

عليَّ لأمْلاكِ البلادِ نَصيحةٌ ... يقومُ بها ذو حِسْبةٍ في مُقامِهِ

أَخصُّ بها من كلِّ حيٍّ زعيمَهُ ... وأُكْبِرُهَا عن [غيره] بطَغَامِهِ

ومصدر التي للكفالة على : « فعالة » ، ومصدر التي للرياسة على « زعامة » ، كأنهم لحظوا في الوجهين ما وقعت بمعناهما . وتأتي مرادًا بها السمن وضده من الهزال / ولا أذكر 71/أ لهما مصدرًا ، [إلا أن قياس] زعامة أن تكون الذي للسمن على « زَعْمٍ » والتي للهزال على « زِعَامٍ » .

ويعرض لـ « عَدَّ » أن تكون للحساب ، وقد قيل في قول جرير :[54]

تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدكُمْ ... بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

وقد قدمنا أنها هنا مقصود بها العدد ، وأن التقدير : في أفضل مجدكم . واحتج به ابن عصفور[55] على أن الواحد عدد ، وهو خلاف ما عليه أهل علم الحساب .

ويعرض لـ « حجا » الغلبة ، فتقول : « حجاني زيد فحجوته » أي : غلبته في المحاجاة ، وباب المغالبة من حيث هو يأتي فيه للغالب « فَعَلَ » ، وهو باب معروف في علم النحو[56]، وفي علم البيان . واعتنى به أهل البيان وذكروا له تفاصيل ومراتب ، واشترطوا للغلبة شروطًا أحدها : عدم الإتباع لمقتضى تشبث . ومنها : قبول النصفة في المتماثلين، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ويعرض – أيضًا – لـ « حَجَا » معنى : قَصَدَ ، فتقول : « حَجَوتُ زَيدًا بِالسَّلَامِ

---

٥٢ – آية ٧٢ من سورة يوسف .

٥٣ – للمعرى في ديوانه (سقط الزند) ١٠٦ ، وما بين المعقوفين تكملة مني .

٥٤ – سبق تخريجه في ص ٢٨٦ ، هامش ٩ .

٥٥ – ينظر شرح الجمل ٣٠٢/١ .

٥٦ – المغالبة : هي أن يقصد كل واحد من الاثنين غلبة الآخر في الفعل المقصود لهما، فيسند الفعل إلى الغالب منهما. ينظر تفصيل المغالبة في الكتاب ٦٨/٤، وابن يعيش ١٥٦/٧، وشرح الشافية للرضي ٧٠/١–٧١، والارتشاف ٧٨/١، وحاشية الصبان ٢٤١/٤.

فَأَعْرَضَ عَنِّي » وهو مسموعٌ ، وقد قيل فيه : إنه من « حَجَّ » بمعنى : قصد ، أبدل من أحد المضاعفين حرف علة ، ونقلت حركته ، أو حذفت على الخلاف في ذلك ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله . أما إن قلنا بنقل الحركة فلا إشكال . وأما إن قلنا بحذفها – وهو الصحيح – فإن تسكين الأول إنما كان للإدغام ، وأصله الفتح ، فلما زال الإدغام رجع إلى أصله من الفتح ، فأبدل حرف العلة ألفًا ، ووقع الإبدال بالألف ابتداء ، فيكون إذ ذاك على حد قوله :[٥٧]

وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حُلُولاً كثيرةً ... يَحُجُّونَ سَبَّ الزِّبْرِقَانِ المُزَعْفَرا

أي : يقصدون .

ويعرض لها – أيضًا – الرد ، فتقول : « نصحته فحجا نصيحتي » ، أي : ردها ، ومنه قوله :[٥٨]

نَصَحْتُ بَني عَوْفٍ فلم يَتَقَبَّلُوا ... وَصَاتِي فَأَضْحَوا قَدْ حَجَوا نُصْحَ رَاشِدٍ

أي : ردوه .

ويعرض – أيضًا – لها أن يكون مقصودًا بها السَّوْق ، فتقول : « حجا إبله » أي : ساقها . وقد زعم بعضهم أن الجيم بدل من الدال ، وأن المعنى : حدا ، وزعم أنه يقال في : « دمعت عينه » « جمعت عينه » ، وإن صح هذا النقل فلا يتعين فيه أن يكون : جمعت عينه ، بمعنى : دمعت .

ويعرض لها – أيضًا – أن تكون بمعنى « كتم » ، فتقول على هذا : « حجا زيد عني خبره » ، بمعنى : كتمه . وقد يحتمل أن تكون الألف بدلاً من النون ، ويكون الأصل : « حجن » ؛ لأن النون حرف غنة ، والألف حرف علة ، والغنة قريبة من العلة ، ولذلك أبدلت النون في « إِنْجَانَة » ، و في « خَرْنُوبٍ »[٥٩] من أحد المضاعفين ، و « حجن » راجع معناه إلى معنى الكتم ؛ لأنه عبارة عن الإخفاء ، أو عن الإخباء ./ ٧١/ب

---

٥٧ – للمخَبَّل السعدي في ديوانه ٢٩٤ (مقلون) .
وهو في إصلاح المنطق ٣٧٢ ، والصاحبي ٨٦ ، وجمهرة الأمثال ١/٣٤٥ ، و اللسان « سب » ١/٤٥٧ .

٥٨ – للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤٣ ، والقافية فيه : (ولم تَنْجَحْ لديهم وَسَائِلي) .

٥٩ –

وحكى لي شيخنا أبو البركات البلفيقي قال : إنه رأى في النوم النبي ﷺ فذكر بين يديه ﷺ حديث الشَّفَاعَةِ[60] ، وفيه « أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً يَدْعُو بِهَا ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . هذه الرواية المعروفة ، فذكر شيخنا أبو البركات أن النبي ﷺ قال له : قل : « وَإِنِّي احْتَجَنْتُ » . وصنف شيخنا أبو البركات في هذه الرؤيا كتابًا ، وسَمَّاه : « مَا جَرَتْ به اليَرَاعَه في حَدِيثِ الشَّفَاعَه » وشملت الكتاب إجازته لي مع جملة ما أجازنيه .

وشيخنا أبو البركات الآن بالحياة ، ذُكر لي أنَّه قاضٍ بمدينة المَرِيَّةِ – حرسها الله تعالى – وكان قد تولى قبلها قضاء الجماعة بغِرْنَاطَةَ ، ثم إنه عزل عنها لمعارضته السلطان في قضايا اقتضت عزله .

ويعرض – أيضًا – لـ « حَجَا » أن تكون بمعنى : حَفِظَ ، فتقول : « أَحْجُ وصيَّتي » أي : احفظها ، ولا أذكر على ذلك شاهدًا .

ويعرض لها أيضًا أن تكون بمعنى « أَقَامَ » ، تقول : « حَجَوْتُ بالمكانِ » ، بمعنى أَقَمْتُ فيه ، ومنه قوله :[61]

أَحْجُ بِرَبْعِ الظَّاعِنِينَ زَمَنًا   وَلْتَكُ مِمَّا بِالرُّبُوعِ قَطَنَا

أنشده بعض أهل البيان في الإطلاق عقب التقييد اتكالاً على فهم المعنى ، قال : وأيضًا فإن المراد ربع مخصوص ، وإلا فإن الربوع من حيث هي إنما تتخذ للإقامة ، والظاهر أنه للعرب .

ويعرض لـ « دَرَى » أن تكون بمعنى : خَتَلَ ، تقول : « دَرَيْتُ الصَّيد » ، أي : خَتَلْتُه له ، ولا أذكر على ذلك شاهدًا .

* * *

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفْعُولِ

الحذف – في اصطلاح النحويين – يكون على نوعين : اختصارًا واقتصارًا . والاختصار

٦٠ – ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٧٥ في كتاب الإيمان ، باب الشفاعة .

٦١ – لم أقف على القائل .

- عندهم - هو الحذف للدليل . والاقتصار الحذف بغير دليل . ووجه هذا الاصطلاح ظاهر؛ لأن الاختصار من حيث هو مقتض لتمام المعنى ، إلا أنه نزل منه ما تقع عنه الغنية. وأما الاقتصار فإنه من حيث هو مقتض تركًا لم تغن عن المتروك فيه ما لم يترك ، فيجوز عند جمهور النحويين في هذا الباب حذف المفعولين - معًا - اختصارًا واقتصارًا ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصارًا ولا اقتصارًا . وما كان ظاهره حذف أحدهما حمل على تأويل ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [٦٢] على قراءة من قرأ بالياء ، فقيل : إنه على حد قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [٦٣] ، أعني أن يكون التفاتًا من الحضور إلى الغيبة ، وقد عد بعض أهل البيان من أنواع الالتفاتات [٦٤] التفات التعاقب ، واستشهد عليه بالآية الكريمة ، وذكر - أيضًا - على ذلك شواهد . وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود .

٧٢/أ وقيل : إن الضمير / عائد على ما يفهم من سياق الكلام ، وأن التقدير : ولا يحسبن القوم ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه .

وقيل : إنه من باب ما وقعت فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ، فيقع له الإضمار ، كما يقع للمصدر في قولك : « مَنْ صَدَقَ كان خيرًا له ، ومَنْ كَذَبَ كان شَرًّا له » وذلك كثير . ومما وقع فيه الدلالة بالفعل على اسم الفاعل ، فتنزل بذلك منزلة المصدر قوله : [٦٥]

---

٦٢ - آية ١٨٠ من سورة آل عمران .
قرأ بها في هذه الآية جميع القراء إلا حمزة وخلفاً فقرآ بـ«التاء» ، وهناك تفصيل في قراءة هـذه الكلمـة « يحسبن » ينظر تفصيلها في السبعة ٢١٩ - ٢٢٠ ، والمبسوط ١٧١ ، والتذكرة ٣٦٥/٢ - ٣٦٧ ، والكشف ٣٦٦/١ ، والنشر ٢٤٤/٢ .

٦٣ - آية ٢٢ من سورة يونس .

٦٤ - ينظر مصادر المسألة في ص ٣

٦٥ - لسوار بن المضرب .
وهو في معاني القرآن ٢٣٢/١ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٢ ، والتصريح ٢٧٢/١ ، والأشموني ٤٥/٢ .

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إِخَالُكَ رَاضِيَا

التقدير : مرض ، ويكون التقدير – على هذا الوجه – : ولا يحسبنّ حاسبٌ الذين . وقيل : إن الفاعل محذوف ، وذلك إنما يكون على قواعد الكوفيين ، حيث يجيزون حذف الفاعل .

وأما قول عنترة :[٦٦]

ولقد نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

فإن « غيره » [نعت[٦٧]] للمصدر المحذوف ، والتقدير : فلا تظني ظنًّا غيره .

وقد ذهب المصنف[٦٨] إلى جواز حذف أحد المفعولين اختصاراً ، أي : إذا كان هناك دليل ، واستشهد له بالآية الكريمة ، وبالبيت . وقد قدمنا التأويل في الآية الكريمة وفي البيت. ومما ضُعّفَ به ما اختاره المصنف وقوع الفصل محذوفًا فيه – على زعمه – أحد ركنيه ، وهو حذف لم يثبت عن العرب ، وكون الطلب في الفعل لهذين المفعولين على جهة واحدة ، فصار المفعولان كالمفعول الواحد ، والمفعول الواحد لا يجوز حذف بعضه وإبقاء بعضه ، وهذا يفارق خبر كان ، فإن طلب الفعل للجزأين ليس على جهة واحدة .

وقد وقع للمصنف في هذا الفصل المخالفة للنحويين في حكمين :

أحدهما : اشتراط الدلالة في حذف المفعولين ، ومنع الاقتصار على الفعل .

والآخر : جواز حذف أحدهما للدليل .

ومما وقع فيه حذف المفعولين معًا اقتصاراً ، قولهم : « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » .

***

وَكَـ «تَظُنُّ» اجْعَلْ « تَقُولُ » إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

---

٦٦ – في ديوانه ١٩١ .

وهو في الاشتقاق ٣٨ ، والخصائص ٢/٢١٦ ، والمقرب ١/١١٧ ، وشرح التسهيل ٢/٧٣ ، وابن عقيل ٢/٥٦ ، والتصريح ١/٢٦٠ ، والهمع ١/١٥٢ ، والأشموني ٢/٣٥ .

٦٧ – في النسختين : « نعتًا » .

٦٨ – ينظر شرح التسهيل ٢/٧٢ – ٧٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٥٢ .

وَأُجْرِيَ ٱلْقَوْلُ كَـ « ظَنٍّ » مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

الأصل في القول أن تحكى به الجمل ، فتقول : « قال زيد عمرو منطلق » ، وإن وقعت «إن » هنا كسرت ، فتقول : « قال زيد : إن عمراً منطلق » ، وقد يجري مجرى الظن بلا شرط عند « بني سليم » ، كما قال ، فتقول على لغتهم : « قال زيد عمراً منطلقاً » و« قل ذا مشفقاً » في كلام المصنف ، ومما جاء في ذلك قوله :[69]

قد جَرَتِ الرِّيحُ أَيَامِنِينَا قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا
هٰذَا لَعَمْرُ اللّٰهِ إِسْرَائِينَا

وأما غير « بني سليم » فإنهم إنما يجرون القول مجرى الظن بشروط أربعة : أن يكون مضارعًا ، بتاء الخطاب ، تقدمته أداة الاستفهام ، لم يفصل بينه وبين معموله بشيء .

ويغتفر في الفصل / بين أداة الاستفهام والفعل ، بالظرف والمجرور ، وأحد ٧٢/ب المعمولين ، وفي الفصل بين الفعل والمفعولين بالظرف والمجرور ، فتقول في الأول : « أفي الدار تقول زيداً منطلقًا ؟ » و« أعندك تقول زيداً جالسًا ؟ » و« أزيداً تقول منطلقًا ؟ » و «أمنطلقًا تقول زيداً ؟ » ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :[70]

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟

وفي الثاني : « أتقول في الدار عمراً منطلقًا ؟ » و« أتقول عندك عمراً جالسًا ؟ » .

وأكثر النحويين على أن الفصل بين الاستفهام والفعل ، وبين الفعل والمفعولين موقوف على السماع ، لا يقال منه إلا ما قالت العرب . وظاهر قول المصنف أنه يجوز الفصل بين الاستفهام والفعل بالمعمولين . وقد نص أبو علي على منعه ، وحكى أن بعض النحويين يمنع الفصل بالمبتدأ ، ولا يجيزه إلا بالخبر وقوفًا مع المسموع واقتصاراً عليه ،

---

٦٩ - سبق تخريجه في ص ٣ ، هامش ٣ .

٧٠ - نسب أهل العلم البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٣٩/٣ ، ولعله سهو من المؤلف .
وهو منسوب للكميت في الكتاب ١٢٣/١ ، وابن السيرافي ١٣٢/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، والتصريح ٢٦٣/١ ، والخزانة ١٨٣/٩ - ١٨٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٩٦/٢ .

وأيضاً فإن الخبر من حيث هو طالب للتأخير عن المخبر عنه ، ومراده بالخبر المفعول الثاني، والمبتدأ المفعول الأول ، والواقع في قول عمر بن أبي ربيعة الفصل من معمول الثاني .

وإذا تجمعت هذه الشروط فإنه يجوز الإجراء عند اجتماعها للقول مجرى الظن ، كما في قوله :[٧١]

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا؟ يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ويجوز أن لا يجري وإن اجتمعت الشروط ، كما في قوله :[٧٢]

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ : الدَّارُ تَجْمَعُنَا ؟

وقد وقع في البيتين الجزء الثاني جملة ، لكن يستدل بنصب « القُلُصَ » على أن « يُدْنِينَ » في موضع نصب ، وبرفع « الدَّارُ » على أن « تَجْمَعُنَا » في موضع رفع .

٧١ - لهدبة بن خشرم العذري في ديوانه ١٣٠ .

وهو في الشعر والشعراء ٦٩١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، واللسان « قول » ٥٧٥/١١ ، وتخليص الشواهد ٤٥٦ ، وابن عقيل ٥٩/٢ ، والهمع ١٥٧/١ ، والأشموني ٣٦/٢ .

٧٢ - لابن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣٤ .

وهو في الكتاب ١٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وابن السيرافي ١٧٩/١ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، ٨٠ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والتصريح ٢٦٢/١ .

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَى ثَلَاثَةٍ « رَأَى وَعَلِمَا » عَدَّوْا ، إِذَا صَارَا « أَرَى وَأَعْلَمَا »
وَمَا لِمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ» مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

« رأى » العلمية و« علم » إذا دخل على كل واحد منهما الهمزة ، فإنهما يتعديان بها إلى ثلاثة مفعولات ، قضاء لحق النقل ؛ لأن الهمزة من حيث هي إذا كانت للنقل أكسبت ما نقلته منصوبًا واختلف في معنى هذا النقل ، فقيل : بعموم مدلول اللفظ ، أي : النقل من حالة إلى حالة ، فعلى هذا لا يختص بالنقل فعل من فعل .

وقيل : بل مدلول النقل خاص ، والمراد به : نقل من غير المتعدي إلى المتعدي ، فعلى هذا تسمية ما دخلت عليه من المتعدي منقولاً إنما هو بالحمل على غير المتعدي .

وجمهور النحويين على أن هذا النوع من النقل إنما خاص بهذين الفعلين ، أعني « رأى وعلم » . وذهب الأخفش[1] إلى قياس ذلك في باقي الأفعال ، مما يدخل على المبتدأ والخبر وينصبهما مفعولين ، كـ« ظن ، وحسب ، وخال » ، فتقول في « علم » إذا دخلت عليه الهمزة « أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا » وفي « رأى » إذا دخلت عليه الهمزة « أريت عمراً أخاك منطلقًا » .

وذهب بعضهم إلى التزام التصحيح في « رأى » العلمية إذا دخلت / عليها الهمزة ٧٣/أ فالتزم أن تقول : « أَرْأَى زيد عمرًا أخاك منطلقًا » بالقياس على « مرئي » ، والجامع بينهما التكثير ، قال أبو علي : وهذا قول لا يعضده نظر ولا سماع ، بل السماع بخلافه .

---

١ – ينظر رأيه في التبصرة والتذكرة ١٢٠/١ ، والمفصل ٢٥٧ ، وابن يعيش ٦٥/٧ – ٦٦ ، وشرح التسهيل ٩٩/٢ – ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢٧٤/٢ – ٢٧٥ ، ومنهج السالك ٩٩ .

وأبو عثمان يرده ، فقال : « ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ، ولم يجز : « أظننت زيدًا عمرًا منطلقًا » . ينظر الإيضاح ٢٠٢ .

وما يكون لمفعولي « علم » من الإلغاء والتعليق والحذف والإثبات ، يكون للثاني والثالث من هذه المفعولات، وأما المفعول الأول ، فإنه الفاعل في «علم» صار بالنقل مفعولاً، كما يكون الفاعل في «قام زيد» مفعولاً، إذا قلت : «أقمت زيداً» ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني جملة اسمية، وفعلية ، وظرفًا، ومجروراً. وإلى جميع هذا الإشارة بقوله « مطلقًا... البيت»

***

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا «هَمْزٍ» فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ «كَسَا» فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

هذا أيضًا قضاء لحق النقل ، فإن الهمزة - كما قدمنا - إذا دخلت على فعل للنقل أكسبته منصوبًا ، فإن دخلت على ما ينصب مفعولاً واحداً نصب بها اثنين ، كما إذا قلت : « تبعت زيداً » و« أتبعت زيداً عمراً » و« كسب زيد المال » و« أكسبته تجارته المال » ، قال[٢]:

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَ لَا يُدْعَى لِأَبْ

فإذا كانت « رأى » بمعنى : أبصر ، و« علم » بمعنى : عرف ، فإنهما ينصبان مفعولاً واحداً ، فإذا أدخلت عليهما الهمزة نصب كل واحد منهما مفعولين ، ويكون الأول منهما مغايراً للثاني ، فتقول : « أريت زيداً عمراً » أي : أبصرته إياه ، وإلى هذا الإشارة بقوله: « والثالث منهما كثاني اثني كسا ..... البيت » . ويمتنع فيه أن يكون جملة ، أو ظرفًا ، أو مجروراً ؛ لأن ذلك كله ممتنع في ثاني اثني « كسا » . والضمير في قوله : « وإن تعديا» عائد على « رأى ، وعلم » .

***

وَ كَـ « أَرَى » السَّابِقِ « نَبَّا ، أَخْبَرَا ، حَدَّثَ ، أَنْبَأَ » كَذَاكَ « خَبَّرَا »

القياس في « نبأ ، و أنبأ ، وأخبر، وخبر، وحدث » أن يتعدى كل واحد منها إلى مفعولين:

---

٢ - لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٢ .

وهو في التصريح ١/٣٩٢ ، والأشموني ٢/١٨٩ .

أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر ، فتقول : « أنبأت زيداً بهذا الخبر » ، ويجوز حذف حرف الجر ، فيتعدى إذ ذاك إلى مفعولين ، فتقول : « أنبـأت زيداً هذا الخبر » ، لكن لما كان معنى كل واحد منهما بمعنى « أعلم » عُدِّيَ تَعَدِّيه في بعض حالاته، وإلا فإن المتعدي إلى ثلاثة حقُّهُ أَنْ يكون قد دخلت عليه همزة النقل ، أو يكون قبلها متعدياً إلى اثنين ، وذلك إنما يكون في « رأى ، وعلم » ، وما جَوَّزَ الأخفش من « أظن ، وأحسب » .

ولمَّا كان التعدِّي في هذه الأفعال ليس لمعنى في أنفسها ، إنما هو بالحمل على الفعلين المتقدمين للاتفاق في المعنى – كما قدمنا – لم يسمع عن العرب نصب الثلاثة فيما زعم النحويون ، إنما جاء الفعل فيها مبنياً للمفعول ، فيقع النصب في اثنين فقط ، ومن

٧٣/ب شواهد ذلك في « نبأ » / [٣] :

وَنُبِّئْتُ لَيْلى بالعراقِ مَرِيضَةً ... فَمَا لَكَ تَجْفُوهَا وأنتَ صَدِيقُ
شَفَى اللَّهُ مَرْضَى بالعِراقِ فإنَّني ... على كُلِّ شَاكٍ بالعِرَاقِ شَفِيقُ

وقوله [٤] :

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَارِزًا رَأْسَهُ ... في سِنَةٍ يُوعِدُ أَخْوالَهُ
وَتِلْكَ منه غيرُ مَأْمُونَةٍ ... أنْ يفعلَ الشَّيءَ إذا قَالَهُ

ومن شواهد ذلك في « أنبأ » [٥] :

وأُنْبِئْتُ ليلى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إليَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وقوله [٦] :

أُنْبِئْتُ أَنَّ بَنِي المُغِيرَةِ كُلَّهُمْ ... جَزِعُوا لِفَقْدِ أَبِي الْحَكِيمِ وجَدَّعُوا

---

٣ – لمجنون ليلى في ديوانه ١٦٣ ، وفيه (يقولون) بدل (ونبئت) .

٤ – لم أقف على القائل .

٥ – نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، كما نسب لابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، ونسب لإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، كما نسب للصمة القشيري في ديوانه ١١٣ .
وهو في شرح التسهيل ١١٤/٤ ، ورصف المباني ٤٧٢ ، والجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والتصريح ٤١/٢ ، والهمع ٦٧/٢ ، والأشموني ٢٥٩/٢ وفيها (ونبئت) بدل (وأنبئت).

٦ – لم أقف على القائل .

ومن شواهد ذلك في « أخبر »[7]:

مَا ذَا يَضُرُّكِ إِنْ أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا ... وغاب بَعْلُكِ يومًا أَنْ تَعُودِينِي
فَتَأْخُذِي نُقْطَةً في الْقَعْبِ بَارِدَةً ... فَتَغْمِسِي فَاكِ فيها ثُمَّ تَسْقِينِي

وقوله[8]:

فَمَنْ أُخْبِرتَ أَنَّ له علينا ... يدًا إِنْ قال ذُو فَضْلٍ مَنَحْتُ

ومن شواهد ذلك في « خَبَّر »[9]:

وَقَدْ خُبِّرْتُ أَنَّ أبا طَرِيفٍ ... أَتَى لِلْحَادِثِ الصَّعْبِ الْفَظِيعِ

وقوله[10]:

خُبِّرْتُ أَنَّ الْحَارِثَ بنَ هِشَامِهِمْ ... لَا يَسْتَمِيلُ بِمَنْ يَمِيلُ فَيُسْتَبَى

ومن شواهد ذلك في « حدث » ، قوله[11]:

إِنْ نَبَشْتُمْ ما بين مِلْحَةَ فَالصَّا ... قِبِ فيه الأَمْوَاتُ والأَحْيَاءُ
أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ علينا الْوَلَاءُ

وقوله[12]:

وَقَدْ حُدِّثْتُ أَنَّ بَنِي زُبَيْدٍ ... يُرِيدُونَ الْمُغَارَ على تَمِيمٍ

---

٧ – نسبا لرجل من بني كلاب في الحماسة البصرية ٢/١٥٩ – ١٦٠ .
والبيت الأول هو محل الشاهد ، وهو في شرح التسهيل ٢/١٠١ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، وابن عقيل ٢/٦٩ ، والهمع ١/١٥٩ ، والتصريح ١/٢٦٥ ، والأشموني ٢/٤١ .

٨ – لم أقف على القائل .

٩ – لم أقف على القائل ، والقافية فيه « الفضيع » وما أثبته الصواب .

١٠ – لم أقف على القائل .

١١ – للحارث بن حلزة اليشكري في ديوانه ٢٧ ، من معلقته .
والشاهد في الثاني ، وهو في المفصل ٢٥٨ ، وابن يعيش ٧/٦٥ ، وشرح التسهيل ٢/١٠١ ، وابن الناظم ٢١٧ ، وتذكرة النحاة ٦٨٦ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، والتصريح ١/٢٦٥ ، والهمع ١/١٥٩ ، والأشموني ٢/٤١ .

١٢ – لم أقف على القائل .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى – مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا – فرع اللغويات

قام الطالب بالتصويبات التي أوصت بها لجنة المناقشة.
أ.د. أحمد محمد الخراط
أ.د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

شرح ألفية ابن مالك

للشيخ الإمام العالم الفاضل البارع المحقق

سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ
اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي ،٧٧١هـ،

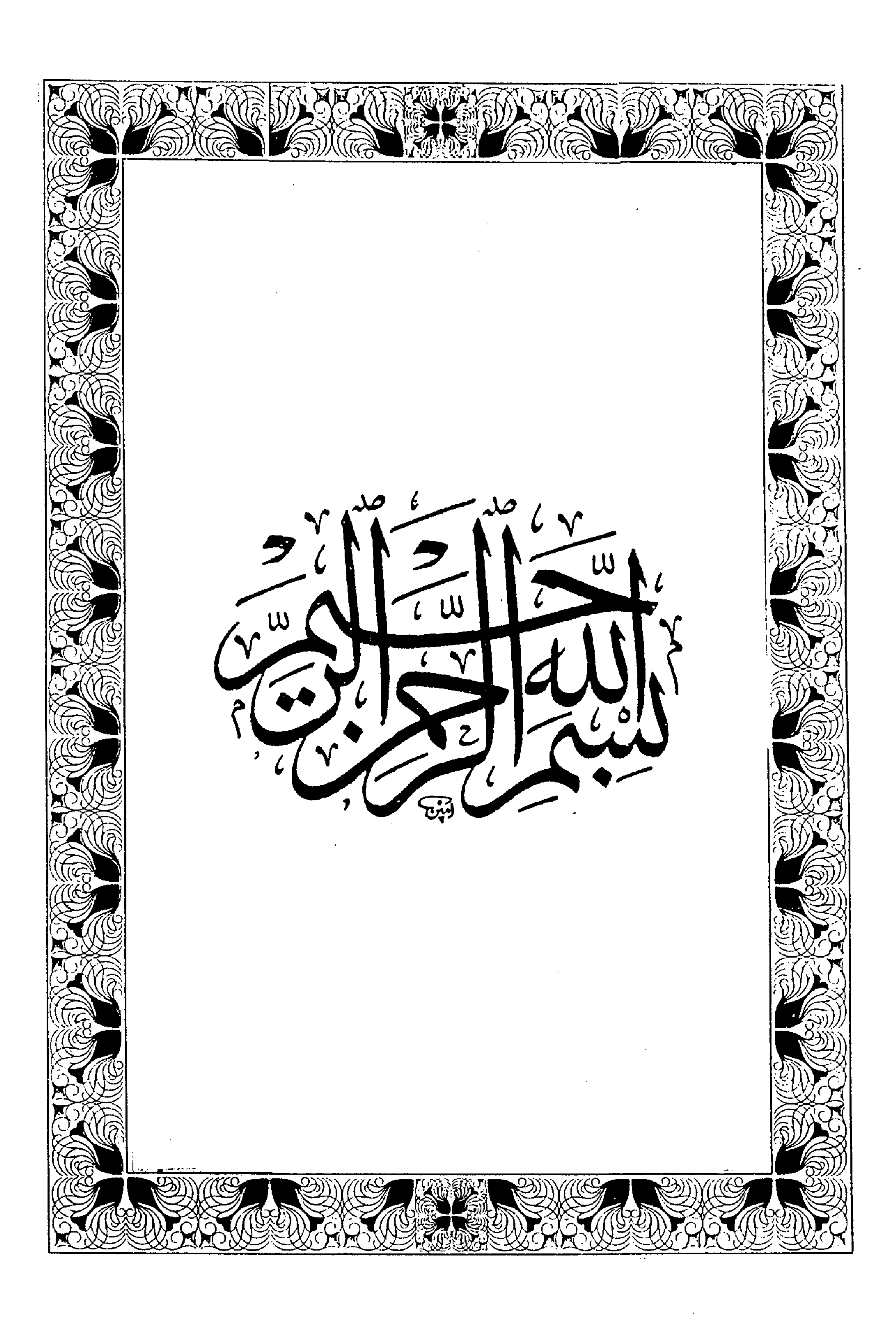
رسالة مقدمة لنيل درجة « الدكتوراه »
في اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف

تحقيق ودراسة
أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي

إشراف
الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية

الجزء الثاني

العام الجامعي
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

اَلْــفَــاعِــــلُ

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ « أَتَى زَيْدٌ، مُنِيراً وَجْهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى»

الفاعل قد يكون رافعه [فعلاً متصرفاً]*، كما إذا قلت : « قام زيدٌ » وكما في قولــــه: « أتى زيد » وقد يكون رافعه فعلاً غير متصرف، كما إذا قلت : « نعم الرجل »، وكما في قوله : « نعم الفتى » وقد يكون رافعه اسماً في معنى الفعل، كما إذا قلــــت : « زيدٌ قائمٌ غلامُه » وكما في قوله : « منيراً وجهُهُ » وهو أحد المرفوعين.

وأما المرفوع الآخر فهو مرفوع الفعل، وهو قسم واحد باعتبار رافعه ، وقسمان باعتبار تنوع الرافع إلى المتصرف وغير المتصرف كما قدمنا، فجعله المصنف قسماً واحداً باعتبار أنّ رافعه فعل، ثم نبّه على تنوع الرافع فذكر القسمين معاً ، أعني المتصرف وغير المتصرف، فالمتصرف «أتى زيد » كما قدمنا، وغير المتصرف « نعم الفتى » كما قدمنا أيضا، وقد جاء بالقسيم من تبعات قسيمه وهو عيبٌ عند قصد الامتياز والانحياز، لاسيما قد ذكر ما هو أقرب منه وهو الفعل غير المتصرف الجنسية، لكن النظم يتسامح فيه مالا يتسامح في غيره ، على أن بعض أهل البيان أنه إن كان غير ملاق لمتبوعه في المعنى المقتضي للتسمية فإنه يجوز من غيره، وإلا تارة لايلاقى الإتيان في المعنى المقتضي للتسمية.

❋ ❋ ❋

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِـــلٌ فَإِنْ ظَهَرْ** فَهْـوَ ، وَ إِلَّا فَـضَمِيــرٌ اسْتَتَرْ

هذه المسألة الخلاف فيها (*) / معروف بين البصريين والكوفيين ، وقد احتج لكل طائفة بحجج تقريرها حيث تكون هي المقصودة. ٧٤/أ

والحاصل أنّ الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل قياساً على المفعول ، والبصريون يمنعون من ذلك. وينبني على ذلك التفريغ وعدمه في قولك : « زيدٌ قَامَ » ، والمطابقة وعدمها في قولك : « الزيدانِ قَامَا» وتهيؤ المتقدم للعوامل وعدم تهيئه، وكون ذلك جملة

---

* في الأصل : فعل متصرف .

(*) كلمة (فيها) تكملة من « ب » .

** البيت في « أ » : وبعد فاعل فعل ...

واحدة ذات وجـه واحدٍ أو جـملة ذات وجـهين إلى غير ذلك من التفـاريع التي تتبنى على المذهبين.

فإذا قلت : « قـام زيد » فـ« زيد » هو الفاعل ولا إشكال ، وإذا قلت : « زيد قام » فعند الكوفيين أن « زيداً » في حالة التقدم حكمه حكمه في حـالة التأخر، وعند البصريين أن الفاعل مستتر، وإلى ذلك الإشـارة بقوله : « وبعد فعل فـاعل فإن ظهر فهـو » أي : فهو الفاعل، « وإلا فضـمير استتر » أي : وإلا فالفاعل ضـمير مستتر، ومما استشـهد به الكوفيون قوله :(١)

لمن زُحلوقـــةٌ زُلٌّ   بها العينانِ تنهلُّ
يُنادى الآخِرَ الأَلُّ   أَلَا حُلُّوا ألا حُلُّوا

قـالوا:فإنه لو كان « العينان » مبتدأ لقال : « تنهلان » كما تقول :« الزيدان يقـومان ».
وأجيب أنه مما وقع فيه حكم المتلازمين واحدا ؛ لأن أحدهمـا لاينفك عن الآخر وقد كثر ذلك في العينين، كما في قوله :(٢)

وكأنَّ في العينـــين حبَّ قَرنْفُلٍ   أو سُنبلًا كُحِلَتْ بــــه فانهلَّتِ

وكما في قوله :(٣)

وعـــــينٌ لهــــا حَدْرةٌ بَدْرةٌ   [و] شُقَّتْ مَاقِيهِمَــــا من أُخُــرْ

والأول مما جرت فيه أحكام المفرد على المثنى، والثاني مما جرت فيه أحكام المثنى على المفرد، وقد جاء في غيرها، وعلى ذلك حمل بعضهم قوله:(٤)

لله إنّـــي مُسَوَّدٌ من ســادةٍ   أعني ابنُ فاطمةَ المُعَمَّ المُخَوّلا

---

(١) لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٣ .
وهما في الأمالي ٦٦/١، واللسان « ألل » ٢٦/١١، والأول في المحتسب ١٨٠/٢،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١.

(٢) لسُلْمِيِّ بن ربيعة الضبي في نوادر أبي زيد ١٢١، كما نسب لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦١.
وهو في أمالي القالي ١١١/١، والصاحبي ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١، وشرح التسهيل ١٠٩/١، وتذكرة النحاة ٣٥٨، والخزانة ٥٥٣/٧ – ٥٥٥.

(٣) لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦ وما بين المعقوفين تكملة لإقامة الوزن .

(٤) تنظر الأبيات في السيرة النبوية لابن هشام ١٥١/٢ .

سبقتْ يداك له بعاجلِ طَعْنـةٍ تركت طُليحةَ لليديــن مُجَدَّلا
وشددتَ شدةَ باسلٍ فكَشَفْتَهُمْ بالجَرّ إذ يَهْوُونَ أَخْـوَلَ أَخْوَلا

أخذ ذلك على أن الضمير في « تركت » عائد « لليدين » .

وأظن الأبيات للحارث بن الصمة الأنصاري (رضي الله عنه) قالها يوم أحد لما قتل عليّ (رضى الله عنه) طلحة بن أبي طلحة ، أحد بني عبد الدار بن قصي ، كان صَاحِبَ لواء المشركين(٥) ويتعين لذلك قوله(٦) :

إنَّ يديْ عمروٍ كفتني شرّاً وكشَّفتْ عني أذى وضُرّا
وأكْسبتني نَائِلاً وَوَقْرا

وقد جاء فيما يكون تلازمهما عارضاً، وعلى ذلك حمل قول جحدر اللص(٧) :

نظرتُ وناقتايَ على تَعَادٍ مُطَاوعِتا الأَزِمَّةِ تُرْحَلان
إلى ناريهما وهما بعيـد تُشُوقان المحِبَّ وتُوقَدانِ

❋ ❋ ❋

وَجَرِّدِ الْفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْنِــــدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ، كَـ « فَازَ الشُّهَدَا »
وَقَـدْ يُقَالُ : « سَعِدَا وَسَعِـدُوا » وَالْفِعْـلُ لِلظَّاهِـرِ بَعْـدُ مُسْنَـدُ

الفعل إذا تقدم على الأسماء أفرد مطلقا سواءا أكان / بعده مفرد، كقولك : « قام زيد » ٧٤/ب أو مثنى، كقولك : «قام الزيدان » أو جمعاً، كقولك : « قام الزيدون » و « قام إخوتـك » وإن تأخر الفعل عن الاسم طابقه بضميره، كما إذا قلت : « زيد قائم » و « الزيدان قاما » و «الزيدون قاموا » ولا يطابقه مع التقديم إلا على لغة، وقد اختلف الناقلون لها في كونها ضعيفة أو غير ضعيفة، ومن قال بضعفها أخرج عنها: « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » (٨) وجعل الضمير في « يتعاقبون » عائدا على ما يفهم من سياق

(٥) ينظر السيرة النبوية لابن هشام ١٢٧/٢ .
(٦) لم أقف على القائل .
(٧) هما في أمالي القالي ٣٣٣/١ .
(٨) هذا طرف من حديث أخرجه الشيخان من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، فأخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٣٣/٢، ح ٥٥٥، في كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر.
كما أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ١٣٣/٥ ، في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما . كما رواه مالك في الموطأ ١٧٠/١ ، ح ٨٢ .

الكلام، أو جعله يعود على ما بعده لكونه بدلا ، والبـــدل يعود على ما بعده لفظاً ورتبـة، كـ « هو » في باب نعم وبئس، وباب الإعمـال، ومن ذهب إلى هذا أعني أن الضـميـر في البدل يعود على ما بعده أبو الحسن بن عصفور(٩)

أو جعل « يتعاقبون » خبر مبتدأ مضمر اكتفى عنه بتفصيله، والتقدير على هذا : الملائكة يتـعاقبون فيكم، مـلائكة بالليل وملائكة بالنهار، فعلى هذا العائد عليه الضمير ملفوظ به في التقدير، بخلاف ما إذا عاد على ما يفهم من سياق الكلام، فإن الذي يعود عليه لايكون ملفوظاً به في التقدير، وممن ذهب إلى هذا المحمل الشريف المراكشي شارح الجزولية(١٠)

ومن قال بقوتها جعل « يتعاقبون » منها، أعني من تلك اللغة التي يلحق فيها الفعل علامة التثنية والجمعين، وهو اختيار المصنف(١١)، وأكثر النحويين على أن هذه اللغـة ضعيفة وهي التي يعبر عنها بلغة « أكلوني البَراغِيثُ »، فقد صرح سيبويه بأنَّها رديئة(١٢)، فيتعين حمل الحديث على ماقدمناه، أو ما أشبهه مما يخرجه عن هذه اللغة، ومما جاء عليها والفعل مثنى قوله(١٣):

قاما شقيَّـانِ فقلتُ قُومـا ... لقيتُمـا مخذلـةً وشُومـا
تركتُمـا طريقَها القَويمـا ... دُوما على هذا الضَّلالِ دُوما
سَتَصْلَيان ويُكُما جحيمـا ... وتَعْدمان الفوزَ والنَّعيمـا

وجاء والمثنى منفصل عن التثنية إلى العطف، قوله(١٤):

---

(٩) ينظر شرح الجمل ٣٨٠/١ ، والمقرب ٢٤٢/١ .

(١٠) ....

(١١) ينظر شرح التسهيل ١١٦/٢ – ١١٧ ، قال ابن مالك في الرد على من ضعفها : « ... ... ، لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين ، فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره ».

(١٢) سيبويه لم يقل برداءتها، وإنما قال : « وهي قليلة » . ينظر الكتاب ٤٠/٢ ، ٤١ .

(١٣) لم أقف على القائل .

(١٤) لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٩٦، وهو في أمالي ابن الشجري ١٩٩/١ ، وشرح التسهيل ١١٦/٢ ، والجنى الداني ١٧٥، وتخليص الشواهد ٤٧٣، وابن عقيل ٨١/٢، والتصريح ٢٧٧/١ ، والهمع ١٦٠/١، والأشموني ٤٧/٢ .

تولَّى قِتالَ المارِقِينَ بنفسه وقد أسلماه مُبْعدٌ وحَميمُ

وجاء والفاعل جمع الإناث حقيقة قوله(١٥):

رَأَيْنَ الغَواني الشَّيبَ لاحَ بِمفْرَقِي فأَعْرَضْنَ عنّي بالخُدودِ النَّواضِرِ

وجاء و جمع الإناث غير حقيقة، قوله وأظنه الفرزدق(١٦):

ولكنْ دِيَافِـــيٌّ أبــــوه وأمُّـــهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أَقَارِبُهْ

و « أكلوني البراغيث » مسموع(١٧)، ويحتمل في أماكن أن يكون خبراً أعني الفعل المصحوب بالواو أو بالألف مقدماً من تأخير، وما بعده مبتدأ مؤخر من تقديم، كما إذا قلت : « قاما غلاماك » و «قاموا إخوتك» ويجوز في هذا تقديم الخبر، لأنه لايلبس بالفاعل لأنه أعني الفعل الذي وقع خبراً مستند إلى الضمير لا إلى المبتدأ،و إلى هذا / الإشارة ٧٥/أ بقوله : « وقد يقال سعدا » يعني فيما وقع فيه الفاعل مثنى، « وسعدوا » يعني فيما وقع فيه الفاعل مجموعاً، فتقول : « سعدا رجلان » و « سعدوا رجال » والفعل في الوجهين مسند إلى الظاهر وهو « رجلان » في الأول، و« رجال » في الثاني، لا إلى الألف في « سعدا » ولا إلى الواو في « سعدوا » .

***

وَيَرْفَــعُ الْفَـــاعِـلَ فِـعْـلٌ أُضْـمِـــرَا
كَـمِــثْـلِ «زَيدٌ» فِـي جَـوَابِ «مَـنْ قَـرَا ؟»

يجوز أن يحذف الفعل ويبقى الفاعل ، والحذف على وجهين :

أحدهما : أن يكون على جهة الجواز وذلك إذا دل عليه قرينة، فإنك إذ ذاك يجوز لك أن

---

(١٥) لابن أبي ربيعة في ديوانه ٢١١ ، كما نسب لغيره.
وهو في الفاضل ٧٧ ، و الوحشيات ٢٩٠، وشرح التسهيل ١١٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٧٤ ، وشرح شذور الذهب ١٧٩، وابن عقيل ٨٣/٢، والأشموني ٤٧/٢ .

(١٦) في ديوانه ٥٨/١ .
وهو في الكتاب ٤٠/٢ ، والاشتقاق ٢٤٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١ ، وابن يعيش ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، والجنى الداني ١٥٠، والهمع ١٦٠/١ .

(١٧) ينظر الكتاب ٤١/٢ ، ومجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ ، وقد نسبه إلى أبي عمرو الهذلي ، وهو من فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم أبو عبيدة وأبوزيد.

تعتمد على القرينة فتحذف، ويجوز لك أن لاتعتمد على القرينة لضعفها، ومما جاء على الأول قول(١٨):

قال لـي:مَنْ دَنَا فقلتُ:هَمَامٌ   ليس تَرْوى سيوفُهُ من نجيعِ

وعلى الثاني، قوله (١٩):

قال لي : مَنْ أتى فقلتُ : مُجيباً   قد أتـى مَعْبَدٌ ونجْلُ الْخَصِـيبِ

ومن ذلك قول المصنف : « زيد » في جواب « من قرأ ؟ » فإذا قال القائل : من قرأ ؟ قلت أنت في الجواب : « زيد » أي « قرأ زيد »، ويجوز أن لايحذف لضعف القرينة، فتقول : « قرأ زيد » ولايختص هذا النوع بالجواب بل يكون في غيره، كما في قولـه(٢٠):

أَسْقَى الإلَهُ هَضْباتِ الوَادِي   وَجَوْفَـه كُـلَّ مُلِـثٍّ غَـادِي
كُلَّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوادِ

ومنه قوله، وأظنه حسان (رضى الله عنه) :(٢١)

إذْ شَدَدْنا شَـدَّةً صَادِقةً   فَلَجَأْناكمْ إلى سَفْحِ الجَبَلْ
برجالٍ لستُمُ أمثالَهُـم   أَيَّدُوا جبريلَ نَصْراً فنَـزَلْ

أي : أيدهم جبريل، ومنه قراءة من قرأ ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾(٢٢)

---

(١٨) لم أقف على القائل.

(١٩) لم أقف على القائل.

(٢٠) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣.

وهي في الكتاب ٢٨٩/١ ، وابن السيرافي ٣٨٤/١ ، والمحتسب ١١٧/١ ، والخصائص ٤٢٥/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٧٧ ، والأشموني ٥٠/٢ .

(٢١) في ديوانه ٩٣ ، ٩٤ .

(٢٢) آية ٣٦ – ٣٧ من سورة النور.

وقراءة البناء للمجهول قرأ بها قارئ الشام وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش بفتح الباء مُجْهلَين، وباقي القراء قرءوا بكسر الباء للمعلوم.

ينظر السبعة ٤٥٦ ، والمبسوط ٣١٩ ، والتذكرة ٥٦٨/٢ – ٥٦٩ ، والتيسير ١٦٢ ، والإقناع ٧١٣/٢.

بجعل الفعل من بنية المفعول، وأما من قرأ « يسبح » على أن يكون الفعل مبنياً للفاعل فــإن « رجال » فاعل به، وأما قول الشاعر:[(٢٣)]

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

وقول الآخر :[(٢٤)]

لو كنتُ من مازنٍ لم تُستبحْ إبلي بنو اللَّقيطَةِ من ذُهْلِ بنِ شَيبانَا

فإنه ليس من هذا، أعني مما وقع فيه المضمر موافقاً للظاهر في المعنى، وإنما المضمر متعجب منه على تقدير : « أيبكيه ضارع لخصومة ؟ » و« أتستبيحها بنو اللقيطة ؟ » استفهام على جهة التعجب فيهما وهو أحد الأساليب [التي]* يأتي عليها الاستفهام، على هذا حمله بعض أهل البيان[(٢٥)] ، وادعى أن المعنى على هذا، ونقل أن بعضهم قدر : « أيتركه ضارع لخصومة ؟ » ونظره بقوله في المفعول :[(٢٦)]

وقالوا تركناه تَزَلْــزَلُ نفسُــهُ وقد أَسْنَدُوني أو كذا غيرَ سَاندِ

أي : أو تركوا بي كذا، قال فعلى هذا يكون التعجب أتم.

***

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَاضِــي إِذَا كَانَ لِأُنْثَىٰ، كَـ «أَبَتْ هِنْدُ ٱلْأَذَىٰ»

إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث في الجملة ، فإنه يلي الفعل علامة تأنيث ، كما إذا قلت : / « طلعت الشمس » ، و«قامت هند »، فالتاء التي تلحق الفعل علامة لتأنيث ٧٥/ب
الفاعل كأنه لما كان فرعاً لأن المؤنث من حيث هو فرع عن المذكر جاء بالتاء إعلاماً به،

---

* في الأصل : الذي .

(٢٣) البيت نسب لأكثر من شاعر، فقد نسب للبيد في ملحق ديوانه ٢٣٢ ، كما نسب للحارث بن نُهيك، ولنهشل بن حَرِّيّ في ديوانه ٨٨ (مقلون) ، ولضرار بن نهشل، وللحارث بن ضرار، وللمهلهل.
وهو في الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، والإيضاح ١١٥ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وابن يعيش ٨٠/١ ، وشرح التسهيل ١١٩/٢ .

(٢٤) لقريط بن أنيف العنبري في الحماسة ٥٧/١ ، وهو في مجالس ثعلب ٤٠٥ ، والخزانة ٣٣٢/٣.

(٢٥) ينظر خروج الاستفهام لمعان أخرى في مفتاح العلوم ٣١٤ ، والإشارات والتنبيهات ١١٠ ، ١١٣ ، وإيضاح القزويني ٢٣٤ ، والطراز ٢٩٠/٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٥٦ .

(٢٦) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٩١/١ .
وهو في اللسان « زلل » ٣٠٨/١١ .

لأنه على خلاف الأصل، لأن الأصل التذكير، ألا ترى أن « شيئا » و« موجوداً » ينطلق كل واحد منهما على المؤنث والمذكر، واللفظ فيهما مذكر فما دل عليه بالوضع كان أصلاً، وما دل عليه بالانضمام كان فرعاً، قالوا : وأيضا فإنه قد ثبت أن حواء خلقت من ضلع لآدم (عليه السلام)، فالفرعية في هذا ظاهرة، ويجري باقي المؤنث في الفرعية مجرى ما قالوا، ولذلك تزيد أضلاع المرأة على أضلاع الرجل ضلعاً، وقد جعل ذلك علماء الفرائض مما يعرف به الخنثى المشكل، قال بعض المتأخرين في علم الفرائض، وأظنه ابن فرقد، الذي حذا حذوه التلمساني في أرجوزته(٢٧) :

لأنَّ للنساءِ ضلعـاً واحـدهْ　　معلومةً على الرجال زائـده
إذ نُزِعتْ من آدمَ عند البَدِي　　لخلق حوَّاءَ وذا قَوْلُ النَّبِـيْ

وأما كون التاء لازمة أو غير لازمة، فإنه قد أشار إلى ذلك [بقوله](٢٨) :

وَإِنَّمَا تَلْـــزَمُ فِعْـــلَ مُضْمَـرِ　　مُتَّصِـلٍ، أَوْ مُفْهِـــمٍ ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ «اَلتَّاءِ» فِي　　نَحْوِ: «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»
وَالْحَـذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ «إِلَّا» فُضِّلَا　　كَـ « مَازَكَا إِلَّا فَتَـاةُ ابْنِ الْعَلَا »

تلزم هذه التاء فعلا لمضمر من المؤنث مطلقاً سواء كان حقيقياً، كقولك : « هند جاءت » أو غير حقيقي، كقولك : « الشمس طلعت »، والمراد بالحقيقي ماله فرج، وبغير الحقيقي ماليس له فرج ، والحر : هو الفرج، قالت امرأة من العرب(٢٩)

إنّ حِري حَزُوزٌ حَزابِيَهْ　　كوطأةِ الظَّبيةِ فوق الرَّابيهْ
قد جاء منه غِلْمةٌ ثمانيه　　وبقيتْ ثقبتُهُ كما هِيَـــهْ

وهو محذوف اللام وأصله : « حرح » ويرجع إليه في التصغير والجمع، قال(٣٠) :

(٢٧) ...
(٢٨) تكملة من « ب » استحسنتها.
(٢٩) لم أقف على القائل.
والحزوز : أي ما غلظ وصلب من الجلد مع إشراف قليل . والحزابية : الغليظ .
والرابية : كل ما ارتفع من الأرض .
(٣٠) لم أقف على القائل.
وهو في اللسان « حرح » ٤٣٢/٢ .

إنّي أقودُ جَمَلاً مِمْرَاحَا　　في قُبَّةٍ مُوقَرةٍ أَحْرَاحَا

إلا أنه قد سمع إسقاط التاء مع غير الحقيقي، كما في قوله(٣١) :

فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهـا　　ولا أرضَ أَبقلَ إِبْقَالَها

وفي قوله(٣٢) :

فإمّا تَرَيْنِـــي على لِمَّةٍ　　فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها

ويروى : وَلِي لِمَّةٌ.

فـ « فعل مضمر » : قدمنا أنه يلزم فيه التاء مطلقاً سواء كان المؤنث حقيقياً أو غير حقيقي، إذ أنه قد سمع التجريد كما قدمنا مع غير الحقيقي. وأما فعل الظاهر فإنه كان المؤنث غير حقيقيٍ لم يلزم التاء، بل يجوز إسقاطها جوازاً حسنا، فتقول : «طلع الشمس » دون قبح، إلا أنه إن وقع فصل ازداد ترك التاء حسنا، ومتى طال الفصل زاد الحذف حسنا، وإن كان حقيقياً فلا يجوز إسقاط التاء إلا على قلة، فتقول : « قامت هند » بدون « قام هند » إلا على قلة، قال سيبويه (رحمه الله تعالى) ومن كلامهم : « قَالَ فُلاَنَةُ »(٣٣) ، فإن وقع فصل / حسن إسقاط التاء، كما إذا قلت : « هجر زيداً دعدُ » ، ومتى كثر الفصل حسن إسقاط التاء، ومن الفصل القليل قول المصنف : « أتى القاضي بنت الواقف » وقد زعموا أن من المسموع : « حَضَرَ القَاضِيَ اليومَ ٱمْرَأَةٌ »(٣٤). ٧٦/أ

فإن كان الفصل بظرف أو مجرور متعلق بالفعل، كان الحذف ليس بالقوي، نص على ذلك أبو علي، وقد تكلم على قول الشاعر(٣٥).

---

(٣١) لعامر بن جُوَين الطائي.
وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، ومجاز القرآن ٦٧/٢ ، ومعاني القرآن ١٢٧/١ ، والأصول ٤١٣/٢، والخصائص ٤١١/٢، وابن يعيش ٩٤/٥ ، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافيه الشافيه ٥٩٦ .

(٣٢) للأعشى في ديوانه ٢٢١ .
وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، والأصول ٤١٣/٢ ، وابن السيرافي ٤٧٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٩/١ ، والإنصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، وأوضح المسالك ٣٥٥/١ ، والأشموني ١٧٥/١ .

(٣٣) الكتاب ٣٨/٢.

(٣٤) الكتاب ٣٨/٢.

(٣٥) لم يعرف قائله.
وهو في معاني القرآن ٣٠٨/٢ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، واللمع ٨١ ، وأمالي ابن الشجري ٤١٣/٢ ، والإنصاف ١٧٤، وابن يعيش ٩٣/٥ ، وشرح التسهيل ١١٢/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٨١ ، والأشموني ٥٢/٢ .

إنَّ امرأ غرَّه منكُـــنَّ واحدةٌ   بعدي وبعدَكِ في الدنيا لَمَغْرُورُ

وقد وجهه بعض أهل البيان بأنه لما وقع الخبر من لفظه كان الفعل في نية الإسقاط، إذ الخبر لايكون مؤكداً، فلما كان الفعل في نية الإسقاط بهذا الاعتبار، لم يتحمل التاء لعدم رسوخه، قال : ولابد من ذلك ؛ لأنك إن لم تجعله في نية الإسقاط، كان « مغرور » تأكيداً، ألا ترى أنه مفهوم من غيره، والخبر لايكون تأكيداً، وقد حمله بعضهم : على حذف الصفة لفهم المعنى، وإن التقدير : لمغرور جداً.

فإن كان الفصل بـ « إلا » حسُن الحذف وترجح على الإثبات، وإن كان الفصل قليلاً ؛ لأن قولك : « ما قام إلا زيد » في قوة « ما قام أحد إلا زيد »، فكان الفعل في قولك : « ما قام إلا هند » مسند إلى « أحد » وهذا إنما هو تفسير معنى، لأن « أحداً » هنالك مقدر، ولو كان هنالك « أحد » مقدر لجاز فيما بعد « إلا » النصب والبدل، هكذا قال أبو علي(٣٦). ويجوز إثبات التاء باختيار اللفظ، وعلى إسقاط التاء، قوله (تبارك وتعالى) ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾(٣٧). على من قرأ بالياء مبنياً للمفعول، والقراءة في السبعة، فهذا على من يقول « ما قام إلا هند » لأن المضارع تلحقه تاء التأنيث من أوله، فالذي يقول : «ما قام إلا هند » يقول في المضارع : « ما تقوم إلا هند، وقد قرئ خارجاً عن السبعة ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾(٣٨). بالتاء مضمومة والفعل مبني

---

(٣٦) سبق تخريجه في ص : ٢٨٠ ، هامش ١٥ .

(٣٧) آية ٢٥ من سورة الأحقاف.
وهذه القراءة منسوبة لعاصم وحمزة من السبعة، ويعقوب وخلف من العشرة ، وباقي القراء قرءوا بالبناء للمعلوم للفعل « تَرَىٰ » وبنصب نون « مَسَاكِنَهم ».
ينظر السبعة ٥٩٨ ، والمبسوط ٤٠٦ ، والتذكرة ٦٨٠/٢ ، والكشف ٢٧٤/٢ ، والتيسير ٢٠٠ ، والنشر ٣٧٣/٢.

(٣٨) نسبت هذه القراءة للحسن وأبي رجاء والجحدريّ وقتادةَ وعمرو بن ميمون وأبي عبدالرحمن السُّلَمي ومالك بن دينار والأعمش وابن أبي اسحاق.
كما نسبت لأبي بكر راوية عاصم، وكذلك رواها يونس عن أبي عمرو، وحماد بن زيد عن ابن كثير. وقَبَّحَها العلماء وضَعَّفُوها.
ينظر معاني القرآن للفراء ٥٥/٣ ، والشواذ ١٤٠، والمبسوط ٤٠٦ – ٤٠٧، والمحتسب ٢٦٥/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢٣٥/٢، والبحر المحيط ٦٥/٨ ، والإتحاف ٤٧٢/٢

للمفعول، وهذا على من يقول : « ما قامت إلا هند » فإن ذلك يقول في المضارع : « ما تقوم إلا هند »، وإلى هذا الإشارة بقوله : « الحذف مع فصل بإلا » إلى آخر البيت.

ويوجد في بعض النسخ « فُضّلا » على التضعيف، وفي بعضها « فضلا » والمعنى فيهما واحد، [إلا أن « فضلا »] غير مضاعف أمس بـ « العلا » وأيضا فإنه يكون في الحكم فيه مسنداً [لفظا وأصلا] إلى مستثيرالحكم، وهو الحذف، بخلاف « فُضّلا » فإنه لايكون الحكم [فيه مسنداً إلى مستثير] الحكم أصالة.

❃ ❃ ❃

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ [فِي شِعْرٍ] وَقَعْ

قد تقدمت الإشارة إلى هذا البيت، وأنه يجوز « قام هند » وأن سيبويه حكى أن من / ٧٦/ب كلامهم : « قَالَ فُلَانَةُ (٣٩) وأنشد بعض أهل البيان في حذف أحد المثلين المنفصلين(٤٠).

فسلمتُ والتَّسليمُ ليـــس يُسرُّها ... ولكنَّـه حـقٌ على كلِّ واجـبِ

فَردَّتْتحيـــاتٍ بكرهٍ وأَعْرضَـتْ ... كما ٱنْحاشَتِ الأفعى مَخَافَةَ ضَاربِ

وهذا إن ثبت كان في أنهى درجات الشذوذ، لأن الفعل فيه مسند إلى ضمير مؤنث حقيقي، والنحويون يصرحون بمنع « هند قام »، وقبل البيتين المتقدمين :

لُخْبِرَكَ الأنباءُ عن أمِّ مـنزل ... تضيَّفتُها بين العذيبِ فَرَاسِبِ

وبعدهما :

فلمَّا تنازعـنا الحديـثَ سألتُها ... مَنِ الحيُّ ؟ قالتْ : مَعْشَرٌ من مُحَاربِ

فهذا يدلك على أن المؤنث حقيقي، وأما مثل : « قال فلانة » ، فقد أنشد بعضهم(٤١).

قال رَقَاشِ لا تَبِنْ عن رَبْعِي ... يكفيك مِنِّي رُؤيَتِي وَسَمْعِي

أنشده على الإسراع إلى ذكر من يلذ بذكره اللسان ، وقال : حذف التاء إسراعاً إلى ذكر

---

(٣٩) سبق تخريجه في ص : ٣١٦ ، هامش ٣٢ .
(٤٠) للقطامي في ديوانه :
(٤١) لم أقف على القائل .

اسمها، كما حذف المبتدأ إسراعاً إلي ما يقع به عند المخاطب جدوى، كما في قوله(٤٢):

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليلٌ سهــرٌ دائـمٌ، وحــزنٌ طويلُ

حذف « أنا » إسراعا إلى ذكر « عليل »، وقد تقدم الاستشهاد على مثل : «الشمس طلـع ».

* * *

وَٱلتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِـــوَىٰ ٱلسَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ، كَ «ٱلتَّاءِ»مَعْ إِحْدَى «ٱللَّبِنْ»

الحذف من الفعل المسند إلى جمع غير جمع المذكر السالم، حكمها في الإثبات وعدم الإثبات حكمها مع المؤنث المجازي، فتقول : « قامت الرجال »، و « قام الرجال »، ومن شواهد « قام الرجال »، قوله (٤٣):

جاء جموعُ القوم في عرندسَهْ جمعٌ يَبِينُ في الّلقــاءِ أحْمُسَهْ

ومن شواهد « قامت الرجال » قوله(٤٤):

قد أقبلتْ أقيالُ لَخْمٍ تبتغِــي ثأرَ بَنِيهَا والخُطُـوبُ تَرْتَمِـي

وفيه شاهد على جعل الياء الساكنة روياً، وهي مسألة خلاف، والصحيح جوازها إذا لم تكن ضميراً .

و « قـام النســاء » و « قـامت النســاء » على حد : « قـامت الرجـال »، و « قـام الرجال »، لأن التأنيث إنما هو باعتبار الجماعة، والتذكير باعتبار الجمع، وكذلـك أيضـا « قامت الهندات » و « قام الهندات »، خلافاً لمن منع تجريد الفعل في « قامت الهندات ».

و من شواهد « قام النســاء » قوله أنشده سيبويه(٤٥):

أخالدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هندٍ فشَيَّبَنِي الخَوالدُ والهُنودُ

---

(٤٢) سبق تخريجه في ص : ١٨٧ ، هامش ٧٦ .

(٤٣) لم أقف على القائل.

(٤٤) لم أقف على القائل.

(٤٥) لجرير في ديوانه ٣١٨.

وهو في الكتاب ٣٩٨/٣ ، والمقتضب ٢٢١/٢ ، والأصول ٣٧٧/٣ ، والمنصف ٣١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٨١/١.

ومن شواهد «قام الهندات »، قوله(٤٦):

أتى الفتياتُ نحوي باغياتٍ ... وِصالاً والمشيبُ له حُلــولُ
وأقبحُ حادثٍ وصلٍ بشيبٍ ... ولو أَضْحَى وأكثرُه قليـــلُ

أنشده بعض أهل البيان على لزوم المخالفة في الصوغ بين المتنافيين وإن اتجه كل منهما إلى معنى لاينافي الآخر، وقد تكلم على قول أبي الطيب(٤٧):

لا تكثُرُ الأمواتُ كثرةَ قِلَّةٍ ... إلّا إذا شَقِيَتْ بِكَ الأَحْيَاءُ

قال : فلم يقل : تكثر واقتصر على « كثرة » مع « قلة » لم يجز ، وأنشد البيت : « ولو أضحى وأكثره قليل »، والأظهر أنه للعرب / . ١/٧٧

فلو كان جمع مذكر سالم امتنعت التاء، وقد نقل عن بعض الكوفيين جواز « قامت الزيدون » ، وأما قوله(٤٨):

قالتْ بنو عامرٍ خَالُوا بني أسدٍ ... يابؤسَ للحرْبِ ضَرّاراً لأَقْوامِ

فإنه ملحق بجموع التكسير ، وقد قيل : إنه جمع تكسير حقيقة ، ومثله : « أَصَابَتْهُم السِّنُونَ »

***

وَالْحَذْفُ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

حسن حذف التاء في مثل : « نعمت المرأة هند »، وقد اختلف في كون هذا الحذف فائقاً: ما مقتضيه؟ فقيل : مقتضيه كون ما دخلت عليه الألف واللام جنساً ، والأجناس من حيث هي مذكرة، وهو اختيار المصنف، وقد ردّ بأن الألف واللام لبيان الماهية لا للجنس،

(٤٦) لم أقف على القائل.
(٤٧) هو في شرح ديوانه المنسوب للعكبرى ٢٧/١ .
(٤٨) للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ .
وهو في الكتاب ٢٧٨/٢ ، والأصول ٣٧١/١ ، واللامات ١٠٩ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والإنصاف ٣٣٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، و تذكرة النحاة ٦٦٥ ، وشرح التسهيل ١١٣/٢.
ومعنى خالوا : تاركوهم وقاطعوهم.

والدليل على ذلك : عدم وقوع الجمع مكانه، فيمتنع أن تقول : « نعم النساء هند ».

وأجيب بأن أحكام الجنس جارية باعتبار خلو الجملة عن الضمير الراجع إلى المبتدأ ، قال أبو زكريا بن معطٍ : وقد تعرض لكون المخصوص في هذا الباب مبتدأ، والجملة التي قبله خبره(٤٩).

وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكَا عَنْ رَاجِعٍ لِلْمُبْتَدَا يَأْتِيكَا

وأجيب بعدم تعين المخصوص للابتداء، لاحتمال أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر ، أو بدلٍ عند من يجيزه مطلقاً، أو بشرط كونه مصحوباً بالألف واللام ، على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

وقيل : إنما حسن حذف التاء ؛ لأنه جارٍ مجرى المثل، والأمثال يقع كثيراً فيها التجريد، كما في قوله(٥٠): « تَحْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهْيَ بَاخِسٌ » هكذا ذكره بعض أهل البيان من الرجز، قال : والشعر يرسل كثيرا مثلا، يريد البيت.

وقيل : إنما حسن حذف التاء حملا على التعجب، وعلى التفضيل، لاتفاق الجميع في المعنى، ومما جاء فيه حذف التاء من « نعم » مسنداً إلى مؤنث ، قوله(٥١):

فنعم الزَّوجُ هندٌ لاتراها تحلُّ بحالة تُرضي البُعولا
جمالٌ مع عفافٍ وانتماءٍ إلى العَلْيا عُموماً أو خُئُولَا

وفيه شاهد على التجريد في « عمومة ، وخؤولة » من التاء، وعلى ذلك أنشده ابن الشاهد.

❋ ❋ ❋

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

---

(٤٩) ينظر ألفيته ٦٠ .

(٥٠) المثل يضرب لمن يظن به الغباوة ويتباله وهو فيه فطن ودهاء. والمثل قاله رجل من بني العنبر من تميم جاورته امرأة فخالطها في مالها بماله ظنا منه أنها حمقاء فيخدعها فإذا هي بالعكس .
ينظر الأمثال ١١٤، وجمهرة الأمثال ٢٠٩/١ ، وفصل المقال ١٦٨، ومجمع الأمثال ٢١٧/١، والمستقصى ٢١/٢.

(٥١) لم أقف على القائل.

الأصل في الفاعل كما قال أن يجيء بعد [الفعل غير مفصول بينهما] بشيء لشدة طلب الفعل للفاعل، وكذلك لايوجد فعل بلا فاعل، بخلاف [المفعول فإنه قد يأتي] وقد لا يأتي، وهذا مراده من الاتصال ، لا الاتصال [الذي يكون للضمائر، ولا الاتصال الذي] يكون للمركب، والأصل في المفعول كما قال : أن ينفصل ، وهو لازم [لاتصال الفاعل، لأن رتبة التعدية] غير مفصولة قد أحرزها الفاعل، فلم يبق للمفعول إلا رتبة التعدية المفصولة، وقد يؤتى بخلاف الأصل / كما قال ، ومنه قوله(٥٢): ٧٧/ب

جاء ابنُ هندٍ أخو سَهْمٍ يُبايعُهُ   كَيْمَـا يُوَلِّيَهُ مِصْراً ويَنْصُرُهُ

وقد يكون هذا الخروج عن الأصل واجباً، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى).

وقد يتقدم المفعول على الفعل كما قال، ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾(٥٣)، وقوله(٥٤):

عَجْزاً رأيت إنْ أجزْتَ خَالدا   فعنده أصبحت عنّي قاعدا

وإن كان المفعول أكثر من واحد فقد يتقدم الجميع، كما إذا قلت : « زيداً درهما أعطيت » [و](٥٥) كما في قوله(٥٦):

عمراً جميلاً ماجداً صبّحْتَهُ   وبعدها إلى الغدا أَدْنَيتَهُ

والأكثر أن يتقدم واحد ويتأخر ماعداه، فتقول : « زيداً أعطيت درهما »، قال الله (تبارك وتعالى) :(وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٥٧).

* * *

(٥٢) لم أقف على القائل.
(٥٣) آية ٣٠ من سورة الأعراف.
(٥٤) لم أقف على القائل.
(٥٥) تكملة مني استحسنتها.
(٥٦) لم أقف على القائل.
(٥٧) آية ٩٥ من سورة النساء.

وَأَخِّرِ ٱلْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُــذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِـرْ
وَمَا بِـ «إِلَّا» أَوْ بِـ «إِنَّمَا» ٱنْحَصَرْ   أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَـرْ
وَشَاعَ نَحْوُ : « خَـافَ رَبَّهُ عُمَـرْ »   وَشَذَّ نَحْوُ : «زَانَ نَـوْرُهُ ٱلشَّجَـرْ»

إذا وقع الاتفاق بين الفاعل والمفعول في قبول معنى الفاعلية والمفعولية، والرفع والنصب، تعين تقديم الفاعل محافظة على الإعلام به، فإذا قلت : « ضرب موسى عيسى » أو « كلم موسى بعلي » أو « أكرم فتاك مولاك »، أو ما أشبه ذلك ، كان المتقدم هو الفاعل والمتأخر هو المفعول، فإن دلت قرينة على كون أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، جاز التقديم في المفعول والتأخير في الفاعل، سواء كانت القرينة لفظية، كما إذا أتبع أحدهما بمرفوع أو منصوب، أو كانت القرينة معنوية، كما إذا كان الفعل من جهة أمر طارئ عليه متعيناً لأحدهما، كما إذا قلت : « ولى موسى عيسى القضاء » وكان أحدهما هو الصالح لأن يُولى لكونه أميراً، وكان الآخر صالحاً لأن يولى لكونه أهلاً لذلك، فإن كان المعنى يخص أحدهما جاز التقديم في المفعول، والتأخير في الفعل، سواء كان اللفظ قابلاً للحركتين أعني الرفع والنصب، كما إذا قلت : « أكل موسى الكمثرى » ، أو كان اللفظ غير صالح لهما، كما إذا قلت : « ركب زيد الفرس » ، وإن كان كل واحد منهما صالحاً لقبول الحكم إلا أن اللفظ يقبل الحركتين معاً أعني الرفع والنصب، فإنه أيضا يجوز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، كما إذا قلت : « ضرب زيد عمراً » ، وقد حصل بهذا الاعتبار أن الفاعل والمفعول [باعتبار] ما يعين الفاعلية والمفعولية على أربعة أقسام :

— قسم يعينهما الإعراب [والمعنى] ، كما إذا قلت : « ركب زيد الفرس »
— وقسم يعينهما الإعراب دون المعنى، كما إذا قلت : « ضرب زيد عمراً »
— وقسم يعينهما المعنى دون الإعراب، كما إذا قلت : « أكل موسى الكمثرى » ومن

هذا قول امرئ القيس(٥٨):

ففاضتْ دُموعُ العين مِنّي صبابةً ... على النَّحْرِ حتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مَحْمَلِي

وهذه الأقسام الثلاثة يجوز فيها تقديم الفاعل وتأخيره.

٧٨/أ — القسم الرابع : ما ينفى عن الدلالة / فيهما الإعراب والمعنى، كما إذا قلت : « كلم موسى عيسى » فيتعين تقديم الفاعل إن يكن هنالك قرينة كما تقدم ، وإلى هذا الإشارة بقوله : « وأخر المفعول إن لبس حُذر »

— ويتعين أيضاً تقديم الفاعل وتأخير المفعول، إذا كان الفاعل مضمراً في غير حصر، كما إذا قلت : « ضربت زيداً » ، وما أشبه ذلك ، فإنه لو قدم المفعول أدى ذلك إلى جعل المتصل منفصلاً مع القدرة على الاتصال ، أو إلى جعل المتصل غير متصل بعامله، فكنت تقول على الأول : « ضرب زيداً أنا »، وعلى الثاني : « ضرب زيداًتُ »، وكلاهما غير جائز ، فلو قدمته على الفعل والفاعل، كما إذا قلت : « زيداً ضربت ، وعمراً أكرمت » جاز.

وقول المصنف : « أَخِّرْ » في مثل : « ضربت زيداً » ليس على إطلاقه، إنما يتعين تأخيره عن الفاعل فقط، ويجوز تقديمه على الفعل والفاعل كما قدمنا، لكن قد يكون قوله : « أخر » على إطلاقه باعتبار أن في نحو :« زيداً ضربت »، لم يتقدم على الفاعل وإنما تقدم على الفعل، فتقدمه على الفاعل إنما هو من باب اللازم لا من باب التوجه، وأكثر أهل البيان على تسمية هذا النوع متقدما(٥٩)، وبعضهم لايجعل التقديم إلا على الأخير فقط، ومثله القبلية والبعدية في أسماء الأعداد العقود، فيصح على الأكثر [أن تقول :] الخمسون قبل السبعين والسبعون بعدها، وعلى الآخر لا يجوز ذلك، بل تقول : [السنون]

(٥٨) في ديوانه ٩ .

(٥٩) مسألة « زيداً ضربت » هل التقديم يكون للحصر أو لا ؟ مَرَدُّ القضيّةِ إلى القرائن ، ومنظورها إلى الفعل نفسه؛ لأنه لايفيد التقديم إلا إذا كان مقصوداً.
ينظر تفصيل المسألة في الإيضاح للقزويني ٢٠٤ ، والطراز ٦٥/٢.

قبل السبعين، والسبعون بعدها، وهل يجري باقي الأعداد هذا المجرى لكونها [نصوصا]؟ خلاف وينبي على ذلك تفاريع مفيدة، ومسائل نفيسة، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

وما انحصر بـ « إلا » أو « إنما » من الضربين، أعنى من الفاعل والمفعول تعين تأخيره كما قال مخافة الإلباس، فإذا قلت : « ما ضرب زيد إلا عمراً » و « إنما ضرب زيد عمراً » كان المعنى أن زيداً لم يقع منه ضرب إلا بعمرو، ويحتمل أن يكون قد ضرب عمراً غير زيد، فلو قدمت فقلت : « ما ضرب عمراً إلا زيدٌ » أو « إنما ضرب عمراً زيد » انعكس المعنى [فصار عمرو] لم يقع عليه ضرب إلا من زيد، واحتمل أن يكون زيد قد ضرب غير عمرو [فإن ظهرت هنالك] قرينة تدل على المعنى جاز، وذلك إنما يكون في « ما وإلا » دون [« إنما » فإن القرينة هي تقديم] المتأخر مصحوبا بـ « إلا » ، كما إذا قلت : « ما ضرب إلا عمراً زيد »، وعلى [هذا قوله (٦٠):

تزوَّدتُ من ليلى] بتوديعِ ساعةٍ فما زاد إلَّا ضِعْفَ ما بي كلامُها

[وبعض النحويين يجيز القياس على] هذا ، فيجيز أن تقول : « ما ضرب إلا عمراً زيد » بالقياس، ولا يجوز ذلك في « إنما » فقد [تبين لك] من هذا أن قول / المصنف « وقد ٧٨/ب
يسبق إن قصد ظهر » راجع إلى أحد المختلطين صالح لأحدهما رجوعاً منتف عن أحدهما قبولاً، وهو عيب في ذوات الرجوع المقتضية للامتياز والقصر ، على ما هو المقرر في علم البيان(٦١).

وقد وقع له « أخر » في الموضعين، وهذا أمر تعود مصلحته على المأمور مقارنة للائتمار، ويتعين في الأمر إذا وقع كذلك الإتباع بكاشف للمصلحة مظهر لها، عكس الأمر

(٦٠) لمجنون ليلى في ديوانه ١٩٤.
وهو في شرح التسهيل ١٣٤/٢ ، وابن الناظم ٢٢٨ ، وتخليص الشواهد ٤٨٦ ، وابن عقيل ١٠٣/٢ ، والتصريح ٢٨٢/١ ، والهمع ١٦١/١ ، والأشموني ٥٧/٢.

(٦١) مسألة القصر في الفاعل أو المفعول ، وتقديم المقصور عليه مع أداة القصر « إلا » على المقصور ينظر تفصيلها في مفتاح العلوم ٢٩٧، ونهاية الإيجاز ٣٦٧، والإيضاح ٢٢٣ - ٢٢٥ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٤٠.

على جهة التهديد(٦٢)، فإنه لايتبع بكاشف لما وقع به التهديد مظهر له إلا قليلا ، فقد كان بهذا الاعتبار الذي ينبغي له، أن يقول : تصب، أو تأتي بلازم، أو ما أشبه ذلك. كما قال في أول كتابه:

... ... ، واحذف جازما ثلاثهن تقض حكمـاً لازما

بعد قوله : « والرفع فيهما انو ». ومما جاء فيه ذلك ، أعنى الإتباع بكاشف على الوجه المذكور، قوله(٦٣):

أترحلُ عن حبيبِكَ ؟ ثُمَّ تبكـي عليه ، فَمَنْ دعاك إلى الفِرَاقِ ؟
كأنَّك لم تذق للبـين طعمــا فتعلم أنــه مُـرُّ المَــذَاقِ
أَقِمْ وَأَنْعَمْ بطول القُرْب منـه ولا ترحل فَتُكْبَـتَ باشتيــاقِ
وما اُعْتَاضَ المُفَارِقُ من حبيبٍ ولو يُعطَى الشـآمَ إلى العِـراقِ

وقد عده بعضهم : من التبرعات ، أعنى أنه قدم الكاشف ، ثم جاء به متأخراً، والثاني هو اللازم في الأعرف، وأما الأول فإنه لايلزم، لكنه قد يؤتى به تنبيها على تفخيم القضية وتعظيمها، وذلك ـ أيضا ـ مطلوب عند الإشارة إلى الأمر والتنبيه عليه، وإن لم يكن الأمر إذ ذاك ملفوظا به ، كما في قوله(٦٤):

نصحتُك نصحاً بالغاً فعصيتني وكان من التَّوفيق قَتْلُ ابنِ هاشمِ
أليس أبوه يا ابن هندٍ الذي بـه رماك عليٌّ يـوم حَـزُّ الغَلاصِـمِ؟
فقتَّلنا حتَّى جـرى من دمائنــا بصفين أمثالُ البحارِ الخَضَـارمِ
وهذا ابنُهُ والمرءُ يُشْبِـهُ عِيصَـهُ ويُوشِكَ أَنْ يُلْفَى به حدُّ نَـــادِمِ

---

(٦٢) ينظر خروج الأمر لمعانٍ أخرى في مفتاح العلوم ٣١٨ ، والإشارات والتنبيهات ١١٦، والإيضاح للقزويني ٢٤٢، والطراز ٢٨٢/٣ – ٢٨٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٦٢.

(٦٣) لم أقف على القائل .

(٦٤) هذه الأبيات قالها شاعرٌ عمرو بن العاص في تحريض معاوية على قتل عبدالله بن هاشم بن عتبة القرشي وكان أحدَ قوادِ عليٍّ يوم صفين، ولكن عبدالله استعطفه بأبيات أخرى فأخرجه من السجن وأكرمه، وأطلق سراحه لقصة دارت بينه وبين عمرو بن العاص.
ينظر الفتوح لابن أعثم ١٢٣/٢.

والنصح كان أن قال له : اقتله [لكنه أشار إليه] من غير تصريح اتقاء لوقوع المخالفة، وهو أحد المقتضيات للتصريح [على ما هو المقرر] في علم البيان.

وبعضهم اشترط في عدم التصريح اتقاء المخالفة [قال فإن لم يتق المخالفة] تعين الإتيان به، وجعله تفسيراً للمشار به تاليا لفظا دالا على الوقوع ، كما قدمنا في قوله(٦٥):

نصحتُ عليّاً في ابن هند نصيحةً ... فرُدَّتْ فلا يسمع لها الدهر ثانيهْ

وقلت له : أرسل إليه بعهـده ... على الشام حتي تَسْتَفزَّ معاويهْ/ ٧٩/أ

ويعلمَ أهلُ الشاَم أنْ قد مَلَكْتَـهُ ... فأمُّ ابنُ هندٍ عند ذلك هاويـهْ

وتحكم فيه كيف شِئْتَ فإنّـه ... لداهيـةٌ فارفقْ به وابنُ دَاهِيَـهْ

وهذا كله وقع به لهم الاستشهاد ، ولو وجد الاستشهاد بغير هذا لكان أولى ، لما فيه من التعرض لذكر ما شجر بين الصحابة (رضى الله عنهم) أجمعين، لكن المقصود إنما هو اللفظ والمعنى العام، لا المعنى الخاص بهذه الواقعة وأمثالها، والأكثر والمعروف في الأمر إذا وقع على جهة التهديد كما قدمنا، أن يتبع بمقتضٍ تهديداً ــ أيضاً ــ ، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾(٦٦). وعد مما جاء متبعا لمقتضٍ كاشفا مظهرا لما وقع به التهديد قليلاً، كما في قوله(٦٧):

قاما شقيانِ فقلتُ : قُومـا ... لقيتما مَنْكَـدةً وشُوما

دُوما على هذا الضَّلالِ دُوما ... سَتَصْليانِ في غدٍ جحيما

وتُمْنَعانِ بارداً شَبِيما

هكذا أنشده أبو علي [على]* الإشباع ؛ لأن المعروف « شبم » ، كما قال زهير(٦٨) :

شَجَّ السَّقاةُ على نَاجُودِها شَبِماً ... من مـاءِ لِينَةَ لاطَـرْقًا ولا رَنَقَا

وأنشده بعض أهل البيان :وتُحرمان ويكما النَّعيماءومنها :

(٦٥) سبق تخريجها في ص : ٢٧٣ هامش ١٢٢ .
(٦٦) آية ٣ من سورة الحجر.
(٦٧) سبق الاستشهاد بها في ص : ٣١١ ، هامش ١٣ .
(٦٨) في ديوانه ٥٥ .
* تكملة مني .

وتستظلانِ غداً يَحْمُوما لا بارداً يُلْفَى ولاكريما

دُوما على هذا الضَّلالِ دُوما

وعد - أيضا - من التبرعات أنه جاء بالتهديد متقدما ومتأخرا، وأحدهما كاف، وربما تقدم إنشاد بعض هذه الأبيات على غير هذا الوجه.

ويجوز تقديم الضمير على مفسره ؛ إذا كان متصلا بالمفعول عائداً على الفاعل، كما إذا قلت : « ضرب غلامه زيد » لأن الأصل في الفاعل أن يتقدم كما قدمنا ، ومن ذلك قوله : « خاف ربه عمر » ، فأما إن اتصل الضمير بالفاعل عائداً على المفعول، وأخر المفعول ، كما إذا قلت : « ضرب غلامه زيداً » وكما في قوله : « زان نورُه الشجر » ، فإنه ممتنع في الأعرف ، ومما جاء منه موقوفا على السماع ، مافي قوله(٦٩) :

ألَا ليت شعري هل يَلُومَنَّ قومُـهُ زُهيراً على ما جَرَّ من كُلِّ جَانِبِ

وكما في قوله(٧٠) :

أتى جيشُهُ قيساً ليأخُـذَ ثَـارَهُ [فأضحى أسيراً في] أَكُفِّ أَوَاتِرِهْ

وكما في قول حسان (رضي الله عنه)(٧١) :

وبكّى [عظيـمَ المَشْعَرَيـنِ كليهمـا على] النّـاس معـروفـاً لـه ما تـقدما

ولو أنَّ مجداً أَخْلَدَ الدَّهْـرَ واحـداً [من النَّاس أبقى مجدُهُ الدهرَ] مُطْعِمَا

أجرت رسُولَ اللَّهِ منهـمْ [فأصبحـوا عبيدَكَ ما لَبَّى] مُهِلٌّ وأحرمـــا

وفي تخصيص المصنف [ذلك](٧٢) بـ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » تنبيه على امتناع نحو : «ضَرَبَ غُلامُهَا جَارَ هِنْدٍ » / ، وما أَشْبَهَهُمَا لم يقع فيه الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد* . ٧٩/ب

(٦٩) لأبي جندب بن مرة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١ .
وهو في الخصائص ٤١٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، و تذكرة النحاة ٣٦٤ .

(٧٠) لم أقف على القائل.

(٧١) في ديوانه ٢٤٣ .
والبيت الثاني هو محل الاستشهاد ، وهو في الاشتقاق ٨٨، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، ١٣٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٣٦٤، وتخليص الشواهد ٤٨٩ ، والمغني ٥٤٥ ، وابن عقيل ١٠٨/٢، والأشموني ٥٨/٢ .

(٧٢) تكملة من « ب » استحسنتها.

* وهذا لا يقع إلا في « باب ظننت » ومثاله : (حسبتني).

اَلنَّائِبُ عَنِ ٱلْفَاعِلِ

يَنُـــوبُ مَفْعُـــولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ ، كَـ « نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ »

إذ ناب المفعول عن الفاعل خرج بالنيابة عن الفضلات إلى العمد، ويكون إذ ذاك حكمه حكم العمد فيما لها من الأحكام لأنه نائب عن الفاعل، والفاعل عمدة وحق النائب عن الشيء أن يعطى جميع أحكامه فيما وقعت فيه النيابة، فيعطى الرفع ؛ لأن الفاعل حكمه الرفع، ويعطى التقديم، لأن الفاعل رتبته التقديم، فإن اتصل بغيره ضمير يعود عليه وهو متأخر جاز، لأن رتبته التقديم، فتقول : « المـــال أعطيته زيد » فيعود الضمير على ما بعده ؛ لأن رتبته التقديم، و « ظن قيامه زيد واقعاً » وما أشبه ذلك. ويمتنع حذفه كما يمتنع حذف الفاعل، ويمتنع ـ أيضاً ـ أن يكون جملة، كما يمتنع أن يكون الفاعل جملة، ويتأول ما جاء فيه الظاهر أن يكون الفاعل جملة،* فيتأول قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ (1) كما يتأول قوله (تبارك وتعالى) :﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾(2) ويتأول ـ أيضاً ـ قول الشاعر(3) :

قيل لهم : كُفُّوا ، فقالوا : كلَّا   إنّ لـــنـــا صَوَارمـــاً تدلَّـــى

كما يتأول قوله(4) :

فإن كان لايُرضيك حتى تَرُدَّنِـــي   إلى قَطَري لا إخالَـــكَ راضيــــا

فيحمل الجميع على أن الفاعل ونائبه مصدر، والجمل التي بعده تفسير له، ومن

---

(1) آية ١٣ من سورة البقرة.

(2) آية ٣٥ من سورة يوسف.

(3) لم أقف على القائل.

(4) سبق تخريجه في ص : ٣٠٠ هامش : ٦٥ .

* اختلف النحاة في هل يكون الفاعل أو نائبه جملة على مذاهب ؟ ينظر تفصيل المسألة في المغني ٤٧٨.

جوّز حذف الفاعل، وهم الكوفيون، جعل الفاعل في جميع هذا والنائب عنه محذوفاً.

❋ ❋ ❋

وَأَوَّلَ ٱلْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِلْ   بِٱلْآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ (وُصِلْ)

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَـ « يَنْتَحِي » ٱلْمَقُولُ فِيهِ «يُنْتَحَى»

اختلف في صيغ المفعول من الفاعل، هل هي أصلية أو مغيرة من الصيغ الموضوعة للفاعل ؟

والصحيح أنها مغيرة لوجوه :

منها : صحة ماحقه أن يعتل، كما في قولهم : « بويع » و« سوير » وما أشبه ذلك، فإنه لو كان مغير لأدغم، وأما كون الإلباس في مثل هذا [مانعاً]* من الإعلال فإن الإلباس في مثل هذا مغتفر، لأن حذف الفاعل لا يكون إلا لمقتضٍ يسوغ ذلك، فصار بهذا الاعتبار الفعل معلوماً، فتنزل منزلة النسبة إلى « رجال » حيث قالوا : « رجلي » ولم يمنعهم من ذلك اللبس بالنسبة إلى المفرد ؛ لأن النسبة إلى الشيء تقتضي تحقيقه وتقديره على حال يبيح له النسبة.

٨٠/أ و ـ أيضاً ـ فإنه / قد ساوى الفعلين، أعني فعل الفاعل وفعل المفعول، فتقول : « كسوت زيداً فاكتسى » و« كُسي زيد فاكتسي » ، ولاتقول : « كسي زيد فاكتسى ».

و« اكتسى » مبني للفاعل فمطاوعته لـ « كسى » أصلية لاتحادهما في البنية، ومطاوعته لـ « كسى » فرعية للاختلاف في البنية، فإنما طاوعه التفاتاً إلى الفاعل فدل ذلك على أنه – أعني فعل المفعول – فرع عن فعل الفاعل.

والتغيير يكون في الماضي بضم الأول لفظاً : كـ « ضرب » أو تقديرا : كـ « قيل » ، و« بيع » وبكسر ما قبل الآخر لفظاً ، كـ « ضرب » ، أو تقديراً كـ « قيل » و« بيع » أيضاً ، ويزيد ـ هنا ـ « شُدّ » وبابه فإن كسر ما قبل الآخر فيه مقدر.

---

* في الأصل : مانع .

ويُغير في المضارع بضم الأول وفتح ما قبل الآخر لفظاً : كـ « يُضرب » ، أو تقديراً : كـ « يُقال » ، « يُباع » و « يُشَدُّ »

و « وُصِل » في قول المصنف كـ « ضُرِب » ، و « يُنْتَحَى » كـ « يُضَرَبُ ».

و « المقول » صفة لـ « يُنتحى »، لأنه يلحظ فيه معنى العلمية ؛ لكونهُ وضع مثالاً على المضارع، فيجري مجرى فاعل، وغيره من الأمثلة الموزون بها، ويلحق بـ « أسامة » لا بـ « زيد » على الصحيح .

ولايتصور في فعل الأمر أن يكون مبنياً للمفعول ؛ لاستلزامه الإسناد إلى من توجه إليه، والذي توجه إليه متعين للفاعلية.

لكنك إذا أردت بناءه للمفعول جئت باللام وبالفعل مخاطباً، فتقول : « لتعن بحاجتي » و « لتشغل بما وجهتك إليه » وما أشبه ذلك. ويجتمع في هذا اللام وصيغة الخطاب من غير قلة، بخلافها في مثل « لتقم » فإنه لا مقتضي إذ ذاك عن العدول عن « قُم إليه »، بخلافه في « لتعن بحاجتى » وبابه.

* * *

وَالثَّانِيَ التَّالِي تَا ٱلْمُطَاوَعَهْ ... كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلْـهُ بِلَا مُنَازَعَهْ

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ ... كَالْأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ، كَـ«ٱسْتُحْلِي»

إذا كان الفعل الماضي في أوله تاء المطاوعة ضُمت التاء مع تاليها، فتقول « تدحرج الحجر » و « تُكلم في هذه المسألة » ولابد من ذلك؛ لأنك لواقتصرت على ضم الأول فقط وهو « التاء » لم يكن فارقاً بين الماضي المبني للمفعول، والمضارع المبني للفاعل إلا بفتح الآخر فقط، والآخر يُسكنُ وقفاً، فيزول الفارقُ ويقع اللبس.

ويتعين ـ أيضاً ـ مع ضم الأول ضمُ الثالث في الماضي المفتتح بهمزة الوصل ، كما إذا قلت : «انطلق بعمرو» و « اقتدر على زيدٍ » فيضم الأول والثالث، ولا بد من ذلك، لأنك لو اقتصرت على ضم الأول فقط، لقلت : « انطلق » بضم همزة الوصل، وفتح الطاء،

وكسر اللام ؛ فهذه الهمزة تسقط درجاً، أعني إذا وُصلت بما قبلها، والقاف تسكن وقفاً، فتقول إذ ذاك :« يا زيد انطلق » فيلتبس بفعل / الأمر ، فضم الثالث ليقع الفرق بينه ٨٠/ب
[وبين فعل الأمر ، ولم يكن ضم الثاني لأنه] لو ضم سقطت همزة الوصل [فعدلوا إلى ما يليه] على القاعدة؛ لأن الشيء إذا تعذر فإنه يرجع إلى أقرب الأشياء إليه حكماً لا ذاتا، إلا أن تكون الذات هي التي يقع بها الحكم، على ما هو المقرر في علم البيان.

وإلى الذي يضم معه الثاني والثالث أشار بالبيتين.

❋❋❋

وَٱكْسِر أَوَ ٱشْمِمْ(٥) فَاثُلَاثِيّ أُعِلّْ   عَيْنًا، وَضَمٌّ جَا، كَـ «بُوعَ» فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَالِـ «بَاعَ» قَدْيُرَى لِنَحْو «حَبّْ»

إذا كان المبني للفاعل معتل العين، سواء كان الاعتلال بالواو، كـ « عاد » أو بالياء، كـ « باع » فإذا كان كذلك جاز في الياء ثلاثة أوجه :

إخلاص الكسر وهو الكثير، فتقول : « عيد زيد » و « بيع المتاع ».

وإشمام الكسر الضم ، فتقول : « عيد زيد » و « بيع » بكسرة قد أشربت مشرب الضمة، وهذا لايدرك إلا بالمشافهة، وقد قرئ بهما (٦)

ويجوز إخلاص الضم في النوعين، أعنى في ذوات الواو، وفي ذوات الياء، وهو في ذوات الواو أقيس لقرب الضمة من الواو، ومما جاء منه قوله (٧) :

حُوكَتْ على نِيْرَيْنِ إذْ تُحاكُ   تَخْتَبِطُ الشَّوكَ ولاتُشَاكُ

---

(٥) في « أ » اضمم .

(٦) ينظر تفصيل الروم والإشمام في الكشف ١/١٢٢ ، والنشر ٢/١٢١.

(٧) لم يعرف قائله.

وهو في المنصف ١/٢٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/١٣١، وتخليص الشواهد ٤٩٥ ، وابن عقيل ٢/١١٤ ، والتصريح ١/٢٩٥ ، والهمع ٢/١٦٥ ، والأشموني ٢/٦٣.

ويروى : « على نولين ».

ومما جاء في ذوات الياء، قوله (٨) :

ليتَ وهل يَنْفَعُ شيئاً ليتُ ليت شبابا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقولـه (٩) :

رومَ انقيادي وأنا ممتنـعُ والأمرُ مِنّي للهوى مُتَّبَـعُ

وقولـه (١٠) :

شُوع بأرض الشام أنّي هَالِكُ وأنّني لِمَنْ أُعَادي مَالِكُ

أنشدهما بعض أهل البيان في مراعاة النسبة في الإخراج عن الأصل، ونظرهما بقوله (١١) :

عجبٌ لتلك قضِيَّةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضيَّةِ أَعْجَبُ

ووجه التنظير :أنه كان الأصل الكسر، فعدل عنه إلى الضم ليناسب حركة أول البيت آخره، كما قال في : عجب لتلك قضية ... البيت. أنه كان الأصل « عجباً » لتنكير المصدر، فعدلوا عنه إلى الرفع، لتناسب آخر البيت، إلا أن « عجباً » أدخل ؛ لاتحاد المادة.

ويقتضي ظاهر « شوع » التعدي، والمعروف اللزوم، والتعدي بالنقل، فتقول : « شاع الأمر » و« أشعته ».

---

(٨) لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧١.
وهو في أسرار العربية ٩٢، وشرح التسهيل ١٣١/٢ ، ٣٠٤/٣ ، وابن الناظم ٢٣٣، وتخليص الشواهد ٤٩٥ ، والمغني ٤٣٨ ، وابن عقيل ١١٥/٢ ، والتصريح ٢٩٤/١ ، والهمع ٢٤٨/١ ، ١٦٥/٢، والأشموني ٦٣/٢.

(٩) لم أقف على القائل.

(١٠) لم أقف على القائل.

(١١) البيت نسب لأكثر من شاعر، فقد نسب لهني بن أحمر الكناني، ولضمرة بن جابر، ولهمام بن مرة، ولرؤبة،وغيرهم.
وهو في الكتاب ٣١٩/١ ، ونظم الفرائد ٦٣، وابن يعيش ١١٤/١، وشرح التسهيل ١٩٢/٢، والتصريح ٨٧/٢، والهمع ١٩١/١ ، والأشموني ٢٠٦/١.

وقد ذهب المصنف (١٢) إلى أنه متى خيف لبس جيء بما يزيل اللبس، فيتعين عنده في « بعت » مراداً به البنية للمفعول، إخلاص الضم، أو الإشمام، ويمتنع الكسر لئلاّ يلتبس بالفاعل. والنحويون على خلاف هذا، وأن هذا اللبس لايراعى، لأن البنية للمفعول – كما قدمنا – إنما تكون عن مقتضٍ، فيتعين المقصود.

والمضاعف من حيث هو قريب من المعتل، باعتبار السكون الذي هو من دأب المعتل، وإما لأنه مصحوب بالمثل الذي من شأنه أن يغني عن مثله، فضعف بهذا الاعتبار، فصار كالمعتل/ و ـ أيضا ـ فإنه يُبدل من أحد المضاعفين حرف علّة كثيراً، وقد يُبدل من الأول، كـ « دينار » و « قيراط »، الأصل : «دنار » و « قراط » بالتشديد، بدلالة: ٨١/أ
« دنانير » و « قراريط ».

وقد يبدل من الثاني، قالوا : « أمليت الكتاب » أصله : « أمللت » و « دساها » أصله : « دسسها »، فصار بهذا الاعتبار الأول من المضاعفين في « حب » و « رد » وهو العين من الكلمة كأنه حرف علة، فكأن « حب » « حاب » و « رد » « راد » فيفعل فيه ما يُفعل في : « قال » و « باع » إذا بُنيا للمفعول من الأوجه الثلاثة. وقول المصنف يوهم ظاهره أن الأوجه في « حب » كالأوجه في « باع » وليس الأمر كذلك ؛ لأن « باع » الأكثر فيه إخلاص الكسر وهو الأقل في « حب » بإجماع. وقد قرئ شاذا (١٣) « هَٰذِهِۦ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا » [بالكسر] (١٤) في الراء.*

---

(١٢) ينظر شرح التسهيل ١٣١/٢.

(١٣) آية ٦٥ من سورة يوسف.

وقد قرأ بها علقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش والحسن.

ينظر الشواذ ٦٩ ، والمحتسب ٣٤٥/١ ، والكشاف ٢٦٥/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٥٥/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٣/٥ ، والإتحاف ١٥٠/٢.

(١٤) تكملة من « ب » استحسنتها.

* كسر فاء الثلاثي المضعف نحو : رد ، وشد ، وحب ، جوزه الكوفيون، لأنه لغة لبني ضبه وبعض تميم ، قال ابن هشام « والحق قول بعض الكوفيين » ، والجمهور أوجبوا الضمة فقط (أوضح المسالك ٣٨٨/١).

وتأويله ما قدمنا من أن المضاعف يحكم له بحكم المعتل.

ومن غريب ما وقع لي في ذلك أن بعض علماء هذا الفن من المغاربة، قال لي : لقد رأيت اليوم في بعض كلام المصنفين في علم القوافي، فصل : يحسن الهم مع الصوم، ويقبح معه الشتم، قال : لا أدري ما وجه ذكر هذا في هذا الموضع، قال : وصحيح أن الشتم لايحسن مع الصوم، وقد جاء في الحديث : « وَإِنِ امْرُؤٌ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ، فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ » (١٥) وعدم الفرح من حيث هو مطلوب في الشرع معلوم لاينازع في ذلك أحد، لكن ما وجه ذكر هذا في هذا الموضع.

فقلت له : إنه لايريد المعنى، وإنما يريد اللفظ، وأن الصوم إذا وقع قافيةً كان الرويُ مردوفا (١٦) فيتعين أن يكون معه مردوف مثله، كاليوم، أو الغيم، أو ما أشبه ذلك، وإن لم يكن كان سناداً، وهو قبيح. (١٧)

ويجوز الهم مع الصوم، لأنه مضاعف، والمضاعف في حكم المعتل لما قدمنا، فكأن « الهم » « الهوم » أو « الهيم »، فاستحسن ذلك. وقال : هذا هو المقصد، ولم يقصد غير ذلك، فقلت له : عجبا، كيف وافقت ؟! وكان كثير اللجاج، لايرجع عما ارتكب.

❋ ❋ ❋

---

(١٥) الحديث رواه الشيخان ومالك من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، مع اختلافهم في أول ألفاظه، فقد أخرجه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٠٣/٤ ، ح ١٨٩٤، في كتاب الصوم، باب فضل الصوم .
ومسلم في الصحيح بشرح النووي ٢٨/٨ ، في كتاب الصيام ، باب ما يقوله الصائم إذا شوتم أو قوتل. ومالك في الموطأ ٣١٠/١ ح ٥٧ ، في كتاب الصيام ، باب جامع الصيام.

(١٦) الروي : هو الحرف الذي بنيت عليه القصيدة، وتنسب إليه.
والروي المردوف هو حرف المد الذي يكون قبل الروي، ولا فاصل بينهما، ولايلزم اتحاده، ينظر الإقناع ٨٠ ، والوافي ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، والجوهرة الفريدة ٣٦، ٤٧، وأهدى سبيل ١٨٠، ١٨٣.

(١٧) السناد هو اختلاف ما يراعى قبل الروي من الحروف والحركات، وهو من عيوب القافية، وهو أنواع، والمراد هنا سناد الرِّدف : وهو ردف أحد البيتين دون الآخر.
ينظر الإقناع ٨٢ ، والوافي ٢٢٢ ، والجوهرة الفريدة ٨١ ، وأهدى سبيل ٢٠٥ - ٢٠٦.

وَمَا لِفَا « بَاعَ » لِمَا ٱلْعَيْنُ تَلِى   فِي «ٱخْتَارَ» وَ «ٱنْقَادَ» وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

إذا بُني « افتعل » و« انفعل » مما تكون فيه العين حرف علة، جازت الأوجه الثلاثة من إخلاص الكسر، وإشمامه الضم، وإخلاص الضم، فتقول : « اختير » و« انقيد » بإخلاص الكسر، و« اختير » و« انقيد » بالإشمام ، والإشمام كما قدمنا لايدرك إلا بالمشافهة، و« اختور » و« انقود » بإخلاص الضم ، وهذا الذي لفاء « باع » أعنى الأوجه الثلاثة، فيكون ذلك لما تليه العين، وهي أعني العين في « اختار » و« انقاد » الأصل « اختير أصالة » و« انقيد زيادة » ، وما تليه أعني العين، هو « التاء » في « اختار » و« القاف » في « انقاد » ويجوز في كل واحد منهما الأوجه الثلاثة، كما قدمنا / إذا بُني للمفعول فلو بنيت « أقام » و« استقام » للمفعول لم يجز فيه ما جاز في ٨١/ب « اختار » و« انقاد » ؛ لسبق ما يليه العين بمتحرك، فبعُد بهذا الاعتبار عن التصدير، ففارق باب «باع».

ومثل « اختار » : « اقتاد » ومثل « انقاد » : « انضام » وما أشبه ذلك .

***

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ ، أَوْ مِنْ مَصْدَرِ   ، أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

يجوز أن يُقام مقام الفاعل الظرف من الزمان أو المكان، والمصدر، والجار والمجرور، فتقول : « سير يوم الجمعة » و« قعد مكان زيد » و« ذهب بعمرو » و« ضُرب ضرب شديد » وما أشبه ذلك.

ولابد في اشتراط القبول لذلك، فإن لم يقبل الذي تريد أن تقيمه مقام الفاعل من هذه الأربعةِ القيام، امتنع ذلك فيه، أعني الإقامة مقام الفاعل.

كما إذا كان الظرف غير متصرف فإنه لايجوز أن يقام مقام الفاعل ؛ لأن ذلك يقتضي رفعه، وعدم تصرفه يأبى ذلك، كـ «إذا » في الزمان، و« عند » في المكان ولو كان المصدر لايقبل ـ أيضاً ـ الإقامة مقام الفاعل لم يصح أن يُقام مقام الفاعل كما إذا كان

غير متصرف ، كـ « سبحانَ اللهِ » و« لَبَّيكَ » و« سَعْدَيكَ » وما أشبه ذلك. فإن الإقامة مقام الفاعل تستدعي رفعه، وذلك لايجوز؛ لأنه غير متصرف.

وقد عُـدَّ ـ أيضاً ـ من الذي لايقبل أن يكون المصدر غير مختصٍ، كما إذا قلت : « ضُرِبَ ضَرْبٌ ».

وقد عده أهل البيان في الجائز وأنه مما اختص بالإطلاق [(١٨)] ، والمعنى « ضُرِبَ ضَرْبٌ عَظِيمٌ » ثم إنه اكتفى بقرينة الحال عن ذكر المخصص، فعلى هذا تقع التفرقة في المصدر المؤكد، بين أن يكون مختصا بالقرينة، ولابدّ أن تكون هذه القرينة قرينة حال أو لا، فإن كان الأول جاز، وإن كان الثاني امتنع.

ويُقام ـ أيضا ـ المجرور مقام الفاعل بشرط أن يكون قابلاً ، كما إذا قلت : « سِيرَ بِزَيدٍ » فإن كان غير قابل لم يصح أن يُقام مقام الفاعل.

وقد عُدَّ من ذلك الواقع وصفا، كما إذا قلت : « أُكْرِمَ رَجُلٌ من بني تميم » فلا يجوز إقامة المفعول، لأنه يستدعي نصب « زيد » فتقع المخالفة.

وكذلك ـ أيضاً ـ لو حُذف الموصوف فإنه ـ أيضاً ـ لايجوز؛ لأنه يستدعي معيناً لاحتمال أن يكون هو المقام، أو يكون المقام منتظراً كـ « رجل » أو ما أشبهه. وقد عُـدَّ ـ أيضاً ـ من الذي لايجوز إقامته مقام الفاعل ما كان غير مفيد، كما إذا قلت : « سِيرَ برجل » وفيه ما قدمنا في : « ضُرِبَ ضَرْبٌ ».

* * *

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَـٰذِي إِنْ وُجِدْ ۝ فِي ٱللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدْ

شرط إقامة غير المفعول مقام الفاعل فقدان المفعول،فإذا وجد المفعول تَعيّن للإقامة

(١٨) توضيح ذلك أن « ضُرِبَ ضَرْبٌ » مصدر مطلق مخصص في المعنى، لدلالة الحال والمقام على الوصف المحذوف، ولو ذكر هذا الوصف مع وجود ما يدل عليه يكون ضرباً من العبث، واللغة منزهة عن ذلك، لأنها لغة القرآن.

وامتنع إقامة غيره، كما إذا قلت : « ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمْعةِ أَمَامَ الأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً في دَارِهِ » فترفع واحداً، وتنصب ما عداه، فإن فُقد « زيدٌ » جاز إقامة غيره مما قدمنا، وهل / يستوي جميع غيره عند فقدانه أم يقع ترجيح ؟ ٨٢/أ

مسألة خلاف، وقد سُمع إقامة غير المفعول مع وجود المفعول، ومنه قراءة جعفر بن محمد : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١٩)، وقال الشاعر (٢٠) :

لم يُعْـنَ بالعليـاءِ إلّا سَيِّدا ولا شَجَى ذَا الغَيِّ إلَّا ذُو هُدَى

وقال (٢١) :

وإنّما يُرضِـي المُنِيبُ ربَّـهُ مادام مَعْنيّاً بِذِكْرٍ قَلْبَـهُ

وقيل : إنه على حد (٢٢) :

غشَّيْتُ جَابَانَ حتَّى اشتدَّ مَضْجَعُهُ وكاد يَهْلِـكُ لـولا أنَّه اطَّـافَـا

قُوْلَا لجَابَانَ فَلْيَلْحَقْ بأُسْرتِـهِ نَوْمُ الضُّحى بعد نَوْمِ اللَّيلِ إِسْرَافُ

أعنى أنه يقع فيه مخالفة الروي بين الرفع والنصب وهو قليل، بخلاف الرفع والجر، والجر والنصب، لعلّةٍ تذكر في علم القوافي (٢٣)

* * *

(١٩) آية ١٤ من سورة الجاثية. وهي قراءة عشرية، تفرد بها أبو جعفر
ينظر المبسوط ٤٠٣ – ٤٠٤ ، والغاية ٢٦٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والإتحاف ٤٦٦/٢ – ٤٦٧.

(٢٠) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣.
وهو في شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وابن الناظم ٢٣٥ ، وتخليص الشواهد ٤٩٧ ، وابن عقيل ١٢٢/٢ ، والتصريح ٢٩١/١ ، والهمع ١٦٢/١ ، والأشموني ٦٨/٢.

(٢١) لم يعرف قائله.
وهو في شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠ ، وابن الناظم ٢٣٥ ، والتصريح ٢٩١/١ ، والأشموني ٦٨/٢.

(٢٢) لم أقف له على نسبة .
وهو في الوافي ٢١٦ ، واللسان « جوب » ٢٨٧/١.

(٢٣) هذا ما أطلق عليه العروضيون الإقواء ، وهو عيب من عيوب القوافي ، ومفهومه : اختلاف حركة حرف الروي في قصيدة واحدة بين الرفع والجر ، أما إذا كان الاختلاف بين الرفع والنصب كما في الأبيات ، أو بين الجر والنصب فيسمى إصرافاً.
ينظر الوافي ٢١٥ ، ونهاية الراغب ٣٦٩ ، وأهدى سبيل ٢٠٣ – ٢٠٤.

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ « بَابِ كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ
فِي «بَابِ ظَنَّ» وَ «أَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلَا أَرَى مَنْعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

الأحسن في « باب أعطى » إقامة الأول من المفعولين مقام الفاعل؛ لأنه في الأصل فاعل، ألا ترى أنك إذا قلت : « أعطيتُ زَيداً دِرهماً » فإن معناه : تناول زيد مني درهماً، فالمفعول الأول كان فاعلاً في الأصل، وقد يأتي على الأصل غير منقول، ومنه قول امرئ القيس (٢٤) :

وتَعْطُو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنَّهُ أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحَلِ

والقاعدة : أن الشيء متى فقد انتقل حكمه إلى أقرب الأشياء إليه، فإذاً فالأكثر أن تقول : « أُعطي زيد درهماً » وقد تقول : « أُعطي درهم زيداً » فتقديم الثاني دون الأول ، وعلى ذلك قوله، وهو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الفقيه (رضي الله عنه) (٢٥) :

كَتَمْتَ الهوى حتَّى أضرَّ بك الكَتْمُ ولَامَكَ أقوامٌ وَلَوْمُهُمُ ظُلْمُ
ونَمَّ عليك الكَاشِحُونَ وقَبْلَهُمْ عليكَ الهوى قد نَمَّ لو نَفَعَ النَّمُّ
وزادك إِغْراءً بها طُولُ بُخْلِهَا عليك، وأَبْلَى لَحْمَ أَعْظُمِكَ الهَمُّ
فَأَصْبَحْتَ كالنَّهْدِيِّ إِذْ مات حَسْرَةً على إِثْرِ هندٍ، أو كَمَنْ سُقِيَ السَّمُّ
تَجَنَّبْتَ إِتْيَانَ الحبيبِ تَأَثُّماً أَلَا إِنَّ هِجْرانَ الحبيبِ هُوَ الإِثْمُ

---

٢٤ – في ديوانه ١٧ من معلقته .

٢٥ – أحد الفقهاء السبعة، ومعلم عمر بن عبد العزيز ، مات سنة ٩٨هـ ، وقيل ٩٩ هـ .
ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤/٤٧٥ – ٤٧٩ .
والأبيات في أمالي القالي ٢/٢٣ ، وبعضها في العقد الفريد ٥/٢٨٨ – ٢٨٩ .

فَذُقْ هَجْرَها قد كُنْتَ تَزْعَمُ أنَّـــــه رَشَادٌ أَلَا يارُبَّما كَذَبَ الزَّعْـــــمُ

فأقام « السَّـمُّ » مقام الفاعل وهو المفعول الثاني لـ « سقيت » ، وأما الأول، فقيل : إنه حذفه، وقيل : إنه استتر رعيا لما كان يليق بالموضوع من إقامة الأول فاعتبر فيه وإن كان / منصوباً، حكم الرفع الذي كان حقه أن يتوجه عليه ، وهذا كله إذا أمن اللبس، فأما ٨٢/ب
إذا لم يؤمن فإنه يتعين إقامة الأول محافظةً على الإعلام بما هو فاعل في المعنى فجعلوا إقامته مقام الفاعل مشعرة بذلك، فإذا قلت : « أُعطي زيد عمراً » فإن المقام مقام الفاعل هو الفاعل من جهة المعنى.

وأما « باب ظن » فإن جمهور النحويين على منع إقامة الثاني، وتعين الأول للإقامة، فتقول: « ظُن زيدُ قائماً » و « قائماً » في أصله خبر عن « زيد » ، فلا يصح أن يجعل « زيد » خبراً عنه؛ لأن المقام مقام الفاعل، وهو المخبر عنه.

و ـ أيضاً ـ فإن الإقامة مقام الفاعل تنويهُ للمقام وتفريطُ له ، لأنه انتقال من حالة الفضيلة إلى حالة العُمديّة وهي أعلى. والمفعول الثاني في « باب ظَنّ » صادر عن الأول، وواقع منه، فصار إذ ذاك من تبعاته، وما كان تابعاً لايحظى بحكم اعتلاء دون متبوعه إذا كان التلقي منهما والقصد إليهما متحدا.

وجوز المصنف (٢٦) إقامة الثاني دون الأول، لكن بشرط أمن اللبس فيلتزم في مثل: « ظننت زيداً عمراً » إقامة الأول، ويُجيز في « ظننت زيداً قائماً » إقامة الثاني على نحو ما مرّ في « باب أعطى ».

وكذلك ـ أيضاً ـ في « أرى » منقولاً من « رأى » غير البصرية، فإنه لايجوز عند أكثر النحويين إقامة الثالث للمعنى الذي قلنا في « ظننت » فإن الثالث في « باب أرى » هو الثاني في « باب ظَن ».

ويجوز إقامة الأول والثاني، ويختار إقامة الأول على نحو ما مر في « باب أعطى »

---

٢٦ - ينظر تفصيل رأيه في شرح التسهيل ١٢٩/٢ .

فتقول في « أَرَيْتُ زيداً عمراً قائماً » : « أُرِيَ زيدٌ عمراً قائماً » ، وإن كان الثاني لايلتبس بكونه فاعلاً جاز ـ أيضاً ـ إقامته، فتقول في « أَرَيْتُ زيداً السَّفرَ مُنْصِباً » « أُرِيَ السَّفرُ زيداً مُنْصِباً ».

ويمتنع إقامة الثالث عند غير المصنف، فلو قلت : « أَرَيْتُ زيداً عمراً خالداً » بمعنى « أعلمتُه » أنه على هذا الحكم، وأن اسمه « خالد » امتنع إقامة الثالث عند المصنف وغيره.

***

وَمَا سِوَى ٱلنَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِٱلرَّافِعِ ٱلنَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

إذا اجتمع في هذا الباب ظرف زمان، وظرف مكان، ومصدر، ومجرور، ومفعول ثان، أو ثانٍ وثالثٍ مع مفعول أولٍ، فإنك إنما تُقيم مقام الفاعل واحداً، لأن المفعول الذي لم يُسم فاعله حكمه حكم الفاعل، فكما أن الفاعل لايتعدد فكذلك المفعول الذي لم يُسم فاعله - أيضاً ـ لايتعدد، فإنما تقيم مقام الفاعل واحداً، ويكون ماعداه منصوباً، ويتعين تقديم ما أُقيم مقام الفاعل.

فإن تأخر كانت النية به التقديم، ويظهر في جميع ما يُقام مقام الفاعل الرفع، إلا أن يمنع مانع من بناءٍ أو خفاء إعرابٍ ماعدا المجرور، فإنه لايظهر فيه الإعراب بل يكون في موضع رفع.

وإذا اجتمع مجروران أو أكثر فإن الذي يُقام مقام الفاعل / منها ما توجه له ٨٣/أ الفعل معتبراً للمعنى، منقولاً للمجرور إلى ما يظهر فيه الرفع، فإذا قلت : « سِير بزيد في الدار » فإن المقام مقام الفاعل هو « بزيد »، لأنه إذا غُيِّر الفعل والمجرور إلى مالا يُغيّر المعنى توجه المغير من الفعل إلى المغير من « بزيد » ، فتقول : « أُمِر زيد في المسجد » وبهذا يعتبر ما تعدد من المجرورات .

اِشْتِغَالُ ٱلْعَامِلِ عَنِ ٱلْمَعْمُولِ

إِنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ ٱلْمَحَلّْ

هذا الباب يُسمى « باب الاشتغال » وبعضهم يسميه « باب ما أضمر عامل على شريطة التفسير ».

وكثيراً يسميه أهل البيان «باب مايلم فيه بمتلقي الحكم في محلين» ويخرجون عن هذا الباب «باب نعم وبئس»، فإن الفاعل في « نعم الرجل زيد » ليس هو المخصوص؛ لأن « الرجل » للجنس، و «زيد» للواحد.

وقد قدمنا أن من النحويين من يخالف في كون «الرجل» للجنس وكان بعض أهل البيان يخالف أيضا في ذلك فإنه ، يريد هنا أن إحدى الحالتين يكون فيها مستقلاً، وفي الأخرى مستدعياً ، ومرادهُ بالمستقل الظاهر، وبالمستدعى الضمير، ويفرق بينه وبين المبتدأ والخبر أن الضمير فيهما غير لازم، وأن المستدعي ـ أيضاً ـ غير لازم، بل تقول: «أمنطلق أنت»؟ فيقع الضمير غير مستدعٍ، أي: لايستدعي مايعود عليه لأن المستدعي من الضمائر للعودة الغائب دون المتكلم والمخاطب.

ولابد في هذا الباب من أن يكون الاسم قد سبق فعلا كما قال ، ويكون الفعل المسبوق بالاسم قد شغل عن العمل في ذلك الاسم بنصب الضمير، أو بنصب ما يتوجه إليه الفعل بواسطة.

فالأول، كقولك: «أزيداً ضربته»؟. والثاني: كقولك: «أزيداً مررت به»؟

وإطلاق النصب على لفظ «أزيداً ضربته»؟ إنما هو باعتبار كون الفعل وصل إليه بغير واسطة، فهو مؤثر في لفظه، لكن منع ظهور الأثر البناء، كما تقول في: «أكرمتُ فتاك». وما أشبه ذلك، إنه منصوب في اللفظ لكن منع من ظهور النصب كون الألف لاتقبل

الحركة، وأمثال ذلك كثير. وأما قولك: «أزيدا مررت به؟» فإن الفعل لم يصل إلي الضمير بنفسه فليس منصوباً من نحو اللفظ للفعل لظهور أثر الواسطة فيه، فإذا قلت : «أزيداً مررت به»؟ كان التقدير: «ألقيت زيداً مررت به؟» أو «أجاوزت[1] زيداً مررت به».

وقال سيبويه:[2] في التقدير: «جعلت زيداً على طريقي مررت به» ثم قال: وهذا تمثيل ولايُتَكَلَّمُ به.

فلو كان الفعل غير مشغول عن الاسم بالحالة التي قدمنا كان الاسم منصوباً بذلك الفعل، كما إذا قلت: «أزيداً ضربت»؟.

والذي يظهر في «شُغِلَ» / أن يكون مبنياً للمفعول لوجوه: ٨٣/ب

منها : أن الأكثر في هذا الفعل أن يكون مبنياً للمفعول، قال أبو علي: « كأنهم أرادوا تفرقة بين مايكون من صلته عن، وبين مالا يكون من صلته عن، فجعلوا مايكون من صلته عن مبنياً للمفعول، ومالا يكون من صلته عن مبنياً للفاعل فقالوا : «شغله أمر» و«شغل عن كذا »

وقد عده أبو العباس ثعلب[3] في باب (فُعِل) بضم الفاء، وقد اعتذر عن أبي العلاء بن سليمان بقوله:[4]

شُغلي ببعدى عنك يُشْغِلُني ويصدُّني عن كلِّ أشغالي
مايومُ وَصْلِكِ وهو أقصر من نَفَسٍ بأطولِ عيشةٍ غالي

أنه على حد قوله:[5]

نهيك من نهي الأمير أنهى لذا دُهيتَ والتَّعدِّى أَدْهَى

---

(١) في « أ » جاوزت.
(٢) الكتاب ٨٣/١.
(٣) الفصيح ٢٦٩ ، وينظر اللسان « شغل » ٣٥٦/١١.
(٤) في ديوانه ٢١٧ .
(٥) لم أقف على القائل.

أعني أنه لما خرج الفعل عن أصله فجعله مقتضياً نفسه على جهة الاتساع، والمجاز تتوسى فيه الوضع الأصلي من كونه مبنياً للمفعول، وهذا إنما يكون إذا كان البيت من باب الإعمال فأما إذا كان على حد قوله(٦) :

غيظُ حُسَّـادِه وكَبْـتُ عِدَاهُ   أنْ يرى مُبْصِرٌ ويَسمعَ وَاعِي

فلا يلزم أن يكون الاسم هنا محمولاً على فعل يفسره الفعل الواقع بعده، بل يكون محمولاً على فعل لائق بالمحل مايفسر، لايفسر بما بعده.

والمختار في « أزيد صرف عن أخيه المريض ؟ » أن يخرج عن «باب الاشتغال»، خلافا للقاضي أبي سعيد(٧) ، ومن جعله من باب الاشتغال صح ـ أيضاً ـ أن يكون هنا من باب الاشتغال ويقدر ملاق للفعل في المعنى العام لتعذر الملاقاة في المعنى الخاص كما يقدر في مثل: «أزيداً حبست عليه»؟ وفي مثل(٨) :

إذا أنت لم يَنْفَعْكَ علمُكَ فانتسبْ   لعلّك تهديـك القُـرونُ الأَوائِلُ

وفي مثل(٩) :

لاتَجْزعِـي إنْ مُنفِسٌ أهلكتُـهُ   وإذا هلكتُ فعند ذلكِ فَاجْزَعِي

والصحيح أن المعنى العام إذا لم يتحقق ملاقاة للفعل دونه على وجه الأخذ بطرف الرد، كان الجميع سواء لعدم تحقق الفواصل المقتضيات للقصر في الأحداث الواقعة على جهة الاستتباع على ما هو المقرر في علم البيان.

---

(٦) سبق تخريجه في ص : ١٧ هامش : ٦٩ .

(٧) رأى السيرافي في شرح التسهيل ١٤٧/٢ ، والارتشاف ١١٤/٣ ، وهو مذهب المبرد وابن السراج.

(٨) للبيد في ديوانه ١٣١.
وهو في شرح التسهيل ١٤٩/١ ، ١٤٠/٢ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، والأشموني ٧٥/٢.

(٩) للنمر بن تولب في ديوانه ٣٥٧ (إسلاميون) .
وهو في الكتاب ١٣٤/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وابن السيرافي ١٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٨/١ ، ٨١/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٤١/٢ ، والجني الداني ٧٢ ، وتخليص الشواهد ٤٩٩ .

وأما اختلاف ما قبل المقيد(١٠) بالكسر والفتح، فإنه وإن كان أقل من الاختلاف بالضم والكسر فإنه قد جاء في أماكن متعددةٍ، كما في قوله(١١) :

أحارِ بنَ عمروٍ كأنّي خَمِـرْ ... ويَعْدُو على المرء ما يَأتَمِرْ
لا وأبيكِ ابنةِ العامـــريّ ... لا يدَّعي القومُ أنّي أفِــرْ
تميمُ بنُ مُرٍّ وأشياعُهـــا ... وكِندةُ حولي جميعاً صُبُرْ
إذا ركبوا الخيلَ واسْتَلْئَمُوا ... تَحرّقتِ الأرضُ واليومُ قَرّْ

هكذا أنشد ابن رشيق بفتح القاف(١٢)، ونص عليه، وقبل المجرور والمرفوع كما ترى، وقد كثر ذلك في قول ابن الزبعرى السهمي، في قصيدته التي منها(١٣):

١/٨٤ يا غُرابَ البَيْنِ أَسْمَعْتَ فقُــلْ ... إنّمــا تنطِــقُ شيئاً قد فَعَلْ/
إنّ للخــيرِ وللشّـرّ مَــــدًى ... وكِـلَا ذلــك وَجْـهٌ وَقَبَــلْ
كلُّ عيشٍ ونعيــمٍ زائـــلٌ ... وبناتُ الدّهـــرِ يَلْعَبْنَ بكُلْ
أَبْلِغَنْ حسّـــانَ عنّي آيــــةً ... فقريضُ الشّعرِ يَشْفي ذا الغُلَلْ
كم تــرى بالجَرّ من جُمجُمــةٍ ... وأَكُــفٍّ قــد أُتِـرَّتْ و رِجِـلْ
وَسَرَابــيلَ حِسَانٍ سُــرِيَتْ ... عن كُمــاةٍ أُهلكوا في المُنْتَــزَلْ

وقد كثر هذا في شعره كما ترى، وإن كان إجابة حسان (رضى الله عنه) قد فضلته بالسلامة عن اختلاف ما قبل الساكن، وقصيدة حسان(١٤):

ذهبتْ يا بنَ الزِّبَعْرَى وقعةٌ ... كان فيها الفضْلُ منّا لو عَدَلْ

---

(١٠) يعني به الحرف الذي بُنيت عليه القصيدة ونُسبت إليه ، أي « الروى »، ويسمى مطلقاً إن كان متحركاً، ويسمى مقيداً إن كان ساكنا، نحو « يَأتمرْ ».
ينظر مراجع هامش ١٦ ، من صفحة ٣٣٥ .

(١١) لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤ ، كما نسبت لغيره.

(١٢) العمدة ١/١٦٨ - ١٦٩.

(١٣) ينظر ديوانه ٤١ ، والسيرة النبوية لابن هشام ٢/١٣٦ .

(١٤) ينظر ديوانه ٩٣ - ٩٤ ، والسيرة النبوية لابن هشام ٢/١٣٧ - ١٣٨ .

ولقد نلتُمْ ونلنــا منكُــــــمُ   وكذاك الدَّهْــرُ أحيانــاً دُوَلْ
نُخْرِجُ الأَضْياحَ من أَسْتَاهِكُمْ   كسُلَاحِ النِّيبِ يأكُلْنَ العَصَــلْ
إذ تُوَلُّون على أعقــابكــــــم   هُرَّباً في الشِّعْبِ أَشْباه الرَّسَلْ
إذ شددنا شــدَّةً صـادقـــةً   فلجأناكم إلى سَفْـح الجَـــبَلْ
برجالٍ لستُمُ أمثالَهُــــــــمْ   أُيِّدُوا جبريلَ نصـراً فَـــنَزَلْ

فإنه قد وقع كما قدمنا، وما كان واقعاً فإنه لايمتنع، فإن اقترنت به قرينة تقيم ذلك الميل فاق وسما على الخالي من تلك القرينة، ويزداد السمو باعتبار قوة القرينة وتعددها.

وأما « شغل » مع مافيه من البنية للفاعل فإنه فيه ـ أيضاً ـ وجه آخر من مقتضيات النزول وهو أن الاسم هو والضمير من جهة المعنى واحد وإذا كان كذلك، كان الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد في غير «باب ظننت» ولايتجه في «عن» هنا ما يتجه فيها في قوله(١٥):

دَعْ عنك نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ   ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرَّواحِلِ

ولا ما يتجه في «على» في قوله(١٦):

هَوِّنْ عليك فإنَّ الأُمــورَ   بكــفِّ الإلَـهِ مقاديرُها
فليس بآتِيكَ مَنْهِيُّهَــــا   ولا مُقْصِرٌ عنك مَأْمُورُها

لفصله عنه بالخطاب الذي من شأنه أن يكون غير معتبر، ألا ترى إلى قوله:

وَخُنْتَ وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَخُونَا(١٧)

---

(١٥) لامرئ القيس في ديوانه ٩٤.
وهو في المقرب ١٩٥/١، والجني الداني ٢٤٤، والمغني ١٦١، ٥٨٧، والهمع ٢٩/٢.

(١٦) للأعور الشَّنِّيّ.
وهو في الكتاب ٦٤/١، والمقتضب ١٩٦/٤، ٢٠٠، والأصول ٦٩/٢، ٧١، وابن السيرافي ٣٣٨/١، وشرح التسهيل ٣٨١/١، ٣٨٧، والجنى الداني ٤٧١، والمغني ١٥٤، ٥٤٠.

(١٧) لم أقف على القائل، ولا على إكماله.

وإلى قولهم: « النَّجَاكَ ». ومما يكسب «شغل» ـ أيضاً ـ النزول أن الضميرين في «شغل» و «عنه» يعودان باعتبار أنّ الاسم والمضمر مختلفان، وإذا عاد ضميران متفقان في اللفظ على شيئين تعين فصل أحدهما عن الآخر، وقد اعتذر عن قوله(١٨):

جاء ابنُ هندٍ أخوسَهْمٍ يُبايعُهُ   كَيْمَا يُوَلِّيَهُ مِصْـراً وَيَنْصُرُهُ

أنه إنما جاز ذلك للفصل بما لا يخفى ولايستتر من مقتضى المبايع، والمبايع للتولية من المبَايِعِ وتلقيها من المبَايَعِ وقد نص غير واحد من أهل علم البيان، في قول نابغة بني ذبيان(١٩):

وثِقْتُ له بالنَّصرِ إذ قيل قد غَزَتْ   كتائبُ من غسَّانَ غيرُ أَشَائبِ/ ٨٤/ب
بنو عمِّه دِنْيَا وعمرُو بنُ عـامرٍ   أولئك قومٌ بَأْسُهم غيرُ كَـاذبِ
إذا ما غَزَوا بالجيش حلَّقَ فوقَهمْ   عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصـائبِ
يُصَاحِبْنَهم حتَّى يُغِرْنَ مُغَارَهُـمْ   من الضَّارياتِ بالدِّماءِ الـدَّوَاربِ
لَهُنَّ عليهم عادةٌ قد عَرَفْنَهَـا   إذا ما التقى الجيشانِ أَوَّلُ غَالِبِ

أنه لو جعل هنا مكان « هـم » « هـن » امتنع، وأنه يتعين الإتيان بـ «هـم» ليقابله به «هن» ولو قال في موضع آخر: «هن» باعتبار الجيوش، أو باعتبار الكتائب في قوله: «كتائب من غسان» لجاز.

فإن صحت رواية عن المصنف « بشغل » أو « شغل » أتبعت وكان في اللفظين ما قدمنا.

* * *

فَالسَّابِقَ انْصُبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا(٢٠)

---

(١٨) سبق تخريجه في ص : ٣٢٢ هامش : ٥٢ .
(١٩) سبق تخريجه في ص : ٢٠٥ ، هامش : ٣٠ .
(٢٠) في « أ » ظهرا .

وإذا كان الحكم على ما قدمنا، كان الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور، يجوز نصبه بفعل مضمر حتما كما قال، أي: واجبا، والوجوب راجع إلى الإضمار لا إلى النصب، لأن النصب في هذا الباب لايكون واجباً مطلقاً، بل قد يكون واجباً، وراجحاً، ومساوياً للرفع، ومرجوحاً ، وممتنعاً ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى).

وقوله : « موافق لما قد أظهرا »، ليشمل مثل: « أزيداً ضربته؟» و «أزيداً مررت به؟» و «أزيدا ضربت غلامه؟» و «أزيدا حبست عليه؟» فإنه لاغنى أن يقدر الفعل موافقاً للظاهر بوجه ما، فقد يكون لفظاً ومعنى، كما إذا قلت: «أزيداً ضربته؟» وقد يكون معنى لا لفظاً، كما في الباقي، فيقدر في «أزيدا مررت به؟» «ألقيت» أو «جاوزت» على حسب ما قدمنا، ويقدر في «أزيداً ضربت غلامه؟» «أأهنت زيداً ضربت غلامه؟» ويقدر في «أزيداً حبست عليه؟» : «ألابست زيداً حبست عليه؟» وهو أبعدها في الموافقة.

قال رحمه الله :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا ٱلسَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ، كَـ «إِنْ» وَ «حَيْثُمَا»

إذا وقع الاسم السابق الفعل على الوجه المذكور تالياً ما يختص بالفعل ، تعين الحمل على الفعل قضاء لحق ما تلاه الاسم، كما إذا قلت: «إن زيداً ضربته ضربته» فيتعين النصب بإضمار فعل ، فيكون التقدير: «إن ضربت زيداً ضربته ضربته» بثلاثة أفعال:

الأول : ممتنع الظهور إلا إذا قصد الإعلام بمحله كما مثلنا.

والثاني : عوض عنه. والثالث: جواب الشرط

ومثله : «حيثما»، فتقول: «حيثما زيداً تجده فأكرمه» التقدير : / «حيثما تجد زيداً ٨٥/أ
تجده فأكرمه» الحكم فيه الحكم في المثال المتقدم.

وقد يرفع الفعل في هذا حملاً على مطاوع الفعل الآتي على الوجه المذكور ، كما قدمنا في قوله(٢١):

لا تجزعي إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُهُ   وإذا هلكت فعند ذلك فَاجْزَعِي

على من رواه بالرفع، ومن رواه بالنصب فعلي إضمار المماثل.

***

وَإِنْ تَلَا ٱلسَّابِقَ مَا بِٱلِٱبْتِدَا   يَخْتَصُّ فَٱلرَّفْعَ ٱلْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إِذَا ٱلْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

إذا تلا الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور ما يختص بالابتداء ، والذي يختص بالابتداء «إذا» للمفاجأة، و«أما» ، كما إذا قلت: «ضربت زيداً وإذا عمرو يضربه أخوك» و «ضربت زيداً وأما عمرو فأكرمته»، فإن الرفع هو الكثير المعروف، وقد التزمه المصنف وفيه نظر. فإنَّ سيبويهِ(٢٢) يُجوِّزُ النَّصبَ في الوجهين أعني مع «إذا» و «أَمَّا» ، وقد قُرِئَ شاذاً ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(٢٣)بالنصب.

فأما إذا كان الاسم السابق للفعل على الوجه المذكور ، لايصح أن يكون معمولاً للفعل المشغول عنه، كما إذا قلت: «أزيدٌ هل ضربته؟» فإن الرفع ملتزم والنصب غير جائز، لأنه لايفسر في هذا الباب إلا ما يصح أن يعمل، ولا يصح أن يكون «زيد» معمولاً لـ «ضربته» لوقوع الاستفهام بينهما، والاستفهام له صدر الكلام، فهو مانع أن يكون لما قبله فيما بعده تعلق . وقد نقل عن الكوفيين جواز النصب، فأما أن يكونوا لايشترطون في المفسر صحة العمل، وأما أنهم لايمنعون من أن يعمل ما بعد الاستفهام

---

(٢١) سبق تخريجه في ص : ٣٤٤ هامش : ٩ .
(٢٢) الكتاب ٨٢/١ ، قال سيبويه : « فالنصب عربي كثير والرفع أجود ».
(٢٣) آية ١٧ من سورة فصلت.
قرئ « ثمودَ » بنصب الدال منونا وغير منون ، وهذه القراءة منسوبة للحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، وكذا تنسب لعاصم في رواية المفضل، والمطوعي.
ينظر معاني القرآن للفراء ١٤/٣ ، والشواذ ١٣٤ ، والكشاف ٣٨٨/٣ ، والبيان ٣٣٨/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٢١/٢ ، والبحر المحيط ٤٩١/٧ ، والإتحاف ٤٤٢/٢ .

فيما قبله، وإلى مثل: «زيد هل ضربته»؟ الإشارة بقوله:

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ... ... البيت

❋ ❋ ❋

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ   وَبَعْـدَ مَا إِيـلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى   مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

إذا وقع الاسم الواقع على الحالة المذكورة قبل فعل ذي طلب ، والطلب هنا المراد به صيغة «افعل» وصيغة «لاتفعل» فإن النصب هو الراجح المختار، كما إذا قلت: «زيداً اضربه وعمراً لاتشتمه» فإنه وإن كان النصب محوجاً إلى إضمار، فإنه قد عارض الرفع ما هو أقوى في اقتضاء الضعف وهو إخراج الطلب عن وضعه، فإن الطلب حقه أن يكون لفظه مصاحباً لمعناه ، والخبر بخلاف ذلك حقه أن يكون المعنى متزحزحاً / عن الخبر ٨٥/ب
بتقدم أو تأخرٍ .

قال أبو علي* : ما كنت أظن أن الطلب يقع خبراً في شيء من كلامهم، حتى وجدته فوجب حمله على تأويل، ولايبعد ذلك؛ لأن الأمر قد فارق أصله في أماكن ، فوقوعه على جهة التهديد، وعلى جهة التعجيز، وعلى جهة المعارضة ، إلى غير ذلك من المعاني التي أخرج الأمر إليها، على ما هو المقرر في علم البيان(٢٤).

وكذلك – أيضاً – يختار النصب إذا وقع الاسم الواقع على الحالة المذكورة، بعد ما يغلب أن يقع بعده الفعل، كالاستفهام بـ « الهمزة » والنفي بـ «مـا» أو بـ «لا» ، كما إذا قلت: «أزيداً ضربته وما عمراً كلمته» و «لاخالداً صحبته»، فإن المختار في جميع هذا النصب ؛ لأن «مـا» و «لا» النافيتين والاستفهام بـ (الهمزة) الأغلب فيها وقوع الفعل بعدها، فإن نصبت كان بعدها فعل في النية، فجئت بعدها بما ينبغي أن يكون لها، ولو

---

(٢٤) سبق الحديث عنه في ص : ٣٢٦ هامش : ٦٢ .

* ينظر إيضاح الشعر ٣٦١.

رفعت لم تُوقع بعدها فعلاً في اللفظ، ولا في النية، فكنت إذ ذاك قد جئت بخلاف ما وضعت له، إلا أنه جائز.

فإن كان الاستفهام بـ «هل» فإنه يجب النصب عند الأكثر وبعضهم يجيز الرفع، وهو الذي اختاره ابن الشاهد، أعني جواز الرفع لثبوت وقوع الاسم بعدها غير متبع بفعل ويختار - أيضاً - النصب إذا وقع الاسم الواقع على الحالة المذكورة بعد عاطف على معمول فعل، والفعل متقدم سواءً كان المعمول منصوباً، كما إذا قلت: «ضربت زيداً وعمراً أكرمته»، أو مرفوعاً، كما إذا قلت : «قام زيدٌ وعمراً أكرمته ».

فإن وقع فصل بين الجملتين بغير فعل ترجح الرفع ، ومتى كثر الفصل قوى ترجيح الرفع.

وقد أطلق الفصل في المنع من اختيار النصب ، وليس الأمر كذلك فإنك إذا قلت : « جاء زيد يضحك وعمرا كلمته » فإن النصب باق على حاله من الاختيار؛ لأن الاختيار للنصب إنما كان لمناسبة الجملة الفعلية ، والفعل الفاصل لايزيدها إلا تأكيداً نص على ذلك أبو علي.

وهل ينتهي الفصل بغير الفعل إلى مساواة الرفع، أو إلي ترجيحه ؟ خلاف، تقريره في علم البيان، وحيث يكون هوالمقصود(٢٥).

فإن كان الفعل متأخراً فهي الجملة التي يسميها النحويون ذات وجهين، وستأتي قريباً إن شاء الله (تعالى).

❋ ❋ ❋

وَإِنْ تَلَا ٱلْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبَرَا   بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَٱعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

هذه هي الجملة التي تسمى ذات وجهين، وبعضهم يسميها / كبرى وصغرى، فأما ٨٦/أ
تسميتها ذات وجهين فلكونها اسمية الصدر فعلية العجز.

---

(٢٥) سبق الحديث عن الفصل بالجملة الحالية في ص : ١٩٣ هامش : ١٠٢

وأما تسميتها كبرى فلأن الصغرى ليست محتوية على جميع الجملة، وأما الكبرى فمحتوية على جميع الجملة، فالاسمية هى الكبرى والفعلية هي الصغرى، فإذا قلت: «زيد قام» فجعلتها اسمية احتوت على الجميع؛ لأن «زيداً» يكون مبتدأ و «قام» وضميره خبر عنه، وإذا جعلتها فعلية فكأنك أسقطت «زيداً» وصار «قام» وفاعله من حيث هو فاعل، لاباعتبار كونه [ضميرَ](٢٦)جُمْلةٍ فِعْليَّةٍ، فإذا عطف على هذا اسم واقع على الوجه المذكور، جاز فيه النصب والرفع من غير ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأن الرفع يترجح باعتبار عدم الإضمار، والنصب يترجح باعتبار الأقرب؛ لأن الرفع طالب باعتبار «زيد» وهو بعيد ، والنصب طالب باعتبار «قام» وهو قريب ، فإذاً فتقول : زيد قام وعمرو أكرمته» و «عمراً أكرمته» الرفع والنصب على السواء، على هذا أكثر النحويين.

وبعضهم اشترط في مساواة النصب للرفع، وجود ضمير يعود على الأول، كما إذا قلت: «زيد قام وعمرو كلمته في داره». قال: لأن النصب إنما يكون باعتبار «قام» و «قام» جملة وقعت خبراً عن المبتدأ، فلا غنى فيها عن ضمير يعود إلى المبتدأ، و «عمراً أكرمته» معطوف عليه، والمعطوف على الخبر خبر، فيحتاج - أيضاً - إلى ضمير يعود على المبتدأ.

وأكثر النحويين لايشترطون ذلك كما قدمنا؛ لأن الخبرية بهذا الاعتبار ليست متعينة للجملة؛ لأنها بصدد الرفع، والعطف على الأول، فتخرج إذ ذاك عن كونها خبراً له.

و - أيضاً - فإن السماع بخلاف ما قال، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴾(٢٧) فإن القراءة بالنصب، وليس في

---

(٢٦) في النسختين : ضميراً.

(٢٧) آية ٦ - ٧ من سورة الرحمن.
ويعني بقراءة النصب هنا قراءة « والسماءَ » فقد قرأ بها جمهور القراء قاطبة ، ولم يقرأ برفعها شذوذاً إلا أبو السمال.
ينظر الشواذ ١٤٩ ، والكشاف ٤/٥٠ ، والبيان ٢/٤٠٨ ، والبحر المحيط ٨/١٨٩ ، والإتحاف ٢/٥٠٩ .

الجملة ضمير يعود على المبتدأ المتقدم ، وقد تأول بعض المنتصرين لهذا القول ذلك، بأن قال: وقعت الجملة الأولى رأس آية فصارت الجملة الثانية كأنها غير منوطة بها، فخلت عن الضمير. وفي كلام أبي علي ما يقتضي تعليل النصب بهذا.

❋ ❋ ❋

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ　　　فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

إذا خلا الاسم الواقع في هذا الباب على الحالة المذكورة من جميع ما قدمنا، جاز الرفع فيه والنصب، كما إذا قلت: «زيد ضربته» فإن الرفع هو الراجح لعدم تكلف الإضمار، والنصب – أيضاً – جائز جوازاً حسناً، قال سيبويه، في مثل «زيد ضربته» وقد ذكر اختيار الرفع، والنصب – أيضاً – عربي جيد(٢٨)، ومن الرفع قوله:(٢٩)

كَعْبٌ أتيتُهُ أُرِيدُ رِفْدَهُ　　　فصدَّني فقد مُنِحْتُ صَدَّهُ

وجاء على النصب(٣٠):

أخاك جئتُهُ وَإنّي وَاثِقٌ　　　بنصْرِهِ، وَالْوَعْدُ مِنْهُ صَادِقٌ / ٨٦/ب

أنشده بعض أهل البيان على تأخر المقتضي اعتماداً على معرفة كون المنسوب له الحكم مقتضياً لإثارة ما أسند إليه على جهة التعليق والأظهر أنه للعرب.

❋ ❋ ❋

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ　　　أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

هذا هو أحد القسمين اللذين* أشار إليهما أولاً حيث قال: «بنصب لفظه أو المحل»، فهذا هو المشغول عنه بنصب المحل، أما في قولك: «أزيداً مررت به»؟ فلا إشكال في كون « به » منصوب المحل، وأما في قولك: «أزيداً ضربت غلامه »؟ فإنه إن جعل العامل في المضاف إليه حرف جر فإنه على حد قولك : « أزيداً مررت به ؟ » ، وإن جعل العامل فيه

(٢٨) ينظر الكتاب ١/١٠٤.
(٢٩) لم أقف على القائل.
(٣٠) لم أقف على القائل.

* في « أ » : الذي .

المضاف فإنه لما كان شديد الاتصال بالمضاف إليه صار كأنه منصوب بالمحل . و -أيضاً- فإنه فضلة من حيث هي منصوبة.

والنحويون يُسمون: «أزيداً ضربته؟» و «أزيداً مررت به؟» معمولا للفعل بنفسه أو بواسطة.

و « أزيداً ضربت غلامه؟ »معمولاً للفعل فيه بسبب الضمير. وقد اختلفوا في أيهما أقرب للنصب والإلحاق بما عمل فيه الفعل بنفسه.؟

فقيل : الواصل إلى الضمير بحرف الجر لأن الواقع فيه الحكم بضمير الأول.

وقيل : الأقرب «أزيداً ضربت غلامه ؟» لأن الفعل قد نصب لفظاً. وأما من نحو التفسير فإنه يتعين قرب «أزيداً مررت به »؟ لتقدير : لقيت أو جاوزت ، بخلاف : « أزيداً ضربت غلامه ؟ » فإن المقدر «أهنت» وهو بعيد عن «ضربت».

وحاصل ما يقول: إن النصب في النوعين جائز، كما يجوز في الفعل إذا كان واقعاً على الضمير، لكن قد اختلف في ترجيح الرفع هنا:

فذهبت طائفة إلى ترجيحه لبعد المقتضي للنصب، ويجري على الخلاف المتقدم من قال: إن «أزيداً مررت به»؟ أقرب إلى النصب، كما أن الرفع فيه ناقضاً ترجيحه عن ترجيح الرفع في: «أزيداً ضربت غلامه»؟

ومن قال : بالعكس في النصب، قال: بالعكس - أيضاً - في الرفع.

❋ ❋ ❋

وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِٱلْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِــعٌ حَصَلْ

حكم الوصف في هذا الباب حكم الفعل، فإذا كانت الصفة صالحة للعمل، ولم يوجد فيها مانع من العمل فيما قبلها - فإنه كما قدمنا لايفسر في هذا الباب إلا مايصح أن يعمل - جاز النصب، كما إذا قلت: «أزيداً أنت ضاربه»؟ وقد اختلف في تقدير الفعل أو

الصفة: واختيار أبي علي تقدير الصفة فلو كانت الصفة غير صالحة للعمل، كما إذا كانت بمعنى الماضي لم يصح النصب في الاسم الواقع في هذا الباب، كما إذا قلت: «أزيداً أنت ضاربه أمس»؟ ويجري هذا المجرى « تميمي » و« عرفج »، وما أشبه ذلك من الصفات التي لاتجري على الفعل وبعد فيها اعتبار / الفعل. ٨٧/أ

فلو كانت الصفة صالحة للعمل إلا أنه منع مانع من أن تعمل فيما قبلها، كما إذا وقعت صلة فإنه إذ ذاك ممتنع النصب في الاسم الواقع في هذا الباب ، كما إذا قلت : « أزيداً أنت الضاربه ؟ »

* * *

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلِاسْمِ الْوَاقِعِ

إذاكان الاسم الذي للفعل فيه عمل من هذا الباب ظاهراً غير متلبس بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، إلا أن تابعه متلبس بالضمير، أعني بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور فإن ذلك أعني تلبس التابع بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور ينزل الاسم الذي عمل فيه الفعل وهو غير ملتبس بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور منزلة الملتبس بضميره، فإذا قلت: «أزيداً ضربت رجلا وأخاه ؟ » جاز أن يكون « زيداً » من هذا الباب، وإن لم يكن الفعل قد اشتغل عنه بضميره؛ لأن الذي عطف على الاسم الذي اشتغل به مضاف إلى ضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، والمعطوف ينزل منزلة المعطوف عليه فكأنك قلت: «أزيداً ضربت أخاه»؟

وهذا إنما يكون في « الواو » فقط دون غيرها من حروف العطف ؛ لأنها التي يكون معها المتأخر في حكم المتقدم ، على ما سيأتي في حروف العطف إن شاء الله (تعالى).

وهو – أعني هذا الموضع – مما عُد من الأماكن التي تقع فيه «الواو» دون غيرها.

وكذلك – أيضاً – لو قلت: «أزيداً ضربت رجلا أكرمه؟» فإنه يتلبس تابعه وهو

«أكرم» بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، تنزل هو منزلة الصفة ؛ لأن الصفة في المعنى هي الموصوف.

– و أيضاً – فإنه يصح أن يسبك من الفعل صفة ويحذف الموصوف وتقام هى مقامه مضافة إلى ضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، فتقول في «أزيداً ضربت رجلاً أكرمه ؟ » : «أزيداً ضربت مكرمه»؟.

قال المصنف في « كافيته » في هذا الموضع(٣١) :

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَـــةٌ بِتَابِــعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلِاسْمِ ٱلْوَاقِــعِ

فَـ «زَيداً احْتَرِمْ فَتىً أَحَبَّه» ... كَمِثْلِ: «زَيداً احْتَرِمْ مُحِبَّه»

وكذلك أيضا لو كانت اسما تعلق بها ضمير الاسم السابق على الوجه المذكور، مجروراً بحرف، أو بغيره، كما إذا قلت: «زيداً ضربت رجلاً محبا له»، أو «محباً لأخيه»، أو لصاحب أخيه»، أو «رجلا عند أخيه»، أو «عند غلام أخيه»، أو ما أشبه ذلك.

إلا أنه إذا تباعد الضمير عن الاسم الذي عمل فيه الفعل غير متلبس بضمير الاسم السابق على الوجه المذكور ترجح الرفع .

---

(٣١) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٢ – ٦٢٣ .

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَ لُزُومُهُ / ٨٧/ب

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ «هَا» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ «عَمِلْ»

الفعل على نوعين : لازم ومتعد ، وقد ذكر للمتعدي ما يعرف به من اللازم، أن يصح أن يتصل به « هاء » غير عائدة على المصدر المفهوم من الفعل، كما إذا قلت: «ضرب» فإنه يصلح أن يتصل بضرب « هاء » غير المصدر، فتقول : «زيد ضربه عمرو»، و«زيد ضربته» فإن « الهاء » وإن فصلها من الفعل التاء فإن حكمها حكم المتصل؛ لأن الفاصل كالجزء من الفعل وهو أحد ما يستدل به على أن الفاعل كالجزء من الفعل، فإن كانت الهاء للمصدر لم يستدل بذلك على التعدي؛ لأن الهاء للمصدر تكون في المتعدي واللازم، فتقول: «القيام قمته»، و«الضرب ضربته».

ومن المسائل التي تلقى، قولك: «زيد ضربه عمراً» فإن ذلك جائز على أن تكون (الهاء) للضرب، وقد قيل في قوله:[١]

فموتٌ تَبْتَغِيه فَصَادَفْتَهُ على دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

إن الهاء للمصدر، وإن «السباع» معمول لـ «صادفت»، والصحيح خلافه.

وذكر المصنف : «عَمِل» إخباراً منه لكونه متعدياً، وهو الصحيح.

وقد ذهب بعضهم: إلى لزومه، وهو ضعيف، لصحة قولك: «التَّابُوتُ عَمِلْتُهُ» و«الجَابِيَةُ حَمَلْتُهَا» وكلاهما مسموع عن العرب.

***

(١) للقطامي في ديوانه ٤١.
وهو في الكتاب ٢٨٤/١ ، ونوادر أبي زيد ٢٠٤ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، وابن السيرافي ١٧/١ ، والخصائص ٤٢٦/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٠ ، وشرح التسهيل ١٥٦/٢.

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ: «تَدَبَّرْتُ ٱلْكُتُبْ»

إذا كان الفعل متعدياً فإنه ينصب مفعوله ما كان، سواء كان المفعول متحداً أو متعدداً. إن لم ينب المفعول عن فاعل، فإن ناب عن فاعل، وكان المفعول متحداً امتنع نصبه في الأعرف.

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة رفع واحد ونصب اثنان، وإن كان متعدياً إلى اثنين رفع واحد ونصب الآخر.

فالبناء للمفعول من حيث هو يزيل نصباً واحداً، فإن كان النصب في واحد زال النصب بالكلية، وإن كان في اثنين زال واحد وبقى آخر، وإن كان في ثلاثة زال واحد وبقي اثنان ، عكس النقل بالهمزة ، فإنه إن كان في فعل لم يقع له منصوب دونها وقع له بها منصوب، فتقول: «قام زيد» و «أقمته» و«تبعت زيداً» و «أتبعت زيداً عمراً» و « علمت زيداً قائماً» و « أعلمت زيدا أخاك قائماً ».

و « تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ » في كلام المصنف من المتعدي إلى واحد، فإذا أقيم مقام الفاعل زال النصب بالكلية ، فقيل : « تُدُبِّرتِ الكُتُبُ » وهو مما يضم فيه الأول والثاني على ما قدمنا.

***

وَلَازِمٌ غَيْرُ ٱلْمُعَدَّى، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ ٱلسَّجَايَا، كَـ «نَهِمْ»

غير المتعدي يسمى لازما بمعنى أنه لزم فاعله ولم ينتقل إلى غيره، كما أن المتعدي لم يلزم فاعله بل انتقل إلى غيره.

وكثيراً ما يجعل النحويون مكان «انتقل» « جاوز » وهما قريبان من نحو المعنى.

وقد تعرض / بعض أهل البيان للتفرقة بين: « جاز » و « انتقل » وزعم أن الأنسب ٨٨/أ

هنا « انتقل » ؛ لأن جواز الشيء لايقتضي إلماماً به بخلاف « انتقل »، وأنشد(٢):

[تجاوزتُ] أَحْرَاساً وأَهْوالَ مَعْشَرٍ عليَّ حِرَاصٍ لو يُسِرُّونَ مَقْتَلي

وزعم أنه يروى : « لَقَدْ جُزْتُ أَحْرَاساً »

وقال : وهذا يقتضى قطعاًعدم الإلمام بالمجاوز، والمعنى في ذلك قريب، ويلزم لزوم أفعال السجايا كما قال

وأفعال السجايا هي التي تدل على معنى قائم بالذات غير ملابس غيرها، كـ «جبن» و «شجع» وغير ذلك.

و « فَعُلَ » من حيث هو لازم للسجايا، إلا أن ينقل عند الإسناد إلى الضمير في الواوي العين، كـ « قلت » على الصحيح، وهو غير متعدٍ في غيره.

وأما قولهم: « رَحُبَتْكُمُ الطَّاعَةُ » فعلى التضمين ، أو على إسقاط الخافض، وقد تأتي أفعال السجايا على غير (فَعُل)، ومنه « نَهِمَ » في قول المصنف، فإنه موضوع للسجية، والمراد به كثرة الأكل.

والذي يدل على إلحاقه بـ « فَعُلَ » في اقتضاء السجايا مجيء مصدره على ما يجيء عليه مصدر « فَعُلَ » وهو « فَعَالَة » ، قالوا : « نَهِمَ الرَّجُلُ نَهَامَةً » .

* * *

كَذَا ٱفْعَلَلَّ وَٱلْمُضَاهِي «ٱقْعَنْسَسَا» وَمَا ٱقْتَضَى نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا

أَوْ عَرَضاً ، أَوْ طَاوَعَ ٱلْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ، كَـ « مَدَّهُ فَٱمْتَدَّا »

هذا أحد القسمين اللذين يعرف بهما غير المتعدي، إذ هما قسمان :

---

(٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٣

وهو في رصف المباني ٣٦٠ ، والمغني ٢٩٤ ، ٥٧٦ ، وشواهد المغني ٦٥١ ، والخزانة ٢٣٨/١١.

وفي النسختين « جاوزت » والصواب ما أثبته.

أحدهما : مايعرف بلفظه، وهو هذا.

والآخر : ما يعرف بمعناه، وهو ما تقدم في قوله : (لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايا، كَـ «نَهِمْ»).

والمراد باللفظ : أن تحكم فيه أول وهلة بأنه غير متعدٍ من غير احتياج إلى كشف معناه.

والمراد بالمعنى : أن يكون اللفظ صالحاً للتعدي، إلا أن معناه اقتضى عدمه، أعني عدم التعدي، لابد من هذا، وإلا فإن اللفظ مصاحب للمعنى، فحيث كان اللفظ مانعاً من التعدي فإن المعنى كذلك – أيضاً – .

ولهذا اكتفى جماعة في تعريف المتعدي من غير المتعدي بالمعنى فقط، كأبي عمرو ابن الحاجب[٣]، فإنه قال : « المُتَعَدِّى ما تَوَقَّفَ مَعْنَاهُ عَلَى مُتَعَلِّقٍ ، وغيرُ المتعدِّي بِخِلَافِهِ » فإذاً فبينهما عموم التتبع، وخصوص التخلف، وهو أحد العمومات والخصوصات على ما هو المقرر في علم البيان.

فإذاً فتقول : كُل ما اقتضى لفظه عدم التعدي كان معناه – أيضاً – مقتضياً له، وليس كل ما اقتضى معناه عدم التعدي يكون اللفظ مقتضياً له.

ومما اقتضاه المعنى دون اللفظ : « نَهِمَ » و« فَرِحَ » ، وما أشبه ذلك وقد تقدم.

ومما اقتضاه اللفظ « افعلل » : كـ « اَقْشَعَرَّ » و« اَبْذَعَرَّ » ، وما أشبه ذلك.

ومِمَّا ضَاهَىٰ « اقْعَنْسَسَ » : كـ « اَحْرَنْجَمَ » و« اَسْحَنْكَكَ ».

ويدخل – أيضاً – فيه « افْعَوْعَلَ » : لأنه قريب منه، كـ « اَعْشَوْشَبَ » و «اَخْشَوْشَنَ»

و« افْعَوَّلَ » لأنه – أيضاً – قريب منه، كـ « اَعْلَوَّطَ » / و« اَخْرَوَّطَ » ، وما أشبه ذلك. ٨٨/ب

(٣) ينظر الكافية ٢٠٣.

ويدخل – أيضاً – فيه ما اقتضى نظافة، كـ « وَضُوءَ » و« طَهُرَ » ، وما أشبه ذلك. أو دنسا، كـ « قَذُرَ » و« وَذُرَ » ، وما أشبه ذلك. وما اقتضى عرضا فإنه يكون – أيضاً – غير متعد، سواء كان رجوعا إلى متروك ، كـ « نَقُهَ » أو لم يكن ، كـ « مَرِضَ » و« عَمِيَ » و« شَجِيَ » ، وما أشبه ذلك.

وبعض أهل البيان، يقول : رجوعا إلى مصحوب، كـ « نَقُهَ » و« بَرِئَ » والمعنيان متقاربان، فهو متروك باعتبار حلول الضد، ومصحوب باعتبار عدم حلوله.

وكذلك – أيضاً – ما طاوع المعدى لواحدٍ، كما إذا قلت : « أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ » و« كَلَّمْتُهُ فَتَكَلَّمَ »، و« كَسَّرْتُهُ فَانْكَسَرَ» فإن كان متعديا إلى اثنين فإن التعدي لايَذْهَب، لأنَّ المطاوعة إنَّما تُذهب واحداً، فتقول: «عَلَّمْتُهُ المسألَةَ فَتَعَلَّمَهَا» ، و«كَسَوْتُهُ الثَّوْبَ فَاكْتَسَاهُ» و«جَاذَبْتُهُ الحَبْلَ فَتَجَاذَبَهُ»، وما أشبه ذلك.

***

وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً، وَفِي «أَنَّ» وَ «أَنْ» يَطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ، كَـ «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا»

تعدي اللازم بحرف الجر، هو الكثير، كما إذا قلت : « مررت بزيد » و«عجبت من عمرو» وما أشبه ذلك، وقد يعدى اللازم – أيضاً – بحرف الجر، كما في قوله(٤):

فَلَمَّا أَنْ تَوافَيْنا قليلاً ... أَنَخْنا لِلكَلَا كِلِ فَارْتَمَيْنَا

يريد : أنخنا الكلاكل.

فإن تقدم المفعول على الفعل كثر وقوى، أعني التعدي بحرف الجر، كما إذا قلت : «لزيد ضربت» ومنه قوله(٥):

---

(٤) لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني في الحماسة ٢٤٨ ، وهو في المقرب ١/١١٥ ، ورصف المباني ١٩٧.

(٥) لم أقف على القائل. وصدر البيت وزنه غير مستقيم كما في الأصل

فلعلى ضربــت يمينــك   خبْت وخابتْ خاسراً ظُنُونُكْ

وإنما كان ذلك؛ لأن تقدم المعمول على العامل يكسبه ضعفا، فيلتحق بطالب الواسطة، وإن حذف حرف الجر انتصب ما كان جُرّ بالمحذوف، فتقول : « مررت زيداً » و «عجبت عمراً»، والأصل : مررت بزيد، وعجبت من عمرو، قال [الشاعر](٦) :

تمرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا   كلامُكم عليَّ إذاً حَرامُ(٧)

وقال(٨):

عجبتُها والدَّهْرُ منها أَعْجَبُ   وللزَّمان غِــــيَرٌ لاتُحْسَبُ

التقدير : عجبت منها، و : تمرون بالديار ، لأن «مررت» يتعدى بـ «على»، وبـ «الباء»، وأكثر ما يتعدى في الأماكن بـ «على» ، كما في قوله(٩):

مررتُ على أبياتِ آلِ محمّدٍ   فلم أرها كعهدها يوم حَلَّتِ

وكما في قوله(١٠):

مررتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى   كوادي السِّباعِ حين أَظْلَمَ واديا

وقد يتعدى بـ « الباء » كما في قوله(١١):

يمرُّون بالدَّهْنَا خِفَافـــاً عِيَابُهُمْ   ويَخْرُجْنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائبِ

وبعضهم قال : إن كان الممرور به ماراً بك، مجاوزاً لك، تعدى بـ « الباء » ، كما

---

(٦) تكملة مني استحسنتها.

(٧) لجرير في ديوانه ٢٧٨ مع اختلاف الشطر الأول ، وعلى ذلك لا شاهد فيه .
وهو في ابن يعيش ٨/٨ ، والمقرب ١١٥/١ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، والمغني ١٠٧ ، ٥٢٦ ، وابن عقيل ١٥٠/٢ ، والهمع ٨٣/٢.

(٨) لم أقف على القائل.

(٩) قاله سليمان الخزاعي في قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما، وهو مع أبيات أُخر.
ينظر الاستيعاب ٣٩٤/١.

(١٠) لسحيم بن وثيل الرياحي.
وهو في الكتاب ٣٢/٢ ، وشرح التسهيل ٦٦/٣ ، والخزانة ٣٢٧/٨.

(١١) اختلف الرواة في نسبته، فنسب لأعشى همدان ، و للأحوص في ملحق ديوانه ٢٦٧ ، ولجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١، وهو في الكتاب ١١٥/١ ، وابن السيرافي ٣٧١/١ ، والإنصاف ٢٩٣ ، وشرح التسهيل ١٢٥/٣.

تقول: « مررت بزيد » ، قال : لا تقول ذلك إلا وهو ماربك، مجاوز لك. فإن كان مقيما بالمكان تعدى بـ « على »، سواء كان مكانا أو غيره، قال: ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾[١٢]، وغيره يقول : إنه / على حذف المضاف، ٨٩/أ والتقدير: على منازلهم، أو ديارهم، أو ما أشبه ذلك. قال : ومن ذلك قول الشاعر[١٣]:

ولقد أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنِيني

قال : والمكان ، كقوله[١٤]:

أَمُرُّ على الدِيَارِ دِيَارِ ليلى أُقبِّلُ ذا الجدارَ وذا الجدارا

وما حُبُّ الديار شَغَفْنَ قلبي ولكن حبُّ من سكن الدِيَارا

قال : وهو أخذ بشائبة ؟ من : « مرت على زيد » إذا كان مقيما، و« مررت على الوادي » لقصد الأهل. ويدخل - أيضاً - في هذا النوع ما يدخل على الفعل المختص، نحو[١٥]: «ذهبت الشام» و« أقبلت العراق» ، الأصل : ذهبت إلى الشام، كما في قوله[١٦]:

ذهبتُ إلى الشَّامِ أُريدُ رِفْداً وأين الرِّفْدُ منكم آل حربِ

و : « أقبلت من العراق »، كما في قوله[١٧]:

قد أقبلت مَيَّةُ من عِرَاقِها تَضْرِبُ قُنْبَ عَيْرِهَا بِسَاقِهَا

تستقبلُ الرِّيحَ بِخَاقِ بَاقِهَا

---

(١٢) آية ١٣٧ من سورة الصافات.

(١٣) نسب لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ١٢٦ ، كما نسب لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١.

وهو في الكتاب ٢٤/٣ ، والصاحبي ٣٦٤ ، والخصائص ٣٣٨/٢ ، ٣٣٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٤٨/٣ ، والمغني ١٠٧ ، ٤٨٠ ، ٧١٧ ، والتصريح ١١١/٢ ، والهمع ٩/١ ، ١٤٠/٢.

(١٤) لمجنون ليلى في ديوانه ١٣١ .

(١٥) في هذا المكان في النسخة« أ » نقص وخلط وقد أقمته من « ب » .

(١٦) لم أقف على القائل.

(١٧) لم يعرف قائله.

وهي في المسائل المنثورة ٢٤٤ ، واللسان « خوق » ٩٤/١٠ ، والأشموني ٢١١/٣.

ومن ذلك – أيضاً – أعني مما تعدى إلى المختص بنفسه، والأصل حرف الجر فحذف، قوله(١٨):

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ... ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ

الأصل : في قَنًا، وعُوَارِضَ، وإلى لَابَةِ ضَرْغَدِ. وقوله(١٩):

لَدْنٌ بهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلبُ

والأصل : في الطريق

وهذا كله نقل، لا يقال منه إلا ما قالته العرب، قالوا : وأضعفه ما اقتضى زيادة عند الحذف، وذلك بأن يكون المجرور « يـاء » المتكلم، فيحتاج عند حذف حرف الجر إلى نون تقي الفعل من الكسر، كما إذا قلت في : « يمر بي » أو « علي » [أو « مر بي » أو « علي »](٢٠)، « يمرني » أو « مرني » ، ومنه قوله(٢١):

تَحِنُّ فتُبْدِي ما بها من صَبابةٍ ... وأُخْفِي الَّذي لولا الأَسَى لَقَضَانِي

أي : قضى علي.

و [قد](٢٢) يحذف ويبقى الجر بحاله، ومن كلام بعض العرب، وقد سُئِلَ، فقِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَقَالَ : « خَيْرٍ عَافَاكَ اللَّهُ »(٢٣) ، ومنه قوله :

---

(١٨) لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٥ .
وهو في الكتاب ١٦٣/١ ، ٢١٤ ، وابن السيرافي ٢٤٦/١ ، وأسرار العربية ١٨٠ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ ، وخزانة الأدب ٧٤/٣ . و (قنا ، وعوارض ، ولابة ضرغد) جبال .

(١٩) لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٢٠.
وهو في الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، ونوادر أبي زيد ١٥ ، والإيضاح ٢٠٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ ، وأسرار العربية ١٨٠ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢.

(٢٠) تكملة من « ب » استحسنتها.

(٢١) لعروة بن حزام ، كما نسب لأعراب من بني كلاب .
وهو في شواهد الإيضاح ١٣٨ ، وشرح التسهيل ١٤٨/٢ ، ١٥٠ ، وتخليص الشواهد ٥٠٤ ، والجنى الداني ٤٧٤ ، والمغني ١٥٢ ، ٦٣٨ ، وشواهد المغني ٤١٤/١ .

(٢٢) تكملة من « ب » استحسنتها.

(٢٣) هذا القول منسوب لرؤبة بن العجاج في الإنصاف ٣٩٤/١ ، وابن يعيش ٥١/٢ .

إذا قيل : مَنْ في النَّاسِ شَرُّ قبيلـةٍ   أَشَارتْ كليبٍ بالأكُفِّ الأَصَابـعُ[٢٤]

الأصل : إلى كليب.

ويطرد حذف حرف الجر، مع « أَنَّ » و « أَنْ » كما قال، فتقول : « عجبت أنَّك قائـم » و « عجبت من أنَّك قائم » و « أمرت زيداً بأَنْ يقوم » و « أَنْ يقوم » و « أمرته بأَنْ قُمْ » و « أَنْ قُمْ »

و « الباء » في « بِأَنْ قُمْ » هي التي تعين في « أن » المصدرية، وأنها في ذلـك ، كـ « أن »، فإن لم يؤت بـ « الباء » احتملت أن تكون « أنْ » المصدرية والتفسيرية.

وقد اختلف في موضع « أنّ » و « أنْ » هذه ، إذا حذف منها حرف الجر، هل الموضع نصب، أو جر؟

فمذهب سيبويه[٢٥] (رحمه الله تعالى) : أن الموضع نصب كسائر المجرورات، إذا حذف منها حرف الجر. وذهب الخليل[٢٦] / إلى أن الموضع جر؛ لأنه لما كان حذفه ٨٩/ب بقياس صار الموضع له، وصار حذفه كذكره، بخلاف باقي حروف الجر، فإن حذفه على غير قياس، فصار الموضع إذا حذف ليس له؛ لأنه قد أعطي حكماً تأباه ذاته، فضعف إذ ذاك عن بقاء عمله، إذ العمل طالب بالذات ضرورة، وقد أعطي ما يقتضى إعدامها، وهو الحذف، وأيد ذلك بالسماع، كما في قوله[٢٧]:

وما زُرْتُ ليلى أنْ تكونَ حبيبةً   إليَّ ولادَيْنٍ بها أنا طَالِبُـهْ

---

(٢٤) للفرزدق في ديوانه ٤٤/٢ .
وهو في شرح التسهيل ١٥١/٢ ، ٢٢٤ ، ١٩٣/٣ ، وابن الناظم ٢٤٨ ، وتخليص الشواهد ٥٠٤ ، والمغني ٣، ٧١٦ ، والتصريح ٣١٢/١ ، والهمع ٣٦/٢ ، ٨١ ، والأشموني ٩٠/٢.

(٢٥) الكتاب ١٢٦/٣ – ١٢٧ ، ١٢٩.

(٢٦) المصدر السابق.

(٢٧) للفرزدق في ديوانه ١٠٠/١ ، وفيه (سلمى) بدل (ليلى) .
وهو في الكتاب ٢٩/٣ ، وابن السيرافي ١٠٣/٢ ، والإنصاف ٣٩٥ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ، وتخليص الشواهد ٥١١ ، والهمع ٨١/٢ ، والأشموني ٩٢/٢ ، ٢٣٥.

فـ« دَيْنٍ » معطوف على « أن تكون » وهو مجرور ، فاقتضى ذلك أن يكون مجروراً، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه في اللفظ.

وسيبويه[٢٨] (رحمه الله تعالى) يجعل ذلك من العطف على ما يصلح في المحل، كما في قوله[٢٩]:

مَشَائِيمُ ليسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً ولا نَاعِبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرابُهَـا

وكمال قال[٣٠]:

بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَىٰ ولا سابقٍ شيئاً إذَا كان جَائِيَـا

فإن العطف فيهما على ما يصلح في المحل، وهو دخول (الباء) في الموضعين، وهذا عطف على ما يصلح بزيادة ، فيكون منه البيت أعنى :

وما زُرْتُ ليلى أَنْ تكونَ حبيبةً

وأكثر منه وأقوى العطف على ما يصلح في المحل بإسقاط ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[٣١] على من قرأ بجزم « أَكُنْ » فإنه على تقدير إسقاط « الفاء » من « فَأَصَّدَّقَ » ؛ لأن « الفاء » لو أسقطت لكان « أَصَّدَّقْ » مجزوماً.

فمن قال : إن « وَمَا زُرْتُ لَيْلَىٰ ... البيت » على حد : « وَأَكُنْ » فقد وَهِمَ، لأن ذلك

---

(٢٨) الكتاب ٢٩/٣.

(٢٩) للأحوص الرياحي ، كما نسب للفرزدق وليس في ديوانه.
وهو في الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، وأسرار العربية ١٥٥ ، والإنصاف ١٩٣ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، ٣٠٥/٢ ، والمغني ٥٣١ ، ٦١١.

(٣٠) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٠٨.
وهو في الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، والمقتضب ٢٣٩/٢ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٣٨١/١ ، ٥٢/٢ ، وتخليص الشواهد ٥١٢ .

(٣١) آية ١٠ من سورة المنافقون .
قرأ بها جميع القراء العشرة ماعدا أبا عمرو فكان يقرأ بالواو ونصب النون من « وأكونَ ».
ينظر السبعة ٦٣٧ ، والمبسوط ٤٣٧ ، والتذكرة ٧٢١/٢ ، والتبصرة ٣٥٢ ، والكشف ٣٢٢/٢ ، والتيسير ٢١١ ، والعنوان ١٩١ ، والنشر ٣٨٨/٢ .

على تقدير الزيادة وهذا على تقدير الإسقاط ، وهو أنسب بالتقدير من تقدير الزيادة ؛ لأن في تقدير الزيادة رجوعاً إلى متروك ، والعرب تأبى ذلك ، ألا ترى إلى قول بعضهم(٣٢):

إِذَا ٱنْصَرَفَتْ نَفْسِى عَنِ الشَّيْءِ لم تَكَدْ　　　إليه بوجهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تَرْجِـــــعُ

وإلى قوله(٣٣):

وبعضُ الظَّاعنينَ كقَرْنِ شَمْـــسٍ　　　يَغيبُ فإنْ أضاء الفَجْـرُ عَـــادَا

وإنّي كالشَّبــابِ إذا تَوَلَّـــــى　　　فجَهْلٌ أنْ تَــرُومَ له ارتِــدَادا

وأَحْسَــبُ أَنَّ قلـــبيْ لو عَصَانِـي　　　فَعَاوَدَ ما وَجَدْتُ له افْتِقَــادَا

و - أيضاً - فإن تقدير الزيادة مؤذن بمزاحمة حالة الترك ، وهي مطلوبة بالإخلاء، وتقديرالإسقاط مؤذن بصلاحية اللفظ بالمعنى المشارك أصلاً ، وهي مطلوبة للحلول ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود.

فإن كان اللبس غير مأمون تعين الإتيان بحرف الجر، ولايجوز إسقاطـه ، كما إذا قلت : « رغبت في زيـــد » لا تقـــول : « رغبت زيداً » أو « رغبت عن زيد » ، لاتقول - أيضاً - : « رغبت زيداً » لاحتمال « عـن » في الأول ، و « في » في الثاني.

فإن كان الحرفان متقاربين في المعنى لم يضر ، كما تقدم في « مررت » حيث قلنا يحتمل « الباء » و « على » فإن معناهما متقارب، بخلاف :/« رغبت فيه » و « رغبت عنه » ، لأن « فيه » تقتضي محبة ، و « عنه » تقتضي زهادة. ٩٠/أ

فإن كان هنالك ما يعين المعنى جاز، سوا كان بسابق أو بلاحق خلافاً لمن اشترط السبق، وخلافاً لمن اشترط الجمع بينهما، لأن المراد تعين المعنى ، وبأي شيىء كان حصل القصد.

---

(٣٢) لمعن بن أوس المزني في ديوانه ٧٤ ، والقافية في الديوان « تُقْبِلُ » بدل « تَرْجِعُ » وهو في دلائل الإعجاز ٤٥٠ .

(٣٣) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢٠٠ .

و « عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا » في قوله، مما حذف [فيه][٣٤] حرف الجر لأمن اللبس، إذ الأصل على جهة التعيين : « عجبت بأن يدوا » أي : يعطوا الدية، أو يقبلوها.

فلو وقع لبس امتنع مع « أن » كما يمتنع مع غيرها ، لكن منعه في « أن » منع لمستحسن مع غير اللبس ، بخلافه مع غير « أن » ، كما إذا قلت : « رغبت في أن قام أخوك » ، أو « عن أن قام أخوك » فلا يجوز حذف واحد منهما.

و « أنّ » مثل « أنْ » و « إذْ » عند من جعلها مصدرية ، كان - أيضاً - يحذف معها حرف الجر قياساً ، ومما جاء من ذلك قوله[٣٥]:

أَعُوذُ بالرَّحمٰنِ إذْ زَلَّتْ قَدَمْ فطالما قد أَسْرَعَتْ لِسَفْكِ دَمْ

التقدير : « من إذ زلت » أي : من زلل

❋ ❋ ❋

وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى ، كَـ « مَنْ »
مِنْ : « أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ »
وَ يَلْزَمُ ٱلْأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا
وَتَرْكُ ذَاكَ ٱلْأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

إذا كان أحد المفعولين فاعلاً في المعنى ، كما في قوله : « ألبسن من زاركم نسج اليمن » . فإن « مَنْ » أحد المفعولين وهو في المعنى فاعل ، ويظهر ذلك في المطاوعة فإن ضميره فيها يكون فاعلاً ، تقول : « ألبسته ثوباً فلبسه » ففاعل « لبس » ضمير وهو عائد على المفعول الأول ، وإذا كان كذلك فإن الأصل تقديمه ، لأنه في معنى العمدة التي لايستغنى عنها الكلام ، ويجوز تأخيره ، فتقول : « ألبست نسج اليمن من زارنا » ، ومثله : « أعطيت زيداً درهماً » فتقول : « أعطيت درهما زيداً » ، وقد يتعين تقديم ما كان

---

(٣٤) تكملة من « ب » استحسنتها.
(٣٥) لم أقف على القائل.

فاعلاً في المعنى [ولزوم ذلك ، كما إذا قلت : « أعطيت زيداً عمراً » ، فإن كل واحد منهما يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى][36] ، فأيهما تقدم كان هو الفاعل في المعنى ، وصار بهذا الاعتبار ، كقولك: « أكرم موسى عيسى » فإن كان هنالك قرينة تدل على ما كان فاعلاً في المعنى جاز تقديم المفعول ، كما إذا قلت : « أعطيت عمراً زيداً فباع زيد عمراً بمائة درهم » ، أو ما أشبه ذلك.

وقد يتعين تقديم المفعول في المعنى على الفاعل في المعنى ، كما إذا قلت : « أعطيتُ الدَّارَ صاحبُها » فإنه لايجوز أن تقول : « أعطيتُ صاحبُها الدَّارَ » ؛ لأنك لو فعلت ذلك عاد الضمير على ما بعده لفظاً ورتبة ، وإلى جميع ذلك الإشارة بقوله:

وَيَلْـزَمُ الْأَصْـلُ لِمُوجِـبٍ عَـــرَا ... ... البيـت بتمامـه

وقوله : « حَتْماً » إنما ذلك في الأعرف.

وأَمَّا من قال : « ضَرَبَ غلامُهُ زيداً » على ضعفه ، فإنه يجوز أن تقول : « أعطيتُ صاحبُهَا الدَّارَ »

* * *

وَحَـذْفَ فَضْلَـــةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَـذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً ، أَوْ حُصِرْ

وَيُحْـــذَفُ ٱلنَّاصِبُهَـــا إِنْ عُلِمَـــا   وَقَـــدْ يَكُـونُ حَـذْفُهُ مُلْتَزَمَـا / ٩٠/ب

لما كان المفعول قد يكون غير فضلة كما هو في « باب ظن » ، احتاج عند الإخبار بجواز حذفه إلى تقييد ذلك بكونه فضلة ليقع الاحتراز من مفعول (ظَنَّ) ، ويجوز حذف الفضلة كما قال ، بشرط أن لايكون جواباً ، وأن لايكون محصوراً ، فإنه إن كان واحداً منهما امتنع الحذف.

فمثال الأول ، لو قال لك أحد : « مَنْ ضَرَبْتَ؟ » تعين أن تقول : « زيداً » ، أو

---

٣٦ – ما بين المعقوفين تكملة من « ب » .

«ضربتُ زيداً» مصحوبا بالفعل أو غير مصحوب ، كما سيأتي قريبا إن شاء الله (تعالى)؛ لأنك لو حذفت فقلت : « ضربت » لم يحصل جواب، إذ سؤاله إنما هو عن تعيين محل الضرب وممن وقع ، لا عن الضرب.

ومثال الثاني ، قولك : « ما ضربتُ إلّا زيداً » فلا يجوز حذف المفعول ؛ لأنك لوحذفت لم يخل من أن تحذفه مع « إلا » أو دونها ، فإن حذفت دونها فقلت : « ما ضربت إلّا » لم يجز ؛ لأن « إلّا » في مثل هذا وضعت لصرف النفي عن محل عام إلى محل خاص ، فإن حذف المحل الخاص ناقض ذلك وضعها ، وإن حذفته معها فقلت : « ماضربت » حصل نفي مطلق وهو خلاف المقصود ؛ لأن المراد نفي مقيد ، فتعين إذ ذاك ذكر المفعول.

ويجوز حذف الناصب كما قال ، فإذا قال لك أحد : « مَنْ ضَرَبْتَ؟ » جاز أن تقول : « زيداً » ، التقدير : « ضَرَبْتُ زيداً » ، فحذف « ضَرَبْتُ » للعلم به ، وهذا الحذف جائز كما قال .

وقد يكون ذلك – أعني الحذف – على جهة الوجوب، كما في « باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره » ، كقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، وكما إذا وقع في مَثَلٍ، كقولك : « أَحَشَفًا وسُوءَ كِيلَةٍ » ؟(٣٧) و « مَنْ أنت زيداً » ،(٣٨) وما أشبه ذلك ، والتقدير : « أَضَرَبْتَ ؟ ، وأَتُعْطِيْنِي ؟ ، وتَذْكُرُ» ، وأمثال ذلك كثير.

---

٣٧ – يُضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين.
ينظر جمهرة الأمثال ٨٥/١ ، ومجمع الأمثال ٣٦٧/١ ، والمستقصى ٦٨/١ .

(٣٨) فصل سيبويه هذا المثال أو القول في الكتاب ٢٩٢/١ .

التَّنَازُعُ فِي ٱلْعَمَلِ

إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا ٱلْعَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ ٱلْبَصْرَهْ وَٱخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

هذا هو باب التنازع ، وسيبويه وجماعة يسمونه باب الإعمال[1]، ووقع لأهل البيان في تسميته ألفاظ ، فيسمونه في أماكن بالقصر ، بمعنى : أنه قصر العامل على بعض ما يطلب ، ويسمونه في أماكن بالتجاذب وهو قريب من التنازع ؛ إلا أن التنازع أقرب إلى المعاني، والتجاذب أقرب إلى الذوات ، ويسمونه في أماكن بالاستيفاء ، باعتبار أن الاسم استوفى فيه حالة الظهور ، وحالة الإضمار ، والجميع متقارب.

وقال :« عاملان » ، ولم يقل : « فعلان » ، ليشمل الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وما أشبهها. وقد جمع بين الفعلين وغيرهما مما حكمه حكمهما ، قول كثير :

قضى كُلُّ ذي دَيْنٍ فوفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[2]

فـ« غريمها » وقع فيه – أيضاً – التنازع على الصحيح ، خلافاً للمصنف[3]، فإنه عنده على التقديم والتأخير / والتقدير : « غريمها ممطول معنى » وبنى على ذلك 91/أ
قاعدة اشترطها في التنازع ، والكلام معه في غير هذا الموضع.

---

(1) الكتاب 73/1 .

(2) في ديوانه 143.
وهو في الإيضاح 109، والإنصاف 90/1، وابن يعيش 8/1، وشرح التسهيل 166/2، والتصريح 318/1، والهمع 111/2، والأشموني 101/2.

(3) ينظر شرح التسهيل 166/2.

و « قبل » من تتمة « عاملان » لا من تتمة « عمل » فإن العمل شرطه التأخير ، والعاملان شرطهما التقدم ، فإنه لو تقدم المعمول على العاملين معاً ، فقلت : « زيداً ضربت وأكرمت » أو على أحدهما ، فقلت : « ضربت زيداً وأكرمت » فإنه يخرج في الوجهين عن التنازع ، ويتعين للأول من العاملين.

وقوله : « فللواحد » ليست الألف واللام فيه على حدها في « لقيت رجلاً فضربت الرجل » لاحتياجها إلى الضمير ، وهي في مثل : « لقيت رجلاً فضربت الرجل » لاتحتاج إلى ضمير – و أيضاً – فإن اقترانها بالضمير مخرجُ لها عن أن تكون على حدهـا في « لقيت رجلاً فضربت الرجل » ؛ لأن الألف واللام والضمير متنزلان منزلة المعرف والتعريف لايقع باثنين، وقد نص ابن الشاهد في مثل : « لقيت رجالا فأكرمت رجلاً » أنه راجع إليهم مقتض بالخزل عدم المغايرة ، سواء صحب بضمير أو لم يصحب ، وقال : فإن صحب كان آكد في الرجوع ، كما إذا قلت : « فأكرمت رجلاً منهم » وهذا ينبني على أن الجمع هل يزيل اعتبار التحيز أو لايزيله؟

وفي المسألة خلاف وتفصيل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقصود.

والعمل لواحد منهما عند الطائفتين ، أعني البصريين والكوفيين خلافاً للفراء(٤) من الكوفيين ، فإنه زعم أن العمل في المتفق للعاملين ، سواء اتفقا في الرفع ، كما إذا قلت : « قام وقعد زيد » ، أو في النصب كما إذا قلت : « ضربت وأكرمت زيداً » ، وإن اختلفا فالمنقول عنه الوفاق ، ونقل بعضهم : أنه يغلب مقتضى الرفع لاقتضائه العمل ، ونقل

---

(٤) أراؤه في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الجمل ٦١٧/١، والكافية ٧١، وشرح التسهيل ١٦٤/٢، ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، ٦٤٧، وشرح الكافية للرضي ٧٩/١-٨٠، والارتشاف ٨٨/٣، ٩١.

بعضهم :أنه يغلب المتقدم مطلقاً ، فيجعل أثره له بحق الأصالة وهو للآخر بحق النيابة.

ويجوز عند الطائفتين ، أعني البصريين والكوفيين إعمال الآخر والأول ، لكن اختلف في المختار ، فالكوفيون يختارون الأول لسبقه ، والبصريون الثاني لقربه(٥)

قال بعضهم : والأول أشبه بمذهب مالك (رحمه الله تعالى)، والثاني أشبه بمذهب الشافعي (رحمه الله تعالى) ، لأن الإمامين يختلفان في قاعدة ، وهو هل يراعى الأصل الأسبق فيجعل المتأخر هو المشكوك فيه ، أو يعتبر الأصل الأقرب فيجعل منافيه هو المشكوك فيه ؟ فمالك يعتبر الأول ؛ لسبقه ويجعل الثاني هو المطرح . والشافعي يعتبر الثاني ويجعل منافيه عند الشك مطرحاً*.

صورته إذا أيقن بالطهارة وشك في الحدث ، فعند مالك : يجب عليه الوضوء ؛ لأن المعتبر عنده [الأصل الأول] وهو كونه الذمة مطلوبة بطهارة تستبيح بها العبادة ، وهذه الطهارة مشكوك في استمرارها أو تقدمها فيجب عليه الوضوء . وعند الشافعي : لا وضوء عليه ؛ لأنه يعتبر الأصل الأقرب [وهو كون الوضوء قد تحقق ، ومنافيه] / ٩١/ب مشكوك فيه.

وكذلك – أيضاً – لو شك الزوج في إيقاع الطلاق ، فعند مالك : يقع عليه الطلاق ، وقد اختلف في مذهبه في الواحدة أو الثلاث ، وعند الشافعي : لا يقع عليه شيء بناءً على ما قدمنا .

و (الأسرة) هي العشيرة ، وهي هنا عبارة عن الأتباع ، وأن القول به قوي ، لأن

---

(٥) ينظر الخلاف في الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١١٢/٣، والجمل ١١١، والإيضاح ١٠٨، والإنصاف ٨٣/١-٩٦، والتبيين ٢٥٢، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الجمل ٦١٣/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٢-١٧١، والارتشاف ٨٩/٣.

* هذه المسألة مبنية عند الحنفية والسادة الشافعية والحنابلة على قاعدة أنَّ اليقين لايزول بالشَّكِّ، وعند المالكية على قاعدة الشَّكُّ في الشرط مَانِعٌ من تَرَتُّبِ المشروطِ.
ينظر تفصيل القاعدتين مع الصورتين في عدة البروق للونشريسي ٩٠، والمنثور للزركشي ٢٥٦/٢، والوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ١٠٢-١٠٧، والتمهيد لابن عبدالبر ٢٦/٥-٢٨، والفروق للقرافي ١١١/١-١١٢، وإيضاح المسالك للونشريسي ١٩٢، ١٩٣.

العشيرة من حيث هم تصحبهم النصرة ، والأتباع - أيضاً - تصحبهم النصرة ، فالعلاقة بينهما وجود الدافع وقوعاً أو غلبة ، ويرجع إلى مجاز الإصحاب، وهو في أنواع المجاز ليس بالقوي إلا أن يتبعه أخذ بطرف الرد ، أو متشبث بالمعنى المقتضي للصدور على وجه الدراءو وهو في الوقوع أقوى منه في الغلبة ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هوالمقصود.

***

وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا

كَـ « يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا » وَ « قَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا »

المراد بـ« المهمل » هو الذي لم يعمل في الظاهر وإلا فكل واحد منهما أو منها عامل إلا على مذهب الكسائي[٦]، حيث يقول : إن الذي لم يعمل في ظاهر حذف ، وإنما التزم ذلك فراراً من أن يعود الضمير على ما قبله لفظاً ورتبة ، والفراء[٧] يوافقه في كون الضمير لايعود على ما قبله لفظاً ورتبة ، ولكن يخالفه في جواز الحذف ، فإن الفراء لايجيز حذف الفاعل ، فلزم من قوله منع « ضربني وضربت زيداً » والتزام « ضربني وضربت زيدُ » أو « وضربته » ، لأن من مذهبهم عدم توفية الثاني ما يطلب عند إعمال الأول ، فإذا قلت : « ضربني وضربت زيداً » لم يبن لهذه الصورة أثر لقول البصريين ، ولا لقول الكسائي ، لكن يبين الأثر في التثنية والجمع ، فإنك تقول عند البصريين : « ضرباني وضربت الزيدين » ، و « ضربوني وضربت الزيدين » وعند الكسائي ، تقول : « ضربني » في الجميع ، لأن الفاعل عنده محذوف ، بخلاف ما هو عند البصريين فإنه

---

(٦) رأيه في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الجمل ٦١٤/١، ٦١٧-٦١٨، وشرح التسهيل ١٧٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٩/١، والارتشاف ٩٠/٣-٩١.

(٧) ينظر مصادر هامش «٤» السابق.

مضمر ، والمضمر يستتر في الإفراد ، ويبرز في التثنية والجمع ، ويكون المضمر على وفق الظاهر، فإن كان الظاهر مفرداً أفرد الضمير، ، وإن كان مثنى ثني ، وإن كان مجموعاً جمع ، وإلى هذا الحكم من المطابقة الإشارة بقول المصنف :« والتزم ما التزما » أي : من المطابقة كما قدمنا .

وقوله : « يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا » ، على اختيار البصريين ؛ لأنه جرد الثاني من الضمير، فعلم بذلك أنه قد رفع الظاهر ، لما تقرر من أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر تجرد عن الإصحاب في حالة التثنية والجمع كتجرده حالة الإفراد ، إلا على لغة من يصحبه بعلامة التثنية والجمع ، وهي لغة معروفة عند العرب[8]، ولو كان على اختيار الكوفيين لعكس التجريد والإصحاب ، وكان يقول : « يحسن ويسيئان ابناكا » ؛ لأن « يحسن » هو المسند إلى الظاهر ويلزمه التجريد .

[وقوله][9]: « وَقَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا » إنما هو على اختيار الكوفيين ؛ لأن المجرد / هو المتقدم أعني « بَغَى » فعلم بذلك أنه الرافع للظاهر ، ولو كان على اختيار ٩٢/أ البصريين لقال : « وقد بغيا واعتدى عبداكا » على حسب ما قدمنا في المثال الذي قبله ، وقياس قول أبي زكريا الفراء التجريد في الفعلين، أو الإصحاب نص على ذلك أبو علي[10] لأنهما أعني الفعلين متساويان عنده في العمل .

❋ ❋ ❋

وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ ٱلْخَبَرْ

---

(٨) يعني بها لغة « أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ » وهي لغة طيِّئ أو أزدشنوءة أو بلحارث ـ ينظر ص: ٣١٠ - ٣١٢ .

(٩) تكملة من « ب » استحسنتها.

(١٠) ينظر الشيرازيات ١/١٨٢-١٨٧، والعسكرية ١١٤، والعضديات ١٤١.

إذا أعملت الثاني لم تجئ في الأول بمضمر إلا لرفع فقط ، كما إذا قلت : « ضربت وضربني زيد » إذ لا قبح في اللفظ لتراخي ما يطلبه العامل ، ووجود الفصل بما يتجه على المتراخي ، وهو المطلوب للعامل الأول ، فإن جاء مثل : « ضربته وضربني زيد » فهو محمول عى القلة ، ومن ذلك قوله :

إذا كُنْتَ تُرْضِيْهِ ويُرْضِيــكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ في الغيبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ[11]

فإن أعملت الأول تعين أنك تضمر في الثاني الفاعل والمفعول معاً ، فتأتي بضمير الرفع وضمير النصب ؛ لأن ما هو بين يديه ، أعني بين يدي العامل الثاني صالح للعمل فيه وهو يطلبه ، فإذا صرف عنه إلى غيره ، تعين ان يشتغل بما يقوم له مقام ما صرف عنه إلى غيره ، فتقول على هذا : « ضربني وضربته زيد » إلا في شيء حكاه سيبويه[12] (رحمه الله تعالى)، وهو قولهم : « مَتَى ظَنَنْتَ أو قُلْتَ زَيداً مُنْطَلِقاً » فهو قليل ، وكان القياس « أو قلته زيداً منطلقاً » ، وكان الذي سهله كون « قال » لا يطلب « زيداً منطلقاً » إنما « قال » طالب بالحكاية على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

والكوفيون لا يلتزمون الإضمار المطلق في الثاني ، بل يجيزون الحذف في الثاني مع إعمال الأول ، وعلى هذه القاعدة يتعين إعمال الثاني عند البصريين ، في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ آتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[13] لأنه لو كان على إعمال الأول لكان « أفرغه »، وكذلك – أيضاً – قوله (تبارك وتعالى) : ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَؤُا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾[14]

---

(١١) لم يعرف قائله.
وهو في شرح التسهيل ٢/١٧١، وابن الناظم ٢٥٥، وتخليص الشواهد ٥١٤، وابن عقيل ٢/١٦٣، والتصريح ١/٣٢٢، والهمع ٢/١١٠، والأشموني ٢/١٠٥.

(١٢) ينظر الكتاب ١/٧٩.

(١٣) آية ٩٦ من سورة الكهف.

(١٤) آية ١٩ من سورة الحاقة.

ولـــو كان على إعمـــال الأول لكان « اقرؤه » ، وكذلك – أيضاً – قوله (تبارك وتعالى): ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَالَةِ ﴾(١٥) ولو كان على إعمال الأول لكان « قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ».

والكوفيون ما يشترطون ذلك ، فكذلك يقولون : إنه محتمل لإعمال الأول ، لكن البصريون يجعلونه متعيناً لإعمال الثاني على ما قدمنا قال أبو زكريا بن معطٍ في ألفيته(١٦):

يَشْهَدُ « هَاؤُمُ ٱقْرَؤُا كِتَابِيَهْ » لِسِيبَوَيْـهِ وَٱللُّغَاتُ ٱلْعَالِيَـهْ

وربما عرض في هذا الباب ما يمنع عن التنازع رأساً ، أو عن بعض أحكامه، إما لأمر ظاهر أول وهلة ، كما في قول النابغة الجعدي(١٧):

تذكَّرتُ والذِّكْرَى تَهيجُ على الفتـــى ومن حَاجَـــةِ المَحْزُونِ أَنْ يتذكَّــرا

نَدَامَايَ عند المُنْذِرِ بنِ مُحَـــرِّقٍ أرى اليومَ منهمْ ظاهرَ الأرضِ مُقْفِرا

فـ « نداماي » مصروف عن « أن يتذكر » إلى « تذكرت » ؛ لأن المحزون من [حيث هو ليس من حاجته أن يتذكر نداماه] / عند المنذر بن محرِّق ، وقد ذهب بعض أهل ٩٢/ب البيان إلى أنه على حد(١٨):

---

(١٥) آية ١٧٦ من سورة النساء.

(١٦) ينظر ألفيته ٣٩.

(١٧) في ديوانه ٦١.

وهما في الاستيعاب ٥٨٩/٣ (هامش الإصابة) .

(١٨) للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ – ٣٥٥.

وهي في الكتاب ٣٦٩/١، والأصول ٢٠٨/١، والإيضاح ٢١٨، وابن السيرافي ٤٧/١، وأسرار العربيه ١٨٧، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٤، وابن يعيش ٥٤/٢.

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَـةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

أعني أن يكون من باب التجريد(١٩)، فيكون المحزون هو المتكلم ، كما أن المحبور هو الراكب ، وإلاّ كان فعلاً لغير فاعل الفعل المعلل وهو ممنوع ، فعلى هذا يكون قول النابغة : « تذكرت ... البيتين » داخلاً في هذا الباب ، أعني باب التنازع فتأمله ، فكأنه قال بهذا الاعتبار : ومن حاجتي أن أتذكر ندامای عند المنذر بن محرق.

ويعرض له - أيضاً - بكون المعنى يفسد إن جعل من التنازع ، ما يخرجه - أيضاً - من هذا الباب ، لكن لا يدرك بأول وهلة ، كما في قول امرئ القيس(٢٠):

فلو أَنَّ ما أسعى لأَدْنَى معيشـةٍ ... كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المَـالِ
ولكنَّما أسعـى لمجـدٍ مُؤَثَّـلٍ ... وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِـي

فإنه إن جعل من باب التنازع فسد المعنى ، لأن القاعدة في « لـو » أنها إن دخلت على موجبين نفتهما ، كما إذا قلت : « لو قام زيد قام عمرو » فـ « قام زيد وقام عمرو » دون « لـو » موجبان ، فلما دخلت عليهما « لـو » نفتهما فصارا منفيين ، وإذا دخلت على منفيين أوجبتهما ، كما إذا قلت : « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » فـ « لم يقم زيد ولم يقم عمرو » منفيان دخلت عليهما « لـو » فأوجبتهما ، وإذا دخلت على موجب ومنفي نفت الموجب وأوجبت المنفي ، كما إذاقلت : « لو قام زيد لم يقم عمرو » فـ « قام » دون « لو »

---

(١٩) يعني به التجريد الشعري لا البلاغي ، وقد سبق الحديث عنه بالتفصيل في ص : ٩١ هامش ٢٢

(٢٠) في ديوانه ٣٩.
والبيت الأول محل الشاهد وهو في الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والإنصاف ٨٤/١، والمقرب ١٦١/١، وتذكرة النحاة ٣٣٩، والهمع ١١٠/٢، والأشموني ٩٨/٢.

مثبت دخلت عليه « لو » فنفته ، و« لم يقم » دون « لو » منفي فدخلت عليه « لو » فأوجبته ، فإذا تقرر ذلك فإنك إن جعلت قول امرئ القيس من باب التنازع ، لزم نفي أنه يسعى لأدنى معيشة ، لأنه موجب دخلت عليه « لو » وإثبات أنه يكفيه قليل ؛ لأنه منفي دخلت عليه « لو » فأوجبته ، وذلك تناقض ، فإذاً فيُجعل « ولم أطلب » مستأنف غير داخل تحت حكم « لو » فيبقى إذ ذاك على نفيه ، فيصح المعنى ، ويكون المعنى إذ ذاك : أنه لايسعى لأدني معيشة كما قدمنا ، وأنه لا يطلب من المال قليلا ، وذلك ملتئم.

ومن أدخله في هذا الباب من النحويين كأبي علي(٢١) فإنما هو باعتبار مجرد اللفظ فقط ، وقد تأوله بعضهم : على أنه من باب حذف السبب وإقامة المسبب مقامه ، فكان التقدير : تركتها ولم أطلب القليل من المال . وعدم تركها ، أي : ترك السعي لأدني معيشة سبب في أنه لا يطلب القليل من المال .

ومما يعرض - أيضاً - في هذا الباب مما يخرجه عن أن يكون من باب التنازع إما رأسا ، وإما في بعض أحكامه ، ما ذكر المصنف من أن يكون المتنازع فيه خبراً في الأصل ، كثاني مفعولي « ظننت » ، ولا فرق في ذلك بين أن / يكون الخبر هوالمفعول ٩٣/أ الثاني أو المخبر عنه وهو المفعول الأول ، واقتصر المصنف على الخبر وهو المفعول الثاني؛ لأن الحكم فيهما واحد.

وقد خالف المصنف - هنا - مذهبه ؛ لأن مذهبه جواز حذف أحد المفعولين من « باب ظن »(٢٢) لفهم المعنى ، والذي عرض أن مفعول الفعل الأول إذا أعمل الثاني يحذف ، وإن عدم حذفه ليس بالكثير ، لما يلزم منه من عود ضمير فضلة يستغنى عنه

---

(٢١) ينظر الإيضاح ١١٠، والارتشاف ٨٨/٣. وقد اعترض عليه ابن عصفور في شرح الجمل ٦٢٣/١-٦٢٤.

(٢٢) سبق تخريجه في ص : ٣٠١ ، هامش ٦٨. والمسألة هنا في شرح التسهيل ١٧١/٢-١٧٣.

على متأخر لفظا ورتبة ، فتقول كما قدمنا : « ضــربت وضربـني زيد » دون « ضربته وضربني زيد » ويحمل على القلة البيت :

إذا كُنْتَ تُرْضِيْهِ ... ...   وقد تقدم إنشاده، وبعده[٢٣]

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الوُشَاةِ فَقَلَّمَا   يُحاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ تَغْيِيرِ ذِي وُدِّ

وقوله :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا على نَأْيِهَـــا   بما فَضَحَتْ قَوْمَهَا غَامِــدُ[٢٤]

والذي يعرض – هنا – لزوم الإضمار ، ويلزم المصنف ألا يلزم لما تقرر من مذهبه وأنه يجوز الحذف ، وقد نص – هنا – على أنه يلزم الحذف في غـيـر « باب ظن »، وقد قال في « كافيته » : أنه لو كثر الإضمار لما كان خارجا عن النظر ، قال :

... ...   وَمِثْلُهُ لَوْ شَاعَ لَمْ يَعْدُ النَّظَرْ[٢٥]

وهذا الحكم أعني من الإضمار اللازم إنما يكون حيث لا يقع مخالفة بين الظاهر والمضمر في المطابقة ، كما إذا قلت : « ظنني إياه وظنت زيداً قائما » فإنك إذا أعملت الثاني تعين إضمار الأول وهو فضلة ، ويجوز فيه وجهان :

أحدهما : الانفصال كما قدمنا . والآخر : الاتصال ، فتقول : « ظننته وظننت زيداً قائماً » . واختاره بعضهم : أعنى الاتصال على القاعدة المعروفة ، والتزمه بعضهم ، ليكون اتصاله فرقا بين إعمال الأول والثاني . وإن أعملت الثاني تعين تأخير الضمير ، فتقول : « ظنني وظننت زيـداً قائمـاً إياه » ، فـ « قائما » لـ « ظنني » و « إيـاه » لـ « ظننت » .

---

(٢٣) سبق تخريجه في هامش « ١٥ » السابق.
وينظر البيتان في شرح التسهيل ١٧١/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٤٩، وابن عقيل ١٦٣/٢.

(٢٤) لربيعة بن مكدم.
وهو في الكامل للمبرد ٢٣/١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢، واللسان «غمد» ٣٢٦/٣.

(٢٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٥٠/٢.

وقد ذهب بعضهم : إلى التأخير مطلقا ، سواء أعملت الأول أو الثاني ، ليعود الضمير على ما قبله ؛ لأنه يدل على ذلك ، ومتى قدر على القياس تعين المصير إليه ، وعلى هذا يمتنع الاتصال لتأخره عن العامل في الوجهين.

وقد ذهب بعضهم(٢٦): إلى أن التنازع ممتنع في الفعل المتعدي إلى أكثر من واحد لكنه خلاف مذهب سيبويه (رحمه الله تعالى) ، وقدمنا ما حكى من قول العرب : « متى ظننتَ أو قلتَ زيداً منطلقاً »(٢٧)

والذاهب إلى المنع يقول في هذه المسألة : « ظنني زيدا قائما وظننته قائماً » ، أو ما أشبه ذلك مما يعين عدم الإعمال وهو التنازع ، هذا كله إذا لم تقع مخالفة في المطابقة، فأما إن وقعت وهو الذي أشار إليه بقوله :

وَأَظْهِرِ ٱنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ ٱلْمُفَسِّرَا

نَحْوُ : « أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي ٱلرَّخَا » / ٩٣/ب

فإن « أخا » يتعين إظهاره ، ولايجوز حذفه ولا إضماره ، أما حذفه فلأن أحد مفعولي « ظننت » لايجوز حذفه ، وقد قدمنا مذهب المصنف . وأما إضماره فإنه - أيضاً - لايجوز ؛ لأنك إن أضمرته لم يخل من أن تضمره مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فتقول : « إياه » أو « إياهما » أو « إياهم » ، فباطل إضماره مثنى أو مجموعاً ؛ لأنه يلزم أن يكون أحد المفعولين مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً.

وباطل - أيضاً - أن تضمره مفرداً ، لأنه ليس هنالك ما يعود عليه إلا « أخوين » لأن الضمير طالب بالحدث فلا يعود إلا على مقتضيه ، أعني مقتضي الحدث ، ولا يجوز ذلك ؛ لأن « أخوين » مثنى والضمير مفرد ، والمفرد لايعود على المثنى ؛ لأن كل ضمير

---

(٢٦) ينظر تفصيل المسألة في شرح الجمل ١/٦٢١-٦٢٢، وشرح التسهيل ٢/١٧٣-١٧٤، والارتشاف ٣/٨٩-٩٢.

(٢٧) سبق تخريجه في هامش « ١٦ » السابق.

عاد على لفظ صح أن يوضح ذلك اللفظ موضعه ، وتتحد الدلالتان إن لم يكن الكلام طالباً بالإضمار ، فإذا امتنع حذفه لما قدمنا وإضماره – أيضاً – لما قدمنا ؛ لأن الإضمار لايكون إلا على أحد هذه الثلاثة، والثلاثة ممتنعة ، تعين الإظهار ، ولا يصح أن يكون على حد قولك : « أنا قاله » ، يعنى أن يكون « إياه » مراداً به المتكلم ، لما تقرر من أن المبتدأ والخبر لابد أن يتغايرا من نحو اللفظ ، ومجيئه بلفظ الغيبة والمراد به المتكلم غير كاف في المغايرة

وجوز الكوفيون مع تجويز الإظهار الحذف والإضمار ، قال المصنف في «كافيته»[28]:

وَٱلْحَــذْفُ وَالإِضْمَـارُ لَيْسَ يَمْتَنِعْ ... فِي ٱلْمَذْهَبِ ٱلكُوفِيِّ فَٱسْمَعْ وَأَطِعْ

ومثل « أظن ويظنناني أخا زيداً وعمراً أخوين » قولك : « حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً » فتأمله.

---

(٢٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٨.

اَلْمَفْعُولُ ٱلْمُطْلَقُ

اَلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ، كَـ «أَمْنٍ» مِنْ «أَمِنْ»
بِمِثْلِهِ، أَوْ فِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ، نُصِبْ
وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَـٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ

المفعول المطلق : هو المصدر، ويسمى – أيضاً – الحدث، ويسمى – أيضاً – الحدثان[1].

فأما تسميته مفعولاً مطلقاً فلكونه لايتقيد بشيء، بخلاف باقي المفعولات، فإنها مقيدة، والمفعولات التي تتقيد أربعة : مفعول به، وقد تقدم الكلام عليه، ومفعول من أجله وهو الذي يسمى « مفعولاً له » وسيأتي، ومفعول فيه وهو « الظرف » وسيأتي– أيضاً – ، ومفعول معه وهو الذي يأتي منصوباً بعد الواو، وسيأتي – أيضاً – وكلها مقيدة كما ترى

والمصدر هو المفعول المطلق الذي لايتقيد بشيء، وسمى مصدراً؛ لأنه يصدر عن الفعل، أو يصدر هو عن مثيره. وسمى حدثاً، لأنه يحدث عمن يصدر عنه. وسمى حدثانا؛ لأنه بمعنى الحدث المصدر، والحدث والحدثان قد تكلمت به العرب، لكن على غير الوجه
٩٤/أ الذى قاله النحويون، لكن العلاقة موجودة، فمما / وقع لها فيه اللفظ بالمصدر، قول نابغة بني ذبيان يصف امرأة[2]:

لا واردٌ منها يَحُورُ لمَصْدرٍ   عنها ولاصَدِرٌ يَحُورُ لمَورِدِ

---

(١) تسمية الحدث والحدثان هما لسيبويه في الكتاب ١/٣٤-٣٥.
ويظر المفصل ٣١ ، وابن يعيش ١/١٠٩ – ١١٠.

(٢) في ديوانه ٩٧ .

ومما وقع لها فيه اللفظ بالحدث، قوله(٣):

تَرى لها على الوَنَى أَحْداثا   تَقَــرَّ عينــاً وتُزيـل عَاثَـا

العاث والعيث هو الفساد كالعيب والعاب.

ومما وقع لها فيه التلفظ بلفظ الحدثان، قول(٤):

إنَّ لها وإنَّ لي حِدْثَانَا   تَذْكُرُ منه سِيرةً أزمانا

وهو - كما قال - أحد مدلولي الفعل ؛ لأن الفعل يدل على زمان وعلى حدث، فالحدث هو أحد مدلوليه وهو المصدر، كـ « أمن » من « أمن » كما قال.

ولايؤخذ من قوله إنه مدلول للفعل، أنه - أعني - المصدر فرع عن الفعل، لكون المدلول فرعاً عن الدليل، فيلزم التناقض لقوله بعد هذا: « وكونه أصلاً لهذين انتخب »؛ لأن الدال على الشيء قد يكون فرعاً عنه، ألا ترى أن « الضرب » مثلاً يدل على ضارب، وهو فرع عنه، بل هذا هو المعروف أعنى أن الدال على الشيء يكون فرعاً عنه؛ بخلاف االسبب ، ومن الدلالة بالفرع على الأصل قوله(٥):

يُنْبيك بالبِشْرِ عن إحسانِ مُصْطَنِعٍ   كالسَّيفِ دلَّ على التَّأْثــيرِ بالأَثَـرِ

وقد رأيت لبعض المتكلمين على هذه الألفية إلزامه التناقض بقوله عن المصدر: إنه مدلول للفعل، وبقوله : « وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ » وليس بشيء .

وينتصب كما قال بمثله، كما إذا قلت: « أعجبني ضربك الضرب الشديد » وبالفعل، كما إذا قلت: « ضربت زيداً ضرباً » وبالوصف، كما إذا قلت: « زيد ضارب ضرباً » ومن الأول، قوله(٦):

---

(٣) لم أقف على القائل .

(٤) لم أقف على القائل.

(٥) لم أقف على القائل.

(٦) لم أقف على القائل.

وَأَتْيُكَ الأُتْيَ المُبِرَّ واجبُ عليك حتماً فاعتقده لَازِبُ

ومن الثاني، قوله(٧):

قتلـتُهُ قَتْـلاً وأيُّ قَتْلِ أَوْدَى بِهِ من غيرِ مَا مُخْتَلِ

ومن الثالث، قوله(٨):

أنت لَعَمْرِي وَاصِلٌ وَصْلَ اللِّئَامْ تقطعُ حيًّا وتزورُ في الحُمَامْ

ولا خلاف عند البصريين في كون الفعل فرعاً عن المصدر، لكن اختلفوا في الصفات ، فمنهم(٩)من قال : إنها فرع عن الفعل، ومنهم من قال: إنها فرع عن المصدر فتساوى الفعل، وقال في « كافيته »(١٠):

بِمِثْلِهِ، أَوْ فَـرْعِهِ يَنْتَصِبُ،
كَ « سَيْرُكَ السَّيْرَ الحَثِيثَ مُتْعِبُ »

وذهب الكوفيون: إلى أن الفعل أصل للمصدر، والوصف، وقد أكثر الناس من الاحتجاج لكل قول من هذه الأقوال، وهو – أعني الاختلاف والاحتجاج – مما لاينبني عليه كثير فائدة(١١).

* * *

تَوْكِيداً، أَوْ نَوْعاً يُبِينُ، أَوْ عَدَدْ،
كَـ « سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ »

---

(٧) لم أقف على القائل .

(٨) لم أقف على القائل.

(٩) ينظر مصادر هامش « ١١ » اللاحق.

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٥٤/٢.

(١١) المسألة خلافية، وقد عقد لها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ٢٣٥/١، مسألة بعنوان « القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر؟ » ، وينظر الأصول ١٣٧/١ ، والمفصل ٣١، وأسرار العربية ١٧١، والتبيين ١٤٣، وابن يعيش ١١٠/١، وشرح التسهيل ١٧٨/٢–١٨٠، وشرح الكافية للرضي ١٩١/٢–١٩٢، والارتشاف ٢٠٢/٢، ومنهج السالك ١٣٧، والتصريح ٣٢٥/١.

وَقَــــدْ يَنُـوبُ عَنْهُ مَــــاعَلَيْـــــهِ دَلّْ،

كَـ « جِـدَّ كُلَّ الْجِـــدِّ، وَٱفْــرَحِ ٱلْجَــذَلْ» /　　　　٩٤/ب

يقع المصدر كما قال: مُبيناً تأكيداً، أو نوعاً، أو عددا، وفي هذه الأماكن يكون منصوباً، وفيما كان نائباً عن المصدر، ولايكون ذلك إلا مع ذكر فعله لفظاً ومعنى ، كـ « ضربته ضرباً » و ما أشبه ذلك ، أو معنى لا لفظا، كما إذا قلت: « قمت وقوفاً » و « قعدت جلوساً » ، وما أشبه ذلك.

والمصدر المؤكد هو الذي لايزيد مدلوله على مدلول الفعل، كما إذا قلت: « ضربت زيداً ضرباً » ، لا تريد بـ « ضرب » زيادة على « ضربت »، فأما إن أردت به زيادة على الضرب بأن قصدت تعظيماً للضرب، أو تحقيراً له، أو شدة، أو خفة، أو ما أشبه ذلك، واكتفيت لفهم المتلقى لقرينة مصاحبة أو سابقة أو لاحقة، [فإن][١٢]ابن الشاهد: قد نص على أن ذلك من قسم المبين ، ونقل عن النحويين أنهم أهملوا ذلك، قال: وهو لازم، لكن حكى خلافاً في قصر القرينة على المصاحبة، وجواز التزحزح بالتقدم والتأخر، قال : والأصح التعميم ؛ لاقتضاء تلقى الحكم غير منوطٍ من متعلق على مستقل غير طالب بطرف الرد المستغرق، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود.

وأما النوع فهو الذي يبين شيئاً لم يكن مفهوماً من الفعل، كما إذا قلت: « جلست جلسة » و « ركبت ركبة »، وما أشبه ذلك مما يدل على الهيئات، وهذا دل على النوعية من غير إصحاب، وقد يدل عليها أعنى على الهيئة مصحوباً بالألف واللام، كما إذا قلت : « ركبت الركوب »، أى : الذي تعرف هيئته، فعلى هذا لاتختص « فعلة » بالهيئة، وهل يجوز « ركبت الركبة » ، و « مشيت المشية » ؟

منع من ذلك بعض أهل البيان ، والصحيح الجواز .

---

(١٢)　تكملة من « ب » استحسنتها.

وأما كونه عدداً فقد مثل المصنف بـ« سيرتين » ، ومثله : « ضربتين وضربة، وسيرة » ، والنحويون وأهل البيان يطلقون على مثل : « ضربة » و« سيرة » العدد، وأهل الحساب يجعلون الواحدة أصلاً للعدد ولايسمونه عدداً، وقد استشهد ابن عصفور(١٣) على كونه أعنى الواحد عدداً، بقول جرير(١٤):

تَعدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ   بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

قال: لأن « العقر » مصدر، والمصدر مفرد، وقد أطلق عليه العدد، وفيه نظر.

وأما « ثلاث ضربات » و« عشرون ضربة » وما أشبه ذلك، فإنه من قسم ماناب عن المصدر لفقدان حروفه منه.

وأما « سَيرَ ذِي رَشَدْ » فإنه من قسم النوع، ويأتى على نوعين:

أحدهما : ما يلزم فيه حذفان، وهو ما إذا كان المضاف إليه مغايراً للمسند إليه الفعل، كما إذا قلت: « ضربته ضرب زيد » و« أحببتك حب أبيك » وما أشبه ذلك، فإن المعنى : حباً مثل حب أبيك، وضرباً مثل ضرب زيد، ثم حذفت المصدر وأقمت صفته مقامه، ثم حذفت المضاف وأقمت المضاف / إليه مقامه؛ لأنه يستحيل أن تفعل فعل غيرك. ٩٥/أ

والآخر : أن لايكون مغايراً، بل يمكن رجوعه إلى المسند إليه الفعل، كما إذا قلت : « أكرمتك إكرام الكرماء » و«أحببتك حب ذوي الشفقة » فإن « الكرم » و« الشفقة » هو المقصود لا من قام به، ولا يمتنع وقوعه على « زيد » بإسناده إليه، ومن هذا قول المصنف: « سير ذي رشد ». وضابطه : أن يقال إن كان المصدر المشبه به مضافاً إلى مقتضى ذات تعين حذفان، كما قدمنا من قولك : « ضربته ضرب زيد »، وإن كان مضافاً إلى ما يقتضى حدثاً، كان فيه حذف واحد، كما إذا قلت: « أكرمتك إكرام الكرماء »

---

(١٣) ينظر شرح الجمل ٣٠٢/١.

(١٤) سبق تخريجه في ص : ٢٨٦ هامش : ٩.

فيقدر في الأول : « ضرباً مثل ضرب زيد » ، ويقدر في الثاني : « إكراماً إكرام كريم » .

وقد جعل بعض أهل البيان « إكرام ذوي الكرم »و« محبة ذوي الشفقة » اسما على حياله، وقال: هو المتعين لحذف الواحد بالتصريح بمقتضى الاشتراك، وهو المصدر، بخلاف : الكرماء والشفقاء وما أشبه ذلك، والصحيح أن الجميع قسم واحد لاقتضاء الحدث في النوعين.

وقد ينوب عن المصدر ما دل عليه كما قال، وذلك يكون بأنوا ع متعددة:

منها : العدد الخارج عن مثل : « ضَرْبةً وضربتين » ، كقولك : « ضربتُه ثلاثَ ضرباتٍ » و« إحدى عشرة ضربةً » و« عشرين ضربةً » و« إحدى وعشرين ضربةً » و« مائة ضربةٍ » و« ألف ضربةٍ »وما أشبه ذلك.

ومنه : ما اقتضى تبعيضاً ، كقولك : « ضربتُه بَعْضَ الضَّرْبِ » أو تعميماً ،كقولك : « ضربتَه كُلَّ الضَّرْبِ » .

أو آلة ، كقولك : « ضربته سوطاً، أو عصا، أو جريدة » ، أو ما أشبه ذلك.

أو صفة ، كقولك : « مكثت طويلاً » . أو اسما مغايراً ما تقدم، كما إذا قلت : « طَلْعَةَ الشمسِ » و« سَطْوَةَ الأَسَدِ » ، فإن المعنى : طلعت طلوعاً يشبه طلوع الشمس، وسطوت سطواً يشبه سطو الأسد ، ومن هذا قولهم : « بَدَا فُلَانٌ الحِرْبَاءَ » أي : له تلوّنٌ تلوّنَ الحِرْبَاءِ هكذا قدره بعضهم، وقدره بعضهم : بُدُوًّا كبُدُوِّ الحرباء، أى : ذي تلون، والمعنيان متقاربان، والأول أسرع إلى المعنى، والثاني أسرع إلى اللفظ، ومثله قولك: « لا أعطيك شيئاً »و« لا أرزؤك حبة » ، التقدير : لا أعطيك عطاء قليلاً ولا كثيراً ، ثم حذف « عطاء قليلاً ولا كثيراً» وجعل « شيئاً » نائباً منابه لاقتضائه التعميم ، وكذلك :لا أرزؤك حبة قليلاً ولا كثيراً، ثم حذف وجعل مكانه « حبة » ؛ لأنه مقتضٍ لنفي الأقل، ويستلزم ضرورة نفي الأكثر، فإن اقترن بذلك ما ينفيه عن الحدث [خرج عن] المصدر، كما جاء في حديث عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم [عن أبيه، أَنَّ رسولَ] / ٩٥/ب

الله ﷺ : « اسْتَعْمَلَ رجُلاً منْ بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ عَلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ سَأَلَهُ إِبِلاً مِنَ الصَّدَقَةِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَ الغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ الغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، أَنْ تَحْمَرَّ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : إِنَّ الرَّجُلَ لَيَسْأَلُنِي مَالاَ يَصْلُحُ لِي وَلاَلَهُ، فَإِنْ مَنَعْتُهُ كَرِهْتُ المَنْعَ، وَإِنْ أَعْطَيْتُهُ أَعْطَيْتُهُ مَالاَ يَصْلُحُ لِي وَلاَ لَهُ. فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، لاَ أَسْأَلُكَ مِنْهَا شَيْئاً أَبَداً »(١٥).

فـ « شيئاً » – هنا – غير واقع على المصدر لاقترانه بمقتضٍ للذات، وهو منها.

وقد جعل من الأول، أعني مما وقع الاسم فيه موقع المصدر، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (١٦) وقوله (تبارك وتعالي) : ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾(١٧).

وقد يكون الاسم موضوعا موضع المصدر، والمصدر الذي وضع الاسم موضعه موضوع موضع الحال، كما في قول امرئ القيس :

إذا التَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُها   نَسِيمَ الصَّبا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ(١٨)

التقدير : تضوع ريحها متنسما، ثم وضع مكان « متنسم » « تنسما » ثم وضع مكان « تنسم » « نسيم ».

وأما مثل : « قمتُ وقوفاً » ، و« قعدتُ جُلوساً » وما أشبه ذلك. وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « وَافْرَحِ الْجَذَلْ » ، والجَذَلُ : هو التَّنعُّمُ والرَّفَاهِيَّةُ وحُسْنُ الحَالِ، فإن فيه للنحويين وأهل البيان مذاهب(١٩):

فقد قيل : إنه مصدر من المعنى وإن الناصب له فعله المتقدم ؛ لأنه بمعناه ، فإذا

---

(١٥) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢/١٠٠٠،ح ١٤ ، في كتاب الصدقة، باب مايكره من الصدقة.

(١٦) آية ٤٩ من سورة النساء.

(١٧) آية ٥٣ من سورة النساء.

(١٨) في ديوانه : ١٥ من معلقته .

(١٩) تنظر المسألة في شرح التسهيل ٢/١٨٢، والارتشاف ٢/٢٠٣، وتوضيح المقاصد ٢/٧٨.

قلت : « قمت وقوفاً » و« قعدت جلوساً » فإن « وقوفاً » و« جلوساً » مصدران لـ « قمت » و« قعدت » لأن المعنى فيهما واحد.

وقال بعضهم : إنه منصوب بفعل من لفظه دل عليه ما هو بمعناه ، فالتقدير : قمت فوقفت وقوفا ، وقعدت فجلست جلوساً.

وبعضهم قال : إنه انتصب على حد : « رجعت القهقرى » ، أي : على أنه نوع منه.

ويلزم هذا القائل : أن يقدر عموم الأول وخصوص الثاني . وهذه الثلاثة للنحويين. ونقل ابن الشاهد عن أهل البيان : أنهم يفرقون بين ما اتحدت فيه الدلالتان ، وبين ما تعددت ، فإن اتحدت الدلالتان كان مصدراً للفعل الظاهر ، وإن اختلفت كان لفعل مقدر، وجعل من المتحد قوله(٢٠):

يزعم جُزْءٌ ولم يَقُلْ سددا أَنّي تزوَّجْتُ مُنَعَّماً جَذَلا

وجعله على حد قولك : « زيد ضارب ضربا » ، أعنى مما يكون الناصب فيه للمصدر صفته، وقد تقدم التنبيه على ذلك، ونفى أن يكون مصدراً في موضع الحال، أو مفعولا له ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود(٢١).

وجعل لما يقدر فيه / فعل لعدم اتحاد الدلالتين، قول امرئ القيس(٢٢): ٩٦/أ

ويوماً على ظَهْرِ الكَثِيبِ تعذَّرَتْ عليَّ وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

قال : لإن الإيلاء في أصل اللغة : هو عبارة عن العزم ، أعم من أن يكون معه حلف، أو لايكون معه حلف، قال : وهو في الشرع المطهر : عبارة عن حلف مخصوص

---

(٢٠) لم أقف على القائل.

(٢١) معنى الكلام : أنه إذا اتحدت الدلالتان لاعموم ولاخصوص بينهما؛ لوجود التساوي ولا إيجاز فيه، وإن اختلفت الدلالتان كان بينهما عموم وخصوص لعدم وجود التساوي، وكان بينهما إيجاز بحذف الفعل؛ لأنك تقدر للمصدر فعلاً محذوفاً.

(٢٢) في ديوانه ١٢.

وهو في شرح التسهيل ٢/١٨١، والملخص ٣٥٥، والمساعد ١/٤٦٧، والهمع ١/١٨٧.

مؤقت لزمان مخصوص. فإذاً فاختلفت الدلالتان وتعددت، قال: ومثل ذلك « قعدت جلوساً » ، فإن دلالة القعود والجلوس متعددتان ؛ لأن القعود يقع كثيراً مراداً به الدوام وعدم مباينة الوقوف، كما في قوله (تبارك وتعالى): ﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾(٢٣)، وقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾(٢٤)، بخلاف الجلوس فإنه لايكون إلا عن قعود، ومنه ما جاء في حديث صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ، رواه ابن شِهَابٍ الزهري(٢٥) « أَنَّهُ قَالَ : كَانَ نِسَاءٌ يُسْلِمْنَ وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ، وَأَزْوَاجُهُنَّ حِينَ أَسْلَمْنَ كُفَّارٌ، مِنْهُنَّ فَاطِمةُ بنتُ الوليدِ بنِ المُغِيرَةِ، وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوانَ بنِ أُمَيَّةَ، فَأَسْلَمَتْ يَومَ الفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا صفوانَ بنِ أميَّةَ مِنَ الإِسْلَامِ، فَبَعَثَ إِلَيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابنَ عَمِّهِ وَهْبَ بنَ عُمَيرٍ بِرِدَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَاناً لِصَفوانَ بنِ أميَّةَ، وَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الإِسْلَامِ وَ أَنْ يَقْدُمَ عليهِ فَإِنْ رَضِيَ أَمْراً قَبِلَهُ ، وَإِلَّا سَيَّرَهُ شَهْرَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَفْوانُ بنُ أمَيَّةَ على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ، نَادَاهُ على رُؤُوسِ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ هٰذَا وَهْبَ بنَ عُميرٍ جَاءَنِي بِرِدَائِكَ ، وَزَعَمَ أَنَّكَ دَعَوْتَنِي إِلَى القُدُومِ عَلَيكَ، فَإِنْ رَضِيتُ أَمْراً قَبِلْتُهُ، وَإِلَّا سَيَّرْتَنِي شَهْرَيْنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ٱجْلِسْ أَبَا وَهْبٍ ، فَقَالَ : لَا وَ اللَّهِ لَا أَجْلِسُ حَتَّى تُبَيِّنَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ لَكَ تَسِيرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِبَلَ هَوَازِنَ بِحُنَيْنٍ فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوانَ بنِ أُمَيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةً وَسِلَاحاً، فَقَالَ صَفْوانُ : أَطَوْعاً أو كَرْهاً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَلْ طَوْعاً، فَأَعَارَهُ

---

(٢٣) آية ٦٠ من سورة النور.

(٢٤) آية ٩٠ من سورة التوبة.

(٢٥) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢/٥٤٣-٥٤٤ ح ٤٤، في كتاب النكاح، باب نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله.

الأَدَاةَ وَالسِّلَاحَ الَّذِي عِنْدَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَافِرٌ، فَشَهِدَ حُنَيناً وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ، وَامْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ، وَلَمْ يُفَرِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانُ، وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ امْرَأَتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ ».

وينوب – أيضاً – عن المصدر ما دل عليه بعموم ، كما إذا قلت : « سرت جميع السير » و« وقفت عامة الوقوف » وما أشبه ذلك.

وكذلك – أيضاً – ينوب عنه ما دل عليه بخصوص، كما إذا قلت : « ضربت بعض الضرب » ، و« قمت شيئاً من القيام » و« طائفة منه » وما أشبه ذلك.

وكذلك – أيضاً – [يقوم مقامه] الظرف الزماني والمكاني ، و من الأول قولك : « كسوتك الشتاء والصيف » ، التقدير [كسوة تليق بالشتاء والصيف] / على هذا ٩٦/ب حمله أبوعلي ، وضعف أن يكون على حد قوله(٢٦):

فما كان رَأْياً من سُمَيَّةَ هَجْرُهَا ولا وَفْقَ رَأْيٍ أَنْ يُرَدَّ رَسُولُها

أعني أن تكون الإضافة على جهة الملابسة ، وفرق بينهما بتوجه الحكم في مثل :

فما كان رأيا من سمية هجرها ولا وفق رأي أن يرد رسولها

إلى المضاف إليه على جهة الرجاء، بخلاف « كسوة الصيف » و« كسوة الشتاء »، فإن الإضافة فيها لا تكون متوجهة إلى ما بعده على جهة الرجاء، فإذا امتنع أن يكون مضافاً امتنع حذفه وإقامة ما بعده مقامه، وإنما التقدير: « كسوة في الشتاء أو في الصيف » فحذفت « الكسوة » وأقيم مقامها الظرف الزماني.

ومثال الثاني، قولك : « قعدت قريباً منك » أو « بعيداً منك » والتقدير : « قعدت قعوداً في مكان قريب منك، أو بعيد منك » على هذا – أيضاً – حمله أبو علي.

وقوله : « كل الجد » مثال مما دل على المصدر بعمومه. « وَافْرَحِ الْجَذَلْ » مثال مما

(٢٦) لم أقف على القائل .

دل على المصدر بمعناه وفيه ما قدمنا، و« الجَذَلُ » عبارة عن التنعم والرفاهية، قال(٢٧):

يا أيُّها الجَذَلَان إنّي شَصِبُ ... مُرَوَّعٌ في كُلِّ حالٍ نَصِبُ

***

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

المصدر إذا كان مؤكداً كان معناه معنى الفعل، والفعل لا يثنى ولايجمع، فالمصدر – أيضاً – لا يثنى ولايجمع؛ لأنه بمعناه، كما إذا قلت : « ضربت زيدا ضربا » و« قمت قياماً » ، وما أشبه ذلك.

ويجري مجراه المصدر الواقع موقع الفعل المراد به الطلب، كما إذا قلت : « ضرباً زيداً » ، المعنى : اضرب زيداً ، ومنه قوله(٢٨):

فصبراً في مجال الموت صبراً ... فما نَيلُ الخُلودِ بمستطاعِ

فإن هذا – أيضاً – لا يثنى ولايجمع.

وظاهر كلام المصنف حيث قال : « وثن واجمع غيره وأفردا »، أنه يجوز تثنيته وجمعه، والأمر على خلاف ذلك ، ولا أذكر فيه خلافاً لأحد من النحويين، لكن يحتمل أن يكون المصنف ترك الإلمام بذكره اتكالاً على التساوى في علة المنع، وهل يكون تساوي علة مقتضياً لترك ما يتعين ذكره لولا العلة المقتضية للانسحاب؟ خلاف وتفصيل، والصحيح وضوح معناها وعدم اختصاصه بمقتضى واقعةِ حال ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

وأما غير هذا النوع من المصادر فإن الصحيح أن تثنيته وجمعه موقوف على السماع، لايقال منه إلا ما قالت العرب، ولافرق في ذلك بين أن تختلف أنواعه أو

---

(٢٧) لم أقف على القائل .

(٢٨) سبق تخريجه في ص : ٤٢ هامش : ٥ .

لاتختلف، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع [٢٩] (رحمه الله تعالى) : وقد ذكر الخلاف في المصدر إذا اختلفت أنواعه، هل يكون تثنيته وجمعه قياسيا، أم يكون موقوفاً على السماع؟.

فرجح كونه موقوفاً على السماع، قال : وإلى ذلك كان الأستاذ أبو علي – يريد الشلوبين – يذهب[٣٠]، وهو الصواب إن شاء الله (تعالى).

ومما جاء من جمعه غير مختلف النوع، قولهم: الأحلام والأشغال، قال[٣١]:

حار بن كعبٍ ألا الأحلامُ تزجركم ... عنا، وأنتم من الجوف الجَماخيرِ

أ/٩٧ ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةً ... إلّا تَجَشُّؤكُمْ حول التَنانيرِ/

لا بأس بالقوم من طُولٍ ومن عظمٍ ... جِسْمُ البغال وأحلامُ العصافيرِ

وأنشد بعض أهل البيان في التخصيص بما ينافي ما وقع به اقتضاء الإيثار[٣٢]:

شُغلِي ببعدي عنكِ يُشغِلُني ... ويصدُّني عن كلّ أَشْغالي

ما يومُ وَصْلِكِ وهو أَقْصَرُ من ... نَفَسٍ بأطولِ عيشةٍ غالي

وقد تقدم الإلمام بذكره في غير هذا المحل ، ومما جاء مجموعاً لكونه مختلف النوع، قوله (تبارك وتعالى): ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[٣٣]، وقد حمله بعضهم على أنه وضع الجمع موضع المفرد لتناسب رءوس الآي، وهذا هو الأشبه بمن يقول : إنه موقوف على السماع، قال : كما وضع المفرد موضع الجمع في (قوله تعالى) : ﴿ وَلِيَ فِيهَا مَـَارِبُ أُخْرَىٰ ﴾[٣٤]، فالأصل في ذلك « الظن » ، والأصل في هذا « أخر » فحول ذلك إلى

(٢٩) ينظر الملخص ٣٥٦ ، والبسيط في شرح الجمل ٤٧٢/١ – ٤٧٣ .

(٣٠) التوطئة

(٣١) سبق تخريجه في ص : ٢٨١ هامش : ١٨.

(٣٢) سبق تخريجه في ص : ٣٤٣ هامش : ٤ .

(٣٣) آية ١٠ من سورة الأحزاب.

(٣٤) آية ١٨ من سورة طه.

الجمع، وهذا إلى الإفراد لتناسب رؤوس الآي، وليس ما قال متعيناً في الآيتين الكريمتين.

***

وَحَذْفُ عَامِلِ ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ　　وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

المصدر إذا وقع مؤكداً امتنع على الصحيح حذف عامله، وعلل بوجهين :

أحدهما : أنه لايتعين للتأكيد إلا مع وجود الفعل، وأن الفعل إذا حذف احتمل التأكيد وغيره، كالنيابة عن الفعل، فيتعين إبقاء العامل ليدل على المعنى المقصود من التأكيد.

والوجه الآخر : أن تأكيد الفعل بأمره يقتضي الاعتناء بأمره والاهتمام بشأنه، وحذفه يناقض الغرض؛ لأن حذف الشيء من حيث هو يقتضي عدم المبالاة بأمره، وأن غيره مغن عنه، مما يكون متعلقاً به مغايراً وغير مغاير.

وغير المؤكد يقع فيه الحذف، ويكون أعني الحذف جائزاً ولازماً، ومن الجائز قولك لمن قدم: « خير مقدم » ، التقدير : « قدمت » وإن شئت أظهرته، وقولك لمن يريد السفر وقد شرع فيه، أو بانت عليه أهبته : «سفراً مباركاً» ، ومنه – أيضاً – « حجاً مبروراً» و« سعياً مشكوراً » وما أشبه ذلك . وقد ذهب بعض أهل البيان إلى لزوم الحذف في هذا، قال: لأن الإتيان به إتيان بما لافائدة فيه؛ إذ هو معلوم ضرورة دون النطق به.

وفصل بعضهم : بين أن يكون للإكثار، أو للاختصار، فجوزه في الأول دون الثاني.

وأما ما يكون حذفه على جهة الوجوب، ويكون على نوعين(٣٥): سماعي، كـ « سُقياً، ورَعْياً، وجَدْعاً، وتَبّاً، ووَيْلَهُ، ووَيْحَهُ » ، وما أشبه ذلك، وقد يكون الرفع موجوداً في بعضها، وقد يكون النصب لازماً.

---

(٣٥) ينظر المقتضب ٢١٧/٣، وشرح التسهيل ١٨٣/٢، والارتشاف ٢٠٦/٢-٢٠٧.

والنوع الثاني : قياسي، وقد أشار إلى ذلك بما يذكر بعد، فمنه : المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو الذي أشار إليه بقوله:

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا   مِنْ فِعْلِهِ، كَـ «نَدْلاً» اللَّذْ كَـ «انْدُلَا»

فإن المصدر إذا كان بدلاً من [اللفظ] بالفعل صار عوضاً منه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، ولذلك أكد بالمثل، في قوله[٣٦]:

فصبراً في مجال الموت صبراً   فما نَيلُ الخُلودِ بمُستطاعِ/ ٩٧/ب

وقد تقدم الإتيان بذكره، ولو جاز الإتيان بالفعل معه لكان فيه الجمع بين تأكيدين لفظيين، وهو ممنوع من وقوع المصدر بدلاً من اللفظ بفعله، كقوله (تبارك وتعالى) ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٣٧]، التقدير : فاضربوا الرقاب، ومنه ما أشار إليه المصنف بقوله : (كـ « ندلاً » اللذ كـ « اندلا ») ، يريد : الذي كاندلا، و « اللذ » إشارة في « الذي » ، وهذا إشارة إلى قوله[٣٨]:

يمرُّون بالدَّهنَا خِفافاً عِيابُهُم   ويَخْرُجْنَ من دَارينَ بُجْرَ الحَقَائبِ
على حينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أمورِهِمْ   فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

وكان « زُرَيْقٌ » هذا على جواز مصرفي زمان سليمان بن عبد الملك وعمر بن عبدالعزيز، وكتب إليه عمر بن عبد العزيز[٣٩]: « أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين دينارا، فما نقص فحساب ذلك حتى

---

(٣٦) سبق الاستشهاد به في ص : ٤٢ ، هامش ٥ .

(٣٧) آية ٤ من سورة محمد.

(٣٨) سبق تخريجه في ص : ٣٦٢ هامش : ١١ .
ومحل الشاهد البيت الثاني، وهو في الكتاب ١/١١٥، والأصول ١/١٦٧، والخصائص ١/١٢٠، وسر الصناعة ٥٠٧. والإنصاف ٢٩٣، وشرح التسهيل ٣/١٢٥، ١٢٨، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢ .

(٣٩) ينظر الخراج للقاضي أبي يوسف : ١٣٦ – ١٣٧ ، والأموال لأبي عبيد : ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

تبلغ عشرين دينارا، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً، ومن مر بك من أهل الذمة فخذ مما يديرون من التجارة من كل عشرين ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منهم شيئاً، واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول » .

ورواه بعضهم رزيق بتقديم الراء على الزاي، وقد اختلف في سبب جعل هذا المصدر بدلاً من الفعل، فقيل إن ذلك قائم مقام التكرار، ونظروه بـ « مثنى، وثلاث » في العدد، قالوا : الأصل في « ضربا زيداً » اضرب اضرب، كما أن الأصل في « مثنى » اثنين اثنين وكذلك سائر الأعداد المعدولة، قالوا: فعدلوا عن لفظ لايفيد التأكيد إلا بتكرار، إلى لفظ يفيده من غير تكرار للاختصار، كما عدلوا في العدد عن لفظ لايفيد التقسيم إلا بتكرار، إلى لفظ يفيده من غير تكرار للاختصار.

وقيل : إنما كان ذلك لقصد العموم، لأن الفعل من حيث هو مختص بمن أسند إليه، بخلاف المصدر فإنه لايخص، فإذا كان القصد العموم جيء بما لايختص بمن أسند إليه، وقيل : إنما كان ذلك لينزل منزلة الثابت الذي لايتحدد؛ لأن المصدرمن قبيل الأسماء، والأسماء وضعها على عدم التجدد، والحدوث شيئا فشيئاً بخلاف الفعل.

ومن الأماكن – أيضاً – التي يحذف فيها عامل المصدر، ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة، وهو الذي أشار إليه بقوله :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ، كَـ « إِمَّا مَنًّا » عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

ومنه قوله (تبارك وتعالى) ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾(٤٠)، فالتقدير : فإما أن تمنوا منا، وأما أن تفدوا فداء، وهو تفصيل لأثر مضمون الجملة المتقدمة، وهو ﴿ فَشُدُّوا

(٤٠) آية ٤ من سورة محمد .

ٱلْوَثَاقَ ﴾ فإن شدَّ الوَثَاقِ هو الأسر، وأثره مجمل يحتمل الاسترقاق، و« المَنُّ » وهو تخلية السبيل، و« الفِدَاءُ » و« القَتْلُ »، فصل ذلك المجمل بجواز تخلية السبيل، والفداء يستلزم الاسترقاق؛ لأنه أخذ مال بعوض، ولا يجوز القتل.

وقد نقل عن أهل الظاهر(٤١) لزوم الفداء وقوفا مع ظاهر الآية ، أو تخلية السبيل.

ومنه – أيضاً – أعني ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة، قول الشاعر(٤٢):

ألم تعلم [مُسَرَّحِيَ] القَوافِي فلا عِيًّا بهنّ / ولا جِلَابَا ٩٨/أ

التقدير : فلا أعيي بهن عيا ، ولا أجلبهن جلابا .

و« عنا » بمعنى ظهر، والألف للإطلاق، والظهور باعتبار بيان المكان الذي يلزم فيه الخلاف لا باعتبار العامل، فإنه كان يلزمه التناقض ؛ لأن هذا الفعل قد أخبر عنه أنه محذوف حتما .

ومنها : أي من الأماكن التي يحذف فيها عامل المصدر ويكون حذفه قياساً، المصدر الذي يقع مكررا، كما إذا قلت : « زيد سيرا سيرا » فإن « سيراً » منصوب بفعل لازم الإضمار، والتقدير : « زيد يسير سيرا سيرا » ، فالتزم حذف « يسير » لئلا يلزم اجتماع تأكيدين لفظيين ، ولا يقع التأكيد اللفظي مكرراً ، وإنما يقع التكرار في التأكيد المعنوي ، كما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

فلو كان المصدر غير مكرر لم يكن الحذف واجباً ، بل جائز لزوال مقتضى وجوب الحذف كما قدمنا.

---

(٤١) ينظر تفصيل المسألة في نيل الأوطار « باب المنّ والفداء في حق الأسارى » ٣٠١/٧. وما نقله المصنف عن أهل الظاهر لم أقف عليه .

(٤٢) لجرير في ديوانه ٦٥١ .

وهو في الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦، والمقتضب ١١٩/٢، وابن السيرافي ٩٧/١، والخصائص ٣٦٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦٢/١، والارتشاف ٢١٣/٢.وفي النسختين : مصرحي .

ومنها : أي ومن الأماكن التي يحذف فيها عامل المصدر ، ويكون الحذف على جهة الوجوب ، وهو قياسي كما قدمنا ، أن يكون المصدر محصوراً فيه الذي أسند إليه، ويكون مسند الاسم عين الاسم معنًى ، ويجيئ على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يكون الحصر بـ « ما وإلا » ، كما إذا قلت :« ما أنت إلا سيراً» وهذا هو المتفق على حصره.

والثاني : أن يكون الحصر بـ « إنما » ، كما إذا قلت : « إنما أنت سيراً » ، وقد اختلف في كون « إنما » مقتضية للحصر ، أو غير مقتضية .

والثالث : أن يكون المصدر فيهما مقصوداً به التشبيه، كما إذا قلت : « ما أنت إلا سير البريد » و« إنما أنت سير البريد » ، وقد منع بعضهم : الثاني لما يلزم فيه [من]* الاتساع بعد الاتساع، وهذا مبني على أن « إنما » نائبة مناب « ما و إلا » ، وهي مسألة خلاف.

فإن كان مستنداً لاسم معنى ارتفع على أنه خبر عنه، كما إذا قلت : « ما سيرك إلا سير شديد » أو « سير » مكتفى عن الصفة بالقرينة الحالية ، وكذلك – أيضاً – قولك : « إنما سيرك سير شديد » أو « سير » مكتفى بالقرينة الحالية ، ووقوع التشبيه على حد ما قبله.

وقد نقل بعضهم : الإجماع على « إنما سيرك سير البريد » ، بخلاف « ما أنت إلا سير البريد » للحذف في الأول دون الثاني ، وقد يقع الرفع في مثل « ما أنت إلا سير » ، ومنه قوله(٤٣):

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ ... فـإنَّما هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ

---

(٤٣) للخنساء في ديوانها ٣٩.

وهو في الكتاب ٣٣٧/١، والمقتضب ٣٠٥/٤، وابن السيرافي ٢٨٢/١، والمنصف ١٩٧/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٥/١، وشرح التسهيل ٣٢٤/١، والأشموني ١١٩/٢.

* تكملة مني .

التقدير : ذات إقبال ، وذات إدبار .

أو يكون مما نزل فيه المعنى منزلة العين للمبالغة، وإلى النوعين الإشارة بقوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ ، وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِعْلٍ لِٱسْمِ عَيْنٍ ٱسْتَنَدْ

ومنها : - أيضاً - أي : من الأماكن التي يحذف فيها عامل المصدر ، ويكون حذفه قياساً، والحذف واجب، المصدر الذي يقع مؤكداً لنفسه، أو يقع مؤكداً لغيره.

فالأول : وهو الذي يقع تأكيدا لنفسه، وهو الذي عبر عنه المصنف بالمبتدأ، يريد : بالمبتدأ : المبتدأ بالذكر لا المبتدأ في الاصطلاح .

والمؤكد لنفسه : هو الذي يقع بعد كلام ، يكون ذلك الكلام نصاً في معنى المصدر، كما إذا قلت : « [لـه][44]عليّ ألف اعترافاً » أو « عرفا » ، فإن قولك : « له عليّ ألف اعتراف » ، فـ « اعتراف » تأكيد لنفس مضمون الجملة ، وكذلك : « عرفا » ويتنزل هذا منزلة اللفظ المكرر، كما إذا قلت : « قام زيد زيد » وما / أشبه ذلك. ٩٨/ب

وأما المؤكد لغيره فهو الذي يقع بعد جملة لاتكون نصا في مدلول المصدر إلا به، فصار بهذا الاعتبار مغايراً للمضون، فسمي توكيداً لغيره.

وقد قيل : إن ما أكد مالا يحتمل له غير مدلول المصدر كان تأكيداً لنفسه، وما أكد ما كان للمضمون محتمل غير مدلول المصدر ، كان توكيداً لغيره.

ومنهم من قال : ما أكد ما يصح تزحزح مضمونه عن الكلام بتقدم أو تأخر، كان توكيداً لغيره، وما أكد مالا يصح تزحزح مضمونه عن الكلام بتقدم أو تأخر، كان توكيداً لنفسه ، ومثال ذلك التأكيد لغيره « زيد قائم حقا » ، لأن « زيد قائم » لايستلزم الحق ؛ لاحتمال وقوع المخالفة ، وإلى النوعين أشار بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا   لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَٱلْمُبْتَدَا

---

(٤٤) تكملة من « ب » استحسنتها.

نَحْـوُ : « لَهُ عَلَيَّ أَلْـفٌ عُـرْفَــا »   وَالثَّانِ، كَـ «ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا»

ومنها : أي من الأماكن التي يقع فيها المصدر منصوبا بفعل مضمر على جهة اللزوم ويكون الحذف قياساً، أن يقع المصدر مقصوداً به التشبيه بعد جملة، كما إذا قلت : « خرجتُ فإذا له صوتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » و « صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى » و « بكاءٌ بكاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ » ، الواقع في قول المصنف ، فلو لم يكن للتشبيه خرج عن هذا وكان مبتدأ وما قبله في موضع الخبر ، كما إذا قلت : « في دار زيد صُرَاخُ الثَّكْلَى » ، أو « صَوْتُ الحِمَارِ » أو « بُكَاءُ ذَاتِ عُضْلَةٍ » .

ولو كان للتشبيه لكن لم يقع بعد جملة ، وخرج أيضا عن هذا وكان أحد جزأي الإسناد ، كما إذا قلت : « صَوتُ زيدٍ صَوْتُ حِمَارٍ » و « صُرَاخُ هندٍ صُرَاخُ الثَّكْلَى » وما أشبه ذلك .

وقد زاد بعضهم أن تكون الجملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، وزاد بعضهم أيضا أن تكون علاجاً ، قال : ليقع الاحتراز عن مثل : « له هَدْيٌ هَدْيُ الصَّالِحِينَ » و « نُورٌ نُورُ العُلَمَاءِ » وما أشبه ذلك ، فإن ذلك لازم للبديلة لعدم صحة الفعل لاقتضائه الحدوث.

ولا يمتنع – أيضا – الرفع في مثل : « له صُرَاخٌ صُرَاخُ الثَّكْلَى » و « له صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » ، وقد رُوي بالوجهين ، قول نابغة بنى ذبيان(٤٥):

مَقْذُوفةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُها   له صَرِيفٌ صَرِيفُ القَعْوِ بِالْمَسَدِ

وإلى مِثْلِ : « له صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ » و « صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى » ، الإشارة بقوله :

---

(٤٥) في ديوانه ١٦.

وهو في الكتاب ٣٥٥/١، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، وابن السيرافي ٣١/١، واللسان « صرف » ١٩١/٩، والهمع ١٩٣/١.

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ، كَـ « لِي بُكَىً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ »

و « العُضْلَةُ » و « المُعْضِلَةُ » هي الشيء الصعب ، مأخوذ من العضل وهو المنع ، كأنها لصعوبتها تمنع إدراكها ، « وفي حديث يحيى بنِ سعيدٍ عن بُكيرِ بنِ عبدالله بن الأَشَجِّ أَنَّه أخبره ، أَنَّه كان جَالِساً مَعْ عبدِالله بنِ الزُّبيرِ وعاصمِ بن عُمرَ فَجَاءهما محمَّدُ بنُ إياسٍ بن البُكَيرِ ، فقال : إنَّ رجُلاً من أَهْلِ الباديةِ طَلَّقَ امرأَتَهُ ثَلاثاً قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فماذَا تَرَيَانِ ؟ فقال عبدُ اللَّهِ بنُ الزُّبيرِ هَذا الأَمْرُ ما لَنَا فِيهِ قَوْلٌ ، فَاذْهَبْ إلى عبدِاللّهِ بن عَبَّاسٍ وأبي هُريرةَ فإنِّي تَرَكْتُهُمَا عند عائشةَ فَاسْأَلْهُمَا ثُمَّ ائْتِنَا فَأَخْبِرْنَا مَا يَقُولَانِ ، فَذَهَبَ فَسَأَلَهُما فقالَ عبدُاللّهِ بنُ عبَّاسٍ لأبي هُريرةَ : أَفْتِهِ يا أَبا هُريرةَ ، فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْضِلَةٌ ، فَقَالَ أبو هُريرةَ : الوَاحِدَةُ تُبِينُهَا ، والثَّلاثَةُ تُحَرِّمُهَا حتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيرَهُ ، وقَالَ ابنُ عبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضاً »[٤٦] ./ ٩٩/أ

* * *

(٤٦) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٥٧١/٢ ح ٣٩، في كتاب الطلاق، باب طلاق البكر.

اَلْمَفْعُولُ لَــهُ

يُنْصَــبُ مَفْعُــولاً لَهُ ٱلْمَصْـدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً ، كَـ « جُدْ شُكْراً وَدِنْ »

المصدر إذا أبان تعليلاً ينصب على أنه مفعول له، ، ومعنى مفعول له أي : مفعول له الفعل المتقدم، ووقع في عبارة النحويين كثيراً تسميته « مفعولاً لأجله » أي : مفعولاً من أجله الفعل المتقدم ، وأصله أن يكون مجرداً من حرف الجر ، لكن يجوز حذف حرف الجر ، والنصب بالشروط التي أشار إليها بعد.

وذهب الزجاج(١): إلى أنه مصدر ووقوعه مراداً به العلة ، والعذر يرد عليه كما في قوله(٢):

تقــــول بُثينــةُ : لمّا رَأَتْــني وقد أَنْضَيتُ عِيسِى نَحْو مصرِ
قَعَــدْتَ مَخَافَةَ العُذّالِ فَاعْـذُرْ فــإنَّ الحُــرَّ مَنْ أَصْغَى لِعُذْرِ

فلا يصح أن يكون « مخافة » مصدراً ، كما يقوله ، على حد « قعدت جلوساً » لما يلزم منه أن يكون الشيء علة لنفسه ، وهو ممنوع ، وقد أخرج بتعيين المصدرية ما كان قد فعل لأجله فعل لكن ليس بمصدر، كـ « التمر والسمن » ، في قولك : « جئتك للتمر والعسل » ، فإن هذا لايصح نصبه على أنه مفعول من أجله ، فإن جاء نصبه كان على حد : « مررت زيداً » نص على ذلك أبو علي(٣).

---

(١) ينظر رأيه في الكافية ١٠١ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، ١٩٨، وشرح الكافية للرضي ١٩٢/١، والارتشاف ٢٢٢/٢، و شرح اللمحة البدرية ٢٠٣/٢، والهمع ١٩٥/١.

وكلام الزجاج في كتابه معاني القرآن ١٣٨/١ ، يحتمل الوجهين عند قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾« البقرة : ١٩ » .

(٢) لم اقف على القائل .

(٣) الإيضاح ٢١٨ .

ومن عرفه : بأنه ما فعل لأجله فعل ، ذكر المصدر من جملة الشروط ؛ لأن ما فعل من أجله فعل يعم المصدر وغيره ، ومن جعل المعرف المصدر كما فعل المصنف ، فإنه لايكون المصدر من جملة الشروط ؛ لأن الشيء لايكون شرطاً في نفسه ، فتكون الشروط على هذا خارجة عن المصدر ، ويكون المصدر على الوجه المذكور وهو الذي تقع فيه الشروط ، وهي أعني الشروط عند من ذكر المصدر وجعله هو الذي يشترط له ، ولم يأت بما يقتضي إدخال غيره ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل .

والثاني : أن يكون مقارناً له في الوجود .

والثالث : أن يكون جيء به للعلة ، وكون ما فعل كان هو سبباً فيه.

ومعنى كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل : أن يكونا معاً ، أعني الفعل والمصدر مفعولين لفاعل واحد ، فتجمع القيود الثلاثة ، قولك : « ضربت زيداً تأديباً » ؛ لأن فاعل الضرب هو فاعل التأديب، وهو – أيضاً – مقارن له في الوجود ، ولايشترط الإتيان بمعين لذلك ، كوقت واحد ، أو ما أشبه ذلك ، بل الذي يشترط عدم الإتيان بمقتض تغايرا بين الزمانين كما سيأتي ، وهو – أيضاً – أعني « التأديب » سبب في الضرب وعلة له.

٩٩/ب فلو نقص شرط من هذه الشروط تعين الإتيان بحرف /الجر، فمثال نقص شرط أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل قولك : « ضربت زيداً لتأديب عمرو غلامه » وما أشبه ذلك.

ومثال نقص كونه مقارناً له في الوجود ، قولك : « ضربت زيداً اليوم لتأديبي له غداً » .

ومثال نقص شرط أن يكون سبباً في اتحاده ، قولك : « ضربت زيداً بضربك » ، أي : بسببه لا تريد أنه كان سبباً في إيجاده ، وإنما تريد أنه كان وجوده لأمر آخر ، إلا أنه سبب عن « ضربك » ، ولم تعين الذي وقع الضرب لأجله ، ولا يأتي من الحروف لهذا

المعنى – أعني لأن يكون علة لوجود الفعل – إلا « اللام » و « مـن » و « في » فقط.

فإن قصد مجيئه على حد « قمت وقوفاً » أو « قعدت جلوساً » وكان مساوياً لـه فـي العموم والخصوص تعين أن يكون مصدراً ، كما يقوله الزجاج . لكن وقع الخـلاف في جواز تخصيص الفعل في مثل هذا على نحو الخلاف في التخصيص بالرواجع واللواحق ، والصحيح أنها إن كانت آخذة بطرف الاستثناء طالبة بإقعاد المثير ، أو جعله على هيئة تقتضى وقوع المصادر عموما، وقع التخصيص و إلا فلا ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحيث يكون هو المقبصود .

وقد مثل بـ « جد شكراً » وهو مثال لجامع الأوصاف المتقدمة ، وعلى المختار هنا لايصح تخصيص جد بالشكر ، لعدم توفر ما قدمنا ، والتقدير : و « دِنْ شُكراً » وهو كـ « جُدْ شُكراً » وهذا – أيضاً – في عدم التخصيص ، كـ « جُدْ شُكراً » .

* * *

وَهْـوَ بِمَا يَعْمَـلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ وَقْتـاً وَفَاعِلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِـدْ

فَاجْـرُرْهُ بِٱلْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِـعْ مَعَ ٱلشُّرُوطِ ، كَـ « لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ »

يشترط في المفعول له الفعل المتقدم ، أو المفعول من أجله الفعل المتقدم ،على الخلاف في ترجمته ، والمعنى واحد اتحاد الفاعل ، وهو معنى قولهم : يشترط فيه أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ، أي يكون فاعلهما واحداً ، أعني فاعل الفعل المعلل ، وفاعل الفعل الذي جيء به لقصد العلة.

ولذلك – أيضاً – يشترط فيهما أن يكون زمانهما واحداً ، فعلى هذا لايجوز النصب ، في مثل قولك : « ضربت زيداً لتأديب عمرو غلامه » ولا « ضربت زيداً لتأديبي له غداً » بل يتعين الإتيان بالحرف الجار ، وهو إما « اللام » وإما « من » وإما « في » كحكمه إذا فقد غير الشرطين ، و « اللام » هي الأصل فيما يدخل على ما يؤتي به علة.

ويوجـد في بعض النسخ « فـجـره باللام » ، والأجـود « اجـرره بالحـرف » ، وعلى تقدير : اجرره بِاللَّامِ فإنه غير مقتض بتعيين « اللام » دون غيرها ، إما لأنها الأكثر ، وتوجيه الحكم على الأكثر لايمنع توجيهه على الأقل قضاء لحق الغلبة والاشتراك ، والصحيح في الاشتراك عدم التساوي ، بل يجوز أن يكون أحد الشريكين أكثر تناولاً ، وأما كونه أقوى فلا خلاف / في جواز ذلك ، نص عليه غير واحد من أهل علم البيان. ١٠٠/أ

و – أيضاً – فإنه إذا علم تساوي الأواخر في مقتضى الأخذ ، كان التخصيص لبعضها لا تخصيص ، بل يحمل على وجه التيسير والاكتفاء بأن موجب ذكر هذا المذكور موجب – أيضاً – لذكر ما تخلف .

وليس يمتنع مع توفر الشروط الجر بالحرف ؛ لأنه الأصل ، وإنما كان الأصل لأن التعليل من الأمور الإضافيات ، والأمور الإضافيات حقها أن تكون بالحرف ، كالإيجاب، والشرط ، والاستفهام وغير ذلك.

ومثل : بـ « لزهد ذا قنع » وهو مثال لجامع الشروط ، و جر بالحرف ؛ لأن الإتيان بالحرف هو الأصل كما قدمنا .

❋ ❋ ❋

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا ٱلْمُجَرَّدُ، وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا:

« لَا أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ ٱلْأَعْدَاءِ »

قد قدمنا أن الأصل في هذا الباب كان جره بما يدل على العلة وهو الحرف المقتضي لها ، أي : للعلة لما قدمنا من أن العلة من الأمور الإضافيات ، وما كان من الأمور الإضافيات فحقه أن يكون وضع ليدل على معنى في غيره ، وهوالحرف

كالاستفهام ، والإيجاب ، والشرط ، والنداء ، وغير ذلك كما تقدم التنبيه عليه.

والحروف من حيث هي أجناس مدلولها نكرة ، فـإذا كان هذا المفعول نكرة وافق الحرف في التنكير ، فقوي على تحمل ما يتحمله الحرف من المعاني الإضافيات ، فإذا كان معرفا بالألف واللام فارق مدلول الحرف من التنكير ، فلم يقو إذ ذاك على تحمل ما يتحمله الحرف من المعاني الإضافيات ، لاختلاف المدلولين في التعريف والتنكير ، ومقتضى هذا أن لافرق بين المضاف وبين ما دخلت عليه الألف واللام ، وقد سَوَّى أبو علي بين قوله(٤):

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ(٥)

بين « زعل » و« الهول » في ورودهما غير مجرورين ، وكان الأصل أن يأتيا مجرورين ، وسوى في مكان آخر بين « يركب ... ... الأبيات » ، وبين قوله(٦):

وأَغفرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تكرُّما

في الاشتمال على المقيس وعلى غيره ، وهذا كله يقتضي أن لا فرق بين الألف واللام والإضافة ، وهو خلاف كلام المصنف(٧) ؛ لأنه إنما جعل العكس ، يعني مصاحبة الحرف فيما دخلت عليه الألف واللام ، ولذلك أنشد :

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ ... ... البيت(٨)

---

(٤) الأبيات في الإيضاح ٢١٨.

(٥) سبق تخريجها في ص : ٣٧٨ هامش : ١٨ .

(٦) لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤ .

وهو في الكتاب ٣٦٨/١، ١٢٦/٣،ومعاني القرآن ٥/٢، والمقتضب ٣٤٧/٢،والأصول ٢٠٧/١ ، واللمع ١١٤، وأسرار العربية ١٨٧، وابن يعيش ٥٤/٢، وشرح التسهيل ١٩٨/٢ .

(٧) وينظر شرح التسهيل ١٩٨/٢.

(٨) سبق تخريجه في ص : ١٠٤ هامش : ٧٨ .

وقد يلتمح لكلام المصنف أن الإضافة من حيث هي غير ممتنعة من الحرف ؛ لأن الحرف يقع به الإضافة ، في قولك : « مررت بزيد » / اتفاقا ، و« غلام زيد » على أحد القولين. ١٠٠/ب

و أيضاً – فإن الحرف تمامه بما بعده ، و المضاف تمامه – أيضاً – بما بعده .

*** ***

اَلْمَفْعُولُ فِيْهِ « اَلظَّرْفُ »

اَلـظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَـكَـانٌ ضُـمِّـنَـا
«فِي» بِٱطِّرَادٍ ، كَـ «هُنَـا ٱمْكُثْ أَزْمُنَـا»
فَـٱنْصِـبْـهُ بِٱلْوَاقِعِ فِـيْـهِ مُظْهَـرَا
كَـانَ ، وَإِلَّا فَـٱنْوِهِ مُـقَـدَّرَا

هذا أيضا في الاختصار والاكتفاء بالمعنى المتقدم نظير المفعول له ، فإن التقدير : المفعول فيه الفعل المتقدم ، وهو شامل للظرفين : أعني ظرف الزمان وظرف المكان، إلا أن المكان ظرف لموقع الفعل إن كان يصح انحيازه ، وظرف الزمان للفعل ولموقعه ، والزمان لا يصح فيه مماسة ، بخلاف المكان فإنه تصح فيه المماسة ، ولا يشترط التقاء السطحيتين خلافاً لمن قسمه باعتبار التقاء السطحيتين وعدم التقائهما ، إلى أربعة أقسام.

وظرف الزمان أقرب إلى الفعل لأنه باعتبار المصدر نوع منه.

قال سيبويه (رحمه الله تعالى)(١):«الظَرْفُ من الزَّمَانِ هو مُضِيُّ اللَّيلِ والنَّهَارِ».

وقال : أبو القاسم صاحب « الجُمَلِ »(٢):«الزَّمَانُ حَرَكَةُ الفُلْكِ والمَصْدَرُ حَرَكَةُ الفَاعِلِينَ». وكل واحد من الظرفين : أعني ظرف الزمان وظرف المكان يكون على تقدير «في»و«في»باعتبار المكان أقرب إلى الحقيقة ؛ لإمكان الانحياز والقصر لمكان الأجرام.

وحقيقة الظرف والمظروف أن يكونا جرمين ، فبهذا الاعتبار « في » أدخل في المكان

---

(١) الكتاب ٣٧/١ ، حيث قال : « وإنَّما الدَّهْرُ مُضِيُّ اللَّيلِ والنَّهارِ ».
(٢) الجمل ٣٥.

منها في الزمان ، وباعتبار أن المكان قد ينزل منزلة الشخص باعتبار التخصيص فيفارق معنى الظرفية ، بخلاف الزمان فإنه لايفارقها على أي حالٍ كان : من الإبهام ، أو التخصيص ، فيكون بهذا الاعتبار « في » أدخل في الزمان منها في المكان ، ولذلك يتنوع حرف الجر في المكان ، يؤتى فيه بـ « على » و بـ « إلى » وما أشبههما ، فتقول : « قعدت على الأرض » و « سرت إلى الشام » و « أقمت لدى الباب » وما أشبه ذلك . وأما ظرف الزمان فإنه لايجر إلا بـ « في » وحدها هذا كلام أبي علي .

وأما « الباء » ، كما في قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ (٣) وكما في قول زهير(٤):

لَأَرْتَحِلَنْ بالفجرِ ثُمَّ لَأَدْأَبَنْ   إلى اللَّيلِ إلَّا أنْ يُعَرِّجَنِي طِفْلُ

فإن « الباء » بمعنى « في » وأما جره بـ « إلى » فإنماذلك من أجل اعتذار نهاية الغاية ، وإذا قلت : « سرت من الظهر إلى العصر » ، وكما في قوله(٥):

تُخُيِّرْنَ من أَزْمَانِ يــــومِ حليمةٍ   إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

فإن « مــن » و « إلى » إنما جاءا لاعتبار الغايتين ، والتقدير : في زمان هو من الظهر إلى العصر ، وفي زمان هومن أزمان يوم حليمة إلى اليوم .

وكذلك – أيضاً – إذا جيء بالموضوع لابتداء غاية الزمان ، كما إذا / قلت : ١٠١/أ
« مَارَأيتُه مُنْذُ شَبَّ إلى أَنْ دَبَّ » فإن التقدير : في زَمَانٍ هومُنْذُ أَنْ شَبَّ إلى أَنْ دَبَّ ،

---

(٣) آية ١٣٧ ، ١٣٨ من سورة الصافات.

(٤) في ديوانه ١٠٠.

(٥) للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٥.

وهو في شرح التسهيل ١٣٢/٣، وابن عقيل ١٦/٣، والمغني ٣٥٣، والتصريح ٨/٢، والأشموني ٢١١/٢.

هذا كله كلام أبي علي[٦]، وهو نص في أن الزمان لا يجر إلا بـ « في » أو ما كان معناه معنى « في » وهو « الباء » و « الباء » - أيضاً - تجر المكان كثيراً ، كقولك : « أقمت بالمسجد » فإن قيل : فإن تضمينه معنى « في » مقتض لبنائه ، لأن الاسم متى ضمن معنى الحرف فإنه يبنى .

قيل : التضمين هنا على جهة المسامحة والمخالفة لعبارتهم في التضمين ؛ لأن اصطلاحهم في المضمن عدم اجتماعه مع ما ضمن ، كـ « من » و « مهما » وما أشبههما من المضمن معنى الحرف ، فإنه لايجوز الجمع بينهما وهذا ليس كذلك ؛ لأنه يجوز الجمع بين الظرف و « في » ، فلذلك لم يقع بناء في الظرف لاقتضاء معنى « في » ، وقد وقع التضمين بهذا المعنى في كلامهم في أماكن متعددة ، منها قولهم في « غلام زيد » و «خاتم حديد » إنه متضمن معنى « اللام » في الأول ، ومعنى « من » في الثاني .

ولذلك رد على من قال في « خَمْسَةَ عَشَرَ » إنه مبني لتضمنه معنى حرف العطف ؛ لأن هذا التضمن لا يقتضي بناء لصحة « خمسة » و « عشر » بخلاف ما قدمنا ، في « من » و « أن » و « الهمزة » في الشرط والاستفهام .

وقوله : « باطراد » ليخرج مثل : « مطرنا السهل والجبل » و « ضرب زيد الظهر والبطن » و « دخلت الدار » وما أشبه ذلك ، فإن هذا كله لا يكون ظرفا ، وإن كان مضمنا معنى « في » لعدم اطراده ، ألا ترى أنه لايقال : « ضرب زيد الرأس والرجلين » ولا « مطرنا العلو والسفل » ولا ما أشبه ذلك ، ولا « قمت البيت » ، ولا « جلست الدار » ، ولا ما أشبه ذلك .

فهذا كله عند المصنف ليس بظرف، وإن كان قد ذهب غيره إلى الظرفيه في المجموع .

---

(٦) شرط أبى علي في أن الزمان لايجر إلا بـ « في » ، في الإيضاح ٢٠٩.

والناصب له الفعل الواقع فيه ويكون على نوعين : ظاهراً ومقدراً .

والمقدر على نوعين : جائز الظهور ، كما إذا قلت : « يوم الخميس » في جواب من قال : « متى قدمت ؟ »

وقد يكون الإضمار على جهة الوجوب ويكون على نوعين :

أحدهما :أن يكون قد أظهر العامل على شريطة التفسير ، كما إذا قلت : « يوم الجمعة صمت فيه » و« اتجاه زيد قمت فيه » وهو أعنى فيه لازم في الأول ، جائز في الثاني

والآخر : أن تكون لغرض معنوي كإخراجه عن الأصل للمثل ، كقولك : « زَمَانَ ٱلْفِطَحْلِ وَمَشَقَّ ٱلسَّائِي » (٧)، والأول متعين للزمان والثاني الأظهر فيه المكان.

وقد جوز أبو علي الوجهين في قوله(٨) :

تَرَبَّعْنَ من وَهْبِينَ أو بِسُوَيْقَـــــةٍ مَشَـــقَّ السَّائِي عن رُءوسِ الجَـاذِرِ

وجعل العامل في « مشق » على الوجهين مضمراً لجريانه مجرى المثل ، وما جرى مجرى المثل فإنه لايغير عن حالة الاقتطاع، [وذكر] الخلاف في استعماله على معناه الأصلي ، قال : والأظهر جوازه ، فلا موجب للمنع في استعمال « شوى أخوك حتى إذا أنضج رمد » [في استعماله] في إتلاف / المشوي ، وإن كان الأكثر فيه وفي مثله ، ١٠١/ب
الإخراج عن معناه الأصلي ، فيقال : « شَوَى أخوك حتى إذا أَنْضَجَ رَمَدَ » في من فعل فعلا حسناً ثم أعقبه بسيِّئٍ ، والأظهر في « مقدر » أنها حال للتأكيد ؛ لأن النية أصلها

---

(٧) ورد المثل في كتب الأمثال كالتالي :« كَانَ ذَٰلِكَ زَمَنَ الْفِطَحْلِ » ويقرنونه بقصة طريفة.
والمثل يضرب في الشيء الذي قدم عهده. وقال الزمخشري: يضرب في زمان الخصب والخير .
ينظر مجمع الأمثال ٣١/٣، والمستقصى ٢١٣/٢، واللسان « فطحل » ٥٢٧/١١ .

(٨) لذي الرمة في ديوانه ١٦٩٧/٣ .
وهو في اللسان « لحس » ٢٠٥/٦.

عدم الظهور ، وإنما هي حالة تقتضي عزماً ، وهو متعلق بالقلب، وقد يلتمح لهذا البيان باعتبار كون النية قد تتعلق في الصفة ، من تقديم وتأخير ورسوخ وعدمه ، فتكون بهذا الاعتبار مبينة ، إلا أن تعلق الحكم المتوجه إلى الذوات بصفاتهن تعلق على خلاف الأصل، لاسيما والذات مضمرة ، وإذا كان كذلك ضعف فيها اعتبار الصفة لتعداد التعلق

* * *

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا
يَقْبَلُهُ ٱلْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا
نَحْوُ : ٱلْجِهَاتِ ، وَٱلْمَقَادِيرِ،وَمَا
صِيغَ مِنَ ٱلْفِعْلِ ، كَـ (مَرْمَىٰ) مِنْ (رَمَىٰ)
وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ
ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

الأصل في تعدي الفعل بنفسه دون واسطة تعديه إلى المصادر ، لأنها من حروفه المبنية عليها ذاته ، نحو : « قام قياماً » و « قعد قعوداً » فكأنه بهذا الاعتبار قد تعدى بنفسه ، والشيء لايحتاج واسطة إلى نفسه ، وتعديه إلى ظرف الزمان على نحو تعديه إلى المصدر؛ لأن الزمان كما قدمنا نوع من المصدر .

وقال سيبويه [(٩)]: « هو مُضِيُّ اللَّيلِ والنَّهارِ » ، و « مُضِيّ » مصدر ، كـ « قعود » و « جلوس » أصله : « مضوي » فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء المنقلبة في الياء الأصلية على القاعدة المتقررة [(١٠)]، ثم كسرت الضادلمناسبة الياء ، فهو بهذا الاعتبار نوع من المصدر يصل الفعل إليه بنفسه ،

---

(٩) سبق تخريجه في هامش « ١ » السابق.
(١٠) سبق تخريجها في ص : ١٩ هامش : ٧٨ .

لكن لما فارقه باعتبار مغايرة الحروف جاز وصوله إليه بالواسطة ؛ لأنه بهذا الاعتبار غير واصل بالواسطة إلى ما هو كذاته . والزمان من حيث هو غير متحيز ، ولا بعضه مغاير لبعض . وأما تعيينه باليوم أو بالساعة أو بالشهر ، فإنما هو من باب تعيين المقادير ، والمقادير من حيث هي لاتفيد تعيينا ، وإنما تفيد قصراً ، ألا ترى أن غير المقدار قابل لأن يكون مقداراً ، ولذلك كان البريد والفرسخ في المكان من قبيل المبهم ، وإذا كان المكان مبهماً صار شبيهاً بالزمان لعدم التخصيص ، فجاز نصبه وإيصال الفعل إليه بغير واسطة .

وإن كان مختصاً فاق الزمان الذي هو شبيه بالمصدر في التعيين والامتياز ، وعدم صحة خلف المنضم إليه جنباً فأشبه بذلك الأشخاص ، والأشخاص لايصل إليها إلا الفعل القاصر بنفسه وإنما يصل إليها بحرف الجر ، والذي [يدل] على تنزله منزلة الأشخاص، عدم لزوم « في » والوصول بـ « على » و« إلى » ونحوهما ، فتقول / ١٠٢/أ « ذهبت إلى الشام » و« أقمت على الجزيرة » ، وما أشبه ذلك .

وجعل في المكان من المبهم الجهات الست ، وقد أجاد الحريري جمعها في قوله(١١):

ثُمَّ ٱلْجِهَاتُ ٱلسِّتُّ فَوْقُ وَوَرَا وَيَمْنَةٌ وَعَكْسُهَا بِلَا مِرَا

فعكسها أسفل وأمام ويسرة وهي ستة ، لكن وقع في جميعها الترادف ، ورادف يسره يسار وشمال ، فتكون بهذا الاعتبار ثلاث عشرة لفظة ، ويحمل عليها ، نحو : « حذاء» و« تجاه » و« إزاء » و« تقاء » وما أشبه ذلك ؛ لأنه من جهة تصوره لايخرج عن الجهات الست . ويحمل عليها – أيضاً – لفظ « مكان » لتوغله في الإبهام.

والمقادير ، كـ « الميل » و« البريد » و« الفرسخ » و ما أشبه ذلك ، فتقول : « أمامك(١٢) وتجاهك ومكانك » و« سرت بريداً وفرسخاً » وما أشبه ذلك .

---

(١١) ينظر شرح الملحة للحريري ١٣٩ .

(١٢) في « أ » مكانك.

وكذلك – أيضاً – ما صيغ من الفعل ، كما إذا قلت : « قعدت مقعداً حسناً » و« ضربت مضرب زيد » أي : مكان ضربه ، وسيأتي بيان صوغ اسم المكان من الفعل وكيفية بنائه ، إن شاء الله (تعالى) .

وشرط قياس هذا النوع ، أعني المكان الذي صيغ من الفعل ، أن يكون ظرفاً للفعل الذي صيغ منه كما قال ، فتقول : « رميت مرمى بني فلان » و« قعدت مقعد فلان » . فإن جاء على غير ذلك كان شاذاً ، كما في قوله وأظنه أبا سفيان بن حرب(١٣):

ومازال مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ(١٤)غُدْوةً حتّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

وكذلك – أيضاً – قولهم(١٥): « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ » و« مَنَاطَ الثُّرَيَّا » فهذا كله خَارِجٌ عن القياس .

و« مَعْ » إذا سكنت فالأكثر أنها باقية على ظرفيتها ، وقد حكم سيبويه بالضرورة، في قوله(١٦):

فَرِيشِي منكُمُ وهَـوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كَانَــتْ زِيارتُكُمْ لِمَامَا

والضرورة من حيث هي لا تخرج الكلمة عن جنسيتها .

وذهب بعضهم إلى أن « مَعْ » إن أُسكنت فهي من قسم الحروف(١٧) .

---

(١٣) ينظر الروض الأُنُفُ ١٦/٣ .

(١٤) ينظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، ٢٣٣/٤، والمقتضب ٣٤٠/٤، وحروف المعاني للزجاجي ٢٥-٢٦.

(١٥) ينظر الكتاب ٤١٢/١ – ٤١٣، والمقتضب ٣٤٢/٤ – ٣٤٣، والأصول ١٩٩/١.

(١٦) لجرير في ديوانه ٢٢٥، ونسبه سيبويه للراعي النميري، وهو في ملحق ديوانه ٣١١،وفيهما (فيكم) بدل (معكم) ، وعلى ذلك لاشاهد فيه .

والبيت في الكتاب٢٨٧/٣، وابن السيرافي ٢٩١/٢، وشرح التسهيل ٢٤١/٢، والجنى الداني ٣٠٦، وابن عقيل ٧٠/٣ ، والتصريح ٤٨/٢، والأشموني ٢٦٥/٢.

ورأي سيبويه في الكتاب٢٨٧/٣.

(١٧) ينظر الكتاب ٢٨٦/٢ – ٢٨٧، ورصف المباني ٩٤، والجنى الداني ٣٠٥، والمغني ٣٧٠، وابن عقيل ٧٠/٣.

***

وَمَا يُرَىٰ ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ
فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي ٱلْعُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّصَرُّفِ ٱلَّذِي لَزِمْ
ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ

التقدير : وما يرى من الظروف ظرفاً وخارجاً عن الظرفية لأن المتوجه عليه الحكم موصوف في المعنى ، فيقتضي أن يكون الإخراج من متضمن معنى تلك الصفة وإلا لزم الإخراج ما يعد جنساً للجنس المقصود ، وتغاير الأجناس بالنوعية والجنسية باعتبار ما يضم إليه ، أو ينضم هو إليه ، معدود من [الحواجز والفواصل] التي تمنع من أن يكون الحكم خارقاً لها إلى غيرها ، كالأعداد باعتبار العقود ، وهي في المقتضي الجنسية آكد للخروج [إلى مغاير آخذ] بطرف الانحياز ، وعدم الأخذ بطرف الالتواء المقتضي للرجوع على ما هو المقرر [في علم البيان] / ولذلك حمل النهي الوارد في أسلوب ١٠٢/ب الخبر، على ما جاء في حديث يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أَنَّهُ قال(١٨): « خَرَجْتُ إلى الطُّورِ فَلَقِيتُ كَعْبَ الأحْبَارِ ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوراةِ ، وَحَدَّثْتُهُ عنِ النبيّ ﷺ ، فَكَانَ فِيمَا حَدَّثْتُهُ أَنْ قُلْتُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ يَومٍ

---

(١٨) الحديث بهذا اللفظ رواه مالك في الموطأ ١/١٠٨-١١٠ ح١٦، في كتاب الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة.
كما رواه الترمذي في السنن ٢/٣٦٢-٣٦٣ ح٤٩١، في أبواب الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة. ثم قال : وفي الحديث قصة طويلة وهذا حديث حسن صحيح.
كما أخرجه مختصراً أبو داود في السنن ١/٦٣٤ – ٦٣٥ ح ١٠٤٦، في كتاب الصلاة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة.
وأخرجه النسائي في السنن ٣/٩٣-٩٤، في كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة.

طَلَعَتْ عليهِ الشَّمْسُ يَومُ الجُمْعَةِ ، فِيه خُلِقَ آدَمُ ، وَفيهِ أُهْبِطَ ، وَفيهِ تِيبَ عَلَيهِ ، وَفيهِ مَاتَ ، وَفيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِيخَةٌ يَومَ الجُمْعَةِ مِنْ حِينَ تُصْبِحُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا مِنَ السَّاعَةِ ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ) شَيْئاً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ » قَالَ كَعْبٌ : ذَٰلِكَ فِي كُلِّ سَنةٍ يَومٌ ، فقلتُ : بَلْ فِي كُلِّ جُمْعةٍ ، فَقرأَ كَعْبٌ التَّوْرَاةَ ، فَقَالَ : صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ أَبُو هُرَيرَةَ : فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بنَ أَبِي بَصْرَةَ الغِفَارِيَّ ، فَقَالَ : مِنْ أَيْنَ أَقْبَلتَ ؟ فَقُلتُ لَهُ مِنَ الطُّورِ ، فَقَالَ : لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيهِ مَا خَرَجْتَ ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « لَا تُعْمَلُ المَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ ، إِلَى المَسْجِدِ الحَرَامِ ، وَإِلَى مَسْجِدِي هَٰذَا ، وَإِلَى مَسْجِدِ إِيلْيَاءَ أَوِ بَيْتِ المَقْدِسِ » قَالَ أَبُو هُريرةَ : ثُمَّ لَقِيتُ عبدَ اللَّهِ بنَ سَلَامٍ فَحَدَّثْتُهُ بِمَجْلِسِي مَعَ كَعْبِ الأَحْبَارِ ، وَمَا حَدَّثْتُهُ بِهِ فِي يَومِ الجُمْعةِ ، فَقُلْتُ : قَالَ كَعْبٌ : ذَٰلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَومٌ ، قَالَ : قَالَ عبدُ اللَّهِ بنُ سَلَامٍ : كَذَبَ كَعْبٌ ، فَقُلتُ : ثُمَّ قَرَأَ كَعْبٌ التَّوْرَاةَ فَقَالَ : بَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمْعةٍ ، فَقَالَ عبدُالله بنُ سَلَامٍ : صَدَقَ كَعْبٌ ، ثُمَّ قَالَ عبدُاللَّهِ بنُ سَلَامٍ : قَدْ عَلِمْتُ أَيَّةَ سَاعةٍ هِيَ ؟ قَالَ أَبُو هُريرةَ : فَقُلْتُ لَهُ : أَخْبِرْنِي بِهَا وَلَا تَضَنَّ ، فَقَالَ عبدُاللَّهِ بنُ سَلَامٍ : هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ فِي يَومِ الجُمْعَةِ ، قَالَ أَبُو هُرَيرةَ : قُلْتُ لَهُ : وَكَيْفَ تَكُونُ آخِرَ سَاعةٍ فِي يَومِ الجُمْعةِ ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي » وَتِلْكَ السَّاعَةُ لَا يُصَلَّىٰ فِيهَا ، فَقَالَ عبدُاللَّهِ بنُ سَلَامٍ : أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَ ؟ » فَقَالَ أَبُو هُريرةَ : فَقُلْتُ : بَلَىٰ ، قَالَ : فَهُوَ ذَٰلِكَ » .

المقصود في الاستشهاد في الباب في كلام المصنف حيث قدرنا : وما يُرىٰ من الظروف ظرفاً وغير ظرف ، قوله ﷺ « لَا تُعْمَلُ المَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ »(١٩)، والتقدير : من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد ، فلا يدخل في هذا النهي عن إعمال المطي

(١٩) سبق تخريجه في هامش « ١٨ » السابق.

إلى غير ذلك من الأمكنة ، فإن المطي تعمل إلى الجهاد ، وإلى طلب العلم ، والمطلوب مكان معين ، وقد وقع في الحديث الظرف المصوغ من الفعل عاملاً فيه [الفعل] الذي صيغ منه ، وهو قوله ﷺ : « مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ »(٢٠)، أي : مكان الجلوس.

[والمراد](٢١)بالتصرف في هذا الموضع الخروج عن الظرفية .

١٠٣/أ والتصرف يأتي في كلام النحويين / بازاء معانٍ ، منها هذه ، ومنها استيفاء جميع ما يكون للاسم من رفع ونصب وجر ، ولذلك يقال في « لانولك أن تفعل » وما أشبه ذلك ، مما يلزم حالة واحدة غير متصرف .

والتصرف - أيضاً - يقع في كلامهم وهو الأكثر ، الذي له الصولة في كلامهم تحويل البنية إلى بنية أخرى ، وهو قريب من الاشتقاق ، لكنه عند التحقيق عكسه ، على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

فالمتصرف من الظروف ما يخرج إلى غيرها سواء كان نصباً ، كما إذا قلت : « أحييت يوم الجمعة » أو رفعاً ، كما إذا قلت : « سرني يوم الجمعة » وما أشبه ذلك ، أو إلى الجر ، كما إذا قلت : « عمتني بركة يوم الجمعة » وما أشبه ذلك .

ومنه ما يختلف في خروجه عن الظرفية ، كما إذا قلت : « صمت يوم كذا » ، فقد قيل : إن نصبه نصب المفعول به على جهة الاتساع .

وقد قيل : إنه منصوب نصب الظروف ، وهذا الخلاف مبني على أن المظروف هل يشترط نقصانه عن الظرف أو لا ؟ والصحيح أنه لا يشترط النقصان عن الظرف .

و أما غير المتصرف فهو الذي لايخرج عن الظرفية ، ويعد من قسم الظرفية

---

(٢٠) سبق تخريجه في هامش « ١٨ » السابق.

(٢١) تكملة من « ب » استحسنتها.

المجرور بحرف جر عموماً ، وبعضهم خصص بذلك « في » أو ما في معناها .

ثم إن غير المتصرف على نوعين : منه مالا يخرج عن النصب بالكلية ، كـ «عَوْضُ» و« قَطُّ » وما أشبه ذلك[٢٢]. ومنه مالا يخرج عن الظرفية إلا بما هو شبيه بها ، وهو المجرور كـ « قَبْلُ » و« بَعْدُ » و« حَيْثُ » و« عِنْدَ » وما أشبه ذلك[٢٣].

وما كان لايخرج عن الظرفية إلا إلى مجرور فإنه كلا إخراج ؛ لأن الظروف والمجرورات تتفق في كثير من الأحكام ، وأكثر المتقدمين يطلقون على المجرور من حيث هو اسم الظرف ، وكثيراً ما يقول أبو علي عن أبي الحسن أنه يرفع بالظرف[٢٤]، ويمثل بـ « على يمينك رجل » و« عن يسارك امرأة » وهذان مجروران ، بغير « في » وبغير ما هو في معناها ، فإذا كان في مثل هذا يسمى ظرفاً .

ومن باب اللازم ما كان مجروراً بـ « في » ، لأن لفظها موضوع للظرفية ، وقد فرق بعضهم : في المجرور بـ « في » وما في معناها ، و في المجرور بغيرها ، فجعل المجرور بـ « في » وما في معناها غير خارج عن الظرفية ، وجعل المجرور بغيرها وبغير ما في هو [في][٢٥] معناها خارجاً عن الظرفية.

❋ ❋ ❋

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ   وَذَاكَ فِي ظَرْفِ ٱلزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوب المصدر عن المكان بقلة[٢٦]، كما إذا قلت : « جلست قربَ زيدٍ » و« أتيتُ بَعْدَ

---

(٢٢) ينظر الكتاب ٣/٢٨٦، ومجالس ثعلب ١٥٧، وشرح التسهيل ٢/٢٢٠-٢٢٢، والمغني ١٦١، ١٩١.

(٢٣) ينظر الكتاب ٣/٢٨٥-٢٨٦، وذكر سيبويه أن بعض العرب يصرف « قبل وبعد » ٢/١٩٩، وشرح التسهيل ٢/٢٢٩ .

(٢٤) ينظر العسكرية ١٠٨-١٠٩، والبصريات ١/٥١١. بمثال على القاعدة.

(٢٥) تكملة من « ب » استحسنتها.

(٢٦) ينظر الكتاب ١/٢٢٢ .

النَّجمِ » و« ارتفاعَ الكوكبِ » وما أشبه ذلك ، وتقول : « زيدٌ مني قُعُودَ الخَاتِنِ والقَابِلَةِ »، وما أشبه ذلك . وقد جعل منه : « أنت مِنّي سيرَ القومِ » و« غُدوَّ الرَّكْبِ » و« رَوَاحَهُمْ » وما أشبه ذلك.

وجعل – أيضاً – منه « جلس زيد وَسْطَ القومِ » بسكون السين ، فعلى هذا يستوي الساكن والمتحرك في « وسط »[٢٧]. وأكثر / ما يكون هذا النوع في ظرف الزمان ١٠٣/ب لأن الزمان كما قدمنا نوع [من] [٢٨] المصدر ، وذلك كقولك : « جئتك طلوعَ الشَّمسِ، وغُرُوبَها ، وخُفُوقَ النَّجْمِ ، واعتدَالَهُ ، وطُلُوعَ الثُّرَيَّا ، وغُرُوبَها » .

والتزم بعضهم إضافته ، وبعضهم عمم ، وعلى هذا يجيىء من ذلك قول امرئ القيس[٢٩]:

وُقُوفاً بها صَحْبِي عليَّ مَطِيَّهُمْ   يَقُولُونَ : لا تَهْلِكَ أَسَىً وَتَجَمَّلِ

وبعضهم اشترط تعيين الوقت ، فعلى هذا لايقال : « جئتك طُلُوعَ الثُّرَيَّا » ؛ لأن الثريا يختلف طلوعها ، قالوا [٣٠]:

إذا الثُّرَيَّا طَلَعَتْ عِشَاءَ   فَبِعْ لِرَاعِي غَنَمٍ كِسَاءَ

وذلك وقت الشتاء، وإذا طلعت في غير العشاء كان وقت الصيف ،وَقَدْ جَــاءَ أَنَّ زَيْــدَ ابنَ ثَابتٍ : « كَانَ لاَيَبِيعُ ضِمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا »[٣١] رواه أبو الزِّنَادِ عبدُاللَّهِ بنُ

---

(٢٧) ينظر الكتاب ٤١١/١، والمقتضب ٣٤١/٤-٣٤٢، والأصول ٢٠١/١، وحروف المعاني ٢٥-٢٦، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/١.

(٢٨) تكملة من « ب » استحسنتها.

(٢٩) في ديوانه ٩ من معلقته .

(٣٠) سبق تخريجه في ص : ١٦١ هامش : ٥٤ .

(٣١) أخرجه مالك في الموطأ ٦١٩/٢،ح ١٣، في كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار حتي يبدو صلاحها.

كما رواه البخاري عن خارجة، ولكن بلفظ قريب من لفظ الموطأ، ينظر الفتح ٣٩٤/٤ ح٢١٩، في كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

ذَكْوانَ، عن ابنِ زَيدٍ خَارِجَةَ [٣٢]، أحد الفقهاء السبعة .

وقد جعل جميع ذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيخرج إذ ذاك عن النيابة .

* * *

(٣٢) مات سنة تسع وتسعين، وقيل : مات سنة مائة، ولما سمع عمر بن عبد العزيز بموته، استرجع وصفق بإحدى يديه على الأخرى، وقال : ثُلْمَةٌ والله في الإسلام.
وأبو الزناد بن ذكوان هو تلميذ خارجة بن زيد بن ثابت في الفقه رضي الله عنهم أجمعين،
ينظر سير أعلام النبلاء ٤/٤٣٧-٤٤١.

اَلْمَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي « ٱلْوَاوِ » مَفْعُولاً مَعَهْ
فِي نَحْوِ: « سِيْرِي وَٱلطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ »
بِمَا مِنَ ٱلْفِعْلِ ، وَشِبْهِهِ سَبَقْ
ذَا ٱلنَّصْبُ ، لَا بِـ« ٱلْوَاوِ » فِي ٱلْقَوْلِ ٱلْأَحَقّ

المفعول معه قريب من الظرف ؛ لان الظرف على تقدير حرف وهذا – أيضاً – على تقدير حرف ، وقد كان الأصل أن يقع مخفوضاً ؛ لأن « الواو » في معنى « مع » ، وإذا كانت في معنى « مع » فقياس ما بعدها أن يكون على حد ما بعد « مع » وما بعد « مع » مخفوض فقياس ما بعد « الواو » – أيضاً – أن يكون مخفوضاً ، إلا أن « الواو » حرف لايتحمل الإعراب ، لأن الإعراب لايكون إلا في المستقل ، والحروف من حيث هي غير مستقلة ، وإذا كان الاسم يمنع الإعراب لشبهه بالحرف كالضمائر وغيرها، فمن باب اللازم أن يمنع الحرف الإعراب ؛ لأن الحكم في المشبه به أقوى ، وهذا أصل الشبه ، فإن خرج عن ذلك لموجب فلما كان كذلك انتقل حكمه من النصب إلى مابعده ، ونظيره قولك : « لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَغُلِبْنَا » فإن « إلا » بمعنى « غير » .

وإذا كان كذلك فقد كان القياس جر ما بعدها ؛ لأن (غيراً) تستلزم جر ما بعدها إلا أنها حرف ، والحرف كما قدمنا لايتحمل الإعراب ، فانتقل حكم الحرف من الإعراب باعتبار ما هو في معناه إلى ما بعده ، وقد نقل جر ما بعد « الواو » ، وأنشدوا[1]:

---

١ – لم أقف على القائل .

قد استوى التعجيلُ والمِطَالِ إذ فيهما تَصــرُّفُ اللَّيالِي

فجر « المطال » لأن « الواو » بمعنى « مع » بخلاف ما بعد « إلا » إذا وقعت صفة فإنها موضوعة للاختلاف باعتبار النصب والجر والرفع ، فلم يقو الجر على إحراز المختلف ، بخلاف ما بعد « الواو » فإنه موضوع / للنصب ، فقوي الجر على إحرازه لاشتراكهما ١٠٤/أ – معاً – في الفضلية وعدم التقدير ، بخلاف ما تقع فيه « إلا » بمعنى « غير » فإن التباين بينهما في الفضلية والتعدد ، وهذا الباب ، أعني « باب المفعول معه » خارج عن القياس في أماكن متعددة ، وقد ذهب بعض النحويين : إلى أنه موقوف على السماع ، لايقال منه إلا ما قالت العرب ، ومن قال :إنه لايقع إلا حيث يقع العطف ، كان العطف أصلاً له ، وإذا كان كذلك فإن الفرع لابد أن ينزل في الحكم عن الأصل ، بخلاف الذات فإن الذات متى كانت فرعاً عن شيء كان فيها معنى ذلك الشيء وزيادة.

وقد اختلف في النصب لهذا المفعول على أقوال(٢):

فقيل الناصب هو الفعل ، أو ما كان شبيهاً به ، فالأول كقولك : « جاء البرد والطيالسة » و « كنت وزيداً كالأخوين » .

والثاني كقولك : « مالك وزيداً » و « ما أنت و قصعة من ثريد » .

وقيل : الناصب هو « الواو » والصحيح الأول ؛ لأن « الواو » غير مختصة ، وإذا كانت غير مختصه فإنه لايثبت لها عمل .

وقيل : إن عملها على حد عمل « الباء » في قولك : « مررت بزيد » أعني : أن الفعل عامل بواسطتها وصاحب هذا القول يستلزم تجريد المتعدي من التعدي حالة مجيء المفعول معه بعده ، وَيُنَظِّرُهُ بقولك : « ما أضرب زيداً لعمرو !» في التعجب ، فإنه جرد عن

---

٢ – ينظر الخلاف في الإنصاف ٢٤٨، وأسرار العربية ١٨٢، وابن يعيش ٤٩/٢، وشرح التسهيل ٢٤٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١، والارتشاف ٢٨٦/٢، ومنهج السالك ١٥٥-١٥٦، وشرح اللمحة البدرية ١٩٩/٢-٢٠٢، والهمع ٢٢٠/١، والأشموني ١٣٥/٢.

التعدي عند ارادة التعجب ، ولذلك تعدى للمفعول الذي كان ينصبه بنفسه بـ « اللام » .

وقيل : إن العامل في المفعول معه هو المخالفة ، واختلف في تفسير المخالفة ، وهذا القول للكوفيين ، فقيل : المراد بالمخالفة كون « الواو » في مثل هذا موضوعة للتبعية ، فخالفت بلزوم حالة واحدة ، سواء كانت تلك الحالة للمتقدم أم لا ؟

وضعف هذاالقول بلزوم الدور فإن المخالفة إنما وقعت بعد النصب ، فإذن فالنصب يتوقف على المخالفة ، والمخالفة تتوقف على النصب ، فدار الحكم ، أي لم يستقر .

وقيل المخالفة إنما هي باعتبار كون « الواو » شاملة للمصاحبة ، والتقدم ، والتأخر ، فخالفت هنا أصلها من العموم ، فوقع عن ذلك المخالفة أثر النصب . وضعف بأن لو كانت المخالفة مقتضية للنصب لوجب النصب في مثل : « اختصم زيد وعمرو » وما أشبه ذلك ، فإنها إذ ذاك أعني « الواو » مخالفة أصلها من العموم ، ولازمة حالة المعية ، ولم يوجد لذلك نصب .

وحكى أبو الفتح[٣] قال : « سألت بعض من كان يَعْتَادُني » ، فقلت له : كيف تجمع بين قولك : « اختصم زيدٌ وعمروٌ » وبين « كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلبُ » في قوله [٤]

لَـدْنٌ بهـــزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه ، كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ / ١٠٤/ب

قال : فَأُجْبِلَ وعاد مُسْتَفْهِماً » ومعنى (أُجْبِلَ) وصل إلى الجبل، أي وقف ولم يأت بشيء، لأن الجبل صعب على الفُؤوس تتوقف عنه ، وهو على حد قولهم « أكدى » أى وصل الى الكدية، وقد استشهد به جماعة من أهل البيان على كراهية المبالغة حيث لم يقولوا : أصخر ولا أحجر، ولا ماأشبه ذلك والكدية والجبل دون الصخر و الحجارة ، وهى مسألة خلاف بين أهل البيان في استحباب المبالغة أو الكراهية، وفي ذلك خلاف وتفصيل، وتقرير

---

٣ – ينظر الخصائص ٣/٣١٩ .

٤ – سبق تخريجه في ص : ٣٦٤ هامش : ١٩ .

جميع ذلك في علم البيان حيث يكون هو المقصود(٥).

وقيل العامل فعل مقدر لائق بالمحل. وضعف بأنه يلزم في مثل : « استوى الماء والخشبة » اكتفاء ما يتعين لاثنين بواحد ، لأن التقدير : إذ ذاك يكون « وساوى الخشبة » فيلزم أن يكون لـ « استوى » فاعل واحد ، وهو غير مكتف به بل لا بد له من فاعل آخر.

فإن قيل : فإن الاكتفاء به متعين على كل من الأقوال ، ألا ترى أن ما بعد « الواو » خارج عنه إلى حكم آخر لا يلاقيه فيه.

قيل : هو كلام محمول على معناه ، وكون الكلام محمولاً على معناه كثير متقرر في لسان العرب ، ألا ترى إلى قول أبي دُؤَاد الإيادي ، يصف فرسه وحمار وحش ، وكان قد يمم الحمار لفرسه(٦):

قلتُ : لمَّا نَصَلا مِنْ قُنَّــةٍ   كَذَبَ العِيرُ وَإِنْ كان بَرَحْ

وكذلك - أيضاً - قوله : « حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ » فجزم « يَنَمِ » حملاً على معناه لأنه في معنى « اكْتَفِ » ، كما نسب الكَذِبَ للعير في قوله « كَذَبَ العِيرُ وإِنْ كان بَرَحْ » لأنه لما برح أي : فر أمام الفرس ، صار ظاناً أنه ينجو منه ، وليس هذا من باب المجاز ؛ لعدم اللفظ الذي تقع به العلاقة بين المخرج إليه والمخرج عنه .

فإن قيل : فإنه - أيضاً - مع تقدير و « ساوى الخشبة » يكون كلاماً محمولاً على معناه .

قيل : أما في « ساوى » فنعم ؛ لأنه يصير كقولك : « ضارب زيد عمراً » وأما في

---

(٥) تناول البلاغيون المبالغة بهذا العنوان، و إذا زادت في حدها فخصصوا لها مباحث تحت مسميات أخرى كالإغراق، وكالغلو ، وكالإفراط في الصفة.
ينظر النكت في إعجاز القرآن ١٠٤، والصناعتين ٣٩٤، ٤٠٣، والعمدة ٥٣/٢، ٦٠، وتحرير التحبير ١٤٧، ٣٢١، ٣٢٣، والإيضاح ٥١٤-٥١٥، والطراز ١١٦/٣-١٣٠، وخزانه الحموي ٧/٢-٢٠، وأنوار الربيع ٢٠٧/٤-٢٥٨.

(٦) في ديوانه.

« استوى » فلا ؛ لأن ما يقع به صحة المعنى ، على تقدير كون الكلام محمولاً على معناه منفصل عن المصحح حملاً على المعنى .

وتمثيل المصنف بقوله « سيري والطريق مسرعه » :

بناءً على أن المفعول معه لايشترط أن يكون أصله العطف ، لأن نسبة السير للطريق على جهة الوقوع منه ، متعدٍ على وجه الحقيقة ، وهو مطلوبه هنا ، أعني الحقيقة حتى يقع في الكلام اتساع غير متعدد ، وإن جعلت نسبة السير للطريق على جهة المجاز فيكون من مجاز الظرف(٧)، لزم الاتساع بعد الاتساع ، وهو ممنوع عند أكثر أهل البيان لاسيما وأحد الاتساعين منفصل عن الآخر غير [متشبث به] ، إلا أن الأكثر على أن هذا الباب أصله العطف .

وأما « سرت والنيل » إن ثبت عن العرب فيكون قليلاً لما قدمنا من تعدد الاتساع .

١٠٥/أ ويجيء في قول المصنف زيادة /أخرى ، وهي الإتباع باللواحق عند تعدد الاتساع وهو كالضعيف من المجاز ، يضعف فيه الإتباع باللواحق ، لعدم رسوخ الحكم وقوته .

فـ « مسرعة » ينزل عنه « سيري والطريق » عن « سرت والنيل » و « سيري والطريق » مجرداً عن اللواحق ، وكذلك – أعني لكون العطف في هذا الباب مشروطاً صحته – لم يكن قوله (تعالى) : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ (٨) على من قرأ بالهمز من هذا الباب ، أعني أن يكون و « شركاءكم » مفعولاً معه ؛ لعدم صحة تقدير العطف

---

٧ – أي مجاز الظرف المكاني، وهو مجاز عقلي علاقته الظرفية، نحو « سار الطريق، جرى النهر » كما أنه يسمى مجازاً إسنادياً ، أو حكمياً .
ومجاز الظرف أثبته عز الدين بن عبدالسلام في كتابه الإشارة إلى الإيجاز عن طريق الحرف « في » ينظر ص : ٣٢ .

(٨) آية ٧١ من سورة يونس.
وقراءة الهمزة أي بنصبها، قرأ بها جميع القراء ما عدا يعقوبَ فقرأها بالرفع، ووافقه الحسن البصري، وابن أبي إسحاق.
ينظر السبعة ٣٢٨، والمبسوط ٢٣٥، والتذكرة ٤٥٢/٢، و النشر ٢٨٦/٢، والإتحاف ١١٧/٢-١١٨.

لامتناع التشريك ؛ لأن « أجمع » مختص بالمعاني ، كما في قول الشاعر (٩):

فَأَجْمَــعَ أَمْــراً كان ما بَعْدَهُ لَهُ   وكان إذا ما ٱخْلَوْلَجَ الأَمْرُ مَاضِيا

و « جمع » يكون للمعاني والذوات كما في قول الشاعر (١٠):

جَمَعْتُها من أَيْنُقٍ سَوَابِــقِ   ذَواتُ يَنْهَــضْنَ بغير سَائِقِ

وكما في قوله (١١):

جَمَعْتَ وفُحْشــاً غِيبــةً ونَمِيمــةً   ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عنها بِمُرْعَــوِي

وفيه شاهد على تقديم المفعول معه على المصاحب*.

وقيل إن « جمع » مختص بالأجرام ، ومجيئه في المعاني من مجاز الإلحاق (١٢)، فإذاً فيكون « وشركاءكم » مفعولاً بإضمار فعل ، التقدير « واجمعوا شركاءكم » .

وقيل : بل يكون قد ضمن « أجمعوا » معنى « أحضروا » فيكون على هذا « وشركاءكم » معطوفاً أو مفعولاً معه ، عند من جعله قياسياً ، وليس هذا مما لا يتوجه الحكم إليه من نحو المعنى ، وإنما يمتنع عدم التوجه من نحو اللفظ على ما قدمنا ، وسيأتي ما يمتنع توجيه الحكم إليه من جهة المعنى حيث يعرض له المصنف .

وقد فرق أبو علي (١٣)بين النوعين ؛ بكون التضمين في هذا من باب الترادف

---

(٩) لزهير بن أبي سلمى في وفاة النعمان بن المنذر، وهو في ديوانه ص : ٢١١.

(١٠) لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٠، وقد سبق تخريجه في ص : ١٣٦ هامش : ٢٦.

(١١) ليزيد بن الحكم الثقفي.
وهو في الأصول ٢٥٦/١، والخصائص ٣٨٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٧١/١، ٢٧٥، وشرح التسهيل ٢٥٣/٢، وشواهد المغني ٦٩٧/٢.

(١٢) الجرم ما يشغل حيزاً من الفراغ والمعاني لا تشغله فلو وُضع أحدهما مكان الآخر لكان من مجاز الإلحاق.

(١٣) ينظر الإيضاح ٢١٦.

* قول الشارح فيه نظر ، لأن الواو هنا لمجرد العطف ، وقد تقدمت هي ومعطوفها على المعطوف عليه.

ملاقيا له في المعنى الخاص ، بخلاف ما يمتنع توجه الحكم إليه من جهة المعنى ، فإن التضمين إذ ذاك ليس من باب الترادف فلا يلاقيه إلا في المعنى العام ، هذا كلامه .

وأما أهل البيان فإن شرط الترادف عندهم عدم الاشتقاق . وأما تفسير المشتق بما يوافقه معنى فليس ذلك من باب الترادف ، وإنما يسمونه « استطرادا » [١٤]، وبعضهم يسميه « تعليقاً » [١٥] وبعضهم يفرق بين أن يكون آخذاً بطرف الرد أو لاً ، فإن كان آخذا بطرف الرد سماه « تعليقاً » ، وإلا سماه « استطراداً » وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

* * *

وَبَعْدَ « مَا » ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبْ
بِفِعْلِ كَوْنٍ [١٦] مُضْمَرٍ بَعْضُ ٱلْعَرَبْ

الاستفهام بـ« ما » أو بـ« كيف » ، وإن لم يكن فيهما ما يدل على الفعل فإن في الجميع معنى الفعل لأن الاستفهام من حيث هو لايكون عن الذوات ، وإنما يكون عن أحكامها ، فلذلك أدخله كثير من الناس / في الشبه بالفعل ، ولا يبعد أن يكون المصنف ١٠٥/ب أدخله أيضا في الشبه بالفعل وخصه بالذكر ؛ لضعف الشبه ، والضعف لجواز تخصيصه بالذكر عند الاختلاط بالقوي ، وكذلك القوي أيضا عند اختلاطه بالضعيف . وأكثر النحويين على أنه لا فرق بين النصب بعد « ما » و« كيف » فتقول : « مَا أَنْتَ وَهَذَا

---

(١٤) ينظر مفهوم الاستطراد في العمدة ٣٩/٢، وتحرير التحبير ١٣٠، والطراز ١١/٣-١٨، وأنوار الربيع ٢٢٨/١.

(١٥) ينظر مفهوم التعليق في البديع ٩٤، وتحرير التحبير ٤٤٣، والطراز ١٥٩/٣.

(١٦) في « أ » بكون فعل، وما أثبته من « ب » وهو في الألفية.

الأَمْرَ » ، ومن كلامِ عُمَرَ (رضي الله عنه) : « وَمَا زُهْرَةُ وَهَذَا الأَمْرَ »؟[17] يريد الخلافة ، وذلك في كلام طويل وقع بينه وبين عثمان وعلي وطلحة والزبير وعبدالرحمن بن عوف (رضي الله عنهم) أجمعين – وعَبْدَ الرَّحمنِ أَرَادَ بقوله : « وَمَا زُهْرَةُ وَهَذَا الأَمْرَ »؟ وعبدُالرَّحمنِ بنُ عوفٍ هو من بني زُهْرةَ ، و « كيف أنت وقصعةً من ثريد »؟.

وقد جعل بعضهم النصب في « ما » أقيس ؛ لرسوخها في الاستفهام ؛ بكونها على أسلوب الحروف في الوضع ، والاستفهام هو من الأمور الإضافيات ، وحقه أن يكون بالحروف . وعكس بعضهم فقال : النصب بعد « كيف » أقيس ؛ لمجيئه في أسلوب الأفعال ؛ لكونه ثلاثي الوضع ، ولا يخرجه التسكين عن وضع الفعل ؛ لأنه قد ثبت من كلامهم تخفيف « فَعَل » [18]، كما في قوله [19]:

قَصْرَ أبو عمروٍ عليه المَجْدَا

وإن كان سيبويه (رحمه الله) [20] لا يرى ذلك قياسا ، « وكيف » أقرب لما يُسَكَّنُ أوسطه من الفعل ، كـ « قام ، وقعد » ؛ لاقتضاء العلة في المجموع . ومما جاء من النصب بعد « ما » الاستفهامية قوله [21]:

---

(١٧) ... ...

(١٨) قال سيبويه : « وليس شيء أكثر في كلامهم من « فَعَلٍ » ألا ترى أن الذي يُخفِّف عَضُداً وكَبِداً لايُخفِّف جَمَلاً » الكتاب ٣٧/٤. وينظر ١٦٧/٤، ١٨٨، ١٩٣.

ويؤكد قوله ١١٥/٤ : « وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لايُسكّنون منه ، لأن الفتح أخفُّ عليهم من الضم والكسر ، ... ... وذلك نحو: جَمَلٍ وحَمَلٍ ونحو ذلك ».

(١٩) لم أقف عليه.

(٢٠) ينظر الكتاب ٣٠١/١-٣٠٤، وسيبويه يرى الرفع بعدها هو الأقوى والأرجح لأنها بمنزلة الابتداء، والنصب بعدها في كلام العرب قليل، ولكنه ليس لها، وإنما على فعل وإن لم يلفظ به، وكذلك « ما ».

(٢١) لأسامة بن الحارث الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣.

وهو في الكتاب ٣٠٣/١ ، وابن السيرافي ١٢٨/١ ، وابن يعيش ٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ ، والهمع ٢٢١/١ ، والأشموني ١٣٧/٢ .

وما أنت والسَّيرُ في مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكرِ الضَّابِطِ

على من رواه بالنصب . وأمّا من رواه بالرفع فإنه يكون على تقدير(ما) بعد « الواو » ، فيكون المعنى على حده في قوله (٢٢)

ويكفيك التقنعُ من قُليبٍ ... عظائم ليس تبلغ بالتَّوَنّي
صريرُ الرّمحِ في زَرْدٍ منيعٍ ... ووقْعُ المشرفي على المجنّ
وحَمْلُ مهندٍ يَسْطُو بعير ... وقُورٍ ليس بالأَشَرِّ المُرِنّ
ولا شنآنَ غاياتٍ خِمَاصٍ ... ولكن خيلُ جيشٍ من جحنّ
يرى عُدْمَ الأوابدِ غير حِلٍّ ... ويُعْدِمُ هامَةَ البطل الرفنّ
وما ينفك محتملاً ذبابا ... أَبَىٰ التَّغريدَ في الخُضْرِ المغنّ
تذوب حِذَارُه زُرْقَ الأعادي ... ويَسْخُو بالحياة حليفَ ضَنّ
وَيَنْفِثُ في فم الجَبَّارِ سُمّاً ... ويملأُ ذِلَّةً أَنْفَ المُصِنّ
وَجُوبُ [مفازةٍ] كُسِيتْ سَرَاباً ... تُعَرِّى الذئبَ من وَبْرٍمُكِنّ
شَكَتْ سِحْراً من [العَبْراتِ] قُرّاً ... فأوسعها الهَجيرُ من القُطِنّ / أ/١٠٦
وتعزفُ جِنُّها واللَّيلُ داجٍ ... إذا خَلَتِ الجَنَادِبُ من تَغَنّى

المعنى على إنكار الجمعية ، ويكون الرفع على حد قوله (٢٣) :

تُكلِّفني سويقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ
فما شربتْهُ جَرْمٌ وهو حِلٌّ ... ولا غَالَتْ به إذ قام سُوقُ
فلمَّا أُنْزِلَ التَّحريمُ فيها ... إذا الجَرْمِيُّ منها لا يُفيقُ

---

(٢٢) لم أقف على القائل .

(٢٣) لزياد الأعجم في ديوانه ٨٦.

والبيت الأول هو محل الشاهد، وهو في الكتاب ٣٠١/١، والشعر والشعراء ٤٣٣/١، والكامل ٣٣٣/١، وابن السيرافي ٣٠٧/١، واللسان « سوق » ١٧٠/١٠.

المعنى على إنكار كل واحد منهما على انفراده ، وقد أعقب ما كان مقتضى الإنكار فيه خفيا بذكر ما يوضحه ويقرره ، وهو « فما شربته جرم ... البيتين » لأن العرب كانوا يتمدحون بالمغالاة في الخمر في الجاهلية ، كما قال طرفة(٢٤):

لا تَعِزُّ الخمرُ إن طافوا بها ـــــا بِسَباءِ الشَّولِ والكُومِ البُكُـــــرْ
فإذا ما شربوهـــــا وَانْتَشَـــــوا وَهَبُوا كلَّ أَمُـــونٍ و طِمِـــــرْ
ثُمَّ راحـوا عَبَقُ المِسْكِ بهـــمْ يُلْحِفُون الأرضَ هُـــدَّابَ الأُزُرْ
لا يُلِحُّــونَ علـــى غَارِمِهِـــــمْ وعلى الأَيْسَـــارِ تيسيرُ العَسِـرْ

والذين كانوا بهذه المثابة تركوها لما حرمها الله (تبارك وتعالى) ، فلم يتركوها عجزا عن اتخاذها ، وإنما تركوها لأجل التحريم. ومن حديث إسحاقَ بنِ عبدِاللَّهِ بنِ أبي طلحةَ عن أنس بن مالك أَنَّه قَالَ(٢٥) : « كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ بنَ الجَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ الأَنْصَارِيَّ وَأُبَيَّ بنَ كَعْبٍ شَرَاباً مِنْ فَضِيخٍ وَتَمْرٍ ، قَالَ : فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ : إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ (رضي اللَّهُ عنه) : يَا أَنَسُ قُمْ إِلَى هَذِي الجِرَارِ فَاكْسِرْهَا ، فَقَالَ : فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ ».

وهذا الخبر مقتض مدحا عظيما ، يتضمن المدح من وجوه متعددة (رضي الله عنهم) ونفعنا بحبهم .

والأبيات – أعني « تكلفني » الثلاثة – من خبيث الهجاء بأنها تتضمن الهجو متعدداً مصرحاً به غيرَ مكتفىً فيه بالإيماء ، وسأل بعضهم : أتجد لقول القطامي(٢٦):

---

(٢٤) في ديوانه ٥٥ ، ٥٩ .

(٢٥) أخرجه الشيخان، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢٣٢/١٣ ح ٧٢٥٣، في كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد.
ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٥١/١٣، في كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر.
كما رواه مالك في الموطأ ٨٤٦/٢ ح١٣ ، في كتاب الأشربة، باب جامع تحريم الخمر.

(٢٦) سبق تخريجها في ص : ٣١٨ هامش : ٤٠ .

لَمُخبِرُك الأنباءُ عن أُمِّ منزلِ   تضيَّفْتُها بين العذيبِ فَرَاسِبِ
فسلَّمتُ والتسليمُ ليس يسرُّها   ولكنَّه حقٌّ على كُلِّ واجبِ
فردَّتْ سلاماً كارهاً ثُمَّ أَعْرَضَتْ   كما انْحَاشَتِ الأَفْعَى مَخَافَةَ ضَارِبِ
فلمَّا تنازعنا الحديثَ سَأَلْتُهَا   مَنِ الحيُّ ؟ قالت : مَعْشَرٌ من مُحَارِبِ

فذكر الأبيات ، أعنى « تكلفني سويق الكرم » الأبيات الثلاثة ، وهي وأبيات القطامي من خبيث الهجاء ، وكل متضمن الهجو المتعدد المصرح به .

وقد يكون [النصب بعد غير « ما » و« كيف » بما يلتمح] فيه في « ما » و« كيف » من تقدير الاستقرار والكون وذلك مع الظرف الذي يغاير ما [يقدر فيه] / ١٠٦/ب الخبر أو ما جرى مجراه ، كما في قوله (٢٧):

أزمانَ قومي والجماعةَ كالّتي   عَهِدَ الرِّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلَا

* * *

وَٱلْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّْ
وَٱلنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَىٰ ضَعْفِ (٢٨) ٱلنَّسَقْ
وَٱلنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ
أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

العطف هو الأصل ، فمهما أمكن بلا ضعف كان هو المقدم والراجح ، وإن لم يمكن إلا بضعف من جهة اللفظ ، أو من جهة المعنى كان النصب على المعية هو الراجح ، فمن الأول قولك « جئت وزيداً » فإن العطف هنا يضعف ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المرفوع

---

(٢٧) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤
وهو في الكتاب ١/٣٠٥ ، والمقرب ١/١٦٠، وشرح التسهيل ٢/٢٥٩، والتصريح ١/١٩٥، والهمع ١/١٢٢، ٢/١٥٦، والأشموني ٢/١٣٨.

(٢٨) في كلا النسختين : لدى عطف النسق.

المتصل حتى يؤكد أو يفصل ، فإن جاء دونها أعني دون التأكيد والفصل كان قليلاً ، كما في قوله(٢٩):

ورجا الأُخَيْطلُ من سَفَاهةِ رأيهِ   مالم يَكُنْ وأبٌ له لِيَنَالَا

وكذلك أيضا (٣٠):

قلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى   كنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

على ما يأتي في باب العطف إن شاء الله (تعالى).

فلو كان مؤكداً أو مفصولاً كان العطف هو الراجح . وأما الضعف من نحو المعنى، فإذا كان المقصود المعية فإن الخاص بها هذه (الواو) الناصبة ، فإن وقع العطف صارت المعية مزاحمة ، والمطلوب انفرادها ، ومن هذا قوله(٣١):

فكُونُوا أنتمُ وبنِي أَبِيكُمْ   مكانَ الكُلْيَتَينِ مِنَ الطِّحَالِ

وقوله : « ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا » من باب الاحتباك (٣٢)، فيكون المعنى : لو تركت الناقة مع فصيلها وفصيلها معها لَرضِعَها.

فعلى هذا يخرج عن الضعف ؛ لأن الاحتباك من ألقاب البديع ، لكنه ضعيف أو ممتنع ، في قوله :

---

(٢٩) لجرير في ديوانه ٥٧/١ .
وهو في الإنصاف ٤٧٦/٢، والمقرب ٢٣٤/١، وشرح التسهيل ٢٦١/٢، والتصريح ١٥١/٢، والهمع ١٣٨/٢، والأشموني ١١٤/٣.

(٣٠) لابن أبي ربيعة في ديوانه ٣٤٠ .
وهو في الكتاب ٣٧٩/٢، وابن السيرافي ١٠١/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، واللمع ١٥٤، والإنصاف ٧٩، وابن يعيش ٧٦/٣، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣.

(٣١) لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤١.
وهو في الكتاب ٢٩٨/١، ومجالس ثعلب ١٠٣/١ ، والأصول ٢١٠/١، وسر الصناعة ١٢٦/١، وابن يعيش ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢، والتصريح ٣٤٥/١، والهمع ٢٢٠/١.

(٣٢) سبق الحديث عنه في ص : ١١ هامش : ٣٨ .
والقول في الكتاب ٢٩٧/١ .

فكونوا أنتم وبنـــي أبيكم مكان الكليتين من الطحال

لعدم توجه الأمر على بني أبيهم ، بخلاف التركيب في قوله : « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » .

فإن لم يجز العطف بالكلية تعين النصب ، كما في قوله (٣٣):

ياليتَ زَوجَكِ قد غَدَا مُتَقلِّداً سيفاً و رُمْحاً

والمراد بالنصب ، النصب على المعية ، وإلا فإن أكثر مجيء هذا النوع حيث لو كان معطوفاً لكان منصوباً كما قدمنا ، في قوله :

ياليت زوجك ... ... البيت

و كما في قوله (٣٤):

فعلفتُها تِبْناً ومَاءً بارِداً حتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا

وكما في قوله (٣٥):

سَقُوا جَـــارَكَ الهَيْمَـــانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وقَلَّـــصَ عن بَرْدِ الشَّـرَابِ مَشَافِرُهُ

سَنَاماً ومَحْضًا أَنْبَتَ اللَّحمَ فَاكْتَسَتْ عِظَامُ امْـــرِىءٍ ماكَادَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

وكما في قوله (٣٦)

كَأَنَّ دُمَى سَقْفٍ على ظَهْرِ مَرْمَـــرٍ كَسَا مُزْبِدَ السَّاجُومِ وَشْياً مُصَوَّرا

---

(٣٣) لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ٣٢ .

وهو في معاني القرآن ١/١٢١، ٤٧٣، والمقتضب ٢/٥٠ ، والكامل ١/٣٣٤، والإيضاح ٢١٧، والخصائص ٢/٤٣١، وأمالي ابن الشجري ٣/٨٢، والإنصاف ٦١٢، وابن يعيش ٢/٥٠ .

(٣٤) لذي الرمة في ملحق ديوانه ٦٦٤ (كارليل) .

وهو في معاني القرآن ١/١٤، ٣/١٢٤، والخصائص ٢/٤٣١، والإنصاف ٦١٣، والمغني ٧٠٣، والتصريح ١/٣٤٦، والهمع ٢/١٣٠، والأشموني ٢/١٤٠ .

(٣٥) للحطيئة في ديوانه ٣١ .

وهما في المقتضب ٢/٥٠ ، والأول في تأويل مشكل القرآن ١٥٤، والموشح ١٢٤ .

(٣٦) لامرئ القيس في ديوانه ٥٨ – ٦٠ .

وهي في اللسان « رند » ٣/١٨٦ ، و« فقر » ٥/٦٥ .

غَرَائِرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمَـــةٍ ... يُحَلَّيْنَ يَاقُوتاً وشَذْراً مُفَقَّـــــرا

وَرِيحَ سَناً في حُقَّةٍ حِمْيرِيَّـــةٍ ... تُخَصُّ بِمَفْرُوكٍ من المسكِ أَذْفَرا / 107/أ

وَبَاناً وأُلْوِيّاً من الهنْد ذَاكِيـــاً ... وَرَنْداً ولُبْنَى والكِبَاءَ المُقَـــتَّرا

وكما في قوله (37):

فزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا

فإن جميع هذا كله جاء حيث لو كان معطوفاً لكان أيضا منصوباً .

وقد اختلف أيضا في نصبه على ثلاثة أقوال(38):

أحدهما : أنه منصوب على المعية وهذا إنما يكون عند من لايشترط أن يكون أصله العطف.

والثاني: أن يكون مفعولا بإضمار فعل لائق بالمحل، فيقدر في الأول : « وحاملاً رمحاً » **وفي الثالث** : « وسقيتها ماء بارداً » . وفي الثالث : وقع غير الملاقي أولا ، فيكون إذ ذاك على التقديم والتأخير ، فيقدر : « أَطْعَمُوهُ سَناماً وسقوه محضاً » وهو أقل ما ورد من هذا النوع.

والرابـــع : « ويُضَمِّخْنَ » أو « ويُطَيِّبن » أو ما أشبه ذلك .

والخامس : « فَوَّفْنَ العُيونَا » أو ما أشبه ذلك ، ممّا يقتضيه المعنى ويناسبه.

وهذان الوجهان تعرض لهما المصنف (39)، وفي هذا النوع وجـــه آخر وهو أن يضمن

---

37 – للراعي النميري في ديوانه 269. وهو مخالف لما روته كتب اللغة والنحو ، وهو عندهم :
إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن ... ، وفي الديوان : وَهِزَّةِ نِسْوةٍ من حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ ...
وهو في معاني القرآن 3/123، 191، والخصائص 2/432، والإنصاف 610، وشرح التسهيل 2/262، وتذكرة النحاة 617، والتصريح 1/346، والهمع 1/222، 2/130، والأشموني 2/140.

38 – ينظر الارتشاف 2/289 – 290.

39 – ينظر شرح التسهيل 2/262.

في الكلام ما يتوجه عليهما ، فيضمن العامل في الأول : « مصاحبا » ، لأن هذا المعنى يكثر واقعاً للحال ، كما في قوله (٤٠):

فلو لاقيتني وعليَّ دِرْعِي　　علمت عَلَامَ تُحتَملُ الدُّروعُ

والظرف قريب من الحال فلذلك وقع في هذا المعنى الظرف ، كما في قوله (٤١):

إذا لَاقَيْتَ جَعْـــدَ بني أَبَانٍ　　فإنّي لائمٌ للجعْدِ لَاحِـــي

ألم تعلم لَحَاكَ اللَّهُ أَنِّـــي　　أَجَمُّ إذا لَقِيتُ ذِوي الرِّماحِ

والمصاحبة حال ، والظرف قريب من الحال ، فلذلك تقدر « واوه » بـ « إذ »كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (٤٢) والتقدير: والله أعلم « وإذ طائفة » ، واستشهد بعضهم بقول الشاعر وهو : « فإني لائم للجعد لاحي » . وهو قول عنترة ، بأن العهد يقع للمتعدد ، فتقول على هذا : « لقيت غلام زيد فضربت الغلام » تريد : الذي لزيد ، والأكثر على منعه لنقصانه عن المعهود ، ولأن الألف واللام من حيث هي لا يقع بها التعريف لمتعدد لا يضمه مع ما وقع له التعريف وصف متحد ، فيمتنع ذلك كما يمتنع الوصف إذا لم يكن المعهود إليه قد تضمنه صريحاً أو لازما ، كما إذا قلت:« لقيت رجلا [كريما] (٤٣) فأحسنت إلى الرجل الكريم » و « لقيت رجلاً فضربت الرجل الذي لقيته » أو الملقى فلذلك لا يُعلل منع الوصف بوقوعه ، أعني ما وقع به العهد موقع الضمير ، لأن ذلك يقتضي المنع مطلقاً ، والأمر ليس كذلك ، فإذاً الحكم في الزيادة والنقصان واحد ، وأما قوله :

١٠٧/ب إذا لَاقَيْتَ جَعْدَ بني أَبَانٍ　　فإنّي لَائمٌ للجعْدِ لَاحِي /

---

٤٠ – لعنترة بن شداد في ديوانه ٢٨٥ .

٤١ – في ديوانه (أي عنترة) : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

٤٢ – آية ١٥٤ من سورة آل عمران.

٤٣ – تكملة من « ب » استحسنتها.

فقد سئل عنه بعضهم ، فقال هو على حد قوله (٤٤):

لا أُحبُّ السِّواكَ من أجل أنِّي ... إنْ ذَكَرْتُ السِّواكِ قلتُ سِوَاكَا

وأُحبُّ الأَرَاكَ من أجل أنِّــي ... إِنْ ذَكَرْتُ الأَرَاكَ قُلْتُ أَرَاكَــا

وسئل عنه غيره فقال هو على حد قوله (٤٥) :

أُحِبُّ لِحُبِّها السُّودَانَ حتَّى ... أُحِــبُّ لِحُبِّها سُودَ الكِلَابِ

والمعنى أن الحكم توجه بمجرد الجعد فقط ؛ لكونه في بعض أحواله يكون لهذا الملوم ، فمن باب اللازم ما كان متعلقاً به ومقصوراً عليه ، وهذا ضرب من المبالغة ، وقد عد من أقسام المبالغة الآخذه بطرف الميل على ما هو المقرر في علم البيان(٤٦).

وقد أدخله بعضهم في الإثارات ، وجعل منه قول أبي العلاء(٤٧):

سَأَلْنَ فقلتُ : مَقْصِدُنا سَعِيدٌ ... فكانَ اسْــمُ الأميرِ لَهُنَّ فَالَا

وأمثال ذلك كثير ، إلا أن هذا النوع أخص بالإثارة ، وقد عده جماعة في قسم الصوارف والدواعي ، وبعضهم فرق فيه بين ما يكون آخذاً بطرف الرد أو بطرف الميل ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

---

٤٤ – لم أقف على القائل.

٤٥ – لم يعرف القائل .

وهو في عيون الأخبار ٤/٤٣ ، والجمل ١٨٢ ، وابن يعيش ٩/٤٧ .

٤٦ – سبق الحديث عنها في ص : ٤٢٥ هامش « ٥ » من الباب .

٤٧ – في ديوانه (سقط الزند) ٤٨ .

اَلِاسْتِثْنَاءُ

قال رحمه الله :

مَا ٱسْتَثْنَتِ « ٱلَّا » مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ
وَبَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ،
وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الاستثناء استفعال من « الثُّنْيَا » ، وأصله : « استثناي » فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فانقلبت همزة على القاعدة المقررة في ذلك(١). ومعنى « استثناء » : طلب الثنيا، و « الثُّنْيَا » « فُعْلَى » من ثنيت ، بمعني رددت (٢)، كأن المستثني رد كلامه عن التعميم في الإيجاب ، أو في النفي ، ونظره بعضهم بالأمر للمتكلم الخالص للتكلم ، كما إذا قلت : « لاقم ، لانطلق » ، ومنه ما جاء في حديث إِسْحاقَ بن عبدِ اللَّهِ بنِ أبي طَلْحَةَ ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ : « أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ ، دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قُومُوا فَلِأُصَلِّيَ لَكُمْ » قَالَ أَنَسٌ : فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ ٱسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَالُبِسَ فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ ٱنْصَرَفَ » (٣).

---

(١) ينظر تفصيلها في الكتاب ٤/٤٣٧ ، ٣٨٥ ، والمقتضب ١/٦٢ ، ١٨٩ ، والأصول ٣/٢٤٤، والتكملة ٢٦٧ ، والمنصف ٢/١٣٧ ، وشرح الشافية للرضي ٣/١٧٣ .

(٢) ينظر الصحاح « ثنى » ٦/٢٢٩٤، واللسان « ثنى » ١٤/١١٥، ١٢٥

(٣) الحديث أخرجه الشيخان، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٢/٣٤٥ ح٨٦٠، في كتاب الأذان، باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والوضوء.

ومسلم في الصحيح بشرح النووي ٥/١٦٢-١٦٣، في كتاب المساجد، باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على الحصير وغيره.

كما رواه مالك في الموطأ ١/١٥٣ ح٣١، في كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع سبحة الضحى.

وهذه الرواية (فلأصلي) ، لاشاهد فيها ، لأن اللام للتعليل وليست بلام الأمر.

ووجه التنظير : أن المتكلم مستغن بما يقع في نفسه عن صيغة مقتضى وقوع الحكم، وهو الأمر ، والكاف عن التعميم في الإيجاب والنفي مكتف بما يقع في نفسه عن طلب الكف ، فأجرى كل واحد منهما على مقتضى التبعية ، واعتبار الأغلب طلباً لإظهار وقت بروز الحكم ، وقد أدخله بعضهم : في مجاز التشبيه (٤)، على ما هو المقرر في علم البيان .

١٠٨/أ والأصل في الاستثناء / هو « إلا » فلذلك [قدمها] (٥)المصنف ، وقد اختلف في كونها بسيطة أو مركبة (٦).

والأصل عدم التركيب ، لاسيما والمعنى نوع واحد وهو أعني كون المعنى نوعاً واحداً ، أحد المقتضيات لعدم التركيب إذ الأصل أن لايتعدد اللفظ إلا بتعدد المعنى ، والمستثنى يتعين نصبه إذا كان في كلام موجب تام ، كما إذا قلت : « قام القوم إلا زيداً »

فـ « الموجب » يقابل « النفي » ، وما كان في معناه : كالنهي(٧) والاستفهام.

و« التام » معناه أن يكون ماقبل «إلاّ» غير مفتقر لما بعدها من نحو اللفظ،ويستلزم عدم التمام غير الموجب، إلا أنه قد يأتي في المحصور، كما إذا قلت: « سرت إلاّ كذا » و « صمت إلا يوم كذا » ومنه قولهم: « قَرَأْتُ إِلَّا سُورَةَ القِتَالِ فَعَلِّمْنِيهَا »* فكذلك عدم

---

(٤) اختلف علماء البيان في التشبيه، هل هو من قبيل الحقيقة أو من قبيل المجاز؟
فأهل التحقيق من علماء البيان أنه لايعد من المجاز. وابن الأثير في المثل السائر ٧١/٢ يعده من قبيل المجاز، وانتصر له العلوي ورجحه في الطراز ٢٦٠/١-٢٦١.
وأول من أفرد له قسماً مستقلاً، وقسمه إلى ١٠٩ نوع هو عزالدين ابن عبدالسلام في كتابه الإشارة إلى الإيجاز، ص : ٨٥-١٣٦.

(٥) في « أ » قدره ، و « ب » قدمه .

(٦) ينظر الخلاف في معاني الحروف ١٢٦، والإنصاف ٢٦١/١، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢، والجنى الداني ٥١٧، وجواهر الأدب ٣٩٠-٣٩١

(٧) في « أ » كالنفي

* وهنا يرد سؤالاً وهو : هل يأتي الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو : « قام إلا زيد » ؟
والإجابة عن هذه المسألة ينظر تفصيلها في شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١.

التمام مع الإيجاب، وإلاّ فإن غير التام مستلزم غير الواجب، فإن كان تاماً في كلام منفي جاز فيه البدل، والنصب على الاستثناء بشرط الاتصال، ومعنى الاتصال: أن يكون ماقبل « إلا » من جنس مابعدها، كما إذا قلت: « ماقام القوم إلا زيد » فالبدل هو الأكثر، وعليه قراءة السبعة: (مَافَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) والنصب – أيضا – كثير عربي وعليه قراءة ابن عامر (رضى الله عنه) ﴿ مَافَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ (٨).

وباعتبار اللفظ الصالح لأن يعرب بدلاً أو منصوباً عن الاستثناء يجيء فيه ثلاث صـــور :

- صورة لايحتمل اللفظ فيها إلا أن يكون بدلاً ، كما إذا قلت : « قام القوم إلا زيد » فإنك لو لم تبدل لنصبت ، فقلت : « قام القوم إلا زيداً » .
- وصورة متعينة للنصب ،كما إذا قلت : « ما قام القوم إلا زيد » فإنك لو لم تنصب لرفعت ، الوجهان جائزان كما قدمنا ، لكن الرفع دليل البدل ، والنصب دليل الاستثناء.
- وصورة تحتمل الوجهين معاً ، كما إذا قلت : « ما ضربت القوم إلا زيداً » فإنك إن نصبت فلا إشكال ، وإن أبدلت فإن الإبدال يكون من منصوب ، والبدل تابع للمبدل منه ، على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى) .

وهذه مسألة خلاف ، وهو هل يصح أن يزاحم الأضعف الأقوى أولا ؟ فيها خلاف وتفصيل ، قال ابن الشاهد : الصحيح الجواز مطلقا ، قال : ومن كلام سيبويه (٩): « لا يمنعنك إجازتك القوي إجازتك الضعيف » لكن قد نقل غيره أن الصحيح المنع مطلقاً ،

(٨) آية ٦٦ من سورة النساء.
قال ابن مجاهد : وكذلك هي في مصاحفهم – أي أهل الشام. وبقية العشرة قرءوا – أيضاً – بالرفع.
ينظر السبعة ٢٣٥، والمبسوط ١٨٠، والتذكرة ٢/٣٧٧، والتبصرة ١٨٣، والعنوان ٨٤، والنشر ٢/٢٥٠

(٩) لم أقف عليها – والله أعلم – في كتاب سيبويه ، إلا أن هناك عبارة في الخصائص ٣/٦٠ قريبة منها ، وهي : « ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا فإن العرب تفعل ذلك » .

وحمل كلام سيبويه على أن ذلك إنما يكون مع الإعراب عن أحدهما ، وجعل الحكم للآخر ، قال : وأما أن يتساوى الطلب فممنوع ، وهذا كله إنما يكون في المتصل كما قال .

وأما المنقطع : فهو الذي يكون ما بعد « إلا » من غير جنس ما قبلها ، ويكون على نوعين :

١٠٨/ب أحدهما : ألا يجامع أحدهما الآخر - أعني ما قبل « إلاّ » - لما بعدها / وهذا لايكون فيه إلا النصب مطلقاً عند بني تميم وغيرهم ، نص على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى)(١٠) ومن ذلك قولهم : « ما زاد إلا ما نقص » و « ما نفع إلا ما ضر » الفعل فيهما ، أعني في المثالين محمول على إضمار ، وما بعد « إلا » منصوب على الاستثناء قولاً واحداً ؛ لعدم صحة تقدير اعتباره معه في اسمه الخاص به ، ومن ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَانُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (١١)، ولم يتعرض المصنف للتفصيل ، وقد نص سيبويه عليه كما قدمنا .

والنوع الآخر : وهو الذي يصح تقدير الاجتماع معه حالة إطلاق اسمه الخاص به عليه ، كما إذا قلت : « ما قام القوم إلا فرساً » ، و « ما بقي لهم أثر إلا وتداً » فهذا يجوز فيه الإبدال عن تميم فيجرونه مجرى المتصل ، وينشد قول النابغة (١٢):

وقفتُ فيها أُصيلا نـاً أُسائِلُهـا ... عيَّتْ جواباً وما بالرَّبْـعِ من أحدِ
إلّا الأَوارِيَّ لَأْياً مـا أُبيِّنُهـا ... والنُّؤْيَ كالحوض بالمَظْلُومةِ الجَلَدِ

بالثلاثة أعني بالنصب على الاستثناء ، والجرِّ على البدل على اللفظ ، والرَّفْعِ على البدل على الموضع ، وهذه الثلاثة إنّما هي باعتبار ما يحتمل اللفظ لا أنّ الرواية بالثلاثة ، نص

(١٠) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ - ٣٢٦.

(١١) آية ٩٨ من سورة يونس.

(١٢) في ديوانه ١٤ - ١٥
وهما في الكتاب ٣٢١/٢، والمقتضب ٤١٤/٤، واللمع ١٢٢، وابن يعيش ٨٠/٢.

على ذلك أبو عليّ(١٣) ؛ لأن النابغة هو القائل الأبيات ، وهي من قصيدته التي من أولها :

يا دار مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ

والنابغة ليس من تميم ، وإنما هو من ذبيان ولم يكن متقرباً إلى بني تميم حتى يتكلم بلغتهم ، كما قال أبو العباس ، في قول الفرزدق (١٤):

فأصبحوا قد أعاد اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هم قريشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

قال : أراد أن يتقرب إلى حجازي فتكلم بلغته ، وترك لغته ، فلذلك لحن ، وهذا على عادته فإنه يلحن العرب في أماكن متعددة ، وقد رد ذلك عليه ، وعد مما انفرد به ، فإن النابغة كان منافراً لبني تميم ، وهو القائل (١٥):

أَتَخْذُلُ ناصري وتُعِزُّ عبساً أيربُوعَ بنَ غَيْظٍ للمِعَنِّ

إذا حاولت في أسدٍ فجوراً فإنّي لستُ منك ولستَ مِنّي

فهم درعي التي اسْتَلأَمْتُ فيها إلى يومِ النِّسَارِ وهم مِجَنِّي

وهم وَرَدُوا الجِفَارَ على تميمٍ وهم أصحابُ يومِ عُكَاظَ إنّي

شَهِدْتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ أَتيتُهُمُ بِوِدِّ الصَّدْرِ مِنّي

فأما إن كان المعنى على تقدير إخراج ما يصح تقدير اجتماعه معه فإن فيه للنحويين مذهبين :

أحدهما : اعتبار اللفظ ، فيجوز فيه الوجهان .

والآخر : اعتبار المعنى ، فيتعين فيه عدم صحة تقدير اعتبار الاجتماع ، ويكون على نوعين:

١٠٩/أ أحدهما : أن يكون ما قبل « إلا » / راسخاً في المحل غير مجتلب لمعنى يقتضيه مخرجاً

(١٣) ينظر الإيضاح ٢٣١.

(١٤) سبق تخريجه في ص : ٢١٩ هامش : ١٢ .

(١٥) في ديوانه ١٢٦ ، ١٢٧ - ١٢٨ .
والقافية في البيت « أحد » وما أثبته الصواب ، لأن القصيدة رائية.

عن حالته الأصلية ، كما في قوله (١٦):

حلفــتُ يميناً غــيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ولا علم إلّا حُسْنَ ظَنٍّ بصــاحبِ

لَئِنْ كان للقبرين : قَــبْرٍ بِجِلّقٍ وقبرٍ بصيداءَ الذي عند حَــاربِ

وثقتُ له بالنَّصْرِ إذ قيل : قد غَزَتْ كَتائِــبُ من غسَّـانَ غيرُ أَشَائِـبِ

والآخـر : أن يكون غير راسخ في المحل وإنما يكون مجتلباً لغرض يقتضي ذلـك ، كما في قوله (١٧):

ولاعيبَ فيهـمْ غيرَ أَنَّ سيوفَهُـمْ بِهِنَّ فُلــولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وقد فرق بعضهم في هذا بين أن يكون الاستثناء مقوياً لنفي الأول أولا .

فإن كان مقويا لنفي الأول جاز فيه الوجهان ، وإن لم يكن مقوياً له تعين أحد الوجهين ، فجعل من غيرالمقوى ، قوله :

ولا عيبَ فيهم غيرَ ... ... البيــت

لأن الفلول من حيث هي عيب وقد كثر هذا المعنى ، فإذاً فالمعنى : ليس فيها إلا عيبٌ يسيرٌ يحتمل ، وهذا قول أبي علي في قول أسعد أبي كرب (١٨):

لاعيبَ فيها غيرَ أَنَّــــــــ بها فُلُولاً في المَضَارِبْ

إلا أنه قد جعل قول النابغة :

ولا عيب فيهم ... ... البيت

أبعد من تحمل العيب لتجريده عن غير من قام به ، وإثباته لمن قام به على جهة الإضافة

---

(١٦) للنابغة الذبياني في ديوانه ٤١ – ٤٢ .

(١٧) للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٤ .

وهو في الكتاب ٣٢٦/٢، وإصلاح المنطق ٢٤، والصاحبي ٤٥٢، وشرح التسهيل ١٣٢/٣، والمغني ١٢٢، ومعاهد التنصيص ١٠٧/٣.

(١٨) لم أقف عليه في المصادر التي تيسرت لي واطلعت عليها.

المقتضية للمغايرة ، وجعل من المقوي ، ما جاء في الحديث عن أبي هُريرة (رضي الله عنه) قال : « بعثَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ (رضي الله عنه) على الصَّدَقَةِ ، فَقِيلَ : مَنَعَ ابنُ جَمِيلٍ وخَالِدُ بنُ الوليدِ والعَبَّاسُ عَمُّ الرَّسُولِ ﷺ ، فَقَالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا يَنْقِمُ ابنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيراً فَأَغْنَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالداً وَقَدِ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَاعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا العَبَّاسُ فَهِيَ عليَّ وَمِثْلُهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا عُمَرُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ » (١٩).

فإن كونه قد أغناه الله لايمكن أن تكون بوجه عذراً في منع حق الله ، وهذا يجيء على وجه آخر ، وهو الذي يعبر عنه بالمدح الذي يشبه الذم (٢٠)، وفي الحقيقة أنه لا مدح، وإنما هو استثناء من ذم مطلق ، كما في قوله (٢١):

لا خيرَ فيه غيرَ أَنْ لا يَهْتَدِي
وأنَّه ذو صَوْلَةٍ في المِـذْودِ
وأنَّـه غـيرُ ثقيـلٍ في اليـدِ

وهو أحد نوعية ، و كقوله (٢٢):

فهو الغَادِرُ حقّـاً غيرَ أنَّ الغَدْرَ طَبْعُ

وهو النوع الآخر (٢٠)، على ما هو المقرر في علم البيان ، وهل يتعين في هذا عدم

---

(١٩) الحديث أخرجه مسلم في الصحيح بشرح النووي ٥٦/٧-٥٧، في كتاب الزكاة، باب تقديم الزكاة ومنعها.
كما رواه أبو داود في السنن ٢٧٣/٢-٢٧٥ ح١٦٢٣، في كتاب الزكاة، بابٌ في تعجيل الزكاة.

(٢٠) ينظر تفصيل القضية في نهاية الإيجاز ٢٩٣، وتحرير التحبير ١٣٣، ٥٥٠، والمنزع البديع ٢٩٦ ، والإيضاح ٥٢٤-٥٢٦، والتبيان ٣٩١، وشرح الكافية البديعية ٨٥، ٣٠٥، وخزانة الحموي ٢٦١/١، ٣٩٩/٢ .

(٢١) لم أقف على القائل .
وهي في اللسان « ثقل » ٨٦/١١، ٣٨٨ .

(٢٢) لم أقف على القائل .

المغايـــرة ، أو يجوز أن تأتي على وجه المغايرة بطريقة منافية ؟ خلاف ، وتقريره في علم البيان وحيث يكون هوالمقصود .

قال رحمه الله :

وَغَيرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْـــيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اُخْتَرْ إِنْ وَرَدْ / ١٠٩/ب

وَإِنْ يُفَـــرَّغْ سَابِقٌ « إِلَّا » لِمَـــا بَعْـدُ ، يَكُنْ كَمَا لَوْ « أَلَّا » عُدِمَا

المقدم على نوعين :

أحدهما : أن يكون في كلام تام مثبت ، كما إذا قلت : « قام إلا زيداً القوم » ، ومنه قوله(٢٣) :

مرَّ بهم إلَّا شقياً جَمْعُ فلم يكن لأَمْرِهِنَّ وَقْعُ

فهذا وأمثاله إذا تقدم تعين النصب ؛ لأنه لو كان متأخراً لكان منصوباً ، والتقديم لايزيد النصب إلا قوة ، ولذلك نظره بعضهم بـ « الزيدان قاما » ، ووجه التنظير : أن الفعل لو كان مجرداً لكان مفتوح الآخر ، ولحاق الألف الآخر لا تفيد الفتح إلا قوة ، فعلى هذا لم يخرج كل واحد منهما عن أصله إلا بمقوى حكم ذلك الأصل .

والآخر : أن يكون في كلام تام منفي ، وهو الكثير ، كما في قوله (٢٤):

النَّاسُ أَلْبٌ علينا ليس فيكَ لنا إلَّا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ

البيت لحسان(٢٤) . وقوله (٢٥):

---

(٢٣) لم أقف على القائل.

(٢٤) في ديوانه ٢٠٦ ، كما نسب لكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٩.

وهو في الكتاب ٣٣٦/٢، والمقتضب ٣٩٧/٤، وابن السيرافي ١٧٥/٢، والإنصاف ٢٧٦، وابن يعيش ٧٩/٢، وتذكرة النحاة ٧٣٥.

(٢٥) للكميت بن زيد الأسدي في الهاشميات ١٧ .

وهو في المقتضب ٣٩٨/٤، ومجالس ثعلب ٤٩/١ ، وابن السيرافي ١٣٥/٢، واللمع ١٢٤ ، والمفصل ٦٨، والإنصاف ٢٧٥، وابن الناظم ٢٩٨، وابن عقيل ٢١٦/٢.

وما ليَ إلَّا آلَ أحمـــدَ شيعةٌ وما ليَ إلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

الشاهد في موضعين ، والبيت للكميت ، ومنه قوله (٢٦):

إذاقَدَحَتْ في المشرفيِّ زِنَادُها وليس لهـــا إلَّا الكُمَاةَ قَوَالِي

فهذا إذا قدم فإن الكثير فيه النصب ، كما أن التقديم من حيث هو مقتض للنصب ، ويظهر ذلك في تنظير من نظره ، بـ « الزيدان قاما » ، فإن الألف تطلب ضرورة أن يقع ما قبلها منصوباً ، ويجوز فيه الرفع ؛ لأنه لو تأخر لكان الرفع فيه راجحاً، وهو الجوازعند المحققين إنما هو إلتفات إلى حالة التأخير ؛ لكونها الأصل ، وإعراض عن حالة التقديم ؛ لكونها فرعا ، وإلا فإن البدل لايجوز تقديمه على المبدل منه ، وقد رُوِيَ قولُ حسان (رضي الله عنه) (٢٧):

لأنَّهم يَرْجُـونَ منه شَفَاعـــةً إذا لم يَكُنْ إلّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

والرواية المشهورة :

لأنَّهم يرجون منــــه شفاعةً إذا لم يكن إلَّا النَّبِيينَ شَافِعُ

وقد يأتي هذا النوع من البدل على وجهين من الإعراب ، وذلك إذا تقدم ما يحتمل أن يرجع إليهما من وجهين مختلفين ، ومن ذلك قوله (٢٨):

في ليلةٍ لا نَرى بها أحداً يَحْكِي علينا إلَّا كَوَاكِبُهَا

---

(٢٦) لم أقف على القائل.

(٢٧) في ديوانه ٢٤١ .

وهو في شرح التسهيل ٢/٢٩٠، وابن عقيل ٢/٢١٧، والتصريح ١/٣٥٥، والهمع ١/٢٢٥، والأشموني ٢/١٤٨. على هذا (يكن) تامة ، و (إلا) ملغاة ، و (النبيون) فاعل يكن ، و (شافع) بدل كل من كل من (النبيون).

(٢٨) لعدي بن زيد العبادي في ملحق ديوانه ١٩٤، كما نسب لأُحَيْحه بن الجُلاح.

وهو في الكتاب ٢/٣١٢، ٣١٨، والمقتضب ٤/٤٠٢، والأصول ١/٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٠٩، وشرح التسهيل ٢/٢٨٩، والمغني ٦٢٢.

فإنه يجوز نصبه على البدل عند تميم ، وعلى الاستثناء عند غيرهم ، ورفعه على أنه بدل من الضمير في « يحكى » .

فلو كان بحيث لايتعين أحد الإعرابين لجاز الوجهان ، كما إذا قلت في غير نظم مرتبط على روي مرتبط بأحد الإعرابين : ما رأيت أحداً يحكى علينا إلا الكواكب،وهل يتنزل المجرور منزلة الفعل ، فتقول : « ما رأيت أحداً فيها إلا زيداً ، وإلا زيد » أم يكون ذلك مختصاً بالفعل ؟

١١٠/أ خلاف ، وهو مبني على مزاحمة الأضعف الأقوى ، وقد تقدم التنبيه على ذلك / .

فإن قيل : فإن هذا الخلاف - أيضاً - كان ينبغي أن يكون في مثل : « لا يحكى علينا إلا كواكبها » فإن المسند إليه [في] * « يحكى » ضمير ، والضمير من حيث هو لايقوى قوة الظاهر.

و - أيضاً - فإنه قد وقع أعني الفعل تابعاً لمتعلق الفعل الأول.

قيل : قد يكون الضمير مختصاً بالحكم دون الظاهر [فيكون]* أولى به ، كما في قولهم : « إِنَّ أَحَداً لَايَقُولُ ذَاكَ » حكاه سيبويه (٢٩)، فإن الضمير هو الأحق بالحكم ، ولذلك اغتفر في ظاهرة وقوعه في غير محله ، إلا أن « أحداً » لايقع في الواجب إلا إذا كان مقصوداً به ما يقصد بـ « شفر » و « كتيع » فإن هذا الباب لا يقع إلا [في] (٣٠) النفي فجوز وقوع « أحد » ، في قولك : « إن أحداً لا يقول ذلك » في الإيجاب وقوع ضميره في النفي ، فإذاً فالمقصود بالحكم الضمير دون الظاهر ، والظاهر كالتوطئة له .

و - أيضاً - فإن الفعل في نية السقوط والاعتماد على ما أسند إلى الضمير ،

---

(٢٩) ينظر الكتاب ٣١٨/٢، قال سيبويه : « وهو ضعيف خبيث؛ لأن أحداً لا يستعمل في الواجب، وإنما نفيتَ بعد أن أوجبتَ، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النفي » .

(٣٠) تكملة من « ب » استحسنتها.

* تكملة مني .

ولذلك لايكون في هذا الفعل المتقدم إلا في نية الاطراح ، فلذلك التزم أن يكون فعلا قلبياً ، والأفعال القلبية من حيث هي لا تعلق لها بالخارج ، ولذلك يصح وقوع مفعوليها في نحو : « زيداً قائماً ظننت » ؛ لأنه إذا قدر إسقاطها لايختل التركيب ، فتقول : « ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيداً » أو « إلا زيد » ، فإن قلت : « ما رأيتُ أَحداً يقُولُ ذَاكَ إِلَّا زيداً » فرق بين أن تكون « رأيت » بصريه أو علمية ، فإن كانت علمية ، كان الكلام على حد : « ما أَظُنُّ أَحَداً يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا زَيدٌ أو إِلَّا زيداً » في جواز الوجهين ، وإن كانت بصرية تعين النصب وامتنع الرفع ، نص على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى) [٣١]، وإنما ذك لكون « رأيت » بمعنى « أبصرت » لها تعلق بالخارج ، فصار قولك : « ماضربت أحداً يستحق الضرب إلا زيداً » في لزوم النصب ؛ لعدم إمكان تقدير إسقاط الفعل الأول .

فإن قيل : فإن مقتضى هذا البحث لزوم الحمل على الثاني ، أو رجحانه والأمر على خلاف ذلك .

قيل : التقدم قاوم ما للثاني من مقتضيات الترجيح ، فإن المعروف من كلام العرب أن يقدموا في كلامهم ما وقع لهم به الاهتمام ، والاهتمام يكون باعتبارات مختلفة ، فقد يكون الاهتمام متسلطاً على المستقل ، وقد يكون متسلطاً على المتلق باعتبار التوطئة ، أو باعتبار الإقرار ، والمنع من الاختلاط بما يريدون الانفصال عنه ، ويسمى الأول : « التمهيد » ، ويسمى الثاني : « التجريد » .

وبعضهم يسمى الأول : « الإمهاد » ، والثاني : « الإيصاد » ، من قولك : «أوصدت الباب » إذا غلقته [٣٢]، وتقرير جميع ذلك في علم البيان ، وحث يكون هو المقصود[٣٣].

---

(٣١) ينظر الكتاب ٢/٣١٣.

(٣٢) في « ب » أغلقته.

(٣٣) ... ...

وقد قال سيبويه (رحمه الله تعالى) [٣٤]: « وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ مَا هُمْ بِهِ أَهَمُّ ، [وَلِبَيَانِهِ] أَعْنَى » وإذا كان الفعل المتقدم على « إلا » لم يستوف جميع ما يطلب ، وكان جميع ما يطلب / أو بعضه بعد « إلا » سمي مفرغاً ، تسمية مجازية مصطلحاً عليها ، كأنهم جعلوه شبيهاً بالإناء الذي لم يملأ بما ينبغي أن يكون له ، فمما وقع جميع ما يطلب بعد « إلا » ، قولك : « ما قام إلا زيدٌ » ، ومما وقع بعض ما يطلب بعد « إلا » قولك : « ما رأيت إلا زيداً » و « ما قمت إلا في المسجد » و « ما ضربت زيداً إلا عندك » و « ما سرت أمام القوم إلا دليلاً » وما أشبه ذلك ، فيكون ما بعد « إلا » معمولاً لما قبلها على ما يقتضيه الحال ، من رفع ، أو نصب ، أو جر ، و « إلا » ليس لها في هذا الموضع عمل وإنما جيء بها لمعنى من المعاني ، وهو نقض النفي بالإيجاب ، فإذا قلت : « ما قام إلا زيد » و « ما ضربت إلا زيداً » و « ما مررت إلا بزيد » فكأنك قلت : « ما قام زيد » و « ما رأيت زيداً » و « ما مررت بزيد » وإنما جيء بـ « إلا » للمعنى الذي قدمنا ، نَصَّ على ذلك سيبويه (رحمه الله تعالى) [٣٥]. ١١٠/ب

فإذا فالأنسب أن يقال في « إلا » في قولك : « ما قام إلا زيد » أنها للإيجاب بعد النفي لا أنها حرف استثناء ، وإن كان قد وقع لبعضهم : أنها استثناء ، وغره في ذلك قول متقدمي النحويين : إن معنى « ما قام إلا زيد » « ما قام أحد إلا زيد » وبنى على ذلك ترجيح : « ما قام إلا هند » على « ما قامت إلا هند » ، وإنما قصد النحويون بذلك تفسير المعنى ؛ لأن « أحداً » هنالك مقدر ، نَصَّ على ذلك أبو علي [٣٦]، وقال الدليل إنه

(٣٤) ينظر الكتاب ٣٤/١ ، و ما بين المعقوفين سقط .

(٣٥) الكتاب ٣١٠/٢ - ٣١١.

(٣٦) ينظر الإيضاح ٢٢٦.

ليس هنالك « أحد » مقدر عدم جواز النصب ، ولزوم الحمل على الفعل ، ومقتضى هذا عدم جواز « ما قام إلا زيداً » ، وقد نقل الشيخ أثير الدين أبو حيان [٣٧] جوازه عن بعض النحويين ، لكنه لم يبين كون ذلك على جهة الإلزام أم هو قول مقصود .

* * *

وَأَلْغِ « إِلَّا » ذَاتَ تَوْكِيدٍ ، كَـ « لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا ٱلْفَتَىٰ إِلَّا ٱلْعَلَا »

إذا كررت « إلا » مقصوداً بها التوكيد وهو أحد نوعي التكرار ، فالتكرار للتوكيد أكثر مجيئه معطوفاً ، أو مبدلاً ، فالأول كقولك : « ما قام إلا الأمير وإلا المطاع » وشرط هذا النوع رجوع كل منهما إلى مايسند للآخر ، ويختص به ، ومنه قوله [٣٨]:

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا ليلةٌ ونَهَارُهـــا وإِلَّا طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَابُها

فـ « طلوع الشمس » هو النهار ، و« غيابها » هو الليل ، والأكثر في مثل هذا الترتيب، وهو مستثنى من البناء والتأسيس ، أو اللف والنشر[٣٩]، على الاختلاف في التسمية ؛ لأنه في اللف والنشر ظاهر الاتفاق ، وكذا في البناء والتأسيس ، بخلاف هذا فإنه غير ظاهر الاتفاق، ولذلك كان الأكثر فيه العطف بدون « إلا » ، كما في قول امرئ القيس [٤٠]:

لَعَمْرُكَ ماإِنْ ضَرَّنِي وَسْطَ حِمْيرٍ و [أَقْيالِها] إِلَّا المَخِيلَـةُ والفَخْرُ

وقد قيل في البيت : إن عدم الترتيب اتكال على فهم المعنى ، وإن الليلة هي المتقدمة من

---

(٣٧) ينظر الارتشاف ٢/٣٠٠، وفي منهج السالك ١٦٥ نسبه للكسائي.

(٣٨) لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار هذيل ١/٧٠.
وهو في ابن يعيش ٢/٤١، وشرح التسهيل ٢/٢٩٦، وابن عقيل ٢/٢٢٠، والأشموني ٢/١٥١ والقافية عندهم : « ثم غيارها ».

(٣٩) ينظر تفصيل المسألة في الإيضاح ٥٠٣، والتبيان ٣٩٩، والطراز ٢/٤٠٤، وشرح الكافية البديعية ٧٦، وخزانة الحموي ١/١٤٩، وأنوار الربيع ١/٣٤١ .

(٤٠) سبق تخريجه في ص : ١٩٢ هامش : ٩٧ .

نحو المعنى ؛ لأن الليل هو السابق ، ولذلك كان التاريخ به دون النهار ، وقد كثر في كلامهم تشبيه الليل / بالحمل ، والليلة بالحامل ، ولا شك أن الحامل متقدم على الحمل ، ١١١/أ قال [٤١]:

تَمَخَّضتِ المَنُونُ له بيومٍ أَتَى ولكُلِّ حاملةٍ تَمَامُ

يروى : (أتى) و (آن) بمعنى (حان) ، ومنه قوله [٤٢]:

سُحْقاً لِيَوْمِكُما يوماً ولا حَمَلَتْ بمثْلِهِ ليلةٌ في سَالِفِ العُمُرِ

وجعل الأول أعني « تمخضت المنون » على حذف المضاف ، أي : « تمخضت ليالي المنون » ، طلباً للجنسية من الزمان لتعينها في الحامل الحمل .

و - أيضاً - فإن المعروف في الدواهي وما نزل منزلتها النسبة إلى الليالي دون الأيام ، كما في قوله [٤٣]:

إِحْدَى لياليكِ فَهِيْسِي هِيْسِي لا تَنْعَمِي اللَّيلَةَ بالتَّعْرِيسِ
يا طَسْمُ مالقيتَ مِنْ جَدِيسِ

وقولـه [٤٤]:

ياليلةٌ خُرْسَ الدَّجاجِ طَويلةً ببغدادَ ما كَادَتْ عن الصُّبحِ تَنْجَلِي

لأن الليل أكثر وهلا وارتياعا ، ولذلك إذا أرادوا هذا المعنى في النهار لم يأتوا به مجرداً،

---

(٤١) نسبه في اللسان لعمرو بن حسان، أحد بن الحارث بن همام بن مرة يخاطب امرأته، ينظر «مخض » ٢٣٠/٧، وفي « حمل » ١٧٧/١١ نسبه له، ثم قال ابن منظور : ويروى لخالد بن حقّ .
كما نسب للنابغة الذبياني في ملحق ديوانه ٢٣٢ ، ٢٥٠
وهو في الإنصاف ٧٦٠، والمساعد ٣٠٠/٣.

(٤٢) لم أقف على القائل.

(٤٣) لم أعرف القائل، وهي في الصحاح « هيس » ٩٩٢/٣ ، و اللسان « هيس» ٢٥٢/٦ عدا الثالث

(٤٤) لم أعرف قائله . وهو في اللسان (بغدد) ٩٤/٣.

بل مصحوبا بمقتضى ذلك ، كما في قوله (٤٥):

وأيَّـــامٍ لنـــا ولهـــم طِـوَالٍ　　عَصَيْنا المْلْكَ فيهـــا أَنْ نَدِينَا

وكما في قوله (٤٦)

إِنّي لأَخْشَى عليكم أنْ يكُونَ لكمُ　　من أَجْلِ بَغْضَائِهم يــومٌ كأيَّامِ

تَبْدُو كَوَاكِبُه والشَّمسُ طالعـــةٌ　　لا النُّورُ نُورٌ ولا الإِظْلَامُ إِظْـلَامُ

وقال (٤٧):

ياربِّ سَلِّمْ سَـــدْوَهُنَّ اللَّيلـــهْ　　وليلـــةً أُخْـــرَى وكُـلَّ لَيلـــهْ

وقال (٤٨):

في يومِ خوفٍ يا إِلَهِـــي سَلِّمْ　　وَاجْعَلْـهُ فيه ناجيـــاً مُسلَّـمْ

وأما جعل الليالي لأوقات المَسَرَّةِ والخَفْضِ والدَّعَةِ، كما في قوله (٤٩):

ليلتِي هذه عروسٌ من الزّنْـــــــجِ عليها قَلَائِدٌ مـــن جُمَـــانِ

هَرَبَ النَّومُ عن جُفُونِـــي فيهـــا　　هَرَبَ الأَمْنِ عن فُؤَادِ الجَبَـانِ

وقوله (٥٠):

عُظَيْمَ وَضَّـاحٍ ضِحَـــنَّ الليلهْ　　لا تَضِحَـنَّ بعـدها من ليلـــهْ

فإنما ذلك لكونها ، أعنى الليالي أوقات غفلة ، وأوقات الخفض من حيث هي أوقات غفلة ، ولذلك يقولون كثيراً في ذوي التنعم وعدم المصاب غفل الدهر عنهم ، قال (٥١):

---

(٤٥) لعمرو بن كلثوم في ديوانه ٧١ من معلقته .

(٤٦) للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ – ٨٣ .

(٤٧) لم يعرف قائله . وهو في القوافي للأخفش ٥٦ – ٥٧ ، والوافي ٢١٩ ، واللسان « سدا » ١٤/٣٧٥ ، ونهاية الراغب ٣٦٦ .

(٤٨) لم أقف على القائل.

(٤٩) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٩٤ .

(٥٠) لم أقف على القائل.

(٥١) لم أقف على القائل.

قد غَفَّلَ الدَّهْرُ عن الأحبابِ فلم يُصابُوا فيه بالأَوْصَابِ

وقال (٥٢)

قَدَ يْدِيمَةُ التَّجْرِيبِ والحِلْمِ إنَّنـي أرى غَفَلاَتِ العَيْشِ قبل التَّجَارِبِ

وقد أوضح هذا طرفة ، بقوله (٥٣):

كنتُ فيكم كالمُغطِّـى رَأْسَــهُ فانجلى اليومَ قِنَاعِـي وَالخُمُــرْ

سَـادِراً أَحْسَــبُ غَيِّي رَشَداً فَتَنَاهَيْـتُ وقــد صَابَـتْ بِقُــرّْ

فعلى هذا يكون ، قوله : « إلا طلوع للشمس ثم غيابها » ، على حد قوله (٥٤):

قُلْ لمَنْ سَــادَ ثُمَّ ساد أَبُـوهُ ثُمَّ قد ساد بعد ذلـك جَــدُّهْ / ١١١/ب

أعني أن (ثم) تكون لغير ترتيب .

والنوع الآخر : أن يكون قد جيء به على وجه البدل ، وشرطه تقدير عموم السابق ولايشترط استيفاء الأقسام ، بل قد يتخلف البعض ؛ لأنه لم يجيء بيانا لمجمل ، وإذا كان ما جيء به بيانا لمجمل قد وقع فيه الخلاف في استيفاء الأقسام ، كما في حديث ابن شِهَابٍ ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) (٥٥): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَساً فَصُرِعَ فَجُحِشَ شِقُّهُ الأَيْمَنُ ، فَصَلَّىٰ صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ [قُعُوداً] فَلَمَّا انْصَرَفَ ، قال : « إِنَّما جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا [صَلَّىٰ قَائِماً فَصَلُّوا قِياماً ، وَإِذَا] رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا [وَ] لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا صَلَّىٰ جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ » .

---

(٥٢) للقطامي في ديوانه ٤٤، كما نسب لعلقمة بن عبدة في ملحق ديوانه ١١٩.

(٥٣) في ديوانه ٥٩

(٥٤) لأبي نواس في ديوانه ١/٣٥٥ .
وهو في الجنى الداني ٤٢٨ ، والمغني ١٢٥ ، وجواهر الأدب ٣٦٤ ، والهمع ٢/١٣١ .

(٥٥) الحديث بهذه الرواية رواه الإمام مالك في الموطأ ١/١٣٥ ح١٦ ، في كتاب صلاة الجماعة ، باب صلاة الإمام وهو جالس ، وما بين المعقوفين تكملة من الموطأ .

فعند مالك [٥٦] أن هذه جميع الأقسام التي يراعى فيها الإمام ، فعلى هذا يجوز أن يتقدم عليه ؛ إذ لو كان التأخر من لوازم الابتداء ، لكان من جملة الأقسام ما يقتضى ذلك فكان يقع فيها ، وإذا تقدم فتأخروا ، وأما التكبير والتسليم فهما ظرفا ما وقع فيه الابتداء ، فلا يمكن ابتداء بدونهما ، وليس الإمام كذلك ، أعني لا يمكن أن يكون إمام دون تقدم عليه ؛ لأن الإمام هو عباره عن المتبع ، سواء كان متقدم الذات أو متأخراً ؟ لأنه باتباعه متقدم ، قال بعضهم : يخاطب علياً (رضى الله عنه) [٥٧]:

أنتَ الإِمَامُ الذي نَرْجُو بطاعتِــهِ   يومَ القيامةِ من ذِي العَرْشِ رِضْوَانَا

قال أبو علي : وهو على حد قولهم : « زيد فقيه أهله » الأصل إذا ولى تبع أهله قفاه ، قال : والمعنى والله أعلم في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [٥٨] العموم في جميع أنواع الخير ، ولا يخص به الصلاة ، وقد أوضح هذا المعنى قولَ عُمَرَ لبعض الصَّحَابَةِ : « إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أَئِمَّةٌ يَقْتَدِي بِكُمُ النَّاسُ » يريد ما خرج عن نَافِعٍ ، أو زَيدٍ عن أَسْلَمَ ، مولى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ : « رَأَىٰ على طَلْحَةَ بنِ عُبيدِ اللَّهِ ثَوباً مَصْبُوغاً وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : مَا هَٰذَا الثَّوبُ المَصْبُوغُ يَا طَلْحَةُ ؟ فَقَالَ : يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنَّما هُوَ مَدَرٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ أَئِمَّةٌ يَقْتَدِي بِكُمُ النَّاسُ فَلَوْ أَنَّ رَجُلاً جَاهِلاً رَأَى هَٰذَا الثَّوبَ المَصْبُوغَ ، لَقَالَ : إِنَّ طَلْحَةَ بنَ عُبيدِاللَّهِ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ المُصَبَّغَةَ فِي الإِحْرَامِ فَلَا تَلْبَسُوا أَيُّهَا الرَّهْطُ شَيْئاً مِنْ هَٰذِهِ الثِّيَابِ المُصَبَّغَةِ »[٥٩].

وذهب الشافعي[٦٠]إلى عدم استيفاء الأقسام ، وأن التأخر عن الإمام شرط في

---

(٥٦) متابعة الإمام في الصلاة والخلاف فيها ينظر التمهيد لابن عبد البر ١٣٦/٦ – ١٤٦ ، وشرح الموطأ للزرقاني ٢٧٦/١ – ٢٨٠ ، ونيل الأوطار ١٣٩/٣ .

(٥٧) لم أقف على القائل.

(٥٨) آية ٧٤ من سورة الفرقان

(٥٩) أخرجه مالك في الموطأ٣٢٦/١ ح ١٠، في كتاب الحج، باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام.

(٦٠) ينظر مصادر هامش (٥٦) السابق والرسالة للشافعي فقرة ٦٩٦ ، ٦٩٧ .

الابتداء ، وأن الدليل على عدم استيفاء الأقسام عدم ذكر التحريم والتحليل . وأجاب المالكيه بما قدمنا .

ولذلك أعني للاختلاف في وجوب استيفاء الأقسام أو عدم الوجوب ، اختلفوا في قوله :(٦١)

مَالَكَ من شيخِكَ إلَّا عَمَلُهْ   إلَّا رَسِيمُــهُ وإلَّا رَمَلُــهْ / ١١٢/أ

فمن لم ير استيفاء الأقسام لم يحتج إلى تخصيص العمل ، ولا إلى التعميم بالمعطوف حتى يكون على حد : « ضرب زيد الظهر والبطن » وعلى أحد القولين في قوله (تبارك وتعالى):﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ (٦٢)، مع قوله (تبارك وتعالى):﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ ﴾(٦٣)ومن استلزم استيفاء الأقسام احتاج إلى تقدير ذلك ، فيجعل العمل مختصا بالسير ؛ لأنه قد كثر ذلك في كلامهم ، ولذلك قالوا : « جمل يعمل » و« ناقة يعملة » ، وإن كان سيبويه قد نفى وقوع « يفعل » في الصفات (٦٤)، وقد قال الشاعر (٦٥):

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَـلَاتٍ   دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

و « الرَّسِيمُ » و « الرَّمَلُ » كلاهما ضَرْبٌ من ضُروبِ المشْي .

وقد تأتي مجردة عن الواو ولا يكون معها الاسم بدلاً ، كما إذا قلت : « ما قام إلا

---

(٦١) لم يعرف قائله.
وهو في الكتاب ٣٤١/٢، ورصف المباني ١٧٤، وشرح التسهيل ٢٩٦/٢، وابن عقيل ٢٢١/٢، والتصريح ٣٥٦/١، والهمع ٢٢٧/١، والأشموني ١٥١/٢.

(٦٢) آية ٦٢ من سورة مريم.

(٦٣) آية ٣٥ من سورة الرعد.

(٦٤) ينظر الكتاب ٢٦٥/٤، قال سيبويه : « ... ، فيكون الحرف على يَفْعَلٍ في الأسماء، نحو : اليَرْمَعِ، واليَعْمَلِ، واليَلْمَقِ، ولا نعلمه جاء وصفا ».

(٦٥) لمضرس بن ربعي، كما نسب ليزيد بن الطثرية في ديوانه ٦٠.
وهو في الكتاب ٢٧/١، ١٩٠/٤، وابن السيرافي ٦٢/١ ، والخصائص ٢٦٩/٢، وسر الصناعة ٥١٩، والإنصاف ٥٤٥، والمغني ٢٤٨، وشواهد المغني ٥٩٨ .

أخوك إلا صديقك » فـ « إلا » في هذا الموضع خارجة عن الضربين ، أعني البدل والعطف ، ومنه قوله (٦٦):

إِلَّا أَبُوكَ السَّطْمُ إِلَّا والـدُ كْ   فَهْوَ إلى كُلِّ المَعَالِي قَائِـدُكْ

وشرط هذا النوع تساوى ما صحب الأداتين عموماً وخصوصاً ، ولا يضر كون أحدهما مشعراً بصفة ، وقد رُوي :

إِلَّا أبوك السَّطْمُ إِلَّا مُنْجِبُكْ   فَهْوَ إلى كُلِّ المعالي يُذْهِبُكْ

ينشد بضم الياء على « أذهب » ، وبفتحها على تقدير إسقاط الجار ، ويحتمل الوجهين ، أعني النقل والمصاحبة ، نص على ذلك أبو علي ، ومن هذا تمثيل المصنف : « إلا الفتى إلا العلا » فإنه قد كثر في كلامهم إطلاق الفتى ، والمراد به : الجواد والكريم وما قاربهما، والمراد بالجواد : السخي ، وبالكريم : المنتمى إلى آباء ذوي شرف ، كما في قوله (٦٧):

عليها فَتًى لم تَحْملِ الأرضُ مثلَهُ   أَبرَّ بميثاقٍ وأَوْفَى وأَصْـبَرا

وقولـه (٦٨):

ويَجْمعُها فَتًى من خـيرِ عَبْسٍ   أَبُـوهُ ، وأُمُّـهُ مـن آلِ حَامِ

حتى عد التجريد – والمراد به ذات الإنسان فقط – قليلاً ، كما في قوله (٦٩):

إذا عاش الفَتَى مِائَتَـيْنِ عَامـًا   فقد ذهـب المَسَـرَّةُ والفَتَاءُ

والقياس أن يكون المشعر بالصفة ماصحب الثاني دون الأول ، كما تقدم في قوله :

إِلَّا أبوك السَّطْمُ إِلَّا مُنْجِبُكْ

وهذا النوع بأسره من قسم التأكيد ، سواء كان عطفاً أو بدلاً أو غيرهما ؟ كما قدمنا

(٦٦) لم أقف على القائل.

(٦٧) لامرئ القيس في ديوانه ٦٥ .

(٦٨) لعنترة العبسي في ديوانه ٢٤٥.

(٦٩) للربيع بن ضبع الفزازي كما في الكتاب ٢٠٨/١.

لكون « إلا » في المواضع الثلاثة خارجة عن الإخراج ، وهو الموضوع لها ، فإن كان عطفاً فالتأكيد معنوي ، أو بدلاً ، فكذلك ، وإن كان غيرهما فالتأكيد لفظي ، والحكم للمصاحب ، وهو الأداة ، أعني « إلا » .

قال رحمه الله / : ١١٢/ب

وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ   تَفْرِيغِ ٱلتَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ « إِلَّا » ٱسْتَثْنِي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي
وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ ٱلتَّقَدُّمِ   نَصْبَ ٱلْجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ
وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ   مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كَـ « لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي»   وَحُكْمُهَا فِي ٱلْقَصْدِ حُكْمُ ٱلْأَوَّلِ

هذا هو التكرار لغير توكيد ، ومع التفريغ يكون واحد منها معمولاً لما قبل « إلا » على حسب ما يطلبه من رفع أو نصب أو جر ، كما إذا قلت : « ما قام إلا إخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً » و « ما مررت إلا بأخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً » و « ما رأيت إلا إخوتك الا الفقهاء الا زيدا » فيتعين أن يكون واحد من المستثنيات معمولاً لـ « إلا » على حسب ما تطلب ، ويتعين نصب ما عداه . فإن كان ما قبل « إلا » يطلب النصب يتعين نصب الجميع ، كما إذا قلت : « ما رأيت إلا إخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً » وظاهر كلام المصنف أن المعمول لما قبل « إلا » لايتعين أن يكون المقدم(٧٠)، والصحيح خلافه ، وأن المعمول لما قبل (إلا) يتعين تقديمه ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا يتعين مطلقاً .

وثانيها : أنه يتعين مطلقاً .

---

(٧٠) ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ٢/٢٩٥-٢٩٦، والارتشاف ٢/٣١٠-٣١١ إلا أن ابن مالك يرى أن الاسم الأقرب الذي يلي العامل المفرغ أولى أن يفرغ له العامل.

وثالثها : التفرقه بين مثل : « ما رأيت إلا إخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً » حيث يكون الجميع منصوباً ، فيتعين تقديم ما يقع معمولاً لما قبل « إلا » محافظة على الرتبة ، ليجرى مجرى « أكرم موسى عيسى » ، وبين غيره ، كما إذا قلت : « ما قام إلا إخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً » وما كان مثله فلا يتعين التقديم ؛ لأن الإعراب معين للقصد .

وقوله « دع » معناه : اترك أثر « إلا » فيه ، أي : لا تزله ولا تغيره ، لكون ما قبلها – أعنى ما قبل « إلا » – طالباً لما بعدها .

فإن لم يكن ما قبل « إلا » مفرغا لما بعدها(٧١)، وكان قد أخذ ما يطلب فإنك إن قدمته كان جميع المستثنيات منصوباً ، كما إذا قلت : « ما قام إلا إخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً أحد » ويجيء على من رفع في مثل : « ما قام إلا زيداً أحد » – وقد تقدم التنبيه عليه – الرفع ، وهو هنا أقيس ؛ لأن الكلام بأسره قد أحرز ما يطلبه المحل من النصب ، لكن يجيء وجه آخر مقتض للمنع ، وهو أن هذا النوع من تعدد المستثنيات ، إنما قاله النحويون : بالقياس ، فإذاً فلم يكثر ولا وقع استعماله عند العرب ، وإنما ذكره النحويون على جهة التمثيل قصداً [للتدريب] والتعليم ، فإذاً فلا يستعمل فيه مما يستعمل في الكثير الاستعمال ، مما هو خارج عن [القياس] .

١١٣/أ فإن أخرت فتنصب – أيضاً – لكن تجعل واحداً منها كحاله / لو كان مفرداً فيجوز فيه ما جاز فيه ، إذا كان وحده من الإبدال والنصب على الاستثناء، ويجيء فيه ما قدمنا مما يتعين لفظه للبدل ، وللنصب على الاستثناء ، وللاحتمال ، ومثال ذلك – أعني ومثال ما يترك فيه واحد على مقتضى الحال لو كان وحده وينصب الجميع – قولك : « ما قام أحد إلا اخوتك إلا الفقهاء إلا زيداً » ويجيء فيه الخلاف في تقديم التابع ، أو جواز تأخيره ، لكن عدم تقديمه هنا أسهل لكون ما قبل « إلا » قد أخذ ما يطلب ، واكتفى به

---

(٧١) ينظر مصادر الفقرة السابقة، وشرح الكافية الشافية ٧١٢/٢، وابن الناظم ٣٠٢، ورصف المباني ١٧٥ ، ومنهج السالك ١٦٦-١٦٧، والمساعد ٥٧٥/١ .

عما بعد « إلا » ، وإنما جيء بما بعد « إلا » على جهة التبعية ، والتوابع من حيث هي غير لازمة .

وأما تمثيله بقوله : « كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي » فإنه مشكل ، وقد كان الأنسب أن يكون تمثيلاً لوقوع « إلا » مؤكدة ؛ لأنه على حد تمثيله : « إلا الفتى إلا العلا » وأما من نحو اللفظ فإنه مرفوع ، والمرفوع لا يكون إلا تابعاً ، لكن يحتمل أن يكون على حد قوله(٧٢):

فلا تَأْتِيا القَيْسَيْنِ من آلِ مَازِنٍ فإنَّكما إنْ تَفْعَلَا تَلْقَيَـــا نَدَمْ

أعنى أنه وقف على المنصوب المنون ، كما يقف على المرفوع والمجرور من غير إبدال(٧٣)، فكان الأصل : « إلا عليا » ثم وقف عليه كما يقف مرفوعاً أو مجروراً ، وحسنه هنا اقتضاء الضرورة ، وحسن الضرورة كون ذلك من حيث هو لايختص بالضرورة ، وهذه قاعدة مقررة ، أعني أنه ما كان في لغة ضعيفة جائزاً في حالة السعة، قوى تلك اللغة الضرورة ، ويجيء العكس ضمناً ، أعني أنه مالم يجز إلا للضرورة فإنه إذا صادف لغة للعرب ، وإن كانت ضعيفة فإنه يتقوى بوقوعه ضرورة ، وبحسب ضعف تلك اللغة ، أو قوتها بحسب غيرها من الضعفية يكون تقويها ، وقد قيل جميع ذلك في قوله(٧٤):

مَهْلاً بَنِي عَمِّنَـــا مَهْلاً مَوَالِينا لا تَنْبُشُوا بيننا ماكان مَدْفُونَا

وأما كون « امرئ » غير متعين للعموم لكونه قد وقع إيجاباً بعد النفي ، فهو بهذا الاعتبار على حد قولك : « قام رجال إلا زيد » بل هو أقرب لعدم العموم ؛ لفراق صيغة الجمع ، ويكون بهذا الاعتبار أدخل في اقتضاء التأكيد ، من قوله : « لا تمرر به إلا الفتى إلا العلا » لمصاحبة مقتضى العموم وهو الألف واللام ، لكن ضميره قد وقع منفياً ، فسهل

---

(٧٢) لم أقف على القائل.

(٧٣) ينظر تفصيل الوقف على المنصوب المنون في الكتاب ١٦٦/٤ ، والمقتضب ١٧/٣ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨١ ، وشرح الشافية للرضي ٢٧٢/٢ ، ٢٧٩ ، والارتشاف ٣٩٢/١ ، والمساعد ٣٠١/٤ ، والأشموني ٢٠٤/٤ .

(٧٤) سبق تخريجه في ص : ٣٣ هامش : ٣١ .

ذلك اعتبار العموم فيه ، وإن كان الضمير ليس له ، لكن وقوعه حيث يقع هو يصير بهذا الاعتبار كأنه له .

ويحتمل أن يقال : هذا مثال مما يتوجه عليه الحكم المقصود ، وامتناعه إنما هو من وجه آخر ، وقد وقع هذا في كلام كثير من المصنفين ، ويحكى أن الأستاذ أبا الحسين بن أبي الربيع / سأله بعضهم عن تصغير « قدر » فقال : « قديرة » ، فقيل : إنه قد نقل أهل ١١٣/ب اللغة أن « القدر » كـ « الحرب » يعني أنه من المؤنث الثلاثي الذي يكون تصغيره بغير علامة ، فقال : هذا الحكم لأمر آخر ومقصودي بيان صورة التصغير .

ولو قال : « إلا امرأ إلا علي » وكان المراد بـ « علي » الصفة لكان له من الجواز، وجميع المستثنيات المنصوبات في القصد بالاخراج حكمها حكم الأول الذي يأتي على وجه التبعية ، أو ينصب على الاستثناء كما قدمنا . وهذه التفاريع وأشباهها إنما فرعها النحويون كما قدمنا ، لقصد التعليم والتدريب ، لا أنها مسموعة عن العرب .

قال رحمه الله :

وَٱسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ « غَيْرٍ » مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنَـى بِـ « إِلَّا » نُسِبَا

الأصل في «غير» أن تكون صفة فدخل فيها الاستثناء، والأصل في « إلا » أن تكون للاستثناء ، ويدخل فيها – أيضاً – الوصف ، فعلى هذا فقد وقع كلٌّ واحدٍ منهما مُخْرَجاً إلى الآخر .

وأما المستثنى بـ « غير » فإنه يلزم جره قضاء لحق الإضافة فإن « غيراً » لازمة للإضافة ، وأما هي نفسها فينتقل إليها الحكم الذي كان يستحقه ما بعدها من النصب وغيره ، فيجيء بهذا الاعتبار عكس « إلا » في قولك : « لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زيدٌ لَغُلِبْنَا »(٧٥) فإن « إلا » انتقل حكم محلها إلى ما بعده لضعفها عن تحمل الإعراب ، وفي

(٧٥) ذكر سيبويه هذا المثال في الكتاب ٣٣١/٢ تحت عنوان : « هذا باب ما يكون فيه « إلا » وما بعده وصفاً بمنزلة مِثْلٍ وغَيْرٍ » وبرهن على ذلك بالشرح
وينظر المغني ٧٤ ، ٧٥- ٧٦.

« غير » انتقل حكم ما بعدها إليها للزوم ما بعدها حالة الجر ، وهو غير مقصود في هذا الباب أصالة .

فعلى هذا فإنه يكون ما بعد « غير » لازم الجر ، وتكون هي على حسب ما يقع للاسم بعد « إلا » وهو الذي كان ينبغي أن يكون لما بعدها ، فإن وقعت في كلام تام مثبت تعين نصبها ، فتقول : « قام القوم غير زيد » ، كما تقول : « قام القوم إلا زيداً » وان وقعت في كلام [تام](٧٦) منفي ، أو جار مجرى المنفي، جاز فيها البدل والنصب على الاستثناء وتجيء الصور التي قدمنا ، كما إذا قلت : « ما قام القوم غير زيد » و « غير زيد » ، وإن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه تعين النصب عند الحجازيين ، وجاز البدل عند التميميين ، في نحو « ما قام القوم غير فرس » ويتعين النصب عند الجميع ،في نحو:« مازاد غير ما نقص » ، و « ما نفع غير ماضر » عند اشتغال الفعل بالضمير ، ولو تقدم المستثنى تعين النصب ، كما إذا قلت : « ما قام غير زيد أحد » ومن قال :« ما قام إلا زيد أحد » على قلته ، قال : « ما قام غير زيد أحد » وعلى هذا القياس(٧٧). قال رحمه الله :

وَلِـ « سِوىً » «سُوىً » «سَوَاءٍ » ٱجْعَلَا عَلَى ٱلْأَصَحِّ مَا لِـ « غَيْرٍ » جُعِلَا

في « سُِوَى » ثلاث لغات (٧٨): ضم السين ، وكسرها ، وفتحها ، فالضم لايخرج عن القصر بخلاف الفتح فإنه يخرج عند القصر إلى المد بناءً على قرب الضم من الكسر ، بخلاف الفتح ؛ والضم والكسر لثقلهما ناسبهما / القصر لأنه تقليل ، والتقليل مع الثقيل ١١٤/أ
مطلوب ، بخلاف الفتح فإنه خفيف ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قولهم : « بَاقِلَّاء ،

(٧٦) تكملة من « ب » استحسنتها.

(٧٧) ينظر أحكام « غير » في الكتاب ٢/٣٤٣، والمقتضب ٤/٤٢٢، وشرح الجمل ٢/٢٥٩.

(٧٨) ينظر الجمل ٢٣٢، وكشف المشكل ١/٥٠١-٥٠٢، وشرح التسهيل ٢/٣١٢، وشرح اللمحة البدرية ٢/٢٢٣، وزاد لغة رابعة « وسِواء على وزن سِنان ».

وبَاقِلَّى » حيث خففت مدت ، وحيث ثقلت قصرت ، فالضم والكسر كل واحد منهما نظير التثقيل .

ومما جاء من « سواء » بمعني « سوى » ، قوله (٧٩)

تَجَاذَبُ من جوِّ اليمامةِ ناقتِي   وما قَصَدَتْ من أَهْلِها لِسِوَائِكَا

وقولـــه (٨٠):

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ من كان منهمُ   إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَـا

وينشد قولـــه (٨١):

سِوَى أَنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا   حَسِينَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ

بضم السين وكسرها ، ولا يجوز الإنشاد بالفتح ؛ لأنه إنما يكون ذلك ضرورة أعني قصر المد ؛ لأن الفتح يستلزم المد ، ولا حاجة إلى ارتكاب الضرورة ؛ لأن الضم والكسر معه القصر ، وهما لغتان معروفتان ، بل وهما الأكثر باعتبار الفتح والمد ، هكذا قال ابن الشاهد ، وفيه نظر ؛ لأن هذا الحكم إنما يتوجه على تقدير أن المتكلم بالفتح من لغته الضم أو الكسر ، أو باعتبار المولد الناظر في لسان العرب ، فأما من لا يعرف إلا الفتح والمد فإن القصر يجوز له ، لكن ذلك كلامه وفيه ما قدمنا .

---

(٧٩) للأعشى في ديوانه ١٣٩.

وهو في الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٤٩/٤، والمحتسب ١٥٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٥٩/١، والإنصاف ٢٩٥، وابن يعيش ٨٤/٢، والهمع ٢٠٢/١.

(٨٠) للمرار بن سلامة العجلي.

وهو في الكتاب ٣١/١، ٤٠٨، والمقتضب ٣٥٠/٤، وابن السيرافي ٤٢٤/١، والإنصاف ٢٩٤، وشرح التسهيل ٣١٦/٢، وابن عقيل ٢٢٧/٢، والأشموني ١٥٨/٢.

(٨١) لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦٣١ (إسلاميون) .

وهو في مجاز القرآن ٢٨/٢، ١٣٧، ومجالس ثعلب ٤١٨/٢، والخصائص ٤٣٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/١، والإنصاف ٢٧٣، وابن يعيش ١٥٤/١٠.

وأصل « حسين » : « احسسن » ، ثم أبدل الثاني حرف علة على حد : « تملي » والأصل : « تملل » فجاء الياء قبلها فتحه ، والفتحه خفيفة تقرب من السكون فاستولت عليها الياء وصيرتها إلي مناسب لها ، فصار السكون سكونا ميتاً ، وهو معدود مما خالف فيه البدل حالة المبدل منه ، وإن كانا - معاً - أعني البدل والمبدل منه ساكنين ، وإذا كان ذلك - أعني الاستيلاء - يوجد مع تقدير الفاصل ، كما في قوله(٨٢):

قَواطِناً مكّةَ من وُرْقِ الحَمِى

على قول من يقول وهو الصحيح ، إن الاصل « الحمام » فقصر على حد قوله :

« فيها لُيُوثٌ ونُمُرْ » (٨٣).

ثم أبدل من أحد المضاعفين حرف عله ، وهو الياء ثم استولت على ما قبلها على النحو الذي قدمنا ، فمن باب اللازم أن تستولي على ما قبلها في « أحسس » حيث قيل : « أحسين » ثم حذفت همزة الوصل ، إما لأن التغيير يأنس بالتغيير ، وإما إلتفاتا إلى الثلاثي لكونه قد جاء غير متعد ، وهذه الحالة تفارق حكم « أفعل » ؛ إذ حكمه باعتبار الكثرة التعدى ، أو لكون « أحس » لا تعلق له بالخارج خصوصاً في مثل هذا ، فأشبه « ظرف » وبابه ، على أنه قد تعلق به بعضهم : في إثبات « حس » بهذا المعني ، وصحيح قول من قال : « محسوساً » وفيه ما قدمنا .

واختلف في « سِوَى » هذه على قولين (٨٤):

فقيل: إنها ظرف ، و هو الصحيح ، وهو مذهب سيبويه (٨٥) (رحمه الله تعالى) ، والدليل

---

(٨٢) سبق تخريجه في ص : ٢٤١ هامش : ٥٩.

(٨٣) سبق تخريجه في ص : ٥٧ هامش : ٢٢.

(٨٤) الخلاف في « سوى » هل هي ظرف أو اسم ؟ فصل القول فيها كل من صاحب الإنصاف ٢٩٤/١، والتبيين ٤١٩، وائتلاف النصرة ٤٠.

(٨٥) ينظر الكتاب ٣١/١-٣٢، ٤٠٧-٤٠٩، حيث قال : « وجعلوا مالا يجرى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء » ثم قال : « ولايكون اسما إلا في الشعر ».

على ظرفيتها وقوعها / صلة وحدها ، فتقول : « مررت بمن سواك » . ١١٤/ب

وذهب بعضهم – واختاره المصنف –(٨٦) إلى أنه اسم بمعنى « غير » ، وبنوا على ذلك جواز مخالفة المعطوف عليه في اللفظ ، كما يخالفه مع « غير » ، فتقول : « قام سوى زيد وعمرو » ، فإن زيدا مرفوع من نحو المعني ، إذ المعني : لم يقم زيد ، لكن قام غيره ، كما تقول : « قام غير زيد وعمرو » وهذا إنما قالوه بالقياس ولم ينقلوه عن العرب ، ولو ثبت مثل هذا عن العرب لحمل على إضمار لائق ، رفعا كان الثابت أو نصبا ؛ لأن إضمار مقتضييهما كثير ، وحالة الخفض هنا لا يكون لها إضمار ، وهو قليل – أعني إضمار مقتضى الخفض – لكنه هنا مأمون ؛ لتوجهه على اللفظ ، لأن ما استشهدوا به من وقوع « سوى » فاعلا ومبتدأ ومفعولاً ووصفاً ، فإن جميع ذلك متوجه فيه الظرفية ، فمما وقفت على قولهم فيه فاعلا قوله (٨٧):

فلمَّا صَـــرَّحَ الشَّـرُّ فأمسى وهو عُرْيَانُ
ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقولـه (٨٨):

رأيتُ سِوَاكَ يمنعُ ضيفَ بَرْدٍ وضيفُ الحَرِّ إنْ جاء يَجُوعُ

وقولـه(٨٩):

---

(٨٦) ممن ذهب إلى هذا المذهب – أيضاً – الزجاجي ووافقه ابن مالك، ينظر البسيط في شرح الجمل ٨٨٢/٢، وشرح التسهيل ٣١٤/٢–٣١٦، والمغني ١٥١.

(٨٧) للفند الزماني (شهل بن شيبان) في حماسة البحتري ٥٦.
وبيت الشاهد الثاني في أمالي القالي ٣٢٧/٢، وشرح التسهيل ٣١٥/٢، وابن عقيل ٢٢٨/٢، والتصريح ٣٦٢/١، والهمع ٢٠٨/١، والأشموني ١٥٩/٢.

(٨٨) لم أقف على القائل.

(٨٩) لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدني في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧٦١.
وهو في شرح التسهيل ٣١٥/٢، وابن عقيل ٢٢٨/٢، وشفاء العليل ٥١٧/١، والهمع ٢٠٢/١، والأشموني ١٥٩/٢.

وإذا تُبَاعُ كَرِيمــةٌ أو تُشْتَرَى   فَسِوَاكَ بِائِعُها وأنــت المُشْتَرِي

وقولـه(٩٠):

أَصَابَهُـمْ بَـلاءٌ كـــان فيهـــمْ   سِوَى ما قد أَصَابَ بَنِي النَّضِيرِ

فإن الجيمع محمول على الظرفية ، وحيث لم تقع صفة حملت على أن الموصوف محذوف ، وأعني بحيث لم تقع صفة أن يكون موصوفها ظاهرا ، كما في قوله :

سِوَى ما قد أَصَابَ بني النَّضِيرِ

ووقوع الظرف صفة غير مستنكر ، وأما جرها في مثل (٩١):

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ من كان منهمُ   إذا جلسوا منَّا ولا من سِوَائِنــا

وفي قوله (٩٢):

وما قَصَدَتْ من أَهْلِها لِسِوَائِكَا

فإن الجر يقوى فيها معني الظرفية ؛ لتقارب الظرف من المجـــرور ، وليس على حـــد : « مررت بزيد » ؛ لوجود المخالفة في الاستعمالين ، أعني في الاستعمال بحرف الجر ، والتجريد عنه ، بخلاف « سوى » فإنها إذا جرت عند الاستعمالين سواء ، وهذا عادة الظروف ودأبها.

قال رحمه الله :

وَٱسْتَثْنِ نَاصِباً بِـ «لَيْسَ»، «وَخَلَا»   وَ بِـ « عَدَا »وَ بِـ « يَكُونُ » بَعْدَ « لَا »

وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ « يَكُونُ » إِنْ تُـرِدْ   وَبَعْدَ «مَا» ٱنْصِبْ ، وَٱنْجِرَارُ قَـدْ يَـرِدْ

وَحَيْــــثُ جَرَّا فَهُمَـــا حَرْفَـانِ   كَمَـــا هُمَـــا إِنْ نَصَبَـا فِعْـلَانِ

---

(٩٠) لحسان في ديوانه ٢٤٥

وهو في شرح التسهيل ٢/٣١٤، والهمع ١/٢٠٢.

(٩١) سبق تخريجه في الهامش ٨٠ السابق.

(٩٢) سبق تخريجه في الهامش ٧٩ السابق.

وَكَـ « خَلَا » « حَاشَا » ، وَلَا تَصْحَبُ « مَا »
وَقِيلَ : « حَاشَ » وَ « حَشَا » فَاحْفَظْهُمَا

« ليس ، ولا يكون » يقعان في الاستثناء ، وإذا وقعا فيه كان لهما حكم يخصهما فيه ، لا يكون لهما في غيره ، أعني في الاستثناء ، وهو لزوم إضمار الاسم وإفراده ، والتقدير : بعضهم ، أو ما أشبهه ، كأحد وجزء ، ونحوهما . فإذا قلت : « قام القوم ليس زيداً » أو « لا يكون زيداً » ، فإن التقدير : ليس بعضهم ، أو لا يكون بعضهم ، أو أحدهم / أو جزؤهم ، على ما قدمنا . ١١٥/أ

وأما في غير الاستثناء فيكون على حسب ما يقتضيه الحال من ظهور ، واستتار ، وإفراد ، وتثنية ، وجمع ، فتقول : « ليس زيد قائما » و « لا يكون زيد قائماً » و « ليس الزيدان قائمين » و « لا يكون الزيدان قائمين » و « ليس الزيدون قائمين » و « لا يكون الزيدون قائمين » .

وقد عد مما يكون له حالتان في موضعين مختلفين ، ونظر بـ « لدن » مع « غدوة »، و بـ « على ، وإلى ، ولدى » مع الظاهر ومع المضمر ، فإن « لدن » تلزم الجر مع غير « غدوة » ، و « على ، وإلى ، ولدى » تلزم القصر مع غير المضمر ، والأجود أن يقع التنظير بغير « لدن ، وإلى ، وعلى ، ولدى » فإن « لدن مع « غدوة » ليس يلزم معها نصب « غدوة » ، بل يجوز جره ، وقد رُوي بالوجهين قوله (٩٣):

وما زال مُهْرِي مَزْجَرَ الكلبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوةٍ حتى دَنَتْ بِغُرُوبِ

و « إلى ، وعلى ، ولدى » يجوز في لغة أن تبقى فيها الألف مع المضمر ، كما في

(٩٣) سبق تخريجه في ص : ٤١٥ هامش : ١٣ .

قـــولــــه(٩٤):

إِلَا كُمْ يا ربيعـــةُ لا إِلَانَـــا ... عَزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ والهَوانَا

فلو فُقْتُمْ لأَمْرِكُمُ عَلِمْـــــتُمْ ... بـأَنَّ دواءَ دَائِكُـمُ لَـــدَانَا

وذَا لِكُـــمُ إذا وَافَقْتُمُونَـــا ... على قَصْرِ ٱعْتمادِكُمُ عَلَانَـــا

فلم يقل : « إليكم ، ولا إلينا ، ولا لدينا ، ولا علينا » . وليس هذا بضرورة ، لوقوعه حيث لا ضـرورة ، وهو « إلاكم » على أن في المسـألة - أعني في الضـرائر حـيث تجـوز استباحتها - ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا تجوز إلا عند الحاجة إليها . قال هؤلاء : ولا يجوز للشاعر أن يصرف مثلى « حبلى » فإن صرفه لا يغيره عن حاله ؛ لأن الألف ساكنة ، وتحذف لالتقائها مع التنوين ، فيبقى ساكن مكان ساكن .

والقول الآخر : أنه يجوز للشاعر ارتكاب الضرورة في شعره وفي كلامه ؛ لأنه قد اعتاد ذلك في الشعر ، وهؤلاء فرقوا بين المكثر والمقل، فقالوا : إن كان كثير الشعر بحيث يكون الشعر له في غالب أوقاته كان له ذلك ، وإن كان قليل الشعر لا يوجد منه الشعر إلا في آحاد الأوقات لم يكن له ذلك ، أعني استباحة الضرائر في كلامه ؛ لأن لسانه غير معود بالضرائر ؛ لندور وجود الشعر منه .

والقول الآخر : التفرقة بين الشعر والكلام ، فتجوز له في الشعر وإن لم يضطر إليها ، ولا تجوز له في الكلام ، سواء كان وقوع الشعر منه قليلا أو كثيرا .

و - أيضاً - فإن مفارقة الحالتين في « ليس ، ولا يكون » إنما هـي باعتبار المصاحب لا باعتبار الذات . ومفارقتهما في « إلى ، وعلى ، ولدى » باعتبار الـــذات لا باعتبار المصاحب ، فيجيىءبهذا الاعتبار « لدن » أقرب إلى التنظير .

---

(٩٤) لم أقف على القائل.

ونظره بعضهم بالفعل في حالة الإنشاء وحالة الإخبار ، فإنه في الإخبار / متصرف ١١٥/ب
وفي الإنشاء غير متصرف ، وهذا - أيضاً - المفارقة فيه باعتبار الذات لا باعتبار المصاحب ، وأقرب منه ومما تقدم التنظير بـ « كان » مع ضمير الشأن ومع غيره ، فإن لها مع ضمير الشأن لزوم كون خبرها جملة بخلاف غيره ، والمعني قريب ، وإذا تعين حكم المحل لم يلزم وجود النظير .

ولا بد في وقوع « يكون » في الاستثناء من تقدم النفي بـ « لا » خاصة ، وبعضهم عمم .

والمناسبة إيلاء « لا يكون ليس » ، لكن فصل بينهما بـ « خلا » و بـ « عدا » لأجل الوزن ، وتقدم « ليس » على « يكون » لأن النفي مطلوب فيهما ، وهو في « ليس » أرسخ لوجوده في الذات ، بخلاف « لا يكون » فإن وجوده في المصاحب ، فتعد - أيضاً - ملازمة النفي ليكون مما يقع به الفرق والمخالفة في الحالتين ، أعني حالة الاستثناء وحالة غيره ، فتكون بهذا الاعتبار المخالفة في « يكون » أكثر منها في « ليس » لملازمة النفي لـ « ليس » في جميع حالاتها ، بخلاف « يكون » (٩٥).

ويجوز الجر بسابقي « يكون » ، وهما : « خلا ، وعدا » لكن عند غير سيبويه ، فإن سيبويه التزم فعلية « عدا » (٩٦) وإذا التزم فعليتها امتنع الجر بها ؛ لأن الجر لا يكون بالأفعال ، وإنما يكون بالحروف .

وأما « خلا » فإنه يجوز بعدها النصب على تقدير الفعلية، والجر على تقدير الحرفية (٩٧)، وخالفت « عدا » بوجود مقتضى الفعلية وعدم مقتضيها على السواء ، فإن

---

(٩٥) عقد سيبويه لهما بابا مستقلا وعنوانه « هذا باب لايكون وليس وما أشبههما » الكتاب ٣٤٧/٢، وينظر المقتضب ٤٢٨/٤، والأصول ٢٨٧/١.

(٩٦) ينظر الكتاب ٣٤٨/٢-٣٥٠، وخلاصة قوله : إنه تعرض لـ « حاشا » وأنها تكون حرف جر، وذكر « خلا » تكون بمنزلة حاشا ولم يتعرض لـ « عدا » مما يؤكد أول كلامه بأنها ملازمة للفعل.

(٩٧) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢-٣٥٠، والمقتضب ٤٢٦/٤.

مقتضى الفعلية هو دخول « ما » عليها وهي في دخوله عليها وعدم دخوله سواء ، بخلاف « عدا » فإن تجريدها عن « ما » قليل ، والمفارقة للحكم من حيث هي مؤذنة بمفارقة الجنس .

وأيضا فإن السماع بالجر بعد « خلا » مفقود (٩٨)، فإن صحبتهما أعني « خلا » و« عدا » « ما » فالوجه النصب ؛ لأن « ما » فيهما مصدرية ، و« ما » إذا كانت مصدرية كان الذي يقع بعدها فعلاً ، وجوز أبو عمرو الجرمي : الجـــر بهما مصحوبين بـ« ما » (٩٩)، وله توجيهان :

أحدهما : أن « ما » إذ ذاك أعني حالة الحر بـ« خلا » و« عدا » زائدة.

والوجه الآخر : أنه لما كانت تلحق ولا تلحق ، صار المحل عند الشغل بها كأنه خال منها إلتفاتاً إلى حالة عدم اللحاق .

وأما « حاشا » فإن سيبويه (رحمه الله) التزم الجر بها(١٠٠) على أن تكون في الاستثناء لازمة الحَرْفِيَّةِ ، واستدل على ذلك : بعدم دخول « ما » عليها ، ويرجع الاستدلال إلى ما قدمنا من أن مفارقة الحكم مؤذنة بمفارقة الجنس ، وهو هنا أرسخ ؛ لأن المفارقة باعتبار القلة والكثرة ، ليست بالمفارقة باعتبار وجود الحكم وعدمه .

---

(٩٨) أقول سها المؤلف – هنا – بل ورد السماع بجرها، قال سيبويه في الكتاب ٣٤٩/٢–٣٥٠: « وبعض العرب يقول : ما أَتَانِي القومُ خَلَا عبدِ اللهِ، فيجعل خَلَا بمنزلة حَاشَا »، وينظر الإيضاح ٢٣٠.

(٩٩) وممن قال به الكسائي والفارسي في إيضاح الشعر ٣٣، والرَّبعي. ينظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢، ٣١٠، والارتشاف ٣١٨/٢، والجنى الداني ٤٣٦.

(١٠٠) ينظر الكتاب ٣٤٩/٢.

وهذه المسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر فيها المقتضب ٣٩١/٤، والأصول ٢٨٨/١، ومعاني الحروف ١١٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والتبيين ٤١٠، وابن يعيش ٨٤/٢، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢–٣٠٩، والجنى الداني ٥٥٨.

وأما ما استشهدوا به من قول بعض العرب [١٠١]: « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ سَمَعَنِي حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعِ » .

فإنه قد طُعِنَ في هذا السماع وقيل : إنه لم يثبت عن العرب ، و قد وجهه بعضهم أن « حاشا » ضمنت معني « أَسْتَثْنِي » / فنصبت ، كما يقع النصب بعد « أَسْتَثْنِي » . ١١٦/أ

وبعضهم وجهه على التضمين – أيضاً – لكن جعلها مضمنةً معني « إلا » هو الأنسب ؛ لأن تضمين الحرف معني حرف آخر ، أولى من تضمين الحرف معني فعل ؛ لأن الجنسية من حيث هي مؤذنة بمقتضى الجمع ، وأما قول النابغة [١٠٢]:

ولا أَرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ من أَحَدِ

فإن « أحاشي » فيه على حد قولهم : « سَوَّفَ بِهِ » إذا قال له : سوف يكون كذا ، أعني أنه اشتقاق من الحروف ، كما اشتق من الأسماء غير المصادر ، في قولهم : « اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ » أي : طلب الناقة ، و « اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ » أي : طلبت التيس ، و « اسْتَحْجَرَ الطِّينُ » أي : صار حجراً عند من أثبت « استفعل » للصيرورة[١٠٣]، ومن جعلها على باب من الطلب ، كان المعني طلب أن يكون حجراً فكان له ذلك .

وجاء « استفعل » للطلب والحصول كثيراً ، فبعضهم جعله من باب حذف المعطوف ،

---

(١٠١) قال ابن السراج في الأصول ٢٨٨/١ : « وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد، قال : سمعت أعرابيا يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع، نصب بـ « حاشا » » .
وفي الجنى الداني ٥٦٢، يقول المرادي : « وممن حكى النصب بها عن العرب أبوزيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف، حكى الشيباني عن بعض العرب: اللهم اغفر ... ». وينظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢.

(١٠٢) في ديوانه ٢٠
وهو في الأصول ٢٨٩/١، والإنصاف ٢٧٨، وأسرار العربية ٢٠٨، وكشف المشكل ٥٠٥/١، وابن يعيش ٨٥/٢، ٤٨/٨، وشرح التسهيل ٣٠٩/٢، والجنى الداني ٥٥٩، والمغني ١٣٠

(١٠٣) ينظر معاني « استفعل » في الكتاب ٧٠/٤ ، والأصول ١٢٧/٣ ، والمنصف ٧٧/١ ، ونزهة الطرف ١٥١ ، وابن يعيش ١٦١/٧ ، والممتع ١٩٤ ، وشرح الشافية للرضي ١١٠/١ ، والارتشاف ٨٧/١ ، والمساعد ٦٠٦/٢ .

وبعضهم جعله من الأفعال المقتضيات للحصول ، وادعى أن مالم يكن فيه حصول فإنه يكون من مجاز التخلف(١٠٤)، وليس مجاز التخلف بالقوي في أنواع المجاز ، على ما هو المقرر في علم البيان .

وبعضهم نظره بقولهم : « قَضَىٰ فُلَانٌ وَطَرَهُ مِنْ كَـذَا » بمعنـى أنـه لـم يبـق [له](١٠٥) فيه تعلق بالكلية ، حتى إنه إذا تعلق بما يكون ملازما له ، حمل على الموت ، وعلى ذلك حمل قوله (١٠٦):

(١٠٧)[وَكَيْفَ ثَوَائِي بالمدينةِ بَعْدَمَا ... قَضَىٰ وَطَراً فيها جَمِيلُ بنُ مَعْمَرِ

فإن كان لا يلازمه حمل على الانصراف عن ذلك فقط ، كما في قوله :](١٠٧)

قَضَىٰ مِنْ حاجةٍ وَطَـراً فَرَاحَـا ... ولم ينْظُـرْ بحاجتِـهِ صَبَاحَا(١٠٨)

أي : لم تبق حاجة يريد قضاءها .

ووجه التنظير : أن الفعل إذا كان قد حصل ، في مثل : « اَسْتَحْجَرَ الطِّينُ » فلم يبق له تعلق بمثير الحكم ، كذلك « قَضَىٰ وَطَراً » لا يبقى له – أيضاً – تعلق بمثير الحكم.

وزاد أبو علي(١٠٩) : في أدوات الاستثناء « لَاسِيَّمَا » قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع (١١٠): وهو معني صريح ، فإنك إذا قلت : [« أكرمني القوم لاسيما زيداً » ،

---

(١٠٤) أي أن الهمزة والسين والتاء الأصل فيها أن تكون لحصول الطلب، فإذا وجدت ولم يحصل طلب يكون عندئذ اللفظ تخلف عن دلالة الطلب.

وهذا النوع من أغرب ما سمعنا به في المجاز، ولم أعثر عليه في المصادر التي بين يدي، وغيرها.

(١٠٥) تكملة من « ب » استحسنتها.

(١٠٦) لم أعرف قائله . وهو في البحر المحيط ٢١١/٧ ، والدر المصون ١٢٦/٩.

(١٠٧ – ١٠٧) ما بينهما سقط من « أ » وأكمل من « ب ».

(١٠٨) لم أقف على القائل.

(١٠٩) ينظر الإيضاح ٢٢٨، والمقتصد ٧٠٨/٢ ، ٧١٣.

(١١٠) ينظر الملخص ٤٠٦ مختصراً.

فإن المعني][111] أكرمني القوم إكراماً وسطا إلا زيداً ، فإنه زاد في الإكرام وقد عدها بعضهم من المقتضيات للضدين ، فإنك إذا قلت : « أكرمني القوم إلا زيداً » فإن « زيداً » خارج عن الإكرام غير داخل فيه بوجه ، وإذا قلت : « أكرمنى القوم إكراماً متوسطاً إلا زيداً فإنه زاد في الإكرام » فإنك أخرجته من الإكرام وأدخلته فيه ، فإن المتوسط إذا انتفى لا ينتفى الطرفان ، وهذا المعني المفسر به « لاسيما » إنما هو فرع ثبوتها في الاستثناء ، ولا يكون اقتضاء الضدين في قولك : « أكرمني القوم إكراماً متوسطا إلا زيداً فإنه زاد في الإكرام » من مقتضيات الكلم المفردة ، لاستفادته – أعني اقتضاء الضدين من المتعدد – [بخلافه في] « لاسيما » فإنه من لفظ غير متعدد وإن كان مركبا في أصله على ما سيأتي قريبا / إن شاء الله (تعالى) ، فعلى هذا يدخل في ١١٦/ب الاستثناء المرفوع في غير المفرغ ، وقد جعل من ذلك قول أبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وسلم) في قصيدته اللامية المشهورة [112]:

كَذَبْتُمْ وبيتِ اللَّهِ نَتْرُكُ مكَّةً   وَنَظْعَنُ إلَّا أَمْرُكُمْ في بَلَابِلِ

وجعلت فيه أداة الاستثناء بمعني « لكن » .

وقد اختلف في « لاسيما » ما أصلها [113] ؟ فقيل : إن « لا » نافية ، وإن « سي » بمعني مثل ، وإن « ما » على حدها في قوله [114]:

---

(١١١) ما بين المعقوفين تكملة من « ب ».

(١١٢) ينظر السيرة النبوية لابن هشام ١/٢٧٥.

ومعني بلابل : وساوس الهموم. والبيت من قصيدة طويلة رائعة قالها مستعطفا قريشاً عندما خشي على رسول الله صلي الله عليه وسلم من دهماء العرب وقومه فأخبرهم فيها أنه غير مُسْلِمٍ لهم رسول الله حتى يهلك دونه.

(١١٣) ينظر تفصيل المسألة في شرح التسهيل ٢/٣١٨–٣١٩، والارتشاف ٢/٣٢٨ ، والمغني ١٤٨ – ١٥٠، الهمع ١/٢٣٤.

(١١٤) سبق تخريجه في ص : ٢١٤ هامش : ٦٩.

أبا خُراشَةَ أمَّا أنت ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وعلى حدها في قوله [115]:

أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوَ انَّ مَالَا لَوْ أَنَّ نُوقاً لَكَ أَوْ جِمَالَا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّالَا

على أحد الوجهين ، أعني أن يكون الأصل : إن كنت لا تجد غيره ، وذلك عند من فر من تكرار الروى على القرب ، وأما من لم يفر فإنه قال : التقدير : إن كنت لا تجد مالا .

والمختار عند أرباب البيان الأول ، وأن الإيطاء يكره إلا عند التباعد على ما هو المقرر في علم البيان ، وهو أيضا مقصود في علم القوافي [116]. وقد عده بعضهم -أعني قوله : إمالا - من جناس القوافي [117]، وجعله على حد قوله [118]:

لقد رَاعَني بَدْرُ الدُّجَى بِصُدُودِهِ وَوَكَّلَ أَجْفَانِي بِرَعْيِ كَوَاكِبِهْ

فيا جَزَعِى مَهْلاً عساه يَجُودُ لِي ويا كَبِدِى صَبْراً على ما كَوَاكَ بِهْ

وقال : لا يضر في جناس القوافي تخلل البيت بين المتجانسين بشرط عدم طول القطعة، ولوجود التوكيد في المتخلل ، يريد بالتوكيد أن يكون في لفظ الروي المتخلل بين

---

(١١٥) سبق تخريجه في ص : ٢١٢ هامش : ٦١.

(١١٦) الإيطاء هو« أن تتكررالقافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد، فإن كان لمعنين لم يكن إيطاء » وفيه خلاف وتفصيل في كيفية التكرير بين علماء هذا الفن.

ينظر العقد الفريد ٥/٥٠٨، والإقناع ٨٢، والعمدة ١/١٦٩-١٧١، والوافي ٢١٧-٢١٩ ، ونهاية الراغب ٣٦٤ ، وأهدى سبيل ٢٠١

(١١٧) لم أقف على القائل في كتب البلاغيين التي تيسر لي الإطلاع عليها بهذا الاسم.

وهذا النوع من الجناس كما تبينه الأمثلة التي ذكرها أطلق عليه البلاغيون جناس التركيب « المتشابه » وهو : أن تُركَّب كلمة من كلمتين ليماثل بها كلمة مفردة في الهجاء والخط، وهو أقسام، والمتشابه منه: ما تتشابه فيه الكلمتان لفظاً وخطاً. ومثاله ما مثل به: (كواكبه، كواك به)

ينظر البديع في البديع ٥٩، وتحرير التحبير ١٠٩، والمنزع البديع ٤٩٠ - ٤٩٥.

(١١٨) لأبي الفضل الميكالي عبيد الله بن أحمد الأمير وهما في المنزع البديع ٤٩٢ - ٤٩٣ ، ومعاهد التنصيص ٣/٢٢٤.

المتجانسين ما يتولد منه ما يقع به الاتفاق ، كـ « ما لا » من « جمالا » ، وهو أحد ضروب التوليد،ومنه (١١٩):

نَاحَ حَمَامٌ ودَعَا عَامِرٌ

وقد اختلف في ترجيحه على الكلمة المستقلة ، كما إذا قلت : « جمال مال لعمرو » ، فقيل: بترجيح « دعا عامر » ، وقيل : بترجيح « جمال مال لعمرو » . وبسط ذلك وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

وقيل : إن « لاسيما » الأصل فيها « ليس » أبدلت من الياء الألف، فقيل : « لاس»، ثم جيء بياء النسب المقتضية في مثل هذا الكثرة والمبالغة ، على حدها في : « أحمري ، وأسودي ، وإتاوي » وغير ذلك . وكسرالسين على المعهود في كسر ما قبل الياء المشددة الموضوعة للنسب ، وجيء بـ « ما » لتكون مؤذنة بعدم استحقاق الاسم والخبر ، فتكون بهذا الاعتبار كافة على حدها في : « إنما زيد قائم » أو تكون عوضا من إحدى الياءين التي تحذف للتخفيف ، فإنه يقال : « لاسيما » مخففا ، فإن كان التخفيف موجوداً فلا إشكال ، فإن لم يكن موجودا فإنه بصدد أن يوجد ، فدخلت « ما » استعداداً له على حد
١١٧/أ قول سيبويه (رحمه الله تعالى) (١٢٠) فإن السين عنده / عوض من الألف التي شأنها أن تحذف إذا قلت : « أطعت » ، وقد رجح الأول بقلة التكلف وصحة المعني ، وقد رجح الثاني بأن « ليس » داخلة في الباب اتفاقا،كما في قولهم : « جاء القوم ليس زيداً » على حسب ما تقدم ، بخلاف « لا » و« سي » فإنهما لم يتعين دخول واحد منهما في الباب ، وأيضا فإن « سي » لاتستعمل غالبا إلا بلفظ التثنية ، كما في قوله (١٢١):

---

(١١٩) لم أقف على القائل.

(١٢٠) ينظر الكتاب ٢/٢٨٦.

(١٢١) لم أقف على القائل.

هُمَـــا في الفَضْـــــلِ سِيَّانِ وفي التَّـفْـضِــيلِ نَوْعَـــانِ

وكما في قوله (١٢٢):

سِيَّانِ عندي والحـوادثُ جَمَّـــةٌ أَرَحِمْتِنِيْ في المـوتِ أَمْ لَمْ تَرْحَمِي

وكما في قوله (١٢٣):

فَسِيـَّـانِ النَّهـــارُ إذاً وليـــلُ أَبَـتْ فيـــه كَوَاكِبُـــهُ انتِقَـــالَا

وكما في قوله(١٢٤):

ما إنْ يدومُ الفَقْرُ فيكَ ولا الغِـنَى سِيـَّـانِ فَقْرُكَ عندنـــا وَغِنَاكَـــا

وقد اختلف في لزوم تقدم المشعر بالتثنية فمنهم من التزمه ، ومنهم من لم يلتزمه ، وهو القياس ، ولا حجة للملتزم إلا كون السماع إنما ورد بذلك ، فإن صح أنه للعرب فذ لك حجة على الملتزم ، ولزوم التثنية فيه لكونه نائبا عن تثنية « سواء » فإنهم استغنوا بقولهم : « هُمَا سِيَّانِ » عن قولهم « هُمَا سَوَاءَانِ » .

وأما تغيير « ليس » إلى « لاس » ، فإنه قد اختاره جماعة منهم الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في « لات » (١٢٥) فإنه قال الأصل : « ليس » ثم أبدلت الألف من الياء ، والتاء من السين ، على حد قولهم : « سِتٌّ » ، الأصل : سدس ، بدليل : أسداس وسُديس . وكما في قوله (١٢٦):

يَا قَاتَلَ اللَّهُ بَنِي السِّعْــلَاتِ عَمْرَو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

لَيْسُوا بِأَخْيَارٍ ولا أَكْيَــاتِ

يريد : شـرار الناس ، ليسـوا بأخيـار ولا أكيـاس ، فـأبدل التـاء من السين في

(١٢٢) لم أقف على القائل.

(١٢٣) لم أقف على القائل.

(١٢٤) لم أقف على القائل.

(١٢٥) سبق تخريجه في ص : ٢٢٦ هامش ٤٣ .

(١٢٦) سبق تخريجه في ص : ٢٢٦ هامش ٤٤ .

الموضعين(١٢٧).

وقد وقع في « لات » على رأيه التغيير متعدداً ، وكذلك – أيضاً – وقع التغيير في « لاسِيَّما » عند من يقول : إن الأصل « ليس » متعددا .

فإن قيل : فإن « لات » لما تعدد فيها التغيير ألزمت نوعا واحدا ، وهو أن يكون اسمها ضمير الحين ، وخبرها صريح الحين ، على ما هو المقرر في بابها . وهذا دأب التغير المتعدد ، كـ « اسنت » ، فإنه مغير عن الواو ، والواو مغيرة عن الهاء عند بعضهم ؛ قضاء لحق الصحة من الاعتلاء والاعتلال من الاستفال .

وقد قيل : سَنَهَاتٌ ، وسَنَوَاتٌ ، وسُنَيْهَةٌ ، وسُنَيَّةٌ ، فلما كان كذلك ألزموا « أَسْنَتَ » نوعا واحدا وهو الاستعمال في الجدب دون الخصب .

وقد قيل : إن سنة إذا كان اللفظ مجرداً [عن القرائن] المقتضية التعميم حمل على الجدب دون الخصب لما قدمنا . وقد ادعى بعضهم في قوله (١٢٨):

تَذَكَّرْتُ البَدَاوَةَ في أُنَــاسٍ تَخَالُ رَبِيعَهُمْ سَنةً جَمَادا / ١١٧/ب
يَصِيدُونَ الفَوارِسَ كَلَّ يومٍ كما تَتَصَيَّدُ الأُسْدُ النِّقَـادا

أنه على حد قوله :

وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرْ(١٢٩)

يريد : أن السنة مشعرة بكونها جماداً ، فجاء جماد على جهة التأكيد كما أن الضب يلزمه الا نجحار ، فقوله : « يَنْجَحِرْ » إنما هو على جهة التأكيد .

---

(١٢٧) قلب السين تاءً لغة من لغات أهل اليمن، تسمى « الوتم ».
ينظر الصاحبي ١٣٩، وسر الصناعة ١٥٥، والخصائص ٥٣/٢، والمزهر ٢٢٢/١، والاقتراح ٢٠١.

(١٢٨) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢٠٠ .
والنقاد : صغار الغنم .

(١٢٩) لعمرو بن أحمر ، وهو في ديوانه ٦٧ . وصدره : لا تفزع الأرنب أهوالها
وهو في الخصائص ١٦٥/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٨/١ ، والدر المصون ٦٢٥/٢ ، والخزانة ٢٧٣/٤.

وهو المختار في « آل » ، أعني أنه متعدد التغيير ، فكان الأصل : « أهلاً » ، ثم أبدلت الهمزة من الهاء كما أبدلت الهاء منها في « أهراق » ، فصار « أألا » فاجتمع همزتان الثانية ساكنة فسهل بالإبدال المحض ، فقيل : آل(١٣٠)، فلزم لذك حالة واحدة وهي إضافته إلى ظاهر معظم ، وليس كذلك « لاسيما » فإنه يقع بعدها الظرف وغيره ، فمن وقوع غيره قوله (١٣١):

بَلَّ غَلِيلِي في الوَغَى وَصَدْرِي　　لَا سِيَّما أَبْنَاءُ آلِ فِهْرِ

ويروى : بَلْ ، والمعني على الجمعية ، ويقع بعدها الظرف ، كما في قوله (١٣٢):

أَلَا رُبَّ يومٍ صَالِحٍ لك مِنْهُما　　وَلَا سِيَّما يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

يروى بنصب اليوم ورفعه وجره .

قيل : إنما يكون القصر إذا وقع التغيير في محل واحد ، كما تقدم في « اَسْنَتُوا » و « آل » ، فأما إذا تعدد المحل فإنه لا يلزم حالة واحدة ، و « لَاسِيَّما » وقع فيه تعديد المحل كما قدمنا ، وما وقع فيه تعداد المحل فإنه لايلزم حالة واحدة ، وقد وقع ذلك في كلامهم في أماكن متعددة .

---

(١٣٠) سبق تخريجها في ص : ١٢- ١٣ .

(١٣١) لم أقف على القائل.

(١٣٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٠.

وهو في الصاحبي ٢٣١، وابن يعيش ٢/٨٦، وشرح التسهيل ٢/٣١٨، والجنى الداني ٣٣٤، والهمع ١/٢٣٤، والأشموني ٢/١٦٧.

اَلْحَـــــالُ

اَلْحَالُ وَصْـفٌ فَضْلَـةٌ مُنْتَصِـــبُ
مُفْهِمُ «فِي» حَالِ ، كَـ « فَرْداً أَذْهَبُ »
وَكَوْنُـــهُ مُنْتَقِـــلاً مُشْتَقَّـــا
يَغْلِـبُ ، لَكِـــنْ لَيْـسَ مُسْتَحَقَّـا

الحال تذكر وتؤنث ، فيقال : حَالٌ حَسَنٌ وحَالٌ حَسَنَةٌ ، ومن الأول قوله(١):

لَقَدْ دَامَ حَـــالُ القومِ بعد نعيمِهمْ   على شَقْوةٍ والخصْبُ يُؤذِنُ بالجَدْبِ

ومن الثاني قوله (٢):

وَحَالِي خَيرُ حَالٍ كُنْتُ يوماً   عليها وهي صبرٌ واعتزالُ

واختلف في كونها فضلة أو عمدة ، فقيل : هي فضلة مطلقاً . وقيل : بالفرق بين أن تكون قد جاءت من عمدة أولا ، فإن جاءت من عمدة فهي عمدة لأنها من تتمتها ؛ إذ حال الشيء من تتمته فيقتضى أن يكون حكمها حكم ما وقعت تتمة له . وأيضاً فإنها صفة في المعنى، والصحيح في الصفة أن حكمها حكم الموصوف في العمدية والفضلية ، والصحيح أنها فضلة ، مطلقاً لأنها قد خرجت إلى حكم الظرفية بصحة تقدير « في » .

وقد قال أبو علي(٣) إن « ظني » في حكم الظروف ؛ لأن نقيضه « غير ذي شك » و« غير ذي شك » في حكم الظرف ؛ لأنه يقع حالاً كثيراً ، فإذا كان قد أجرى « ظني » مجرى الظرف لكونه نقيض « غير ذي شك » الذي من شأنه أن يقع حالاً ، فمن باب

---

(١) لم أقف على القائل .

(٢) لم أقف على القائل .

(٣) تنظر مسألة تنظير الحال بالظرف في الإيضاح ٢٢٠ .

اللازم أن تكون الحـال جارية مـجرى الظرف ، وأيضـاً فـإن الكلام يتم بدونهـا ، ومـا تم الكلام بدونه كـان فـضلة / أصل ذلك الحـروف ، لأن الكلام يتم بـالأسـمـاء ، وبالأسـمـاء ١١٨/أ والأفعال دون الحروف ، والمراد بتمام الكلام : ما يقوم به التركيب لإتمام قصد المتكلم، فإنه ضرورة إذا قصد كلاماً لم يتم نطقه إلا باستيفاء جميع ما قصد ، وكان النصب لها لكونه دليل الفضلات .

وقوله : « فرداً أذهب » مثال للحال المستوفية لما ذكر وهي متقدمة على العامل وعلى صاحبها ، وسيأتي تمام التقديم فيها والتأخير قريباً ، إن شاء الله (تعالى) .

والانتـقـال والاشـتـقـاق في الحـال يكثـران لكن لا يلزم ، ومن كلامـهم : « خلق الله الزرافة يديـهـا أطول من رجليـهـا » فـ« أطول » حال وليست منتقلة ، وعليـه : « جاء زيد أدعج العينين ، وجـعـد الشـعـر » أو مـا أشـبـه ذلك ، وهذا هـو الأكثـر في كـلام النحـويين المتقدمين ، ومن وقـوع الحال جامدة غير مشتقة ، قولهم : « هذا خاتمك حديداً ، وثوبك خزاً » وما أشبـه ذلك . ويكثر الجمود في أماكن كمـا سيأتي قريباً إن شـاء الله (تعالى) حيث تعرض لذلك المصنف ، وقال بعضهم : لابد من تقدير الاشتقاق والانتقال ، فإن كان ظاهراً فذلك، وإن كان غير ظـاهر فلا بد من تقديره عند قـصد الحـال ، لأن المعني والمحل يعين ذلك ، وفرق بعضهم بين الانتقال والاشتقاق ، فقال : الاشتقاق لازم إذ هو مشعر بحدث ، وهـو لازم الحـال بخلاف الانتقال ، فـإن الحال كمـا قدمنا صـفـة فـي المعني ، وقـد تكون الصـفـة ذاتيـة ، وإذا كـانت الصـفـة ذاتيـة فـإنها لازمـة للمـوصـوف لا يمكن انفكاكها عنه ، ولذلك لم يلـزم أن يأتي في المشبـه إذا كان المشبه به مقيداً بها ، قال ابن الشـاهد : لأن ذكرهـا وعدم ذكرهـا سيان ، إذ الذات مؤذنة بهـا ، وقال في قول علي (رضي الله عنه) (٤):

---

(٤) في ديوانه ٧٧ – ٧٨

الحال

أنا الذي سمَّتني أُمّي حيدرَهْ　　كليثِ غابـةٍ كريــه المنظرَهْ
أضربُ بالسَّيف رقابَ الكَفَرَهْ

إن كريه المنظر ليس موجوداً ، في المشبه ، وقد كان علي (رضي الله عنه) من أحسن الناس وجهاً، ولابن عباس (رضي الله عنهما) في وصفه « أشبه علي البدر الزاهر ، والبحر الزاخر ، والأسد الحادر ، أشبه من البدر حسنه وبهاءه ، ومن البحر جوده وسخاءه ، ومن الأسد إقدامه ومضاءه » ، وأنشد لبعضهم يرثى عليّا ، قال وأظنها لامرأة من النخع(٥):

إذا استقبلْتَ وجهَ أبي حسينٍ　　رأيت البــدرَ فوقَ النَّاظِرينا
وكُنَّا قبلَ مَقْتِلِـه بخــيرٍ　　نـرى مولى رسولِ اللَّهِ فينا
يُقيمُ الحقَّ لا يَرتَــابُ فيه　　ويَعْدِلُ في العِدَا والأقربينا
وليس بكاتـمٍ علمــاً لديه　　ولم يُخْلَـقْ مـن المُتَجَبِّرينا / ١١٨/ب
كأَنَّ النَّاسَ إذْ فقدوا عليّــاً　　نَعَامٌ حَارَ في بلـدٍ سِنينــا

قال : بخلاف الصفة التي لا تكون ذاتية ، فإن اللزوم يكون للمشبه إذا كانت أعني الصفة التي لا تكون ذاتية موجودة في المشبه به ، كما إذا قلت : « زيد كالأسد واثباً » قال ، وعليه قوله (٦):

وعَمْـرُ هنْـدٍ كـأنَّ اللّهَ صوَّرَهُ　　عمرو بن هندٍ يَسُومُ النَّاسَ تَعْنِيتَا

فالعمر السوار ، وهند اسم امرأة ، وعمرو بن هند ملك من ملوك لخم وكان شديد البأس

---

(٥) هي أم الهيثم بنت العريان النخعية ، وأكثر المصادر التاريخية تنسبها لأبي الأسود الدؤلي وليست في ديوانه. والأول منها مع أبيات أخر في تاريخ الأمم ١٥١/٥ ، ومروج الذهب ٤٦٣/٢ ، وإنباه الرواة ٥٤/١ ، والكامل لابن الأثير ١٩٩/٣، وهذه الأبيات كلها في الاستيعاب ١١٣٢/٣، وأسد الغابة ١٢٤/٤ ، وشعر الدعوة الإسلامية ٤٤١

(٦) لم أقف على القائل .

وكان يلقب مضرط الحجارة ، وهوالذي أوقع بني تميم ، وحرق منهم مائة ، و كان قد آلى على ذلك ، قال : فحرق منهم تسعة وتسعين وأعوزه تمام المائة فحزم أن يكملها بامرأة منهم فبينا هو متردد في ذلك ، إذ أقبل رجل من بني تميم ، شم اللحم فظن أن الملك قد شوى لحماً للناس ، فأقبل ليأكل منه ، فسأله ممن هو ؟ ولأي شيء أتى ؟ فأخبره فقال : « شَقِيٌّ وَافِدُ(٧) البَرَاجِمِ(٨) » – البراجم أفخاذ من تميم – اقذفوه في النار فذهبت مثلاً ، فلا بد أن يكون « يسوم الناس تعنيتاً » أي : عنتاً موجوداً في عمر هند سوار المرأة ، فإن جاء على غير ذلك عد خطأ ، ومنه قول بعض المولدين (٩):

روضٌ كأنَّ النهـرَ فيـه مِعْصَمٌ ... صاف الاطلّ(١٠) على رداءٍ أخضرا
وتهزُّهُ رِيـحُ الصَّبَا فَتَخَـالُهُ ... سيـفَ ابنِ عبادٍ يُبدّدُ عَسْكـرا

فإن التبديد للعسكر ليس موجوداً في النهر ، والمراد بالصفة الصفة اللغوية ، وهو وجود المتصف بها على حال اقتضاه ذكرها ، لا الصفة الاصطلاحية ، وأما الاشتقاق فقال : يلزم وجوده حقيقة أو حكماً ، فيتأول في مثل « هذا خاتمك حديداً » « صلباً » وفي « هذا ثوبك خزاً » « لينا » وما أشبه ذلك .

وأما الأماكن التي يكثر فيها عدم الاشتقاق فيتأول أعني : الاشتقاق ، أو يكون على حاله غير مؤول ، فقد أشار إليها بقوله :

---

(٧) في (أ) واجد.

(٨) يضرب المثل لمن يوقع نفسه في تهلكة طمعا ، أو يجلب هلكة على نفسه.
والمثل يُروى « إنَّ الشَّقِيَّ وَافِدُ البَرَاجِمِ » ويُروى : « رَاكِبُ البَرَاجِمِ »
ينظر الأمثال ٣٢٨ ، وجمهرة الأمثال ١٠٢/١ ، وفصل المقال ٤٥٤ – ٤٥٥ ، ومجمع الأمثال ١٣/١ ، والمستقصى ٤٠٥/١ .

(٩) لم أقف على القائل .

(١٠) في (أ) لاط

وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُـــودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْـــدِى تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَـــلُّفِ(١١)
كَـ « بِعْهُ مُدّاً بِكَـــذَا يَداً بِيَدْ » وَ « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » أَيْ : كَأَسَدْ

السعر يكثر فيه الجمود كما قال ، كما إذا قلت : « اشتره رطلاً بدرهم » و« قفيزاً بدينار » و« بعه مداً بدرهم » و« صاعاً بدينار » وما أشبه ذلك ، ويقع في المتحيز من هذا النوع وقوع ما [توجه عليه الحكم مكررا] ، ويقع حالاً موطئة ، كما إذا قلت : « اشتريت النياق ناقة بجملين » أو« بدينارين » [أو ما أشبه ذلك] ، « وبعت الشياه شاة بعشرة دراهم » ويأتي فيه أعني في هذا التكرار بالمعنى ، كما إذا قلت : « بعت الإبل بعيراً بدينارين » أو« ببعيرين » ، أو ما أشبه ذلك / . ١١٩/أ

ويكثر أيضاً إذا كان المعنى مشعراً بالاشتقاق من غير تكلف تأويل ، كما إذا كان المعنى مقتضياً للحضور ، كما إذا قلت : « اشتريته يداً بيد » ، فإن ذلك مؤذن بالحضور وأن المعنى حاضرا بحاضر، و« كلمته فماً بفم » فإن ذلك أيضا مشعر بالحضور وعدم المراسلة، فإن كان الحال مضافا إلى من هو له كان الأكثر وقوعه جملة، كما إذا قلت : «بعته يده بيدي» ، و« كلمته فوه إلى في » ، « وفمه إلى فمي » ، فهذا كله إذا وقع حالاً بان فيه معني الاشتقاق من غير تكلف ولا إنفاذ رويّةٍ، ومن ذلك أعني : مما يقع فيه إدراك الاشتقاق من غير تكلف ولا إنفاذ روية، ماوقع مقصودا به التشبيه، كما إذا قلت: «كَرَّ زيد أسداً» أي: شبيهاً بالأسد، وقد وقع ذلك متعدداً، في قول أبي الطيب(١٢).

بَدَتْ قَمَراً، وَمَاسَتْ خَوْطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنْبراً، وَرَنَتْ غَــزَالا

وفي هذا النوع أعني – في تعداد ما وقع خارجاً عن الأصل ، غير مصحوب بآتٍ على

---

(١١) في النسختين : « بلا توقف » .
(١٢) في شرح ديوانه المنسوب للعكبري ٣/٢٢٤.

الأصل – منبه على أن المحل له خلاف بين أهل البيان ، وفي كلام أبي علي ما يقتضى منعه، فإنه قال في قول عنترة (١٣):

إِذَا اضْطَرَبُوا سَمِعْتَ الصَّوتَ فيهمْ ... خفيًّا غيرَ وَقْعِ السَّمْهَرِيِّ

قال : كان الأصل أن يقول : غير صوت السمهري ، لكن لما تقدم ذكر الصوت مراداً به غير الصوت المعروف ، لم يكن له أن يأتي به في محل آخر ، كيلا يكثر ما كان خارجاً عن الأصل غير مصحوب بما هو جار على الأصل ، وقد عده بعضهم من قسم المبالغة(١٤)، ومعنى المبالغة فيه الإنعام في الخروج عن الأصل ، وفي المبالغة خلاف ، والمحققون على أن ما كان منها بعيد المرمى عن الأصل لم يكن مستحسنا ، وأما قول امرئ القيس(١٥):

كأنَّ على لَبَّاتِها جَمْرَ مُصْطَلٍ ... أصاب غَضىً جَزْلاً وكُفَّ بأَجْذَالِ

وهبَّتْ له رِيحٌ بِمُخْتَلِفِ الصُّوَى ... صَبَاً وشَمَالٌ في منازلِ قُفَّالِ

فإنه محمول عند الأكثر على جودة الترصيف وتحسين التنضيد ، لا على التوقد ولا على الكثرة ، لأن المبالغة في مثل هذا غير مستحسنة باتفاق ؛ لأنها لاتقتضي معني يعود على من قامت به بالكثرة في معني مقصود بعضه بالرسوخ ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومما عد مما يكون فيه ظهور الاشتقاق من غير تكلف ولا إنفاذ روية ، ما اقتضى ترتيباً أو استيعابا ، والأول للنحويين ، والثاني لأهل البيان ، كما إذا قلت : « ادخلوا الأول فالأول » و« فصلت له حسابه باباً باباً » و« وهدمت ديار العدو حجراً حجراً » و« لبنة لبنة » ، فعند النحويين يكون التقدير : مرتباً ، وعند أهل البيان يكون التقدير :

---

(١٣) في ديوانه ٢٦٨ .
و آخره : « غيرَ صَوْتِ المَشْرَفِيِّ » .
(١٤) سبق الحديث عنها في ص ٤٢٤ – ٤٢٥ ، هامش ٥ .
(١٥) في ديوانه ٢٩ – ٣٠ .

مستوعباً ، والترتيب غير مقصود ، وإنما المراد فصل الألفاظ بعضها من بعض، هذان القولان معروفان ، وحكى بعضهم في مثل هذا قولاً ثالثاً وهو التقسيم ، كما إذا / [قلت: ١١٩/ب « جاء القوم اثنين اثنين ، ثلاثة ثلاثة » ، فإن التكرار] في مثل هذا مؤذن بالتقسيم ، ولا يلزم التعداد في التقسيم ، بل يكون الواحد قسماً على الصحيح ، والمسألة مبنية على اشتراط الخزل في التقسيم ، من اشترطه أوجب التعداد، ومن لم يشترطه لم يوجبه ، وهو الصحيح ، لقولهم : « أحاد وموحد » ، قال أنشده سيبويه(١٦):

ولكنَّمـــا أَهْلِـــي بـــوادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَفَرّي النَّاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

فـ « موحد » معدول عن واحد واحد ، عدلوا عن لفظ لا يفيد التقسيم إلا بتكرار إلى لفظ يفيده من غير تكرار طلباً للاختصار ، وقد عد من الشواهد على اقتضاء عدم الترتيب اقترانه بمقتضى الترتيب ، لئلا يقع أحد المقتضيين فارغاً عن الحكم أو تأكيداً ، والأصل التأسيس ، وذلك في قولهم : « ادخلوا الأول فالأول » فـ « الفاء » من حيث هي مقتضية للترتيب ، ولو كان المحل دونها للترتيب لزم فراغها عما وضعت له ، أو فرغوا المحل عما جعل له ، أو جعل أحدهما تأكيداً ، والتأكيد على خلاف الأصل ، وقد عد من الشواهد على عدم التقسيم قوله(١٧):

كرةٌ طُرِحَتْ بصَوَالِجَةٍ فتلقَّفَها رَجُلٌ رَجُـــلُ

لأن قوة المعني على الحال ، وقد ذهب بعضهم : إلى أن الفاعل في فـ « تَلَقَّفَها » ضمير ، وأن « رجل رجل » على حد : « زيدٌ زهيرٌ » أي : مثل زهير ، والجملة في موضع الحال ، والتقدير : متنقلاً منه الأمر إلى غيره ، فيجيء بهذا الاعتبار على حد : « كلمته فوه إلى في» والتقسيم هنا مفقود ، وفقدان التقسيم هنا مبنى على شرط الخزل ، وقد قدمنا أن

---

(١٦) لساعدة بن جُؤيّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣.
وهو في الكتاب ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، واللمع ٢١٨ .

(١٧) سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٣ .

الحـــال

الصحيح عدم اشتراطه

و في البيت أعني قوله :

كرةٌ طُرِحَتْ بصَوَالِجَةٍ   فتلقَّفها رجلٌ رجـــلُ

أقوال متعددة ، وقد عد من المشكلات ، ومن الذي لا يقع عنه جواب شاف . وقد قيل فيه : إنه مـعطوف بإسـقـاط حـرف العطف ، وإن حـرف العطف المقـدر هو « الفـاء » ، وهو ضعيف، لأنه لم يثبت حذف حرف عطف غير « الواو » و أن « الفاء » متى حذفت حذفت مع ما عطفت ، كما جاء في حديث عثمان (رضي اللّه عنه)(١٨)، رواه هشـامُ بنُ عُروةَ عن أبيه عن حُمْرانَ مولى عثمانَ بنِ عفّانَ (رضي اللّه عنه) أنَّ عثمانَ بنَ عفَّـانَ جلس على المقَاعدِ [فجَاءَ المُؤذّنُ فـآذَنَهُ بصلاةِ العَصْرِ] ، ثُمَّ دَعَا بماءٍ فَتوضَّأَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : واللَّهِ لأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثاً عن رسول الله ﷺ لَوْلَا أَنَّه في كِتَابِ اللّهِ (عز وجل) [ما حَدَّثْتُكُمُوهُ] ، ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ امْرِئٍ يَتَوضَّأُ فَيُحْسِنُ وضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّى الصَّلاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ ما بَيْنَهُ و بَيْنَ الصَّلَاةِ الأُخْرَى حتَّـى يُصَلِّيَهَا » .

قال مالكٌ (رضي اللّه عنه) : أراه يُرِيدُ هذه الآية ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَاةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ ﴾(١٩). وقد قال غير مالك : إن الآية قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَاتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَابِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ / وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّاعِنُونَ ﴾ (٢٠). وقال الرواية في ١٢٠/أ
قول عثمان : « لولا آية في كتاب الله [ما حدثتكموه] » ، التقدير : [فدعا] بماء فأتي

(١٨) رواه مالك في الموطأ ١/٣٠-٣١ ، ح ٢٩ في كتاب الطهارة ، باب جامع الوضوء وما بين المعقوفين تكملة مني .

(١٩) آية ١١٤ من سورة هود

(٢٠) آية١٥٩ من سورة البقرة

به ، ثم حذف . وقد ادعى بعضهم في قوله (٢١):

مالي لا أَبْكِي على عِلَّاتِي   صَبَائِحي غَبَائِقِي قَيْلَاتِـي

أن العاطف « الفاء » ، وأن « غبائقي قيلاتي » على التقديم والتـأخير ، وأن التـقدير : صبائحي فقيلاتي فغبائقي ؛ لأن الصبائح الشرب بالصباح ، والقيلات الشرب في القائلة، والغبائق الشرب بالعشي ، والتقديم و التأخير لضرورة الشعر كثير ، كما في قوله(٢٢):

وما مِثْلُه في النَّـــاسِ إِلَّا مُمَلَّكاً   أبو أُمِّهِ حيٌّ أبـــوه يُقَارِبُـــــهُ

وكما في قوله (٢٣):

فقلتُ لعبدِ اللّهِ لمـَّـا سِقَاؤُنَـــا   ونحن بوادي عبدِ شَمْسٍ وهَاشِمِ

وأمثال ذلك كثير ، لكن هذا التقدير لا حاجة إليه ؛ لأن المحوج إليه عند قائله إنما هو الترتيب ، وهو أحد معاني « الواو » الثلاثة (٢٤).

وادعى بعضـهم :أن التقسيم في قوله : « فـتلقفـهـا رجل رجل » إنما هو باعتبار التشبيه ، قال : وقد يسوغ التشبيه مالا يسوغ دونه ، كما في قوله أنشده سيبويه (٢٥):

كأنَّا يومُ قُرَّى إنَّــــــــمَا نَقْتُلُ إيَّانا

قال الأصل : « تقتلنا » ، ووقع المنفصل موقع المتصل ضرورة ، فيكون على حد قوله(٢٦):

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكا

---

(٢١) سبق تخريجه في ص ٨٨ ، هامش ١٤ .

(٢٢) سبق تخريجه في ص ٢١٠ ، هامش ٤٨ .

(٢٣) سبق تخريجه في ص ١٢٥ ، هامش ٧ .

(٢٤) ينظر معـاني «الواو» في مـعـاني الحروف ٥٩ ، ونظم الفـرائد ٩٧ ، ورصف المبـاني ٤٧٣ ، والجنى الداني ١٥٣ ، ومغني اللبيب ٣٩١ .

(٢٥) سبق الاستشهاد به في ص ٩٨ ، هامش ٥٥ .

(٢٦) سبق الاستشهاد به في ص ٩٧ ، هامش ٥١ .

وجوز كون الفعل والمفعول ضميرين لشيء واحد في غير « باب ظننت » التشبيه لأن التشبيه من حيث هو حكمه حكم الظن ، ولذلك خلفه ، أعني أن الظن خلف التشبيه ، في قوله وأظنه ابن أبي بجيلة (٢٧):

كـأَنَّ أُذنيهِ إذَا تَشَوَّفَا　　　قَادِمةً أو قلمًا مُحَرَّفَا

يصف فرساً ، فقيل له : إنه لا يقع مع كأن إلا قلم ، فيلزم محرف فيقع الإقواء ، وليس بالحسن خصوصا في الرجز ، فإنه قد جعل البيت الثاني كالنصف للبيت الأول ، فقال : لا عَلَيّ أقول (٢٧):

تَخَالُ أذنيهِ إذا تَشَوَّفا　　　قَادِمةً أو قلماً مُحَرَّفَـا

فجعل مكان التشبيه الظن ، فلولا أنه بمعناه أو قريبا منه لما صح أن يقع موقعه ، وهذا النوع من الإشراب مشرب الظن يقع من التشبيه في تشبيه المغالاة ، وفي تشبيه التقريب فقط ، على ما هو المقرر في علم البيان (٢٨).

وقد وقع له فيه البناء والتأسيس والمخالفة في الرواجع باعتبار التعدد وعدمه ، فإن الأول له : « بعه مداً بكذا » ، والثاني له : « يداً بيد » و « كَرَّ زيد أسداً » المخالفة أيضا في التفسير وعدمه وفي جميع ذلك خلاف ، وتقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

❋ ❋ ❋

وَٱلْحَالُ إِنْ عُـرِّفَ لَفْظـاً فَٱعْتَقِـدْ
تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَـ « وَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ »

---

(٢٧) كما نسبه له صاحب المغني ٢١١ . وأغلب المصادر تنسبه للراجز العماني محمد بن ذؤيب. ينظر الكامل ١٤١/٣ ، والموشح ٣٦٥ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، وشواهد المغني ٥١٥ .

(٢٨) ينظر الإيضاح للقزويني ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، والطراز ٣٦٠/١ ، والمنزع البديع ٢٢١ ، ٢٢٩ .

كان القياس في الحال أن لا يقل وقوعها معرفة ، لأنها في الأصل صفة ، والصفات من حيث هي لا يمتنع وقوعها معارف، وأيضا فإنها خبر في المعني ، والخبر أيضا لا يمتنع وقوعه معرفة ، / وكذلك أيضاً لا يقل في الضربين ، أعني الخبر والصفة وقوع كل واحد ١٢٠/ب
منهما معرفة ، لكن لما أخرجت الحال عن حكم الصفة وعن حكم الخبر ، باعتبار إجرائها مجرى الظرف في إفهام « في » ، التزم فيها غالباً التنكير ؛ لأن الظروف موضوعة عليه ، أعني على التنكير ؛ لأنها أجناس ، والأجناس من حيث هي موضوعة على التنكير ؛ لاقتضائه الكثرة بالوضع ، وكون الظروف أجناساً إما باعتبار كونها فالتقدير مصادر والمصادر أجناس ، وهذا يكون باعتبار المجموع ، وباعتبار كل فرد فرد ، وأما باعتبار كونها تدل على ما وضعت له وعلى ما كان قريباً منه ، وهذا يكون في كل فرد فرد، ولا يكون في المجموع ، إلا إن أهمل حال التعلق وإهمال حال التعلق في المستدعي إنما يكون من مجاز التخلف(٢٩)، وهو من أضعف وجوه المجاز ، ويضعف فيه أعني في الضعيف ما كان الاستدعاء فيه من جهتين ، أو آخذاً بعضه بحجزة بعض ، كما يكون في هذا النوع ، فيزداد الضعف ضعفاً .

وأما تعريف صاحبها فسيأتي الكلام عليه قريبا إن شاء الله (تعالى) .

ثم إن النظر في تنكير الحال وتعريف صاحبها والإلمام هنا بالتعرض إلى تعريف صاحبها ، إنما هو باستدعاء ذكره من أجل المعية ، فتقول يتصور فيه أربع صور :

إحداها : أن يكونا معاً معرفتين ، وليس بالكثير لما قدمنا ، والنزول إنما هو باعتبار طرف الترك لا باعتبار طرف الأخذ ، كما إذا قلت : « جاء زيد وحده » وقد اختلف في توجيهه :

---

(٢٩) سبق الحديث عنه في ص ٤٧١ هامش ١٠٤ .

فقيل : إنه جاز التفاتا إلى معناه ، لأن المعني « منفرداً » ، وكون الشيء [يأتي]* باعتبار معناه غير مستنكر ، كما في قولهم : « رَاكِبُ البَعِيرِ نِضْوَانِ » ؛ لأنه في معنى البعير وراكبه . وكذلك أيضاً قولهم : « زيدٌ والرِّيحُ يُبَارِيهَا » جاز ؛ لأنه في معنى : يتباريان . وكذلك أيضاً « حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ »(٣٠) [بجزم] « يَنَمِ » التفاتا إلى « اكْتَفِ »، وأمثال ذلك كثير.

وقيل : إن « وحده » وما جرى مجراه معمول لحال مقدرة ، فالتقدير : ينفرد وحده، وما أشبه ذلك ، ثم حذفت الحال واكتفى عنها بالمعمول ، وهذا هو اختيار أبي علي(٣١)، نص عليه في قول الشاعر (٣٢):

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولم يَذُدْهَــا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

قال المعني : تعترك العراك ، فحذف « تعترك » وترك معموله وهو « العراك » دليل عليه ، وتقع التفرقة في هذا بين ما يكون فعله مستعملاً كما تقدم ، وبين ما يكون فعله غير مستعمل ، كـ « جاء زيد وَيْلَهُ وَوَيْحَهُ » لأن فعلهما غير مستعمل ، ويقع فيه الضعف أيضاً من وجه آخر ، وهو أنه يكون على حد « زيداً اضْرِبْهُ » لأن الحال من حيث هي في حكم الخبر ، وأما مخالفة الفعل بالزيادة وعدمها فإنه لا يضر ، فكذلك لا ينزل « طلبته طاقتي عن جهدي » لأنه قد ثبت في كلامهم إجراء المصحوب مجرى المجرد ، والمجرد مجرى المصحوب ، قال (٣٣):

---

* تكملة من « ب » .

(٣٠) في (أ) : الجزم .

(٣١) ينظر المسائل المنثورة ١٥ – ١٦.

(٣٢) للبيد في ديوانه ١٠٨، وهو في الكتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وأسرار العربية ١٩٣ ، والإنصاف ٨٢٢ ، وابن عقيل ٢٤٨/٢ ، والتصريح ٣٧٣/١.

(٣٣) لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٦١١ « إسلاميون » في رثاء علي (رضي الله عنه) وهو في الكامل ٢٠٢/٣ ، وأساس البلاغة ٢٥٧/١ ، واللسان (خير) ٢٦٥/٤.
والشاهد فيه قوله : « خاره » يعني : اختاره ، فأجرى المجرد مجرى المزيد .

إنَّ الكريمَ على مَا كان مِنْ خُلُقٍ رَهْطُ امْرِئٍ خَارَهُ للدِّينِ مُخْتَارُ / ١٢١/أ

وقالوا : « أَيْفَعَ الغُلَامُ فَهُوَ يَافِعٌ » .

والصورة الثانية : أن يكونا معاً أعني صاحب الحال والحال نكرتين ، كما إذا قلت : « جاء رجلٌ قَائِماً » نص سيبويه على جوازه [٣٤]، وجعل أضعف الوجهين مع التأخير ملتزماً مع التقديم ؛ لتعذر تقدم الصفة على الوصف ، وهو أعني الوصف أقوى الوجهين مع التأخير ، فإذا قلت : « جاء رجل قائم » كان الوصف هو القوي ، وجازت الحال على ضعف ، فإذا قدمت قلت : « جاء قائماً رجل » صار ذلك الوجه الضعيف ملتزماً ، وسيأتي هذا النوع من الحال حيث تعرض له المصنف قريباً إن شاء الله (تعالى) والنزول هنا إنما هو باعتبار طرف الآخذ .

الصورة الثالثة : أن يقع النزول فيهما – أعني في طرف الأخذ ، وهو عبارة عن الجزء المتقدم في الإسناد ، مسنداً كان إليه أو مسنداً ، وفي طرف الترك وهو عبارة عن المتأخر في الإسناد مسنداً كان إليه أو مسنداً – كما إذا قلت : « جاء رجل وحده » و « وطلبه رجل طاقته » وقد اختلف في جوازه وعدم جوازه :

قال ابن الشاهد:ولم يأت شيء منه عن العرب ، قال : والقياس يقتضي عدم جوازه؛ لعدم رسوخ الطرفين ، وفيه نظر ؛ لأنه قد ثبت المجاز في المسند والمسند إليه ،إلا أن تقول : إن المجاز قد يفوق حتى تكون الحقيقة مهجورة أو متروكة ، على ما هو المقرر في علم البيان[٣٥]، بخلاف ما كان خارجاً عن القياس ولم يثبت له استعمال ، فإنه يصير كالمعدوم ، وأما ما ثبت له استعمال وكان القياس يقتضي غيره ، فهل يجوز فيه استعمال

---

(٣٤) ينظر الكتاب ٥١/٢ ، ٥٢ ، ١١٢.

(٣٥) فصل القول في هذه المسألة صاحب (الطراز) ينظر ٥٢/١ ، ٧٧-٨٢ ، ٩٩.

القياس المتروك عند العرب استعماله ؟ .

مسألة خلاف ، وقد نُقل عن أبي العباس جوازه مطلقاً ، والذي نَقل عنه المحققون إنما هو في قولهم : « شَاةٌ لَجْبَةٌ » فإنه جوز في جمعها : « لَجْبَاتٌ » [٣٦] بسكون الجيم، والمسموع عن العرب التحريك ، وهو خلاف القياس ، لأن « لَجْبَةٌ » صفة ، والصفات تسكن ، حتى إن بعضهم منع فيها تحريك الوسط وإن كان حرف حلق ، فلا يجوز تحريك « نساءٌ ضَخْماتٌ » و لا « صَعْباتٌ » و لا ما أشبه ذلك ، وإن كان يجوز في « شَعَرٍ » «شَعْرٍ » وفي « نَهَرٍ » « نَهْرٍ » ، وهذا إنما يكون على مذهب البصريين ، حيث يقولون : إن السكون هو الأصل ، وإن التحريك مقصود به التخفيف ، ويقولون : إن التحريك أخف من السكون في حروف الحلق فقط ، ويستدلون على ذلك بقولهم : « رَجُلٌ مَحَمُومٌ » بفتح الحاء و « مَفْعُولٌ » مفقودٌ ، لكن يقال : « شَاةٌ لَجَبَةٌ » و « شِياهٌ لَجْبَاتٌ » عنده ، وإن كان السماع بخلافه ؛ لأنه يحتمل أن يكون « لَجَبَاتٌ » بالتحريك جمعاً لقولهم : « شَاةٌ لَجَبَةٌ » بالتحريك ، وهو مسموع ، فبقي إذ ذاك « شَاةٌ لَجْبَةٌ » غير مسموع له جمع فيُسلك فيه القياس ، فلهذا نوع يخصه يقتضي تسويغ استعمال القياس بخلاف غيره ، فإذاً فلا يصح الإطلاق عن أبي العباس .

١٢١/ب والقسم الرابع : / أن يكون صاحب الحال معرفه ، وهو أعني الحال نكرة ، وهذا هو الكثير في الحال ، وقد قدمنا ما اقتضى التفرقة بينها وبين الصفة والخبر في كثرة التعريف فيهما ، بخلاف الحال .

قال (رحمه الله) :

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ ، كَـ « بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ »

---

(٣٦) ينظر المقتضب ١٨٩/٢ ، و هامش ١٩٠/٢ ، كما ينظر شرح التسهيل ١٠٢/١ ، والهمع ٢٤/١.

الأصل في المصادر أن لا تقع أحوالاً عن الذوات ، لأنها أعني الحال خبر في المعني ، والخبر عن الذات لا يقع مصدراً ، ووقوع الحال معرفة كما قدمنا ليس بالكثير ، فإذا وقع المصدر حالاً معرفة كان فيه خروج عن الأصل من وجهين :

أحدهما : وقوعه كالخبر عن الذات ، وفيه ما قدمنا.

والآخر : كونه معرفة وفيه أيضا ما قدمنا فإن قيل : فإن مقتضى ما قدمتم أن يكون المصدر إذا وقع حالاً من ذات قليلاً كوقوعه خبراً ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن « جاء زيد ركضاً » و « أتى سعياً » و « قتله [٣٧] صبراً » وما أشبه ذلك كثير ، بخلاف « زيد عدل وزور » وما أشبه ذلك فإنه قليل ، قيل : خرج الحال بلزوم النصب عن التبعية فتنزلت منزلة المغاير ، بخلاف الخبر والصفة فإن كل واحد منهما بإعراب سابقه ، ودال على ما دل عليه السابق ، فإذا وقع السابق ذاتاً واللاحق من الخبر والصفة معني ، وقعت المغايرة حيث تأكد قصد الموافقة ، إذ الطالب[٣٨] بها متعدد بخلاف الحال فإن الطالب بها متحد ، وتقع التفرقه في المصدر إذا وقع حالاً بين كونه معرفة ونكرة ، فإن كان معرفة فإنه يقل ،بخلاف النكرة فيكثر « جاء زيد ركضاً » ويقل « جاءوا قضهم بقضيضهم » ، و « الجماء الغفير » أسهل في القياس من « قضهم بقضيضهم » ؛ لأن « الألف » و « اللام » قد تزاد كما في قوله [٣٩]:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسيرِها　　حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِهَا

وتكون ما دخلت عليه نكرة ، كما في قوله [٤٠]:

---

(٣٧) في (أ) : قتل .
(٣٨) في (ب) : الطلب .
(٣٩) سبق تخريجه في ص ١٥١ ، هامش ٩ .
(٤٠) سبق تخريجه في ص ٣٦٣ ، هامش ١٣ .

ولقد أمــرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنِي   فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعنيني

فـالمعني : على اللؤم بالسب لا على كونه لئيمـا بدونه ، فـيكون « يسـبني » حـالاً ، ولذلك نظره بعضهم بقوله [٤١]:

وإذا أَتَتْكَ مذمَّتي من ناقصٍ   فهيَ الشَّهادةُ لي بأنِّي كَامِلُ

ويتعين ذلك في قولهم : « ما يَحْسُنُ بالرَّجلِ خيرٌ منك أَنْ يَفْعَلَ » ، وبذلك يتبــين لــك أن « العِرَاكَ » أقرب إلى القياس من « وحده » إذا وقع حالاً وما أشبهه ، مما لا يكون اعتبار التنكير فيه مع بقاء اللفظ .

فـصــــل :

وقد وقع الاسم موقع المصدر الواقع موقع الحال ، كما في قول امرئ القيس [٤٢]:

إذا التَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُها   نَسِيمَ الصَّبَا جاءتْ بِرِيَّا القَرَنْفُلِ

فـ « نسيم » اسم موضوع موضع « تنسم » و « تنسم » موضوع موضع الحال ، فيكون « نسيم » موضوع موضع « تنسم » ، و « تنسم » موضع مضع « متنسم » ، ولا يصح أن يقال : إن « نسيما » موضوع / موضع « متنسم » لعدم الإشعار بالحدث ، [بخلاف ١٢٢/أ المصدر ، والحال ، فإنهما يشتركان في إفهام] الحدث ، وأيضاً فإنه قد ثبت وضع الاسم موضع المصدر ، كما في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَلَا يُظْلَمونَ فَتِيلاً﴾ [٤٣] فـ « فَتِيلاً » موضوع موضع « ظلما قليلاً ولا كثيراً » ، وكذلك أيضا قوله (تبارك وتعالى): ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ [٤٤] فإنَّ « شَيْئاً » موضــوع موضــع علماً قليلاً ولا كثيراً ، و ثبت وضع المصدر موضع الحال، كما في قوله (تــبارك وتعالـى) :

---

(٤١) لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٣/٢٦٠ .

(٤٢) سبق تخريجه في ص ٣٨٩ ، هامش ١٨.

(٤٣) آية ٤٩ من سورة النساء .

(٤٤) آية ٧٨ من سورة النحل .

﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٤٥) ولم يثبت وضع الاسم موضع المصدر ، وتقول على قيــاس « نسيم الصباح جــاء ت » : « أضحــى زيــد سِجْنــاً » ، و « أصبح دَفْناً » لا تريد النقص في واحد منهما هذا كلام أبي علي .

فـ « سَجَن » مـوضـوع مـوضـع « سَجْنٍ » و « دَفَن » مـوضـوع مـوضـع « دَفْنٍ » والسَّجْنُ والدَّفْنُ موضوعان موضع مسجون ومدفون ، وقد قيل في « جاء زيد وحده » إنــه من هذا الباب ، وإن « وحده » موضـوع موضـع « انفراد » و « انفراد » موضـوع موضع « منفرد » .

ويضـعف بأن ذلك إنما يثبت حيث تكون المادة متحدة في الثلاث المراتب ، كما قدمنا في « نسيم الصبا جاء ت » ، وفي « أضحى زيد سجنا » و « أصبح دفنا » .

ويقع المصدر الواقع موقع الحال مجرداً عن « التاء » ومصحوباً بها ، بشرط أن لاتكون « التاء » مؤذنة بالوحدة ؛ لأنها إن كانت كذلك كانت مستدعية للمصدر قضاء لحق الخزل ، فـ « ركبة ، و مشية ، وإتيانة » وما أشبه ذلك لا يقع واحد منها موقع الحـــال لما قدمنا ، بخلاف « رحمة ، و نقمة ، وتعزية ، وتسلية » وما أشبه ذلك مما لاتكون فيه « التاء » مقتضية للوحدة ، ومن هذا قول المصنف : « بَغْتَــةً زيد طلع » ، لأن « التاء » في « بَغْتَةً » كالتاء في « رحمة » ليست لمعني الوحدة ، ولما كان في « التاء » هذا التفصيل آثر التمثيل بالمصحوب على المجرد ، لمكان إجمال هذا وتفصيل ذاك .

قال (رحمه الله) :

وَلَمْ يُنَكَّــرْ غَالِبــاً ذُو ٱلْحَــالِ إِنْ ... لَمْ يَتَأَخَّــرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ ، أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَـ « لَا ... يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَــى ٱمْـرِئٍ مُسْتَسْهِلَا »

صاحب الحال كما قدمنا منزل منزلة المبتدأ ، والحال منزل منزلة الخبر ، وإذا كان كذلك

---

(٤٥) آية ٢٦٠ من سورة البقرة .

فكما كان الأصل في الحال التنكير ، والتعريف مؤول ، فكذلك أيضاً الأصل في صاحب الحال التعريف ، والتنكير متأول ، وصاحب الحال أقرب إلى الأصل ، لأنه قد يكون مبتدأ وقد يكون بإعراب المبتدأ ، كما إذا وقع فاعلاً ، أو نائباً عنه ، بخلاف الحال فإنها لا تقع خبراً عن مبتدأ ، ولا تقع مرفوعة ، وأما « أَخْطَبُ ما يكُونُ الأميرُ جالساً » (٤٦) /[و « ١٢٢/ب
ضربي زيداً قائماً » فليست الحال فيه خبرا على ما تقدم] ، فلما كان الأمر كذلك اشترط في صاحب الحـــال [ما يشترط في المبتدأ من التعريف] ، أو ما يقوم مقامه ، وكان صاحب الحال أقرب إلى الأصل ، لإنه المتحمل ، والمتحمل من حيث هو آكد بالبقاء على الأصل أو القرب منه ، لأن المتحمِل كأنه من تبعات المتحمّل فاغتفر فيه البقاء على الأصل أو مقاربته خصوصاً فيما يكون الحكم فيه قد أخرج عن الأصل إلى قاعدة أخرى ، تقتضي ثبوتاً ورسوخاً .

وقوله : « غالباً » يريد أنه قد يأتي على خلاف ما عدد له من الأحوال المقتضية لتنكيره ، كما إذا قلت : « جاء رجل راكباً » وقد قدمنا أنه أضعف الوجهين ، وأن الأقوى أن يكون صفة ، ولا بد مع ذلك – أعني مع جواز الحال – أن يكون في الكلام فائدة ، أما لو عري عن الفائدة لامتنع النصب على الحال وتعين الوصف ؛ لأن الوصف من حيث هو إذا لم يكن مقصوداً به مجرد المدح ، أو الذم ، أو التوكيد ، كان المقصود به تكميل الموصوف والإتيان به على حالة يكتفي بها المخاطب عن زيادة التعريف ، والفائدة أيضاً مشروطة في المبتدأ إذا وقع منكراً ، ولذلك قال سيبويه (رحمه الله) (٤٧) : « وقد يُبْتَدأُ بالنَّكرةِ إذا كان فيها فَائِدةٌ » لم يزد على هذا ، وبحسب قوة الفائدة وظهورها يترجح الابتداء بالنكرة ، فلذلك يضعف مثل : « رجل أتاني » على معني التخصيص ، وأن

---

(٤٦) ينظر المسائل المنثورة ٢٣ .

(٤٧) ينظر الكتاب ١/٣٢٩ .

المقصود لم تأت امرأة ولانوع من الرجال متعدد ؛ لأن هذا المعني ليس بالظاهر ولا الفائدة فيه محققة ؛ لعدم تعين الاختصاص بمجرد التقديم ، وهي مسألة خلاف .

فمن الأماكن التي يكون فيها صاحب الحال نكرة : أن يكون متأخراً ، لأن الوصف مع التأخر متعذر؛ إذ الصفة لا تقدم على الموصوف، وأيضاً فإنه - كما قدمنا - الحال في حكم الظرف وفي حكم الخبر ، فإذا قلت : « جاء ضاحكاً رجل » ، كان في حكم « عندك رجل »و «عندك رجل» متفق على جوازه من غير ضعف ؛ لأن المعني على الإخبار عن الخبر ، وكأن المعني : المكان القريب منك ، أو الذي عندك معمور برجل ، ومما جاء منه ، أعني مما سوغ كون صاحب الحال نكرة كون الحال متقدمة عليه ، وله (٤٨):

وبالجسمِ مِنّي بَيِّناً لو علمتِهِ شُحوبٌ ، وإنْ تَسْتَشْهِدي العينَ تَشْهَدِ

وأما قوله (٤٩):

لمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

و قوله (٥٠):

لمَيَّةَ مُوحِشاً طللٌ قديمُ عَفَاهُ صَيِّبٌ سَحّاً مُقِيمُ

فإنه لا يتعين كون المسوغ له تقديم الحال عليه ؛ لوجود التخصيص بالصفة ، أما في قوله :

لمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ

---

(٤٨) لم يعرف قائله
وهو في الكتاب ١٢٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢٩٩/١ ، والمساعد ١٨/٢ ، وابن عقيل ٢٥٧/٢ ، والأشموني ١٧٥/٢.

(٤٩) لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ .
وهو في الكتاب ١٢٣/٢ ، ومعاني القرآن ١٦٧/١ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وأسرار العربية ١٤٧ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ ، والمغني ٩٠ ، ٤٨٨ ، والتصريح ٣٧٥/١.

(٥٠) لكثير عزة في الأبيات المنسوبة له في ديوانه ٣٦ وهو في ابن يعيش ٦٢/٢ ، ٦٤ ، والتصريح ٣٧٥/١ ، والخزانة ٥٣١/١.

فإنه يحـتمل أن يكون « يلوح » صـفة فيكون مـخصـصاً ، وإن كان الأظـهر أن « يلوح » جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب ؛ لأن التخصيص ممكن ، وأما

لمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ / ١٢٣/أ

فظـاهـــر .

ومن وقـوع المسوغات [لأن يكون صـاحب الحال نكرة ، تخصيصـه بوجه مـا ، فقد يكون] بالصفة ، كما إذا قلت : « جاء الرجل من بني تميم قائماً » أو « راكباً » ولافرق في ذلك بين أن تكون الصفة ظاهرة الإعراب أو غير ظاهرة ، خلافاً لبعضـهم فإنه اشترط أن لا تكون ظاهرة الإعراب ، قال أبو علي : وكان الحامل له على ذلك ، كونها إذا وقعت ظرفاً أو مجروراً أو جملة كانت محتوية على ضمير ، فصار بهذا الاعتبار كأنه قد وقع من معرفـة ، وعلم باعتـبار الضـمـير أنه إنما يريد بغير ظاهر الإعراب أن يكون المخصص جملـــة ، لا أنه يشـترط أن لا يكون مـقصـوراً أو منقوصـاً أو مبنياً ، وهو مـحجوج بقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ (٥١) إلاأن يحمل « أَمْراً » على أنه مفعول بإضمار فعل ، ولا فرق في ذلك أيضا بين أن يقع التخصيص بالوصف أوبغيره كالإضافة ، وتعلق الظروف والمجرورات به أعني بصاحب الحال ، فتقول : « جاء رجل تميمي ضاحكاً » و « جاء غلام امرأة ضاحكاً » و « جاء مار بأخيك ضاحكاً » و « قام رجل عند بابك ضاحكاً » .

ومن المسوغات أيضاً لوقوع صاحب الحال نكرة ، أن يقع من بعد نفي ، كما إذا قلت : « ما جاء رجل ضاحكاً » ، ومنه قوله (٥٢):

---

(٥١) آية ٤ – ٥ من سورة الدخان.

(٥٢) لم أقف على القائل .

ما جاءني شَخْصٌ مُرِيداً حَرْبا   لكنْ أخو تَثَبُّطٍ قد أَغْبَــــــَّا

ومضـاهي النفي كـالنفي ، وهـو النهي والاسـتفـهـام ؛ لأن الجـامـع بينه وبين النفي عـدم الوقوع ، ومن المضاهي للنفي ما مثل من قوله : « لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا » ، فـ « مستسهلا » حال من « امرئ » عين ذلك المعني لا من « امرؤ » ، وإن كان من نحـو اللفظ يصح أن يكون حالاً منه ، إلا أن المعني صرفه عنه إلى « امرئ » ، فيكون بهذا الاعتبار على حد قولك : « أكل الكمثرى موسى » ، أعني أن المعني صرف الأكل الواقع على جهة الصدور عن الكمثرى إلى موسى ، وتعلق الأكل بها على جهة الوقوع عليها لا على جهة الوقوع منها ، والنكرة هنا متعينة للمغايرة لفظاً ومعني ، أما لفظاً فلأن النكرة متى تكررت باللفظ اقتضت المغايرة غالباً ، كما إذا قلت : « لقيت رجلاً فضربت رجلاً » ، فـهذا محمول على المغايرة ، وإنما كان ذلك لأنه لو كان الأول لكان من وضع الظاهر موضع المضمر ، والمضمر معرفة ، والذي يوضع موضع الشيء حقه أن يكون موافقاً له في الجنسية ، فلما كان الواقع نكرة علمنا أنه ليس واقعاً موقع المضمر ، وإذا لم يكن قد تقدمه ظاهر فاقتضي ذلك أن يكون هذا الظاهر مغايراً لذلك الظاهر في الدلالة ، بخلاف ما إذا تكرر بلفظ التعريف ، هذا من نحو اللفظ ، وأما من نحو المعني فإن المغايرة متعينة لاستحالة أن يبغى الشخص على نفسه فعلى هذا لو جيء بدل النكرة / بمعرفة لامتنع ؛ ١٢٣/ب
لأن كون الأول نكرة والثاني معرفة مقتض للموافقة غالباً ، وفي الجميع تفصيل وتحقيق مناط ، وبسط جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود (٥٣) .

ومثله ، أي : ومثـال المصنف ، قـول قطري بن الفجاءة المازنـي ،

---

(٥٣) مسألة المغايرة سبق الحديث عنها في ص ٨٥ ، هامش ٤.
وبالنسبة لوضع الظاهر موضع المضمر - أيضا - سبق الحديث عنه في ص ٢٠٥ ، هامش ٢٩.

وكـــان خارجيـــا[٥٤]:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجَامِ　　　يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحَمَـــامِ

وقد عده بعضـهم من المتبع بمقتضى الوقوع مما تقع النفرة عنه طبعاً ، ويقع لغيره التآلف، وادعى أنه يلزم إتباع الحكم بمقتضى الوقوع للضد ؛ لأن النهي عن الشيء أمر بضده ، وقد وقع إتباعه في قول قطري بن الفجاءة :

لا يركنن أحد ... ...　　　البيت ، فـــإن بـــعده.

فلقـــد أَرانِـــي للرِّمَـــاحِ دَرِيئَةً　　　مِنْ عَنْ يميني مـــرَّةً وأمامـــي

حتى خَضَبْتُ بما تَحـدَّرَ من دمي　　　أَكْنَافَ سَرْجِي أو عِنَانَ لِجَامِـــي

ثُمَّ انصرفتُ وقد أَصَبْتُ ولم أُصَبْ　　　جَذَعَ البَصِـيرَةِ قَـارِحَ الإقْـدَامِ

وتقول : أنت على قياسه « لا يكن أحدٌ شديدَ الحِرْصِ على الرِّزقِ ، فإنَّ الرِّزقَ أشدُّ طلباً لَهُ من المَوْتِ » .

وادعى هذا القائل أن هذا الحكم من المقتضى لوقوع الفعل يلزم تأخيره ولا يجوز تقديمه ، إلا إن كان النهى قد ورد في أسلوب الدعاء ، قال : كما في قول سيف الله خالد ابن الوليد – وقد احتُضِرَ –[٥٥] : « واللَّهِ مَا فِي جَسَدِي مَوْضِعٌ إلّا وفيه رَمْيةٌ بِسَهْمٍ ، أو طَعْنَةٌ بِرُمحٍ ، أو ضَرْبَةٌ بسيفٍ ، وهَا أَنَذَا أَمُوتُ على فِرَاشِي كما تُموتُ المرأةُ ، فلا نَامَتْ أَعْيُنُ الجُبَنَاءِ » فعلى هذا فيجب في مثال المصنف أن يعقب بمقتضى إيقاع الحكم ؛ لأن النفوس لها نفرة من ذلك ؛ لأنه مخالف لهواها ؛ إذ النفس من حيث هي الأغلب في حالها

---

(٥٤) ينظر شعر الخوارج ٤٥.
وهي أمالي القالي ٢/٢١٢ ، وشواهد المغني ١/٤٣٨ – ٤٣٩ ، والأول والثاني في شرح التسهيل ٢/٩٣ ، والأول في التصريح ١/٣٧٧ ، والهمع ١/٢٤٠ ، والأشموني ٢/١٧٥.

(٥٥) ينظر الاستيعاب (هامش الإصابة) ١/٤٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٢ ، والبداية والنهاية ٧/١١٤.

إرادة الظلم والقهر لمن يريد الظهور عليه ، ألا ترى إلى قوله (٥٦):

وَالظُّلْمُ مِنْ شِيَمِ النُّفُوسِ فإنْ تَجِدْ ذا عِفَّـةٍ فَلِعِلَّـةٍ لا يَظْلِـمُ

إلا أن يكون المثال مقتطعاً فلا يلزم توفية التبعات ، لاسيما والحكم مستقل بعدمه ؛ إذ النهي من المسوغات لأن يكون صاحب الحال نكرة .

وعد أيضاً من المسوغات لأن يكون صاحب الحال نكرة وقوعه مقابلاً لكلام وقع فيه صاحب الحال معرفة ، كما إذا قلت : « أقبل زيد مسرعاً و أقبل قوم بِطَاءً » .

قالوا : والأكثر في مثل هذا وقوع الفاء المقتضية لأن يكون المتأخر كالجزء من المتقدم ، فيكون إذ ذاك على حد قولك في الإخبار : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » والجامع بينهما : أنه اكتفى في الكلامين بضمير واحد ، واكتفى هنا في الكلامين بمعرفة واحدة ، إلا أن يتحقق عدم السببية فيتعين غيرها ، أعني غير « الفاء » ، كمـا جـاء فـي حديث هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عن أَبيهِ (رضي الله عنهم)(٥٧)، [عن عَائِشَةَ (رضي الله عنها)] (٥٧) زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ / وَسَلَّمَ)، أَنَّهَا قَالَتْ : « صَلَّىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٢٤/أ
وَهُوَ شَاكٍ فَصَلَّىٰ جَالِساً ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنِ اجْلِسُوا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّما جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا صَلَّىٰ جَالِساً فَصَلُّوا جُلُوساً » (٥٨).

ومما عدّ من المسوغات لأن يكون صاحب الحال نكرة : أن يكون جعل الحال صفة

---

(٥٦) للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري ١٢٥/٤ ، و الواو من (والظلم) ساقطة من « أ » .

(٥٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ب) .

(٥٨) الحديث أخرجه الشيخان ، البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ١٢٠/١٠ ح ٥٦٥٨ ، في كتاب المرضى ، باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة .
ومسلم في الصحيح بشرح النووي ١٣١/٤-١٣٢، في كتاب الصلاة ، باب ائتمام المأموم بالإمام .
كما رواه مالك في الموطأ ١٣٥/١ ح ١٧ ، في كتاب صلاة الجماعة ، باب صلاة الإمام وهو جالس .

قبيحاً ، كما في قولهم : « مررتُ بِمَاءٍ قُعْدَةَ رَجُلٍ » ، فإنَّ جَعْلَ « قُعْدَةً » صفة لـ « ماء » يَقْبُحُ . قال بعضهم : وهذا من الذي لا يقدر على التعبير عنه بمقتض للحكم خاص ، ونظره بعضهم بقوله (٥٩):

تألَّقَ البرْقُ نَجْديّـــاً فقلــتُ لَهُ : يا أيُّها البَرْقُ إنّي عنك مَشْغُولُ

يَكْفِيكَ ما قد تَرى من ثائرٍ حَنِقٍ في كَفِّهِ كَصَبِيبِ المـــاءِ مَسْلُولُ

ويروى : « كصبيب الملح » فإن « نجديا » فيه من الحسن على ما لو قال : « من نجد » ما يوجد حلاوة في المذاق ، ولا يمكن التعبير عنه ، هكذا قال أبو الفتح ، وقال غيره : بل يمكن التعبير عنه ، وحسن باعتبار « نجديا » من وجهين :

أحدهما : أنه أصل لرؤيته ، فإنه لو قال : « من نجد » [لاحتمل] (٦٠) ذلك ولاحتمل أن يكون غير نجد أصلاً لرؤيته .

والآخر : أن موجب محبته عنده إنما هو نسبته إلى نجد ، والياء المشددة هي الصريحة في النسب دون غيرها ، إما لتناول غير النسب ، وإما للكثرة والرسوخ فيه ، أعني في النسب .

وعلى هذا فقد يمكن أن يعبر عن استحسان الحال على الصفة في قولك : « مررت بماءٍ قُعْدَةَ رجُلٍ » ؛ لأن الحال من حيث هي موضوعة للانتقال وهو اللائق بالمحل ، بخلاف الصفة فإن وضعها ليس للانتقال ، وقد عد ذلك من الأماكن التي فارقت فيه الحال الصفة، فإن الحال شبيهة بمتعدد، ألا ترى أنها تارة يحكم لها بحكم الظرف، وتارة يحكم لها بحكم الخبر، وتارة يحكم لها بحكم الصفة، وكل ما أشبه متعدداً فإنه يتعدد فيه أيضاً وجه المفارقة ، قضاء لحكم المتعدد المتحيز، وكذلك غالب ما قيل فيه : إنه لا يمكن التعبير

---

(٥٩) لم أقف على القائل .

(٦٠) في (أ) لاحتمال .

عنه، فإنه قد قيل فيه : إنه يعبر عنه، و وجدت العبارة عنه كما في « الاستحسان » الذي يقوله الإمام أبو حنيفة والإمام أحمد (رضي الله عنهما)، فإن بعضهم قال في تعريفـه : « إِنَّهُ مَعنىً يَنْقَدِحُ في الذِّهْنِ يَصْعُبُ التَّعبِيرُ عَنْهُ » وذلك كاستحسان دخول الحمام وإعطاء الأجرة عليه، من غير تعيين لما يصيب من الماء ولا مقدار ما يمكث فيها .

وكذلك أيضا الشرب من السقائين من غير تعيين ما يصيب الشارب ، فهذا كله جائز استحساناً ، وإن كانت القواعد تمنع من جوازه.

١٢٤/ب وبعضهم عرفه بعبارة تخصه ، تفي / بالمعني المقصود ، على ما هو المقرر في أصول الفقه [٦١] ، وأمثال ذلك كثير.

قال (رحمه الله) :

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

الأصل في الحال أن تكون متأخرة عن صاحبها؛ إذ هي في المعني شبيهة كما قدمنا بالخبر أو بالصفة أو بالظرف، وكل واحد من الثلاثة حقه التأخر، ويلزم في الصفة دون الخبر والظرف، والظرف من جهة المعني من قسم الأخبار، إذ المراد منه كونه يحوى ما جعل ظرفاً له مماسة وهو ظرف المكان، أو غير مماسة وهو ظرف الزمان، وما كان متصلاً بالمظروف المقصود بالذكر، كالثوب والفرس، فإن مماسته كمماسة المظروف المقصود بالذكر.

وأيضا فإن الحال حكم من الأحكام، والحال آكد بأن يكون حكما من الصفة ومن الخبر ؛ لأن الحكم من حيث هو أصله أن يكون بعد تقرير المحكوم عليه على وجه يمتنع

---

(٦١) اختلف الأصوليون في تعريف الاستحسان ، ينظر تفصيل المسألة في الرسالة للإمام الشافعي٥٠٣ ، والعدة للقاضي أبي يعلى الحنبلي ١٦٠٤/٥ ، وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢/٤ ، والبحر المحيط للزركشي ٨٧/٦-٩٨.

معه توجه الحكم إلى غيره، وهذا المعني موجود في الحال، لأنها لا تكون إلا بعد تمام الكلام بخلاف الخبر والصفة، لكن لما خرجت الحال بالنصب إلى صورة المفعول به جاز تقديمها كما يجوز تقديم المفعول به، والمراد هنا التقديم على صاحبها لا التقديم مطلقاً، فإن التقديم على العامل قد تعرض إليه بعد هذا. فإن كانت الحال من مجرور بغير حرف امتنع التقديم ولا أذكر في ذلك خلافاً ؛ لأن الحال من المضاف إليه لا تجوز إلا في بعض الأماكن ، فإذا لم تكثر كثرة توجب لها أن يتسع فيها، وسيأتي بعد هذا حيث يجوز أن تقع الحال من المضاف إليه.

وأما تقديمها على المجرور بحرف الجر فإن القياس يقتضي أيضاً عدم الجواز؛ لأنها من تتمة صاحبها، وصاحبها لايجوز أن يتقدم على العامل فيه الخاص به وهو حرف الجر، وأيضاً فإنها متى قدمت على صاحبها اقتضى ذلك ضرورة التقديم على الحرف الجار، فيلزم إذ ذاك تقديم على متعدد فيكثر الاتساع والبعد عن الأصل، وأيضاً فإنه لايحصل الغرض من التقديم على صاحبها؛ لأن التقديم حقيقة إنما هو على حرف الجر، والتقديم على صاحبها إنما يكون ضمناً، وما كان مقصوداً حالة التجريد وعدم الإصحاب لايجوز أن يؤتى به ضمناً على ما هو المقرر في علم البيان.

فإن قيل : فإنه يتعذر التقديم عليه حقيقة فاغتفر لذلك كونه ضمناً.

قيل : تقديمه غير مضطر إليه فلا يرتكب معه ما هو ممنوع من أصله.

فإن قيل : فإن الضرورة قد تدعو إلى ذلك كما إذا وقع في موقع لا يقوم الوزن إلا به كما سيأتي عند ذكر ما وقع من ذلك عن العرب ، قريباً إن شاء الله (تعالى).

١٢٥/أ قيل : الضرائر غير ممنوعة، وإنما الكلام / في وقوع ذلك حيث لا ضرورة، والضرائر من حيث هي تبيح مالايستباح مع غيرها.

ومنها ما يسهل مرامه ويحسن وقوعه ويوجد كثيراً حتى بكثرته تنزل منزلة ما جيء به لغير ضرورة، كصرف مالا ينصرف، وقصر ما يمد، وهذا النوع وحده هو الذي قيل: إنه يباح في غير الشعر، نص على ذلك أبو علي.

ومنها ما يفقد الثلاثة ويكون لفظاً ومعنى، والمعني أسهل يسيراً من اللفظ، ويكون المعني على نوعين.

أحدهما : أن يكون ملاقياً في المعني الخاص، كما في قوله (٦٢):

لو أنَّ حيّاً مُدرِكَ الفَلَاحِ   أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ

يريد ملاعب الأسنة فجعل « الرماح » موضع « الأسنة » ، لأنها تلاقيها في المعني الخاص.

والنوع الآخر عدم الملاقاة في المعني الخاص، وهو نازل عن الملاقي في المعني الخاص، وقد جعل من ذلك قول زهير(٦٣) :

فَتُنْتَجْ لكمْ غِلْمَانَ أَشْأَمَ كُلُّهمْ   كأَحْمَرِ عادٍ ثُمَّ تُرضِعْ فَتَفْطِمِ

كان ينبغي أن يقول : كأحمر ثمود ، لأن مراده بالأحمر عاقر الناقة، وهو لثمود، وجعل أيضاً منه قول امرئ القيس(٦٤) :

إذا ما الثُّرَيّا في السَّماءِ تَعَرَّضَتْ   تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الوِشَاحِ المُفَصَّلِ

فإنه كان ينبغي أنه يقول : تعرض الجوزاء؛ لأن الجوزاء هي التي تتعرض. قال عبدالله ذو البجادين (رضي الله عنه) : يخاطب ناقة رسول الله ﷺ وكان آخذاً بزمامها(٦٥) :

تَعَرَّضِي مَدَارِجاً وسُومِي   تَعَرُّضَ الجَوْزَاءِ لِلنُّجُومِ

هَذَا رَسُولُ اللَّهِ فَاسْتَقِيمِي

---

(٦٢) للبيد في ديوانه ٤٢ ، كما نسب لغيره
وهو في شرح التسهيل ٤/٩٩ ، والجنى الداني ٢٨٢ ، والمغني ٢٩٩ ، والهمع ١/١٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٣ ، والأشموني ٤/٤٢ .

(٦٣) في ديوانه ٤٣ .

(٦٤) في ديوانه ١٤ من معلقته.

(٦٥) سبق تخريجها في ص ١١٣ ، هامش ١٢ .

وأما وقوع ذلك من نحو اللفظ فإنه أبعد عن الجميع، ويكون على نوعين :

أحدهما : ما يسهل يسيراً باعتبار كون ذلك قد استعمل في نظيره، كما في قول أبي حزام وهو صاحب العويص، وقد ســـئل منه أن يعمل قريضاً يكون وزنـه على مثال « لؤلؤه » فقال(٦٦) :

تذكّـــرْتُ تُكْـنِـي وأَهْلَامَـــهَا   فلم تُنْسَ والشّوقُ ذُو مَطْرُؤَهْ
سَلامٌ بِرَخْـــصٍ لهُ بَهْجَـــةٌ   وكَـــفٌّ رَقُـــونٌ لها مَحْنُؤَهْ
وقال الأمـــيرُ أَلَا فَاصْنَعُوا   قَرِيضاً عَويصـاً علـى لُؤْلُؤَهْ
فَعَـــبَّرْتُ مُرْتَفِقـــا وَحْيَهُ   بغيرِ انْصِيَـارٍ إلى المَتْكُـــؤَهْ

فإن بناء « مفعلة » من « طرأ » أو من « اتكأ » وحذف « الواو » من « مفعولة » لم يعهد، ولا سمع لغيره.

والنوع الآخر : وهو أنزل منه ، عدم الاستعمال لغيره مع مخالفة الأسلوب الموضوع له، كما في قوله(٦٧):

قد طَرَدَتْ أمُّ الحديدِ كَهْدَلَا   وابتدرَ   البابَ فكان الأَوّلَا
ياربِّ لا تُرْجِعْ إلينا طِفْيَلا   وَابْعَثْ له ياربِّ عنَّا شُغْـلَا

يريد : « طفيلاً » تصغير « طفل » فصغره على غير الأسلوب الموضوع له وهذا ينزل عن الذي قبله، فإذاً فلا ينكر أن يأتي في الضرورة ما يدفعه القياس والقواعد الموضوعة، فأما حيث لا ضرورة فلا، ومما جاء من تقديم الحال على صاحبها /المجرور حيث الضرورة ١٢٥/ب قوله(٦٨) :

---

(٦٦)

(٦٧) لم أقف على القائل ، و الأول سبق في ص ٢٦٠ ، هامش ٧١ .

(٦٨) نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب للمجنون في ديوانه ٤٩ ، كما نسب لعروة بن حزام في الشعر والشعراء ٦٢٣ ، ولكثير عزة في ديوانه ٥٢٢ ، ولقيس بن الذريح في ديوانه ٦٢ ، وهو في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وابن عقيل ٢٦٤/٢ ، والأشموني ١٧٧/٢ .

لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِيا   إليَّ حَبِيبًـا إنَّهـا لَحَبِيبُ

وقولـه(٦٩) :

فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ   فلن يذهبوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

وقول الآخـر(٧٠) :

تسلَّيتُ طُرًّا عنكمُ بعـد بينكُمْ   بِذِكْرَاكُمُ حتَّى كأنَّكُـمُ عندي

وقول الآخـر(٧١) :

غَافِلاً تَعْـرِضُ المنيَّـةُ لِلْمَرْ   ءِ فَيُدْعَى ولات حِـينَ إبَـاءِ

وقول الآخـر (٧٢):

بِكَ مُنقَـادةٌ نَعِمْـتُ زمانـًا   ثُمَّ وَلَّـى وأَعْقَبَتْـهُ الهُمُـومُ

أنَـا مُنقَـادةٌ عليك حَرِيصٌ   وَذِمَامِـي على البُعَـادِ مُقِيمُ

ويروي : (ثُمَّ وَلَّى وأَخْلَفَتْهُ الهُمُومُ) .

فهذا وأمثاله لا يستنكر ؛ إذ الشعر محله إباحة الضرائر، وقد حمل المجوز لتقديم الحال على صاحبها المجرور قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٧٣)على أن يكون « كَآفَّةً » حالاً من « لِلنَّاسِ » .

والمانع من ذلك حمله على أن يكون حالاً من ضمير المخاطب في « أَرْسَلْنَاكَ »

---

(٦٩) قاله طُليحه بن خُويلد الأسدي عند قتله عكّاشة بن محصن في حروب الردة .
ينظر السيرة النبوية لابن هشام ٦٣٧/١ . وهو في إصلاح المنطق ١٩ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وابن عقيل ٢٦٥/٢ ، والأشموني ١٧٧/٢.

(٧٠) لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، والمساعد ٢١/٢ ، والتصريح ٣٧٩/١ ، والأشموني ١٧٧/٢ .

(٧١) لم يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، ٣٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦ ، والأشموني ١٧٧/٢.

(٧٢) لم أقف على القائل .

(٧٣) آية ٢٨ من سورة سبأ . وفي (أ) لا يؤمنون.
وينظر آراء العلماء في الخلاف في الآية شرح التسهيل ٣٣٧/٢ – ٣٣٨.

و « التاء » على حدها : في « عَلَّامَةٍ » ، أي : ما أرسلناك إلا لتكف الناس عن الضلال.

وحمله بعضهم على أن تكون « كافة » صفة لمصدر محذوف، التقدير : إرسالاً كَافَّةً.

واختيار المصنف الجواز [74]، وهو مذهب الكوفيين .

* * *

وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ ٱلْمُضَافِ لَهْ   إِلَّا إِذَا ٱقْتَضَى ٱلْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيْفَا   أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفَا

المضاف إليه كالتتمة من المضاف بكونه حالاً منه محل تنوينه، وإذا كان كذلك فإنه تكون التتبعات والرواجع إلى المضاف دون المضاف إليه؛ لأن جعل الحال من المضاف إليه يقتضى استقلاله، وهو - كما قدمنا - مخالف للمقصود - .

فإن قيل : فإذا كان كذلك فامنع وصفه ولا قائل به، فإنه يجوز إجماعاً « جاء غلام زيد العاقل » .

قيل : وصفه يفيد معني في المضاف بخلاف كونه حالاً، فإن ذلك لايفيد معني في المضاف، فإن كان المضاف عاملاً في المعني عملا مغايرا للإضافة جاز وقوع الحال منه، وكان في حكم غير المضاف إليه، كما إذا قلت : « أعجبني ضرب زيد قائماً » و « كلام عمرو خطيبا » و « أكل السويق ملتوتا » ، وما أشبه ذلك ، فإن الأول والثاني في حكم الفاعل، والثالث في حكم المفعول النائب أو غير النائب على حسب التقدير، وعلى ذلك أي على كونه حالاً من المضاف إليه لكون المضاف عاملاً، حمل أبو محمد بن السيد قول أبي العلاء[75] :

---

(٧٤) ينظر شرح التسهيل ٢/٣٣٤ ، ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٧٥) في ديوانه (سقط الزند) ٢٠١ .

طموحُ الـسيف لا يخشى إلهاً ولا يرجــو القيامـــة والمَعادا

فجعل « لا يخشى » حالاً من « السيف » ، وأما إن كان حالاً من صاحبه فإن ذلك يكون في أنهى درجات الذم، ومقصوده المدح . / وفي الأبيات [٧٦]: ١٢٦/أ

عمدتُ لأحسن الحيّــين وجهاً وأوهبِهــم طَرِيفــاً أو تِــلادا

وأطولِهـــم إذا ركبـــوا قنـــاةً وأرفعِهـــم إذا نزلـــوا عِمـــادا

فتىً يهبُ اللَّجينَ المحْضَ جوداً ويدَّخــرُ الحديــد له عَتَـــادا

قال : لكنه جاء فيه بألفاظ مستبشعة الذكر مستشنعة النكر، وأحسن منه وأوضح في المعني المراد قول أبي الطيب [٧٧]:

ولا عِفَّــةٌ في سيفــه وسِنانـــِهِ ولكنَّها في الفرج منه وفي الفمِ

هذا كله نقل ابن المواري عن ابن السيد ، وقال : الحامل على هذا – يعني جعل الحال من المضاف إليه – قصد المدح ، فيتعين إذ ذاك صرف الكلام عن الظاهر ذكره في مقتضى الصرف، وحيث تقع الرواجع طالبات بغير ما وقع به الفرع، قال : فإن لم يكن هنالك مقتضى مدح، حمل الكلام على ظاهره، كما في قوله[٧٨] :

ومقدامٍ على الأهوال صــدق لدى الفتكات والأمر الكبــير

تبيت لذكره الأبطالُ سكـرى وتُضحى منه ضيقةَ الصدور

يرضُّ فرائسَ الفرسان رضّـا ويحطِّمُهنَّ كالأسد الهصــور

طموحُ السيف لا يثنيه شيء جهولٌ بالبشــير وبالنذيــر

(٧٦) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢٠١ .
(٧٧) في ديوانه بشرح العكبري ١٣٧/٤.
(٧٨) لم أقف على القائل .

أشار المـــــوتُ من بعدٍ إليه فخر مُؤَسَّداً إحدى الصخور
وكبَّ حصانه ونبــــا شباه وأعلن نادبـــوه بالثُّبــــور
وأَنْسَى أن يُقيم لِــوَاءَ رَوْعٍ بروعَاتٍ أتتـــه مـن القُبـــور

والأظهر أن إتيانه بهذه الأبيات عقيب قول أبي العلاء، إنما هو باعتبار موافقة المعنى أو تقاربه، لا أن « لايثنيه » حال، لأن الظاهر أنه أعني « لايثنيه » جملة خبرية ، أو تفسيرية ، أو مقتضية للتمام والرجوع عند من أثبته ، أعني اقتضاء التمام ، والرجوع قسماً برأسه ، كما في قوله (٧٩) :

إذا صاح ابن دأيَّةَ بالتدانى جعلنا خَطْـرَلِمَّتِـهِ جِســادا
نُضَمِّــخُ بالعبـير له جَناحاً أَحمَّ كأنَّمـا طُلِـيَ المِـدادا

وربما تقدم إنشاده ، وإذا كان كذلك لم يكن « لا يثنيه شيء » حالاً لا من المضاف ولا من المضاف إليه.

وقد ذكر هذه الأبيات بعضهم في خلف المقتضى، ونظره بقوله (٨٠):

ومُجــرَّرٍ يــومَ الوَغَـــى خَطِّيَّةٍ مُنْسَابـةٍ مــن خلفـــه كالأرْقَـمِ
تَتَضَاءلُ الأبْطَالُ ساعــةَ ذِكْرِهِ وتبيتُ منه في أَيَـاءَ ةِ ضَيْغَـــمِ
شَرِسُ المقَـــــادَةِ لايَـزَالُ رَبِيَّةً فمتى يُحَـسُّ بنارِ حـرْبٍ يَقْدُمِ
تَقَعُ الفَرِيصَةُ منه في فَوْهَاءَ إنْ تُطْرَحْ بها صُمُّ الحِجَارةِ تَحْطُمِ
يا وَيْحَـهُ مــن فَـارسٍ ما بَالُهُ ذَهَبَـتْ قُــرُونَتُـهُ ولمَّـا يُكْلَـمِ
هٰـذِى يــداه وهٰــذه أَعْضَاؤُهُ مَا مِنْهُ مِنْ عُضْــوٍ غــدا بِمُثَلَّمِ
هيهاتَ ما خَيْلُ الرَّدَىٰ مُحْتَاجَةً لِلْمَشْرفيَّــةِ والسِّنَــانِ اللَّهْــذَمِ

(٧٩) سبق تخريجه في ص ٤ هامش ١١.
(٨٠) لم أقف على القائل .

هِيَ وَيْحَكُمْ أَمْرُ الإله وحُكْمُــهُ والله يَقْضِي بالقَضَــاءِ المُحْكَـمِ
أَمْرٌ عَلِمْــنَا كلّنــا بمكانـــهِ وكأنَّنــا في حَالِنَـا لَــمْ نَعْلَـمِ

ومعني خلف المقتضى أن الأمر جاء على خلاف ما تقتضيه حاله، ولما كان هذا النوع قد / وقع فيه خلف الاقتضاء كان المفهوم الذي يعتد به في غير هذا الموطن باطلاً ١٢٦/ب فيه، أعني في هذا الموطن، كما في قوله(٨١) :

ومن هاب أسبابَ المنيَّةِ يَلْقَها ولو رَامَ أسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

وقد اختلف في المفهوم الجالب تقوية أو تجديداً للحكم، فقيل بصحته، وقيل ببطلانه، لأن الموضع موضع إفصاح، وما جيء به من الاقتضاء وخلفه واقع به الغنية، وقد فرق بين أن يكون المفهوم الجالب للتقوية أو للتجديد آخذاً بطرف الرد أو الدراء ، فإن كان الثاني صح للمناسبة، وإن كان الأول بطل للمنافرة، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

ومما وقع فيه الحال من المضاف إليه لكون المضاف عاملاً في المضاف إليه عملاً مغايراً لعمل الإضافة ، قوله(٨٢) :

تقولُ ابنتي إنَّ انطلاقَك واحداً إلى الرَّوعِ يوماً تَارِكي لا أَبَالِيا

وأما كونه جزء المضاف أو كجزئه ، فقد عد ذلك مما أكسب المضاف إليه المضاف حكمه ، فيكون على حد قوله : « قطعت بعض أنامله » ، وكقوله :

إذا بعـضُ السِّنـــينِ تَعرَّقَتْنَا كفى الأيتامَ فَقْدَ أَبِي اليَتيمِ(٨٣)

---

(٨١) لزهير في ديوانه ٥٠ .

(٨٢) لمالك بن الريب في ديوانه ٤٣ ، كما نسب لسلامة بن الجندل في ديوانه ١٩٨.
وهو في الشعر و الشعراء ٢٧٣/١ ، والوحشيات ٨٩ ، وابن عقيل ٢٦٧/٢ ، والأشموني ١٧٩/٢ .

(٨٣) لجرير في ديوانه ٢١٩/١
وهو في الكتاب ٥٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٩٨/٤ ، والأصول ٧١/٢ ، وابن السيرافي ٥٦/١، وابن يعيش ٩٦/٥ .

وكما في قوله[٨٤] :

طولُ اللّيالي أَسْرَعتْ في نَقْضِـي   أصبحتُ لا يحملُ بعضي بعضي
طَوَيْنَ كُلّي وطوَيْنَ بعضي

وكما في قوله[٨٥] :

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهتْ   أَعَالِيـها مــرُّ الريــاحِ النَّواسِمِ

وكما في قوله[٨٦] :

أمرُّ على الدِّيــارِ ديـــارِ ليلى   أقبـــل ذا الجـدارَ وذا الجــدارا
وما حبُّ الدِّيارِ شَغفْـنَ قلبــي   ولكنْ حبُّ من سكــن الدِّيـَـــارا

فـهذا كله أكسب المضاف إليه المضاف التـأنيث . وقد يأتي العكس – أعني أنه يكسب المضاف إليه المضاف التذكير – كما في قوله[٨٧] :

قُحُوفُ قيسٍ في النِّزَالِ طَارُوا   وطــالما عــن الصَّوابِ جَارُوا

ليس المراد بالطيران أنها زالت عن أماكنها ، وإنما المراد الخفة وعدم الثبات ، كما في قـــولـــه [٨٨]:

---

(٨٤) نسب للعجاج وليس في ديوانه ، كما نسب للأغلب العجلي في ديوانه ١٥٩ (أمويون).
وبيت الشاهد (الأول) في الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، والأصول ٤٨٠/٣ ، وابن السيرافي ٣٦٦/١ ، والصاحبي ٤٢٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والتصريح ٣١/٢ ، وشواهد المغني ٨٨١/٢.

(٨٥) لذي الرمة في ديوانه ٧٥٤/٢.
وهو في الكتاب ٥٢/١ ، ٦٥ ، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصائص ٤١٧/٢ ، وابن عقيل ٥٠/٣ .

(٨٦) سبق تخريجه في ص ٣٦٣ هامش ١٤.

(٨٧) لم أقف على القائل .
وقُحوف جمع قِحْفٍ ، والقِحْفُ : العظم الذي فوق الدماغ من الجمجمة .

(٨٨) لم أقف على القائل .

الحـــال

وقريـــشٌ تـــفرُّ منّـــا لِوَاذاً   أنْ يُقيمُوا وخَفَّ منهاالحُلُومُ

وكما في قوله(٨٩) :

ثم خَفُّـــوا عند ذاكم رَقَصاً   رَقَصَ الحَفّانِ يعلو في الجبـلْ

لأن الوقار في الحرب دليل على الثبوت وعدم المبالاة بالعدو، ألا ترى إلى قوله(٩٠) :

ولقـد تعلـمُ بَكْـرٌ أنَّنـــا   فَاضِلُو الرَّأْيِ وفي الحَرْبِ وُقُرْ

وكما في قول النابغة (٩١):

وُقْراً غَداةَ الرَّوعِ والإنْفَارِ

لاتباعه لمقتضى الملامة وذلك مقتض لعدم الموت، وقد ثبت ذلك المعني في قوله(٩٢) :

أَقْدامُ كَلْبٍ في الوغى قد زلُّوا   وأَعْقَبَ الكُـثْر لديهـم قُـلُّ

وهو أيضا مما أكسب المضاف إليه المضاف التذكير، وهو أعني أن يكون قد أكسب المضاف إليه المضاف التذكير أحد الوجهين في قوله (تبارك وتعالى) ﴿ إِنْ نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ ءَايَةً / فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (٩٣). ١٢٧/أ

إذا حمل الأعناق على ظاهره ، وأما من قال : إن الأعناق عبارة عن الجماعات فلا يكون من هذا وقد رجح الأول ثبوت مثله كما في قولهم : « ذل وجه زيد » والمراد الجميع، و« كرم وجهه » والمراد الجميع ، وقد جاء في الجميع : « رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ

---

(٨٩) لم أقف على القائل . وصدر البيت وزنه غير مستقيم في الأصل . .
والحَفّان :ولدالنعام ، وقيل : صغار النعام والإبل . وقيل : الأصل فيه صغار النعام ثم استعمل في صغار كل جنس .

(٩٠) لطرفة في ديوانه ٥٦ .

(٩١) للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٧ ، وصدره .
قومٌ إذا كَثُرَ الصِّياحُ رأيتَهُمْ

(٩٢) لم أقف على القائل .

(٩٣) آية ٤ من سورة الشعراء .

ٱلْكِبَرِ أَوْ أَحَدُهُـمَا فَلَمْ يُغْفَـرْ لَهُ » [٩٤]ويكون المعني على حده في قوله (تبارك وتعالى) :

﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [٩٥].

وحكى أبو علي عن بعضـهم : أنه حكي «فـلان حديد الناظر» قـال : ولا أدري مـا معنـاه. ثم فسره أبو على فقال : معناه أنه لم يكتسب ما يوجب على طرفه غضاضة، واستدل بالآية الكريمة قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِـنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [٩٥]وقد أكثروا من هذا المعني حتى تجاوزوا به الإبعاض إلى الصـوادر، فقالوا : « كرم مسـعاه » و« خبث مسعاه » وتجاوزوا به أيضـاً ذلـك إلـى اللـوازم أو ما هو كاللـوازم ، فقالوا : « كـرم بيتـه وجـاره » و« لئم وطـاب إزاره وخبث » ، قال[٩٦] :

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سَمُّ العُـداةَ وآفةُ الجُـزْرِ
النّازِلينَ بكلِّ مُعْـــتَرَكٍ والطّيبونَ مَعَاقِـــدَ الأُزْرِ

رفع « الطيبون » ، لأنه عبارة عنده عن الذات التي لا تتجدد ما دامت على حالها، ونصب « النازلين » لأنه يتجدد ، فالرفع باعتبار الاسم الموضوع لذلك أعني لعدم التجدد والوقوع شيئاً فشيئاً، والفعل هو الموضوع لذلك أعني للتجدد والوقوع شيئاً فشيئاً، وقد يوضع الاسم موضع الفعل في مثل هذا ويتعين فيه لفظ المضي ، كما في قولـه[٩٧] :

---

(٩٤) روى الإمام مسلم في الصحيح حديثين يقرب لفظهما من لفظ هذا الحديث، وكليهما عن أبي هريرة. ينظر الصحيح بشرح النووي ١٠٨/١٦-١٠٩ ،في كتاب البر والصلة والآداب ، باب تقديم الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها.
وينظر مسند الإمام أحمد ٣٤٦/٢.

(٩٥) آية ٤٥ من سورة الشورى.

(٩٦) سبق تخريجهما في ص ١١١ ، هامش ٢.

(٩٧) سبق تخريجها في ص ٢٣١ ، هامش ١٧.

إنَّ الذين تَبِعُـوا عمَّـارا　　مُهاجِرِينَ كان أو أَنْصَارَا
طَابُوا نُفُوساً وزُكُّوا إِزَارا

لأن الماضي شبيه بالاسم لفراغه من الحدث، حتى إنه إذا قصد عدم الفراغ جيء بمضارع مكانه ، كما في قوله[98] :

جلبتُ الخيلَ من صنعاءَ تَرْدِي　　بكلِّ مدجَّجٍ كاللَّيث حَامِـــي
إلى وادي القِرى فديارُ كلــبٍ　　إلى اليرموكِ فالبلدِ الشاَمـي
وجئنا القادسـيةَ بعـد شهرٍ　　مسوَّمـةً دوابـُرُها دَوَامِـي
يُناهِضُنا هنالك جَمْعُ كسرى　　وأبناءُ المرازبـــةِ الكِـــرَامِ
فلمَّا أن رأيتُ الخيـلَ جَالَتْ　　قَصَدْتُ لموقفِ الملـكِ الهُمَامِ
فَأَضْرِبُ رَأْسَهُ فهوى صريعاً　　بسيفٍ لا أَفَـلَّ ولا كَهَـامِ

وكما في قوله [99]:

فأَضْرِبُهُ وقلـــت له خُذْنْهـــا　　مُغَلْغلةً يخـــفُّ لها القَطِـــينُ
أقول له ورمحـــي في صَـــلاهُ　　وقد قَرَّتْ لمصرعـهِ العُيـــونُ
ألا يا عَمْرُو عَمْرو بني حُصَيْنٍ　　وكلُّ فَتىً سُـتُدْرِكُهُ المَنُـــونُ
أترجو أن تنـاولَ دون رمحـي　　أبا حَسَنٍ وذَا مَـا لا يَكُـــونُ
وقد بَكَتِ السُّكُونُ عليك حتَّى　　زَهَتْ منها النَّواظِرُ والجُفُونُ

وكما في قوله [100]:

---

(٩٨) نسبها الشارح لقيس بن هبيرة بن المكشوح المرادي (رضى الله عنه) في ص ٥١٥ التالية. ينظر ترجمته في الاستيعاب ١٢٩٩/٣ ، وأسد الغابة ٤٤٧/٤ والإصابة ٢٦٠/٣ ، والأبيات في فتوح البلدان للبلاذري ٣٦٤ .

(٩٩) نسبها الشارح لسعيد بن قيس الهمْداني في ص ٥١٥ .
وسعيد هذا لم أجد له ترجمة في كتب تراجم الصحابة ، والله أعلم .

(١٠٠) الأبيات لتأبط شرا كما قال　في ديوانه ٢٦٨.
والأبيات في الإيضاح للقزويني:١٨٧.

الحال

أَلا مَـنْ مُبْلِـغٌ فِتيـانَ فَهْمٍ / بما لاقـيتُ عند رَحَــى بِطَانِ ١٢٧/ب

بأنّــي قد لقيتُ الغُـولَ تَهْوِي بِسَهْبٍ كالصحيفة صَحْصَحَانِ

فقلت له : كِـلَانَا نِضْـوُ أرضٍ أخـو سَفَـرٍ فَخَلِّي لي مكانِـي

فشـدَّتْ شـدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَتْ لها كَفِّــى بِمَصْقُـولٍ يَمَانِـي

فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهَشٍ فَخَــرَّتْ صَرِيعـاً لِلْيَدَينِ ولِلْجِــرَانِ

الأصل : فضربت رأسه فهوى صريعاً ، وفطعنته وقلت له خذنها، وفضربتها بلا دهش.

والأبيات الأول : لقيس بن هبيرة بن المكشوح المرادى (رضي الله عنه) ، والثواني : لسعيد بن قيس الهمداني وكان من قواد علي (رضي الله عنه) ولا أدرى ألسعيد صحبة من النبي ﷺ أم لا ؟ والثوالث : لتأبط شرا .

وقد عد مما أكسب المضاف إليه المضاف الجمع ، قوله(١٠١) :

إذا أَدْلَجُـوا باللَّيــلِ يَبْغُون غَارةً ترى في جُموعِ القومِ نَارَ الحَبَاحِبِ

التقدير : في جمع القوم ؛ لأنه أدعى إلى الاتفاق وأدنى إلى عدم المفارقة ، كما في قوله(١٠٢) :

وبنو قُعَيْنٍ زَائِروكَ بِجَمْعِهِمْ جيشاً يقودُهمْ أبو المظفـارِ

فقال : « بجمعهم » ولم يقل : « بجموعهم » للمعني الذي قدمنا ، والذي يدل على قصد هذا المعني قوله عقيبه :

قَدِ اتَّفَقُوا أن لا يُنَالَ نَزِيلُهمْ ولا يُتَّقَى إلّا كريمُ المَنَاسِـبِ

ويروى : إلّا رَفِيعُ المَنَاصِبِ ، والمعني قريب .

وقد أكسبه أيضاً الإفراد كمــا في قولهم : « أَضْحَكَ اللَّهُ سِنَّكَ » على هذا حمله أبو

---

(١٠١) لم أقف على القائل .

(١٠٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٦ .
وفيه : (وبنو سُواءة) بدل (وبنو قُعين) وفيه : (بوفدهم) بدل (بجمعهم) .

علي، وجعله على حد قوله[١٠٣] :

لا أَرْتَضِي منك رفيقاً يُسْتَطامْ قد قَلَّصَتْ شَعْرتُـــهُ مِنَ الأُوامْ

يريد : شعره ، لكن لما كان المضاف إليه مفرداً أكسبه الإفراد ، وحمله ابن الشاهد على وضع المفرد موضع الجمع لقصد التتبع والانسحاب ، وأما المعني : أية شعرة لقيتها وجدتها قد قلصت .

وعلى ذلك – أعني على وضع المفرد موضع الجمع لقصد التتبع والانسحاب – حمل إزاراً في البيت الذي أنشدناه قريباً ، وهو قوله [١٠٤]:

إنَّ الذين تَبِعُــوا عَمَّــارا مُهاجِرينَ كان أو أَنْصَـارا

طَابُوا نُفُوساً وزَكُوا إِزَارَا

وعلى ذلك قـوله (تبـارك وتعـالى) : ﴿ فَإِنْ طِـبْنَ لَكُمْ عَـنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسـاً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً ﴾ [١٠٥] وقد أكسب المضاف إليه المضاف الإفراد ، والمعني على التثنية ، قولهم : « نَامَتْ عَيْنُهُ » المعني : عيناه ، وعلى ذلك حمل اللخميُّ[١٠٦] من المالكية قَوْلَ عُمَرَ (رضي الله عنه) فِي كِتَابِهِ الَّذِي كَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ [١٠٧]: « إِنَّ أَهَمَّ أَمْرِكُمْ عِنْدِي الصَّلَاةُ فَمَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ ، وَمَنْ ضَيَّعَهَا فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ » ، ثُمَّ كَتَـــبَ : « أَنْ صَلُّوا الظُّهْرَ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ ذِرَاعاً إِلَى أَنْ يَكُونَ ظِلُّ أَحَدِكُمْ مِثْلَهُ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا صُفْرَةٌ ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ

---

(١٠٣) لم أقف على القائل .
والأُوامُ : دُوارٌ في الرأس .

(١٠٤) سبق تخريجها في ص ٢٣١ هامش ١٧ .

(١٠٥) آية ٤ من سورة النساء .

(١٠٦) هو علي أبو الحسن بن محمد الرَّبعي المعروف باللخمي ، وهو ابن بنت اللخمي ، قيرواني نزل صفاقص ، تفقه بابن محرز ، وله تعليق كبير على المدونة سماه « التبصرة » ، توفي ٤٩٨هـ . ينظر ترجمته في ترتيب المدارك ١٠٩/٨ ، والديباج المذهب ٢٠٣ .

(١٠٧) رواه مالك في الموطأ ٦/١-٧ ، في كتاب وقوت الصلاة ، باب وقوت الصلاة ، ح ٦ .

إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، فَمَنْ نَامَ فَلَا نَامَتْ عَيْنُهُ، وَالصُّبْحَ وَالنُّجُومُ بَادِيَةٌ مُشْتَبِكَةٌ وَقَرَأَ فِيْهَا بِسُورَتَيْنِ / طَوِيلَتَيْنِ مِنَ الْمُفَصَّلِ » على هذا ١٢٨/أ حمله اللخمي، أعني أن يكون مما أكسب فيه المضاف إليه المضاف الإفراد، والحال تقتضي غيره، وحمله غيره على أن يكون من باب(١٠٨) :

وكأنَّ في العينين حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنبلاً كُحِلَتْ به فَانْهَلَّتِ

أعني : أن يكون مما جعل فيه المتلازمان واحداً وكلاهما وجه، إلا أن الأكثر في جعل المتلازمين واحداً أن يكون ذلك في الأحكام كالإخبار ، والضمائر، وما أشبههما.

وذهب المصنف إلى أن الحال تقع من المضاف إليه إذا كان جزءه، أعني أن يكون المضاف جزء المضاف إليه، أو شبيهاً بجزئه، ومن الأول قوله (١٠٩):

وطَعْنٍ كفمِ الزِّقِ غَذَا والزِّقُّ مَلآنُ

ومن الثاني قوله (١١٠):

مالك مُرْبِياً أَرَاكَ الـذُّلَا وعن قريبٍ سَيُرِيك القُلَّى

وقد جاءت الحال من المضاف إليه وليس جزءاً ، ولا كجزء، كما في قوله(١١١) :

دِرْعُكَ صَائلاً أزالَ الظُّفْرا كيف ومَنْ لاقيتَهُ قد كَفَـرا

فا الدرع غير جزء المضاف إليه ، ولا هو أيضاً كجزئه، لأن لبسه إنما يكون عند الحرب، وليست حالة ملازمة فتقتضي أن تكون كجزئه ولا يقال : إنه كان ملازماً للبس الدرع ، كما نقل عن أحيحة بن الجلاح، وإلى ذلك أشار أبو العلاء بقوله (١١٢):

---

(١٠٨) سبق تخريجه في ص ٣٠٩ ، هامش ٢

(١٠٩) للفند الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧/١ .
وهو في ابن يعيش ٦٧/٢ ، ولسان العرب « شصا » ٤٣٢/١٤ ، والخزانة ٤٣٢/٣ .

(١١٠) لم أقف على القائل .

(١١١) لم أقف على القائل .

(١١٢) في ديوانه (سقط الزند) ٤٢ - ٤٣

كدرعِ أُحيحةَ الأَوْسـيِّ طالتْ عليه فهي تُسْحبُ فـي الرَّغَامِ

نسيبُ مَعاشرٍ وُلِـدَتْ عليهم دُرُوعُهُمُ فصــارت كالِّلــزَامِ

وتُلْقَى عنهمُ لكَمَـالِ حــولٍ كثيراتِ الخُرُوقِ من السِّهـامِ

علـى أَرْجَائِهـا نَقْـطُ المَنَايَـا [مُلَمَّعَةً] (١١٣)بها تَلْمِيعَ شَامِ

وقد جاء أيضاً ذلك المعنى في غيرالدروع ، كما في قصيدة أبي العلاء التي أنشدنا منها آنفاً :

إلى مَنْ جُبْتُ والحِدْثَانُ طَـاوٍ فَـــوارسَ عامرٍ لاكُنْتَ عَـامِ

وقد أَلِفُوا القَنَا فَغَدَتْ عليهمْ رماحُهُــمُ أَخَفَّ من السِّهَامِ

كأنَّ بَنَانةً في الكَفِّ زِيْـدَتْ قَنَاةٌ غيرُ جَاذِيةِ القَــــوَامِ

فإن قوله : « درعك صائلاً » وقعت الحال مؤذنه بوجود المضاف، أو مشعرة به، وإذا كان كذلك كان حكمها في الانتقال وعدم الاستمرار حكم المضاف، وقد جعل المصنف(١١٤) مما وقعت فيه الحال من المضاف إليه لكون المضاف جزءه، أعني جزء المضاف إليه، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَنَزَعْنَا مَافِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ (١١٥)، وليست الحال في « إخواناً » متعينة لاحتمال أن يكون منصوباً على إضمار الفعل، وهو وجه حسن؛ لأن الموضع موضع تفخيم وتعظيم وامتنان ، وأماكن التفخيم والتعظيم والامتنان يحسن فيها تكثير المحمل. وقد قيل في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (١١٦) / أن « النار » خبر مبتدأ مضمر ، و أن التقد ير : هي النار ، و يترجح هـذا على أن تكـون « النار » مبتدأ و « وعدها » الخبر لما قدمنا من أن الموضع موضع تفخيم وتعظيم وامتنان ١٢٨/ب

(١١٣) في (أ) ملعة .

(١١٤) ينظر شرح التسهيل ٣٤٢/٢.

(١١٥) آية ٤٧ من سورة الحجر .

(١١٦) آية ٧٢ من سورة الحج .

أيضاً على المؤمنين بصرفها عنهم، وقد عد ذلك من مقتضيات الصرف إلى الإخبار عن التفسير وإن كان الأول هو الثاني فجعل قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (١١٧)من باب الإخبار أعني أن يكون « لهم مغفرة وأجر عظيم » جملة إخبارية وإن كانت في المعني هي نفس الوعد لما قدمنا، وأمثال ذلك كثير، وقد حملهم ذلك على عدم الاكتفاء بالإخبار حتى زادوا إلى الإخبار طلب التيقظ من متلقيه والاستفهام عن حاله فهل بلغ ذلك منه ما يقتضيه الوقوع أم لا ، ومن الأول قوله (١١٨):

أقولُ له والرُّمحُ يَأْطِرُ رَأْسَهُ تَأَمَّلْ خُفَافــاً إِنَّنِي أَنَاذَلِكَا

ومن الثاني قوله (١١٩):

ألا أَبْلِــغْ لديــك أبــا يزيــدٍ وعــاقبـــةُ المَلامــةِ للمُلِيــمِ
فكيف تَرى مُقَارَضَتِي وصُنْعِي بــأَذْوادِ القَصِيمَــةِ والقَصِــيمِ

وكما في قوله (١٢٠):

كيف تَرَانِي قَالبــاً مِجَنّي قَلَبْتُ أَمْرِي ظَهْـرَهُ لِبَطْنِي
قد قَتَلَ اللَّـــهُ زِيَاداً عَنّي

ويجيء فيـه تمام المعني والرجوع إليـه وهو أحد مـا تكون له الجـمل، وفـصل هذا المعني من غيره مقرر في علم البيان، ومما جاء منه ما أنشدنا قريباً (١٢١).

(١١٧) آية ٩ من سورة المائدة .
(١١٨) لخفاف بن ندبة في ديوانه ٤٨٢ (إسلاميون) .
وهو في مجاز القرآن ٢٩/١ ، والشعر والشعراء ٣٤٢/١ ، والخصائص ١٨٦/٢ ، والمنصف ٤١/٣ ، والإنصاف ٧٢٠ ، والحماسة البصرية ١٠١/١ ، والهمع ٧٧/١ .
(١١٩) ليزيد بن عمرو بن الصعق ، ينظر ديوان النابغة الذبياني ١١١ .
(١٢٠) للفرزدق وليس في ديوانه.
وهو في الخصائص ٣١٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، والمغني ٧٦٤ ، وشواهد المغني ٩٦٤/٢ ، والأشموني ٩٥/٢.
(١٢١) سبق تخريجهما في ص ٤ ، هامش ١١.

إذا صاح ابن دَأْيةَ بالتَّداني جعلنا خَــــطْرَ لَمَّتِهِ جِسادا
نُضمِّخُ بالعبــير له جناحاً أَحَمَّ كأنما طُلِــيَ المِدَادا

وقولــه (١٢٢):

فبتَّ لياليـــاً لا نـــومَ فيها تخبُّ بك المسوَّمَـــةُ العُرَابُ
يهزُّ الجيــشُ حولــك جانبيه كما نَفَضَتْ جناحيها العُقَابُ

وربما تقدم إنشاده ، وقوله (١٢٣):

فبتُّ كــأنّي سَاوَرَتْـــنِي ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ نَاقِعُ
يُسَهَّدُ من ليل التَّمـــامِ سَلِيمُهـا لِحَلْيِ النِّساءِ في يديــه القَعَاقِـعُ

و قولــه (١٢٤):

فَحَسْبُكَ أَنْ تُهَــاضَ بمُحْكَماتٍ يَمُرُّ بها الـــرَّوِيُّ على لِسَانِـي
يَصُدُّ الشَّاعِرُ الثُّنْيــانَ عَنِّــي صُدُودَ البَكْرِ عن قَرْمِ [الهِجَانِ]

وكثر في ذلك إيراد الشاهد على صحة ما يرتكبه المستشهد حتى إن بعضهم قال : إنه يغتفر فيه وجود التشبيه ، وفي المسألة ثلاثة أقوال :

أحدهـا : أنه يغتفر ذلك في الجميع .

والآخـر : يلزم في الجميع أعني وجودالتشبيه في جميع ما جيء به على جهة الاستشهاد.

والثالث : أنه يلزم في البعض، فمتى وجد في البعض جاز ، وهذا هو اختيار ابن الشاهد،

وحكى أن بعض أصحابه سأل بعض أصحابه أيضاً أتجد لهذا الاشتراط نظيراً في الفقه من أنه يلزم في الجميع أولا يلزم في الجميع أو في البعض، فمتى وجد

---

(١٢٢) سبق تخريجهما في ص ٤ – ٥ ، هامش ١٢ .
(١٢٣) للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٣ .
(١٢٤) للنابغة الذبياني في ديوانه ١١٢ .

اكتفي به ؟ قال : فأجبل المسئول وتوقف عن الجواب، هكذا قال ولم يزد على هذا .

ومما جاء منه كثرة الشواهد وخلو بعضها عن التشبيه قول كُثَيِّر لمّا دخل على عبدالملك بن مروان وقد ازدراه لقصره وذمامته،فقال : « تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ / مِنْ أَنْ ١٢٩/أ تَرَاهُ » (١٢٥)، فقال كُثَيِّر(١٢٦) :

تـرى الرَّجلَ النَّحيفَ فَتَزْدَرِيهِ ... وفي أثوابِـهِ أسـدٌ هَصُـورُ
ويُعجِبُكَ الطَّريـرُ إذا تَـرَاهُ ... فيُخْلفُ ظنَّـكَ الرَّجُلُ الطَّريـرُ
بُغَاثُ الطَّيرِ أطـولُها رِقَابـًا ... ولم تَطُلِ البُزَاةُ ولا الصُقُـورُ
ضِعافُ الأُسْدِ أَكْـثرُها زَئِيراً ... وأَصْرَمُها اللَّـواتِـي لا تَزِيـرُ
خَشَاشُ الأرضِ أكثرُها فِراخاً ... وأُمُّ الصَّقْـرِ مِقْـلَاتٌ نَـزُورُ
وقد عَظُـمَ البَعِـيرُ بغيرِ لُبٍّ ... فلم يَسْتَغْـنِ بالعِظَـمِ البَعِيرُ
يُنَوَّخُ ثُمَّ يُضْـرَبُ بِالهَرَاوَى ... فلا عُرْفٌ لديـهِ ولا نَكِـيرُ
يُقَوِّدُهُ الصَّغِيرُ بكُـلِّ أرضٍ ... ويَنْحرُهُ على الـتُّرْبِ الصَّغِـيرُ
فَمَا عِظَـمُ الرِّجَالِ لهم بِزَيْـنٍ ... ولكنْ زَيْنُهُمْ [كَرَمٌ](١٢٧) وخَيْـرُ

وقد تكلف بعضهم رد جميع هذه الشواهد إلى التشبيه وفيه بعد، على أن بعض أهل البيان لم يشترط وجود التشبيه في الشاهد من حيث هو، وجعل وجوده لقباً من ألقاب البديع، سماه التوطيد ، وجعل منه قوله (١٢٨) :

رَشَـأً متى أذكره تهيَّـج لوعتي ... وإذا قَدَحْتُ الزَّنْدَ طَارَ شَرَارُهُ

---

(١٢٥) سبق تخريجه في ص ١٩١ ، هامش ٩٤.

(١٢٦) في ديوانه ٥٢٩ - ٥٣٠ ، فيما نسب له ولغيره .
وهي في الأمالي ٧٢/١ - ٧٣ مع القصة ، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٣/٣ ، منسوبة للعباس بن مرداس .

(١٢٧) في (أ) كره .

(١٢٨) لم أقف على القائل .

وجعل من الخارج عن التشبيه ، قوله (١٢٩):

أسيرُ عن الدُّنيا ولستُ براجعٍ   إليها وهل يَرْتَدُّ قَطْرٌ إلى دَجْـنِ

وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

وجعل المصنف (١٣٠) مما وقع فيـه الحال من المضاف إليه ، لكون المضاف كجزء من المضاف إليه قوله (تبارك وتعالى) ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (١٣١) فجعل « حنيفا » حالاً من « إبراهيم » وهو مضاف إليه والمضاف « ملة » وهي كالجزء من المضاف إليه للملازمة، ويحتمل أن تكون حالاً من الضمير في فـ « اتبع » والمعني فيهما متقارب، لأن الاتباع والاهتداء والاكتفاء كل واحد منها يجرى مجرى التشبيه في التقييد والتجريد، وهو الذي عبر به بعضهم بالإصحاب والتعرية (١٣٢) ، فإن كان المشبه به مقيداً، كان ذلك القيد بعينه واسمه في المشبه، وإن كان مجرداً عن القيد كان المشبه مجرداً أيضاً عنه، وهذا هو معني الإصحاب والتعرية، لكن بشرط أن لايكون القيد آتيا على وجه التأكيد والتقرير للمعني المقتضي للتشبيه، فلا يلزم وجوده في المشبه، فمن الأول قوله وهو أمير المؤمنين علي (رضي اللّه عنه) (١٣٣):

أنا الذي سَمَّتْنى أُمِّي حيدَرَهْ   كليثِ غَاباتٍ كريـــهِ المنظرَهْ

أَضْرِبُ بالسَّيفِ رِقَابَ الكَفَرَهْ

---

(١٢٩) لم أقف على القائل .

(١٣٠) ينظر شرح التسهيل ٣٤٢/٢ .

(١٣١) آية ١٢٣ من سورة النحل .

(١٣٢) بالنسبة للتقييد والتجريد في التشبيه أو ما يسمى بالإصحاب والتعرية في المشبه والمشبه به في كونهما مجردين أو مقيدين ، ينظر تفصيل المسألة في الإيضاح للقزويني ٣٦٤ – ٣٦٧ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥١٠ ، وأنوار الربيع ٢٤١/٥.

(١٣٣) سبق تخريجه في هامش ٤ من هذا الباب.

وعلى (رضي الله عنه) كان من أحسن الناس وجهاً، ومن الثاني قوله (١٣٤) :

[كم] أَرَانِي كَاتِمــاً من حُبِّهِمْ　　　مِثْلُ شمسٍ قد نَأَتْ عن غَيْهَبِ

وعلى هذا إذا قلت : « زيد الأسد واثباً » لم يلزم وجود الوثوب في زيد، لأن القيد مقتض تقوية للحكم وتقريراً، ومتى كان القيد مقيداً وإن تعدد كان التشبيه سارياً إلى القيد الأخير، وكان هو / أعني القيد الأخير الذي يجب وجوده في المشبه ويكون الشرط ما ١٢٩/ب قدمنا، فإذاً فالتشبيه في التوجه على القيد الذي لم يقيد حكمه حكم النفي، وقد عد قول الشاعر(١٣٥) :

روضٌ كأنَّ النَّهْرَ فيه مِعْصَــمٌ　　　صَافٍ أطلَّ على رِداءٍ أَخْضَرا

وتهزُّهُ ريـــحُ الصَّبَا فَتَخَـالُهُ　　　سيـفَ ابنَ عبَّادٍ يُبَدِّدُ عَسْكَرا

غلطاً لخلو المشبه عن القيد الموجود في المشبه به، وليس آتياً على وجه التأكيد، ولا على وجه التقرير للحكم والتقوية له. وربما تقدم التنبيه على ذلك .

والألف في قوله : « فلا تحيفا » بدل من النون الخفيفة، لأن النون الخفيفة حكمها حكم التنوين تبدل الألف منها في النصب، وكان الأصل : « فلا تحيفن » فأبدلت ألفاً في الوقف(١٣٦)، وهو أحد الوجهين في قول امرئ القيس(١٣٧) :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

---

(١٣٤) لم أقف على القائل ..

وما بين المعقوفين في (أ) : لم .

(١٣٥) سبق تخريجه في هامش ٩ من هذا الباب .

(١٣٦) الوقوف علي نون التوكيد الخفيفة ، ينظر تفصيله في الكتاب ٣/٥٣١ ، والمقتضب ٢/١٧ ، وابن يعيش ٩/٨٨ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٠ ، والارتشاف ١/٣٩٣ .

(١٣٧) في ديوانه ٨ ، وعجزه :

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو في الكتاب ٤/٢٠٥ ، و الأصول ٢/٣٨٥ ، و الصاحبي ١٤٢، و المنصف ١/٢٢٤ ، و سر الصناعة ٥٠١ .

أعني أن يكون الأصل : « قفن » ، ثم أبدل الألف من النون ، وجرى عنده الوصل مجرى الوقف، وبعضهم يجريها مجرى الحروف ذوات الاستقلال، فيقف « قفن » ، كما يقف على « عن » و « من » ، وهذا التغيير الذي يعتري في الوقف لا يعتد به ؛ لأن الوقف عارض، ولو اعتد به لم يرجع المحذوف، وهو آت في كلامهم لكن على وجه الندور، فتقول على هذا في : « لاتحيفا » : « لاتحفا » ، تريد : « لا تحفن » قبل الوقف ، فلما غيرت النون المقتضية لرجوع المحذوف إلى الألف ضعف اعتبارها فلم يرجع المحذوف، وجرى التحريك على هذا مجراه في « لاتبع الثوب » . وبعضهم لا يعتبر النون وإن كانت موجودة، فيقول على هذا « لاتحفن يازيد » ، وعلى هذا جاء قوله(١٣٨) :

قُلُــوا ما شِئْتُمُ إنَّا جَمِيــعٌ   وإنَّ الخَطْبَ يُدْفَعُ بِالخُطُوبِ

فيكون بهذا الإعتبار على حد قوله : « دعات المرأة » و « خضاتا » في قول امرئ القيس(١٣٩) :

لها مَتْنَتَانِ خَضَاتَا كَمَا   أَكَبَّ على سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

أعني على أن كل واحد منهما قد أخرج عن أصله المقرر له والشائع فيه وجوده، فإن مثل: « قولا » و « بيعا » يعتد بحركة الساكن الثاني، فيرجع المحذوف، و « قلوا » مخرج عن أصله، وحركة الساكن الثاني في مثل : « دعات المرأة » ، و « بع الثوب » لا يعتد به، فلا يرجع المحذوف، و « دعاتِ المرأة » و « خضاتا كما أكب على ساعديه النمر » مخرج عن أصله المقرر له .

---

(١٣٨) لم أقف على القائل .

(١٣٩) في ديوانه ١٦٤ .

وهو في سر الصناعة ٤٨٤ ، والمقرب ١٨٦/٢ ، ١٩٢ ، والممتع ٥٢٦/٢ ، و شرح الشافية للرضي ٢٣٠/٢ ، والمغني ٢١٥ .

قال رحمه الله تعالى :

وَٱلْحَـــالُ إنْ يُنْصَـبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا، أَوْ صِفَــةٍ أَشْبَهَــتِ ٱلْمُصَرَّفَـــا
فَجَائِـــزٌ تَقْدِيمُـهُ ، كَـ « مُسْرِعًـا ذَا رَاحِـلٌ » وَ « مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا »
وَعَامِلٌ ضُمِّـــنَ مَعْـــنَى ٱلْفِعْلِ لَا حُرُوفَـــهُ مُؤَخَّـــراً لَـــنْ يَعْمَـــلَا
كَـ «تِلْكَ» «لَيْتَ» وَ «كَأَنَّ»، وَنَدَرْ نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِي هَجَرْ» / ١٣٠/أ

الفعل المتصرف والصفة التي تشبهه أي تشبه الفعل المتصرف لهما قوة في الطلب والعمل، فيجوز أن يعملا متأخرين ومتقدمين، وإذا كانا يعملان في المفعول الصريح، كما في قوله (١٤٠):

عمراً أتيتُ والخُطُوبُ جَمَّةْ فنلتُ منه رَأْفَـــةً ورَحْمَةْ

وكما في قوله (١٤١):

قَلَى نَفْسَهُ واهتَــاجَ للشَّوقِ إنَّها على الشَّوقِ إِخْوانَ الصَّفَاءِ هَيُوجُ

فمن باب اللازم أن يعملا في الحال متقدما ؛ لأن الحال كما قدمنا شبيهة بالظرف، والظرف يعمل فيه الوهم، والمتصرف من الأفعال هو الذي لايلزم فيه حالة واحدة، فيكون مضارعا وماضيا وأمرا، وغير المتصرف الذي يلتزم حالة واحدة، ولا يشترط كون تلك الحالة لفظ المضي على المختار ولا يدخل في غير المتصرف ما استغني عنه بلفظ فعل آخر على المختار أيضاً، والصفة المتصرفة هي التي تكون جارية على الفعل، ويلحقها ما يلحق الفعل من علامة تأنيث، ولا يدخل في هذا ما امتنعت منه علامة تأنيث لمعني طرأ عليه، ووضعه لايمنع من اللحاق كشاهد فإنه يقال للمؤنث والمذكر بلفظ واحد ؛ لأن الأغلب

---

(١٤٠) لم أقف على القائل . .

(١٤١) نسب للراعي النميري في ديوانه٢٤ ، كما نسب لأبي ذؤيب الهذلي .
وهو في الكتاب ١/١١١ ، وابن السيرافي ١/١٥ ، وشرح التسهيل ٣/٧٩ ، ٢٥٤ ، والأشموني ٢/٢٩٧ .

في متحمل الشهادة أن يكون مذكراً فلما كان كذلك لم يعتد بالمؤنث وعد غير ذي صولة في المحل، فلم يقع فيه مستوفياً ما حقه أن يكون له، ولا مثل : « حائض » ، و« طامث »، وما أشبه ذلك ، فإن امتناع علامة التأنيث منه إنما هو لكون المعني خاصاً بالإناث، فلا يحتاج إلى ما يقع به الفرق بين جريانه على المؤنث وجريانه على المذكر، فساوى بهذا الاعتبار الفعل الذي لايكون للمؤنث والصفة الجارية عليه، نحو : « التحى » و« ملتح » ، فكل واحد من الضربين لا يلحقه علامة تأنيث، وإن كانا نقيضين باعتبار كون المعني في الأول مقصوراً عليه، وفي الثاني مقصوراً منه .

وأمّا « أَفْعَلُ مِنْ » وهو اسم التفضيل فإنه – وإن كان جارياً على الفعل باعتبار تضمنه حروفه – فإنه نازل عن اسم الفاعل، واسم المفعول، وما جرى مجراهما، باعتبار كونه موضوعاً على عدم قبول تاء التأنيث، وأيضا فإنه قد فارق الفعل باقتضاء الزيادة، ألا ترى أنك إذا قلت : « زياد أحسن من عمرو » فإن « أحسن » تقتضي حسناً بزيادة، وإذا قلت : « حسن زيد » فإنما اقتضى حسناً مطلقاً من غيرزيادة، فإذا قصد معني الزيادة جيء بفعل آخر يقتضي الزيادة، وبهذا النوع وافق المعدول في العدد، إلا أن المعدول في العدد وقع فيه العدل عن متماثلين، و هذا النوع وقع فيه العدل عن متغايرين، فإذا قلت : « جاء القوم مثنى » ، كان الأصل : اثنين اثنين، وإذا قلت : « زيد أحسن من عمرو » ، كان الأصل : حسن وجه زيد / حسناً يزيد على حسن وجه ١٣٠/ب
عمرو ، فوقع العدل في الضربين أعني في « مثنى » و« زيد أحسن من عمرو » طلباً للاختصار وهذا كلام أبي علي، ولهذا المعني لم ينصب المفعول ولا رفع الفاعل الظاهر ، ويحمل قوله (١٤٢):

---

(١٤٢) للعباس بن مرداس في ديوانه ٦٩
وهما في الأصمعيات ٢٠٥ ، وحماسة البحتري ٤٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٤١ ، ١٧٠٠ ، وشرح التسهيل ٦٩/٣ .

ولم أر مثلَ الحـيّ حيّاً مُصَبَّحاً ... ولا مِثْلَنا يـومَ التقينا فَوَارِسَا
أكَرَّ وأَحْمَى لِلْحَقِيبَـةِ منهـمُ ... وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوَانِسَا

على إضمار فعل اقتضاه اللفظ ، كما أوجب الإضمار عند البصريين للفظ في قوله (تبارك وتعالى) ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (١٤٣)، وكقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (١٤٤)، كما أوجب المعني الحمل على الإضمار في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ (١٤٥)، فالمعني على أن يكون العامل في أنفسكم « مقت » الأول، لكن منع من ذلك مانع وهو أنه مصدر و المصدر في هذا وأمثاله من قسم الموصول، ولا يجوز أن يفصل بين الموصول ومعموله بشيء أجنبي ، إذا كان الموصول عاملاً وعمله صلة له، فإذاً فالتقدير: مقت أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون(١٤٦) ، هذا كلام أبي علي .

ولو قال قائل : إن مقتضى الحمل على الإضمار اللفظ والمعني في الآية لكان متجها، إذ الصارف عن عمل « مَقْت » الأول إنما هو أمر لفظي، ولا يعمل أعني اسم التفضيل في مرفوع ظاهر بقوة إلا في مثل : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » ، لكون النفي قد توجه على القيد وهي الزيادة فصار إذ ذاك بمعني الفعل لانتفاء الزيادة ، وسيأتي ذلك مقرراً في موضعه إن شاء الله (تعالى).

وأما عمله في التمييز فباعتبار الحكم الأول ، أعني كونه فعلاً ولذلك تقع التفرقة في

---

(١٤٣) آية ٢١ من سورة الأعراف .
(١٤٤) آية ٢٠ من سورة يوسف .
(١٤٥) آية ١٠ من سورة غافر .
(١٤٦) ينظر هذا الوجه وغيره في الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٢٠٦ - ٢٠٧ .

مثل « زيد أحسن وجهاً من عمرو » و« زيد أحسن القوم » فينصب في الأول لصحة الموضع للفعل والفاعل ، بخلاف « زيد أحسن القوم » فإنه لا يصح أن يكون الموضع للفعل والفاعل، فيتعين الجر لعدم صحة العمل لاسم التفضيل، ولعدم صحة الموضع للفعل والفاعل .

فإذا كان كذلك فيكون اسم التفضيل كما قدمنا نازلاً في العمل عن اسم الفاعل والمفعول وما جرى مجراهما، فلا يعمل إلا متقدماً في الحال، واغتفر مثل : « هذا بسراً أطيب منه رطباً » على ما سيأتي قريباً إن شاء الله (تعالى) .

ومن الأماكن التي تقع فيها الصفة غير شبيهة بالفعل المتصرف ما وقعت غير جارية على فعل كـ « تميمي » وبابه من المنسوب و« عرفج » في قولهم : « مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلِّه » و« عرب » في قولهم : « مررت بقومٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ » و« غربال » في قولهم « مررت برجلٍ غِرْبَالٍ إِهَابُه » وكذلك أيضاً « فرعون » في قولهم : « مررت برجلٍ فِرْعَونَ غُلامِهِ » و« فراشة » في قولهم : / « مررت برجلٍ فَرَاشَةٍ عَقْلُهُ » ، فهذا كله عند المصنف ١٣١/أ
إذا وقع عاملاً في حال لم يجز أن يتقدم عليه، وهو داخل في قوله : « وعامل ضمن معنى الفعل ... ... » البيت .

ومنه أي مما ضمن معنى الفعل دون حروفه « ليت ، وكأن » كما قال ، فـ« كأن » ضمنت معنى شبّهتُ أو شبّهتَ على ما يقتضيه المعنى ، و« ليت » ضمنت معنى تمنيتُ أو تمنيتَ على ما يقتضيه المعنى أيضاً، فلا يجوز فيهما ولا فيما كان من ضربهما تقديم الحال على العامل، ويجوز التقديم على صاحب الحال، لكنه في « كأن » وبابها ليس بالكثير، والكثير التأخير كما في قوله (١٤٧):

---

(١٤٧) للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩ .
وهو في اللسان (فأد) ٣/٣٢٨ .

كأنَّه خارجاً من جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

وكما في قوله (١٤٨):

أَلَا ليتَ الرِّياحُ مُبَشراتٍ بحاجتنا تُبَاكِرُ أو تَؤُوبُ

وقد جاء متقدماً على قلة ، كما في قوله(١٤٩) :

كـأَنَّ صَائِلاً أخاك لَيْثٌ وهو إذا كان مُنِيلاً غَيْثُ

وإنما كان ذلك لأن هذه الحروف إنما يقع بعدها أسماؤها أو أخبارها، إذا كانت ظروفا أو مجرورات على ما هو المقرر في بابها، أو ما كان متعلقاً بالخبر من ظرف أو مجرور، ويكون كالتتمة للخبر ؛ لكونه هو المقصود بالذكر، كما في قوله (١٥٠):

فَلَا تَلْحَنِي فيهـا فإنَّ بِحُبِّهَـا أخاك مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَا بِلُهْ

حتى إنه لو كان المتعلق غير مقصود بالذكر ولاجيء به بالكلام لم يجز أن يلي هذه الحروف، ذكر ذلك ابن الشاهد قال : لو قلت : « إن اليوم زيداً راحل » على جهة التوسعة لم يجز، ولو كان على جهة التضييق وإن كلامك إنما جئت به لأجل تعيين اليوم جاز.

وأما المجرور إذا كان عاملاً في الحال، وإليه الإشارة بقوله : « نحو سعيد مستقراً في هجر » . وقد اختلفت النحويون في نسبة العمل له أو لما ناب منابه، فإن للنحويين [فيه](١٥١) أيضاً خلافاً في تقديم الحال عليه، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من جعله خارجاً عما ضمن معنى الفعل ، وفي كلام أبي علي (١٥٢) ما يقتضى ذلك، وجعل

---

(١٤٨) لم أقف على القائل .

(١٤٩) لم أقف على القائل .

(١٥٠) لم يعرف قائله .
وهو في الكتاب ١٣٣/٢ ، والأصول ٢٠٥/١ ، والمقرب ١٠٨/١ ، وشرح التسهيل ١٢/٢ ، ٣٤٨ ، والمغني ٧٧٣ ، والهمع ١٣٥/١ ، و الأشموني ٢٧٢/١ .

(١٥١) تكملة من (ب) استحسنتها .

(١٥٢) ينظر الإيضاح ٢٢٠ .

العـامل في الحـال الفـعل أو شـبـه الفـعل أو مـعناه، وممن ذهب إلى ذلك أبـو عـمـرو بن الحاجب(١٥٣).

ومنهم من قال بالتقسيم على أنه أخرج المجرور عن معنى الفعل إلا أنه جعل بدل الشبه النيابة، فقال : « والعامل إما فعل ، أو نائب عن الفعل ، أو مافيه معنى الفعل » ، وقد عد ذلك أجود من قول أبي عمرو بن الحاجب ، فإن معنى الفعل يقتضي أيضاً شبهاً بالفعل، ولا يصح أن يكون على حد قوله (١٥٤) :

وما أدري وسوف إِخَالُ أدري أَقَـــومٌ آلُ حِصْـــنٍ أَمْ نِسَاءُ

لاتفاق الموجب للتسمية هنالك واختلافه هنا، وإذا كان الموجب للتسمية واحداً كان إخراج البعض بالذكر مخصِّصاً للفظ بما عدا المخرج، ولايشترط كون / مقتضى الفرقة ١٣١/ب غير معتبر على الصحيح ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون المقصود(١٥٥) .

وهذا كله على من جعل « القوم » عاماً في الرجال والنساء، وهي مسألة خلاف، وقد تقدم التنبيه عليها ، ولأن النائب أقوى من الشبيه لتعين التوجه إلى الحكم وقبوله في النائب دون الشبيه، ولهذا كان اسم الفاعل المصحوب بالألف واللام يعمل مطلقاً، بخلاف غير المصحوب بهما، على ما هو المقـرر في بابه فـإذا كان كذلـك [فيكون] (١٥٦)نحـــو « سعيد مستقراً في هجر » غير نادر، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش(١٥٧)، ولايجرى في هذا الخلاف بين أن يكون – أعني الظرف أو المجرور – نائباً عن فعل أو اسم فاعل ؛

---

(١٥٣) ينظر الكافية ١٠٣.

(١٥٤) سبق تخريجه في ص ١٤٨ ، هامش ٦٨.

(١٥٥) سبق الحديث عن هذه المسألة في ص ٦٢ هامش ١ ، ، وكذا ص ١٤٨ – ١٤٩.
وبالنسبة لذكر أو إخراج الخاص من العام – وهو أحد أنواع الإطناب – ينظر فيه الإيضاح للقزويني ٣٠٣ ، والمنزع البديع ٣٢٩ – ٣٣١ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٤٤٥ .

(١٥٦) تكملة من (ب) استحسنتها.

(١٥٧) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٣٤٦/٢.

لأنه لا فرق من جهة العمل في الحال بين الفعل واسم الفاعل على المختار في الظرف والمجرور أنه نائب عن الفعل لا عن اسم الفاعل، وهو خلاف ما اختار المصنف على ما سيأتي في موضعه إن شاء الله (تعالى).

وقد تقدمت الحال على المجرور العامل في قوله وأظنه نابغة بني ذبيان (١٥٨):

وبنو بَغِيضٍ زائـــروك بوفدهمْ   جيشـــاً يقودهـــمُ أبو المظفارِ

رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحْقِبي أَدْرَاعِهِمْ   فيهمْ ورَهْــطُ ربيعــةَ بن نِـزَارِ

وكما في قوله(١٥٩) :

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهْوَ بَــادِيَ ذِلَّةٍ   لديكمْ فلم يَعْدَمْ وَلاَءً ولا نَصْرا

وقد جعله بعضهم مماثلاً لقوله(١٦٠) :

وغيثٌ سَارِيٌّ قد باتَ يَغْذُو   فُروعَ الأَيْهُقَانِ بِذِي أُثَـالِ

و كقوله (١٦١):

تَـــرَاهُ وقَـدْ فَـاتَ الكِلابَ كَأَنَّهُ   أمامَ الرُّمَاةِ مُصْغِيَ الخَدِّ أَصْلَمُ

فعلى هذا يكون « بَادٍ » خبراً لمبتدأ ، ويخرج عن الاستشهاد، ويكون المقصود باليد لديكم، أي: موفوراً لم يرزأ منه شيء والمعنى على النصب أقوى لاسيمــا والموضـــع موضع تقـرير « يـد » ، وأماكن التقرير يستحسن فيها الظهور، وقد قيـل أيضـــاً فـي « مُصْغِيَ الخَدِّ » أنه منصوب على الحال، فيخرج عن الاستشهاد على ظهور الضمة في حرف العلة المتحرك ما قبله، ومما قدمت فيه الحال على عاملها المجرور(١٦٢) :

---

(١٥٨) في ديوانه ٥٥ ، ٥٦ .

(١٥٩) لم يعرف قائله وهو في أوضح المسالك ٩٤/٢ ، والتصريح ٣٨٥/١ ، والأشموني ١٨٢/٢.

(١٦٠) سبق تخريجه في ص ٨٠ ، هامش ٩.

(١٦١) لأبي خراش الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين ١٢١٩/٣
والبيت في الخصائص ٢٥٨/١ ، والمنصف ٨١/٢ ، والممتع ٥٥٦/٢

(١٦٢) لم أقف على القائل.

أنت كريمــاً فيهمُ وفيّا   وأنت فينا ناكصاً زريّا

وقد استسهل هذا لإصحابه بمتأخر وهو مقتضى القياس، كما استسهل حذف الناصب وإبقاء عمله لإصحابه بالقياس، والآتي على الأصل في قول طرفة أو علقمة (١٦٣):

ألا أيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُـرُ الوَغَى   وأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخْلِدِي؟

بخلاف قوله(١٦٤):

فلـم أَرَ مثْلَهَـا خُبَاسَـةَ طَالِبٍ   ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعدما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

على أن هذا فيه مع عدم الإصحاب لمقتضي القياس اعتبار مالا يكون المحل له إلا على قلة، وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَالسَّمَـٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ (١٦٥)على من قرأه بنصب « مَطْوِيَّاتٍ » ، فقد قيل : إنه من هذا أعني مما قدم فيه الحال على عامله المجرور، وقد قيل : إنّ « السَّمَـٰوَاتُ » معطوف على / الضمير في « قَبْضَتُهُ » و « مَطْوِيَّاتٍ » ١٣٢/أ منصوب بها و « بِيَمِينِهِ » متعلق بـ « مَطْوِيَّاتٍ » ، والمراد بالتقديم هنا الجائز، مالم يمنع مانع من جهة أخرى، لا من جهة كونه حالاً، كما إذا كان العامل مصدراً موصولاً وكان

---

(١٦٣) لطرفة في ديوانه ٣٢ من معلقته .
والبيت في الكتاب ٩٩/٣ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، والأصول ١٦٢/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٥ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٥٢/٧ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ .

(١٦٤) نسب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٣٠٦/١ ، كما نسب لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢. وهو في الكتاب ٣٠٧/١ ، وابن السيرافي ٣٣٧/١ ، والإنصاف ٥٦١ ، والمقرب ٢٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ ، وتخليص الشواهد ١٤٨ ، والمغني ٧١٢ ، والهمع ٥٨/١ ، ٣١/٢ .

(١٦٥) آية ٦٧ من سورة الزمر.
وهذه القراءة منسوبة لعيسى بن عمر ، والجحدري .
ينظر توجيهها في معاني القرآن ٤٢٥/٢ ، والشواذ ١٣٢ ، والمحتسب ٢٣٣/١ ، والكشاف ٣٥٧/٣ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢١٦/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٠/٤ ، والبحر المحيط ٤٤٠/٧ .

فعلاً مقروناً بلام الابتداء، أو معمولاً [لصلة][١٦٦] الألف واللام، أو ما أشبه ذلك من الموانع، ولم يتعرض المصنف لها؛ لأن المانع ليس متعلقاً بالحال، إنما هو متعلق بشيء آخر وهذا عادة المصنفين، أعني أنه متى كان المانع غير متعلق بالحال المقصودة بالذكر لم يتعرض لها، ويحكى أن بعض الأئمة في هذا الفن، وأظنه الأستاذ أبا الحسين بن أبي الربيع سئل عن تصغير « قدر » فقال : « قديرة » ، فقيل له " إنها على حد « ناب » تصغر وإن كانت من المؤنث الثلاثي المجرد عن علامة التأنيث بغير علامة، فقال: هذا أمر، آخر، وقد أجبتك عما سألتني عنه من كيفية التصغير، وهذا هو أحد الأجوبة في قول سيبويه[١٦٧] رحمه الله (تعالى) يقول : « كان يكون فهو كائن ومكون » ، أعني أن هذا بيان حالة التصريف، وأما امتناع « مكون » فلأمرٍ آخرٍ خارجٍ عن التصريف، وأمثال ذلك كثير :

قال (رحمه الله) :

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ [مُفْرَداً][١٦٨] أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا » مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

اسم التفضيل وإن كان غير جار على الفعل لما قدمنا من اقتضاء الزيادة، ولكونه أيضاً لا تدخله علامة التأنيث على حدها في « ضارب » و « ضاربة » و « حسن » « حسنة » فإن له مزية على ما كان من الصفات الجوامد التي لا يتضمن لفظها حروف الفعل وعلى ما كان من العوامل كذلك ، أعني غير متضمن حروف الفعل كما قدمنا في « ليت، وكأن » باعتبار كونه أعني كون اسم التفضيل مضمن معنى حروف الفعل وصالح للجريان على الفعل، وذلك إذا دخل عليه نافٍ،كما إذا قلت : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل

---

(١٦٦) في (أ) أصله .

(١٦٧) ينظر الكتاب ١/٤٥ ، ٤٦ .

(١٦٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ب) .

منه في عين زيد » فإنه إذ ذاك بمعنى حسن؛ لأن النفي توجه على الزيادة على [عادته]* ودِأبه، من أنه أعني النفي إنما يتوجه على القيود المطلقة حتى إنه إذا كان القيد مقيداً توجه على قيده، فلهذا المعنى اختلف النحويون في نصبه للحال متقدمة عليه، والمسموع منـه وقـع فيه توسطه بين حالين، وقد قدمنا أن اللفظ متى كان مصحوباً بقياس فإنه يسهل أن يؤتـى معه في تلك الحالة غير القياس، وإذا كان ذلك معتبراً فيما انفصل عنه كما قدمنا في قوله (١٦٩):

أَلا أيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُـرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخْلِدِي ؟

فمن باب اللازم أن يعتبر ذلك الحكم من المساهلة حيث كان القياس واقعا في ذات اللفظ، فإن الحاصل أنه جيء فيه بمقتضى القياس وعدمه ، وكثيرا ما يعتمد ذلك أبو علي فيما جاء بلغتين، إحديهما: على القياس ، والأخرى : على غير القياس وإن لم / يكن المتكلم ١٣٢/ب بهما واحدا» فإنه يغتفر كون إحدى اللغتين على خلاف القياس لمجيء الأخرى عليه أعني على القياس، قال ذلك في غير موضع، ونظير هذا الحكم استشهاد من استشهد على أن « بالعلياء » في قول نابغة بني ذبيان (١٧٠):

يا دارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَـاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطَالَ عليها سَالِفُ الأَبَدِ

ليس محمولاً على « أقوت » لفقدان مثله في قول ذي الرمة(١٧١) :

يا دارَ مَيَّةَ بِالْخَلْصَـاءِ فَالجَـرَفِ سَقْياً وإنْ هِجْتِ أَدْنَى الشَّوقِ وَالْكَلَفِ

فكما أن « بالخلصاء » ليس له ما يتعلق به من عامل ظاهر التعلق، فكذلك « بالعلياء » ،

---

(١٦٩) سبق تخريجه في هامش ١٦٣ من هذا الباب .

(١٧٠) في ديوانه ١٤ .

(١٧١) في ديوانه ١/١٦٦ .
وفيه (فالجَرَدِ) بدلاً من (فالجُرَف) والقافية (للكَمَدِ) بدلا من (والكَلَفِ) .

* في النسختين : عاده .

ولا يصح أن يتعلق بـ « سقيا » ؛ لأن ما يكون متأخراً عنه والمعنى لا يدفعه كما في قولـــه(١٧٢) :

سَقياً لها من أَرْبُعٍ قد دَرَسَتْ قَدْ طالما إلى المرادِ قد حَـدَتْ

مصروفاً عنه إلى محذوف تقديره : دعاي لها، فمن باب اللازم ما يكون متقدماً عليه، والمعنى يدفعه أو يبعد توجهه إليه، فهذا من اعتبار كلام شخص بكلام شخص آخر؛ لأن المغزى واحد، والوطأة متفقة، فيغتفر إذاً في مثل « هذا بسراً أطيب منه رطباً » أن يكون قد تقدم أحد الحالين وخرج عن القياس لمجيء الموازي له والمقابل على القياس، وأما قولهم(١٧٣) : « زيدٌ خيرٌ مايكُونُ خيرَ منك خيرَ ما تَكُونُ » فإنه أسهل لمجيء « أفعل من » فيه على غير أسلوبه، وتبدل الشكل من حيث هو مؤذن بتبدل الحكم، ألاَ ترى أنه لايجوز أن يقال : « لأن زيداً قائم » وجاز مع الإبدال من الهمزة هاء في قولهم (١٧٤):

ألا يا سَنَا بَرْقٍ على قُنَنِ الحِمَى لَهِنَّـــكَ من بَـــرْقٍ عليَّ كريـمُ

فجاز دخول « اللام » على « أَنَّ » لما أبدل من همزتها هاء ، لأن شكلها قد تَبدَّلَ، وتَبدُّلُ الشكل من حيث هو كما قدمنا مُؤذِنٌ بتبدل الحكم، ولا يشترط أن يكون المتبدل محتوياً على جميع أجزاء الكلمة، وأما في مثل قوله(١٧٥):

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَ سِيمَـةٌ على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتَابِعُ

وفي مثل قوله (١٧٦):

---

(١٧٢) لم أقف على القائل .

(١٧٣) ينظر هذا القول والحديث عنه في الكتاب ١/٤٠٠ ، والمسائل المنثورة ٣٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٤ ، ٣٤٥.

(١٧٤) سبق تخريجه في ص ٢٥٧ ، هامش ٥٧ .

(١٧٥) سبق تخريجه في ص ٢٥٧ ، هامش ٥٨ .

(١٧٦) لم أقف على القائل.

لَهِنّي لَأَشْقَى النَّاسِ إنْ كُنْتُ غارماً ... لِدَوْمَــةَ بكْــراً ضَيَّعتْــهُ الأَرَاقِــمُ

وفي قوله (١٧٧):

أَحقاً نَأَتْ عنّا حَلاً وتُمَاظِرُ ... لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ علينا التَّهَاجُرُ

فقد قيل : إنه أيضاً على حد : « لهنك من برق علي كريم » وإنه لما تراخى ما بين اللام الأولى وبين ما حقها أن تدخل عليه أعيدت على جهة التأكيد، كما في قوله (تبارك وتعالى) ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ (١٧٨).

وقد قيل وهو اختيار أبي علي أن « اللام » في دخولها على الخبر منعت من أن تكون « اللام » الداخلة أولاً لام التأكيد؛ لأنه لا يجمع بين ثلاثة أحرف مؤكدات في حكم واحد، فيكون الأصل: لله إنا لمقضي علينا التهاجر، ولله إني لأشقى الناس إن كنت غارماً ولله إنك من عبسية لوسيمة، ولله في هذا كله قسم، وصحب الكلام معنى التعجب(١٧٩)، كما في قوله : /(١٨٠) ١٣٣/أ

لِلَّهِ يَبْقَى على الأَيامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّبه الظَّيَّانُ وَالآسُ

وقد نقل عنه أيضا العموم، فيقول في هذا « لهنك من برق علي كريم » إن الأصل : لله إنك ، لكني لم أقف عليه، وكلامه في « التذكرة » إنما هو فيما إذا وجدت « اللام » في الخبر فإذاً فـ « زيد » أو « أزيدٌ خيرٌ ما يكونُ خيرَ منك خيرَ ما تَكُونُ » أسهل من « هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً » لما قدمنا من تبدل الشكل في « أفعل من » .

---

(١٧٧) لم أعرف قائله .
وهو في اللسان (أله) ٤٦٧/١٣ ، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(١٧٨) آية ٣٥ من سورة المؤمنون.

(١٧٩) تنظر المسألة في شرح التسهيل ٣١/٢ ، والارتشاف ١٤٣/٢ ، والجنى الداني ١٢٨.

(١٨٠) نسب لأكثر من شاعر من هذيل ، ينظر شرح أشعار الهذليين ٢٢٨/١ ، ٤٣٩ .
وهو في الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول ٤٣٠/١ ، واللامات ٨١ ، والصاحبي ١٤٩ ، وابن يعيش ٩٨/٩ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، ١٩٩ ، والجنى الداني ٩٨ .

وذهب الأكثرون إلى أن التقدير في مثل « هذا بسراً أطيب منه رطباً » هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً؛ لأن المعنى على التقييد بالزمان وقد استشهد على أن المعنى على التقييد بالزمان تقييده بالزمان، أعني تقييد المعنى بالزمان في قوله (١٨١):

إنَّ أخاك صَائلاً لليـــثُ وهو إذا كان مُنِيلاً غَيْثُ

هكذا أنشده بعض أهل البيان مستشهداً على التقييد في قولهم : « أخطب ما يكون الأمير جالساً » والمقدر في المسألتين واحد؛ لأن التقدير : إذا كان ، في المسألتين، أو إذا كان، أو إذا يكون، أو إذ كان، باعتبار المقصود من الحال أو الاستقبال، وقد قدمنا إنشاده على إيلاء هذه الحروف وأخواتها الحال، أعني « كأن صائلا أخاك ليث » ، وهذا الاستشهاد على حد ما قدمنا في بيتي النابغة الذبياني وذي الرمة.

وهذا المعنى من الاستشهاد يقع لأبي علي كثيراً ولأبي الفتح، ويقول كثيراً : « وقل من يساعدك على هذا، ولكن من علم أنس ومن جهل استوحش » (١٨٢)وعلى هذا يقع الاستشهاد بأن قولهم : « مررت برجلٍ خيرِ مايكُونُ خيرٌ منك خيرَ ما تكُونُ » على أن الحال ليس العامل فيها « مررت » لفقدانه في قولهم : « زيد أو أزيد خير ما يكون خير منك خير ماتكون » .

وأما من نقل عن أبي علي(١٨٣) أن العامل في هذا النوع اسم التفضيل مطلقاً وأن هذا اختياره، فإن هذا النقل ليس معروفا عن أبي علي وكلامه في « التذكرة » مخالف لهذا النقل.

قال أعني أبا علي في « التذكرة » : مسألة : « هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً » العامل

---

(١٨١) سبق تخريجه في هامش ١٤٩ من هذا الباب ، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(١٨٢) ينظر

(١٨٣) ينظر تفصيل كلامه في المسائل المنثورة ٣٣ .

في « بسـر » لا يخلو من أن يكون « هذا » أو « أطيب » أو مـضـمـر هو إذا كـان، أو إذ كان، فلا يجوز أن يكون العامل فيه « أطيب » وقد تقدم عليه؛ لأن « أفعل » هذا لايقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لاتجيز « ممن أنت أفضل » ولا « ممن أفضل أنت » فتقدم « من » عليه ؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه، فإذا لم يعمل فيما كان متعلقاً بحرف جر، إذا تقدم مع إنما يكون متعلقا بحرف الجر قد يعمل فيه مالا يعمل في غيره، نحو « هذا مار بزيد أمس » و « هذا معط زيداً درهما أمس » ، فَأَنْ لايعمل فيما لم يتعلق بحرف الجر مما يشابهه المفعول به أولى؛ فأما قوله (١٨٤):

أَوْ ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ

فلضرورة الشعر، فإذا كان كذلك / لم يعمل أطيب في بسراً المتقدم عليه، وإذا لم يجز أن ١٣٣/ب يكون هذا العامل كان إما هذا وإما المضمر، فإن أعملت فيه المضمر الذي هو « إذ كان » لزم أن يكون العامل في « إذ » هذه المضمر قولك « هذا » لما فيه من معنى الفعل، فإذا كان العامل فيه « هذا » ولم يكن لك بد من إعمال « هذا » في الظرف أعملت « هذا » في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر في الحال، إذ لا بد لك مع إضمار ذلك من إعمال « هذا » فإذا أعملت « هذا » تأولت ما حكاه الناس : هذا منصوب على إضمار إذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لاحقيقة لفظه، وجعلت « أطيب » خبراً لمبتدأ ، إذ كان قد عمل في الحال كما تقول : « ضرب زيد عمراً حسن » فتأتي فيه بخبر بعد ما أعملته في الفاعل والمفعول ، فأما « رطباً » فالعامل فيـه « أطيـب » ولا يمتنـع أن يعمـل فـي « رطب » وإن لم يعمل في « بسر » لأن ما تأخر عنه لم يمتنع أن يعمل فيه كما عمل في

---

(١٨٤) للفرزدق وليس في ديوانه ، والبيت بتمامه :

فقالتْ لنا أهلا وسهلا وزوّدتْ جنى النحل بل ما زوّدتْ منه أطيب

وهو في ابن يعيش ٦٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٣ ، وتذكرة النحاة ٤٧ ، وشفاء العليل ٦١٠ ، والهمع ١٠٤/٢ ، والأشموني ٥٢/٣ .

الظرف في قول أوس[(١٨٥)] :

فَإِنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْــوَجَ سَاعةً   إلى الصَّونِ من رَهْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

ألا ترى أن « ساعة » معمول « أحوج » ولو رفعت فقلت : « أطيب منه رطب » لكان خبراً لهذا يستقل به ويكون « أطيب منه رطب » جملة في موضع الوصف لبسر النكرة ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، وإذ وإذا جميعاً من أسماء الزمان، ولا يجوز على ما أجازه أبو عثمان في « أزيد خير ما يكون خير منك خير ماتكون » أن يكون « بسراً » حالاً* من « أطيب منه » متقدماً لأن « أطيب منه » قد انتصب عنه « رطباً »

ولايجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب اسم آخر على الحال، كما لا ينتصب عنه مفعولان، إلا أن تجعل الثاني صفة لأول، ولا يجوز هذا في هذه المسألة، ألا ترى أنه لايستقيم أن تصف البسر بالرطب، وقد يجوز أن يحمل نصب بسر على هذا الظاهر الذي ذكره كأنه قال إذا كان بسراً وإذ كان رطباً أطيب منه إذا كان بسراً فيكون الظرفان جميعا [متعلقين]* بأطيب ؛ لأن أطيب فيه دلالة على فعلين، ألا ترى أن أبا الحسن أجاز « أنت اليوم أفضل منك غداً » فعلق الظرفين به، فقال : لأن هنا فعلين فإذا كان كذلك جاز أن تعلق الظرفين هنا به فإذا علقتهما به انتصب الحالان بالفعل المضاف إليهما الظرفان هذا نصه .

وفي التفرقه بين « هذا بسراً أطيب منه رطباً » و « أزيد خير ما يكون خير منك خير ما تكون » ما قدمنا ونحو الشيء قد يراد به الشيء، لأن نحواً في معنى قريب، والقريب بمعنى الشبيه، فنحو الشيء معناه قريب من الشيء وقريب من الشيء معناه شبيه به، وقد ثبت في الشبيه أنه يراد به الذات فتقول : « مِثْلِي لَايُخْدَعُ » كما ورد من

---

(١٨٥) في ديوانه ١٢١.
وفيه (ربط) بدلاً من (رهط) .

* في « أ » : حال . متعلقان .

قول عمرو بن العاص[186] (رضي الله عنه) وقد سأله بعض قبط مصر أن يكف عنهم ثلاثة أيام ليأتوه بالجواب عما / طلب منهم من الإسلام، أو عطاء الجزية، أو المناهضة، ١٣٤/أ فقال : « إن مثلي لايخدع » ، ومنه قوله[187] :

وإنَّكَ يِعْتَنِي طَوعاً بِبَخْسٍ ... وما مِثْلِي على حَالٍ يُبَاعُ

وهل يكون ذلك في لفظ الشبه أو الشبيه ؟ منعه بعض أهل البيان وقال: الوارد منه إنما هو « مثل » وهو على خلاف القياس، وما كان على خلاف القياس فإنه لايتعدى به محله الواقع به، وإذا امتنع ذلك في شبه وشبيه مع ما فيه من قرب الموافقة لـ « مثل » فمن باب اللازم أن يمتنع في نحو وقريب، لكنه قد وجد في كلام بعض المصنفين فيكون على هذا قوله : نحو « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً » ، المراد به نفس هذا اللفظ – أعني « زيد مفرداً أنفع من عمرو معانا – وفيه ما قدمنا ٠

قال (رحمه الله) :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ... لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ، وَغَيْرِ مُفْرَدِ

الحال فيها شبه من الخبر ومن المفعول، فشبه الخبر مقتض لجواز التعدد، وشبه المفعول مقتض لعدم التعدد ، فمن راعى شبه الخبر جوز التعدد، ومن راعى شبه المفعول منع من التعدد، لأنها أعني الحال في شبه المفعول شبيهة بما يتعدى من الأفعال إلى واحد، وما تعدى من الأفعال إلى واحد فإنه لايجوز أن يتعدى إلى غيره، فإذا قلت : « جاء زيد ضاحكاً مستبشراً » أو « راكبا ذا لامة » أو ما أشبه ذلك، فمن جوز تعدد الحال جعلهما معا لـ « زيد » ، وهو الظاهر ، ومن منع جعل الحال الثانية ليست للظاهر، وإنما هي

---

(١٨٦) كان ذلك سنة ٢٠ هـ في فتح مصر . ينظر البداية والنهاية ٩٨/٧ .

(١٨٧) سبق تخريجه في ص ١٨ ، هامش ٧٧ ٠

للمضمر، وكذلك لو كانت حال ثالثة ورابعة أو مازاد على ذلك، في هذا هو الخلاف.

فأما إن تعدد صاحب الحال فلا خلاف في جواز التعدد، ويجرى فيها من العطف والجمع ما يجرى في الصفة، فتقول: « ضرب زيد عمراً قائمين وقائماً وقاعداً »، « ولقيت زيداً مصعدا منحدراً » و« لقيت زيداً مصعداً ومنحدراً » و« لقيت زيداً مصعدين ومنحدرين »، خلافاً لمن منع من التثنية في غير الموافق، والشاهد لجوازه قول عنترة (١٨٨):

متى ما تَلْقَنِي فَرْدينِ تَرْجُفْ ... رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا

ولا اعتبار بقول من قال: إن الرواية: متى ما تلتقي حتى يرد الثاني إلى موافقة الأول، لأنه قد ثبت حيث لايمكن رد، كما في قوله(١٨٩):

تعلَّقْتُ ليلى بعد عَشْرٍ تَكَامَلَتْ ... ولم يَبْدُ لِلأَتْرَابِ من صَدْرِها حَجْمُ

صَغِيرينِ نَرْعَى البَهْمَ ياليت أَنَّنا ... مَدَى الدَّهْرِ لم نَكْبَرْ ولم تَكْبَرِ البَهْمُ

قال (رحمه الله):

وَعَامِلُ ٱلْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ: «لَاتَعْثَ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدَا» / ١٣٤/ب

الحال تجيء على نوعين:

أحدهما: أن يكون المقصود بها البيان، ويعرف ذلك بكون ما تقدم لايدل على ما أحرزه لفظها، أعني لفظ الحال.

---

(١٨٨) في ديوانه ٢٣٤
وهو في أمالي ابن الشجري ٢٦/١، وأسرار العربية ١٩١، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، وشرح التسهيل ٩٠/١، ٣٤٩/٢، والتصريح ٢٩٤/٢، والهمع ٦٣/٢، والأشموني ١٠/٤.

(١٨٩) لمجنون ليلى في ديوانه ١٨٦ مع اختلاف في بعض الألفاظ
وهما في الشعر والشعراء ٥٦٤/٢، وأمالي القالي ٢٦١/١، والحماسة البصرية ٢٠٧/٢-٢٠٨.

والآخر : أن تكون قد جيء بها على سبيل التأكيد، ويعرف ذلك بأن يكون ما تقدم يدل على ما أحرزه لفظها، فمن الأول : « جاء زيد ضاحكاً » ، ومن الثاني قولك « بطش زيد ساطياً » وأنكر بعض النحويين وقوع الحال للتأكيد ميلاً منه إلى أن حكمها حكم الظرف، والظرف من حيث هو لايقع مؤكداً وتأول جميع ما جاء من ذلك، فقال : إن الفعل من حيث هو لايقتضي اختصاصاً بمن أسند إليه، بخلاف الحال فإنها تقتضي الاختصاص بمن جعلت حالاً منه، وإذا كان كذلك وقعت المغايرة بين الفعل والحال، قال : والذي يدل على عدم التأكيد أنه لم يؤت بها من لفظ الفعل إلا وهي مصاحبة لغيرها، وقد تقدم أنه متى كان الجاري على غير القياس مصاحباً آتيا على القياس سهل أمره، والذى جاء من ذلك (١٩٠):

قُمْ قَائماً قم قائما ۞ صَادَفْتَ عِزّاً دَائِما

وعُشْـــرَاءَ رَائِماً ۞ وفَرْطَ عِـــزٍّ دَائِما

فـ« قائما » صفة في أصله ، وقد صاحب ما وقع على مقتضى القياس، وهو جريان النكرة ، على النكرة وأيضاً فإن الفعل من حيث هو غير موضوع للثبوت بخلاف الاسم، وإذا كان كذلك وقعت المغايرة بين الفعل والحال، هذا كله إذا لم تعلم مغايرة بينهما على الإطلاق، فأما إذا علمت فلا إشكال ومن هذا « عثا » و« أفسد » فإنهما متغايران في أصل الوضع بالعموم والخصوص، فإن العثو لايكون إلا مصحوباً بعز ومنعة، بخلاف الفساد فإنه لايختص بالعز والمنعة، وقد أوضح اختصاص العثو بالعز والمنعة قوله (١٩١):

إذا نال لايُلْفَى لدى النَّيلِ غَاصِبا ۞ وإنْ عَزَّ لا يُلفَى لـدى العِزِّ عَاثِيا

---

(١٩٠) لم يعرف قائله .
ينظر الخصائص ١٠٣/٣ ، والصاحبي ٣٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ١٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، وابن الناظم ٣٣٥ .

(١٩١) لم أقف على القائل.

الحـــال

وأوضح عدمهما أعني عدم العز والمنعة قوله (١٩٢):

تُفْسِدُ مثْــلَ ما أَتَتْ فُوَيْسِقَهْ   فَأَفْسَدَتْ غَزْلَ صُنّاعٍ مُشْفِقَهْ

والفويسقه الفأرة، وأيضاً فإن الإفساد قد يقع والمفسد لا يريده، بخلاف العثو فإنه لا يقع إلا مع إرادة، قال ذلك أبو علي في قول بعضهم يهجو أبا العباس المبرد(١٩٣) :

ياربِّ إنْ كُنْــتَ تــرى المبــرِّدا   إنْ قَاسَ في النَّحْوِ قياساً أَفْسَدا

وُيفْسِـدُ الشِّعْـرَ إذا ما أَنْشَــدَا

هكذا أنشده، وأنشد غيره :

ويُكْسِرُ الشِّعْرَ إذا ما أَنْشَــــدا

قال : ولم يكن أبو العباس يكره ما قيل فيه من الهجاء غيرها، يعني غير هذه القطعة، وحكي عن بعضهم قال : أنشدنا أبوالعباس المبرد لعبد الصمد بن المعذل يهجوه (١٩٤):

سألنا عن ثُمالَـةَ كُـلَّ حيّ   فقال القائلون ومَنْ ثُمَالَــهْ

فقلتُ محمدُ بنُ يزيدَ منهمْ   فقالوا زِدْتَنا بِهِمُ جَهَالَهْ / ١٣٥/أ

فقال لي المُبَرِّدُ خَـلِّ عَنّي   فقومِي مَعْشَرٌ فيهمْ نَذَالَـهْ

وأيضـا فإن العـثو لايكون إلا في المرئيات، بخـلاف الفسـاد فإنه يعم، ومن وقوعـه أعني الفساد في المعاني قوله(١٩٥) :

أفسد رَأْيَ عامرٍ قبيلَتَهْ   وأُمَّــهُ وزينـــبٌ حليلَتَهْ

فإذا كان كذلك فلا يحتاج في مثل « عثا زيد مفسداً » إلى اعتبار المغايرة، ويتعين إظهار

---

(١٩٢) لم أقف على القائل.

(١٩٣) ...

(١٩٤) وهي في أمـالي القـالي ١٤٦/١ ، وأخبـار النحـويين البصـريين ١٠٥ ، ١٠٧ ، ونزهة الألبـاء ١٦٨، ومـعـجم الأدباء ١١٦/١٩، والأول والثـاني في إنبـاه الرواة ٢٥٣/٣ ، وبغـيـة الوعـاة ٢٦٩/١.

(١٩٥) لم أقف على القائل.

عاملها، وهذا مما استدل به على التأكيد، لأن المؤكد لا يناسب حذفه لأن التأكيد للشيء يقتضي أنه غير مهمل أمره ، وحذفه يقتضي أنه مهمل أمره فيتنافيان، وله أن يقول : إن لزوم الإظهار للفعل ليس بهذا المعنى وإنما هو لإمكان توجه دلالة الحال عليه، وإذا كان كذلك أمكن أن يكون من غير المعنى، فإذا قُصِد تعين الإتيان به.

والمراد بالحال هنا القرينة، فيكون فيما التزم إثباته نظير الظرف إذا كان بعض الخبر أو المجرور، فإنه لا يجوز حذفه لأن الباقي يستقل بذلك، فإذا كان كذلك لم يتعين للمحذوف دليل فيتعين إثباته، كما إذا قلت : « زيد هو في الدار » فلا يجوز « زيد في الدار » و أنت تريد « هو في الدار » باستقلال « في الدار » للخبرية، وكذلك « زيد هو عندك » ، وحكم الصلة في هذا حكم الخبر؛ لأن الصلة من حيث هي خبر في المعنى. وأما قوله (تبارك تعالى) : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ (١٩٦): فإن أبا علي قد جعله من باب حذف الصفة، فقال المعنى : و أرسلناك للناس رسولاً ذا معجزات وبراهين لا يستطيع أحد دفعها، فحذفت الصفة ؛ لأن إطلاق الموصوف يقتضي وجودها؛ لأن الشيء متى أطلق حمل على أكمل ما يكون لاسيما عند إرادة المعارضة ، قال : ويحتمل أن يكون « رسولاً » بمعنى الرسالة ، ويرجع المعنى إلى ما قدمنا في « رسولاً » فإذاً فيكون المعنى وأرسلناك للناس برسالة شهدت لصحتها المعجزات والبراهين التي لايقدر أحد على دفعها، فيكون إذ ذاك « رسولاً » [منصوباً]* على إسقاط حرف الجر، قال : ومجيء « رسول » بمعنى الرسالة في كلامهم كثير، ومنه قوله (١٩٧):

---

(١٩٦) آية ٧٩ من سورة النساء.

(١٩٧) هذا البيت والأبيات التي تحمل رقم (٢٠٢) هي لعبد الله بن حَذَف، وهي في ديوان الردة ٢٤٩.

ينظر تاريخ الأمم ٣/٣٠٤ ، والإصابة ٣/٨٨ . مع تغيير في بعضها.

* في النسختين : منصوب .

ألا أَبْلِغْ أبا بكرٍ رسُـولا　　　وسُكّانَ المدينةِ أجمعينا

أي : رسالة، وكذلك أيضاً قول سامة بن لؤي [198] :

بَلِّغنْ عامراً وكعباً رسُولا　　　أنّ نفسي إليهما مُشْتَاقَه

أي : رسالة ، ويتعين ذلك في قوله[199] :

أَنْعَـمَ اللّهُ بالرَّسُولِ وبالمُـرْ　　　سِلِ والحاملِ الرِّسَالَةِ عَيْنا

لوجهين : أحدهما : أنك إن لم تجعله كذلك كان وبالحامل الرسالة تكراراً، والتكرار في أماكن الانضمام وقصد الانسحاب والتتبع ممنوع .

والثاني : أنه يلزم أن تكون الألف واللام / المقتضية للعهد لم يتقدمها معهود إليه ، ١٣٥/ب

وأيضا فإن القسمة إن لم تكن كذلك لم تكن مستوعبة ، والمراد الاستيعاب، وقد عد بعضهم هذا وجها ثالثا، وعده بعضهم مقوياً لايستقل بالاقتضاء، وهو الأظهر؛ لعدم تقدم المجمل وإنما يلزم الاستيعاب عند تقدم المجمل، وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك. ومما يدل على أن « رسولا » في مثل :

ألا أَبْلِغْ أبا بكرٍ رَسُولَا

« الرسالة » ، وقوع الرسالة مكانه، كما في قوله[200] :

ألا أَبْلِغْ أبا حَفْصٍ أَلُوكَا　　　فذلك من أخي ثِقَةٍ إِزَارِ

فـ « ألوك » جمع « ألوكة » كما في قوله[201] :

---

(١٩٨) البيت من أبيات أخر　في السيرة النبوية لابن هشام ٩٨/١.
وما بين المعقوفين في (أ) : بني .

(١٩٩) أنشده ثعلب في (مجالسه) ٣٧٠/٢ ، وهو في السان (نعم) ٥٨١/١٢ .

(٢٠٠) لأبي المنهال بُقيلة أو نُفيلة الأكبر الأشجعي يخاطب به عمر بن الخطاب (رضى الله عنه). وهو في الإيضاح ٢٠٨ ، والمقتصد ٦٤٥/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٦٢ ، وتحرير التحبير ٢٠٦.وفي اللسان (أزر) ١٧/٤ نسبه وأبيات أخرى لجعدة بن عبد الله السلمي.

(٢٠١) للبيد بن ربيعة العامري يرثى أخاه ، وهو في ديوانه ١٤٠

وغُـــلامٍ أَرْسَلَـتْهُ أُمُّهُ بِأَلُوكٍ فَبَذَلْنا مَا سَأَلْ

والألوكة : الرسـالة ، وأيضـا فإنه قد أتبع بما يقتضي الرسـالة، وهو قوله عقيب البيت، أعني عقب « ألا أبلغ أبا بكر رسولا » ، بقوله(٢٠٢) :

فهل لكـم إلى نفـرٍ يســـيرٍ مُقـــيمٍ في جَوَاثَا مُحْصَرِينـــا

كأنَّ شُعَاعَهـــمُ في كلِّ شَمْسٍ شُعَـــاعُ الشَّمسِ يُعْشِينَ العُيُونَا

تَوكَّلْنَـــا على الرحمـــن إنَّـــا وَجَدْنـــا الرِّبْـــحَ للمتوكِّلينـــا

وذهب بعضـهم ، وأظنه أبا علي فيما نقل عنه ، إلى أن « رسولاً » في قولـــه (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ (٢٠٣) أن المعنى ذاتك معلمة بالرسالة لما أودعها الله (تبارك وتعالى) من الصفات الحميدة، والشمائل الشريفة، يظهر ذلك لمن وفقه الله (تبارك وتعالى) وهداه إلى إدراك ذلك، فيكون على حد قوله :(٢٠٤)

خَلَفْتَ مليكاً إذْ خَلَقْتَ ولم يكُنْ لِيَصْلُـــحَ إلَّا أنْ تكُـــونَ مليكا

ينشد « ليصلح » بالياء وبالتاء، وقد جاء هذا المعنى بعينه في قول عبدالله بن رواحه يمدح النبي ﷺ (٢٠٥):

لو لم تكنْ فيه آياتٌ مُبيَّنةٌ لكان منظرُهُ يُنْبِيكَ بِالخَبَرِ

وقريب منه قوله أيضاً أعني قول عبد الله بن رواحه (٢٠٦):

---

(٢٠٢) ينظر تخريجها في هامش ١٩٧ السابق.

(٢٠٣) آية ٧٩ من سورة النساء.

(٢٠٤) لم أقف على القائل .

(٢٠٥) في ديوانه ١٦٠ .
وهو في الإصابة ٢/٣٠٧ .

(٢٠٦) في ديوانه ١٥٩ وبنص العبارة في الاستيعاب (هامش الإصابة) ٢/٢٩٦. وهي مع اختلاف في بعض ألفاظها في السيرة النبوية لابن هشام ٢/٣٧٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢٩٣ ، وشعر الدعوة الإسلامية ٣٦١.

إنّي تفرَّســـتُ فيـك الخـيرَ أعرفُـه ... واللّـهُ يعلــمُ أنْ ما خَانَـنِي البَصَرُ
أنت النّبيُّ و مــن يُحــرمْ شَفَاعتَهُ ... يومَ الحِسَابِ فقــد أزْرَى به القَدَرُ
فَثَبَّتَ اللّهُ ما آتَــاكَ مــن حَسَــنٍ ... تَثْبيتَ موسى ونَصْراً كالذي نُصِرُوا

وقد قيل: إن « رسولا » محمول على إضمارٍ ، التقدير: أعطيناك أو جعلناك ، الأول : على أن يكون رسولا بمعنى رسالة، والثاني : أن يكون على ظاهره، ويستحسن في هذا الموضع الإضمار ؛ لأن فيه تكثير الجمل والموضع يقتضيه ، أعني تكثير الجمل ؛ لأنه من أماكن التعظيم والامتنان، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وأما قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ [اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَ] الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ (٢٠٧) فإنه محمول على الإضمار وأن التقدير : جعلها مسخرات أو خلقها، لما قدمنا / من أن الموضع للتعظيم والامتنان . وأما قول الشاعر(٢٠٨) : ١٣٦/أ

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته ... والـزم توقـي خلط الجد باللعب

فإنه قد يحتمل الحمل على الإضمار، لأن الموضع موضع تنبيه وإرشاد، وهو أيضاً مما يستحب فيه الإكثار؛ حرصا على توفية المعنى فيكون التقدير: أصخ ولتكن مصيخا لمن أبدى نصيحته، ويكون قد استفيد من مصيخ الثبوت ؛ لأن الفعل - كما قدمنا - لايقتضى بوضعه الثبوت، وقد يحتمل أن يكون « مصيخا » صلة للكلام أعني زائداً جيء به لتوفية الوزن، وقد قال بعض أهل البيان في قول أبي الطيب (٢٠٩).

---

(٢٠٧) آية ١٢ من سورة النحل .
قرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة في ﴿ والشّمسُ والقمرُ والنّجومُ مسخّـراتٌ ﴾ ووافقه حفص عن عاصم في الحرفين الآخيرين ﴿ والنجومُ مسخراتٌ ﴾. وقرأ الباقون بنصب الأربعة وكسر تاء ﴿ مسخراتٍ ﴾ . انظر تفصيل القراءة في السبعة ٣٧٠ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٥/٢ ، وحجة القراءات ٣٨٦ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢١٨/٣ ، والنشر ٣٠٣/٢ ، والمبسوط ٢٦٣.

(٢٠٨) لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، والمساعد ٤١/٢ ، والتصريح ٣٨٧/١ ، والأشموني ١٨٥/٢.

(٢٠٩) في ديوانه بشرح العكبري ١١٤/١

عُمْرُ العَدُوِّ إذا لاقـــاه في رَهَـجٍ　　أَقلُّ من عُمْرٍ ما يَحْوِى إذا وَهَبَا

إن « إذا وهبا » صلة جيء به لتمام البيت وتوفية وزنه، قال ومثله قوله (٢١٠):

شَجَاعةٌ قد نِلْتَها شَجَاعَهْ　　تُفيدك الملكَ وعَمَّ الطَّاعَـهْ

قال : يريد شجاعة قد نلتها تريك الملك وعموم الطاعة من الناس، و « شجاعة » صلة واقعة موقع الحرف، يريد بالصلة الزيادة، وبوقوعها موقع الحرب « أن » الزائد حقه أن يكون حرفا، كما في قوله (٢١١):

أَعَائِشُ مـالِأَهْلِـكَ لا أَرَاهُــمُ　　يُضيِّعُونَ الهِجَانَ مع المُضِيعِ

فإن « لا » صلة، أي : زائدة، وأن المعنى أعائش مالأهلك أراهم يضيعون الهجان مع المضيع، بدليل قوله :

لمالُ المرءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْنِـى　　مَفَاقِرَهُ أحبُّ من القُنُـوعِ

وهو مما أخرج المعنى إلى معنى آخر لا يعنيه موضعه ما أتبع به مما عين الإخراج بخلاف قوله(٢١٢) :

في بئرٍ لَا حُورٍ سَرَى وِمَا شَعَرْ

فإن الموضع لنفسه متعين للزيادة، إلا أن الزيادة في الاسم على خلاف الأصل، ولذلك كان الراجح عند أكثر النحويين، ونص عليه أبو علي أن المعنى في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ (٢١٣) ، بجعل الآية مقتضية حكم مازاد على الاثنتين فقط، وجعل حكم الاثنتين مستفاد من السنة والإجماع.

---

(٢١٠) لم أقف على القائل .

(٢١١) للشماخ بن ضرار الذبياني في ديوانه ٢١٩ ، ٢٢١ .

وهو في الصاحبي ٢٦٢ ، والأزهية ١٥٦ ، والسان « ثبج » ٢/ ٢٢٠ .

(٢١٢) للعجاج في ديوانه ١٤ .

وهو في مجاز القرآن ١/ ٢٥ ، ومعاني القرآن ١/ ٨ ، والخصائص ٢/ ٤٧٧ ، والصاحبي ٢٦٠ ، وابن يعيش ٨/ ١٣٦.

(٢١٣) آية ١١ من سورة النساء .

وقد قيل : إنه على التقديم والتأخير، وإن كن نساء اثنتين فما فوق وهذا المعنى بعيد، وقد رده أكثر الناس؛ لأن فيه مع التقديم والتأخير حذف مقتضى الزيادة، وهـــو « الفاء » و« ما » ؛ لأن التقدير عنده فإن كن نساءً اثنتين فما فوق، وقد ضعف هذا التقدير أيضاً بأن « ما » الواقعة بهذا المعنى يلزم أن يقع بعدها فعل فتقول : « أكرم زيداً فما عداه » و« أكرم زيدا ودع ما عداه » ، وليس بالقوي ؛ لاقتضاء ضعف هذا التقدير، لأن « فوق » طالب لمتعلق ويتعين من أجل الموضع الفعل كما يتعين تعلقه بالفعل إذا وقع صلة في مثل « أكرمت الذي / عندك » فإن القائل بجواز أن يكون المتعلق به في مثل « زيد في ١٣٦/ب
الدار » اسما يلزم عنده أن يكون في هذا ، أعني في « أكرمت الذي عندك » فعلا، وإلا لزم أن يكون المبتدأ قد حذف من الصلة من غير طول.

ولا يصح أن تقول : إن الطول وقع بالمتعلق ؛ لأنه عوض منه ولهذا لم يجمع بينهما، وما كان عوضاً عن الشيء لا يصح أن يكون من تتمته.

ولا يصح أن تقول : إن الضمير المقدر معه مقتض طولاً؛ لأن الضمير المقدر في اسم الفاعل وما جرى مجراه ليس مركبا لعدم القصد وإنما تحمله الاشتقاق وهو غير مقصود، ولذلك أي : لكونه غير مقصود ، وأنه في نية الترك ، توجه عليه – أعني على اسم الفاعل وما جرى مجراه – أثر العامل، فتقول : « جاءني ضاحك » و« رأيت ضاحكاً » و« مررت بضاحك » وما جرى مجراه .

على أن بعضهم : قد ذهب إلى أن ظهور الأثر في « ضاحك » وبابه إنما هو إلتفات إلى الموصوف إن كان محذوفاً ، وإن كان ظاهراً فإنه إنما جاز ذلك فيه، لأنه من تتمة الموصوف، فكان حكمه بهذا الاعتبار حكم الموصوف، فيكون الدليل عليه من نحو المعنى، لا من نحو اللفظ .

وقد استدل من جهة المعنى بأدلة متعددة ، في بعضها ضعف، وفي بعضها قوة،

وتقرير ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

وذهب بعضهم إلى أن « فوق » في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ (٢١٣) زائد دال على معنى الارتفاع عن الاثنتين، وقد رد بكون الزائد لايدل على معنى خاص ، إنما يدل على معنى عام وهو التأكيد .

واستدلال هذا القائل على دلالة الزيادة على المعنى الخاص، بقولهم : « ما كان أحسن زيداً » أن « كان » زيدت لتدل على المضي وهذا معنى خاص، وبقول الشاعر(٢١٤) :

أنت تكونُ ماجدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ

و بقوله(٢١٥) :

كأنَّ سَبِيئةً من بيتِ رَأْسٍ يكونُ مِزَاجُها عَسَلٌ ومَاءُ

على من روى « مِزَاجُهَا » بالرفع، فقال « يكون » و « تكون » في الموضعين دالة على الاستقبال وهو معنى خاص، فإن ذلك لاينهض، لأنه راجع إلى التأكيد، وهو المعنى العام الذي وضعت له الزيادة.

أما في « ما كان أحسن زيداً » ، فلأن « أحسن » للمضي، لكن بعدم تصرفه ضعف فيه معنى الزمان، فقوي بـ « كان » الموضوعة له مجرداً على الصحيح. وأمّا « أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ ... البيت » فإن الصفة فيه مقيدة بـ « إذا » ولا إشكال في كونه مقتضيا للاستقبال. وأمّا « يَكُونُ مِزَاجُهَا البيت » فإنَّ المِزَاجَ إنَّما يكون في المستقبل عند إرادة إدارتها على الشُّرْبِ، ولذلك استدل بأن « الواو » وقعت في غير مرتب بقوله(٢١٦) :

(٢١٣) آية ١١ من سورة النساء .

(٢١٤) سبق تخريجه في ص ٢١١ ، هامش ٥٧ . و (يكون) في البيت زائدة تدل على الاستقبال المجرد.

(٢١٥) سبق تخريجه في ص ٢١٢ ، هامش ٦٠ .

(٢١٦) للبيد في ديوانه ١٧٥ من معلقته .

وهو في سر الصناعة ٦٣٢ ، وأسرار العربية ٣٠٣ ، وابن يعيش ٩٢/٨ ، ورصف المباني ٤٧٤.

الحـــال

أُغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَـنَ عَاتِـقٍ   أو قَهْوةٍ مُزِجَتْ وفُكَّ خِتَامُها / ١٣٧/أ

فإن المعنى : فض ختامها ومزجت؛ لأن المزج إنما يكون عندهم حال إدارتها على الشرب.

و « السباء » هنا المراد به : ما يسبون من الأعادي، « فعال » بمعنى « مفعول » كـ « كتاب » بمعنى « مكتوب » ، فيكون المعنى على حده في قول طرفة(٢١٧) :

لا تَعِـزُّ الخَمْرَ إنْ طَافُـوا بها   بِسِبَاءِ الشَّوْلِ والكَـوْمِ البُكُـرْ

فإذا مـا شَرِبُوهـا وَانْتَشَـوْا   وَهَبُوا كُـلَّ أَمُـــونٍ وطِمِـرْ

ثُمَّ رَاحُوا عَبَـقُ المِسْـكِ بِهِمْ   يُلْحِفُـونَ الأرضَ هُـدَّابَ الأُزُرْ

قيل : إن « راحوا » هنا لا يخص وقت الهجير؛ لأن ذلك الحكم لايختص بوقت دون وقت، فإذا فالمعنى : « ساروا » . ويستهشد به للشافعي (رضي الله عنه) على أن « راح » في قوله ﷺ فيما رواه سمي مولي أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ ، قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر ... » (٢١٨) :

فيجعل فيه الشافعي (رضي الله عنه) « راح » بمعنى « سار » فلا يكون فيه ما يقتضى عدم التبكير، كما يقوله أصحاب مالك (رضي الله عنهم)*فإن مذهب مالك كراهية الغدو إلى الجمعة، قالوا : لأن الرواح لايستعمل إلا عند الهجير، وهو مأخوذ من الراحة، لأن السير في ذلك الوقت مكسب راحة باعتبار عدم المكث في مكان واحد. وكذلك – أعني

(٢١٧) سبق تخريجها في ص ٤٣١ ، هامش ٢٤

(٢١٨) سبق تخريجه في ص ٢٣ ، هامش ١٠٥

* مسألة التبكير ليوم الجمعة والخلافُ في ذلك ينظر الاستذكار ٢/٢٦٥ – ٢٦٨ ، والمنتقى ١/١٨٣ ، وشرح الموطأ للزرقاني ١/٢٠٨،وبداية المجتهد ١/١٩٨، وفتح العلّام بشرح مرشد الأنام في الفقه الشافعي ٣/٩٥ ، والمغني لابن قدامة ٢/٢٩٨-٢٩٩ ، ونيل الأوطار ٣/٢٣٨.

لاعتبار الراحة جاء بمعناه « تروح » [٢١٩]، قال [٢٢٠]:

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلي   غداً بِجَنْبَيْ بَـاردٍ ظَلِيلِ

وهو أعني قوله :

أُغْلِي السِّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ   ... ... البيت

و قوله :

لا تَعـزُّ الخَـمْـرَ ... ... الأبيـات

من المعاني المستدعيات للإرداف والإصحاب بالموافق، فإن المقصود الكرم. ويستلزم كونه بالمسبي من الأعادي الظهور عليهم والاقتدار على النيل منهم، ولهذا المعني تبويب في علم البيان[٢٢١].

وقد عُدَّ منه قـوله (تبـارك وتعـالى) : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴾ [٢٢٢]فإنه يستدعي الامتنان بالطعام؛ لأن شرب الماء على استلذاذ لايكون إلا بعد الطعام، ولذلك عد قول من قال[٢٢٣] :

إذا سُقِيَتْ ضُيُوفُ النَّاسِ مَحْضًا   سَقَــوْا أَضْيَافَهُـمْ شَبِمًا زُلَالَا

أنه تفضيل لهم أعني للساقين بالشبم الزلال على الساقين بالمحض ، و « الشبم الزلال » : الماء البارد ، كما قال زهير[٢٢٤] :

---

(٢١٩) في (أ) : أروح .

(٢٢٠) لأحيحة بن الجلاح كما في العينى ٤٦/٣ (هامش الأشموني)
وينظر الإيضاح ٢٠٩ ، والمحتسب ٢١٢/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٩/١ ، والتصريح ١٠٣/٢

(٢٢١) ينظر مفهوم الإرداف في الصناعتين ٣٨٥ ، وتحرير التحبير ٢٠٧ ، وخزانة الأدب للحموي ٣٠٩/٢، وأنوار الربيع ٥٠/٦ . وأطلق عليه ابن رشيق في العمدة ٣١٣/١ (التتبيع) .

(٢٢٢) آية ٦٨ من سورة الواقعة .

(٢٢٣) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٥٢ .

(٢٢٤) سبق تخريجه في ص ٣٢٧ ، هامش ٦٨ .

شَجَّ السَّقَاةُ على نَاجُودِهَا شَبِماً   من مــاءِ لِينَةَ لا طَرْقاً ولارَنَقاً / ١٣٧/ب

و « المحض » هو اللبن الخالص، وفي العادة أن اللبن الخالص أنفس من الماء، فيكون بهذا الاعتبار قد فضل غير الساقين للماء على الساقين للماء، وهو خلاف المقصود؛ لأنه مدح لهم وتقريظ.

فإذاً فيتعين ذلك أعني المدح والتقريظ بجعله من المستدعيات للإرداف والإصحاب الموافق؛ لأن شرب الماء الشبم البارد على لذة يستدعى الطعام .

فإذاً فإطعامهم ضيوفهم الطعام وسقيهم الماء أبلغ في الإكرام والقرى من سقي اللبن الخالص.

فإذاً فلا يثبت بـ « يكون مزاجها عسل وماء » و « أنت تكون ماجد نبيل » و « ما كان أحسن زيداً » أن الزائد يكون بمعنى خاص مغاير للتأكيد.

***

وَإِنْ تُؤَكِّـــدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ   عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ(٢٢٥)

وأما الحال المؤكدة مضمون جملة فإنها الحال الواقعة مقررة لمضمون جملة اسمية، هذا هو شرطها، أعني شرط الحال المؤكدة جملة.

ويلتزم إضمار عاملها عكس المؤكدة في الفصل المتقدم، ومثالها « زيد أبوك عطوفاً » التقدير : « أحقه » أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى.

ويتعين تقديرها مؤخرة عن المؤكد إجراءً لها مجرى ما تعين للتأكيد، كتكرير اللفظ، والألفاظ الموضوعة للتأكيد، كـ « قام زيد زيد » و « قام القوم كلهم » لأن المعنى في قولك : « زيد أبوك » مستقل كاستقلاله في « قام القوم » دون « كلهم » وفي « قام زيد » دون « زيد » الثاني.

---

(٢٢٥) هذا البيت سقط من (أ)   ، وفي نسخة (ب) جاء في غير مكانه.

وأما « سطا زيد ساطياً » فإنه وإن كان مستقلاً من جهة التركيب فإنه لا يخلو عن زيادة ما، بخلاف « زيد أبوك عطوفا » فإن مضمون الجملة متعين للحال لا محتمل لها غيره .

وأيضا فإن التأكيد من حيث هو حقه أن يكون متأخراً عن المؤكَّد، إذ هو حكم عليه، والحكم من حيث هو حقه التأخير، وبهذا الاعتبار فإنه يتعين أن يتأخر عامله، إلا أنه في قولك : « سطا زيد ساطياً » ليس مقصوداً به غيره، بخلافه في « زيد أبوك عطوفا » فإنه مقصود به غيره ، وبهذا الاعتبار يستوي في التأخير عن المؤكد الفصلان ، أعني «زيد أبوك عطوفا» ، و «سطا زيد ساطياً » وهذا هو الأظهر من كلامهم .

وكأنَّ الذى مال إلى أن المؤكد متقدم يرى أن غير الثابت أحقبأن يكون مؤكَّداً، والثابت أحق بأن يكون مؤكِّداً.

وأن قول النحويين في مثل « سطا زيد باطشاً » إن تسميتهم « باطشاً » حالاً مؤكدة، إنما هو على جهة المسامحة وإعطاء الحكم للفظ؛ لأنه مقصود النحويين.

وقد وقع في كلام النحويين المسامحة كثيراً، كما قالوا في باب الإخبار « باب الإخبار بالذي وبالألف واللام » والظاهر من هذه الترجمة يقتضى أن الذي والألف واللام يقعان في الباب خبراً، والمعنى على خلاف ذلك وأنهما المخبر عنهما.

وكذلك أيضاً حيث يقولون : خبر « كان » و خبر « إنّ » وما أشبه ذلك، فإن المعنى خبر الاسم الذي يذكر / مع « كان » والذي يذكر مع « إنّ » في أن (كان) ١٣٨/أ
و (إن) لايخبر عنهما؛ لأن الإخبار لايكون إلا عن الاسم، وقد أوضح هذا المعنى أبوالقاسم صاحب « الجُمَلِ » (٢٢٦) فإنه قال : وقد قال الكل والبعض، وإنما قلنا : الكل والبعض مجازاً ومسامحة في العبارة، وهو في الحقيقة غير جائز؛ لأن « كلا وبعضاً » إذا

(٢٢٦) ينظر ص ٢٤ - ٢٥ ، من الجمل في النحو .

قطعا عن الإضافة كانا في نيتها، وإذا كان الأمر كذلك لم يجزأن تدخل عليهما الألف واللام، على أن الحال في « صال زيد باطشا » قد تقدمت على العامل ، قال (٢٢٧) :

بَاطِشًا صُلْتَ والأُمورُ كِفَاحُ وَوُقُــوعُ الحِمَامِ غيرُ فُتُورِ

وقد أنكر بعضهم : وقوع الحال المقررة مضمون جملة اسمية، وحمل ماجاء من ذلك على الإضمار. وقال : يلزم من جعلها حالاً مقصوداً بها التأكيد مضمون الجملة الاسمية وقوع العامل بين أجزاء المعمول وهو ممتنع، والصحيح خلاف ذلك، وما قال : من أنه يلزم من ذلك توسط العامل بين أجزاء المعمول فإنه لايصح؛ لأن التوسط على ما قال: إنما هو من جهة المعنى، واعتبار العامل والمعمول إنما هو أمر لفظى، هذا كله في تقدم العامل على الحال المشار إليه.

وأما تأخرها هي فإنه لازم عن الجملة التي جاءت الحـال مقـررة معناهـا، وهــو – أعني التـأخيـر – مما يستـدل به على أنهـا مقـصـود بهـا تكميل الجملة لا أنهـا على إضمار.

وقول المصنف : « ولفظها يؤخر » الظاهر فيـه أن مراده بالتأخير، تأخيرها عن الجملة فإنه هو المعروف وقد يحتمل أن يريد التأخير مطلقاً، أعني عن عاملها وعن الجملة. وكون العامل المقدر يتعين تأخيره في التقدير ، قد وقع للنحويين في أماكن متعدده: كما في قولك : « إنْ زيداً ضربته ضربته » و« إياك والشر » . وعند إرادة التخصيص، كما إذا قلت : « بسم الله » .

ومما وقع منه أعني من الحال المؤكدة مضمون جملة اسمية متقدمة، قوله وهو السالم بن دارة (٢٢٨):

---

(٢٢٧) لم أقف على القائل .

(٢٢٨) وهو في الكتاب ٧٩/٢ ، وابن السيرافي ٥٤٧/١ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، والهمع ٢٤٥/١ ، والأشموني ١٨٥/٢.

أنا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبِي فهل بِـدَارَةَ يالِلنَّاسِ مِـنْ عَـارِ

وأما التزام إضمار عاملها فقد قيل : إن ذلك إنما كان كراهة اجتماع تأكيدين لفظيين، وذلك ممتنع، لا تقول : « قام زيد زيد زيد » إنما يكون ذلك في التأكيد المعنوى، كما إذا قلت : « قام القوم كلهم أجمعون » .

وقيل : هو قول لأهل البيان، إنما كان ذلك كراهية لهدم الترصيف، فإن الكلام مبني على الاسم أوله وآخره، فلو ظهر العامل والعامل يكون فعلاً فينهدم الترصيف، لوقوع المغاير بين ذوات التماثل، والتزم هذا القائل وقوع الحال بلفظ الاسم، فلا يجوز عنده « زيدٌ أبوك يَعْطِفُ عليك » إلاّ إذا كانت الجملة للتفسير، أو للإخبار، ولا يكون لها إذ ذاك محل من الإعراب ، وجوز « زيد أبوك هو عطوف » .

وقيل : هو قول / – أيضاً – لأهل البيان إنه إنما امتنع ذلك كراهة إيهام البناء ١٣٨/ب والتأسيس، (٢٢٩) وهو غير وارد في المحل، لأن المقصود ما نشأ عنها، أعني عن الجملة الاسمية ، وهو مفرد، فلو كان العامل ظاهراً لأوهم أن الأول للأول، والثاني للثاني وبالعكس ، وهو خلاف الواقع، ومقتضى هذا عدم جواز « زيد أبوك هو عطوف » ، بخلاف ما تقدم، وجواز « زيد أبوك أحقه هو عطوف » أو « وهو عطوف » فليتأمل.

وإطلاق المصنف الجملة يوهم أن ذلك يكون في الجملتين، أعني الفعلية والاسمية، وليس الأمر كذلك، بل شرطها أعني شرط هذا الحال أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية كما قدمنا، إلا إن قلنا : بأن المعقب المنفرد بحكم على جهة الاستئناف، أو الإقعاد شرطه مغايرة الجنسية، فيكون إذ ذاك مراده بالجملة الاسمية؛ لأن المعقب جملة فعلية، كما مثل بـ « لاتَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِداً »

---

(٢٢٩) سبق الحديث عنه في ص ٤٥٠ ، هامش ٣٩ .

قال رحمه الله :

وَمَوْضِعَ ٱلْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ... كَـ « جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ »

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ « ٱلْوَاوِ » خَلَتْ

وَذَاتُ « وَاوٍ » بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ ٱلْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

وَجُمْلَةُ ٱلْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا ... بِـ « وَاوٍ » ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا

قول النحويين في مثل « جاء زيد وغلامه منطلق » أو « جاء زيد يضحك » وما أشبه ذلك، بأن هذا النوع واقع موقع المفرد إنما هو باعتبار ما يظهر فيه أثر العامل، لا أنه كان هناك مفرد، ثم نزل ووضع مكانه هذا اللفظ من الجملة، وذلك عام حيث يكون للموضع محل من الإعراب، ولذلك يفرق أهل البيان بين الجملة الراسخة و غير الراسخة في توجه الكلام عليها، فيجعلون الراسخة أقوى في تلقى الحكم من غير الراسخة، وتكون الجملة راسخة في الصلة والاخبار غير المأثور والتفسير والرجوع على ما قرر في علم البيان(٢٣٠).

وبعضهم يقول : الراسخة والواردة يفرق بين الجمل بهذا، فالراسخة هي التي لايقع موقعها مفرد، والواردة هي التي يقع موقعها مفرد فإن الوارد من حيث هو لا يقتضي أن يكون المحل له على جهة التعيين.

و – أيضاً – فإنا نجد في المعنى فرقاً بين قولك : « جاء زيد يضحك » وبين قولك : « جاء زيد ضاحكاً » فإن « ضاحكاً » غير مقتض تجدداً، ولا وقوع ضحك إثر ضحك.

كذلك – أيضاً – يقع الفرق بين قولك : « جاء زيد وأبوه يضحك » أو « أبوه يضحك » أو « ضاحك » في الوجهين، وبين قولك : « جاء زيد ضحك أبوه » [أو

---

(٢٣٠) تنظر المسألة في الإيضاح للقزويني ١٩١ ، ٢٤٦ .

« متلبساً(٢٣١) بضحك أبيه » لفظاً ومعنى .

أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فلأن قولك : « ضاحكاً أبوه » ، أو « متلبسا / ١٣٩/أ
بضحك أبيه » ليس المقصود بالصفة اختصاصها بـ « الأب » ، ولا أن الموضع انما يشيع ما أسندت له، بل إنما جيء بها كالتتمة لمثير الفعل، وجاء من أسندت له كالبيان لمن وقعت منه حقيقة، ولذلك اشترط فيها في الأعرف أن تكون آخذة بطرف الرد، على ما هو المقرر في علم البيان.

وأما الجملة على النحوالذي قدمنا فإنها مغايرة لما قدمنا في المفرد، وهذا الذي قدمنا من الفرق لايختص بالحال، بل يكون فيها، وفي الصفة، والخبر، وتكون – أعني هذه الجملة الواقعة حالا – اسمية، وينسحب عليها ذلك، أعني كونها اسمية ، كـ « جاء زيد وغلامه منطلق » وقد يتخلف إلى المضارع، كـ « جاء زيد وغلامه يضحك » وقد يتخلف إلى الماضي، كما إذا قلت : « جاء زيد وغلامه قام » أو « قد قام »، ويحسن هنا حذف « قد » بخلاف الجملة الفعلية ، وسوى بينهما أبو علي، ونقل أن بعضهم استسهل ذلك في الاسمية، وهو الأظهر من نحو البيان؛ لأن الحكم متى كان غير مصدر وتأخر من جهة متعددة، لم يأت مستوعبا جميع ما يأتي له متصدراً أو متأخرا عن متعدد، وفي ذلك تفصيل و تقريره في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

ويمتنع التخلف إلى الأمر، فلا تقول : « جاء زيد وعمرو اضربه » وإن كان قد أجازه بعضهم؛ لأن ما جاء غير راسخ في المحل لايتصرف فيه فيخرج إلى ما يكون الأصل فيه المحل الذي جاء فيه غير راسخ، وتكون جملة فعلية. ولا يتصور الانسحاب لامتناع خلو الكلام عن الاسم، ويكون المقتضِي لكونها فعلية فعل ماض، والكثير فيه إذا

---

(٢٣١) مابين المعقوفين تكملة مني ، وهي في (ب) : ملبساً.

كان مثبتاً أن يكون مصحوباً بـ « قد » كما في قوله(٢٣٢) :

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثِيَابَها   لدى السِّتْرِ إلَّالِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

وقد تخلو عنها ، أعني عن « قد » ، كما في قوله (٢٣٣) :

أتيتُها مرَّ عليها عَامُ   كأنَّها مَـرَّ بها أعْوامُ

« الباء » بمعنى « على » قضاءً لحق التأثير، لأنه المراد - أعني التأثير - و« الباء » لا تقتضيه .

وقد قيل : إنه من مجاز الإقعاد ، ومجاز الإقعاد من أضعف وجوه المجاز، على ما هو المقرر في علم البيان. ومثله(٢٣٤) :

تَرَاهَا غَيَّرَ الأَرجَاءَ نَقْطُ   وشَدٌّ في مَلَاعِبِها وَحَطٌّ

والتزم بعضهم مصاحبة « قد » للماضي الواقع حالا ظاهرة أو مقدرة، وجعل مما وقعت فيه « قد » مقدرة ، قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾،(٢٣٥)

وتأوله بعضهم - أعني بعض من يرى لزوم « قد » - بأن يكون على حد قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَـاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾(٢٣٦) أعني مما جاء على لفظ الدعاء، فلا يكون للجملة موضعٌ من الإعراب .

ومنع بعضهم من تقدير « قد » ، قال : لأنها حرف معنى، وحروف المعاني لاتضمر، ويشبه أن يكون حمل قوله (تبارك وتعالى) / ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ على لفظ ١٣٩/ب

(٢٣٢) لامرئ القيس في ديوانه ١٤ من معلقته .
وهو في المقرب ١/١٦١ ، وشرح التسهيل ٢/١٩٦ ، ٣٧٤ ، والتصريح ١/٣٢٦ ، والهمع ١/١٩٤ ، ٢٤٧ ، والأشموني ٢/١٢٤.

(٢٣٣) لم أقف على القائل .

(٢٣٤) لم أقف على القائل .

(٢٣٥) آية ٩٠ من سورة النساء .

(٢٣٦) آية ٣٠ من سورة التوبة .

الدعاء لمن يقول : بلزوم « قد » وبمنع حذفها، وبكون المقتضِي لكونها فعلية فعل مضارع.

وإن كان مثبتاً امتنع كونها مصحوبه بـ « واو » ، فلا يجوز « جاء زيد ويضحك »، لأنه إذ ذاك يلتبس بالعطف؛ لأن المضارع يعطف على الماضى، والماضى على المضارع، والاسم على الفعل، والفعل على الاسم، وقد تقدم التنبيه على شيء من ذلك، فإن جاء ما يوهم ذلك حمل على أن يكون المضارع مسنداً إلى مضمر، فيكون إذ ذاك من قبيل الجمل الاسمية، فيكون التقدير في مثل « جاء زيد يضحك » : « جاء زيد وهو يضحك » ، ومما جاء منه عن العرب، قولهم : « قمت وأصك عينه » فالتقدير : و« أنا أصك عينه » ، ومنه قول عنترة [٢٣٧]:

عُلِّقْتُها عَرَضًـــا وَأَقْتلُ قَوْمَهَا   زَعْمًا لَعَمْرُ أبيك ليس بِمَزْعَمِ

وقول الآخر[٢٣٨] :

فلمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَـــوتُ وأَرْهَنُهُمْ مالكا

قال أبو علي : ولم يقع منه في أكبر ظني إلا ما يقع للمتكلم؛ لأن المحل يعينه، ولا يسوغ وقوع غيره، وإذا كان كذلك فلا ينبغى أن يحمل عليه غيره، فلا يقال مثل « جاء زيـد ويضحك » وقد تقرر حذف الضمير في مثل « أقوم » دون غيره من المضمرات، فلا يمتنع « زيد ما يقوم إلا هو » ويمتنع « ما أقوم إلا أنا » ، وقد وقع مثل هذا لبعض أهل البيان [٢٣٩]، إلا أنه سوى بين المتكلم والمخاطب، فجوز مثل : « جاء زيد وأضحك » ومثل

---

(٢٣٧) في ديوانه ١٩١

وهو في مجالس ثعلب ٢٠٠/١ ، واللسان (زعم) ٢٦٧/١٢ ، والتصريح ٣٩٢/١ ، والأشموني ١٨٧/٢ .

(٢٣٨) لعبد الله بن همام السلولي

وهو في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والشعر والشعراء ٦٥١/٢ ، والمقرب ١٥٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، والجنى الداني ١٦٤ ، والهمع ٢٤٦/١ ، والأشموني ١٨٧/٢.

(٢٣٩) ينظر الإيضاح للقزويني ٢٦٨ – ٢٦٩.

« جاء زيد وتضحك » فمنع « جاء زيد ويضحك » إلا أنه علل بكون الحاضر يقع فيه، لتعيينه بالحضور من الاتساع مالايقع في الغائب، لعدم تعيينه، وقد استدل بذلك -أعني بمثل « جاء زيد وأصك عينه » - من يرى جواز زيادة « الواو » على زيادتها، أعني زيادة « الواو » .

وعلى هذا لايقع فرق بين المتكلم والمخاطب والغائب ،بل يكون ذلك مع الغائب أقيس؛ لأنه أحوج للتأكيد لمكان الغيبوبة، والزيادة أصلها أن تقع مقصوداً بها التأكيد، وإلى وقوع الحال مصدرة بمضارع مثبت، وتأويله بالحمل على الاضمار، والصيرورة إذ ذاك إلى الجمل الاسمية، أشار بقوله : « وذات بدء مضارع » إلى قوله : « اجعلن مسندا » .

وإذا كان الحال قد وقع موقعه جملة فلا غنى عن رابط يربط بينها وبين صاحبها، ويقع التعليل في الربط [بما]* يقع به التعليل في الخبر إذا وقع جملة، ويقوى التعليل بكون الجملة من حيث هي موضوعة على الانتقال، فإذا كان المحل مقتضياً عدم استقلالها تعين ما يقتضى ذلك، والمقتضى لذلك في الحال أحد شيئين .

أحدهما : « الضمير » ولا إشكال في اقتضائه ذلك - أعني الربط - لاستدعائه ما يعود عليه .

وأما « الواو » فقد اختلف في كونها مقتضية للربط ، على وجهين :

١٤٠/أ أحدهما : أن اقتضاءها ذلك لكونها بمعنى « إذ » (٢٤٠) وقد نص سيبويه / على ذلك أعني أن « الواو » التي للحال في معنى « إذ » وإذا كان كذلك وقع الربط ، لأنها في معنى الظرف الواقع الفعل المتقدم، أو ما جرى مجراه فيه .

وقيل : إنما اقتضت ذلك ؛ لأن أصلها العطف، والعطف من حيث هو مقتض للرجوع وقد يرد في الحال اعتبار العطف، ولذلك امتنع « جاء زيد ويضحك » فإن امتناعه

---

(٢٤٠) ينظر رصف المباني ٤٨٠ ، والجى الداني ١٦٤ ، والمغني ٣٩٨.

* في النسختين : وما .

مخافة إيهام العطف كما قدمنا، وإذا اجتمعا - أعني « الواو والضمير » - فإن الربط بهما كالربط بأحدهما في القوة لاينزل المجتمع عن المنفرد، بخلاف اجتماع الرابطين في مثل : « مررت برجل حسن وجهه » فإنه ينزل عن قولك « مررت برجل حسن وجهه » .

ومن كلام سيبويه : « إذا بلغت حاجتك فلا تتكلف »(٢٤١) .

والفرق بين الموضعين ، أعني بين قولك : « جاء زيد وأبوه منطلق » وبين قولك : «مررت برجل حسن وجهه » بالنصب، أن كل واحد من الرابطين في « حسن وجهه » موضوع لذلك ظاهر الدلالة فيه، بخلاف « الواو » ولذلك كان فيها من تعليل كونها رابطة ما قدمنا، وإنما الكلام في انفراد الضمير، أو في كونه مع « الواو » فإنه يتعين انفراده، أعني انفراد الضمير في مثل « جاء زيد يضحك » على ما قدمنا، وأما في غير ذلك فإن الربط يكون به، أعني بـ « الضمير » وحده أو بـ « الواو » وحدها، أو « بهما » أعني بالواو والضمير، ومن اجتماعهما على التأويل الذي قدمناه، إذا وقع موقع الحال مضارع مثبت فإنه يقع الربط بالواو والضمير، كما إذا قلت : « جاء زيد ويضحك » وفيه ما قدمنا، ولا يضعف انفراد الضمير في الجملة الاسمية، كما إذا قلت : « جاء زيد أبوه قائم » خلافاً لمن ادعى ذلك، والتزم في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾(٢٤٢) أن يكون « وجوههم مسودة » جملة إخبارية، لأن هذه الجملة قد وقعت حيث يتعين رجوعها إلى ما قبلها وعدم الاستقلال، كما في قول طرفة(٢٤٣) :

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ المِسْــكِ بِهِمْ   يُلْحِفُونَ الأرضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

(٢٤١) ...

(٢٤٢) آية ٦٠ من سورة الزمر.

(٢٤٣) سبق تخريجه في ص ٤٣١ ، هامش ٢٤ .

وقد تقدم إنشاده، فإن المراد بيان هيئة الرواح، والتفسير ممتنع؛ لأن الرواح لايقتضى ذلك، بخلاف ما قيل في قول الآخر(٢٤٤) :

سِرْتُ قُرْباً أَحْنَاؤُها فَتَصَلْصَلُ

فإن التفسير فيه ممكن ؛ لأن القرب تقتضي تصلصل الأحناء، ولابد في التفسير من اقتضاء المفسر لما وقع به التفسير على جهه الإجمال مع غيره، ومثل قول طرفة قول الآخـر(٢٤٥) :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيلِ مَا آبَ عَامِرٌ إلى عَامِرٍ سِرْبَالُهُ لـــم يُمَزَّقِ

فإنَّ الإيابَ من حيث هو لايقتضي هذه الحال لا منفرداً ولا منضماً إلى غيره.

وأنشده بعض / أهل البيان (حنان) بدل (جنان) أنشده في جريان صفات ذوي ١٤٠/ب الاحساس على غيرهم، وهونوع من أنواع المجاز، يحسن عند اقتضاء من نسب إليه الحكم المعني الصادر عن وجوده عند نسبته إلى ذوي الاحساس، على ما هو المقرر في علم البيان، وفيه تفصيل، وبعضه يفوق الاصل، وبعضه ينزل عنه، و يقيم ميله لاحق أو سابق، على ما هو المقرر في علم البيان أيضا، ونظره بقوله(٢٤٦) :

ولولا عَطْفُ ضجْنانٍ عليهم لآبُوا في الجِبَالِ وفي القُيُــودِ

قال : وآب هنا تهكم لفقدان الرجوع هذه الحالة، و(ضجنان) جبل قريب من مكة شرفها الله (تعالى) – قال : وأما قوله (٢٤٧):

---

(٢٤٤) لم أقف على القائل ، ولا على تكملته .

(٢٤٥) لسلامة بن جندل في ديوانه ١٧٦ .

وهو في الأصمعيات ١٣٥ ، وابن الناظم ٣٤٣ ، واللسان (جنن) ١٣/ ٩٢ ، والأشموني ١٩٠/٢

(٢٤٦) لم أقف على القائل .

(٢٤٧) لم أقف على القائل .

ولولا أَنْ أَجَارَتْهُمْ جِبَالٌ لِغَسَّانَ لَمَا أَبَوْا سَلَامَا

يريد : قائلين سلاما، فإنه يحتمل أن يكون على حذف المضاف، والتقدير : أهل جبال، وحذف المضاف في مثل هذا كثير، قال: وأما قوله(٢٤٨) :

فلولا خَنْدَقٌ كانُوا لَدَيْهِ لَدَمَّرْنَا عليهم أَجْمَعِينا

فإنه لايتعين أن يكون من هذا الباب، إلا أن يعلم أن قائله قد وقع هذا المعنى في كلامه مصرحا به، فيكون من باب الاستدلال بكلام على كلام ، قائلهما واحد، وقد تقدم لذلك نظائر، وأنه يستدل بالكلام على الكلام، وإن يكن المتكلم بهما واحدا ، قال: وقريب منه، يريد من قوله: « ولولا جنان الليل ... » قوله (٢٤٩):

فَقُولا لِبِشْرٍ ثُمَّ عَمْرٍو أَلَا انْطَوَى سبيلُكُمَا لاتلقيا اللَّيثَ ثَانِيَةْ

ولا تَحْمَدا إِلَّا الخِيارَ خِصَاكُما هما كانتا لِلنَّفْسِ واللَّهِ وَاقِيَةْ

فلولاهما لم تَنْجُوا من سنانه وتلك لما فيها مِنَ العَوْدِ نَاهِيَةْ

وأما عند من أنشده « جنان » فإن هذا المعنى أيضا واقع في كلامهم، كما في قوله(٢٥٠) :

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّيِّ فيهمْ وكلَّ مهنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ

مِنَا أَنْ ضَرَّ قَرْنُ الشَّمسِ حتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنُ الظَّلَامِ

ويكثر مجيء الفعل الماضي إذا وقع حالاً مصحوباً بـ « الواو » إن لم يكن المعنى على عدم اقتران الحال بالفعل، كما في قول النابغة(٢٥١) :

---

(٢٤٨) لِضِرَار بن الخطاب بن مرداس في السيرة النبوية لابن هشام ٢/٢٥٥ .

(٢٤٩) لم أقف على القائل.

(٢٥٠) سبق تخريجهما في ص ١٠٨ ، هامش ٩٠ .

(٢٥١) في ديوانه ١١٥.
وهو في شرح التسهيل ٢/١٣٧ ، والأشموني ٢/١٩٠.

وقفتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قد غَيَّرَ البِلَى　　مَعَارِفُهـــا والسَّارِياتُ الهَوَاطِلُ

فإن الفعل لو اقترن هنا بالواو لاقتضى أن التغيير كان عندالوقوف، والأمر ليس كذلك لأن التغيير متقدم، ألا ترى إلى قوله[٢٥٢] :

أُسَائِلُ عن سُعْدَى وقد مَرَّ بَعْدَنا　　على عَرَصَاتِ الدَّارِ سَبْعٌ كَوَامِـلُ

واستشهد به أبو علي على حذف المضاف إليه،وعدم منع التنوين من المضاف؛ لأن المعنى:

سبعة أعوام، قال: ولا يكون المراد بالسبع غير ذلك ؛ لأن دونها من الموضوع له / العدد ١٤١/أ

مما يوافقها في الجنس لا يقع به تغيير لقرب المادة ، ولذلك أكده بقوله : « كوامل » وهو المعروف عن العرب في مثل هذا كما في قول زهير[٢٥٣] :

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَىٰ دِمْنَـــةٌ لم تَكَلَّـــمِ　　بِحَوْمَانَـــةِ الـــدَّرَّاجِ فَالْمُتَثَـــلَّمِ

وَقَفْتُ بها مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً　　فَلَأْياً عَرَفْتُ الـدَّارَ بَعْـدَ تَوَهُّـمِ

قال فلا يلزم التجريد عن التنوين بل قد يتجرد، كما في قراءة من قرأ : ﴿ فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٢٥٤] بالضم وعدم التنوين ، والتقدير : فلا خوف شيء .

وقد استشهد بقول النابغة :

وقفتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قد غَيَّرَ البِلَى　　... ... ... البيـــت

على أن « قد » لاتقرب الفعل الماضي من زمان الحال، كما يقوله كثير من النحويين، لما قدمنا من البعد حيث قال :

---

(٢٥٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ١١٥.

(٢٥٣) في ديوانه ٣٣ ، ٣٥ .

(٢٥٤) آية ٣٨ من سورة البقرة .

و القراءة منسوبة لابن محيصن .

ينظر البحر المحيط ١٦٩/١ ، والإتحاف ٣٨٩/١ ، والقراءات الشاذة ٢٨ .

أُسَائِلُ عن سُعْدَىٰ ... ... البيـــت

وإنما هي لقوم ينتظرون الخبر ، كما قال الخليل[٢٥٥] . وقد يكون الخبر قديم العهد ، وقد يكون بعيده :

وحاصل مافي الفصل من جهة الربط بالواو أو بالضمير أو بمجموعهما، أن المضارع المثبت يتعين خلوه عن الواو ، وإذا كان كذلك تعين أن يخلفه الضمير، إذ لا رابط غيره، ولا غنى عن الربط كما قدمنا .

و « ما سواه » أي : وما سوى المضارع المثبت يجوز فيه الإتيان بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بالمجموع ، فيدخل في ذلك أعني فيما يؤتى به بالواو على الانفراد، أو بالضمير على الانفراد، أو بالمجموع، أعني بالواو وبالضميرالمضارع المنفي، كما إذاقلت : « جاء زيد وما يتكلم » فيجوز أن تقول « مايتكلم » أو « وهو ما يتكلم » فالأول : للواو فقط، والثاني : للضمير، والثالث : لمجموعهما.

ويدخل في ذلك أيضا الجملة الاسمية مثبتة « أو » منفية، فتقول : « جاء زيد وعمرو منطلق » و « جاء زيد غلامه منطلق » و « جاء زيد وغلامه منطلق » و « جاء زيد وما عمرو منطلق » أو « ما عمرو منطلقاً » على الحجازيه أو التميميه، و « جاء زيد ما غلامه منطلق » أو « منطلقاً » على ما قدمنا، و « جاء زيد وما غلامه منطلق أو منطلقاً » .

أو جملة مصدرة بفعل ماض مثبت أو منفي، فتقول : « جاء زيد و قد قـام عمرو » و « جاء زيد قد قام غلامه » و « جاء زيد وقد قام غلامه » و « جاء زيد وما قام عمرو » و « جاء زيد ما قام أخوه »[٢٥٦] و « جاء زيد وما قام أخوه ».

وقد قدمنا حكم « قد » في الماضي المثبت ، وحكم الربط بالضمير فقط، وأن في

---

(٢٥٥) ينظر رأية في الكتاب ٢٢٣/٤ .

(٢٥٦) هذا المثال كرر مرتين سهوا في (أ)

بعض الأماكن يمتنع الربط بـ « الواو » ، ومنها عند بعضـهم : المنفي بـ « ليس » ، كمـا إذا قلت : « جاء زيد ليس يضحك » . فإنه يمتنع عند هذا القائل : « جاء زيد وليس يضحك » ؛ لأن « ليس » من حيث هي لاتقتضي النفي لذاتها، إنما تقتضيه بإشرابها مشرب « ما » وإذا كان كذلك فإنه يلتزم تصديرها / ولا يجوز أن تدخل عليها « الواو » ١٤١/ب لأنه إذ ذاك يقوي فيها معنى الفعلية باعتبار إيهام العطف، بخلاف غيرها من أدوات النفي .

وفي كلام أبي علي مـا يقتضي ذلك، وهو غريب من قوله، فإن مذهبه أن « ليس » حـرف ، وقـد قـال : إن المنفي من الجـمل إذا وقـع حـالاً، كـانت « الواو » أولى به من الضمير، وعلله بما حاصله أن الفعل مذكور على جهة النفي، فلا يكون معه ضمير المثبت؛ لأنه يكون مثبتاً منفياً في كلام واحد، وفي كلام بعض أهل البيان ما يقتضي ذلك، إلا أنه علل بأن الفعل غير مماس، فلا يلابسه مقتضى المماسة ، وهو الضمير، قال : وإنما ذكر على جهة الصرف والتبرى ، وأيد ذلك بأن غالب ما سمع من ذلك خال عن الضمير .

قال (رحمه الله) :

وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَافِيْهَا عَمِلْ ۞ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يجوز أن يحذف عامل الحال، إجراء لها مجرى المفعول، والمفعول يكثر حذف عامله، ومنه ما يكون الحذف فيه على جهة الوجوب، ومنه ما يكون الحذف فيه [ممتنعاً]*، وكذلك أيضا الحال ينقسم عامله باعتبار الحذف والإثبات إلى الأقسام الثلاثة :

فمنه ما يتعين إثباته، وهو مالا يدل عليه دليل لا من نحو اللفظ، ولا من نحو المعنى، كما إذا قلت : « زيد ضاحكاً » ابتداء تريد : « جاء زيد » ، أو ما أشبه ذلك، فإنه لايجوز في مثل هذا الحذف ؛ لأنه لا دلالة عليه.

---

* في النسختين : ممتنع

وجوز بعضهم فيما اقتضى مدحاً أو ذماً الحذف بناء على المبالغة باعتبار الإطلاق وعدم التقييد ، فتقول : « زيد كريما » و« عمرو لئيماً » على معنى : وجد هكذا، أي : لم ينتقل عن هذه الصفة، والتزم بعضهم إتباعها بمقتضى الديمومة، وإذا كان كذلك كان الحذف للقرنية، فيخرج عن هذا .

ومن الأماكن التي يجب فيها إظهار العامل، ما جيء به على جهة المقابلة، وقصد أن هذا قد وقع ممن أسند إليه، بدل من المسند إلى المقابل، كما إذا قلت: « جاء زيد ناصراً » و« قعد زيد خاذلاً » ولاتشترط المغايرة فيهما، أعني في الحال وفي الفعل، خلافاً لمن اشترط ذلك، بل يكتفى بالمقابلة بأدنى شيء ، إلا أن القيد المقصود به المغايرة يمتنع وقوعه تأكيداً. وبسط مافي هذه المسألة و تقريرها وجيمع ما يتصور فيها مقرر في علم البيان وحيث يكون هو المقصود(٢٥٧).

ولتعلم أن الاتفاق فيها لا غنى فيه عن الإصحاب قضاءاً لحق المغايرة فتقول : « جاء زيد راكباً فرساً » و« جاء عمرو راكباً حمارا » .

وقد يخلو أحد الحالين من الإصحاب بناءً على أن التقييد للآتي على جهة المغايرة إطلاق لمغايره، وهو الصحيح، وتبنى على ذلك مسائل ، تقريرها في علم البيان(٢٥٨).

وقد جعل من ذلك قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ / ٱلْقَوْلَ وَمَن ١٤٢/أ
جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴾ (٢٥٩) وحيث ظهر المتحمل في « من جهر » دون « سارب » ، وربما تقدم التنبيه على ذلك.

---

(٢٥٧) يعني بالمقابلة هنا الطباق بين (ناصراً ، وخاذلاً) ، وهو ما يسميه البلاغيون بطباق الإيجاب ، وهو أحد أنواعه ، كما تعرض له من قبل في ص ٣٤٧ ، بين (هُم ، وهُنّ) .
ينظر الإيضاح للقزويني ٤٧٧ ، ومراجع هامش ٧٦ من ص ١٨ .

(٢٥٨) سبق الحديث عن المغايرة في ص ٨٥ ، هامش ٤ .

(٢٥٩) آية ١٠ من سورة الرعد .

وقسم يتعين فيه حذف العامل، وذلك إذا كانت الحال مثلا أو جارية مجرى المثل، فالأول قولهم : « أتميميا مرة وقيسياً أخرى » (٢٦٠).

والثاني كقولك : « أقائما وقد قعد الناس » و« أنائماً وقد سار الركب » .

وقد جعل بعضهم الجميع مثلاً ، والصحيح التفرقه بين ما يقصد معناه الأول وبين مالا يقصد، وإنما يتلاقى العاملان في المعنى العام ، وهي مبنية على جواز استعمال المعنى الأصلي في المثل وعدم جوازه، فهل تقول الآن لمن شوى لحماً بالرماد عند الإنضاج : « شوى أخوك حتى إذا أنضج رمد » أو أنه لا يقال ذاك ؟

مسألة خلاف، وقد علل المنع بأن فيه العوده بعد الإنصراف، وهي مأنوف منها عندهم، ألا ترى إلى قوله (٢٦١) :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي إلى الشَّيْءِ لم تَكَدْ ... إليه بِوجْهٍ آخرَ الدَّهْرِ تَرْجِعُ

وإلى قوله(٢٦٢) :

وبعضُ الظَّاعِنينَ كَقَرْنِ شَمْسٍ ... يُضِيءُ فإنْ أَضَاءَ الفَجْرُ عَادا

وإِنّي كالشَّبَابِ فَإِنْ تَوَلَّى ... فَجَهْلٌ أَنْ تَرُومَ لَهُ ارْتِدَادا

وأَحْسَبُ أَنَّ قَلْبِي لو عَصَانِي ... فَعَاوَدَ ما وَجَدْتُ لَهُ افْتِقَادَا

وبعضهم فرق بين أن يكون قد أسند الحكم للاستعمال الأول إلى مصرح باسمه أولا، فإن كان مصرحاً باسمه جاز استعماله فيما استعمل فيه قبل الإخراج قضاء لقوة الطلب والإحراز للتعيين وعدم الصلاحيه للمغاير، كما في قوله(٢٦٣) :

مَنْ لم يُعَايِنْ أبا نَصْرٍ وَقَاتَلَهُ ... فَمَا رَأَى ضَبُعًا في شِدْقِهَا سَبُعُ

---

(٢٦٠) ينظر الكتاب ١/٣٤٣.

(٢٦١) سبق تخريجه في ص ٣٦٧ ، هامش ٣ .

(٢٦٢) سبق تخريجها في ص ٣٦٧ ، هامش ٣٣ .

(٢٦٣) لم أقف على القائل .

ولو وقع التعيين في جميع المتعاطفات، لكان ذلك أقوى في اقتضاء الإحراز وقوة الطلب، فيجوز اعتبار الاصل حالة الاستعمال للأول، كما لوصرح باسم القاتل .

ومنع بعضهم : استعمال المعنى الموضوع له قبل الإخراج عند تعيين جميع المتعلقات، كما لوعين القاتل في البيت، وعلله بأنه يحتمل أن يكون بعض المتعلقات غير مقصود، وإنما جيء به على جهة المقاومة واستيفاء الأخلاف، وهو غير معين، فيحتمل كل واحد منها، أعني من المتعلقات ذلك، وإذا كان كذلك ساوى غير المصرح باسمه، فيمتنع استعمال المعنى قبل الإخراج .

قال : فإن أردف بزيادة تعين أن يكون هو المقصود ، وبقي الاحتمال فيما عداه، فيجوز استعمال المعنى قبل الإخراج .

وفي هذا الإرداف تفصيل ، وتقريره في علم البيان، وحيث يكون هو المقصود(٢٦٤).

وبعضهم فرق بين أن يكون المثل قد صحب بمثل آخر، أوجار مجراه، أو لم يصحب.

فإن كان قد صحب بمثل آخر، أو جار مجراه، جاز استعمال المعنى قبل الإخراج، بناء على أن كل واحد منهما لم يستقل /بالمثلية، لأن الحكم منها – أعني من المثلية – ١٤٢/ب ينقسم بينهما فضعف عن المستقل، والأصل جواز استعماله، وإنما امتنع لأجل كونه جعل مثلا وليس بالقوى لما قدمنا فيجوز الاستعمال قبل الإخراج، كما في قوله(٢٦٥) :

تَصَيَّدُ صَيْدُها في كُلِّ وَجْهٍ   وَغَايَةُ مَنْ تَصَيَّدَ أَنْ يُصَادَا

ويكثر في هذا النوع من الحال وقوع الاسم موقعها، كما في قوله(٢٦٦) :

---

(٢٦٤) سبق تخريجه في هامش ٢٢١ من هذا الباب .

(٢٦٥) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٢١٥ .

(٢٦٦) لجرير في ديوانه ٦٥٠ .

وهو في الكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، ومعاني القرآن ٢٩٧/٢ ، وإصلاح المنطق ٢٢١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣ ، والتصريح ٣٣١/١ ، ١٧١/٢ .

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَرِيباً   أَلُؤْمًـا لا أَبَالَـــكَ وَاغْتِرَابَا

الأصل : « ألئيما حل في شعبي » ، وليس هذا النوع على حد « سطا زيد أسدا » أعني أن يكون قد وقع « عبداً » على جهة التشبيه لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في التشبيه أن يكون فيما لايتجه على ذات المشبه، وألّا يلزم التشبيه بما قد يكون للمشبه فيؤول الأمر إلى تشبيه الشيء بنفسه، وهو ممتنع.

والآخر : أن ذلك إنما يكون فيما تقرر للمشبه به على وجه لايزول عنه بحال، وليس كذلك العبد، لأن العبد من حيث هو لا يستلزم الذم، ولذلك اعترض على أبي الطيب في قوله(٢٦٧) :

أَحْمَقُ مِنْ عَبْدٍ ومن عِرْسِهِ   مَنْ حَكَّمَ العَبْدَ على نَفْسِــهِ

ولهذا المعنى اتبعه قائل البيت بمقتضى الذم على جهة التعيين، وهو قوله : « ألؤماً لا أَبَـالَكَ » ، و أما قوله(٢٦٨) :

وإِنَّكَ لو رَأَيْتَ عَبِيدَ تَيْمٍ   وتَيْماً قُلْتَ أَيُّهُمُ العَبِيدُ

فإن ذكر العبيد في الاستواء دون الموالي، أو دون السادات، دل على أن المراد التساوي في المكروه، وإذا كان ذلك معتبراً دون مقتضى الكراهة كما في قوله(٢٦٩) :

خَاطَ لِي عَمْرُو قِبَاء   لَيْتَ عَيْنَيْهِ سِــوَاء

المراد في الاعورار ، فمن باب اللازم أن يكون ذلك معتبراً مع وجود المقتضى للمكروه،

ومما يدل على أن العبد لايستلزم عندهم الوصف بالذم استعماله حالة الافتخار، والافتخار أقوى من المدح على ما هو المقرر في علم البيان، كما في قوله :(٢٧٠)

---

(٢٦٧) في ديوانه بشرح العكبري ٢/٢٠٣ .

(٢٦٨) لم أقف على القائل .

(٢٦٩) لبشار بن برد في ديوانه ٣٨ ، تحقيق مهدي محمد

(٢٧٠) للمقنع الكندي في ديوانه ٢٠٤ – ٢٠٥ (أمويون).
وهي في الحماسة البصرية ٢/٣٠ – ٣١

وإنّي ومـا بَيْني وبَــيْنَ بَني أَبِي ... وبين بَني جَــدِّي لَمُخْتَلِــفٌ جِدّا

لَهُمْ جُلُّ مَالِي إنْ تَتابَعَ لـي غِنىً ... وإنْ قَلَّ مَالِي لـم أُكَلِّفْهُــمْ رِفْــدا

وإنْ أَظْهَرُوا عَيْبِي سَتَرْتُ عُيُوبَهُمْ ... وإنْ هَدَمُوا مَجْدِي بَنَيْتُ لهم مَجْدا

وَإِنّي لَعَبْدُ الضَّيْفِ مادَامَ نَـازِلاً ... ومَا شِيْمَةٌ لي غيرها تُشْبِهُ العَبْدا

وقول الآخر(٢٧١) :

أَنَا عَبْدٌ إذا ما قِيلَ ضَيْفٌ ... وَصَتْمٌ إنْ تَكَاثَرتِ الأَعَادِي

والثالث : يقع فيه التخيير بين الإثبات والحذف، وذلك إذا دل عليه قرينة لفظية أو معنوية ، فالأولى قولك : « ضاحكاً » في جواب من قال : « كيف جاء زيد ؟ » .

والثانية : كقولك : « راشداً » لمن رأيته / قد أخذ في أهبة السفر ، و« غانماً » فيمن ١٤٣/أ رأيته قد قدم من سفر ، وقد يكون للأول، ويستلزم الدعاء بالأوبة، وقد عد من المستدعيات، وقد تقدم التنبيه على شيء منها.

و (الحظل) هو المنع ، ومنه قوله(٢٧٢) :

فإنْ حَظِلَتْ قِرَانَا آلُ بَكْرٍ ... فَفِي أَسْيافِنا زَادُ المُقِيمِ

قال بعضهم : يريد أن هذا الحكم موجود لبعض السيوف فما بالك للجميع، قال : وبهذا يرتفع الاعتراض على من قال(٢٧٣) :

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وأَسْيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَـا

وفيه نظر بأن الجنس متى أضيف استغرق ، وقد فرق الفقهاء بين قولك : « وَكَّلْتَ زيداً

---

(٢٧١) لم أقف على القائل .
والصتم : هو الغليظ الشديد من الرجال .

(٢٧٢) لم أقف على القائل .

(٢٧٣) لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١.
وهو في الكتاب ٥٧٨/٣ ، والتكملة ٤١٤ ، وأسرار العربية ٣٥٦ ، وابن يعيش ١٠/٥ .

على طَلاقٍ » و« على طَلاقِ زَوْجَتِي » قالوا : فليس في الأول إيقاع الثلاث، وله في الثاني إيقاعهن(٢٧٤).

و« الحَظْلُ » لغةٌ في [الحَظْرِ بمعنى]* المنع على حيالها، وقد قيل : إنها على حد قولهم : « عَنْزٌ وَاقِرٌ، وعنزٌ وَاقِلٌ » و« انهَمَرَ ، وانهَمَلَ » ، و« رَعَنَّ ، ولَعَنَّ » و قالوا : « رَعَمْلي ، رَعَمْرِي » في « لَعَمْرِي » فوقع الإبدال افتتاحاً واختتاماً، وقد كثر في كلام العرب المعاقبة بين « الراء » و« اللام » في أماكن متعددة (٢٧٥)، حتى إن بعضهم ادَّعَى أنَّ « الدال » في « سَدَلَ » عِوَضٌ من « التاء » وأنَّ الأصل « سَتَرَ » .

(٢٧٤) لأن لفظ « طلاق » الأولى نكرةٌ فـتـعمُّ كلَّ الطلاق،وأما لفظ « الطلاق » الثانية فمُعرَّفٌ فينصرف إلى أدنى ما يقع،لأن اسم الجنس إذا أُطْلِقَ يتناول الأدنى حقيقةً.

انظر : أصول السرخسي ١ / ١٥٨ ، ١٦٠،وشرح تنقيح الفصول ص ١٨٠ – ١٨١ ، والبحر المحيط للزركشي ج٣ ، ص ١٠٨.

(٢٧٥) تنظر المسألة في الإبدال لابن السكيت ١١٥ – ١١٧ ، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ٦٨ – ٧٧ ، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٥٦/٢ – ٨١ ، وأمالي القالي ١٤٥/٢ – ١٤٧ .

* مابين المعقوفين تكملة مني لاستقامة الكلام .

اَلتَّمْيِيْــــزُ(١)

قــــــال :

إِسْمٌ بِمَعْنَى « مِنْ » مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

كَـ « شِبْرٍ اَرْضاً » وَ « قَفِيزٍ بُرّاً » ... وَ « مَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا »

وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اَجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا، كَـ « مُدِّ حِنْطَةٍ غِذَا »

التمييز والتفسير والتعريف والتبيين يقرب معنى بعضها من معنى بعض .

وقد تكلف بعض أهل البيان التفرقة بينها، قال: والذى يتأكد في كلام النحاة التفرقه بين التمييز والتعريف ؛ لأنه مبوب له عندهم.

قال : والتعريف لا يلزم فيه خزل ، بخلاف التمييز فإن الخزل يلزم فيه ، فتقول : « عَرَّفْتُكَ بهذا النوع » دون أن تجعله مقتطعاً بخلاف « مَيَّزتُ هذا النَّوعَ » فإنه لابد أن يكون المعنى : فصلت هذا عن هذا .

ولا يشترط فيه التئام الأجزاء بل قد يوجد « تميزت الشجرة » بمعنى : انفصل بعضها عن بعض، يكون هذا المعنى ملفوظاً به، ومكتفى عنه بإسناد الحكم إلى ضام الأجزاء، وهو أعني (مَيَّزَ) مما وقع فيه « فَعَّلَ » (٢) لغير تكثير، لاباعتبار التكرار، كـ « عَلَّمَ » ولا باعتبار تكرار المحل ، كـ « ذَبَّحْتُ الغَنَمَ » و « وَغَلَّقْتُ الأبوابَ » .

---

(١) تكملة من (ب) يتطلبها المقام .

(٢) صيغة (فَعَّلَ) الغالب فيها أن تأتي للتكثير ، وقد تأتي لغيره ، ينظر تفصيل هذه المعاني في الكتاب ٥٥/٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، والأصول ١٢١/٣ - ١٢٢، والتبصرة والتذكرة ٧٥١ ، ونزهة الطرف ١٤٦، والممتع ١٨٨ ، وشرح الشافية للرضي ٩٢/١، والارتشاف ٨٤/١ .

وادعى بعضهم أن التكثير باعتبار إعمال الفكر وإنعام النظر على جهة الوقوع، أو على جهة الصلاحية، وحيث يستحيل ذلك أو يمتنع جيء بـ (مَازَ) دون (مَيَّزَ) ، قال : ومن الأول، أي من المستحيل فيه إعمال الفكر، وإنعام النظر، ما جيء به علي جهة العارية، كما قال [٣]:

مَازَ حُسَامِي لحمَهُ عن لحمِهِ وَعَظْمَهُ مُنكسراً عن عظمِهِ / ١٤٣/ب

ومن الثاني قوله [٤] :

أقربُ شيءٍ مِزْتُ هذا منه فَاحْفَظْهُ غيرَ مغفَّلٍ وَصُنْـهُ

فقوله : « أقرب » يمنع من إعمال الفكر وإنعام النظر، قال: ويوضح لك هذا المعنى، قوله (تبارك وتعالى) ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [٥]

وهذا التمييز يكون على نوعين ، أعني الذي يبوب له النحويون، أحد البابين : غير مزاحم، وهو ما إذا وقع منصوباً فإن الباب يكون له لا يزاحمه فيه غيره.

والآخر : يكون مزاحماً، وهو ما إذا وقع مجروراً فإنه لايبوب له على حياله بل يكون تبعاً لغيره، وهو ما يقع في « باب العدد » كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى).

وقد يقع كل واحد منهما في باب الآخر، فيقع المنصوب في باب المجرور، والمجرور في باب المنصوب، كما ستراه ، إن شاء الله (تعالى).

والتمييز على تقدير « مِنْ » كما أن الحال على تقدير « في » ، وكانت « في » للحال لشبهه بالظرف، وكانت « مِنْ » للتمييز ؛ لأن من أقسامها، أعني من أقسام « مِنْ » أن تكون لبيان الجنس، كما إذا قلت : « أكرم القاصدين من بني فلان » .

---

(٣) لم أقف على القائل .

(٤) لم أقف على القائل .

(٥) آية ٣٧ من سورة الأنفال .

وأيضاً فإن التمييز يقع كالتتمة للمميز ، فهو بهذا الاعتبار كبعضه، و« من » تقع للتبعيض، كما سيأتي في موضعه ، إن شاء الله (تعالى).

والتمييز قريب من الحال، لأن كل واحد منهما بيان لمبهم، إلا أن التمييز وضعه أن يكون للذوات، والحال وضعه أن يكون للهيئات، وكل واحد منهما على تقدير حرف، وإن كان الحرف مغايراً للحرف الآخر كما قدمنا. وقد تأتي « مِنْ » بمعنى « فــي » ، و« في » بمعنى « مِنْ » ، وقد جعل من الأول ، أعني من مجيء « مِنْ » بمعنى « في » ، قوله (٦) :

ومِنَّا أبو الهيجـــاءِ لا تَدْفَعُونَهُ   ومِنَّا أبو الغَسَّانِ شيخُ اللَّهَازِمِ

وقد جعل من الثاني ، قوله (٧) :

[و] فيهمْ بنو عمرٍو وفيهمْ عبقَّسٌ   و فيهـــم بنو بكرٍ وقيسٌ وَتَغْلِبُ

يصف جيشا .

وقد يكون الموضع صالحاً لهما ، أعني للتمييز والحال، وقد قيل : في قوله (تبارك وتعالى) : ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (٨) إن [عُيُونًا] (٩) انتصب على الحال، وقيل: على التمييز، ويحتمل قولك : « للّهِ دَرُّ زيدٍ فارساً » الوجهين، أعني الحال والتمييز، فإن كان القصد الذات فالثاني، وإن كان القصد الفروسية فالأول .

وقد جاء مع التمييز احتمال الظرف، فقد قيل في قول امرئ القيس (١٠):

---

(٦) لم أقف على القائل .

(٧) لم أقف على القائل .
وما بين المعقوفين تكملة مني لاستقامة الوزن .

(٨) آية ١٢ من سورة القمر .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ب)

(١٠) في ديوانه ٢٧
وهو في الكتاب ٣٩/٤ ، والمغني ١٨٤ ، والهمع ٨٣/٢ ، والأشموني ١٥١/١ .

أَلَا عِمْ صَباحــاً أيُّها الطَّـلَـلُ البَالِي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالِي

إن « صباحاً » ظرف ، وقد قيل : تمييز .

وقد التزم بعضهم الظرف ، في قوله (١١):

أَلَا عِمْ صباحاً أَيُّهــا الرَّبْـعُ وَانْطِـقِ وحَدِّثْ حديثَ الرَّكْبِ إنْ شِئْتَ وَاصْدُقِ

لعدم مغايرة الزمان المقتضي للتحية ، بخلاف :

ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البَالِي

لقولـــه :

وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالِي

فإن الزمان المقتضى للتحية قد أخبر عنه بالانفصال ، وقد قال إثره أعني إثر البيت « ألا عم صباحاً » :

وهل يَعِمَنْ مَنْ كان أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلاثِينَ شَهْـراً في ثَلاثَـةِ أَحْوَالِ

قال : وهذا المعنى تعتبره العرب كثيراً ، أعني أنه متى فرغ الحال (١٢) / عن مقتضى ١٤٤/أ الحكم زال الحكم ، ألا ترى إلى قول زهير (١٣) :

عَفا مـن آلِ فاطمةَ الجِواءُ فَيُمْـنٌ فَالقَوَادِمُ فَالحِسَـاءُ
فَـذُوهَاشٍ فَمِيثُ عُرَيْتِنـاتٍ عَفَتْها الريحُ بعدَكَ والسَّماءُ
كـأنَّ أَوابِدَ الثِّيرانِ فيهـا هـجائنُ في مَغابِنَها الطِّلاءُ
تحمَّلَ أهلُها منها فَبَانُـوا على آثارِ مَنْ ذَهَـبَ العَفاءُ

فـإن « على آثار من ذهب العفـاء » دعـاء عليـهـا بالعـفـاء ، أي الدروس والذهاب، وجيء

---

(١١) لامرئ القيس في ديوانه ١٦٨.

(١٢) في (ب) : المحل .

(١٣) في ديوانه ٦٩ – ٧٢ .

بالموصول دون غيره ؛ ليقع التعميم باعتبار الصلة ، أي كل ذاهب عن محل يكون الذاهب محبوباً يستحق ذلك المحل أن يدعى عليه بالذهاب ، وهو أحد المقتضيات للإتيان بالموصول ، أعني قصد التعميم بالصلة ، على ما هو المقرر في علم البيان (١٤) :

ومثل هذا المعنى في الدعاء على المحل لمزايلته الحال ، قوله (١٥) :

وإجْـــلالُ مَغْنَـــاك اجتهادُ مُقَصِّـرٍ   إذا النَّصلُ أودى فَالعَفاءُ على الجِفْنِ

وقريب منه قول أبي الطيب (١٦):

مُلثَّ القطْرِ أَعْطِشْها رُبوعاً   وإلَّا فاسقها السَّـمَّ النَّقيعَا
أُسائِلُها عـن المُتديِّريهَـا   فما تَدْري ولا تَـذْري دُمُوعا
لحاهـــا اللَّهُ إلَّا ما ضِيَيْها   زمانَ اللَّهو والخَوْدَ الشَّمُوعا

وأما عدم الدعاء عليها ، وعدم إظهار الجفوة فكثير ، ويتفاوت حالهم في ذلك ، فمنهم من يقتصر على نفي المراد منه فقط من غير تعرض لمقتضى جفوه ، كما في قوله (١٧) :

ألم تسألِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَينْطِقُ   وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

ومنهم من يروم ذلك منها على جهة التلذذ بالخطاب، وادعاء توهم صحة صدور ذلك منها ، كما في قول عنترة (١٨) :

يا دارَعَبْلـــةَ بالجِــوَاءِ تكلَّمـــي   وَعِمي صباحاً دارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي

وهذا باعتبار التلفت إلى المنزل والانتصاب إلى الإقبال عليه . ومنهم من يتعرض إلى ذكره ويظهر الاقبال ، ومقتضى الوقف به ، لكن يصرح بأن ذلك لمعنى آخر ، ليس لذات

---

(١٤) ينظر تفصيل مسألة التعميم بالصلة في البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٨٣/٣ ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ١٧٩.

(١٥) لم أقف على القائل .

(١٦) في ديوانه بشرح العكبري ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ .

(١٧) لجميل بثينة في ديوانه ١٤٥ .

(١٨) في ديوانه ١٨٧ .

الربع ، كما في قوله (١٩) :

مَعــانٌ مــن أَحبّتِنا مَعَانُ   تُجِيبُ الصَّاهلاتِ به القِيانُ
وقفتُ بـه لِصَـوْنِ الوُدِّ حتى   أَذَلْتُ دموعَ عــينٍ ما تُصانُ

وهذا فوق ذلك في المعنى الذي قدمنا .

ومنهم من يخبر بذلك ، ولا يذكر سبباً غير إضافته إلى من وقع الوقوف به ، والإقبال عليـه بسببه، وجعل ذلك من السبب الذي لا يبوب له ، كما إذا قلت : « أكرمت غلامــك » و « وصلت ابنك » فإن الإضافة هنا- أي كونه غلاماً للمخاطب ، أو ابناً له – متنزلة منزلة السـبب ، [وهذا النوع من السـبب](٢٠) لا يبوب له ، بل يكون مستفاداً من سياق الكـلام ، والذي يبوب له ما اقتضى ذلك بلفظه ، كـ « الفاء » و « إن » و « الـــلام » و « الباء » ونظره بالتعجب ، حيث يكون على النوعين : أعني مبوباً له وغير مبوب ، فيكون المبوب « ما أفعله » و « أفعل به » و « فَعُلَ »(٢١) . وغير المبوب له ما دل على التعجب بالمعنى ، كما إذا قلت : « سبحان الله » ! [وهل يقع] هذا الأمر ! . / ١٤٤/ب

ويتخلف عن اللفظ « تعجب » وما تصرف منه فيلتحق بغير المبوب له .

ومن ذلك : أعني مما وقع فيه المنزل مضافاً إلى مقتضى الموقوف والإقبال عليه ، قـولـه (٢٢) :

وقفـتُ بربعيهــا فعـــيَّ جوابها   فقلت ودمعــي وَاكِفٌ سرب هَمْرُ
ألا أيُّها الربــعُ المُخَبِّرُن هل لكم   بســاكنِ أجراءِ الحِمَى بعدنا خُبْرُ

---

(١٩) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٦٤ .
(٢٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ب) .
(٢١) في (أ) أفعل .
(٢٢) لم أقف على القائل .

وقد يقع في مثل هذا غير مقتضي الحزن ، بل الفرح والسرور ، كما في قوله [٢٣] :

كم وقفنا بعدكم في رَبْعِكم　　فَنَقَضْنَاهُ استلاماً والتزاما

وهذا فوق ما تقدمه في المعنى ، وفوقه ما اقتضاه التعظيم على الإطلاق من غير تعرض لوقوع منفعة خاصة للمتكلم، كما في قول أبي الطبيب [٢٤] :

وليلاً توسَّدنا الثَّويَّــةَ مُوهناً　　كأنَّ ثراهــا عنبرٌ في المَرَافِقِ

بلادٌ إذا زار الحِسَانَ بغيرِها　　حَصَى تُرْبِها ثَقَّبْنَهُ لِلْمَخَانِــقِ

وقد يكون ذلك مصاحباً ذكر منفعة تعود علي المتكلم على جهة الخصوص، كما في قـــولـــه [٢٥]:

فمـــنَ الـتُرْبِ لِجَفْنِي إِثْمِدُ　　ومن النُّؤْيِ رُضَابٌ يُرْشَفُ

و مثله قول بعض المولدين [٢٦] :

العــــينُ تُرابُ　　أرضُكم إِثْمِدُها

الألف واللام عوض عن الضمير، الأصل : « عيني » ، وهذا مما لا يختلف فيه البصريون والكوفيون بأنه من باب الربط للمعنى، وهو غير مختلف فيه ، أنشد أبو علي [٢٧] :

وقــد عَلِــمَ الأقوامُ أنَّ قُدورَنَــا　　ضَوَامِنُ للأرزاقِ والرِّيحُ زَفْزَفُ

أي : لأ رزاقهم ، هذا من الربط بالمعنى ولا يختلف فيه أحد من النحويين ، وإنما الخلاف

---

(٢٣) لم أقف على القائل .

(٢٤) في ديوانه بشرح العكبري ٢/٣١٧ – ٣١٨ .

(٢٥) لم أقف على القائل .

(٢٦) لم أقف على القائل .

(٢٧) للفرزدق في ديوانه ٢/٧٨ .

وهو في البصريات ١/٥٦٢ .

في الربط اللفظي ، كما في قول الفرزدق (٢٨) :

ولو سُئلتْ عنا نَوارُ ورهطُهـا إذا أحـد لم تَنْطِقِ الشَّفتـانِ

فإن الكوفيين يقولون : إن الألف واللام هي الرابطة بين المبتدأ والخبر الواقع جملة . والبصريون يمنعون من ذلك ، وهو الصحيح للزوم ، « مررت بامرأة حسنة الوجه » وامتناع « حسن الوجه » ، ولو كان الربط اللفظي يقع بالألف واللام عوض الضمير، لكان حكمها ، أعني حكم الألف واللام حكم الضمير ، فكان يحسن معها ما يحسن مع الضمير ، ولا شك أنه يحسن أن تقول : « مررت بامرأة حسن وجهها » ، والدليل على تقدير : « من » ظهورها مع التمييز ، فتقول : « عندي مكّوكٌ دقيقاً » ، و « مكّوكٌ من دقيقٍ » و « ياله فارساً » و « ياله من فارسٍ » ، قال (٢٩) :

فيالَـكَ من ليلٍ تَقَاصرَ طُولُهُ وما كان ليلى قبلَ ذلك يَقْصُرُ

ويقع هذا النوع في المحبوب كالبيت ، [و] في المكروه كما في قوله (٣٠) :

فيالكَ من لـيـلٍ كأنَّ نجومَهُ بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وكما في قوله : (٣١) :

فيالكَ من ذي حاجةٍ حِيلَ دونَها وما كلُّ ما يهوى امرُؤٌ هو نَائِلُهْ

فهذا كله تمييز جر بـ « مِنْ » و « مِنْ » عامة في جميع أنواع التمييز.

وقيل : يخرج عنها نوعان :

أحدهما : العدد .

---

(٢٨) في ديوانه ٢/٤٠٠ .
وفي الديوان : إذاً لم تُوارِ النَّاجذَ الشفتانِ .

(٢٩) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٢٤ .

(٣٠) لامرئ القيس في ديوانه ١٩ من معلقته .

(٣١) لطرفة بن العبد في ديوانه ٧٨ .

والآخر : ما كان أصله فاعلاً .

فالأول : مخالفة إيهام التبعيض ، والثاني : مخالفة إيهام التعليل . فلو قلت في : « عندي عشرون درهما » « عندي عشرون من درهم » لأوهم التجزؤ ، وأن المراد : عندي عشرون جزءاً من درهم ، وهو خلاف المقصود .

ولو قلت في : « تصبب زيد عرقاً » « تصبب زيد من عرق » لأوهم أن التصبب من أجل العرق ، لا أن العرق هو / المتصبب ، وهو خلاف المقصود . ١٤٥/أ

وقيل : إنها على تقدير « من » لكن لا يجوز النطق بها لما قدمنا ، وهو غريب ، أعني أن يكون لفظ مقدر في محل ويمتنع النطق به . ولا يصح أن يكون على حد قولك : « ما أحسن زيداً » حيث قلنا : إن التقدير : شيء أحسن زيداً .

ولا على حد قولك : « مذاكير » ، حيث هو جمع لـ « مذكار » . ولا يلفظ به ، فإن التلفظ بكل واحد منهما غير دافع للمعنى المراد ، بخلاف « من » في الضربين المتقدمين فإنها دافعة للمعنى المراد ، ولما كان الاسم المحذوف معه « من » لا يدل عند الحذف على بيان في جميع حالاته، والمقصود الآن ما يدل على بيان احتاج إلى تقييده بالبيان، فقال: « مبين » . والاسم الذي تحذف معه « من » ولا يكون مبينا هو ما كان داخلاً على أحد المفعولين اللذين يصل الفعل إلى أحدهما تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر ويتعين للواسطة « من » ، كما إذا قلت : « أستغفر الله من ذنبي وذنبي » فإن « ذنبي » على تقدير « من » ، قال (٣٢) :

أستغفرُ اللَّهَ ذنباً لستُ مُحْصيَهُ ... ربَّ العبادِ إليه القولُ والعملُ

وكذلك « اختار » ، فتقول : « اخترت من الرجال زيداً » ، و « اخترت الرجال زيداً »

---

(٣٢) لم يعرف قائله .
وهو في الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والصاحبي ٢٩١ ، وابن يعيش ٦٣/٧.

قـــال (٣٣) :

ومنّا الذي اختير الرّجالَ سماحةً وجوداً إذا هبّ الرّيـاحُ الزّعازِعُ

ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ (٣٤) فـهذا كله اسم بمعنى « من » ولا يقتضى بياناً ، فاحتاج إلى إخرجه لعدم وروده في المحل .

وأما اسم « لا التي لنفي الجنس » فلا يتعين فيها تقدير « من » بل هو الأظهر ، وإلا لزم تركيب حرفين مع اسم ، وأما قوله (٣٥) :

فقام يَذُودُ النَّاسَ عنها بسيفِهِ وقال : أَلَا لا من سَبيلٍ إلى هندِ

فإنه مع شذوذه ، يحتمل أن تكون « لا » المذكورة مع (من) ليست لنفي الجنس. وأيضاً فإنه قد دخل على « لا » الهمزة، ومتى دخلت الهمزة على « لا » فإنها تغير المعنى.

وأما قول النحويين : إنها على تقدير « من » فإن ذلك تفسير للمعنى لا للفظ ، وإلا يلزم كما قلنا : تركيب حرفين مع اسم ، وهو متعذر ، وأيضا فإنه يلزم الفصل بين المركب والمركب معه ، وهو متعذر . فإذاً فقولهم في : « لا رجلَ في الدار » إنه على تقدير « من » إنما هو تفسير معنى لا أن هنالك « من » مقدرة ، نص على ذلك أبو علي : وإنما البناء للتركيب ، وقد تقدم التنبيه على ذلك(٣٦) .

والاحتراز بـ « نكره » عن مثل : « مررت برجل حسن وجهه » ، و « مررت برجل

---

(٣٣) للفرزدق في ديوانه ٢/٤١.
وهو في الكتاب ١/٣٩ ، والمقتضب ٤/٣٣٠ ، والأصول ١/١٨٠ ، وابن يعيش ٨/٥١ .

(٣٤) آية ١٥٥ من سورة الأعراف .

(٣٥) لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٢/٥٤ ، وابن الناظم ١٨٦ ، والجنى الداني ٢٩٢، وتخليص الشواهد ٣٩٦ .

(٣٦) ينظر ص ٢٧٧ – ٢٧٨

حسن الوجه » ، بالنصب في الوجهين ، فإن النصب فيهما على التشبيه بالمفعول به ، وهو اسم مبين ، وقد يلتمح فيه تقدير « من » لاقتضائه التبعيض ، إلا أن تقدير « من » فيه ليس بالقوى ، وإذا كان كذلك خرج بقوله بمعنى « من » ، وهو كما قدمنا لايصح تزاحم ضعيف وقوى على محل ، فلا يكون على هذا بمعنى « من » شاملاً لـ « من » المقدرة في التمييز،والذي يصح التماحها في نحو : « مررت بالرجل الحسن الوجه » بنصب «الوجه» على أن التمييز ، والنصب على التشبيه بالمفعــول به ، قد يتزاحمــان عنـد من يجيز أن يكون التمييز معرفة ، فإذا قلت : « مررت برجل حســن وجهــه » ، أو « الوجه » على ما قدمنا احتمل النصب على التمييز / وعلى التشبيه بالمفعول به . ١٤٥/ب

والكوفيون لا يفرقون في ذلك بين أن يكون هنالك مقتض لضعف التشبيه بالمفعول به، كما إذا كان الفعل متعدياً ، فإن النصب على التشبيه بالمفعول به إنما يكون في غير المتعدي ، وبين أن لايكون هنالك مقتض ؛ لأن مذهبهم جواز وقوع التمييز معرفة ، والبحث معهم في غير هذا الموضع .

وأما البصريون : فإن بعضهم قد جوزه حيث يكون هنالك [مقتض] لضعف التشبيه بالمفعول به ، وهو التعدي كما قدمنا ، ولذلك جوزوا في الأثروهو: «أن امرأة كانت تهراق الدماء » أن يكون تمييزاً وإن كان معرفه ؛ لأن « تهراق » متعد ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إنما يكون في غير المتعدى كما قدمنا . وذهب السهيلي (٣٧): الى أن (الدماء) مفعول صريح ، على حد قولك : « أرقت » وأنه مما حول فيه اللفظ إلى لفظ آخر بمعناه ، ومقتضى التحويل مفقود في اللفظ ، إنما وقع التفاتا إلى المعنى ، كـ « يذر » ، فإنـه لا موجب فيه إلى تحويل « يَفْعِل » إلى « يَفْعَل » ، لفقدان حرف الحلق ، لكن لمـا

(٣٧) ينظـر البسيط في شرح الجمل ١٠٨٣/٢ دون أن ينسبه له ، وكذا في شرح التسهيل ٣٨٨/٢ .

كـان « يذر » في معنى « يدع » ، حول إليه التفاتا إلى المعنى ، فإذا فالأصل « تهريق الدماء » ثم حول « تهريق » إلى « تهراق » لأنه في معنى : « تستحاض » ، وحكى ذلك أبو الحسن بن الضائع (٣٨) عن السهيلي وقال : هذا من دقائق أبي زيد ولا حاجة إليها . والسهيلي يكنى : أبا القاسم وأبا زيد .

وحكى بعض نحاة إقليمنا الأندلس ، ممن أبصرته أن من دقائقه أيضا وهو شبيه بقوله في « تهراق الدماء » : أن قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً إِنِّيٓ أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٣٩) إن « آزر » منادى ، وأن التقدير : يا آزر ، فحذف حرف النداء للقرب ، وهو أحد مقتضيات حذف الحرف من المنادى وفتح ؛ لأنه في معنى : يا أبي ، والمنادى متى كان مضافا كان منصوباً . وإنما كسر في « يا أبي » من أجل « الياء » ، وقد زالت « الياء » فرجعت الفتحة إلى محلها .

وقد قيل : إن « تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ » منصوب ، أعني « الدماء » على إسقاط حرف الجر، وإن التقدير : تهراق بالدماء ، و« الباء » سببيه ، والحديث خَرَّجه نَافعُ ، عن سُليمانَ، عن يَسَارٍ، عن أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ المؤمنين زَوْجِ النَّبيّ ﷺ « أَنَّ ٱمْرَأَةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبيّ ﷺ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : لِتَنْتَظِرِ إِلَى عَدَدِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ ، قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا مَا أَصَابَهَا فَلْتَغْتَسِلْ ، ثُمَّ لِتَسْتَتِرْ بِثَوْبٍ ، ثُمَّ لِتُصَلِّ » (٤٠). فتنكير التمييز إنما يشترطه البصريون ،

---

(٣٨) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكُتَاميّ ، بلغ الغاية في النحو في زمانه توفي سنة ٦٨٠ هـ.
ينظر إشارة التعيين ٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٣٩) آية ٧٤ من سورة الأنعام .

(٤٠) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٦٢/١ ، ح ١٠٥ ، في كتاب الطهارة ، باب المستحاضة. كما رواه النسائي في السنن ٩٩/١ ، في كتاب الطهارة ، باب ذكر الاغتسال من الحيض . ورواه - أيضا - ١٤٩/١ في كتاب الحيض ، باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر .

وأما الكوفيون فإنهم لا يشترطون ذلك .

وقد نقل بعض النحويين عن الكوفيين : أن الاصل في التمييز التعريف ؛ لأن التمييز من حيث هو رافع للإبهام كما قدمنا . فلو كان التمييز أصله التنكير، لكان قد وضع بإزالة الإبهام مبهم ؛ لأن النكرة مبهمة من أجل الشياع وعدم التعيين، لكنه يكتفى بذكر النوع مع الجنس عن التعريف، فلذلك يجيء نكرة، وإن جاء معرفه فعلى الأصل، ومجيء النوع مع الجنس في مثل : « مكوك دقيقاً » ، و« أحد عشر درهماً » ، و«شبراً أرضاً» ، / وما أشبه ذلك، فإن مقتضى الكمية دال على نوع من الجنس، وهو قد ذكر ١٤٦/أ الجنس معه فقام ذلك مقام التعريف .

وأما « طاب زيد نفساً » فإنه في أصله معرفه، ألا ترى أن التقدير : طابت نفس زيد ، ولذلك كان الكثير تعريف ما أسند إليه الحكم فكثر « طاب زيد نفساً » ، وقلّ « طاب رجال نفساً » لتنكير « الرجل » ، فإن الموضع يستدعى متعرفاً به ، فإذاً فالموضع للمعرفة ، والذي يدلك على ذلك أن « طاب رجل نفسا » قليل ، بخلاف « قام رجل » وما أشبهه ، حيث يكون المحل غير مستدع [٤١] متعرفاً به ، من وقوع المعرفه قوله (تعالى): ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ [٤٢]، وقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ [مِنِّي][٤٣] وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [٤٤] .

وأما وقوعه نكرة فليس بالكثير ، وقد قيل في قول الشاعر : [٤٥]

---

(٤١) في (ب) المستدعى .

(٤٢) آية ٤ من سورة النساء .

(٤٣) ما بين المعقوفين سقط من « أ » وأكمل من « ب » .

(٤٤) آية ٤ من سورة مريم .

(٤٥) لم أقف على القائل .

قد طاب صبٌّ خلداً إذْ أقبلت هنـدٌ تريـد السـيرَ للأعماقِ

: إن ذلك إنما حسنه كون المراد بـ « الصب » المتكلم ، فإذاً فالمعنى : قد طبت ، ووقوع [الصب] (٤٦) في مثل هذا مراد به المتكلم كثير جداً ، كما في قوله (٤٧) :

صبٌّ براه الشَّوقُ حتى كادا من فَرْطِ ما اعتراه أَنْ يُـرَادا

فالمراد بـ « الصَّبِ » المتكلم، ويروى : « أَنْ يُعَادَ » .

يعني : أنه لفرط الصبابة ، وهي الرقة والنحول قارب أن يكون حكمه حكم المرضى فيعاد لذلك . والأغلب في المدنفين عدم الوصول لهذه الحالة.

وقيل : إن « لَنْ يُعَادَ » هي الرواية الصحيحة. واختلف في المعنى ، فقيل : إنه وقع اليأس من برئه وتحقق هلاكه، فانقطع العواد من أجل ذلك، فيكون على حد قوله (٤٨) :

قـــد أقــرَّ الطبيــبُ عنك بهجْــرٍ وتَقَضَّـــى تَـــرَدُّدُ العُـــوّادِ

وانتهى اليأسُ منك وَاسْتَشْعَرَ الوَا جِـــدُ أَنْ لا مَعَـــادَ حتى المَعَـــادِ

قيل : مراده بـ « العواد » العذال ، يعني : أنهم قد يئسوا من سلوه فتركوه وما هو بصدده، فيكون على حد قوله (٤٩):

رجـــع العَــاذِلُ عَنِّي آيسا من غَرامِي فيكمُ إنْ أَفلَحَا

وزعم بعضهم : أنه المعنى لا غيره، أنه من فرط الصبابة كأنه غير موجود، فيغيب عن العواد مكانه، وهذا المعنى ضرب من المبالغة، ويسمى مبالغةَ الإخلاء(٥٠) ، أي : الحكم لا يصل إليها بوجه، فكأن الحكم إذ ذاك قد أخلي عمن يقوم به، ونظيره في التقليل والإخلاء

---

(٤٦) في (أ) : النصب .

(٤٧) لم أقف على القائل .

(٤٨) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ١١ .

(٤٩) لم أقف على القائل .

(٥٠) سبق الحديث عن المبالغة وأنواعها في ص ٤٢٤ - ٤٢٥ ، هامش ٥ ولم أقف على هذا النوع الذي ذكره .

ما جاء من قَولِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحَارثِ التَّيْمِيّ : « سَمِعْتُ أَبِي يَسْتَحِبُّ ٱلْعَقِيقَةَ وَلَوْ بِعُصْفُورٍ » (٥١) ، فالعقيقة لا تنتهي إلى العصفور ، كما أن الصبابة لا تنتهي إلى تغييب المكان .

ومما جاء فيه المبالغة المشار إليها، أعني مبالغة الإخلاء، قول الشاعر (٥٢) :

دَنِفٌ يغيبُ عن الطبيبِ مكانُه لولا ذِيَالٌ سُبَّ من أفكارِهِ

ويروى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، قال : « ما رأيت شيءاً يزينه الكذب ويشينه الصدق إلا الشعر » ، لو قال القائل (٥٣) :

أَلِفَ السُّقمُ جسمَه والأنينُ وبَرَاه الهوى فما يَسْتَبِينُ
وتراه العُيونُ إلّا خيالًا هو أخفى من أن تراه العُيونُ
قد سمعتم أنينَهُ من قريبٍ فاطلبُوا الشَّخصَ/حيث دَانَ الأَنِينُ ١٤٦/ب
لم يعشْ إنّه جليدٌ ولكن ذَابَ شوقاً فلم تَجِدْهُ العُيُونُ

وكان عمر (رضي الله عنه) يكره الشعر . وقال مالكٌ في « مُوَطَّئِهِ » (٥٤) : « أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ [رضي الله عنه](٥٥) بَنَى رَحْبَةً فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، تُسَمَّى الْبُطَيْحَاءَ ، وَقَالَ : «مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْغَطَ، أَوْ يُنْشِدَ شِعْراً، أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ، فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ»

فهذه الأبيات تمثل بها عمر (رضي الله عنه) وليست من نظمه. وقد استشهد بعضهم بقوله : « لو قال القائل » إن « لو » فيه بمعنى « إذا » ؛ لثبوت ما دخلت عليه « لو » . وقال : إن الجزم إذ ذاك قد يجيء بها ، يريد : إذا كانت بمعنى « إذا » ، كما يجيء

---

(٥١) رواه مالك في الموطأ ٥٠١/٢ ح ٥ ، في كتاب العقيقة ، باب العمل في العقيقة .
(٥٢) لم أقف على القائل .
(٥٣) لم أقف على القائل في المصادر التي تيسرت لي .
(٥٤) ينظر الموطأ ١٧٥/١ ح ٩٣ ، في كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الصلاة .
(٥٥) تكملة من (ب) استحسنتها .

الجزم بـ « إذا »، وجعل منه قول الشاعر [٥٦] :

لو يَشَأْ طار بهـــا ذو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الأقرابِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

والحق أن الشعر مثل الكلام حسنه حسن وقبيحه قبيح، فلا يكره عمر (رضي الله عنه) ما صيغ من الشعر مراداً به التزهيد في الدنيا وتهوين أمرها، والرغبة في الآخرة وتعظيم أمرها، ومما يؤثر من شعر عمر (رضي الله عنه) [٥٧] :

هَوِّنْ عليك فـإنَّ الأُمورَ بِكَـفِّ الإلـٰهِ مَقَادِيرُها

فليـس بآتيـكَ مَنْهِيُّهـا ولا مُقْصِرٌ عنكَ مَأْمُورُها

وقد قال الصديق الأكبر أبو بكر (رضوان الله عليه) الشعر ومما يؤثر منه عنه[٥٨]:

إذا أردتَ شريـفَ النَّـاسِ كُلِّهـمْ فانظر إلى ملـكٍ في زِيِّ مسكـينِ

ذاك الذي حَسُنَتْ في النَّاسِ حالتُهُ وذاك يصلـحُ للدُّنيـا وللدِّيـنِ

ومن شعره ما قاله في يوم بدر (رضي الله عنه) ، ومنه [٥٩] :

أَمِنْ طيْفِ سلمى بالبطاحِ الدَّمَائِثِ أرقـتَ لِخَطْـبٍ بالمدينـة كَارِثِ

وقد قال عثمان (رضي الله عنه) ، وقد وقف على قبر [٦٠]:

---

(٥٦) لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ١٣٤ ، كما نسب لامرأة من بلحارث بن كعب في الحماسة البصرية ٢٤٣/١ .
وهو في شواهد التوضيح ١٩ ، وشرح التسهيل ٨٣/٤ ، ٩٧ ، وتذكرة النحاة ٣٩ ، والجنى الداني ٢٨٧ ، والمغني ٣٠٠ ، ٧٧٩ .

(٥٧) سبق تخريجهما في ص ٣٤٦ ، هامش ١٦ . كما نسبا لعلي (رضي الله عنه) في ديوانه ٩٤
وممن نسبها لعمر (رضى الله عنه) ابن رشيق في العمدة ٣٣/١.

(٥٨) هما في كنز العمال ٧٦٣/٥ ، وشعر الخلفاء ١٣ .

(٥٩) هذا البيت من أبيات أخر ذُكِرَتْ في السيرة النبوية لابن هشام ٥٩٢/١ - ٥٩٣ ، والعمدة ٣٢/١ - ٣٣ ، والسيرة النبوية لابن كثير ٣٥٧/٢ ، وشعر الدعوة الإسلامية ، ١٩٦ - ١٩٨ ، وشعر الخلفاء ١٠

(٦٠) البيت منسوب لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٢٤/٣ .

فإنْ تَنْجُ منه تنجُ من ذي عَظِيمةٍ وإلّا فإنّــي لا إخَالُــكَ ناجـيا

والأظهر أنه من قوله (رضي الله عنه) وقد استشهد به بعض النحويين على زيادة « ذي » في غير أعلام المكان وهو قليل ؛ لأن الذي يكثر منه أعـلام المكـان ، كـ « ذي تبوك » في « تبوك »

وأما علي (رضي الله عنه) فقد روي عنه الشعر أيضا، ومنه ما قاله في « غزوة الخندق » مجيباً عمرو بن عبد ودّ لما بارزه، وكان عمرو قد أكثر من طلب المبارزة، ووقف زمانا يكثر سؤال ذلك، وقال(٦١) :

ولقد بحِحْتُ من النّـدا ءِ بجَمْعِكُمْ هل من مُبَارزْ

ووقفتُ إذْ جَبُنَ المشجَّـــعُ وَقْفَـةَ الرجـل المُنَاجِـزْ

وكذاك إنّــي لــم أزلْ متصرِّعاً نحو الهَزَاهِزْ

إنَّ الشجاعـةَ في الفتى والجُودَ من خير الغَرَائِزْ

فأجابه عليٌّ (رضي الله عنه) عندما أراد النهوض إليه (٦٢) :

لا تَعْجلــنَّ فقـــد أتــا ك مُجيبُ صوتِكَ غير عاجزْ

ذو نِيَّــةٍ وبصـــيرةٍ والصّدقُ مَنْجَى كل فائـزْ

إنِّــي لأرجـــو أنْ أُقِيـ ـمَ عليـك نَائِحةَ الجنائـزْ

من طَعْنـةٍ نَجْـــلاءَ يَبْـ ـقَى ذِكْرُها عنـد الهَزَاهِـزْ

---

(٦١) الأبيات في السيرة النبوية لابن كثير ٦٤٢/١ ، وديوان علي ١١٠ ، والأول في المغازي ٤٧٠/٢ .

(٦٢) في ديوانه ١١١
وهي في السيرة النبوية لابن كثير ٦٤٢/١ ، وشعر الخلفاء ٥٣ .

ومن شعـره (رضي الله عنه) أيضا في الواقعـه المذكورة / بعدمـا قتل عمـرو بن ١٤٧/أ عـبـــدودّ(٦٣) :

نَصَرَ الحِجَارةَ من سَفَاهةِ رأيهِ ونَصَـــرْتُ رَبَّ محمّدٍ بِصَوَابِ

و منهـا :

لا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ خَاذِلَ دِينَهُ وَنَبِيَّهُ يا مَعْشَـرَ الأَحْزابِ

وفي الصَّحِيحِ (٦٤) أَنَّ الصَّحَابَةَ (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) ، كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ عِنْدَ حُلُولِ ٱلْفِتَنِ، التَّمَثُّلَ بِهَٰذِهِ ٱلْأَبْيَاتِ :

الحــــربُ أَوَّلُ مـا تكــونُ فتيـّـــةً تسعــــى بزينتِهــا لكُــلِّ جَهُـولِ

حتى إِذَا اضْطَرَمَتْ وشَبَّ ضِرامُها ولَّــتْ عجـــوزاً غــيرَ ذاتِ خليلِ

شَمْطَــاءَيُنْكَـرُ لـونُهـا وتَغيَّرتْ مَكْرُوهـــةً لِلشَّـــمِّ والتَّقْبيـــــــلِ

وقوله « يُنْصَبُ تَمْيِيزاً » : الأظهر في الجملة أنهـا تفسـير لما تقدم، وإن لم يقع تصـريح بالنصب ولا بالتمييز، فإنه قد تقدم ما يدل عليه وهو « مبين » ، [فإن](٦٥) الإبانة مقتضية للتمييز ، وكونه على معنى « من » مقتض للنصب ، فإن المعهود أن ما كان على تقدير حـرف الجـر ، أو كـان مـعنـاه مـعنى حـرف الجـر، لا ينتـقل عن أثره إلا إلى النصب ،

---

(٦٣) في ديوانه ١٩ .
وينظر السيرة النبوية لابن هشام ٢٢٥/٢ ، والدرر في اختصار المغازي والسير ١٢٦ ، وشعر الخلفاء ٤٠ ، وشعر الدعوة الإسلامية ٢٣١ .

(٦٤) رواه البخاري في الصحيح بشرح ابن حجر ٤٧/١٣ ، في كتاب الفتن ، باب الفتنة التي تموج كموج البحر .
والأبيات نسبت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه ١٥٤ – ١٥٥ ، كما نسبت لامرئ القيس في ديوانه ٣٥٣ .
وهي في الشعر والشعراء ٢٧٣/١ ، ومروج الذهب ٣٦٠/٢ ، وابن السيرافي ٢٩٣/١ ، والحماسة البصرية ١٨/١ .

(٦٥) في (أ) : فإنه .

لاشتراك النصب والجر في المصاحب في قوله (٦٦) :

شهدتُ مع النَّبيّ مُسوَّمَاتٍ　　　حُنيناً وهي دَائِمـةُ الحَـرَامِ
وَوَقْعَةَ خَالدٍ شهدتُ وَحَكَّتْ　　　سَنَابِكُها على البلد الحَرَامِ
نُعَرِّضُ لِلسّيوفِ إِذَا الْتَقَيْنَا　　　وجُوهــاً لا تُعرَّضُ لِلطَّـامِ

فإن « نعرض » وما تعلق به تفسير لحال لقائهم مع العدو ، ولم يتقدم لهم ذكر، إنما تقدم للمركوب، إلا أنهم مصاحبون له، أعني للمركوب، فقام مصاحبتهم له مقام ذكرهم. فإذا كان كذلك مع عدم الذكر، فمن باب اللازم أن يكون عند ذكر المفسر بالمعنى، (وهذا هو دأب المفسِّر) (٦٧) بالمعنى ، أعني أنه يقع التفسير بغير لفظ المفسر، وإن وقع بلفظه فلا غنى عن المغايرة لاحقه أو سابقة، وهو معنى كلام بعض أهل البيان حيث قال : هادية أو قافية ، فالهادية هي السابقة، والقافية هي اللاحقة .

وأمَّا (بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ) فإنه يجوز فيه وجهان :

أحدها : أن يكون متعلقا بـ « ينتصب » عند من جوز أن التفسير قد يصحبه غير المستدعى، وفي المسأله ثلاثة أقوال :

أحدهما : الجواز مطلقا . والثاني : المنع مطلقاً . والثالث : الفرق بين أن يكون مصاحباً للمفسر بوجه ما ، أو غير مصاحب ، فإن كان مصاحباً للمفسر بوجه ما، جاز أن يكون بعض الكلام الذي وقع به التفسير، ولا شك أن الناصب للتمييز مصاحب للنصب بوجه قوى، فإذاً فيجوز ذلك على وجهين، ويمتنع على واحد، وليس هذا على حد : « نُعَرِّضُ لِلسُّيُوفِ (٦٨) ... » البيت الذي قدمنا ؛ لأن المفسر متروك رأساً ، وتقرير جميع ذلك في

---

(٦٦) الأبيات للجَحَّاف بن حكيم السُلمي ، وهي في السيرة النبوية لابن هشام ٤٣٣/٢ .

(٦٧) هذه العبارة – أي التي بين قوسين – كُررت مرتين .

(٦٨) في (أ) بالسيوف ، وقد سبق تخريجه في هامش ٦٦ من هذا الباب .

علم البيان، وحيث يكون هو المقصود .

والوجه الآخر : أن يكون متعلقاً بمحذوف دل عليه الكلام المتقدم فيكون التقدير : يقع النصب[٦٩] / [بما قد فسره . وقد اختار بعضهم : في مثل هذا مغايرة اللفظ ١٤٧/ب والإتيان بمقتضى حدث مطلق فراراً من الهيئة والقطع ، فيقدر : « يقع النصب » دون «ينصب » . وعامل التمييز هو الذي يقع له التمييز ، وقد يقع فعلاً، كما إذا قلت : «طاب زيد نفساً » ، وقد يقع شبه فعل ، كما إذا قلت : « يعجبني طيبه نفساً » و« زيد طيب نفساً » وما أشبه ذلك .

وقد يقع جامداً ، كـ« عشرين درهماً » فالعامل « عشرين » وإن كان جامداً ، إلا أن الأصل في العمل الطلب ، سواء كان العامل جامداً أو مشتقاً ، ألا ترى إلى « ليس » و« إن » وما كان مثلهما ، وكذلك يغلب الحرف – وهو جامد – الفعل ، فإن كان مشتقا في مثل : « مررت بزيد » و« عجبت من عمرو » فإن « مررت » يطلب بالنصب ؛ إذ هو في معنى « لقيت » أو« جاوزت » و« الباء » تطلب بالجر ، وهي أقوى طلب ؛ لأنها طالبة بنفسها ، فلذلك غلبت الفعل فأخذت ما تطلب من الجر ، ولا يغلبها الفعل مع حضورها ، بل إنما ينصب مع إزالتها على ضعف ، حيث تقول : « مررت زيداً » .

واعترض – أيضاً – على أن النصب كعشرين وبابه ، بأنه لا يقع نصب دون رفع ؛ إذ العامل لا يتخطى العمدة إلى الفضلة / وبذلك يقع الرد على الكوفيين في « إن زيداً ١٨٦/أ قائم » ، حيث يقولون : إنَّ « إنَّ » نصبت الاسم وتركت الخبر على رفعه الأول[٧٠] .

وقد أجابوا بأن المنصوب عمدة في الأصل فلم يتعد العمدة إلى الفضلة . وأيضا

---

(٦٩) من هنا يبدأ السقط للوحة ١٤٨ من نسخة (أ) إلى منتصف صفحة ٥٩٦ ، وأكمل من (ب) بلوحتي ١٨٦ – ١٨٧.

(٧٠) ينظر ص ٢٤٢ ، وتخريج المسألة في هامش ١ .

فإن معنى الرفع فيه غير متروك ، ألا ترى أن الرفع يجوز في المعطوف عليه ، ومقتضى هذا أَلَّا تنصب إلا معتبراً فيه الرفع ، فيقع الاتفاق بين الطائفتين – أعني البصريين والكوفيين – على أن العامل لا ينصب غير العمدة المتمحضة للفضلية مقتصراً عليها ، وإذا كان كذلك فلا ينصب عشرين وما جرى مجراه ، لكن التمييز لما كان غير مستقل جاز أن تنصبه عشرون . وان كان لا يرفع لضعفه ، أعني ضعف التمييز لعدم الاستقلال وطلب عشرين له أيضا ، فإن ذلك أعني كون العامل لا يتخطى العمدة إلى الفضلة فيعمل فيها دون العمدة عند اجتماعهما. فأما إن لم يجتمعا فإنه يعمل في الفضلة لعدم وجود العمدة.

وقد قيل في الصفة إن العامل فيها الوصف ، وهو كون هذا النوع من الحرف أو ما جرى مجراه منسوب إلى هذه الذات على وجه يقتضيه المحل من الوقوع ، ولا شك أنك إذا قلت :« رأيت رجلاً صالحاً » أن الوصف لم يعمل النصب لا في فضلة ، ولهذا المعنى قيل : إن النصب في « عشرين درهماً » وبابه إنما هو بالحمل على « طاب زيد » وبابه ، كما حمل الحذف في « أعد » على « يعد » ، وفي « نكرم » على « تكرم »(٧١) .

وقيل : إن العامل في التمييز في قولك : « عشرون درهماً » ما يصح معه التركيب، كما إذا قلت : « عندي عشرون » أو « هذه عشرون » أو ما أشبه ذلك ، فيرجع إلى معنى الفعل وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن « عشرين » وبابه لم يوضع للتركيب ، وكذلك تقع الفائدة من تعيين

---

(٧١) الحذف في (أعد ، وتعد ، ونعد) حُمِل على الحذف في (يعد) لأن الواو في (يعد) وقعت بين عدوتيها، أعني الياء والكسرة فحذفت لذلك ، فحمل غيرها عليها ، وكذلك الأمر .
ينظر التكملة ٢٤٦ ، والمنصف ١٨٤/١ ، والإنصاف ٧٨٢ – ٧٨٧ ، وابن يعيش ٥٩/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٦٣ ، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٣ .
وأما الحذف في (نكرم ، وتكرم) فسيأتي الحديث عنه في مكانه في ص ٦٢٢ .

الكمية به دون تركيب .

والثاني : أن الإبهام في « عندي » وما جرى مجراه مفقود ، وإنما وقع الإبهام في « عشرين » والتمييز إنما جيء به لأجل رفعه ، والعامل في التمييز هو الذي إذا لم يذكر التمييز كان غير معين ، قال المصنف في « كافيته »(٧٢) .

وَعَامِلَ التَّمْيـيزِ قَدِّمْ وَهْوَ مَا　　لَوْ أُسْقِطَ التَّمْيِيزُ كَانَ مُبْهَمَا

وقد مثل للتمييز بـ « شِبْرٍ أَرْضاً » / وهو مثال من مذروع ، وبـ « قَفِيزٍ بُرّاً » وهو مثال ١٨٦/ب
للمكيل ، وبـ « مَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْراً » وهو مثال للموزون ، ويجمع الجميع أن يكون مقدوراً ، أي : معلوم القدر ، فإن هذا النوع من التمييز حقه أن يكون في المقدور ، ولذلك كان الخفض في مثل « خاتم حديد » و « ثوب خز » أكثر . فإن اعتبار كونه مقدوراً ليس من نحو الظاهر ولا من نحو الوضع ، وإنما هو باعتبار كون ذلك القدر معروفا بالعادة، وقد كان القياس أن يكون ذلك في مثل « على التمرة مثلها زبداً » و « زيدٌ ممتلئٌ غضباً » لكن عارض ذلك الإضافة لفظا في « على التمرة مثلها زبداً » وتقديراً في مثل « زيدٌ ممتلئٌ غضباً » فإن التقدير : ممتلئ النواحي أو الأرجاء غضبا، فامتنعت الإضافة لذلك ، وهذا المميز لايخلو أن يكون قد تَمَّ بالتنوين أو بالنون أو بالإضافة،فإن كان قد تَمَّ بالتنوين جازت إضافته إن لم يكن على حد : « زيد ممتلئ غضبا » ، وإن تَمَّ بالنون جاز جره إن لم يكن كـ « عشرين درهما » في الأعرف ، فإن النصب ملتزم في الأعرف ؛ لأن هذه النون ليست بنون جمع وهي شبيهه بها – أعني بنون الجمع – فإن أَضَفْتَ وحذفتها حَذَفْتَ للإضافة ماليس بنون جمع، وإن أثبتها أثبت مع الإضافة شبيها بنون الجمع ، ولا تكون الإضافة إلا على أحد هذين وكلاهما ممتنع فامتنعت الإضافة رأساً .

---

(٧٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٧٤/٢ .

وقالوا : « سِتُّوكَ » فأضيفت إلى المالك ، قالوا : « مَا فَعَلَتْ سِتُّوكَ » وأما إضافته إلى التمييز فقليل ، وحيث أضيف سقطت النون ، وغلب عليها شبه نون الجمع ، وسنزيد هذا بيانا ، إن شاء الله (تعالى) .

وأَمَّا قوله : « مَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْراً » فإنه مما وقع فيه التمييز لشيئين ، وإذا وقع التمييز لشيءين فإن المميز يكون منقسما إليهما على السواء إن كان مما يصح فيه الانقسام ، كما إذا قلت : « عندى عشرة أمن وأعبد » و« أربعة أقفزة حنطة وشعيرا » ، فإن التمييز هنا مقتض تمييزا ، كما إذا قلت : « عندي مائة رطل زيتاً » وما أشبه ذلك. وكذلك أيضا إذا قلت : « لي خمسة أعبد وإماء » فإنه يتصور الاستواء باعتبار الأشقاص، بخلاف « جاءني خمسة أعبد وإماء » فإن التقسيم لا يتصور ، وإذا كان كذلك فالصحيح عدم التقسيم المساوي / والنص عليه ، وقد قيل بالنص ، واختلف القائلون ١٨٧/أ
بذلك ، فقيل : الكثير للأسبق . وقيل : الكثير الذي يليه التمييز] اعتباراً بإعطاء الحكم من الكثرة لمن قوى بالمجاورة أو بالسبق ، وقيل : يتخرج إعطاء الكثرة للثاني على مذهب البصريين ، وإعطاء الحكم للأول على مذهب الكوفيين(٧٣) ، كما يقولونه في الإعمال في مثل « ضربنى وضربت زيداً » ومقتضى هذا جواز الوجهين ، وإنما يقع الاختلاف في المختار ، ونظره بعضهم بالقسامة(٧٤)، فإنه إذا وقع في الأيمان كسر باعتبار تعدد الحالفين ، فإنه ينظر فيمن عليه أكثر تلك الأيمان فيجبر عليه وتقوم تلك اليمين ، ويكون ذلك في القسامة في قتل الخطأ ، فإن الدية مال من مال الميت يقضى به ديونه ، ويجوز

---

(٧٣) ينظر تفصيل مسألة وقوع التمييز لشيئين في المقرب ٣١٠/١ ، والتسهيل ١٢٠ ، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢ - ٤١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٦/٢ - ١٥٧ ، والارتشاف ٣٦٨/١ .

(٧٤) القسامة هي : « الأيمان المكررة في دعوى القتل » . ينظر المغني لابن قدامة ٦٦/٨.
وينظر تفصيل مسألة القسامة في المغني لابن قدامة ٦٦/٨-٩٤ ، وبداية المجتهد ٥٢٢/٢-٥٢٨، ونيل الأوطار ٣٤/٧، وأضواء البيان ٥٠٥/٣-٥٢٣.

فيه وصيته حتى إنه إذا كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ، جاز له الوصـيـة بجميع الدية، وإن لم يكن له مال إلا الدية جاز له الوصية بثلثها فقط ، حكمها حكم سائر أموال الميت.

وقد ذكر الفقهاء مسألة من مسائل الإلقاء(٧٥) ، أعني من مسائل الاختبار والامتحان ، وهي التي تلقى لذلك بناها على تقسيم التمييز إلى طرفين مستويين ، وهي ما إذا قال المقر لـ « زيد عندي اثنا عشر درهما وسدساً » فإنه إن رفع كان الذي أقر اثني عشر درهما وسدس درهم ؛ لأن السدس وسائر الأجزاء تتقيد بما تقدمه ، فيكون سدس مناسبا للمحل فلا يقع مع الدراهم كسر دنانير ، ولا مع الدنانير كسر دراهم .

ونظيره قولهم : الكسر متى انتهى إلى مخرجه تلفق منه فرد مناسب ، فستة أسداس الدرهم درهم ، وستة أسداس الدينار دينار ، وستة أسداس السدس سدس ، وستة أسداس الخمس خمس ، وعلى ذلك على ما هو المقرر في علم الحساب .

وإذا قال : « له عندي اثنا عشر درهما وسدساً » كان الذي وقع به الإقرار سبعة دراهم ؛ لأن الاثني عشر منقسمة قسمة تساو إلى دراهم وأسداس دراهم على القاعدة التي قدمنا ، فيكون المقر به ستة دراهم وستة أسداس درهم ، وقد قدمنا أن الكسر متى انتهى إلى مخرجه تلفق منه فرد مناسب ، فستة أسداس الدرهم درهم ، فإذاً المقر به سبعة دراهم .

وجوز بعضهم : « اثنا عشر درهما وسدس » بالخفض التفاتا إلى ستة أسداس ، وقال : كان الأصل أن يكون كذلك في « اثنا عشر » لكن رفض لما يلزم من جر تمييز العدد المركب، وجاز في المعطوف عليه ؛ لأن المعروف من كلام العرب أنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه ، ألا ترى إلى جواز « يازيـــد والرجـــل » وامتناع « يا الرجل » .

(٧٥) ينظر الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوي ٤٠٦ – ٤٠٨

ومما وقع فيه اعتبار الأصل والالتفات ، قول من قال في « إِصْفَعِنْد » اسم من أسماء الخمر أن الأصل فيه « اسفنط » اسم أيضا من أسماء الخمر ، قال في « إصفعند » (٧٦)

لها مِبْسَمٌ شَخْتٌ كأنَّ رُضَابَهُ بُعيدَ كَرَاهَا إِصْفَعِنْـدٌ معتَّـقٌ

وقال في « إِسْفَنْط » (٧٧) :

وقد ثَمِلَ الحَادِي بها من نَسِيمِها كَأَنْ غَالَهُ من خَمْرِ بَابِلِ إِسْفَنْـطُ

فقال هذا القائل : أبدلت الدال من الطاء لقرب ما بينهما ، قال سيبويه (٧٨) : « ليس في الحروف في القرب أقرب من الدال إلى الطاء ، ولذلك وقع الإكفاء بينهما كثيراً » وقد تقدم التنبيه على ذلك في أول الكتاب . ثم زيدت العين إما بنفسها على من يقول في « عندل » إن الأصل فيه « ندل » ، وإما أنه زيدت همزة تلي الطرف على حدها في « حطائط » و «جُرَائِض» ، ثم/ أبدل منها عين ، وهي العنعنة ، وقد حمل على ذلك قول الشاعر (٧٩) : ١٤٩/أ

رَعَاكِ ضَمَانُ اللَّهِ يا أُمَّ مَالِكٍ فَللَّهِ عَنْ تَشْقِيْكِ أَغْنَى وَأَوْسَعُ

وأبدلت السين صاداً على اللزوم ليكون إبدالها صاداً مشعراً بالطاء ؛ لأن السين تبدل صاداً مع الطاء ، سئل عن ذلك بعضهم ، فقال (٨٠) :

---

(٧٦) لم أقف على القائل .

(٧٧) لم أقف على القائل .

(٧٨) ينظر الكتاب ٤/٤٦٠.

(٧٩) سبق تخريجه في ص ٣٣ ، هامش ٢٩
وكذا العنعنة في نفس الصفحة ، هامش ٣٠

(٨٠) لم أقف على القائل .
ومسألة إبدال السين صاداً ينظر فيها سر الصناعة ٢١١ - ٢١٢

تَرَكْتُ لِلْبَيَاتِ فيها شِيْحَا　　لَمَّا بَنَيْتُ الْغُدَنَّ المَرِيحَا
كي يعلمُوا علماً غداً صحيحا　　لأنَّها مِنْ قَبْلُ كانَتْ شِيْحَا

وهذا من باب التأنيس كما يتأنسون في عدم الإتباع بعد القطع ، بقوله(٨١) :

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لم تَكَدْ　　إليه بوجهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تَرْجِعُ

ونظيره في التأنيس باعتبار إبقاء ما يدل على الأصل، قول بعض المولدين يصف خالاً(٨٢) :

غَزَالٌ بَرَاهُ اللَّهُ مِنْ مِسْكِهِ بَرَا　　بها الحُسْنُ منَّا مِسْكَةَ المتجلّدِ
وأَلْطَفَ فيها الصُّنْعَ حتَّى أعارها　　بياضُ الضُّحى في نِعْمَةِ الغُصْنِ النَّدِ
وأَبْقَى لِذَاكَ الأَصْلِ في الخدِّ نُقْطَةً　　على حالِها في الخَلْقِ إيمَاءِ مُرْشِدِ

يريد : كإيماء مرشد .

قال :

وَٱلنَّصْبُ بَعْدَمَا أُضِيفَ وَجَبَا
إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبَا»(٨٣)

قد تقدم التنبيه على ما يخفض ، و نزيده هنا أن نقول ما تم بالتنوين على ثلاثة أقسام :

أحدها : يجب نصب مميزه ، ولا يجوز جره ، وذلك إذا كان في نية الإضافة، أو كان النصب يفوت لفواته معنى هوالمقصود ، كما إذا قلت : « عندي رَاقُودٌ خَلًّا » و « جُرَابٌ دِبْساً » و « ظَرْفٌ عَسَلاً » وما أشبه ذلك ، فإن النصب في جميع هذا واجب ؛ لأنه لو جر التمييز لأوهم خلو الأوعية مما جعل لها ، ويجب الجر إذا كانت خالية

(٨١) سبق تخريجه في ص ٣٦٧ ، هامش ٣٢
(٨٢) لم أقف على القائل .
(٨٣) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب) .

مما أعدت له، فتقول : « هذا رَاقُودُ خَلٍّ » باعتبار أنه صنع للخل ، وكذلك « ظَرْفُ سَمْنٍ » وما أشبهه، هكذا ذكره بعضهم، وجعل هذا القسم الذي يتعين من التمييز للجر، وفيه نظر، فإنه إذ ذاك لايكون تمييزا لا من نحو اللفظ ولا من نحو المعنى، وإنما تكون الإضافة فيه إضافة ملك، أو إضافة استحقاق على حد : « حصير المسجد » « وسرج الدابة » ، والأولى شبه الملك ؛ لأن الاستحقاق إنما يكون فيما يكسب المضاف إليه تحسينا وإكمالاً لما يراد منه ، بخلاف « السمن ، والخل » وما أشبه ذلك .

وقد زاد بعضهم في الإضافة قسما آخر ، ويحتمل أن يكون هذا منه ، سماه « إضافة المقابل » ، وجعل منه : الطلاق للرجال والعدة للنساء(٨٤) ، فالطلاق للرجال من باب الإضافة التي تأتي على وجه الاستحقاق ؛ لأنها تقتضى تكميلاً لحال / ١٤٩/ب الرجل فيما يراد منه من أمر الزوجية، إذ فيه توسعة له وإقدار على فراق من يريد فراقه من النساء ، بخلاف العدة للنساء، وهذه الإضافة إنما هي إضافة معنوية، لا الإضافة المصطلح عليها، فلو قيل طلاق الرجال أمر فيه بكذا، وعدة النساء أمرن فيها بكذا، لكانت إضافة مصطلحاً عليها، ويكون بهذا الاعتبار ظرف السمن مقابلاً لظرف العسل مثلاً، أو ما أشبه ذلك، وكذلك العكس.

وزاد بعضهم قسماً آخر أيضاً، سماه « إضافة صلاحية » وهذا المعنى من الصلاحية ظاهر في « رَاقُودِ خَلٍّ » و « ظَرْفُ سَمْنٍ » .

وعلى كل حال فإن تسمية هذا تمييزاً ، إنما يكون باعتبار ما يصلح أن يقع له في حال مغايرة لحالة الإضافة، واعتبار ما يصلح للمحل كثير في لسان العرب، وقد جعل منه

---

(٨٤) ينظر الحكمة في كون العدة للنساء في بداية المجتهد ١٠٧/٢، ١٠٨ ، وحكمة التشريع وفلسفته للشيخ أحمد الجرجاوي ص : ٨٤.
وبالنسبة لحكمة جعل الطلاق بيد الرجال ينظر فيها حكمة التشريع وفلسفته ص : ٧٥ .

قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَأَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِيَ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٨٥) على قراءة من قرأ « فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ » بالجزم في « أَكُنْ » فإنه عطف على ما يقع في الموضع، فإنه لو قدر إسقاط «الفاء» لا نجزم « أَصَّدَّق » على جواز التحضيض .

ومنه أيضا أي : ومما يقع فيه الحكم باعتبار مفقود صالح للوجود، قول الشاعر(٨٦) :

مَشَائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا نـاعبٍ إلَّا ببيْنٍ غُرَابُها

فإن « نَاعِبٍ » معطوف على « مُصْلِحِينَ » باعتبار « الباء » فكان التقدير : ليسوا بمصلحين، وهو أعني « بمصلحين » مفقود صالح للوجود .

وبعض جعل الجر والنصب في مثل : « مُدٌّ حِنْطَةٍ » على معنيين مختلفين، فالنصب على إرادة المقدار، والجر على إرادة جعل النوع تابعاً للجنس، والمقدارية عنده غير مقصودة ، إنما المقصود بيان كون هذا المذكور من هذا الجنس، وفرع على ذلك فرعاً، يحتمل في الإضافة النقصان عن المد والزيادة عليه؛ لأنه إذ ذاك ليس بنص في المقدار لعدم القصر، فيدخله المجاز بالزيادة والنقصان(٨٧)، بخلاف المنصوب فيكون على هذا قريباً من « رَاقُودِ خَلًّا » و « رَاقُودِ خَلٍّ » .

والقسم الثالث الذي يتعين فيه النصب : ما إذا كان مضافاً لفظاً، كـ « على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً » ، و « لي مِثْلُكَ صَدِيقاً » .

---

(٨٥) آية ١٠ من سورة المنافقون
وقد سبق تخريج القراءة في ص ٣٦٦ ، هامش ٣١

(٨٦) سبق تخريجه في ص ٣٦٦ ، هامش ٢٩

(٨٧) ينظر تفصيله في الإيضاح للقزويني ٤٥٤ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٩٥ .

أو تقديراً ، كـ « زيد ممتلئٌ كرماً » فإن التقدير : ممتلئ الأرجاء أو النواحي، أو ما أشبه ذلك مما قدمنا .

لكن يجيء في هذا النوع ما يصح فيه الجر عند حذف المضاف إليه، وجعل التمييز مكانه كما إذا قلت : « زيد أَحْسَنُ النَّاسِ وجهاً » فإنه يجوز « زيد أحسن وجهٍ » ؛ لأن الأغلب في نسبة الحسن إليه أن يكون الوجه، فإذاً فالمعنى : وجه زيد أحسن وجه، وهذا هو المعروف في هذا / النوع أعني أنه اذا كان الأول بعض الثاني، أن يكون ما وقع بعد ١٥٠/أ « أفعل من » مجروراً ، كما إذا قلت : « زيد أحسن رجل » ، و« هند أحسن امرأة » .

والتزم بعضهم في مثل : « زيد أحسن وجه » الجر ليكون مشعراً بالحقيقة، وهي كون المتصف بالحسن إنما هو الوجه، فقال : إن المقصود نسبة الحكم الى الوجه فقط، فإنه يتعين الجر إذا حذف ما أضيف إليه مقتضى الزيادة ؛ ليكون جره مشعراً بالمعنى المراد ، وإن كان المقصود نسبة الحكم إلى الجميع، وإن كان الوجه هو الأغلب الذي له السورة في الحكم فإنه لا يتعين الجر، ويلزم أن يؤتى بـ « من » ، إلا أن يدل عليه دليل لفظي أو معنوي ، وهل يلزم التنصيص على الوجه إذا كان هو المقصود أو ما كان مثله؟

خلاف مبنى على أن الحقيقة المهجورة إذا قصدت ، هل يلزم التنصيص عليها أو لا (٨٨)؟

في ذلك خلاف ، وقد فرق بعضهم في الحقيقة المتروكة بين أن تكون مماتة، أو مهجورة. قال : فإن كانت مماته لزم التنصيص عليها، كما إذا قلت : « أنت الفرس تحمل زيداً » ، أو « البعير » ، أو ما أشبه ذلك ، دون « جاء زيد راكباً » ، فإن الحقيقة في مثل هذا وإن كانت مهجورة لم يلزم التنصيص عليها، كما إذا قلت : « حسن وجه زيد حسناً يزيد على حسن وجه عمرو » ، فإنه لا يلزم ذلك عند إرادته ؛ لأن في قولك : « زيد أحسن

---

(٨٨) ...

وجهاً من عمرو » لا يقتضى ذلك، وجعل – أيضاً – من ذلك « جاء القوم مثنى » ، فإنك إذا قلت : « جاء القوم اثنين اثنين » ، بمعنى يقتضى ذلك هو الامتياز ، وهو كون هذين ليسا في شيء من هذين، فإنه لايلزم التنصيص عليه ؛ لأن في شيء ما يقتضي ذلك ، وجعل الحقيقة المماتة هي التي ليس في لفظ المجاز ما يدل عليها ، وإنما يقتضيها المعنى فقط ، بخلاف الحقيقة المهجورة فإن اللفظ الذي جعل للمجاز مشعر بها . ونظر ذلك بوجه التشبيه إذا كان خفيا ولم يكن له سورة في المحل ، فإنه يلزم التنصيص عليه ، كما إذا قلت : « زيد كالأسد بَخْراً » أو « مَرَضاً مُزْمِناً » ؛ لأنه قد قيل : إن الأسد لايـــزال محموماً، كما لو قلت : « زيد كالبحر مُلُوحةً » ، أو « طعماً » أو ما أشبه ذلك ، فإنه يلــزم التنصيص على المعنى المراد ؛ إذ الذي له الظهور والسورة في المحـــل في الأول : « الشجاعة » ، وفي الثاني « الكرم » ، ومن ذلك قوله (٨٩):

وَمَنْهَلٍ فيه الغُرابُ مَيْتُ   كأنَّهُ من الأُجُــونِ زَيْتُ

إذ الظاهر في التشبيه بـ « الزيت » إرتفاع السعر، أو عزة وجوده ، فلما كان المقصود غيرهما تعين التنصيص عليه، فقال : « من الأجون » ، ومثله قول الآخر يصف عرق فرس (٩٠):

كأنَّ غَبوقَــــهُ مِنْ فَرْطِ رِيٍّ   أباهُ جِسْمُهُ فَجَرَى مَسِيحَا

فإن كون الجسم يأبي الغذا ، الأظهر والأغلب فيه إنما يكون لمرض معتر للجسم ، فلما كان المقصود / خلافه لزم التنصيص عليه . ١٥٠/ب

وقوله « مِنْ فَرْطِ رِيٍّ » : مقتضى معنيين خارجين عن وجه التشبيه :

أحدهما : إكرام الفرس وأنه من ذوي الاحترام .

---

(٨٩) لأبي محمد الفقعسي .
كما في اللسان (أجن) ٨/١٣ ، و (غفف) ٢٧١/٩ ، وهو في الأمالي مع أبيات أخر ٢٧١/٢.
(٩٠) للمعري في ديوانه (سقط الزند) ٧٥ ، ٧٦ .

والآخـر : كـون مـالكه ذا يسـر وكـرم ، ولا يلزم من كـون الفـرس أهلا للاحـتـرام والإكرام ، أن يكون مـالكه قادراً على ذاك، إما لبـخل وعدم يسـر، وقد أشـار هذا الناظم إلى ذاك، أعني إلى كونه لا يلزم وجود الصفتين المشار إليهما في مالك الفرس المستحق بأن يتعلق به أثرهما، فقال :

وَأَعْظَمُ حَادِثٍ فَرَسٌ جَوادٌ   يَكُونُ مَلِيكُهُ رَجُلاً شَحِيحَا

فيكون هذا البيت ، أعني : « كأن غبوقه من فرط ريّ » على حد ما قدمنا في قول القائل(91) :

إذا سُقِيَتْ ضُيوفُ النَّاسِ مَحْضاً   سَقَـــوْا أَضْيَافَهُـــمْ شَبِماً زُلَالا

إلا أن في قوله : « إذا سقيت ضيوف الناس ... ... البيت » نوعا من الإلغاز ؛ لأن ظاهره الذم والمقصود المدح ، بخلاف قوله :

كَأَنَّ غَبُوقَهُ مِنْ فَرْطِ رِيٍّ

فإنه لايقتضى ذماً، فبهذا الاعتبار يقع الفرق بين « زيد ممتلئٌ غيظاً » ، وبين « زيد أَحْسَنُ الناس وجهاً » فيجوز خروجه على الوجه الذي قدمنا، دون « زيد ممتلئ غضباً » ، ومثله : « الأرضُ ممتلئةٌ خيلاً » أو « رَجْلاً » ، أو ما أشبه ذلك .

إلا أنه يفارقه بحسن ظهور المضـاف إليـه في مثـل « الأرض ممتلئة خيـلاً » أو « رجلاً » فإنه يحسن أن تقول : « امتلأت أقطار الأرض » أو « نواحيها » أو ما أشبه ذلك ؛ لأن كل جزء إذا انفرد صح أن نطلق عليه اسم الكل ، بخلاف « زيد ممتلىء علماً » أو ما أشبه ذلك ، فإنه لايحسن أن تقول : « زيد ممتلئ الأقطار علماً » أو ما أشبه ذلك ؛ لأن كل جزء إذا انفرد لا يصح أن نطلق عليه اسم الكل .

وأيضـا فإن العلم أو ما جرى مجراه يفقد عند افتراق الأجزاء، بخلاف الامتلاء

(91) سبق تخريجه في ص 552 ، هامش 223 .

في نحو « الأرضُ ممتلئةٌ خيلاً » أو « رَجْلاً » ، فإن الامتلاء لا يفقد عند افتراق الأجزاء ، فبان بذلك حسن « امتلأتْ أقطارُ الأرضِ خيلاً » أو « رَجْلاً » ، وقبح « امتلأت أرجاء زيد غضباً أو علماً » .

قال (رحمه الله) :

وَٱلْفَاعِلَ ٱلْمَعْنَى ٱنْصِبَنْ بِـ «أَفْعَلَا» مُفَضِّلًا ، كَـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا» (٩٢)

يقع بعد اسم التفضيل المميز منصوب ومجرور، كما إذا قلت : « زيد أحسن رجل مِنْ قومه » ، « مِنْ » للبيان ، لا التي هي من تمام « أفعل » .

ويقع منصوباً ، كما إذا قلت : « زيد أحسن وجهاً من عمرو » ، و« من » هي التي من تمام « أفعل » .

وقد اختلف في الموضع الذي يقع فيه النصب ، والموضع الذي يقع فيه الجر، بأي شيء يقع الفرق بينهما ؟

فقيل : إنه إذا كان الأول بعض الثاني كان الموضع للجر ، كما إذا قلت : « زيد أحسن رجل يجالسك » ، وإذا كان بالعكس ، أعني أنه يكون الثاني أي : الواقع بعد اسم التفضيل بعض / الأول ، أعني بعض ما جرى عليه « أفعل » كان الموضع منصوباً، كما ١٥١/أ
إذا قلت : « زيد أحسن وجهاً » ، وبهذا فرق أبو علي (٩٣) في غير موضع بين المنصوب مع اسم التفضيل والمجرور .

وقال المصنف (٩٤) : إنه إن كان المذكور مع اسم التفضيل يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى كان منصوباً ، وإن لم يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى تعين الجر، فيرجع إلى ما

(٩٢) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب) .
(٩٣) ...
(٩٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٧١ – ٧٧٢ .

قلنا في مثل : « زيد أحسن رجل يجالسك » و« زيد أحسن وجهاً من عمرو » وكلام أبي علي أولى لوجهين :

أحدهما : أن فيه إشعاراً بمقتضى الحكم من الجر والنصب ، أما الجر فلأن ذكر النوع مع الجنس ، وما جرى مجراه مقتضٍ للجر ، كـ « عِرْقِ النّساءِ » ، و« دقيق الحَوّاري » ، و« خاتم الفضة » ، و« درع الحديد » وما أشبه ذلك من الضربين ، أعني مما يتقدم فيه الجنس ، أو النوع ، أو ما جرى مجراهما، فلم يبق للمغاير إلا الرفع أو النصب ، فالرفع غير وارد لاقتضائه العمد، والمحل لغيرها، فتعين النصب، ولا يمكن الجر لما تقرر من أن هذا الشيء وصفه ضد وصف ضده، والإعراب مؤذن بالوصف فاقتضى المغايرة، وكثيراً يطلق أهل البيان التضاد على التغاير ، وأما التغاير على التضاد فكثير(٩٥).

والوجه الآخر : أنه يصح – أيضاً – أن يكون « رجل » في قولك : « زيد أحسن رجل » فاعلاً في المعنى ، ويفي بقولك : « زيد أحسن رجل يجالسك » أو « زيد أحسن رجل من قومه » ، كما إذا قلت : « زيد نقص رجل تذكره من قومه » ، أو « من جلسائك عن حسنه » ، فهذا واف ، بقولك : « زيد أحسن رجل يجالسك » ، أو « زيد أحسن رجل من قومه » ؛ لأن تذكره مقتض لعموم الرجل ، وتنزل منزلة « زيد أحسن رجل يجالسك » أو « من قومه » ؛ لأن الصفة متى كانت صالحة لمجموع الأفراد وجعلت الحكم منوطاً بها اقتضى ذلك العموم، على ما هو المقرر في علم البيان .

و – أيضاً – فإن الفاعل في المعنى من حيث هو لا يقتضي النصب، ألا ترى أنّ : «حسبك زيد » في معنى « يكفيك زيد » و« زيد » مرفوع .

وكذلك – أيضاً – « زيد قام » فـ« زيد » فاعل في المعنى ولم يقتض كونه فاعلاً في المعنى أن يكون منصوباً ، فإذاً فالأظهر ما قاله أبو علي.

---

(٩٥) سبق الحديث عن التغاير أو المغايرة في ص ٨٥ ، هامش ٤

و – أيضاً – فإن تعريف أبي على بالمحل لا يقتضى خروجاً عن التأليف ولا اعتبار غيره، بخلاف تعريف المصنف فإنه يقتضى ضرورة خروجاً عن التأليف واعتباراً لغيره. ولا شك أن ما اقتضى خروجاً عن التأليف وإحالة على غير الموجود، اقتضى ضعفاً ونزولاً عن مالا يقتضى ذلك ، وإذا اقتضى ضعفاً ونزولاً هذا الوجه اقتضى ضرورة قوة وعلواً الآخر(٩٦) ، لما تقرر من أن كل حكم داربين اثنين على جهة التفاضل ، صحبه الضد أو النقيض ، أو الخلاف. على أن أهل البيان يقع لهم تسامح كثير في إطلاق / ١٥١/ب الضد على النقيض ، والعكس ، وعلى الخلاف ، ويفرقون بينها في أماكن على حسب الحاجه إلى التفرقه ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

فإذا قلت : « زيد أكثر من عمرو دراهم » و« عمرو أكثر من زيد دنانير » و« زيد أعلم من عمرو » و« عمرو أحلم من زيد » ، صح أن تقول : « زيد أقل من عمرو دنانير » و« عمرو أقل من زيد دراهم » ، وصح أن تقول : « زيد أقل حلماً من عمرو » ، و« عمرو أقل حلماً من زيد » .

* * *

وَبَعْـدَ كُلِّ مَا ٱقْتَضَـــــى تَعَجُّبًا مَيِّزْ ، كَـ «أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»(٩٧)

إذا وقع بعد المتعجب منه تمييز فإنه يتعين أن يكون منصوباً ولا يجوز جره ، فتقول : «أكرم بعمرو فارساً » و« ما أحسن زيداً راكباً » ، وما أشبه ذلك .

واختلف في تعليل ذلك :

فقيل : يتعين النصب ؛ لأن هذا الموضع له ، أعني للتمييز وللحال ، والحال لاتكون إلا منصوبة، فلو جاز جر التمييز ، لكان الموضع عند حالة الجر نافياً للحال ؛

---

(٩٦) في (ب) : لآخر .

(٩٧) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب).

إذ الحـــال لا تكون إلا منصوبة، فتعين نصب التمييز قضاء لحق الحال من الاشتراك.

وقيل : إنما يتعين النصب ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أعنى المميز ، أما في قولـــك : « أَحْسِنْ بزيدٍ عالماً » فظاهر ؛ لأن « بزيد » عن سيبويه فاعل ، ودخلت « الباء » إصلاحا للفظ ، إذ فاعل فعل الأمر المسند إلى المفرد لايكون فاعله إلا ضميراً مستتراً ، فلمـــا وقـــع في « أحسن زيد » الفاعل على غير ذلك الأسلوب ، دخلت « الباء » إصلاحا للفظ ، هـــذا قول سيبويه، وأما قول أبي الحسن : فإنه عنده في موضع نصب . ويقع التفريع على القولـين في الإضمار في « أحسن » وعدم الإضمار . فعند سيبويه لا إضمار في «أحسن»، لأنه قد رفع الظاهر ، وعند الأخفش : فيه ضمير[(٩٨)] .

وقد قيل : إنه لا فاعل له بالكليـــة فعلى هذا يكون «بزيد » في موضع نصب ولا ضمير في « أَحْسِنْ » ؛ لأنه لم يتخلص للأمر ولا للخبر ، ولا يكون الفعل إلا على أحد هذين الوجهين ، أعني أن يكون خبراً أو إنشاء .

و « أحسن بزيد » غير متخلص لأحدهما ؛ إذ لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب، والأمر إنشاء ، والتعجب خبر على الصحيح ، فروعي في اللفظ المعنى ، وروعى في المعنى اللفظ ، فاقتضى ذلك الخروج عن الأفعال فلم يقع له فاعل .

وأما « ما أحسن زيداً راكبا » ، فإنه – أيضاً – راجع إلى معنى الفاعلية، فإن المعنى : حسن زيد عند ركوبه حسناً اقتضى أن يتعجب منه، فرجع بهذا الاعتبار إلى حكم « طاب زيد نفساً » .

وقيل : إنما تعين النصب لئلا يوهم بالتغاير ، بخلاف : « رطل زيت » وبابه، فإن

---

(٩٨) رأي سيبويه نسب للبصريين ، ورأي الأخفش نسب للكوفيين ومن وافقهم.
تنظر المسألة في الأصول ١٠١/١ ، وابن يعيش ١٤٧/٧ – ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١ ، و شرح الكافية الشافية ١٠٧٨ ، والارتشاف ٣٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٧٣/٢ .

الإضافة لا توهم فيه التغاير، لكون أحدهما جنساً لآخر، والآخر نوع .

وتمثيل المصنف : « بأبي بكر أبا » أدعى إلى عدم جر التمييز ؛ لأنه على حد : « على التمره مثلها زبداً » ، أعني أنه قد تم بالإضافة ، وما تم بالإضافة على ما قدمنا لا يجوز / جره ، إلا أنه غير لازم ولا كثير أيضا، فإنه يكثر أن تقول : « أحسن بزيد عالماً » ١٥٢/أ و « أكرم بك فاضلاً » وما أشبه ذلك، على أن الإضافة في مثل هذا كَلَا إضافة ؛ لأن الأول والثاني واقعان على شيء واحد ، ولذلك منع الصرف في قوله(٩٩) :

و إلى ابنِ أُمِّ أُناسَ عَمْرٍو إذْ قَلَتْ ... رَتْكَ النَّعَامَةِ في الطَّرِيقِ الشَّبْسَبِ

فأجرى التأنيث على الجميع فمنع الصرف، وعلى هذا يجوز في أبي طلحة وأبي هريرة أن يكون مصروفاً، فيجرى حكم التذكير على الجميع، إلا أن ذلك ليس بالكثير، والمعروف أن يعطى للجزء الآخر من الكنية ما يقتضيه معناه ولفظه من تذكير وتأنيث، فالكثير « ابن أم أناس » بالصرف ، و « أبو هريرة » و « أبو طلحة » بمنع الصرف .

ويدخل في قسم التعجب ما وقع بعد « فَعُلَ » كما إذا قلت : « لَقَضُوَ الرجل والياً » و « لشَعُرَ أخوك مادحاً » وما أشبه ذلك .

ويدخل فيه – أيضاً – ما وقع به التعجب من نحو المعنى ، وإن كانت الصيغة من حيث هي لا تقتضى ذلك ، كما إذا قلت : « حسبك بزيد ناصراً » ، و « كفى بعمرو واهباً » ، و « تعجبت من زيد قائماً » ، وما أشبه ذلك .

* * *

وَٱجْرُرْ بِـ « مِنْ » إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي ٱلْعَدَدْ
وَٱلْفَاعِلِ ٱلْمَعْنَى، كَـ «طِبْ نَفْسًا تُفَدْ»(١٠٠)

---

(٩٩) لم أقف على القائل .

(١٠٠) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب).

قد قدمنا أن المعدود لا يجر بـ « من » لأنه يوهم التبعيض ، كما إذا قلت : « عشرون درهما » ، فلا يجوز الجر بـ « من » ، وقد اختلف في تعليل ذلك :

فقيل : إنما امتنع ذلك ؛ لأن جره بالإضافة ممتنع، وهو الأصل في الجر في هذا الباب، فيمتنع أن يجر بـ « من » ، وامتناع الجر فيه بالإضافة [ممتنع][١٠١] ؛ لأن «النون » في « عشرين » وبابه لا يخلو أن تثبت عند الإضافة أو لا تثبت، فإن أثبتها كنت قد أثبت شبيها بنون الجمع عند الإضافة، وذلك ممتنع لاسيما والشبه صورى مستقصٍ، فيكون حكمه الذاتي حكم ما وقع له التشبيه به الذاتي، وإن حذفتها كنت قد حذفت ماليس بنون جمع، فامتنع الحذف والإثبات، ولا تكون الإضافة إلا على أحد هذين ، أعني الإثبات والحذف، فامتنعت الإضافة رأساً، وهذا في جميع هذا الباب، أعني « عشرين » إلى « تسعين » .

وبعضهم جوز الجر في « عشرين » فقط ، دون « ثلاثين » إلى « تسعين » ، قال : لأن « عشرين » اللفظ للجمع والمعنى للتثنية، لأن « عشرين » إنما هي عشر وعشر ، فباعتبار اللفظ تصح الإضافة والحذف والخروج عنه، أعني عن لفظ الجمع عند الالتفات إلى المعنى ، إنما هو خروج إلى التثنية، ونون التثنية تحذف للإضافة، بخلاف « ثلاثين » إلى « تسعين » فإنه لا يخرج عن الجمع إلى تثنية، هذا في « عشرين » وبابه .

وأما في « أحد عشر درهماً » وبابه ، فإنما امتنعت فيه الإضافة لما يلزم من جعل ثلاثة أشياء شيءاً واحداً، واغتفرت / الإضافة إلى المالك في قولهم : « أقبضت أحد ١٥٢/ب
عشرك ؟ » ؛ لأن ذكر المالك لا يلزم، فصار إذا كان موجودا في حكم المفقود، لصلاحية خف الفقدان وعدم نقص الكلام، بخلاف التمييز فإنه لازم، وإذا امتنعت الإضافة امتنع الجر بـ « من » لما قدمنا .

---

(١٠١) تكملة من (ب) استحسنتها .

وقيل : إنما امتنع الجر بـ« من » ، لأنه يوهم التبعيض ، وهو أعني التبعيض غير مقصود، فإن قصد تعين، وكان التمييز محذوفا، التقدير : جزءاً، أو حظاً ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه.

وعلى ذلك حمل ما إذا كان غير محتمل للتبعيض، كما إذا قلت : « عندي عشرن من الدراهم » و« ثلاثون من البط » وما أشبه ذلك ، فإن هذا النوع يجر بـ« من » اتفاقا، والتمييز يكون محذوفاً على الأصح، فيكون التقدير : « عشرون درهماً من الدراهم » و« ثلاثون بطة من البط » .

وعلى هذا حمل ما يقع فيه تمييز العدد المركب جمعاً ، كما في قوله (تبارك وتعالى) ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَمًا﴾ (١٠٢) التقدير – والله أعلم – فرقة أسباطاً ، وهذا هو على الكثير في ذلك ، أعني أن المحذوف يكون من غير لفظ المذكور ، كـ «فرقة » و« أسباطاً » .

ويقل ما كان من لفظه غير مخالف بإصحاب أو تجريد، كما إذا قلت : « عندي عشرون من الدراهم » ، ويكون بينهما ما يقتضى إصحاباً وتجريداً، كقولك : « عندي ثلاثون من البط » . وأما امتناع « مِنْ » فيما كان فاعلاً في المعنى ، كما إذا قلت : « طاب زيد نفساً » فقد اختلف أيضا في التعليل :

فقيل : إنما امتنعت « من » لئلا يكثر الخروج عن الأصل؛ لأنه كان في أصله فاعلاً، فلما أخرج إلى قسم الفضلات بمجيئه منصوباً، والنصب علم الفضلات فلم يخرج إلى الجر ؛ لأنه يجيء فيه إخراج بعد إخراج، وهذا يدل على أن النصب بين الرفع والجر، وأن النصب أقرب إلى الرفع من الجر ، وهو خلاف ما ذهب إليه المصنف(١٠٣)، فإنه

---

(١٠٢) آية ١٦٠ من سورة الأعراف .

(١٠٣) ينظر شرح التسهيل ٣٨٢/٢ .

جعل الجر متقدماً على النصب ، وجعل النصب آخراً .

وأيضاً فإنه إذا جر المنصوب كان فيه تصرف في الفرع، والتصرف في الفرع من حيث هو يقضي بعدم اعتبار ما كان الفرع المتصرف فيه فرعاً عنه ، وكونه معتبراً مطلوب ، فإنه لا يجوز حذفه اعتباراً بأصله.

ومما يدل على أن الفرع متى تصرف فيه لم يعتبر أصله الذي وقع فرعاً عنه ، أن المجاز المرشح(١٠٤) لا يرجع فيه إلى الحقيقة إلا قليلا ، فلا تقول : « زيد الأسد واثباً » « الموت بين قرابيس سرجه » ، ويحكى أن نابغه بني ذبيان لما قال في قصيدته(١٠٥) :

لقد نهيتُ بني ذبيانَ عن أُقُرٍ ... وعن تربّعِهِ في كُلِّ أَصْفارِ

وقلت يا قومُ إنَّ الليثَ منقبضٌ ... على براثِنِهِ لِلْوثْبةِ الضّارِ / ١٥٣/أ

في كفِّهِ فيصلٌ تَشْقى لِسَطْوتِهِ ... قيسٌ ورهْطُ حكيمٍ وابن سيَّارِ

فقيل له : وقد التفت إلى ما أهمله ، فقال : لا يضرني أن أقول :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرباً حُوراً مَدامُعها ... كأنَّ أبكارَها نِعَاجُ دَوَّارِ

يُذرِينَ دَمْعاً على الأَشْفَارِ مُنْحَدِراً ... يَأْمُلْنَ رحلةَ حِصْنٍ وابن سيَّارِ

فأسقط البيت رأساً ، وعد من الجيد قول زهير(١٠٦) :

فَشَدَّ ولم تُفْزَعْ بُيوتٌ كثيرةٌ ... لدى حيثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أمُّ قَشْعَمِ

لدى أسدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لهُ لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ

حيث لم يرجع إلى الحقيقة مع ترشيح، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث

---

(١٠٤) لعله يقصد بالمجاز المرشح الاستعارة الترشيحية .
ينظر الإيضاح للقزويني ٤٣٣ ، وشرح التلخيص للبابرتي ٥٧٥ .

(١٠٥) في ديوانه ٧٥ – ٧٦ والبيت الثالث ليس في ديوانه .

(١٠٦) في ديوانه ٤٥ .

يكون هو المقصود .

وعد أيضاً من الضعيف ، قول طرفة (١٠٧):

وإذا تَضْحَــكُ تُبْدِى حَبَبــاً كرُضَابِ المِسْكِ بالماء الخَصِرْ
صَادَفَتْهُ حَرْجَـفٌ في تَلْعَــةٍ فَسَجَــا وَسْطَ بَلاطٍ مُسْبَطِرّْ
بَدَّلَتْـهُ الشَّـمسُ مــن مَنْبَتِهِ بَرَداً أبيضَ مَصْقُولَ الأُشُــرْ

وقد اعتذر عنه بأن البياض للبرد صفة ذاتية مستوعبة ، فصار ذكرها كلا ذكر، لأن البرد يغني عنها ، فصار بهذا الاعتبار المجاز غير متبع بماله دون الحقيقة ، فسهل ذلك اعتبارالحقيقة حيث قال : « مصقول الأشر » .

وقد جعل بعضهم (الأُشُرْ) على جهه التشبيه، قال : ويحتمل الوقوع ويحتمل التقدير ، إلا أن التقدير في مقتضى التشبيه عند قصد تعيين الذات ، أو الإتيان بما يكون لها على وجه مقصود في المحل مثير مدحاً أو ذماً ليس بالكثير ، وقد أنكره بعض أهل البيان ، وتأول جميع ما جاء من ذلك عن العرب ، وعن فحول المولدين ، فتأول جميع ما يوهم ذلك بمجيىء المحل على جهة التتبيع ، والمنع من الخلف المقتضي إبطالاً للحكم الذي له سوره في المحل ، ويقع الاعتداد به في ربط مقتضيات الاستقلال ، عند إرادة التشبث ، وتقرر جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

وقيل : إنما امتنع جر التمييز الذي كان أصله الفاعلية مخافة إيهام التعليل ، فإذا قلت : « تَصبَّبَ زيدٌ عَرَقاً » ، فقلت : « تَصبَّبَ زيدٌ من عَرَقِهِ » أَوْهَمَ التعليل وأن التصبب ليس متوجها إلى العرق .

وقد نص أبو علي على أنه إذا كان التمييز معرفاً دخلت « من » عليه ، كما إذا

---

(١٠٧) في ديوانه ٥٢ .

قلــت : « تصبب زيد من العـرق » و« اشتـعل الرأس من الشيب » ، وجـعل الألف واللام فيه على حدها في قولك : « لقيت رجلاً فضربت الرجل » ، أي : عـهدية ؛ لأن « تصبب » مؤذن بالعرق ، و« اشتعل » مؤذن بالشيب ، فصار بهذا الاعتبار كأن الشيب قد تقدم ذكره فوقع العهد إليه .

وقد ذكر بعض أهل البيان أن المعهود إليه يكون ملفوظاً به ، ومقرراً في الذهن ، وبينهما . فذكر للذي هو متقرر في الذهن : « أَهَزَمَ الأميرُ الجُنْدَ وفرَّقَ الأُعْطِيَةَ علي الجَيْشِ » ؟

والذي هو بينهما : « اُصْدُقْ فإنَّ الصّدقَ نَجَاةٌ ، ولا تَكْذِبْ / فإنَّ الكَذِبَ مَهْلَكَةٌ » . ١٥٣/ب

وقال : وفيه نظر ؛ لأن الظاهر في أداة التحلية ، يعنى الألف واللام ، أنها مقتضية للتعميم والاستغراق ، وهو أبلغ في المعنى فلا يحتاج إلى عهد .

وقال : وأما من استدل على العهدية بخلف الضمير لما دخلت عليه أداة التحليه ، كما إذا قلت : « اصدق هو منجاة لك » أي : الصدق ، فخلفه الضمير كما يخلف ما دخلت عليه أداة التحليه ، حيث تقول : « لقيت رجلا فضربته » فإن الضمير أيضا يعود على ما يفهم من سياق الكلام ، ويكون فيما جرى لفظ ما يعود عليه أقرب في العود مما لم يجر لفظ ما يعود عليه . قال : هذا ولم يعين مثال لما بينهما ، ويحتمل أن يكون «تصبب زيد من العرق » مثالا لما بينهما فإن الجنس فيه غير مطلوب فوقوع الضمير فيه أيضا غير معروف ، ومما دخلت عليه « من » من التمييز وهو مغاير لما ذكر ، قوله(١٠٨) :

---

(١٠٨) لجرير في ديوانه ١٦٥ .
والأول في أسرار العربية ١١١ وابن يعيش ١٤٠/٧ ، والمقرب ٧٠/١ ، والجنى الداني ٣٥٧، وشرح اللمحة البدرية ١٩٢/٢ . والثاني في المغني ٦١٦ ، وهما معاً في شواهد المغني ٧١٣ .

يا حَبَّذا جبلُ الرَّيانِ من جبلٍ وحَبَّذا ساكنُ الرَّيانِ مَنْ كانا
وحَبَّذا نَفَحَـاتٌ من يمـانيــةٍ تأتيك من قِبَلِ الرَّيانِ أحيانـا

الشاهد في قوله : « مِنْ جَبَلٍ » ، وقد قال بعضهم : إن الشاهد أيضا في قوله « من يمانية » . قال : « والنفحات » المراد بها الرياح ، و« اليمانية » أيضا كذلك ، المراد به أيضا الرياح ؛ لأن المخصوص في « حبذا » الفاعل ، أو خبر المبتدأ على الاختــلاف في « حبذا » هل هي فعل وفاعل ، أو مبتدأ ؟

على ما تقدم لا يكون إلا مخصوصاً ، إما بالتعريف ، كما إذا قلت : « حبذا زيد رجلاً » وإما ما يقوم مقامه ، كما إذا قلت : « حبذا رجل من قريش أميراً » . فعلى هذا يكون « من يمانية » مخصصاً لـ « نفحات » . والمراد به المرأة التي وقع المدح للجبل بسببها ، أي : من امرأة يمانية . وقوله(١٠٩) :

تخيَّرَهُ فلم يَعْـدلْ سِـوَاهُ فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامِي

وهذا النوع أعني ما اقتضى تعجباً ، أو ما جرى مجراه يكثر فيه ذلك ، أعني الجر بـ « من » ، كما في قوله(١١٠) :

يا سيِّـداً ما أنت من سيِّدٍ مُوطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

و قـوله(١١١) :

فلا تَفْخَرْ بعبدِ بني كُلَيبٍ فَبِئْسَ المرءُ من وَغْدٍ لئيمِ

---

(١٠٩) لأبي بكر بن الأسود .
وهو في ابن يعيش ١٣٣/٧ ، والمقرب ٦٩/١ ، والتصريح ٣٩٩/١ ، والهمع ٨٦/٢ ، والأشموني ٢٠٠/٢ ، ٣٥/٣ ، والخزانة ٣٩٥/٩ .
(١١٠) سبق تخريجه في ص ١٧١ ، هامش ٢٦
(١١١) لم أقف على القائل .

و كما في قوله[112] :

يا حبَّذا أنت يا صنعاءُ من بلدٍ وحبَّذا ودياك الظَّهْرُ والضَّلَـعُ

و كما في قوله [113]:

حبَّذا أنتَ من حميدٍ مُنيلٍ لا تردُّ السُّؤالَ أَلاَّ يُقَـالَا

و كثر بعد « يالك » كما في قوله[114] :

فيالكَ من ذي حاجةٍ حيل دونها وما كلُّ ما يَهْوَى امرؤٌ هو نَائِلُهْ

وكما في قوله[115] :

فيالـكَ من ليـلٍ كأنَّ نجومَهُ بكلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

حتى عد شاهداً قوله[116] :

يالـــكَ شَهْماً لم تَزَلْ ذا غَلَبِ مَا إِنْ تَزِنُّ فِي الْوَغَىٰ بِالْهَرَبِ

بخلاف «عندي مكُّوكٌ دقيقاً» وما أشبه ذلك ، فإن الإتيان فيه بـ « من » ليس بالكثير، وقد نظره بعضهم أعني « ما اقتضى تعجباً » / أو ما جرى مجراه ، بالمنـدوب في كونـه ١٥٤/أ لايرخم ، ولا يحذف منه حرف النداء ؛ لأن المراد الكثرة ، وأماكن الكـثرة يحسـن فيها تكثير الكلام ، حتى إنه إذا لم يكن الكلام كثيراً ، تؤول بما يقتضى الكثرة بتقدير كلامٍ يكون المذكور ليس بعضـه . ولهذا رجح كلام سيبويه [117]، حيث جعل قـوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [118] وقوله (تبارك وتعالى) : ﴿ الزَّانِيَةُ

---

(١١٢) لم أقف على القائل .

(١١٣) لم أقف على القائل .

(١١٤) سبق تخريجه في هامش ٣١ من هذا الباب .

(١١٥) سبق تخريجه في هامش ٣٠ من هذا الباب .

(١١٦) لم أقف على القائل .

(١١٧) الكتاب ١٤٢/١ - ١٤٣ .

(١١٨) آية ٣٨ من سورة المائدة .

﴿ وَالزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (١١٩) جملتين ، وأن التقدير : ما يتلى عليكم ، أو يقص عليكم ، أو تؤمرون به ، أو ما أشبه ذلك مما يقتضيه المعنى ويناسبه ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ أو ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ على قول من قال : إن « فاجلدوا » أو « فاقطعوا » هوالخبر ؛ لأنه يكون على قول سيبويه جملتين ، وعلى قول غيره جملة واحدة ، والموضع للتبيين وتقرير الحكم والأمر به وذلك مقتضٍ للكثرة ، فَجَعْلُه جملتين أنسبُ من جَعْلِهِ جملة واحدة ، وهذا كله كلام أبي علي ، وكذلك أيضا قوله (١٢٠) :

وقائلةٍ خَـولَانُ فَانْكِحْ فتاتَهُمْ ... وأُكْرُومةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

أي : هذه خولان ؛ لأن الموضع موضع تبيين وترغيب وإخبار لعدم بُعْدٍ ، وأن الحاضر وافٍ بما يريد .

وقد جعله بعض أهل البيان من الإشارة بالمعنى (١٢١) ؛ لأن النكاح من غير خطبة ولا تخيير ، مقتض لحضور ما ينكح ، قال : كما إذا قلت : « زيد فأكرمه » أو « زيد فتناول منه » أي : هذا زيد . ولو لم يكن حاضراً لما صح التناول منه ولا إكرامه ، وهو أعني الحضور في التناول أصرح منه في الإكرام . وعده غيره في إضمار الإشارة ، وهو أليق ؛ لأنه إذا قدر اسم الإشارة فالإشارة بالمعنى لا تصح ؛ لأن الإشارة إنما هي باللفظ المقدر ، وإن أراد أنه لا يقدر شيئاً وأن المعنى يغنى عنه فإنه ليس له نظير ، وإن كان

---

(١١٩) آية ٢ من سورة النور .

(١٢٠) لم يعرف قائله .

وهو في الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ ، والإيضاح ٩٦ ، وابن يعيش ١/١٠٠ ، ٨/٩٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٣٠ ، والجنى الداني ٧١ ، والمغني ١٧٩ ، ٥٣٦ ، والتصريح ١/٢٩٩ ، والهمع ١/١١٠ ، والأشموني ٢/٧٧ .

(١٢١) سبق الحديث عن الإشارة في ص ١٢٣ ، و ١٦٢

بعضهم قد ادعى في قول الصحابي (رضي الله عنه) : « أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلاَمَاءَ » (١٢٢) أن الخبر يقدر ، وأن المعنى يغنى عنه ؛ لأن تقديره يقتضي وجود ذاته ، وإنما المنتفى الحالة التي يوجد عليها ، والمراد نفي الذات فيتعين عدم تقدير ما يتوجه النفي عليها مما يكون مقتضياً لوجود الذات ، إلا أنه خلاف ما عليه الجمهور ، وأن الخبر يقدر على وجه يقتضى نفي الذات ، والصفات الذاتية الأغلب فيها أنها متى عدمت عدمت الذات . فإذاً فقول من قال : في مثل « زيد فتناول منه » وفي البيت ، أعني « وقَائلة خَوْلاَنُ » أنه مما أضمر فيه ، أو حذف اسم الإشارة ، أولى من قول من يقول : إن الإشارة وجدت بالمعنى ، وأنه لا يقدر هنالك شيء ، وهذا أبعد في القياس من « لاماء » ؛ لأن الكلام من حيث هو مقتض جزئين ، وهو في « لاماء » موجود ، أعني اقتضاء الجزئين لمكان التركيب، وإن كان أحدهما لا يصح أن يكون مسنداً إلى الآخر لكن اعتبار اللفظ والإعراض / عن المعنى قد ثبت في كلامهم كثيراً ، كما في قوله(١٢٣) : ١٥٤/ب

عَليَّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ بَيْضَاءَ تُرْضِيني وَلَا تُرْضِيْشِ
وَ تَرْتَضِى وُدَّ بَنِي أَبِيشِ وَإِنْ تَكَلَّمَتْ حَثَتْ فِي فِيشِ
حَتَّى تَنِقِي كَنَقِيقِ الدِّيشِ

أبدل من كاف المؤنث شيناً وهي لغة معروفة(١٢٤) ، وكاف « الديك » ليست بكاف

---

(١٢٢) سبق تخريجه في ص ٢٨٣ ، هامش ٢٦

(١٢٣) هذه الأبيات لم يعرف قائلها .
وهي في مجالس ثعلب ١١٦/١ ، وسر الصناعة ٢٠٧/١ ، واللسان (كشش) ٣٤٢/٦ ، وخزانة الأدب ٤٦١/١١ .

(١٢٤) هذه اللغة تسمى بالكشكشة ، وقد نسبت لعدة قبائل ، كما اختلف في كُنْهِهَا .
ينظر الكتاب ١٩٩/٤ ، وسر الصناعة ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والخصائص ١١/٢ ، والصاحبي ٣٥ ، والكامل للمبرد ٢٢٣/٢ ، وابن يعيش ٤٨/٩ ، واللسان (كشش) ٣٤٢/٦ ، والمزهر ٢٢١/١ ، والبلغة في أصول اللغة ١٦٢، واللهجات في التراث ٣٥٩ ، وفصول في فقه العربية ١٤١ .

المؤنث ، وإنما هي أصلية لكن لفظها شبيه بلفظ المؤنث فأجرى عليها حكم الشبه اللفظي.

ومن ذلـك – أيضاً – « مَسِيل ومُسْلَان » ، و « مَصِير ومُصْرَان » جمعه جمع « قضيب » و « كثيب » وإن كان مخالفا له في الأصل ، فإن « مصيرَ » « مفعلٌ »و « مسيل » كذلك.

و– أيضـاً – فـإن الحـرف قد ذهب قـوم إلى أنه يقع التـركيب منه ومن الاسم في النداء ، نحو « يا زيد » ، و « لا رجل » بابه وباب « يازيد » متفق في أكثر الأحكام ، ألا ترى أنه يجوز فيهما الإتباع على اللفظ وإن كان المتبع مبنيا، فتقول « يازيد العاقــل » و « يازيد العـاقل » و « لارجل ظريف عندك » و « ظريف » ، وحركة البناء من حـيث هي لايجوز أن تتبع ، فلا يقال « قام هؤلاء العقلاء » بجر « العقلاء » .

وجاز ذلك في « باب النداء » و « لا » ؛ لأن الحرف فيهما شبيه بالعامل الذي توجد الحركة بوجوده وتفقد بفقدانه ، فالراجح في مثل هذا قول سيبويه (رحمه الله) .

وأما قول الشاعر(١٢٥) :

أَرَواحٌ مُــودّعٌ أَمْ بُكُــورُ   أنتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذاك تَصِيرُ

فإنه قد ذهب بعضـهم : إلى أن الراجح في هذا قول الأخـفش(١٢٦) ؛ لأنه مقتض هنا للتكثير ؛ لأنه يكون التقدير : « أأنت رواح » أي : ذو رواح، أو يكون قد عبر عنه بالرواح على حد « زيد عدل » ، ويكون « أنت فانظر » كلام آخر .

وعلى قـول سيبـويه(١٢٧) يكون التـقـدير : « أرواحٌ أنتَ » أي : أتَرُوحُ أنت ، فـلا يكون مقــدراً : « أنتَ ذُو رَوَاحٍ .

(١٢٥) لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ٨٤ .
وهو في الكتاب ١٤٠/١ ، والشعر والشعراء ٢٢٥/١ ، وابن السيرافي ٤١٤/١ ، والرد على النحـاة ٩٩ ، وشـرح التسـهيل ٣٣١/١ ، والارتشـاف ٩٨/٣ ، والجنى الداني ٧١ ، والمغني ١٧٩ ، والهمع ١١٠/١.وفي « أ » تسير .

(١٢٦) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٣٣٠/١ – ٣٣١ ، والجنى الداني ٧١ ، والمغني ١٧٩، والهمع ١١٠/١

(١٢٧) ينظر رأيه مفصلاً في الكتاب ١٣٨/١ .

وقد اختلف في « أنت » أيكون تأكيدا على حد « قم أنت » ، أو يكون فاعلا لكون المصدر من حيث هو لا يضمر فيه ؟ وعلى جعله تأكيدا لا يكون أقرب إلى المراد من جهة التكثير، إلاّ أن المختار عدم جعله تأكيدا لما قدمنا من أن المصدر لا يضمر فيه .

وقد قيل : إنه على نية التقديم والتأخير، وإن التقدير : أأنت رواح فانظر ؟

والخلاف بين سيبويه وأبي الحسن مرتب على أن « الفاء » هل تدخل في مثل هذا في خبر المبتدأ أولا ؟ منع سيبويه من ذلك وأجازه الأخفش(١٢٨) .

* * *

وَعَـامِلَ ٱلتَّمْيِـيزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا ... وَٱلْفِعْلُ ذُو ٱلتَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا(١٢٩)

قد قدمنا أن العامل في التمييز ضعيف ؛ لأن منه مالا يقتضى بنفسه عملا ، كـ « مكّوك دقيقا » / و « عشرين دهماً » وما أشبه ذلك . ١٥٥/أ

ومنه ما يكون في أصله قوياً في العمل ، لكن يقعده عن القوة طرءُ حادث كمنع التصرف.

والقوي منه وهو الفعل المتصرف لا يخلو عن ضعف بمصاحبته الضعيف ، والاتفاق معه على الأثر، ومصاحبة الضعيف من حيث هي مؤذنة بالضعف قضاءً لحق الاتفاق ؛ لأن الاتفاق من حيث هو مؤذن بانسحاب معنى يجمع جميع ما وقع فيه الاتفاق ، لاسيما وقد اتفق الأثر الصادر عن الجميع ، أعني ما كان قويا وما كان ضعيفاً ، فإذا كان كذلك فالجميع من جهة العمل ضعيف ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يتقدم المعمول فيه ، أعني في هذا الباب على العامل ؛ لأن التقدم للمعمول يكسب ضعفاً للعامل ، ألا ترى أن « لزيد

---

(١٢٨) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ١٣٨/١ ، ومع الأخفش ينظر رأيهما في مصادر هامش (١٢٦) السابق .

(١٢٩) هذا البيت سقط من (أ) وهو في (ب) .

ضـربت » جـائز ، بخـلاف « ضـربت لزيد » فـإنه لا يجـوز إلا على ضـعف ، كـمـا في قوله[١٣٠] :

فلمَّا أَنْ تَوافَيْنَــا قَلِيلاً أَنَخْنَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا

وما ذاك إلا لضعف العامل عن العمل بتقدم المعمول عليه ، فاحتاج إلى واسطة، فقيـل : « لزيد ضربت » بخلافه في « ضربت زيداً » فإنه لم يتقدم .

وكان تقديم المعمول على العامل مكسبا التفاتا إلى مستدير ، بخلاف عدم تقديمه فإنه التفات إلى مستقبل ، ولا شك أن الالتفات إلى المستقبل أسهل من الالتفات إلى المستدير، لما في المستدير من عكس المقتضى طبعا، ولما في المستقبل من موافقة المقتضى طبعا[١٣١]، فإذا كان كذلك وكان العامل في التمييز ضعيفا ازداد ضعفه، وإضعاف الضعيف مخل، فيمتنع التقديم في الجميع، أعني سواءً أكان العامل فعلاً متصرفا أو غيره؟

هذا هو مذهب سيبويه [١٣٢]وبهذا الاعتبار وقع الضعف في الجميع كما قدمنا .

و – أيضـاً – فـإنه قـد ثبت عن العـرب أنهم يجرون مـا لم يثبت فـيـه حكم العـدول مجرى ما ثبت فيه حكم العدول .

الآ ترى أن « يعد » فيه مقتضى العدول عن الأصل من جهة التوفـــير وهـــو وقوع « الواو » بين متناسبين ، كل واحد منهما– أعني من المتناسبين – أجنبي ، ومنها أعني مـــن « الواو » والمتناسبان « الياء والكسرة » ، فاقتضى ذلك حذف الواو وعدم التوفير، وهو خروج عن الأصل.

فأما في « أعد » و « تعد » و « نعد » ، فلا مقتضى لعدم التوفير والإتيان به مكمل المادة،

---

(١٣٠) سبق تخريجه في ص ٣٦١ ، هامش ٤

(١٣١) سبق الحديث عن الالتفات في ص ٣ ، ٣٠٠

(١٣٢) ينظر الكتاب ٢٠٤/١ – ٢٠٥ .

لكن ثبت المقتضى لعدم التوفير بمصاحب له على جهة الاعتقاب ، فأجرى الباب مجرىً واحدا[١٣٣] وإذا وقع الاستشهاد بالتفريع لم يقع إلا على المتبوع دون التابع قضاء لطلب قوة الشاهد والمفرع عليه ، كما في قول بعضهم :[١٣٤] / ١٥٥/ب

وَيْبَكُمْ إنْ رَأيْتُمونِي يوماً حبَّةً في الثَّرَى فلا تَلْقُطُونِي
أنا كالحرفِ ليس يُنْقَطُ وَاللَّـهُ حَسِيبُ الجُهَّالِ أَنْ نَقَطُونِي
أنا كالواوِ بينَ ياءٍ وكَسْرٍ ما يُبَالِي الرِّجَالُ إذْ أَسْقَطُونِي

فقال : « بينَ ياءٍ وكَسْرٍ » دون بين همز وكسر، أو تاء وكسر، أو نون وكسر ؛ لأنه جاء به في معرض الاستشهاد فجاء بما يكون المقتضى لعدم التوفير في ذاته قضاء لحق طلب القوة في الشاهد، والشاهد عند أهل البيان شرطه التشبيه، فقد يؤتى به في أسلوب التشبيه لافي أسلوب الاستشهاد والعكس كثير، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود.

ومن ذلك – أيضاً – الحذف في مثل « نُكرِمُ » و« تُكرِمُ » و« يُكرِمُ » إنما هو بالحمل على « أُكرِمُ » فإن فيه المقتضى لعدم التوفير وهو الفرار من اجتماع الهمزتين، كما لو قلت « أأكرم » ثم إنه حمل عليه باقي حروف المضارعه[١٣٥].

وإذا وقع الجمع بينهما لم يقع في المتبوع بل في التابع ؛ لأن الأمر فيه أخف ، قال[١٣٦]:

---

(١٣٣) سبق تخريج هذه المسألة في هامش (٧١) السابق من هذا الباب .

(١٣٤) الأبيات للمعري في لزوم مالا يلزم ٣٨٥/٢ .

(١٣٥) سبق الحديث عن هذه المسألة في ص ٢٠ ، هامش ٨٥ .
وينظر – أيضا – الأصول ١١٤/٣ – ١١٥ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥٠ ، والإنصاف ٢٣٩ ، وشرح الملوكي ٣٣٨ – ٣٣٩ ، وشرح الشافية للرضي ١٣٩/١ .

(١٣٦) لم يعرف قائله ، ولا تتمته .
وهو في المقتضب ٩٦/٢ ، والأصول ١١٥/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٧٥١ ، والمنصف ٣٧/١ ، ١٩٢ ، والإنصاف ٢٣٩ ، وشرح الملوكي ٣٣٩ ، والهمع ٢١٨/٢ ، والأشموني ٣٤٣/٤ ، وشواهد الشافية ٥٨ .

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

بخلاف الاستشهاد فإنه وقع في الأقوى ، كما قدمنا

والفرق بينهما طلب القوة في الشاهد وطلب الخفة فيما يحتمل على كره، ومثله قول ليلى الأخيلية ، تَصِفُ قَطَاةً(١٣٧) :

نَزَلْنَ على حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا كُرَاتُ غُـلَامٍ من قَمِيصٍ مُؤَرْنَبِ

وقد استشهد به على تعيين اسم المفعول للغائب قضاء الحق « يؤكرم » في البيت، فعلى هذا وقع المقاربة في الباب بين الياء والهمزة، فجعلت « الهمزة » في « أُكْرِمُ » متبوعة و « الياء » تابعة ، وفي « يَعِدُ » بالعكس « الياء » متبوعة و « الهمزة » تابعة .

وذهب بعضهم: إلى أنه يجوز تقديم عامل التمييز إذا كان فعلا متصرفا ، وممن قال ذلك المازني(١٣٨) .

والصحيح عموم المنع لما قدمنا ، وهو مذهب سيبويه (رحمه الله تعالى)(١٣٩) ، وقد استشهد لتقديم التمييز على عامله ؛ لكونه فعلاً متصرفاً ، بقوله(١٤٠) :

وَوَارِدَةٍ كأَنَّهَا عُصَـبُ القَطَـا تُثِيرُ عَجَاجاً بالسَّنَابِكِ أَصْهَبا
رَدَدْتُ بِمثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَـاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وبقول الآخر(١٤١) :

---

(١٣٧) سبق الاستشهاد به في ص ٢٠ ، هامش ٨٦ .

(١٣٨) ينظر المقتضب ٣٦/٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، ووافقه الكسائي و المبرد، وينظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وينظر تفصيل الخلاف في الإنصاف ٨٢٨/٢ .

(١٣٩) ينظر هامش ١٣٢ السابق من هذا الباب .

(١٤٠) لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات ٣٧٦ ، وهما في ديوانه ٢٤٩ - ٢٥٠(إسلاميون).
وهما في شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ ، وشواهدالمغني ٨٦٠ ، والثاني في المغنى ٥١٥ ، والأشموني ٢٠٢/٢ .

(١٤١) لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ ، وشفاء العليل ٥٥٩/٢ .

ولَسْتُ إذاً ذَرْعاً أَضِيقُ بِضَارِعٍ ولا آيسٍ عند التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْــرِ

و قول الآخر(١٤٢) :

أَتَهْجُرُ ليلى لِلْفِــرَاقِ حَبِيبَهَا وما كان نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وهكذا كله محمول على الضرورة ؛ لأن الشعر محل لها ، أعني للضرورة ، وقد يتجه التأويل في بعضها ، وعلى الجملة فإن الشعر يستباح فيه مالا يستباح في غيره ، وأضعف من ذلك وأخفه بأن يجعل ضرورة تقديمه ، أعني تقديم التمييز على العامل والعامل غير فعل ، كما في قوله(١٤٣) :

وَنَارُنَـا لم يُرَنَاراً مِثْلُها قَدْ عَلِمَتْ ذاك مَعَدٌّ كُلُّها

وقيل : الرواية « نار » فيخرج عن الاستشهاد .

وقيل : إنه على الإقواء ، وإن « مثلها » صفة / لـ « نار » فيخرج - أيضاً - عن ١٥٦/أ الاستشهاد ، هذا كله في التقديم على العامل .

وأما(١٤٤) تقديمه على [المميز]* فإنه لا يمتنع ، وقد نقل بعضهم في ذلك الإجماع إلا أنه قد وقع لبعض أهل البيان أنه لا يجوز تقديم التمييز على المميز ، كما لا يجوز تقديم الضمير على مفسره .

---

(١٤٢) البيت نسب لأكثر من شاعر ، فقد نسب لمجنون ليلى وليس في ديوانه ، كما نسب للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠ (مقلون).
وهو في المقتضب ٣٧/٣ ، والأصول ٢٢٤/١ ، والجمل ٢٤٣ ، والإيضاح ٢٢٤ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والإنصاف ٨٢٨ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، وابن يعيش ٧٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(١٤٣) لم يعرف قائله .
وهو في شرح التسهيل ٣٩١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ ، والمساعد ٦٧/٢ ، والأشموني ٢٠١/٢ .

(١٤٤) في (أ) فأما .

* في الأصل : التمييز .

قال : وليس تشبيهنا له بالضمير مقتضياً أنه يجوز فيه ما يجوز في الضمير مطلقا، فيتقدم في أماكن كما يتقدم الضمير في أماكن، وإنما يراد به أنه مع مميزه مقتض شيءين :

أحدهما : من تبعات الآخر على وجه لا يلزم فيه مشاركته في الإعراب ، ولا هو في معنى ما يتقدم كالحال ؛ لأنه في معنى الظرف فجاز التقديم لذلك ، وما كان هكذا تنزل منزلة الجزء مما جئ به لأجله ، ومنزلة الصلة من الموصول ، ولا يتقدم شيء من ذلك .

قال : هذا هو المراد بتشبيهه بالضمير وإلَّا فإنه بالعكس منه ، فإن الذي يعود عليه هو الذي يشبه التمييز ، فإن كل واحد منهما مبين ، ومما تقدم فيه التمييز على المميز لا على العامل قوله(١٤٥) :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ إذْ مَشَتْ　　　به زَيْنَـبُ في نِسْـوةٍ عَطِـرَاتِ

وقيل : فيه إنما قدم [هنا](١٤٦) التمييز على المميز ليكون مشعراً أول وهلة بأن الغزل ليس فيه ما يشين المتغزل فيه ؛ لأن عادتهم في مثل ذلك أن يأتوا بما يقتضى الرائحة الطيبة ، كما في قوله(١٤٧) :

تَبُـوحُ بِذكْـرِكَ الدُّنْيَـا لِتَرْضَي　　　بِـذاكَ وأنـتَ تَكْـرَهُ أَنْ تَبُوحَـا
وما لِلْمِسْـكِ في الانْفَـاحِ حَـظٌّ　　　ولكـن حَظُّنَـا في أَنْ يَفُوحَـا
فَقَـدْ بَلَـغَ الضُّـرَّاحَ وسَـاكِنيـهِ　　　ثَنَـاكَ وَزارَ مَنْ سَكَـنَ الضَّريحَـا

---

(١٤٥) هذا البيت والأبيات الأخرى لمحمد بن عبد الله بن نُمير الثقفي . وربما نسبت لعبد الله.
وبيت الشاهد في الأضداد لابن الأنباري ٢٨٩ ، والأمالي ٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ ، وشفاء العليل ٥٢٢ . والقافية فيها (خفرات).
ورواية (عطرات) في إصلاح المنطق ٢٥٨ . والصحاح « نعم » ٢٠٤٤/٥ ، وأساس البلاغة « عطر » ١٢٥/٢، واللسان « نعم » ٥٨٨/١٢ .

(١٤٦) تكملة من (ب) استحسنتها .

(١٤٧) للمعرى في ديوانه (سقط الزند) ٧٨ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ

يذهبون بذلك إلى أن المسك كالثناء في الذياع والطيب ، و قريب منه قوله(١٤٨) :

سُبِيّى أبي سَبُّكِ لن يَضيرَهْ   إنَّ مَعِــيْ قوافيــاً كَثِـيرَهْ

يَنْفَحُ منْها المِسْكُ و الذَّرِيرَهْ

فهو و إن لم يقع مدح فإنه وعد به ، والوعد به يقتضى أن الموعود به أهل للمدح، وكان حرصه على الإعلام بالثناء أول وهلة ليخلص من الحجاج ، وزينب هذه هي زينب بنت يوسف الثقفية أخت الحجاج ، ويحكى أن الحجاج لما سمع أنه قد تشبب بأخته طلبه وظفر به ، فأحضر بين يديه وأراد قتله ، فقال له : تالله ما قلت إلا خيراً ، قال : وما قلت : قال : قلت(١٤٩) :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ إذْ مَشَتْ   بِــهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوة خَفِرَاتِ

يُخَبِّئْنَ أَطْرَافَ البَنَـانِ مِنَ التُّقَى   وَيَخْرُجْنَ شَطْـرَ اللَّيلِ مُعْتَـجِرَاتِ

وَلَمَّا رَأَتْ رَكْبَ النُّمَيْرِيِّ أَعْرَضَتْ   وكُـنَّ مِــنَ انْ يَلْقَيْنَـــهُ حَـذِرَاتِ

فتركه ومازحه وقال له : أخبرني عن ركبك كم كان عدده ؟ فقال : كنت أنا وابني على حمارٍ / لي . ١٥٦/ب

وعد ذلك من الأماكن التي وقع الخلاص منه أعني من الحجاج بالشعر ، كما عد منها قول جحدر(١٥٠) :

تأوَّبني فَبِــتُ لهـــا كَنِيعــاً   همومٌ ما تُفَارِقُــني حَــوَانِ

هُـمُ العُوَّادُ لا عُوَّادُ قومــــي   أَطَلْن عِيادَتِي في ذا المكَـــانِ

إذا ما قلتُ قد أَجْلَـيْنَ عنِّــي   ثَنَى رَيْعَانَهُنَّ علـيّ ثَانِــــي

---

(١٤٨) لم أقف على القائل .

(١٤٩) تنظر هذه القصة مع الأبيات في الكامل للمبرد ١٠٣/٢ ، ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ٢٢٧ ، والعقد الفريد ٣٢٤/٥ - ٣٢٥ .

(١٥٠) الأبيات في الأمالي ٣٣٣/١ - ٣٣٤ .

وكان مقرُّ منزلِهــــنَّ قلبــي … فقــد [أَنْفَهْنَهُ] والهــــمُّ آني
أليــس اللَّهُ يَعْلَــمُ أنَّ قَلْبــي … يُحبُّك أيُّهــا البــرقُ اليَمَانِـي
وأَهْوَى أن أَرُدَّ إليــك طَـرْفي … على عُدْوايَ من شُغْلي وشَانِي
وممّا هَاجَني فازددتُ شوقـًـا … بُكاءُ حمامتــين تَجَاوَبَــانِ
تجاوبتــا بلحــنٍ أعجمــيٍّ … على غُصنينِ من غَرَبٍ وبَــانِ
فكان البَانُ أنْ بَانَتْ سُليمـى … وفي الغَرَبِ اغترابٌ غيـرُ دَانِ
أليس اللَّيلُ يجمـعُ أمَّ عمــرٍو … وإيَّانا فــذاك بنا تَــدَانِ
نَعَمْ وأَرَى الهِلَالَ كما تَـرَاهُ … وَيَعْلُوها النَّهارُ كمـا عَـلَانِ
فما بَيْنَ التَّفرُّقِ غيرُ سَـبْـعٍ … بَقِينَ من المُحَرَّمِ أو ثَمــانِ
فيا أَخَوَيَّ من كَعْبِ بنِ عمرٍو … أَقِلَّا اللَّومَ إنْ لـم تَنْفَعَـانِـي
إذا جَاوزْتُمـا سَعَفَـاتِ حَجْرٍ … وأوديــةَ اليَمَامــةِ فَانْعَيَانِـي
وقُولَا جَحْدَرٌ أضحى رَهِينـًا … يُحاذِرُ وَقْعَ مصقولٍ يَمَـانِـي
يُحاذِرُ صَوْلَةَ الحَجَّـاجِ ظُلمـًا … وما الحَجَّاجُ ظَلَّامـاً لِجَانِـي
إلى قومٍ إذا سَمِعُوا بِذِكْـرِي … بكى شُبَّانُهم وبكى الغَـــوَانِ
فإنْ أَهْلِكْ فرُبَّ فَتىً سَيَبْكِـي … عليَّ مُخَضَّــبٍ رَخْـصِ البَنَانِ
ولم أَكُ قد قَضَيْتُ حُقُوقَ قَومي … ولا حَــقَّ المهنَّــدِ والسِّنَــانِ

فيحكى أن الشعر أعجبه وخلى سبيله لشعره ، وذكر ذلك بين يدي بعضهم ، فقال هما من وساوس الحجاج ، وأنشد(١٥١) :

لكنَّها خَطِـــرَاتٌ مِنْ وَسَاوِسِهِ … يُعْطِي وَيَمْنَعُ لا بُخْلاً ولا كَرَما

---

(١٥١) لم أقف على القائل .

وقد قيل : إنّ سبب خلاصه منه غير الشعر ، وإن الحجاج أتى بأسد في قفص حديد فأحضر بين يديه ، فَاتَّفقَ أنّ الأسد انفلت من القفص ففر عن الحجاج أكثر من كان معه أو جميعهم ، فقال له جحدر وكان قد أحضره للقتل ، وكان جحدر لصاً فظفر به الحجاج،

فقال عند انفلات الأسد وفرار من فر عنه من أعوانه : أرأيتَ إنْ قتلتُه أتُخلي سبيلي؟ فقال الحجاج : نعم ، فنهض جحدر إلى الأسد فقتله ، فوفَّى له الحجاج بما وعده وخلى سبيله(١٥٢) ، هكذا حكى لنا شيخنا أثير الدين أبو حيان .

وفي قصيدته التى أنشدنا شواهد كثيرة لعلماء العربية من أهل النحو والبيان ، حتى قال بعضهم : إنه لا يخلو بيت منها عن استشهاد ، قال : ومثلها في كثرة الشواهد للطائفتين ويزيد هنا أهل اللغة ، وقيل : أيضا إنه لايخلو بيت منها عن استشهاد قول صخر بن عمير(١٥٣) :

تَهْزَأُ مِنّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ ... قالت أراه مُبلَّطاً لا شَيءَ لَهْ
وهَزِئَتْ من ذاك أمُّ مَوْعَلَهْ ... قالت أراه دَالِفاً قد دُنْيَ لَهْ
مَالَكِ لاجُنِّبْتِ تَبْرِيحَ الوَلَهْ ... مَرْدُودَةً أو فَاقِداً أو مُثْكَلَهْ
ألستِ أيَّامَ حَضَرْنَا الأَعْزَلَهْ ... وقبْلَ إذْ نَحْنُ على الضُّلَاضِلَهْ
وقبلَها عَامَ ارْتَبَعْنَا الجُعَلَهْ ... مِثْلَ الأَتَانِ نَصَفَاً جُنَعْدِلَهْ
أبقى الزَّمانُ منك نَاباً نَهْبَلَهْ / ... وَرَحِماً عند اللِّقَاحِ مُكْفَلَهْ ١٥٧/أ
ومُضْغَةً باللُّؤْمِ سَحّاً مُبْهَلَهْ ... إمَّا تَرَيْنِي في الوَقَارِ وَالْعَلَهْ
قَارَبْتُ أَمْشِى القَعْوَلَى والفَنْجَلَهْ ... وتارةً أَنْبُثُ نَبْثاً نَقْثَلَهْ
خَزْعَلَةَ الضَّبْعَانِ رَاحَ الهَنْبَلَهْ ... وهل علمتِ يا قُفَيَّ التَّتْفُلَهْ
ومَرْسِنَ العِجْلِ وسَاقَ الحَجَلَهْ ... وغَضْنَ الضَّبِ وَلِيطَ الجُعَلَهْ
وكَشَّةَ الأَفْعَى ونَفْخَ الأَصَلَهْ ... أَنِّي أُفِيءُ المِائَةَ المُؤَبَّلَهْ

---

(١٥٢) ...

(١٥٣) الأبيات في الأصمعيات ٢٣٤ - ٢٣٨ ، والأمالي ٢/٣١٦ - ٣١٧ مع اختلاف في الترتيب .

ثُمَّ أُفِيءُ مثْلَها مُسْتَقْبَلَــــــهْ ولم أُضِعْ ما ينبغي أنْ أَفْعلَــهْ
وأطعمُ الميَّاحَةَ السَبَحْلَلَــــــهْ على رِشَاشٍ دَهْشٍ وعَجَلَــــــهْ
إذا أطَاشَ الطَّعْنُ أَيْدِي البَعَلَهْ وصَدَّقَ الفِيلُ الجَبَــــانُ وَهَلَهْ
أَقْصَدْتُها فلم أُحِرْهَـــا أَنْمُلَهْ وأطعنُ الخَدْبَــاءَ ذَاتِ الرَّعَلَهْ
تردُّ في نَحْرِ الطَّبيـــبِ فُتُلَــهْ وهل علمتِ بيتنـــا إلاّ وَلَـــهْ
مُشْرَبةٌ من غيرنـــا أو أَكَلَــهْ وقد علمتِ نُغْشَــاءَ جَهَلَـــــهْ
مَمغُوثَةً أَعْراضُهُـــمُ مُمَرْطَلَهْ في كلِّ ماءٍ آجِـــنٍ وسَمَلَـــهْ
كما تُمَــاثُ في الإِنَاءِ الثَّمَلَــهْ

قال بعض أهل البيان ولا أعرف لهاتين القصيدتين نظيراً في كثرة الشواهد من جهة البيان والنحو إلا قصيدة مالك بن عوف النصري وهي(١٥٤) :

أَقْــدِمْ مُحَــاجُ إنّه يــومٌ نُكُــرْ مثلِي على مثْلِكَ يحمِــى ويَكُــرّْ
إذا أُضِيعَ الصَّــفُّ يوماً والدُّبُــرْ ثُمَّ احْــزَأَلَّتْ زُمَــرٌ بعدُ زُمَــرْ
كَتائِـبٌ يَكِــلُّ فِيهِــنَّ البَصَرْ قد أَطْعُنُ النَّجْــلاَءَ تَعْــوِي وتَهِرْ
تَفْهَقُ أَحْيانــًا وحِينــًا تَنْفَجِــرْ وثَعلبُ العَامِــلِ فيهـا مُنْكَسِــرْ
يازيدُ يابنَ هَمْهَمٍ أيــن تَفِــرّْ قد نَفِدَ الضِّرْسُ وقد طَـالَ العُمُرْ
قد علم البِيضُ الطَويــلاَتُ الخُمُرْ أَنِّي في أَمْثَالِهَــا غــيرُ غَمِــرْ
إِذْ تُخْرَجُ الحَاصِنُ مِنْ تَحْتِ السُّتُرْ

وفي بيان الاستشهاد ما يخرج عن الغرض ، والأظهر من كلام المصنف أن تقديم التمييز لا يمتنع لأنه أهمله ، والأصل في الإهمال إذا لم يلحق بتنظير يقتضي التضييقَ التوسعةُ ، وهل يشترط في النظير مساواة كل الأحكام غير الذاتية أو يكتفى بالأغلب؟ مسألة خلاف ، وتقرير جميع ذلك في علم البيان وحيث يكون هو المقصود .

---

(١٥٤) صحابي جليل (رضي الله عنه) ، والأبيات في السيرة النبوية لابن هشام ٤٤٧/٢ .

الفهارس الفنية العامة

(١) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها .
(٢) فهرس الأحاديث والآثار .
(٣) فهرس المسائل الفقهية والأصولية .
(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال .
(٥) فهرس الشعر .
(٦) فهرس لغات العرب « اللهجات » .
(٧) فهرس فقه اللغة « أصوات ومعنى » .
(٨) فهرس المواد اللغوية .
(٩) فهرس المسائل الصرفية .
(١٠) فهرس العروض والقافية .
(١١) فهرس المسائل البلاغية .
(١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية .
(١٣) فهرس الكتب الواردة في النص .
(١٤) فهرس الأعلام .
(١٥) فهرس المصادر والمراجع .
(١٦) فهرس قسم الدراسة .
(١٧) فهرس موضوعات الكتاب .

(أ) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

(أ) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

(ا) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

الآيـــــــــــة		رقم الآية	الصفحة
﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ ..... لِلذَّاكِرِينَ ﴾		١١٤	٤٨٥
١٢ ـ سورة يوسف			
﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾	شاذة	١٤	١٩٧
﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾		٢٠	٥٢٧
﴿ مَا هَٰذَا بَشَراً ﴾ ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرٌ ﴾	شاذة	٣١	٢١٧
﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ من بعد ما رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾		٣٥	٣٢٩
﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَينَا ﴾	شاذة	٦٥	٣٣٤
﴿ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بعيرٍ وأَنَا به زَعِيمٌ ﴾		٧٢	٢٩٧
١٣ ـ سورة الرعد			
﴿ سَوَاءٌ منكُمْ مَنْ أَسَرَّ القولَ ..... وَسَارِبٌ بالنَّهارِ ﴾		١٠	٥٦٨
﴿ أُكُلُها دَائِمٌ ﴾		٣٥	٤٥٥
١٤ ـ سورة إبراهيم			
﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ منه الجِبَالُ ﴾		٤٦	٢٦٩
١٥ ـ سورة الحجر			
﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ويتمتَّعُوا ويُلْهِهِمُ الأَمَلُ فسوف يَعلمُونَ ﴾		٣	٣٢٧
﴿ وَنَزَعْنا مافي صُدُورِهِمْ من غِلٍ إِخوانًا على سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾		٤٧	٥١٨
﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾		٩٤	١٤٨
١٦ ـ سورة النحل			
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيلَ والنَّهارَ والشَّمْسَ والقَمَرَ والنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾	قراءة	١٢	٥٤٧

(أ) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

(أ) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

(أ) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

(ا) فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

(٣) فهرس الأحاديث والآثار

(٣) فهرس الأحاديث والآثار

(٣) فهرس المسائل الفقهية والأصولية *

* تم ترتيب هذا الفهرس على منهج كتب السادة الشافعية .

(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

(٤) فهرس الأقوال والحكم والأمثال

(٥) فهرس الشعر*

* تم ترتيب فهرس الشعر على البحور الشعرية وهي (الطويل ، المديد ، البسيط ، الوافر ، الكامل ، الهزج ، الرجز ، الرمل ، السريع ، المنسرح ، الخفيف ، المضارع ، المقتضب ، المجتث ، المتقارب ، المتدارك) ، ثم الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور.

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

=

(٥) فهرس الشعر

= أعجبهْ / أتعبهْ / أوجبهْ	السريع	/	١٠٦
يبابا	المتقارب	أكثر من شاعر	٢٣٨
أحسبا	،،	(امرؤ القيس)	٢٩٦
تغيبُ	الطويل	حميد بن ثور	٦٧
يتقلبُ	،،	عمرو الفقعسي	١٣٢
قريبُ	،،	كعب الغنوي	٢٤٩
لغريبُ	،،	ضابئ البرجمي	٢٦٤
مشعبُ	،،	الكميت بن زيد	٤٤٦
لحبيبُ	،،	أكثر من شاعر	٥٠٦
أطيبُ	،،	الفرزدق	٥٣٨
تغلبُ	،،	/	٥٧٦
تطيبُ	،،	أكثر من شاعر	٦٢٤
يقاربُهْ	،،	الفرزدق	٢١٠ ، ٤٨٦
كتائبُهْ / يشائبُهْ	،،	/	٢٥١
شاربُهْ / غاربُهْ	،،	فرعان التميمي	٢٨٨
أقاربُهْ	،،	الفرزدق	٣١٢
طالبُه	،،	الفرزدق	٣٦٥
نابُها	،،	مغلس بن لقيط وغيره	١٠٣

(٥) فهرس الشعر

حبيبُها	الطويل	المجنون وغيره	١٨٥
غرابُها	،،	الأحوص	٣٦٦
غيابُها	،،	أبو ذؤيب	٤٥٠
الأدبُ	البسيط	مجهول	٢٩٠
العرابُ العقابُ	الوافر	المتنبي*	٤ ، ٢٤٣ ، ٥٢٠
كلبُ	،،	/	٨١
الشبابُ الصوابُ أصابوا	،،	(النابغة الذبياني)	٢١٦
قريبُ الغريبُ	،،	(هدبة بن خشرم)	٢٣٠
قريبُ	،،	مجهول	٢٣٨
تؤوبُ	،،	/	٥٢٩
أعجبُ	الكامل	أكثر من شاعر	٣٣٣
الثعلبُ	،،	ساعدة الهذلي	٣٦٤ ، ٤٢٤
تحسبُ	الرجز	/	٣٦٢
لازبُ	،،	/	٣٨٥
نصبُ	،،	/	٣٩٣
كواكبُها	المنسرح	عدي العبادي	٤٤٦
مؤرنبِ	الطويل	(ليلى الأخيلية)	٢٠
دبيبِ	،،	/*	٣٧

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

التشيبِ	الرجز	/	١٦٦
بالأوصابِ	،،	/	٤٥٣
بالهربِ	،،	/	٦١٦
أنتبهْ]	،،	/*	٨٢
لستَ بهْ]			
النسبِ	الرمل	(ابن شبرين)	١٦٠
غيهبِ	،،	/	٥٢٣
الحلابِ	الخفيف	إسماعيل بن يسار	٣٧
الخصيبِ	،،	/	٣١٣
أودى بها	المتقارب	الأعشى	٣١٦

(ت)

غلبتْ	الرجز	/	٢٩٥
حدتْ	،،	/	٥٣٥
تعنيتا	البسيط	/	٤٨٠
عدلتا]	الوافر	(إسحاق الألبيري)	١٤٦
قرأتا]			
شهدتا	الوافر	/	٢٥١
أدنيتَهْ	الرجز	/	٣٢٢
حليلتَهْ	،،	/	٥٤٣
ملماتُ	البسيط	تميم بن مقبل	٢٨٧
أتيتُ	الوافر	عمرو بن قنعاس	٩٣

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

مسيحا شحيحا	الوافر	المعري*	٦٠٣ ، ٦٠٤
تبوحا يفوحا الضريحا	،،	المعري*	٦٢٥
رمحا	مجزوء الكامل	ابن الزبعرى	٤٣٤
ملحاحا	الرجز	رؤبة أو ليلى الأخيلية	١٣٢
أحراحا	،،	/*	٣١٦
المريحا شيحا	،،	/	٥٩٩
أفلحا	الرمل	/	٥٨٧
يبرحُ	الطويل	(ذو الرمة)	٢٣٤
الطوائحُ	،،	أكثر من شاعر	٣١٤
مصبوحُ	البسيط	أكثر من شاعر	٢٧٦
قباحُ	الوافر	/	٣٤
استراحوا براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٢٢٤
لاحـــي الرماحِ	الوافر	(عنترة)	٤٣٦
الرزاحِ الرواحِ الطلاحِ	مجزوء الكامل	القاسم بن معن	٢٧٢

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

الشهودا	الرجز	رؤبة	٣٦ ، ٣٩
قاعدا	،،	/	٣٢٢
المجدا	،،	/	٤٢٩
أفسدا	،،	/	٥٤٣
أنشدا			
يرادا	،،	/	٥٨٧
سادهْ	،،	/	٢٨٠
المرفدهْ	،،	/	٢٩٦
زائدهْ	،،	(ابن فرقد)	٣١٥
صَدَّهْ	،،	/	٣٥٣
كادا	الخفيف	المرقش الأكبر	٢٢٨
يقادا			
اليتعمدُ	الطويل	مجهول	٣٥ ، ١٤٠
موحدُ	،،	ساعدة بن جؤية	٤٨٤
قاصدُه	،،	/	٢١٩
سدادُ	الوافر	/	١٣٨
زيادُ			
يزيدُ	،،	رجل من ذي الكلاع*	١٨٢
الحديدُ			
الوريدُ			
الهنودُ	،،	جرير	٣١٩

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

الغامدِ	الكامل	/	٢٩٣
ضرغدِ	،،	عامر بن الطفيل	٣٦٤
لموردِ	،،	(النابغة)	٣٨٣
قدي	الرجز	أكثر من شاعر	١٠٩
الموقدِ ، محمدِ	،،	(عاصم بن ثابت)	١٩٢
غادي ، السوادِ	،،	رؤبة	٣١٣
يهتدي ، المزودِ ، اليـدِ	،،	/*	٤٤٤
الجوادِ ، التردادِ	الخفيف	/	٢١
الودادِ ، إيادِ	،،	المعري*	٢٥
الميادِ ، نـادِ	،،	المعري*	٢٦
العوادِ ، المعادِ	،،	المعري*	٥٨٧
		(ر)	
غبرْ	الطويل	(أبو الأسود)	١٥٨

(٥) فهرس الشعر

=

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

الأخيرِ	الرجز	/	٩
وفرِ	،،	/	٢٩٥
جمهورِ	،،	العجاج	٣٧٨ ، ٤٠٧
المحبورِ			
الهبورِ			
فهرِ	،،	/	٤٧٧
قصورِها	،،	أبو النجم	١٥١ ، ٤٩٢
عامرِ	السريع	الأعشى	١٨
فتورِ	الخفيف	/	٥٥٥

(ز)

عاجزْ	مجزوء الكامل	(علي بن أبي طالب)	٥٩٠
فائزْ			
الجنائزْ			
الهزاهز			
مبارزْ	،،	(عمرو بن عبدود)	٥٩٠
المناجزْ			
الهزاهز			
الغرائز			
المعتزى	الرجز	/	٢٣٥

(٥) فهرس الشعر

(س)

فوارسا ... القوانسا	الطويل	ابن مرداس	٥٢٧
قوسا ... أنســـا	الرجز	/*	١٢١
تناسا ... الناسا	،،	/	١٦٦
أحمسه	،،	/	٣١٩
المتقاعسُ	الطويل	للسعدي وغيره	٣
الآسُ	البسيط	أكثر من شاعر	٥٣٦
شوسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	٤٦٢
سدوسِ	الطويل	النابغة الذبياني*	٥٥
عباسِ ... الناسِ	البسيط	/	٣٧
الحلسِ	الكامل	/*	٥٨
قيسِ	الرجز	/	١٠٦
ليسي	،،	رؤبة	١٠٦
بالتعريسِ ... جديسِ	،،	/*	٤٥١
نفسهِ	،،	(المتنبي)	٥٧١

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(ق)

الخفقْ	الرجز	رؤبة	٣٤
أولقا	الطويل	مجهول	٧٣
رنقا	البسيط	(زهير)	٣٢٧ ، ٥٥٣
بساقها	الرجز	مجهول	٣٦٣
باقها			
مشتاقه	الخفيف	(سامة بن لؤي)	٥٤٥
خيفقُ	الطويل	الأعشى	١٧٥
موفقُ			
صديقُ	،،	المجنون	٣٠٦
شفيق			
سملقُ	،،	جميل بثينة	٥٧٨
معتقُ	،،	/	٥٩٨
السويقُ	الوافر	زياد الأعجم	٤٣٠
سوقُ			
يفيقُ			
صادقُ	الرجز	/	٣٥٣
يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	٢٣٦ ، ٢٣٨
يمزقِ	الطويل	سلامة بن جندل	٥٦٣
اصدقِ	،،	امرؤ القيس *	٥٧٧
المرافقِ	،،	(المتنبي)	٥٨٠
للمخانق			

(٥) فهرس الشعر

عفاقِ ، اصطفاقِ	الوافر	متمم بن نويرة	٦٨
شقاقِ	،،	بشر بن أبي خازم	٢٦٦
الفراقِ ، المذاقِ ، باشتياق ، العراق	،،	/	٣٢٦
للأعماقِ	الكامل	/	٥٨٧
تملقِ	الرجز	رؤبة	٨١
سائقِ	،،	رؤبة	١٣٦ ، ٤٢٧
أبلقِ	،،	/	١٨٤
مشفقه	،،	/	٥٤٣

(ك)

حلالكْ ، محالكْ ، آلكْ	مجزوء الكامل	(عبد المطلب)	١٦
ظنونكْ	الرجز	/	٣٦٢
قائدُكْ	،،	/	٤٥٦
لسوائكا	الطويل	الأعشى	٤٦٢ ، ٤٦٥
ذلكا	،،	خفاف بن ندبة	٥١٩
مليكا	،،	/	٥٤٦

(٥) فهرس الشعر

(ل)

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

المخولا مجدلا أخولا	الكامل	(الحارث بن الصمة)	٣١٠
مميلا	،،	الراعي النميري	٤٣٢
لينالا	،،	جرير	٤٣٣
إبالهْ الهبالهْ	مجزوءالكامل	أسماء بن خارجة*	١٢١
وملا	الرجز	(مالك بن الحارث)	١٥
أهلا أولا	،،	/	٥٧
جمالا أمالا	،،	مجهول	٢١٢ ، ٤٧٣
حُلاحلا	،،	/	٢٢١
ذلا	،،	/	٢٣٦
الأولا شغلا	،،	/	٢٦٠ ، ٥٠٥
حلا	،،	/	٢٩٥
القلا	،،	/	٥١٧
ضلالهْ	،،	/	٢٩٢
ليلهْ	،،	/	٤٥٢
من ليلهْ	،،	/	٤٥٢

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

تقدما	الطويل	(حسان)	٣٢٨
مطعما			
أحرما			
تكرما	،،	حاتم الطائي	٤٠٧
دما	،،	حسان	٥٧٢
كرما	البسيط	/	٦٢٧
لماما	الوافر	جرير أو الراعي النميري	٤١٥
سلاما	،،	/	٥٦٤
مظلوما	الكامل	(النابغة الذبياني)	٢١٣
السما	الرجز	/	٤٣
صائما	،،	رؤبة	٢٢٩
خيما	،،	/	٢٣١
قاسما	،،	هدبة	٣٠٣
شوما	،،	/	٣١١ ، ٣٢٧
دوما			
النعيما			
دائما	،،	مجهول	٥٤٢
يؤكرما	،،	مجهول	٦٢٣
أعلما	مجزوء الرجز	(مالك بن الحارث)	١٥
أقدما			
النقمهْ	الرجز	/	١٠٤
رحمهْ	،،	/	٥٢٥

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

للمليم	الوافر	يزيد الصعق*	٥١٩
القضيم			
المقيم	،،	/	٥٧٢
الحرام	،،	الجحاف السلمي*	٥٩٢
الحرام			
للطام			
تهامي	،،	أبو بكر بن الأسود	٦١٥
لئيم	،،	/	٦١٥
مكلمي	الكامل	(عنترة)	٢٩
الأيام	،،	جرير	١٣٣
قوام	،،	(حسان)	٢٣٥
تبسم	،،	عنترة*	٢٣٨
المكرم	،،	(عنترة)	٣٠١
ترحمي	،،	/	٤٧٥
لحمام	،،	(قطرى بن الفجاءة)	٤٩٩
أمامي			
لجامي			
الإقدام			
كالأرقم	،،	/	٥٠٩
ضيغم			
يقدم			
تحطم			

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

==

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٥) فهرس الشعر

(٦) فهرس لغات العرب « اللهجات » *

* تم ترتيب هذا الفهرس على حسب وروده في البحث .

(٦) فهـرس لغات العرب « اللهجات »

(٧) فهرس فقه اللغة « أصوات ومعنى »

(٨) فهرس المواد اللغوية

(٨) فهرس المواد اللغوية

(٨) فهرس المواد اللغوية

(٨) فهرس المواد اللغوية

(٩) فهرس المسائل الصرفية *

* تم ترتيب المسائل الصرفية في هذا الفهرس على منهج كتاب [الشافية].

(٩) فهرس المسائل الصرفية

(٩) فهرس المسائل الصرفية

(١٠) فهرس العروض والقافية *

* تم ترتيب فهرس العروض والقافية حسب العلل والزحافات والبحور الشعرية والقافية وحركاتها.

(١١) فهرس البلاغة *

* تم ترتيب المسائل البلاغية في هذا الفهرس على منهج القزويني في كتابه [الإيضاح في علوم البلاغة]

(١١) فهـرس البـلاغـــة

(١١) فهرس البلاغة

(١١) فهرس البلاغة

(١١) فهـرس البـلاغـــــة

(١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية*

* تم ترتيب هذا الفهرس على حسب وقوع الحوادث تاريخياً.

(١٢) فهرس الأحداث التاريخية والسيرة النبوية

(١٣) فهرس الكتب الواردة في النص

(١٤) فهرس الأعلام

«أ»

« ح »

« خ »

« ز »

« س »

« ص »

« ض »

« ط »

« ظ »

« ع »

« ف »

« ك »

« ل »

« م »

(١٤) فهرس الأعلام

« ن »

« هـ »

« و »

« ي »

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي الزبيدي ، تحقيق/ طارق الجنابي ، (ط١) ١٤٠٧هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
* الإبدال لابن السكيت ، تحقيق/ حسين محمد شرف ١٣٩٨هـ ، القاهرة
* الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق/ عزالدين التنوخي ، ١٣٨٠هـ ، مجمع اللغة بدمشق
* الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ، تحقيق عز الدين التنوخي ، ١٣٨١، دمشق .
* إتحاف فضلاء البشر للبنا ، تحقيق/ شعبان محمد إسماعيل (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، بيروت
* الإتقان للسيوطي ، قدم له/ محمد شريف سكر (ط١) ١٤٠٧هـ ، دار إحياء العلوم ، بيروت
* الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ، تحقيق/ محمد عنان (ط١) ١٣٩٤هـ ، القاهرة
* أخبار المراقسة وأشعارهم (ضمن ديوان امرىء القيس) ، جمع وتحقيق/ حسن السندوبي (ط١) ١٤١٠هـ ، بيروت
* أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق/ محمد البنا (ط١) ١٤٠٥هـ ، دار الاعتصام
* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ مصطفى أحمد النماس (ط١) ١٤٠٤هـ ، مطبعة النسر الذهبي
* أزهــار الريـــــاض في أخبار عياض للتلمساني ، طبع بإشراف لجنة من المغرب والإمارات
* الأُزهيَّه في علم الحــروف للهروي ، تحقيق/ عبد المعين الملوحي (ط١) ١٩٨١م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق
* أساس البلاغة للزمخشري (ط٣) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م .
* الاستذكار لابن عبد البر ، تحقيق/ علي النجدي ناصف، ١٣٩٠، القاهرة.
* الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ، تحقيق/ علي البجاوي ، القاهرة
* الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (هامش الإصابة)
* أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* أسرار العربية لابن الأنباري ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار ١٣٧٧هـ ، مطبعة الترقي بدمشق

* الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق/ عبدالقادر حسين ، دار نهضة مصر، القاهرة.

* الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لعزالدين بن عبد السلام / المكتبة العلمية بالمدينة .

* إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي اليماني ، تحقيق/ عبدالمجيد دياب ، (ط١)، ١٤٠٦هـ شركة الطباعة العربية ، الرياض .

* الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق/ فايز ترحيني، ١٤٠٤هـ ، بيروت.

* الاشتقاق لابن دريد، تحقيق/ عبدالسلام هارون (ط٣) مكتبة الخانجي ، القاهرة.

* الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، دار صادر، بيروت.

* الإصباح في شرح الاقتراح ، تأليف/ محمود فجال (ط١) ١٤٠٩هـ ، دار القلم ، دمشق

* إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (ط٤) ، دار المعارف، القاهرة

* الأصمعيات للأصمعي ، تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون (ط٥) ، بيروت.

* أصول السرخسي ، تحقيق أبو الوفا الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت .

* الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج ، تحقيق/ عبدالحسين الفتيلي، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* الأضداد لابن الأنباري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، ١٤٠٧هـ ، المكتبة العصرية، بيروت.

* أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي ، (ط٢) ، ١٤٠٠هـ.

* إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، دار ومكتبة الهلال بيروت ، ١٩٨٥م.

* الأعلام لخير الدين الزركلي (ط٣).

* أعمال الأعلام لابن الخطيب ، تحقيق/ ليفي بروفنصال ، بيروت ، ١٩٥٦م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* الإقتراح في أصول النحو للسيوطي ، تحقيق/ أحمد محمد قاسم.
* الإقناع في العروض للصاحب بن عباد ، تحقيق/ محمد آل ياسين (ط١) ، ١٣٧٩هـ ، مكتبة المعارف ، بغداد.
* الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ، تحقيق/ عبدالمجيد قطامش ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ، أم القرى.
* ألفية ابن معطٍ ، تحقيق/ حامد العبدلي (ط١) ، ١٤١٠هـ ، مطبعة العاني ، بغداد.
* أمالي ابن الشجري ، تحقيق/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
* الأمالي لأبي علي القالي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
* الأمثال لابن سلام ، تحقيق/ عبدالمجيد قطامش ، ١٤٠٠هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق.
* إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبرى ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* الأموال لابن سلام ، تحقيق/ محمد هراس ، (ط٣) ، ١٤٠١هـ ، الكليات الأزهرية.
* إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني ، (ط١) ، ١٣٨٨هـ ، الهند.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق/ محمد أبوالفضل ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ .
* الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تصحيح/ محمد محيى الدين ، ١٤٠٧هـ ، المكتبة العصرية ، صيدا.
* أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني ، تحقيق/ شاكر هادي شكر ، (ط١) ، ١٣٨٨هـ ، مطبعة النعمان النجف الأشرف.
* أهدى سبيل إلى علمي الخليل ، تأليف/ محمود مصطفى ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* أوصاف الناس في التواريخ والصلات لابن الخطيب ، تحقيق/ محمد كمال شبانة.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محيى الدين ، (ط٦)، ١٩٨٠م ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان.

* أيام العرب في الجاهلية ، ألفه نخبة من العلماء ، دار الباز.

* إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي.

* الإيضاح العضدي للفارسي ، تحقيق/ حسن شاذلي فرهود ، (ط٢) ، ١٤٠٨هـ ، دار العلوم

* الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ، تحقيق/ محمد عبدالمنعم، (ط٥) ، ١٤٠٠هـ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت.

* إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك للونشريسي، تحقيق/ أحمد بوطاهر، ١٤٠٠، الرباط .

* البارع في علم العروض لابن القطاع ، تحقيق/ أحمد محمد عبدالدايم (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة.

* البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، تحقيق/ مجموعة من العلماء (ط٢) ، ١٤١٣هـ ، وزارة الأوقاف ، الكويت.

* البحر المحيط في علم التفسير، لأبي حيان الأندلسي ، (ط٢) ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، راجعه عبدالحليم محمد، (ط٢)، ١٤٠٣ .

* البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ، (ط٣) ١٩٨٠م ، مكتبة المعارف ، بيروت.

* البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ، حققه نخبة من العلماء، ١٤٠٥، بيروت .

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.

* البديع في البديع لأسامة بن منقذ ، تحقيق عبدآ علي مهنا ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، (ط٢) ، ١٣٩١هـ ، دار المعرفة ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق/ عياد الثبيتي (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
* بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب الجماميز.
* بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، بيروت.
* البلغة في أصول اللغة للقنوجي ، تحقيق/ نزير مكتبي ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت.
* البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٤٠٠هـ.
* البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق/ عبدالسلام هارون، (ط٤)، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
* تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه، تحقيق/ السيد أحمد صقر ، (ط٣) ، ١٤٠١هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* تاريخ الأدب العربي لفروخ (ج٦) ، (ط١) ١٩٨٣م ، دار العلم للملايين ، بيروت.
* تاريخ الأمم والملوك للطبري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، دار سويدان ، بيروت.
* التاريخ الأندلسي لعبد الرحمن الحجي ، (ط٣) ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم ، بيروت.
* التبصرة في القراءات لمكي القيسي ، تحقيق/ محيى الدين رمضان، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت.
* التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق / فتحي عليّ الدين ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ دار الفكر ، دمشق.
* التبيان في علم المعاني والبديع والبيان للطيبي ، تحقيق/ هادي الهلالي ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ، تحقيق/ عبدالرحمن العثيمين ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الغرب الإسلامي.
* تحرير التحبير لابن أبي الإصبع ، تحقيق/ حفني محمد شرف.
* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ عباس الصالحي ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
* التذكرة في القراءات لأبي الحسن بن غلبون ، تحقيق/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة.
* تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق/ عفيف عبدالرحمن (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، موسسة الرسالة ، بيروت.
* ترتيب المدارك للقاضي عياض ، وزارة الأوقاف بالمغرب.
* التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ
* التصريح على التوضيح للأزهري ، صححه نخبة من العلماء ، دار الفكر ، بيروت .
* تصريف الأسماء، تأليف الطنطاوي ، (ط٦) ، ١٤٠٨هـ ، الجامعة الإسلامية بالمدينة.
* التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ كاظم بحر المرجان ، ١٤٠١هـ.
* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ، تحقيق سعيد أحمد، المغرب .
* تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق/ عبد السلام هارون وآخرين ، ١٣٨٤هـ ، القاهرة.
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك للمرادي ، تحقيق/ عبدالرحمن علي سليمان، (ط٢) ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة.
* التوطئه لأبي علي الشلوبين ، تحقيق / يوسف المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة.
* التيسير في القراءات السبع للداني ، عني بتصحيحه اوتويرتزل، استانبول ، مطبعة الدولة، ١٩٣٠م

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* الجمل في النحو المنسوب للخليل ، تحقيق/ فخر الد ين قباوة (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
* الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق/ علي توفيق الحمد ، (ط٣) ، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
* جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ، تحقيق/ محمد الهاشمي ، (ط٢) ، ١٤٠٦هـ ، دار القلم ، دمشق.
* جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي ، تحقيق/ علي فاعور ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* جمهرة الأمثال للعسكري ، تحقيق/ أحمد عبدالسلام، ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* جنى الجناس للسيوطي ، تحقيق / محمد الخفاجي، ١٩٨٦م ، مصر.
* الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق/ فخرالدين قباوه وغيره ، (ط١) ، ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* جنان الجناس في علم البديع للصفدي ، تحقيق/ سمير حسين حلبي ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* جواهر الأدب للإربلي ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، (ط١) ، ١٤١٢هـ ، دار النفائس ، بيروت.
* الجوهرة الفريدة في قافية القصيدة للمحلي ، تحقيق/ شعبان صلاح ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة.
* ابن الحاج النحوي ، تأليف حسن الشاعر ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار القلم ، دمشق.
* حاشية الخضري علي ابن عقيل ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* حاشية الصبان على الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر.
* الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق/ عبدالعال سالم مكرم، (ط٥) ١٤١٠هـ ، مؤسسة الرسالة.
* حجة القراءات لابن زنجلة ، تحقيق/ سعيد الأفغاني ، (ط٢) ، ١٣٩٩هـ ، مؤسسة الرسالة .
* الحجة للقراء السبعة للفارسي ، تحقيق ومراجعة/ نخبة من العلماء ، ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق – بيروت.
* الحديث النبوي في النحو العربي ، تأليف/ محمود الفجال ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، نادي أبها الأدبي.
* حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية) ، تحقيق/ محمد الزعبي ، (ط٢) ١٤١٠هـ ، دار المطبوعات الحديثة ، المدينة المنورة.
* حروف المعاني للزجاجي ، تحقيق/ علي توفيق الحمد، (ط٢) ، ١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة .
* حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، (ط١) ، ١٣٨٧هـ.
* حكمة التشريع وفلسفته للشيخ علي الجرجاوي ، (ط٥) ، دار الفكر، القاهرة .
* حلية الأولياء للأصبهاني ، (ط٢) ، ١٣٨٧هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
* حماسة البحتري ، تحقيق / لويس شيخو ، بيروت.
* الحماسة البصرية لصدر الدين البصري ، تحقيق/ مختار الدين أحمد ، (ط٣) ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت.
* الخاطريات لابن جني، تحقيق/ علي ذو الفقار ، (ط١) ١٤٠٨هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
* الخراج لأبي يوسف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* خزانة الأدب وغاية الأدب للحموي ، شرح عصام شعيتو ، ١٩٨٧م ، دار الهلال ، بيروت

* خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، (ط٢) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

* الخصائص لابن جني ، تحقيق/ محمد علي النجار، (ط٣) ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت.

* درة الحَجّال في أسماء الرجال للمكناسي ، تحقيق/ محمد أبوالنور ، ١٣٩١هـ ، مصر.

* الدرر في اختصار المغازي والسير ليوسف النمري ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ، بيروت.

* دلائل الإعجاز للجرجاني ، تحقيق/ محمد عبدالمنعم خفاجي ، ١٤٠٠هـ ، مكتبة القاهرة.

* الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون اليعمري ، تحقيق / محمد أبو النور، ١٩٧٢م، القاهرة.

* ديوان إبراهيم الصولي، تحقيق عبد العزيز الميمني « الطرائف الأدبية » ، بيروت .

* ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق/ محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٩م

* ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق/ عادل سليمان جمال ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، الخانجي، القاهرة.

* ديوان أبي إسحاق الإلبيري ، تحقيق/ محمد الدايه ، (ط١) ، ١٣٩٦هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق/ محمد حسن آل ياسين ، مكتبة النهضة ، بغداد.

* ديوان الأشهب بن رميلة (شعراء أمويون) نوري القيسي .

* ديوان الأعشى ، شرح وتعليق/ محمد محمد حسين، (ط٧) ١٤٠٣هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* ديوان الأغلب العجلي (شعراء أمويون) نوري القيسي.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ديوان امرئ القيس ، تحقيق/ محمد أبو الفضل، (ط٤) ، دار المعارف ، القاهرة.

* ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشيريموت ، (ط١) ، بيروت ، ١٩٣٤م.

* ديوان أوس بن حجر ، تحقيق/ محمد نجم ، ١٤٠٦هـ ، دار بيروت.

* ديوان أيمن بن خريم ، جمع وتحقيق / الطيب عياش مجلة حوليات الجامعة التونسية ، (عدد٩) ١٩٧٢م.

* ديوان البحتري ، دار صادر ، بيروت.

* ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق/ عزة حسن ، (ط٢) ، ١٩٧٢م ، دار الثقافة ، دمشق.

* ديوان تأبط شرا ، تحقيق/ علي شاكر ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

* ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق/ نعمان أمين ، (ط٣) ، دار المعارف ، مصر.

* ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة.

* ديوان حاتم الطائي ، تحقيق/ عادل سليمان ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

* ديوان الحارث بن حلزة ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت.

* ديوان الحارث بن خالد المخزومي ، تحقيق/ يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٢م.

* ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق/ سيد حنفي حسنين ، دار المعارف ، القاهرة.

* ديوان الحسين بن مطير ، تحقيق/ حسين عطوان ، دار الجيل ، بيروت.

* ديوان الحطيئة ، تحقيق/ نعمان محمد أمين ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

* ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعة وتحقيق/ عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥١م.

* ديوان الخرنق ، تحقيق/ يسري عبد الغني ، (ط١) ، ١٩٩٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* ديوان خفاف بن ندبة السلمي (شعراء إسلاميون) نوري القيسي.

* ديوان الخنساء ، تحقيق/ عبدالسلام الحوفي ، ١٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ديوان الخوارج، شعرهم خطبهم رسائلهم ، جمع وتحقيق/ نايف معروف ، (ط١) ، ١٩٨٣هـ، بيروت.

* ديوان أبي دؤاد الإيادي ، نشره/ جوستاف جرونيام ، ترجمة/ إحسان عباس ، (ط١) ، ١٩٥٩هـ ، بيروت.

* ديوان أبي دهبل الجمحي ، تحقيق/ عبدالعظيم عبدالمحسن ، بغداد ، ١٩٧٢م.

* ديوان ذي الرمة ، تحقيق/ عبدالقدوس أبوصالح ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، مؤسسة الإيمان ، بيروت.

* ديوان ذي الرمة ، بعناية وتصحيح/ كارليل هنري ، كمبردج ، لندن ، ١٩١٩م.

* ديوان رؤبة بن العجاج ، بعناية/ وليم بن الورد البروسي ، (ط٢) ، ١٤٠٠هـ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

* ديوان الراعي النميري ، تحقيق/ راينهرت ، ١٤٠١هـ. بيروت.

* ديوان ربيعة بن مقروم الضبي (إسلاميون).

* ديوان الردة ، جمع وتحقيق/ علي العثوم ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، مكتبة الرسالة الحديثة.

* ديوان أبو زبيد الطائي (شعراء إسلاميون) نوري القيس.

* ديوان زياد الأعجم ، جمع وتحقيق/ يوسف بكار ، (ط١) ، ١٩٨٣م ، دار المسيرة.

* ديوان زيد الخيل ، جمعه وحققه/ أحمد البزرة ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار المأمون ، دمشق.

* ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح ثعلب ، تحقيق/ حنا نصر ، (ط١) ، ١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت.

* ديوان سلامة بن جندل ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط٢) ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية .

* ديوان الإمام الشافعي ، جمع/ نعيم زرزور ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* ديوان الشماخ ، تحقيق/ صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ديوان أبو صخر الهذلي (شعراء أمويون) نوري القيسي .

* ديوان الصمة بن عبدالله القشيري ، جمع وتحقيق/ عبدالعزيز الفيصل ، نادي الرياض الأدبي، ١٤٠١هـ.

* ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر.

* ديوان الطرماح بن حكيم ، تحقيق/ عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٨م.

* ديوان عامر بن الطفيل ، ١٤٠٦هـ ، دار بيروت.

* ديوان العباس بن مرداس ، جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٦٨م.

* ديوان عبدالرحمن بن حسان ، جمع وتحقيق/ سامي العاني ، بغداد ، ١٩٧١م.

* ديوان عبدالله بن الدمينة ، تحقيق/ أحمد النفاخ ، ١٩٥٩م ، دار العروبة ، القاهرة.

* ديوان عبدالله بن رواحه ، تحقيق/ وليد قصاب ، (ط٢) ، ١٤٠٨هـ ، دار الضيّاء ، عمان.

* ديوان عبدالله بن الزبعرى ، تحقيق/ يحيى الجبوري ، (ط٢) ، ١٤٠١هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* ديوان عبد الله بن الزَّبير الأسدي ، جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري ، (ط١) ، ١٩٧٤م ، وزارة الاعلام ، بغداد.

* ديوان ابن عبدون ، تحقيق/ سليم التنير ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتاب العربي ، دمشق.

* ديوان عبيد بن الأبرص ، ١٤٠٤هـ ، دار بيروت.

* ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق/ محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.

* ديوان العجاج ، تحقيق/ عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١م.

* ديوان عدي بن الرقاع ، جمع وتحقيق/ عبدالله البركاتي ، ١٤٠٦هـ ، المكتبة الفيصلية ، مكة.

* ديوان عدي بن زيد العبادي ، جمع وتحقيق/ محمد المعيبد ، وزارة الثقافة ، بغداد ، ١٩٦٥م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ديوان علقمة بن عبدة ، تحقيق/ لطفي الصقال ودرية الخطيب ، حلب ، ١٩٧٠م.

* ديوان علي (رضي الله عنه) ، جمع/ نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت.

* ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ.

* ديوان عمران بن حطان (ضمن ديوان الخوارج).

* ديوان عمرو بن أحمر الباهلي ، جمع وتحقيق/ حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية، دمشق.

* ديوان عمرو بن كلثوم ، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، ١٤١١هـ ، دار الكتب العربي ، بيروت.

* ديوان عمرو بن معدي كرب ، تحقيق/ مطاع الطرابيشي ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، مجمع اللغة العربية، دمشق.

* ديوان عنترة ، تحقيق/ محمد مولولي ، (ط٢) ، ١٤٠٣هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت.

* ديوان الفرزدق ، تحقيق/ مجيد طراد ، (ط١) ، ١٤١٢هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

* ديوان القطامي ، تحقيق/ إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب. بيروت ، ١٩٦٠م.

* ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق/ ناصر الدين الأسد ، (ط٣) ، ١٤١١هـ ، بيروت.

* ديوان قيس بن الذريح (قيس ولبنى) جمع وتحقيق/ حسين نصار ، دار مصر للطباعة.

* ديوان كُثيِّر عزة ، جمع وتحقيق/ إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١م.

* ديوان كعب بن زهير ، تحقيق/ علي فاعور ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق/ سامي العاني ، ١٩٦٦م ، مكتبة النهضة ، بغداد .

* ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتحقيق/ داود سلوم، بغداد ، ١٩٦٩م.

* ديوان الكميت بن معروف الأسدي (شعراء مقلون) حاتم الضامن.

* ديوان لبيد العامري ، دار صادر.

* ديوان ليلى الأخيلية ، جمع وتحقيق/ خليل العطية ، بغداد ، ١٩٦٧م .

* ديوان مالك بن الريب ، نوري القيسي ، ١٩٦٩م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ديوان متمم بن نويرة ، تأليف/ ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨م.

* ديوان المتنبي بشرح العكبري ، ضبطه وراجعه نخبة من العلماء ، دار المعرفة ، بيروت.

* ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق/ عبدالستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة.

* ديوان المخبل السعدي (شعراء مقلون) حاتم الضامن.

* ديوان المرار بن سعيد الفقعسي ، نوري القيسي، مجلة المورد العراقية (ع٢ ، ج٢) ، ١٩٧٢م.

* ديوان مسكين الدارمي ، جمع وتحقيق/ خليل العطية وعبدالله الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٠م.

* ديوان المعري (سقط الزند) دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٠هـ.

* ديوان معن بن أوس ، جمع وتحقيق/ عمر القطان ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ.

* ديوان المقنع الكندي (شعراء أمويون) نوري القيسي .

* ديوان النابغة الجعدي ، جمع وتحقيق/ عبدالعزيز رباح ، (ط١) ، ١٣٨٤هـ ، المكتب الإسلامي، دمشق.

* ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق/ محمد أبو الفضل ، (ط٣) ، دار المعارف ، القاهرة.

* ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه/ علاء الدين أغا ، ١٤٠١هـ ، الرياض.

* ديوان نصيب بن رباح ، جمع وتحقيق/ داود سلوم ، (ط١) ، ١٩٦٨م ، مكتبة الأندلس ، بغداد.

* ديوان النمر بن تولب (شعراء إسلاميون) نوري القيسي .

* ديوان نهشل بن حري (شعراء مقلون) حاتم الضامن.

* ديوان أبي نواس = شرح ديوان أبي نواس.

* ديوان هُدبة بن الخَشْرم ، جمع وتحقيق/ يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٦م.

* ديوان يزيد بن الطَثرية ، تحقيق/ ناصر الرشيد ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار مكة.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* ديوان يزيد بن معاوية.

* الذيل التام على دول الإسلام للسخاوي (مخطوط) مصورة في مركز البحث العلمي لأم القرى، رقم ٩٥٨ تاريخ.

* ذيل طبقات الحفاظ للذهبي ، تأليف السيوطي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

* الذيل على العبر لأحمد بن عبد الرحيم ، تحقيق/ صالح مهدي ، (ط١) ، ١٤٠٩هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* الرد على النحاة لابن مضاء ، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار الاعتصام، القاهرة.

* الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق/ أحمد شاكر.

* رسالة كلا في القرآن لأبي جعفر الطبري ، تحقيق/ أحمد فرحات ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، مكتبة الخافقين ، دمشق.

* رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق/ أحمد الخراط ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.

* الروض الأنف للسهيلي ، ضبط/ طه عبد الرؤوف ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٨هـ.

* زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليُوسي ، تحقيق/ محمد حجي ومحمد الأخضر ، (ط١)، ١٤٠١هـ ، دار الثقافة – الدار البيضاء.

* السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق/ شوقي ضيف ، (ط٢) ، ١٤٠٠هـ ، دار المعارف، القاهرة.

* سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق/ حسن هنداوي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* سنن الترمذي ، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر ، (ط٢) ، ١٣٥٦هـ ، مطبعة البابي الحلبي وشركاه – القاهرة.

* سنن أبي داود ، إعداد وتعليق/ عزت عبيد الدعاس ، دار الحديث ، حمص – سورية.

* سنن النسائي بشرح السيوطي ، تحقيق لجنة من العلماء ، (ط١) ، ١٣٨٣هـ ، مطبعة البابي الحلبي وشركاه – القاهرة.

* سير أعلام النبلاء للذهبي ، حققه نخبة من العلماء ، (ط٨) ، ١٤١٢هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، تأليف/ محمود الفجال ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، نادي أبها الأدبي.

* السيرة النبوية لابن هشام المعافري ، تحقيق نخبة من العلماء.

* السيرة النبوية لابن كثير الدمشقي ، ضبط/ أحمد عبدالشافي ، دار الكتب العلمية – بيروت.

* شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ، ١٣٤٩هـ – القاهرة.

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ ، دار الفكر – بيروت.

* شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق/ زهير غازي زاهد، ١٤٠٦هـ ، عالم الكتب، بيروت.

* شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق/ محمد علي سلطاني ، ١٩٧٩م ، دار المأمون للتراث – دمشق.

* شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ، تحقيق/ حسن هنداوي ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم – دمشق.

* شرح اختيارات المفضل للتبريزي ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ، تحقيق/ عبدالستار فراج ، مطبعة المدني، القاهرة.

* شرح الألفية للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية – مصر.

* شرح الألفية للشريشي « التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية » (مخطوط) صورة منها في مركز البحث العلمي لأم القرى عن نسخة دار الكتب (٥١٧ نحو).

* شرح ألفية ابن معطي لابن جمعه ، تحقيق/علي موسى الشوملي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، مكتبة الخريجي – الرياض.

* شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق/ عبدالحميد السيد محمد ، دار الجيل – بيروت.

* شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ عبدالرحمن السيد و محمد المختون ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، هجر للنشر – مصر.

* شرح التلخيص للبابرتي ، تحقيق/ محمد مصطفى صوفية ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ / المنشأة العامة للنشر طرابلس – ليبيا.

* شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول للقرافي ، تحقيق طه عبد الرءوف ، ١٣٩٣، دار الفكر ، القاهرة .

* شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق/ صاحب أبوجناح ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل.

* شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق/ أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، (ط٢) ، ١٣٨٧هـ ، القاهرة.

* شرح ديوان أبي نواس إيليا الحاوي ، الشركة العالمية للكتاب – بيروت ، ١٩٨٧م

* شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي ، حققه نخبة من العلماء ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* شرح شذور الذهب لابن هشام ، تعليق/ محمد محيى الدين ، دار الفكر – بيروت.

* شرح شواهد الألفية للعيني (هامش شرح الألفية للأشموني).

* شرح شواهد الإيضاح لابن بري ، تحقيق/ عيد مصطفى درويش، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

* شرح شواهد الشافية للبغدادي ، تحقيق نخبة من العلماء ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* شرح شواهد المغني للسيوطي ، أشرف على طبعه أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.

* شرح عقود الجمان للسيوطي ، القاهرة.

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تصحيح وتعليق محمد محيى الدين ، (ط٢٠) ، ١٤٠٠هـ، دار التراث – القاهرة.

* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق/ عبدالمنعم هريدي ، (ط١) ، مطبعة الأمانة – القاهرة.

* شرح الكافية لرضي الدين الإستراباذي ، (ط٣) ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

* شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، تحقيق/ نسيب نشاوي ، ١٤٠٣هـ ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

* شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق/ عبدالمنعم أحمد هريدي ، دار المأمون.

* شرح كلا وبلى ونعم للقيسي ، تحقيق/ أحمد عرفات ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار المأمون للتراث، دمشق.

* شرح اللمحه البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ صلاح راوي ، (ط٢) .

* شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت .

* شرح ملحة الإعراب للحريري ، تحقيق/ أحمد محمد قاسم ، (ط٢) ، ١٤١٢هـ ، مكتبة دار التراث – المدينة.

(15) فهرس المصادر والمراجع

* شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط1) ، 1393هـ ، المكتبة العربية - حلب.

* شرح الموطأ للزرقاني ، تصحيح لجنة من العلماء ، 1355 ، دار الفكر ، القاهرة .

* شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق/ موسى العليلي ، 1400هـ ، مطبعة الآداب ، بغداد.

* شروح التلخيص ، دار السرور - بيروت.

* شعراء إسلاميون ، نوري حمودي القيسي ، (ط2) ، 1405هـ ، عالم الكتب - بيروت.

* شعراء أمويون ، نوري حمودي القيسي ، (ط1) ، 1405هـ ، عالم الكتب ، بيروت.

* شعراء مقلون ، حاتم الضامن ، (ط1) ، 1407هـ ، عالم الكتب - بيروت.

* شعر الخلفاء في العصرين الراشدي والأموي نبال خماش.

* شعر الخوارج = ديوان الخوارج شعرهم ...

* شعر الدعوة الإسلامية في عهد النبوة والخلفاء الراشدين ، جمع وتحقيق/ عبدالله الحامد، (ط2) ، 1405هـ ، دار الأصالة - الرياض.

* الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق/ أحمد شاكر، دار المعارف - مصر ، 1966م.

* شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق/ عبدالله البركاتي ، (ط1) ، 1406هـ ، المكتبة الفيصلية - مكة.

* شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي ، عالم الكتب ، بيروت.

* الصاحبي لابن فارس ، تحقيق/ السيد أحمد صقر ، مطبعة الحلبي - القاهرة.

* الصحاح للجوهري ، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار ، (ط3) ، 1404هـ ، دار العلم للملايين ، بيروت.

* صحيح مسلم بشرح النووي ، (ط1) ، 1347هـ ، المطبعة المصرية بالأزهر.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* الصناعتين لأبي هلال العسكري ، تحقيق/ مفيد قميحة ، (ط٢) ، ١٤٠٤هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ، دار مكتبة الحياة - بيروت.

* طبقات المفسرين للداودي ، تحقيق/ علي محمد عمر ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ.

* طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، تحقيق/ محمد أبوالفضل ، دار المعارف ، القاهرة.

* الطراز للعلوي ، راجعه وضبطه نخبة من العلماء ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

* العدة للقاضي أبي يعلي الحنبلي ، تحقيق/ أحمد المباركي ، (ط٢) ، ١٤١٠هـ ، الرياض.

* عدة البروق، للونشريسي ، تحقيق/ حمزة أبو فارس ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

* عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص).

* عروض ابن جني ، تحقيق/ حسن فرهود ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ ، بيروت.

* عروض الورقة للجوهري ، تحقيق/ صالح بدوي ، نادي مكة الثقافي ، ١٤٠٦هـ.

* العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق/ نخبة من العلماء. ١٤٠٣هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

* العمدة لابن رشيق ، تحقيق/ محمد محيى الدين ، (ط٥) ، ١٤٠١هـ ، دار الجيل - بيروت.

* العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر ، تحقيق/ زهير زاهد، وخليل العطية ، (ط٢) ، ١٤٠٦هـ، عالم الكتب - بيروت.

* عيون الأخبار لابن قتيبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

* الغاية في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني ، تحقيق/ محمد غياث الجنباز ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، شركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض.

* غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ، نشره برجستراسر ، (ط٣) ، ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* الغرة المخفية شرح الدرة الألفية لابن الخباز ، تحقيق/ حامد العبدلي ، دار الأنبار – بغداد.

* الفاخر للمفضل بن سلمة ، تحقيق/ عبدالعليم الطحاوي، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤م.

* الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق/ عبدالعزيز الميمني.

* فتح الباري ، شرح صحيح البخاري لابن حجر ، رقمه/ محمد فؤاد عبدالباقي، وأخرجه/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت .

* فتح العلام بشرح مرشد الأنام في الفقه على مذهب السادة الشافعية لمحمد الجرداني ، صححه محمد الحجار، (ط٣) ، ١٤٠٨، دار السلام ، القاهرة .

* الفتوح لابن أعثم تحقيق نعيم زرزور ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

* فتوح البلدان للبلاذري ، تحقيق/ عبدالله الطباع وعمر الطباع، ١٤٠٧هـ ، بيروت.

* الفروق للقرافي ، دار المعرفة بيروت ، عن طبعة دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٧، القاهرة .

* الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، تحقيق/ فهمي النمر ، وفؤاد مخيمر ، (ط١) ، ١٤١١هـ ، دار الثقافة ، قطر.

* فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري ، تحقيق/ إحسان عباس ، عبدالمجيد عابدين ، (ط٣)، ١٤٠٣هـ ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة – بيروت.

* الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق/ محمود الطناحي ، الحلبي – مصر.

* فصول في فقه العربية ، تأليف/ رمضان عبد التواب، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* الفصيح لثعلب ، تحقيق/ عاطف مدكور ، دار المعارف – مصر.

* فهارس الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق/ يحيى بشير مصري ، ١٤٠٧هـ ، دار البخاري للنشر – بريدة .

* فهارس كتاب الأصول في النحو لابن السراج ، محمود الطناحي ، ١٤٠٦هـ ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* فهارس كتاب سيبويه ، صنعة / محمد عظيمة ، (ط١) ، ١٣٩٥هـ ، السعادة ، القاهرة .
* فهارس لسان العرب (الشعر) ، صنفه/ خليل أحمد عمايرة ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
* الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن قيم الجوزية ، عالم الكتب - بيروت.
* فوات الوفيات للكتبي ، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر - بيروت.
* في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ١٤٠٧هـ ، المكتب الإسلامي - بيروت.
* القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب عبدالفتاح القاضي ، (ط١) ، ١٤٠١هـ ، دار الكتاب العربي - بيروت.
* القراءات وعلل النحويين فيها، المسمى « علل القراءات » للأزهري ، تحقيق/ نوال بنت إبراهيم الحلوة ، (ط١) ، ١٤١٢هـ.
* القسطاس للزمخشري ، تحقيق/ فخر الدين قباوه ، (ط٢) ، ١٤١٠هـ ، مكتبة المعارف، بيروت.
* الكافية في النحو لابن الحاجب ، تحقيق/ طارق عبدالله ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع.
* الكامل للمبرد ، تحقيق/ محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر - القاهرة.
* الكامل في التاريخ لابن الأثير ، راجعه نخبة من العلماء ، (ط٣) ، ١٤٠٠هـ.
* الكتاب لسيبويه ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، (ط٢) ، مكتبة الخانجي - القاهرة.
* كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك لأحمد المقريزي ، تحقيق/ سعيد عاشور ، دار الكتب ، ١٩٧٠م.
* الكتيبة الكامنة لابن الخطيب ، تحقيق/ إحسان عباس - بيروت.
* الكشاف للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان [مكتبة المعارف - الرياض] .

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* كشف الأسرار على أصول البزدوي لعبد العزيز بخاري ، دار الكتاب - بيروت.
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفه ، (ط٣) ، المطبعة الإسلامية ، طهران ، ١٩٤٧م.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي ، تحقيق/ محيي الدين رمضان ، (ط٤) ، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
* كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ، تحقيق/ هادي مطر ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، مطبعة الارشاد - بغداد.
* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين ، تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم ، (ط٢) ، ١٣٨٥هـ ، العراق.
* الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوي ، تحقيق/ عبدالرزاق السعدي، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، وزارة الأوقاف - الكويت.
* اللامات للزجاجي ، تحقيق/ مازن المبارك ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، دار الفكر - دمشق.
* لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد الهاشمي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
* لحن العوام لأبي بكر الزبيدي ،تحقيق رمضان عبدالتواب ، ١٩٦٤، القاهرة .
* لسان العرب لابن منظور ، (ط١) ، دار صادر - بيروت.
* اللمحة البدرية في الدولة النصرية لابن الخطيب ، تصحيح/ محب الدين الخطيب.
* اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق/ حامد المؤمن ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب - بيروت.
* اللهجات العربية في التراث ، تأليف/ أحمد الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣م.
* المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني ، تحقيق/ سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* المثل السائر لابن الأثير ، علق عليه/ الحوفي وطبانه ، (ط٢) ، دار نهضة مصر.

* مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق/ محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة.

* مجالس ثعلب ، تحقيق/ عبدالسلام هارون ، (ط٥) ، دار المعارف – مصر.

* مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

* مجموعة الشافية ، (ط٣) ، ١٤٠٤هـ ، عالم الكتب – بيروت.

* المحتسب لابن جني ، تحقيق نخبة من العلماء ، (ط٢) ١٤٠٦هـ ، استانبول.

* المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق/ جماعة من العلماء ١٣٧٧هـ ، القاهرة.

* مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، تحقيق/ الأستاذ برجستراسر، مكتبة المتنبي – القاهرة.

* المرقبة العليا للنباهي – (تاريخ قضاة الأندلس للنباهي) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت .

* مروج الذهب للمسعودي ، تحقيق/ مفيد قميحه ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

* المزهر في علوم اللغة للسيوطي ، حققه نخبة من العلماء ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

* المسائل البصريات للفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ.

* المسائل الحلبيات للفارسي ، تحقيق/ حسن هنداوي ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار القلم – دمشق.

* المسائل العسكرية للفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر، ١٤٠٣هـ ، مطبعة المدني – مصر.

* المسائل العضديات للفارسي ، تحقيق/ علي جابر المنصوري ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، مكتبة النهضة العربية – بيروت.

* المسائل المنثورة للفارسي ، تحقيق/ مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية – دمشق.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، ١٤٠٠هـ ، دار الفكر – دمشق.

* المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل ، (ط٢) ، ١٣٩٨هـ ، المكتب الإسلامي.

* معاني الحروف للرماني ، تحقيق/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، مكتبة الطالب الجامعي – مكة.

* معاني القرآن للأخفش ، تحقيق/ عبدالأمير محمد أمين الورد ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب، بيروت.

* معاني القرآن للفراء ، تحقيق/ محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، (ط٣) ، ١٤٠٣هـ ، عالم الكتب – بيروت.

* معاهد التنصيص للعباسي ، تحقيق/ محمد محيى الدين / ١٣٦٧هـ ، عالم الكتب – بيروت.

* معترك الأقران للسيوطي ، تحقيق/ علي البجاوي ، دار الفكر العربي.

* معجم الأدباء للحموي ، دار المأمون ، ١٩٣٦م.

* معجم الأمثال العربية ، تأليف/ رياض عبدالحميد مراد ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

* معجم البلاغة العربية ، تأليف/ بدوي طبانة ، (ط٣) ، ١٤٠٨هـ ، دار المنارة – جدة.

* معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا جميل حداد ، (ط١) ، ١٤٠٤هـ ، دار العلوم – الرياض.

* معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٣٧٦هـ .

* معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، أحمد مطلوب ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٣هـ.

* المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد/ إميل بديع يعقوب ، (ط١) ، ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ، نشره/ أ.ي وتسنك ، مكتبة بريل في ليدن ، ١٩٣٦م.
* المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه/ محمد فؤاد عبدالباقي، (ط٢) ، ١٤٠٨هـ ، دار الحديث، القاهرة.
* المغازي للواقدي ، تحقيق / مارسدن جونس ، (ط٣) ، ١٤٠٤هـ ، عالم الكتب – بيروت.
* المغني لابن قدامه ، مكتبة الجمهورية – مصر .
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق/ مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، (ط١) ، ١٣٩٩هـ، دار نشر الكتب الإسلامية – لاهور.
* مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبطه/ نعيم زرزور ، (ط١) ، ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
* المفصل في علم العربية للزمخشري ، (ط٢) ، دار الجيل.
* المفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق/ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، (ط٧)، دار المعارف ، مصر.
* مقالة كلا لابن فارس، تحقيق/ أحمد فرحات ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، مكتبة الخافقين – دمشق.
* المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ كاظم مرجان، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢م.
* المقتضب للمبرد ، تحقيق/ محمد عبدالخالق عظيمه، (ط٢) ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ.
* المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ، تحقيق/ شعبان عبدالوهاب محمد.
* المقرب لابن عصفور ، تحقيق/ أحمد عبدالستار وعبدالله الجبوري ، (ط١) ، ١٣٩١هـ ، مطبعة العاني – بغداد.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ، تحقيق/ علي بن سلطان الحكمي ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ.

* الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق/ فخر الدين قباوه ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، دار المعرفة ، بيروت.

* المنتقى شرح موطأ للإمام مالك لأبي الوليد الباجي ، ١٣٣١، القاهرة .

* المنثور في القواعد الفقهية للزركشي ، تحقيق/ تيسير فايق ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ . وزارة الأوقاف ، الكويت.

* المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للسجلماسي ، تحقيق/ علال الغازي ، (ط١) ، ١٤٠١هـ، مكتبة المعارف – الرباط.

* المنصف في شرح التصريف لابن جني ، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، (ط١) ، ١٣٧٣هـ ، مطبعة الحلبي – مصر.

* منهج السالك في شرح ألفية ابن مالك لأبي حيان ، تحقيق/سدني جليزر ، أمريكا ، ١٩٤٧م، (مصورة).

* الموشح للمرزباني ، تحقيق/ علي البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة.

* الموطأ للإمام مالك ، صححه/ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

* نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا، (ط٢)، ١٤٠٤هـ ، دار الرياض للنشر والتوزيع.

* نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان للأمير إسماعيل بن الأحمر ، تحقيق/ محمد الداية، (ط٢)، ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

* نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان للأمير إسماعيل بن الأحمر ، تحقيق/ محمد الدايه ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، دار الكتب – القاهرة.

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ، تحقيق/ إبراهيم السامرائي، (ط٣)، ١٤٠٥هـ، مكتبة المنار – الأردن.

* نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، تحقيق/ محمد عبدالمقصود ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، بيروت.

* نسب قريش للمصعب الزبيري ، نشره ليفي بروفنسال ، (ط٣) ، دار المعارف – القاهرة.

* النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، راجعه/ علي الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت.

* نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي ، تحقيق/ عبدالرحمن العثيمين ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، مكتبة الخانجي – القاهرة.

* نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ، تحقيق/ إحسان عباس ، بيروت ، دار صادر، ١٣٨٨هـ.

* نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحرير كمال مصطفى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

* النكت في إعجاز القرآن للرماني (ضمن ثلاث رسائل) تحقيق/ محمد خلف الله ومحمد زغلول، (ط٤)، دار المعارف – القاهرة.

* نكت الهميان في نكت العميان للصفدي ، إشراف/ أحمد زكي بك ، ١٣٢٩هـ ، مصر.

* نهاية الأندلس ، تأليف/ محمد عنان ، (ط٣) ، ١٣٨٦هـ ، مطبعة لجنة التأليف – القاهرة.

* نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز لفخر الدين الرازي ، تحقيق/ بكري شيخ أمين ، (ط١) ، ١٩٨٥م ، دار العلم للملايين – بيروت.

* نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لعبد الرحيم الإسنوي ، تحقيق/ شعبان صلاح ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، مطبعة التقدم – القاهرة.

* النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان ، (ط٢) ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر.

* نوادر القالي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م.

(١٥) فهرس المصادر والمراجع

* النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري بعناية / سعيد الشرتوني ، بيروت ، ١٨٩٤م.

* نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي ، (ط١) ، ١٣٥١هـ ، القاهرة (هامش الديباج).

* نيل الأوطار للشوكاني ، مكتبة الدعوة الإسلامية – الأزهر.

* هدية العارفين للبغدادي ، (ط٣) ، ١٣٨٧هـ .

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، عنى بتصحيحه / محمد بدر الدين النعساني ، (ط١) ، ١٣٢٧هـ، نشر مكتبة الكليات بالأزهر.

* الوافي بالوفيات للصفدي باعتناء / ديدرينغ ، ١٣٨٩هـ ، بيروت.

* الوافي في العروض والقوافي للتبريزي ، تحقيق/ فخر الدين قباوة ، (ط٤) ، ١٤٠٧هـ ، دار الفكر – دمشق.

* الوحشيات لأبي تمام ، تحقيق/ عبدالعزيز الميمني ، (ط٣) ، دار المعارف – القاهرة.

* الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية لمحمد البورنو ، (ط٢) ، ١٤١٠هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض.

* الوفيات لابن رافع السلامي ، تحقيق/ صالح مهدي عباس ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، بيروت.

(١٦) فهرس قسم الدراسة

(١٦) فهرس قسم الدراسة

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب

(١٧) فهرس موضوعات الكتاب